

الكتاب من رتبة الإله والرب والفرس والفرس

من رتبة الإله والرب والفرس والفرس

من رتبة الإله والرب والفرس والفرس

في

الكتاب من رتبة الإله والرب والفرس والفرس

من رتبة الإله والرب والفرس والفرس

من رتبة الإله والرب والفرس والفرس

من رتبة الإله والرب والفرس والفرس

من رتبة الإله والرب والفرس والفرس

من رتبة الإله والرب والفرس والفرس

من رتبة الإله والرب والفرس والفرس

من رتبة الإله والرب والفرس والفرس

من رتبة الإله والرب والفرس والفرس

(١١١٥ - ١١١٦)

من رتبة الإله والرب والفرس والفرس

من رتبة الإله والرب والفرس والفرس





# **الدار العربية للموسوعات**

**حسن الفكهاني — محام**

**تأسست عام ١٩٤٩**

**الدار الوحيدة التي تخصصت في إصدار**

**الموسوعات القانونية والإعلامية**

**على مستوى العالم العربي**

**ص . ب ٥٤٣ — تليفون ٣٩٣٦٦٣٠**

**٢٠ شارع عدلي — القاهرة**





# الموسوعة الادارية الحديثة

مبادئ المحكمة الادارية العليا وقطاوى

الجمعية العمومية لمجلس الدولة

فى

المواد الجنائية والمدنية والتجارية والنسبورية

والادارية والبحرية والاحوال الشخصية والمعاملات

المدنية والاجراءات الجنائية وباقى فروع القانون

الجزء ٣٦

ويتضمن المبادئ ابتداء من

عام ١٩٨٥ حتى عام ١٩٩٢

تحت اشراف

الاستاذ حسن الفكهانى

محام أمام محكمة

النقض والادارية العليا

رئيس قضايا البنك العربى

ثم وكيل قضايا بنك مصر (سابقا)

الدكتور نعيم عطية

محام أمام محكمة

النقض والادارية العليا

نائب رئيس مجلس الدولة

(سابقا)

( ١٩٩٤ - ١٩٩٥ )

---

إصدار : الدار العربية للموسوعات (حسن الفكهانى - محام)

القاهرة ٢٠ شارع عدلى - ت ٣٩٣٦٦٣٠ - ص.ب ٥١٣



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَقُلْ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ

مُتَّبِعِيهِ الَّذِي أُرْسِلُ بِالْبَيِّنَاتِ وَالتَّوْحِيدِ

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ



الى السادة الزملاء :

رجال القانون في مصر وجميع الدول العربية :

قدمت اليكم خلال فترة تزيد عن الأربعين عاما مضت العديد من الموسوعات القانونية ( عدد ١٦ موسوعة يصل عدد مجلداتها واجزاؤها الى عدد ٥٣٢ ) آخرها ( الموسوعة الذهبية لقضاء محكمة النقض المصرية ) ( ٤١ جزء ) شملت مبادئ هذه المحكمة بدوائرها المدنية والجنائية منذ نشأتها عام ١٩٣١ حتى عام ١٩٩٢.

كما قدمت اليكم خلال عام ١٩٨٦ بالتعاون مع الصديق العزيز الدكتور نعيم عطية الحامى لدى محكمة النقض ونائب رئيس مجلس الدولة سابقا القسم الأول من ( الموسوعة الادارية الحديثة ) ( ٢٤ جزء ) متابعة احكام المحكمة الادارية العليا مع فتاوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة ( منذ عام ١٩٤٦ حتى منتصف عام ١٩٨٥ ) .

وحاليا اقدم لكم القسم الثانى من ( الموسوعة الادارية الحديثة ) ( عدد ١٦ جزء ) متعاوننا مع صديقى العزيز الدكتور نعيم عطية الحامى امام محكمة النقض ونائب رئيس مجلس الدولة سابقا ... وقد تضمن هذا القسم احكام المحكمة الادارية العليا مع فتاوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة ( منذ النصف الثانى لعام ١٩٨٥ حتى نهاية السنة القضائية ٩٣/٩٢ فى سبتمبر ١٩٩٢ ) .

(و)

- أرجو من الله أن ينال رضاكم وإن يحقق الغرض من إصداره .  
ومع خالص الشكر لكل من تعاون معنا لاتمام هذا العمل الضخم ..  
أدعو الله أن يوفقنا جميعا لما فيه الخير للجميع .

حسن الفكهاني

محام امام محكمة النقض  
رئيس قضايا البنك العربي  
ثم وكيل قضايا بنك مصر  
( سابقا )

القاهرة في اول فبراير سنة ١٩٩٤

## مقدمة

- ١ -

تضمنت « الموسوعة الادارية الحديثة » في اصدارها الاول ما يبين على  
١٩٨٦ ، ١٩٨٧ المبادئ القانونية التي قررتها احكام المحكمة الادارية العليا  
وفتلاوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة ، منذ  
انشائه في عام ١٩٤٦ حتى عام ١٩٨٥

وقد جاءت هذه المبادئ مرتبة ترتيبا ابجديا موضوعيا مما يسهل  
على الباحث العثور على ما هو بحاجة اليه في بحثه من مبادئ قررتها  
الفتاوى والاحكام الصادرة من اعلى جهتين في مجلس الدولة وهما المحكمة  
الادارية العليا بالنسبة للقضاء الادارى والتاديبى والجمعية العمومية  
بالنسبة لقسمى الفتوى والتشريع .

وقد لقيت « الموسوعة الادارية الحديثة » في اصدارها الاول المتبحر  
والاستحيان من المشتغلين بالقضاء والمخابرة والتدريس وغيرهم من العاملين  
بالقانون في شتى ادارات الحكومة ، والهيئات ، والشركات ، والبنوك ،  
والاوسسات ليس في مصر وحدها بل وفي العالم العربي كله ، وذلك على  
الاخص لسياسة المنهج الذى قامت عليه الموسوعة ، وغزارة الاحكام  
والفتاوى التى احتوتها مجلداتها التى بلغ عددها اربعة وعشرين مجلدا ،  
ليس في مجال القانون الادارى فحسب ، بل وفي مجالات القانون كافة من  
مبنى وتجارى ودوالى وجنالى وضريبى واجراءات مدنية وتجارية وجنائية .

- ٢ -

وتدور العجلة القضائية دون توقف ، وتطوى احكام المحكمة الادارية  
العليا وفتلاوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع تثرى باحثيه

الثانى فى بحثه من مبادئ قانونية جلسة اثر جلسة ، فوضف الى حصار السنين اسهامات جديدة ، يعمو بها الرصيد الضخم والجدير بكل اعتبار من عطاء مجلس الدولة الذى يمكن فى اطراد من اثر الفكر القانونى ، وتوسيع آمانه ، وتعميق مساراته ، عبر الخيرات الاستشارية والسوابق القضائية ، صعودا لدراج انصوبيب والنقييم والارساء ، حتى يجىء الرصيد ثريا وافيا متجددا ، مذكلا لما قد يصادفه الباحثون من صموديات ومشاق فى اداء مهامهم ، موفرا بذلك عليهم الوقت والجهد المبذول للتوصل الى المناسب من احكام وفتاوى ترشدهم الى ما يجب أن يدلوا به من راي فى فتاويهم ، أو يقتضوا به احكامهم ، أو يسيروا عليه فى بحوثهم والتفتية والجامعة . وكم سمعنا من اطلعوا على « الموسوعة الادارية الحديثة » من اعتراف صادق بانهم مدينون « للموسوعة » بانجاز موضوعات اسندت اليهم فى وقت اقصر بكثير مما كانوا يتقربونه لانجازها ، فحققوا بذلك نجاحات لم يكن يتوقعونها .

واذا كان الاصدار الاول « للموسوعة الادارية الحديثة » قد وقف عند احكام المحكمة الادارية العليا وفتاوى الجمعية العمومية نقىسمى الفتوى والتشريع الصادرة حتى ٣٠ سبتمبر ١٩٨٥ وهو تاريخ نهاية السنة القضائية ١٩٨٥/٨٤ ، فقد استشعرنا الحاجة الملحة الى مواصلة الجهد لتجميع وتلخيص الاحكام والفتاوى الصادرة اعتبارا من اول اكتوبر ١٩٨٤ وهو تاريخ بداية السنة القضائية ١٩٨٦/٨٥ حتى ٣٠ سبتمبر ١٩٩٣ وهو تاريخ نهاية السنة القضائية ١٩٩٣/١٩٩٢ التى هى السنة التى دفع بعدها الى المطبعة بالاصدار الثانى « للموسوعة الادارية الحديثة » الذى يجسده القارئ بين يديه حاليا . متضمنا بحق احدث المبادئ القانونية التى قررتها المحكمة الادارية العليا والجمعية العمومية نقىسمى الفتوى والتشريع ، فاذا وضع القارئ امامه الاصدار الاول « للموسوعة الادارية الحديثة » والاصدار الثانى لها ، فانه يكون بذلك قد وضع يده على سبعة واربعين عاما من المبادئ القانونية التى قررها مجلس الدولة من خلال تقنين المحكمة الادارية العليا والجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع .



بمجلس الدولة ، على ما أبدوه من اهتمام بالموسوعة وما أسدوه من عون  
في بسبيل إنجازها .

والله ولي التوفيق .....

دكتور نعيم عطية  
المحامى أمام محكمة النقض  
نائب رئيس مجلس الدولة ( سابقا )

القاهرة في أول فبراير سنة ١٩٩٤

وانحناء لفرجو بذلك ان تكون قسدا قدامنا - بكل خسر وتواضع - استجازا  
عليها وعملها ضخما ، يحقق للمستفيدين بالقانون خدمة حقيقية ومؤكدة -  
تغنى في احيان كثيرة عن الرجوع الى عشرات المؤلفات الفقهية للتعرف على  
الرأى القانونى الصحيح للمسألة المطروحة للبحث .

## - ٢ -

وانه لحق على ان اعترف في هذا المقام بفضل زملاى اعضاء مجلس  
الدولة الذين اشغلت بين صفوفهم فترة بلغت ما يربو على اثنين وثلاثين  
سنة من سنوات عملى القضائى ، كانت الخلفية التى استند اليها  
استيعابى للمبادئ القانونية التى ضمتها باعزاز دفتى « الموسوعة  
الادارية الحديثة » ( ١٩٤٦ / ١٩٩٣ ) كما اعترف بالفضل ايضا  
للاستاذ الكبير حسن الفكاهى المحامى امام محكمة النقض لتحسينه  
لمشروع « الموسوعة الادارية الحديثة » سواء في اصدارها الاول او اصدارها  
الثانى ، واسدائه للتوجيهات الصائبة المعززة بخبرته الطويلة في اصدار  
« الموسوعات القانونية » القيمة في خدمة رجال القانون في العالم العربى  
كما لا يفوتنى ان اتوه بالجهد الذى اسداه كل من الاستاذين / عبد المعب  
بيومى وطارق محمد حسن الحاميان بالاستئناف العالى ومجلس الدولة  
والاستاذة / عزة حسن الفكاهى المحامية بالاستئناف العالى ومجلس الدولة  
والاساذة/ منى رمزى المحامية في التجميع والتلخيص والتنسيق والتنفيذ .  
وغير ذلك من اعمال دفعت بالموسوعة في اصدارها الثانى الى يدى القارىء  
على هذا النحو الرصين الذى بدت عليه .

وختاما ، لا يفوتنى في هذا المقام ان اخص بالذكر السادة الزملاء  
الاناضل الاساذة المستشارين احمد عبد العزيز وغاروق عبد القادر وغريد نزيه  
نناغو نواب رئيس مجلس الدولة الدكتور عادل شريف المستشار حاليا  
بالمحكمة الدستورية العليا والاستاذ حسن هند عضو القسم الاستشارى

## الموضوع

١	..... قطاع عام
٩	..... الفصل الاول - العاملون بالقطاع العام
٩	..... الفرع الاول - واجبات العامل
١٧	..... الفرع الثاني - تعيين وإعادة تعيين
٢٦	..... الفرع الثالث - رواتب وبدلات وعلاوات ومكافآت
٧٥	..... الفرع الرابع - الترقية
٨٣	..... الفرع الخامس - النذب
٨٧	..... الفرع السادس - الاجازة
	أولاً : عدم قيام العامل بتقديم الاجازة علي نموذج خاص ليس من
٨٧	..... شأنه إهدار حقه في الاجازة
٨٩	..... ثانياً: اجازة اعتيادية
٩٠	..... ثالثاً :المقابل النقدي للاجازات
١٠٢	..... الفرع السابع - التأديب
١٠٢	..... المبحث الاول - التحقيق
١٠٢	..... أولاً: مفهوم التحقيق
١٠٤	..... ثانياً: وجوب إجراء تحقيق مع العامل قبل توقيع الجزاء عليه
١٠٦	..... ثالثاً : يجب توافر الحيدة التامة فيمن يقوم بالتحقيق
	رابعاً: عدم جواز توقيع جزاء علي العامل إلا بعد التحقيق معه
١٠٨	..... كتابة
١١٢	..... خامساً: شروط إجراء التحقيق شفاهة مع العامل

الموضوع	الصفحة
سادسا : شروط التحقيق مع شاغلي الوظائف العليا	١١٨
سابعا : أثر إغفال النيابة الادارية إخطار الوزير او الرئيس الذي يتبعه العامل بإجراء التحقيق قبل البدء فيه	١٤٢
ثامنا : التحقيق الذي تجر به النيابة يغني عن إجراء التحقيق الاداري بالنسبة للمخالفات الادارية	١٤٤
تاسعا : حفظ النيابة العامة التحقيق لا يمنع من مؤاخذة العامل	١٤٨
عاشرا : حفظ التحقيق	١٥٠
حادي عشر : التكييف القانوني للقرار الصادر بحفظ التحقيق	١٥٣
المبحث الثاني : المخالفة التأديبية	١٦٢
أولا : عدم التوقيع في دفاتر الحضور والانصراف	١٦٢
ثانيا : سداد المبلغ المختلس لا ينفي المخالفة التأديبية	١٦٥
ثالثا : إمتناع العامل عن الحضور للتحقيق او رفضه إبداء أقواله	١٦٨
رابعا : الاشتراك في تأسيس منشآت تمارس ذات النشاط الذي يمارسه عليه الشركة التي يعمل بها	١٧١
خامسا : استقلال المخالفة التأديبية عن الجريمة الجنائية	١٧٤
المبحث الثالث : الجزاءات التأديبية	١٧٧
أولا : مفهوم الجزاء التأديبي	١٧٧
ثانيا : التكييف القانوني لقرار الجزاء	١٨٢
ثالثا : السلطات المختصة بتوقيع الجزاءات التأديبية	١٨٦
رابعا : عدم جواز التفويض في توقيع الجزاءات التأديبية	٢٠٢

الصفحة	الموضوع
٢٠٨	خامسا : بعض الجزاءات التأديبية
٢١٥	سادسا : حالات وجوب إحالة امر العامل الي اللجنة الثلاثية
٢٢١	سابعا : الجزاءات التي توقع علي من انتهت خدمته
٢٢٥	ثامنا : عدم جواز معاقبة العامل بجزاء لم يرد بلائحة الشركة
٢٣٠	تاسعا : شروط الاعفاء من الجزاء التأديبي
٢٣٤	عاشرا : للعامل الحق في التقدم بتظلمه من الجزاءات الموقعة
	حادي عشر : عدم اشتراط التظلم قبل رفع الدعوي بالغاء قرارات
٢٣٩	الجزاءات الصادرة بشأن العاملين بالقطاع العام
	ثاني عشر : الطعن في قرارات الجزاءات الموقعة علي العاملين
٢٤١	بالقطاع العام
٢٤٣	المبحث الرابع : الوقف عن العمل
٢٦٥	المبحث الخامس : الدعوي التأديبية
٢٦٥	أولا : شروط تحريك الدعوي التأديبية
	ثانيا : شروط إقامة الدعوي التأديبية علي العامل الذي انتهت
٢٧٩	خدمته
٢٨٥	ثالثا : سقوط الدعوي التأديبية
٣٠٤	المبحث السادس : المحاكمة التأديبية
٣٠٤	أولا : المنازعات التي تختص بنظرها المحاكم التأديبية
٣٢٨	ثانيا : المنازعات التي لا تختص بنظرها المحاكم التأديبية
	ثالثا : حدود سلطة المحكمة التأديبية في التصدي لتكييف
٣٣٧	الوقائع

الصفحة	الموضوع
٣٤٣	رابعا : سلطة المحكمة في تقدير العقوبة .....
٣٥٢	خامسا : مدي تقييد المحكمة التأديبية بالفتاوي الصادر من محامي الشركات ونتائج التحقيق بجهاز المدعي العام الاشتراكي
٣٥٣	سادسا : أثر تنفيذ عقوبة الخفض الي وظيفة أدني ..
٣٥٥	الفرع الثامن : إنهاء الخدمة .....
٣٦٢	المبحث الثاني : الحكم علي العامل بعقوبة جناية او بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف .....
٣٦٥	المبحث الثالث : الفصل ..
٣٧١	الفرع التاسع : مسائل متنوعة .....
٣٦٨	المبحث الرابع : الإحالة الي المعاش .....
٣٧١	أولا : تنتفي علي العاملين بشركات القطاع العام صفة الموظفين العموميين .....
٣٧٢	ثانيا : المركز القانوني للعامل المؤقت .....
٣٧٧	ثالثا : عدم سريان القيد الوارد بالمادة ١٣٩ من قانون العمل علي شركات القطاع العام
٣٨١	رابعا : مدي احتفاظ العامل المنقول بالمزايا المقررة له قبل النقل ..
٣٨٥	خامسا : السلطة المختصة بالتصرف في نسبة ال ١٠٪ المخصصة لاسكان العاملين بالقطاع العام ونسبة ال ٥٪ المخصصة لخدماتهم الاجتماعية .....
٣٩٨	سادسا : المنازعة في التحميل بقيمة الاضرار او التلفيات ..
٤٠٤	سابعا : مناط شغل العامل للاستراحة التي توفرها له الشركة ..

الموضوع	الصفحة
الفصل الثاني : شركات القطاع العام	٤٠٧
الفرع الاول : ماهية شركات القطاع العام	٤٠٧
أولا : معيار اعتبار الشركة من شركات القطاع العام	٤٠٧
ثانيا : ما لا يعد من شركات القطاع العام	٤١١
ثالثا : شركات القطاع العام من أشخاص القانون الخاص	٤١٥
الفرع الثاني : العلاقة بين شركات القطاع العام والعاملين بها	٤١٧
الفرع الثالث : جداول ترتيب الوظائف	٤٢٦
الفرع الرابع : اللوائح المالية	٤٢٩
الفرع الخامس : حصة العاملين في أرباح الشركة	٤٣٨
الفرع السادس : الاحتياطات النظامية	٤٤٠
الفرع السابع : جواز الامتناع عن توزيع الارباح	٤٤١
الفرع الثامن : تحمل خسائر الشركة	٤٤٣
الفرع التاسع : الجمعية العامة لشركة القطاع العام	٤٤٨
الفرع العاشر : مجلس إدارة شركة القطاع العام	٤٥٨
أولا : رئيس مجلس الادارة	٤٥٨
ثانيا : مكافآت أعضاء مجلس الادارة	٤٦٩
ثالثا : إشترك العمال في مجلس الادارة	٤٧١
رابعا : تنحية رئيس مجلس الادارة وأعضائه	٤٩٢
الفرع الحادي عشر : التحكيم	٤٩٦
الفصل الثالث : من القطاع العام الي قطاع ادارة الاعمال العام	٥١١
أولا : شغل الوظائف القيادية في شركات قطاع الاعمال	٥١١

الصفحة	الموضوع
٥١٤	ثانيا : الخوض لضريبة الدمغة
٥١٥	ثالثا : العلاقة بين شركات قطاع الاعمال وجهات الادارة المحلية
٥١٨	رابعا : المناقصات والمزايدات
٥٢٣	خامسا : شركات قطاع الاعمال ومجلس الدولة (قسم الفتوي )
٥٢٧	الفصل الرابع : - مسائل متنوعة
٥٢٧	أولا : الالتزام بتوصيات اللجنة العليا للسياسات
٥٣٠	ثانيا : شركات القطاع العام وبنك ناصر الاجتماعي
٥٣١	ثالثا : شركات القطاع العام للنقل البحري
٥٣٥	رابعا : شركة الشرق للتأمين
٥٤٣	قناة السويس
٥٤٧	الفصل الاول - هيئة قناة السويس
٥٤٧	الفرع الاول : الشخصية الاعتبارية المستقلة لهيئة قناة السويس
٥٤٩	الفرع الثاني : رسوم المرور في قناة السويس ومقابل التموين
٥٤٩	اولا : طريقة سداد رسوم المرور ومقابل التموين
٥٥٥	الفرع الثالث : تسعير مياه الشرب بمحافظات القناة
٥٥٧	الفصل الثاني : - العاملون بهيئة قناة السويس
٥٥٧	الفرع الاول : لائحة العاملين الموحدة لهيئة قناة السويس
٥٥٧	أولا : التقرير السنوي عن العامل
٥٦٠	الفرع الثاني : تصحيح أوضاع العاملين بهيئة قناة السويس
٥٦٤	الفرع الثالث : المرشدون
٥٦٤	أولا : مكافآت الارشاد



الصفحة	الموضوع
	الفرع الرابع : العاملون بهيئة قناة السويس المشتغلون بأعمال
٥٦٧	الشرب
٥١٧	قوات مسلحة
٥٧٥	الفصل الاول : الرواتب والبدلات والعلاوات والمكافآت
٥٩٩	الفصل الثاني : النقل
٥٩٩	الفرع الاول : النقل الي وظيفة مدنية
٦١١	الفرع الثاني : النقل للمخابرات العامة
٦١٩	الفصل الثالث : التطوع
٦٢٥	الفصل الرابع : المعاشات
٦٢٥	الفرع الاول : نطاق سريان القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥
	الفرع الثاني : معاش الضباط الذين انهيت خدمتهم بالقوات
٦٢٩	المسلحة بالفصل بغير الطريق التأديبي
	الفرع الثالث : معاش المجند الذي يصاب في غير العمليات
٦٣٥	الحربية
٦٤٤	الفرع الرابع : معاش الاصابة
٦٦٩	الفرع الخامس : إختصاص لجنة تعويضات القوات المسلحة
٦٧٤	الفرع السادس : مدلول الشهيد
٦٧٦	الفرع السابع : المستحقون في المعاش
	الفرع الثامن : تؤول جميع الاشتراكات التي قام صاحب المعاش
	بسداده عن مدة خدمته المدنية التي روعيت في المعاش العسكري الي
٦٨٥	الخزانة العامة

الصفحة	الموضوع
٦٨٩	الفرع التاسع : تقادم الحق في المعاش
٦٩٨	الفرع العاشر : أثر تعيين صاحب المعاش العسكري في جهة مدنية
٦٩٩	الفصل الرابع : أحكام عسكرية
٦٩٩	الفرع الاول : إختصاص اللجان القضائية العسكرية
	الفرع الثاني : عدم جواز تعقيب مجلس الدولة علي الاحكام
٧٢٤	العسكرية
٧٢٧	الفصل الخامس - عمليات عسكرية
٧٤٣	الفصل السادس - شهادات عسكرية
٧٥٢	الفصل السابع - جهاز مشروعات اراضي القوات المسلحة
٧٦٩	الفصل الثامن - مسائل متنوعة
	أولا : تعتبر الخدمة في القوات المسلحة خدمة حرب اعتبارا من
٧٦٩	١٩٦٧/٦/٥
٧٧٢	ثانيا : حالات الاعفاء من الخدمة العسكرية
	ثالثا : عدم خضوع صرفيات المكتب المالي لاسكان أفراد القوات
٧٧٣	المسلحة للضريبة المقررة بالمادتين ٧٩ و ٨٠ من القانون رقم ١١١
	رابعا : أثر غياب العاملين او المستدعين او المستبقين بخدمة القوات
٧٧٧	المسلحة او هروبهم من أداؤها .
٧٨١	سابقة أعمال الدار العربية للموسوعات





قطاع عام



## الفصل الأول : العاملون بالقطاع العام

الفرع الأول : واجبات العامل.

الفرع الثاني : تعيين وإعادة تعيين.

الفرع الثالث : رواتب وبدلات وعلاوات ومكافآت.

الفرع الرابع : الترقية.

الفرع الخامس : التذنب.

الفرع السادس : الأجازة.

أولاً : عدم قيام العامل بتقديم الأجازة على نموذج خاص ليس من شأنه إهدار حقه في الأجازة.

ثانياً : أجازة اعتيادية.

ثالثاً : المقابل النقدي للأجازات.

الفرع السابع : التأديب.

المبحث الأول : التحقيق.

أولاً : مفهوم التحقيق.

ثانياً : وجوب إجراء تحقيق مع العامل قبل توقيع الجزاء عليه.

ثالثاً : يجب توافر الحيدة التامة فيمن يقوم بالتحقيق.

رابعاً : عدم جواز توقيع جزاء على العامل إلا بعد التحقيق معه كتابة.

خامساً : شروط جواز إجراء التحقيق شفاهة مع العامل.

سادساً : شروط التحقيق مع شاغلي الوظائف العليا.

سابعا : أثر إغفال النيابة الإدارية إخطار الوزير أو الرئيس الذى يتبعه العامل بإجراء التحقيق قبل البدء فيه .

ثامنا : التحقيق الذى تجر به النيابة يفتى عن إجراء التحقيق الإدارى بالنسبة للمخالفات الادارية .

تاسعا : حفظ النيابة العامة التحقيق لا يمنع من مؤاخذه العامل تأديبيا .

عاشرأ : حفظ التحقيق .

حادى عشر : التكييف القانونى للقرار الصادر بحفظ التحقيق .

المبحث الثانى : المخالفات التأديبية .

أولا : عدم التوقيع فى دفاتر الحضور والانصراف .

ثانيا : سداد المبلغ المختلس لا يفتى المخالفة التأديبية .

ثالثا : إمتناع العامل عن الحضور للتحقيق أو رفض إبداء أقواله .

رابعا : الاشتراك فى تأسيس منشآت تمارس ذات النشاط الذى تقوم عليه الشركة التى يعمل بها .

خامسا : إستقلال المخالفة التأديبية عن الجريمة الجنائية .

المبحث الثالث : الجزاءات التأديبية .

أولا : مفهوم الجزاء التأديبى .

ثانيا : التكييف القانونى لقرارات الجزاء .

ثالثا : السلطات المختصة بتوقيع الجزاءات التأديبية .

رابعا : عدم جواز التفويض فى توقيع الجزاءات التأديبية .

خامسا : بعض الجزاءات التأديبية .

سادسا : حالات وجوب إحالة أمر العامل الى اللجنة الفلائية .



سابعاً : الجزاءات التى توقع على من إنتهت خدمته.

ثامناً : عدم جواز معاقبة العامل بجزاء لم يرد بلائحة جزاءات الشركة .

تاسعاً : شروط الاعفاء من الجزاء التأديبى.

عاشراً : للعامل الحق فى التقدم بتظلمه من الجزاءات الموقعة عليه من رئيس مجلس الادارة الى رئيس مجلس الادارة نفسه.

حادى عشر : عدم اشتراط التظلم قبل رفع الدعوى بالغاء قرارات الجزاءات الصادرة بشأن العاملين بالقطاع العام.

ثانى عشر : الطعن فى قرارات الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام.

المبحث الرابع : الوقف عن العمل.

المبحث الخامس : الدعوى التأديبية.

أولاً : شروط تحريك الدعوى التأديبية.

ثانياً : شروط اقامة الدعوى التأديبية على العامل الذى إنتهت خدمته .

ثالثاً : سقوط الدعوى التأديبية.

المبحث السادس : المحاكمة التأديبية.

أولاً : المنازعات التى تختص بنظرها المحاكم التأديبية .

ثانياً : المنازعات التى لا تختص بنظرها المحاكم التأديبية.

ثالثاً : حدود سلطة المحكمة التأديبية فى التصدى لتكييف الوقائع.

رابعاً : سلطة المحكمة فى تقدير العقوبة.

خامساً : مدى تقييد المحكمة التأديبية بالفتاوى الصادرة من محامى الشركات ونتائج التحقيق بجهاز المدعى العام الاشتراكى.

سادساً : أثر تنفيذ عقوبة الخفض إلى وظيفة أدنى.

الفرع الثامن : إنتهاء الخدمة .

المبحث الأول : الإستقالة.

المبحث الثانى : الحكم على العامل بعقوبة جنائية أو بعقوبة مقيدة للحرية فى جريمة مخلة بالشرف.

المبحث الثالث : الفصل.

المبحث الرابع : الإحالة إلى المعاش.

الفرع التاسع : مسائل متنوعة.

أولاً : تنتفى عن العاملين بشركات القطاع العام صفة الموظفين العموميين.

ثانياً : المركز القانونى للعمل المؤقت.

ثالثاً : عدم سرىان القيد الوارد بالمادة ١٣٩ من قانون العمل على شركات القطاع العام.

رابعاً : مدى إحفاظ العامل المنقول بالمزايا المقررة له قبل النقل.

خامساً : السلطة المختصة بالتصرف فى نسبة الـ ١٠ ٪ المخصصة لاسكان العاملين بالقطاع العام ونسبة الـ ٥ ٪ المخصصة لخدماتهم الإجتماعية.

سادساً : المنازعة فى التحميل بقيمة الأضرار أو التلفيات.

سابعاً : مناط شغل العامل للاستراحة التى توفرها له الشركة.

## الفصل الثاني : شركات القطاع العام

- الفرع الأول : ماهية شركات القطاع العام.
- أولاً : معيار اعتبار الشركة من شركات القطاع العام.
- ثانياً : مالا يعد من شركات القطاع العام.
- ثالثاً : شركات القطاع العام من اشخاص القانون الخاص.
- الفرع الثاني : العلاقة بين شركة القطاع العام والعاملين بها.
- الفرع الثالث : جداول ترتيب الوظائف.
- الفرع الرابع : اللوائح المالية.
- الفرع الخامس : حصة العاملين في ارباح الشركة.
- الفرع السادس : الا نياجات النظامية.
- الفرع السابع : جواز الامتناع عن توزيع الأرباح .
- الفرع الثامن : تحمل خسائر الشركة.
- الفرع التاسع : الجمعية العامة لشركة القطاع العام.
- الفرع العاشر : مجلس ادارة شركة القطاع العام.
- أولاً : رئيس مجلس الادارة.
- ثانياً : مكافآت اعضاء مجلس الادارة .
- ثالثاً : اشتراك العمال في مجلس الادارة .
- رابعاً : تنحية رئيس مجلس الادارة واعضائه .
- الفرع الحادى عشر : التحكيم

### **الفصل الثالث : من القطاع العام الي قطاع الاعمال العام**

أولاً : شغل الوظائف القيادية فى شركات قطاع الاعمال .

ثانياً : الخضوع لضريبة الدمغة .

ثالثاً : العلاقة بين شركات قطاع الاعمال وجهات الادارة المحلية .

رابعاً : المناقصات والمزايدات .

خامساً : شركات قطاع الاعمال ومجلس الدولة ( قسم الفتوى) .

### **الفصل الرابع : مسائل متنوعة**

أولاً : الالتزام بتوصيات اللجنة العليا للسياسات .

ثانياً : شركات القطاع العام وبنك ناصر الاجتماعى .

ثالثاً : شركات القطاع العام للنقل البحرى .

رابعاً : شركة الشرق للتأمين .

## الفصل الاول

### العاملون بالقطاع العام

#### الفرع الاول

#### واجبات العامل

##### قاعدة رقم (١)

المبدأ: ألزم المشرع العاملين بشركات القطاع العام المحافظة على أموال الشركة حتى يعملون بها - يجب على العامل مراعاة القواعد والاصول المتبعة في المعاملات المالية اذا كانت طبيعة عمله تقتضى ادارة الشؤون المالية للشركة - يحظر على العامل مخالفة اللوائح والاحكام المعمول بها عند تعامله مع عملاء الشركة - اخلال العامل بهذه الواجبات يشكل فى حقّه ذنباً ادارياً يستوجب مساءلته فضلاً عن تحميله بكامل قيمة الاموال والممتلكات التى تسبب فى ضياعها على الشركة.

**المحكمة:** ومن حيث أنه عن طلب الطاعن الحكم بالغاء القرار الثانى رقم ١٠٠٢ لسنة ١٩٨٤ المتضمن مجازاته بخضم من راتبه شهرين وما يترتب على ذلك من آثار مع وقف الخضم من راتب الطاعن ورد ما سبق خصمه اليه فان المادة ٨٧ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه تنص على أنه «يجب على العامل مراعاة الأحكام الآتية»:

١ - اداء الواجبات المنوطة اليه بدقة وأمانة...

٢ - المحافظة على مختلفات وأموال الشركة التى يعمل بها

وصياتها...

ومفاد هذا النص أنه يتعين على العامل فى احدى شركات القطاع العام المحافظة على أموال الشركة التى يعمل بها ، كما يجب عليه مراعاة القواعد والأصول المتبعة فى المعاملات المالية اذا كانت طبيعة عمله تقتضى ادارة الشركة المالية للشركة، كما أن يحظر عليه مخالفة اللوائح والأحكام المعمول بها عند تعامله مع عملاء الشركة وفى حالة اخلال العامل بهذه اللوائح والأحكام فان يكون محلاً للمساءلة التأديبية فضلاً عن تحميله بكامل قيمة الأموال والممتلكات التى تسبب فى ضياعها على الشركة نتيجة لذلك.

من حيث أنه فى ضوء ما تقدم فان الثابت من الأوراق فى الطعن المائل أن الطاعن أقر فى التحقيقات التى أجرتها شركة المطعون ضدها معه بأن قد تعامل مع مؤسسة المنوفية للتجارة والمقاولات بنظام الشيكات وأنه وجد شيكين بدون رصيد قيمتها ٤٣١٧,٠٥٠ جنيه فقام بالالتجاء الى محاميه الخاص لاقامة جنحة ضد مدير المؤسسة المذكورة، ويتأثر على ذلك قدم المدير المذكور للمحاكمة الجنائية فى الجنتين رقمى ١٧ ، و ٢٢١٨ لسنة ١٩٨٢ وقضى فى كل نهمه سنة مع الشغل وبالزامه بأن يدفع للشركة المطعون ضدها مبلغ ٥١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت ونظراً لهروب مدير المؤسسة المذكورة الى خارج البلاد فضلاً عن اشهار افلاس تلك المؤسسة فان الشركة المطعون ضدها لم تستطع الحصول على قيمة الشيكين ولا على التعويض المقضى به فى الجنتين المشار اليهما آنفاً ولذلك فقد قام الطاعن بسداد مبلغ ٢٣١٧,٠٥٠ جنيه للشركة وتعهد بسداد الباقي وقدره ٢٠٠٠ جنيه على أقساط شهرية عن طريق الخصم من مرتبه.

ومن حيث أنه يتضح مما تقدم أن الطاعن قد خالف التعليمات المالية ، المتبعة التسبب في ضياع مبلغ ٤٣١٧,٠٥٠ جنيه من أموال الشركة ومن ثم تكون القرار الصادر بمجازاته بخضم من راتبه شهرين وتحمله قيمة الخسارة - قائما على سبب صحيح من القانون، وإذا انتهى الحكم المطعون فيه الى ذلك فانه يكون متفقا مع أحكام القانون. ولا وجه لما يثيره الطاعن في عريضة الطعن من أن الشركة المطعون ضدها قد أجازت هذا التعامل ذلك أنه لا يوجد في الأوراق ما يؤيد هذا القول بل أن الطاعن يقره صراحة في عريضة طعنه أن قد قام ببيع بضائع للمؤسسة المذكورة بنظام ذم تحت الدفع وأن ذلك كان تحت مسؤوليته ومن واقع مركزه كمدير للفرع لصالح تنشيط حركة المبيعات كما أن لا وجه للقول بحصول الشركة المطعون ضدها على التعويض في الجنتين سالفتي الذكر ومن ثم فلا داعي للخصم من راتب الطاعن، لا وجه لهذا القول لأنه لا يوجد في الأوراق ما يفيد ذلك بل أن الثابت من الأوراق أن العميل الذي تعامل معه الطاعن قد غادر البلاد وأن المؤسسة التي كان يستطلع بدارتها وبكامل مع الطاعن باسمها قد تم شهر افلاسها فعلا وبناء على ذلك فان الطاعن يكون ملتزماً بقيمة الضرر الذي أصاب الشركة المطعون ضدها والذي يمثل مبلغ الـ ٤٣١٧,٠٥٠ جنيه قيمة الشيكين الذين لم يتم صرفهما لعدم وجود رصيد يسمح بذلك الأمر الذي يحق معه للشركة اجراء الخصم من مرتب الطاعن على النحو المشار اليه في أسباب الحكم المطعون فيه ومن ثم فان ما يثيره الطاعن في هذا الشأن يكون قائما على غير أساس جديرا بالرفض.

ومن حيث أنه في صدد ما تقدم جميعه فان الطعن المائل يكون قائما على غير أساس من القانون خليطاً بالرفض.

## قاعدة رقم (٢)

**المبدأ:** من المتفق عليه منطقاً وقانوناً ان ادارة شركات القطاع العام وهى وحدات اقتصادية تعمل فى النشاط الاقتصادى للدولة - واموالها تعتبر اموالاً عامة - هذه الشركات يجب ان تدار بوسائل تكفل الحفاظ على مالىتها ومن مجموعة من الادارات المسئولة مسئولية تضامنية عن هذا المال العام - لا تكون هذه الادارات مجموعة من الجزر المعزولة بعضها عن بعض بحيث تقف كل منها موقف المتفرغ من اعمال الاخرى حتى وان تضمن عمل الادارة الاخرى تضييعاً للمال العام.

**المحكمة:** ومن حيث ان الحال الثانى (المطعون ضده الاول) بصفته مدير عام التخطيط والمتابعة قد ثبت فى حقه تهمة الاهمال فى الاعتراض كتابة على استيراد مستحضرات التجميل المبينة تفصيلاً بالتحقيقات رغم مخالفة ذلك لأمر الشراء الأمر الذى ترتب عليه تمكين رئيس الشركة من اتمام عملية الاستيراد بالمخالفة للقانون وبدون ان يتيسر تسجيل هذه الرسالة بوزارة الصحة، وما ترتب عليه كسادها ، ورغم ان الواجب كان يقتضى من المطعون ضده الاول ان يعترض على ذلك باعتباره مدير عام التخطيط ، ورغم علمه بأن أمر هذه الصفقة لم يتم اخذ رأى ادارة التخطيط بشأنه ومخالفة ذلك للوائح المعمول بها فى الشركة ولا بجدية فى رفع الاتهام عن نفسه يكون رئيس الشركة هو الامر بذلك، ولا يصح القول بأن القانون لا يلزمه بالاعتراض كتابة ، اذ المتفق عليه منطقاً وقانوناً ان ادارة شركات القطاع العام وهى وحدات اقتصادية تعمل فى النشاط الاقتصادى للدولة - واموالها تعتبر اموالاً عامة - هذه الشركات يجب ان تدار بوسائل تكفل



الحفاظ على ماليتها ومن مجموعة من الادارات المسؤولة مسئولية تضامنية عن هذا المال العام ولا تكون هذه الادارات مجموعة من الجزر المعزولة بعضها عن بعض بحيث تقف كل منها موقف المتفرج من اعمال الاخرى حتى وان تضمن عمل الادارة الاخرى تضييعا للعمال العام ومن ثم وطبقا لهذا المفهوم فان المطعون ضده الثانى يكون مسئولا عن اهماله فى الاعتراض كتابة على صفقة استيراد مستحضرات التجميل المشار اليها وباعتبار ذلك مما يندرج فى واجباته الوظيفية التى ينص عليها قانون نظام العاملين بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ فى المادة ٧٨ فقرة (١) وفقرة (٤) والتى تنص على أنه يجب على العامل : اداء الواجبات المنوطة به بدقة وامانة . -المحافظة على ممتلكات واموال الشركة التى يعمل بها وصيانتها... وكذلك ما تدر عليه المادة (٨٠) من هذا القانون من ان : كل من يخالف الواجبات او يرتكب المحظورات المنصوص عليها فى هذا القانون او يخرج على مقتضى الواجب فى اعمال وظيفته يجازى بأحد الجزاءات المنصوص عليها فى المواد التالية، وذلك بما يتناسب مع وظيفته وظروف المخالفة التى ارتكبها . ويعفى العامل من الجزاء اذا اثبت ان ارتكاب المخالفة كان تنفيذا لامر مكتوب بذلك صادر اليه من رئيسه بالرغم من تنبيهه كتابة الى المخالفة، وفى هذه الحالة تكون المسئولية على مصدر الامر وحده ، واذا كان موجب الاعفاء وهو الاعتراض كتابة من جانب المرؤوس على اعمال رئيسه المخالفة للقانون، قد تخلف فى جانب المطعون ضده الاول فمن ثم تكون مسئوليته ثابتة عن المخالفة التى نسبت اليه بقرار الانهام، واذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى ببراءته فانه يكون مخالف للقانون وخليفا بالاعفاء.

### قاعدة رقم (٣)

**المبدأ :** يجب على العامل ان يمثل الى الامر الصادر اليه من رؤسائه وينفذه . واذا كان لديه شكوى فانه يتعين عليه ان يعرض وجهة نظره على رئاسة الشركة لتقرير مآثره في صالح العمل - الى ان يتم ذلك لا يجيز له قانونا الامتناع عن تنفيذ ما صدر اليه من اوامر في هذا الشأن - لايجوز للعامل في علاقات العمل استخدام القوة وفرض الامر الواقع .

**المحكمة :** ومن حيث أنه بالنسبة للمخالفة الأولى المنسوبة الى الطاعن الأول، فانه يبين من الاطلاع على الأوراق أن رئيس مجلس ادارة الشركة القومية للاسمنت اصدر قرارا بنقل الطاعن الأول من وظيفة مدير عام الضواغط والمرافق لوظيفة مدير عام مصنع (أ) بالشركة ، وطلب منه تسليم السيارة التي كانت مخصصة له لمن خلفه في هذه الوظيفة وهو المهندس..... فرفض تسليمها مبررا ذلك بأنها عهدة شخصية وأن المهندس..... لديه سيارة مماثلة سلمها لرئيس القطاع فضلا عن أن هذا الأخير لديه سيارة جيب، كما أن رئيس مجلس الادارة قد صرف النظر عن هذا الأمر، وذلك تبرير لاينفى أن الطاعن قد امتنع عن تنفيذ أمر صادر له من رئاسته امتناعا تشير الاوراق الى أنه مشوب بالتحدى واعطى به مثلا وقدوة سيئة لزملائه وللمرؤوسين، مشجعا اياهم بهذا السلوك على رفض تنفيذ اوامر رؤسائهم عل خلاف مايقضى به القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين بالقطاع العام حين نص فى المادة ٧٨ منه على أنه يجب على العامل مراعاة الاحكام الآتية :

١ - اداء الواجبات المنوطة به بدقة وامانة.

٢ - أن ينفذ ما صدر اليه من أوامر وذلك فى حدود القوانين واللوائح والنظم المعمول بها.

ويصدق ذلك أيضا على رفض الطاعن الأول تنفيذ الأمر الصادر له بتسليم مكتبه لمن خلفه فى وظيفته والانتقال الى المكتب المخصص لمدير مصنع (أ) ، اذ كان يجب على الطاعن أن يمثل للأمر وينفذه . واذا كانت لديه شكوى من موضوع السيارة او المكتب ، فكان يتعين عليه أن يعرض وجهة نظره على رئاسة الشركة لتقرر بآراءه فى صالح العمل ، والى ان يتم ذلك لايجوز له قانونا الامتناع عن تنفيذ ما صدر اليه من اوامر فى هذا الشأن. وقد خلت الأوراق مما يفيد موافقة رئيس الشركة له على الاحتفاظ بالسيارة أو الاستجابة لطلب البقاء فى مكتبه السابق وعدم الانتقال الى المكتب المخصص لمدير عام الورشة.

ومن حيث أنه ثابت من اقوال السيد/..... أنه قد قام بلحام بابى المحطة ومكتب الطاعن بالاكسجين، الا أن الطاعن كسر اللحام محدثا تلفا بالبابين، ولايرر هذه المخالفة قول الطاعن أن سيارته كانت بداخل المحطة وأراد أن يخرجها، وأنه لم يكن قد أدخل مكتبه وكانت به معلقاته، اذ كل ذلك لامبرر للطاعن أن يكسر البابين عنوة، ليعطى بذلك مرة أخرى اسوأ قدوة للمرؤوسين ويحضهم على استخدام القوة وفرض الأمر الواقع، وهو ما لايجوز فى علاقات العمل وليس صحيحا مايزعمه الطاعن من أن نائب رئيس مجلس ادارة الشركة رأى أحقيته فى السيارة ، اذ بالاطلاع على

الأوراق يبين أن المذكور أشر على شكوى الطاعن المؤرخة ١٩٨٩/٣/١١ للسيد رئيس قطاع الميكانيكا لدراسة الشكوى والافادة فقط، كما أنه بالنسبة للمكتب أشر على الطلب المؤرخ ١٩٨٨/٧/١٤ في ١٩٨٨/٨/٢ بان تبادل كل من المهندس نبيل سامى الطاعن والمهندس محمد فولى مكاتبهم ، اى أنه لم يؤثر بان يحتفظ الطاعن بمكتبه.

أما ما برره الطاعن من أن الكسر قد انصب على لحام البابين فقط وبالتالي لا يكون قد ارتكب اى مخالفة ، فان هذا الدفاع مردود بان المخالفة تمثل فى الكسر عنوة سواء انصب على اللحام أم على البابين.

ويخلص من ذلك أن المخالفة الأولى ثابتة فى حق الطاعن ويكون الحكم المطعون فيه قد أصاب حين انتهى الى هذه النتيجة.

## الفرع الثاني

### تعيين وإعادة تعيين

#### قاعدة رقم (٤)

المبدأ : إنهاء الخدمة كجزء تاديبى لا يرد قانوناً على خدمة قائمة على سند صحيح من القانون - لا يتحقق ذلك متى ثبت انعدام قرار التعيين بناء على غش وتدليس - انقطاع العامل عن العمل فى الشركة التى عين فيها بناء على غش وتدليس - قرار التعيين منعدم - أساس ذلك : صدور قرار التعيين بناء على غش لسبق تعيينه بجهة أخرى - مخالفة قاعدة عدم جواز الجمع بين وظيفتين. مجازاته بوصفه يعمل بالشركة الأولى والمعين بها تعييناً صحيحاً.

المحكمة : ومن حيث أن الفترة التى قضاها الطاعن بالعمل بمصلحة الميكانيكا والكهرباء إلى جانب عمله بشركة مصر للألومنيوم هى فترة عمل قضاها بصفة فعلية وبغير سند من القانون، ذلك أن القرار الصادر بتعيينه فى المصلحة المشار إليها قد صدر استناداً إلى غش وتدليس تم من جانب الطاعن من خلال ما ارتكبه من تغيير فى الحقيقة فى الاستمارة ١٠٣ ع. ح التى قدمها إلى المصلحة وأثبت بها زوراً أنه لم يسبق له العمل بالحكومة والقطاع العام.

ومن حيث أن القاعدة أن الغش يبطل كل التصرفات ومن ثم، فإن قرار تعيين الطاعن بمصلحة الميكانيكا والكهرباء يكون قد صدر منعماً ولا

أثر له لأنه صدر بتعيين موظف لازال يشغل وظيفة بجهة أخرى قبل إنهاء خدمته بهذه الجهة ودون أن تعلم الجهة الإدارية التي ترى التعيين بحالته وشغله لوظيفة أخرى لتقدير موقفها من هذا التعيين إما باستبعاد الطاعن أو بطلب نقله من الشركة إليها أو بانهاء خدمته بها قبل إصدار قرار تعيينه وقد تم تعيينه بناء على غشه وتدليسه معتمدة على بيان غير صحيح عن خدمته السابقة نفى فيه وجوده فى أية جهة أخرى ومن ثم فإن هذا القرار يكون قد صدر بناء على غش الطاعن وتدليسه وورد على غير محل وبلا أثر الأمر الذى يجعل شغل الطاعن لوظيفته بمصلحة الميكانيكا والكهرباء مجرد واقع ليس له سند قانونى لعدم شرعية تعيينه ولذلك يكون وجوده بتلك المصلحة مجرد وجود مادى بلا سند من القانون، الأمر الذى يكون معه انقطاع الطاعن عن العمل بهذه المصلحة والتي صدر قرار تعيينه بها بناء على غشه وتدليسه مجرد تصحيح واقعى للوضع الوظيفى وأداء واجبات وظيفته بالشركة وعودته للاقتصار على عمله الأصيل بالشركة التى يعمل بها.

ومن ثم فإنه بناء على ذلك فإن الشق الثانى من المخالفة الأولى والمتمثل فى أن الطاعن انقطع عن العمل بمصلحة الميكانيكا والكهرباء بدون إذن اعتباراً من ٢٥/٢/١٩٨٢ لا يمثل فى حق الطاعن أية مخالفة تأديبية لعدم قيام علاقة قانونية بشغله وظيفه عامة فى تلك المصلحة بالقرار المعدوم ولأن هذا الانقطاع يمثل تصميماً واقعياً من جانب الطاعن لموقفه من الجمع دون سند من القانون بين عمليتين.

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد ذهب خلاف هذا المذهب فاعتبر أن ثمة علاقة قانونية صحيحة تربط الطاعن بمصلحة الميكانيكا

والكهرباء، ومن ثم فقد انتهى إلى فصل الطاعن من خدمتها. وهذا قضاء غير سديد لأن الفصل هو بسبب من أسباب إنهاء خدمة العامل وفقاً لنص المادة (٩٤) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨، وإنهاء الخدمة كجزء تأديبي لا يرد قانوناً إلا على خدمة موظف قائمة على سند صحيح من القانون، وهو مالم يتوفر في حق الطاعن الذي لا تربطه بمصلحة الميكانيكا والكهرباء أية رابطة قانونية صحيحة لما سبق أن انتهينا إليه من انعدام قرار تعيين الطاعن بها لقيامه على الغش والتدليس.

ومن حيث أنه قد ثبت في حق الطاعن أنه قد التحق بمصلحة الميكانيكا والكهرباء رغم تبعيته لشركة مصر للألومنيوم وأنه غير الحقيقة في ورقة رسمية في الاستمارة ١٠٣ ع.ح التي تقدم بها إلى مصلحة الميكانيكا والكهرباء بأن أثبت بها زوراً أنه لم يسبق له العمل بالحكومة والقطاع العام وجمع بين عمله بشركة مصر للألومنيوم ومصلحة الميكانيكا والكهرباء في آن واحد خلال الفترة من ١٩٨٢/١/١٧ إلى ١٩٨٢/٢/٢٥.

ومن حيث أن هذه الاتهامات الثابتة في حق الطاعن تدور في فلك واحد هو الاستهتار برابطة الوظيفة والتهاون فيما يجب أن يكون للأوراق الرسمية من احترام، وذلك من خلال عمله على الجمع بين وظيفتين عن طريق تقديم بيانات غير صحيحة عن حالته الوظيفية في سبيل محاولة القفز من موقع عمل لآخر دون اتباع الإجراءات القانونية الواجبة بإنهاء عمله في جهة عمله الأولى ثم التقدم بالإجراءات الرسمية للالتحاق بجهة عمل جديدة أو طلب نقله من الجهة الجديدة من جهلة عمله السابق، أما أن يستهين الموظف بجهات العمل في الحكومة والقطاع العام ويعمل على أن

يتوصل بالخداع إلى الجمع بين عملين بصفة أصلية على خلاف أحكام القانون وعلى نحو يستحيل معه عليه أداء واجباته الوظيفية في كلا الوظائفين مما يعرض العمل الخاص بهما أو بأيهما للاضطراب وعدم الانتظام وهو ما يمثل استهتاراً أو عبثاً بالصالح العام الذي يتعين أن يهتم العاملون في تحقيقه من خلال أداء واجبات وظائفهم في حدود القانون وأنظمة العمل ومن ثم فإن ماثبت من أفعال في حق الطاعن يشكل جرائم تأديبية جسيمة تستوجب المساءلة والجزاء بما يتناسب معها ولذا تقدر المحكمة مجازاته في الشركة التي يعمل بها والمعين تعييناً سليماً فيها (شركة مصر للألومنيوم) بعقوبة الحرمان من نصف العلاوة الدورية بالتطبيق لأحكام المادة (٨٢) من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام العاملين بالقطاع العام.

ومن حيث أنه لا يفوت المحكمة التنويه بأنه لا يمكن الزعم بأنها غلظت العقاب التأديبي على الطاعن من خصم شهرين من أجره بالشركة على نحو ما قضى به الحكم المطعون فيه إلى عقوبة أعلى في سلم تدرج الجزاءات التأديبية هي الحرمان من نصف العلاوة الدورية وذلك لأن الحكم المطعون فيه كان قد قضى إلى جانب الخصم من المرتب بعقوبة الفصل بما يترتب عليها من آثار وهو ما انتهت هذه المحكمة إلى إهداره، ومن ثم لا يكون في الحكم الذي انتهت إليه هذه المحكمة ضير على الطاعن يتعارض مع قاعدة ألا يضار الطاعن بطعنه.

ومن حيث أن من يخسر الدعوى يلزم بمصروفاتها تطبيقاً للمادة (١٨٤) مرافعات، إلا أن هذا الطعن معفى من الرسوم بصريح نص المادة (٢٨٠) م. ١١٠ العاملة المدونة بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧



لسنة ١٩٧٨ والمادة (٩٢) من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ .

(طن ٢٠٥٥ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٤)

### قاعدة رقم (٥)

**المبدأ :** يجوز إعادة تعيين العامل بإحدى وحدات القطاع العام في غير أدنى الوظائف دون اشتراط استيفائه لمدد الخبرة البينية اللازمة للترقية اكتفاء بتوافر مدة الخبرة الكلية- يجوز تعيين العامل بذات الجهة طبقاً لقواعد التعيين في غير أدنى الدرجات في ذات المجموعة النوعية التي ينتمى إليها.

**الفتوى :** إن هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢١ من فبراير سنة ١٩٩٠ فتبين لها أن قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ينص في المادة ٢٠ منه على أنه إذا كان للعامل المرشح للتعيين في غير أدنى وظائف المجموعة النوعية مدة خبرة كلية فإنه يجوز تعيينه باحتساب هذه المدة بمراعاة المدد التي يحددها مجلس الإدارة بحيث لا تنقل عن مجموع المدد البينية الواردة في بطاقات وصف الوظائف الأدنى من الوظيفة المرشح للتعيين بها.

والمستفاد من ذلك أن المشرع أجاز بعبارة مطلقة التعيين داخل وحدات القطاع العام في غير أدنى الوظائف إذا توافرت لدى العامل مدة

خبرة كلية لاتقل عن مدد الخبرة البينية المشترطة للترقية فيما بين الوظائف الأدنى. ومن ثم فإنه يجوز إعادة تعيين العامل بإحدى وحدات القطاع العام فى غير أدنى الوظائف دون اشتراط استيفائه لمدة الخبرة البينية اللازمة للترقية اكتفاء بتوافر مدة الخبرة الكلية، وقد استقر إفتاء الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع على أنه لايجوز تعيين العامل بذات الجهة طبقاً لقواعد التعيين فى غير أدنى الدرجات فى ذات المجموعة النوعية التى ينتمى إليها.

وتطبيقاً لذلك فإن قرار تعيين كل من الكيميائية/.....  
والصيدلانية/..... فى الوظيفة الأعلى (وظيفة أخصائى دواء أول) بهيئة القطاع العام للأدوية والكيمائيات والمستلزمات الطبية طبقاً لقواعد التعيين فى غير أدنى الدرجات يكون قد خالف صحيح حكم القانون ويعتبر باطلاً حيث أن تعيينهما فى الوظيفة الأعلى تم فى نفس المجموعة النوعية التى تنتميان إليها.

إلا أنه ومتى كان الثابت من الأوراق أن المذكورتين قد تم تعيينهما على الوظيفة الأعلى بالقرار الصادر بتاريخ ١٨/٣/١٩٨٥، وبالتالي يكون قد مضى على صدور هذا القرار أكثر من ستين يوماً فيتحصن ضد السحب والإلغاء بفوات الميعاد المذكور ويولد لصاحب الشأن حقاً مكتسباً لايجوز المساس به نزولاً على استقرار المراكز. ومتى كان القرار الصادر بتعيين المذكورتين فى الوظيفة الأعلى بتاريخ ١٨/٣/١٩٨٥ قد تحصن ضد السحب والإلغاء بمضى المدة القانونية المقررة، كما سبق البيان فإنه يجوز ترشيحهما لشغل وظائف من درجة مدير عام إذا استوفينا الشروط الأخرى اللازمة لذلك.

لذلك : انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى  
تحصن القرار بتعيين كل من الكيميائية / ..... والصيدلانية / .....  
فى وظيفة أخصائى دواء من الدرجة الأولى بهيئة القطاع العام للأدوية  
والكيماويات والمستلزمات الطبية، وإلى جواز ترشيحهما للوظيفة الأعلى إذا  
استوفينا الشروط المقررة لشغلها.

(ملف رقم ٧٨٧/٣/٨٦ جلسة ١٩٩٠/٢/٢١)

### قاعدة رقم (٦)

المبدأ : وجوب مراعاة ما أوصته المادة ١٢ من القانون رقم ٤٨  
لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين بالقطاع العام من أن يكون التعيين فى  
الوظائف العليا بالشركة مسبقاً بترشيح مجلس إدارتها لمن يعين فيها -  
يجب أن يصدر قرار رئيس الجمعية العمومية للشركة بناء على ذلك -  
الأصل فى الإجراءات إنها قد استوفيت.

الفتوى : أن هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى  
الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة فى ٢٤ من إبريل سنة ١٩٩١ فرأت أن  
من الواضح أن المادة ١٢ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به  
القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ نصت على أنه فيما عدا وظائف رئيس  
وأعضاء مجلس الإدارة التى تشغل بقرار من رئيس مجلس الوزراء ويكون  
التعيين فى الوظائف العليا بقرار من رئيس الجمعية العمومية للشركة بناء  
على ترشيح مجلس الإدارة... مما مفاده وجوب مراعاة ما أوجبه من أن يكون  
التعيين فى الوظائف العليا بالشركة مسبقاً بترشيح مجلس إدارتها لمن يعين

فيها، فيجب أن يصدر قرار رئيس الجمعية العمومية للشركة بناء على ذلك والأصل في الإجراءات أنها قد استوفيت. وعلى هذا يحل قرار وزير الصحة رقم ٤٢ لسنة ١٩٨٦. وليس في الأوراق ما يفيد خلاف ذلك، ولا فيها ما يدل على أن أحداً من ذوى الشأن في التمسك بمخالفة القرار لذلك الإجراء قد أثاره أو تمسك به. لمجلس الإدارة في الشركة التي نقل إليها، ولامن يضارون من العاملين فيها من ذلك القرار بأن كانوا - من ثم فإن لا يكون من محل لقطوع الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة رقم ٨٧١٥ تاريخ ١٩٨٨/٧/٢١ لأن يسأل إدارة الفتوى لوزارة الصحة عن مشروعية ذلك القرار، لما زعمه من أن ذلك الإجراء لم يتبع، حيث لم يشير القرار في ديساجته إليه لأنه ليس ذا شأن في الخصوص، ثم أن سؤاله عن ذلك هو استفهام مستنكر لاستفهام مستفهم وليس ذلك من شأنه أيضاً، وكان عليه أن يكتب إلى الوزير مصدر القرار وإن كان يرعى لما اتجه إليه محلاً، ويحيطه بالأمر، لا أن يسعى إلى طلب فتوى تفيد في شأن ما اتجه إليه، وهو على غير أساس كما سبق إيضاحه، والفتوى ليست مجرد بحث تنتهي وإنما متعلقة بوقائع يرى من له مكنة تنفيذ ما تنتهي إليه الرأي أن يطلبها.

ومتى تقرر ما تقدم، فإنه لكل ما ذكر به، لا يكون له محل لما أثاره الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة في هذه المسألة، ولا وجه لطلبه الرأي فيها، ولما أثاره من بعد ذلك من مسائل متفرقة عن أصلها، لتحصن القرار وكما قضى به كتابه الأول من الوارد بعد أكثر من سنتين على صدور القرار وتنفيذه، من أن موافقة حتمية عليه من مجلس إدارة الشركة، تقوم مقام التشريع السابق منه. ولا طائل وراء كتبه جميعاً أو بحثه عما هو واضح في

النص أو استنكاره إجراء لم يبين دليله على موضوعه، أو تطوعه بما ليس من شأنه وبعبداً عن الجهة مصندرة القرار ذات الشأن، وهو لا يشوب عن ذوى المصلحة فى طلب إبطال القرار ولا يمثلهم ولم يسلك أى منهم سبيل الطعن فيه قضاء.

**لذلك :** انتهى رأى الجمعية العمومية إلى أنه لا محل لما أثاره الجهاز من بطلان القرار المشار إليه ولا وجه لطلبه أداء رأى فى الخصوص، للأسباب المتقدم بيانها.

(ملف رقم ٨٠٤/٣/٨٦ فى ١٩٩١/٤/٢٤)

## الفرع الثالث

### رواتب وبدلات وعلاوات ومكافآت

#### قاعدة رقم (٧)

**المبدأ:** رئيس الجمعية العمومية لشركة القطاع العام هو السلطة المختصة بمنح أعضاء مجلس الإدارة المكافآت التشجيعية - ذلك طبقاً للمادة ٤٩ من القانون رقم ١٩٧٨ بنظام العاملين بالقطاع العام سواء أكانت المكافأة عن خدمات ممتازة أو أعمال أو بحوث أو اقتراحات تساعد على تحسين طرق العمل أو رفع كفاءة الأداء أو توفير النفقات أو باعتبار أن هذه الأعمال تعاون في تحقيق أغراض الشركة أم كانت المكافأة في صور ما تحقق من أهداف.

**الفتوى:** أن هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة في ١٩٨٦/٢/٥ فاستظهرت افتاءها السابق بجلستها المعقودة في ١٩٨٣/١٠/٥ والتي انتهت للأسباب الواردة فيها إلى أن رئيس الجمعية العمومية للشركة هو السلطة المختصة بمنح أعضاء مجلس الإدارة المكافآت التشجيعية طبقاً للمادة ٤٩ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨.

ذلك أن مفاد نص المادة ٤٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ مالف الذكر- حسبما سبق وأن استخلصته الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع- أن المشرع استهدف به تحديد السلطة المختصة بمنح المكافأة

التشجيعية للعاملين بشركة القطاع العام، وفرق في هذا النص بين العاملين من غير أعضاء مجلس الإدارة وبين رئيس وأعضاء مجلس الإدارة فأوكل الاختصاص بمنح المكافأة بالنسبة للطائفة الأولى إلى رئيس مجلس الإدارة، بينما أناط برئيس الجمعية العمومية للشركة منح المكافأة الثانية. ويبين من الأعمال التحضيرية للقانون المشار إليه، أن المشرع وهو بصدد تحديد المستحقين للمكافأة التشجيعية ألحق أعضاء مجلس الإدارة برئيس مجلس الإدارة مما يؤدي إلى القول بأن السلطة المختصة بمنح عضو مجلس الإدارة المكافأة التشجيعية هي رئيس الجمعية العمومية للشركة، سواء أكانت المكافأة عن خدمات ممتازة أو أعمال أو بحوث أو اقتراحات تساعد على تحسين طرق العمل أو رفع كفاءة الأداء أو توفير النفقات على النحو الوارد بالفقرة الأولى من نص المادة ٤٩ آنفة الذكر باعتبار أن هذه الأعمال تعاون في تحقيق أغراض الشركة، أم كانت المكافأة في ضوء ما تحقق من أهداف، كما أوضحت ذلك الفقرة الثانية...

ولما كان طلب إعادة عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بناء على طلب السيد الدكتور/ وزير شئون مجلس الوزراء بكتابه رقم المؤرخ ١٩٨٥/١٢/٣ قد خلا من وجود أسباب قانونية أو واقعية لم تكن تحت نظر الجمعية وقت إبدائها الرأي، فمن ثم فلا مجال لإعادة النظر فيما سبق وإن انتهت إليه.

**لذلك:** انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى تأييد فتواها السابقة بجلستها المعقودة في ١٩٨٣/١٠/٥.

### قاعدة رقم (٨)

**المبدأ:** القانونان رقما ٧٠ لسنة ١٩٧٧ و ٨٥ لسنة ١٩٨٣ بشأن مكافآت ومرتببات ممثلى الحكومة والأشخاص الاعتبارية العامة والبنوك وغيرها من شركات القطاع العام.

وضع المشرع قاعدة بموجبها تؤول إلى الدولة أو إلى الأشخاص الاعتبارية العامة أو البنوك أو غيرها من شركات القطاع العام جميع المبالغ أيا كانت طبيعتها التى يستحق لمثل هذه الجهات مقابل تمثيلها بأية صورة من مجلس إدارة البنوك المشتركة أو شركات الاستثمار- القانون القديم اشترط أن تكون البنوك المشتركة وشركات الاستثمار عاملة داخل حدود جمهورية مصر العربية- القانون الجديد خرج على هذه القاعدة وسوى بين مايعمل منها داخل مصر ومايعمل منها خارجها- القانون القديم كان يستثنى بعض المبالغ مثل: بدل السفر ومصاريف الانتقال والإقامة- القانون الجديد لم يأت بهذا الاستثناء- مؤدى ذلك: انطباق القاعدة المشار إليها على جميع الأموال أيا كانت طبيعتها أو تسميتها أو الصورة التى تؤدى بها.

**المحكمة:** ومن حيث أنه عن المخالفة المنسوبة إلى الطاعنين الثلاثة الواردة بتقرير الانتهام والواقعة فى الفترة من عام ١٩٧٦ حتى عام ١٩٨٠ والسالف الإشارة إليها فإنه بالرجوع إلى أحكام القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٧ فى شأن مكافآت ومرتببات ممثلى الحكومة والأشخاص الاعتبارية والبنوك وغيرها من شركات القطاع العام، فى البنوك المشتركة وشركات الاستثمار



وغيرها من الشركات والهيئات تبين أن المادة الأولى من هذا القانون تنص على أن يؤول إلى الدولة أو الأشخاص الاعتبارية الامة أو البنوك أو غيرها من شركات القطاع العام -بحسب الأحوال- جميع المبالغ أيا كانت طبيعتها- فيما عدا بدل السفر ومصاريف الانتقال التي تستحق لممثلى هذه الجهات مقابل تمثيلها بأية صورة من مجالس إدارة البنوك المشتركة أوالشركات الاستثمارية أو غيرها من الشركات والهيئات والمنشآت العاملة فى جمهورية مصر العربية التى تساهم أو تشارك فيها تلك الجهات... كما أنه بالاطلاع على أحكام القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٣ بشأن مكافآت ومرتبآت ممثلى الحكومة والأشخاص الاعتبارية العامة والبنوك وغيرها من شركات القطاع العام فى البنوك المشتركة وشركات الاستثمار وغيرها من الشركات والهيئات، المعمول به اعتباراً من ١٩٨٣/٧/٧ ، تبين أن المادة الأولى منه تنص على أنه تؤول إلى الدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة أو البنوك أو غيرها من شركات القطاع العام -وحسب الأحوال- جميع المبالغ أيا كانت طبيعتها أو تسميتها أو الصورة التى تؤدى بها بما فى ذلك مقابل المزايا العينية التى تستحق لممثلى هذه الجهات مقابل تمثيلها بأية صورة من مجالس إدارة البنوك المشتركة أو شركات الاستثمار أو غيرها من الشركات والهيئات والمنشآت العامة فى الداخل والخارج التى تساهم أو تشارك تلك الجهات فى رأسمالها...

ومن حيث أنه يستفاد من نص المادة الأولى من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٧ المشار إليه آنفاً أن ثمة شرطاً أساسياً وأولياً يتعين توافره حتى تؤول إلى الدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة أو البنوك أوغيرها من شركات القطاع

العام -بحسب الأحوال- جميع المبالغ أيا كانت طبيعتها فيما عدا بدل السفر ومصاريف الانتقال والإقامة التي تستحق لممثلى هذه الجهات مقابل تمثيلها بأية صورة من مجالس إدارة البنوك المشتركة أو شركات الاستثمار أو غيرها من الشركات والهيئات التي تساهم أو تشارك فيها الدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة أو البنوك أو غيرها من شركات القطاع العام ويتمثل هذا الشرط الأساسي الأولى فى ضرورة أن تكون هذه البنوك المشتركة أو شركات الاستثمار أو غيرها من الشركات والهيئات التي تشارك فيها الجهات المذكورة عاملة داخل حدود جمهورية مصر العربية ومن ثم فإنه بمفهوم المخالفة لا تسرى أحكام القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٧ سالف الذكر فى حالة البنوك المشتركة أو شركات الاستثمار أو غيرها من الشركات والهيئات التي تعمل خارج جمهورية مصر العربية ولزاء هذا الفراغ التشريعى أصدر المشرع بعد ذلك القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٣ السالف الإشارة إليه وبموجب صريح أحكام هذا القانون أصبحت تؤول إلى الدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة أو البنوك أو غيرها من شركات القطاع العام -بحسب الأحوال- جميع المبالغ أيا كانت طبيعتها أو تسميتها أو الصورة التي تؤدي بها بما فى ذلك تعامل المزايا العينية التي تستحق لممثلى هذه الجهات مقابل تمثيلها بأية صورة من الصور فى مجالس إدارة البنوك المشتركة أو شركات الاستثمار أو غيرها من الشركات والهيئات والمنشآت التي تساهم أو تشارك تلك الجهات فى رأسمالها بغض النظر عن النطاق التكميلى لعمل تلك البنوك المشتركة أو شركات الاستثمار أو غيرها من الشركات أو الهيئات والمنشآت أى سواء كانت عاملة داخل حدود جمهورية مصر العربية أم فى الخارج.

### قاعدة رقم (٩)

المبدأ ١- الانقطاع الذى يترتب الحرمان من الأجر هو الانقطاع الإرادى الذى يرجع إلى إرادة العامل ورغبته إذا كان الانقطاع لأسباب وظروف خارجة عن إرادته حالت بينه وبين التوجه إلى مقر عمله فى أوقات العمل الرسمية فإن مناط الحرمان من الأجر يكون قد تخلف فى شأنه ولايجوز بالتالى إعمال الأثر المترتب على الإنقطاع الإرادى فى هذه الحالة سواء من حيث الأجر أو المساءلة التأديبية -البدلات كالمترتب يسرى عليها مايسرى عليه فى حالة الانقطاع من حيث المنح أو المنع سواء فى ذلك الانقطاع الإرادى أو ذلك الذى يرجع إلى أسباب قهرية خارجة عن إرادة العامل.

٢- انقطاع العامل عن عمله خلال مدة التحفظ عليه يعتبر انقطاع غير إرادى لا تؤثر على صلته الوظيفية بالجهة التى يعمل بها ولايحول دون استحقاقه لمرتبه ومايدور معه من مزايا مالية كالعلاوات والإعانة الاجتماعية والبدلات التى لا تختص بطبيعة خاصة تغاير تلك التى يخضع لها المرتب كبذل طبيعة العمل وبدل الإقامة والبدل النقدى المقرر لاستثمارات السفر المجانية- حوافز الإنتاج ومكافآت الجهود غير العادية والأجور الإضافية ترتبط بأداء العمل فعلاً وأنها لا تمنح كقاعدة عامة لجميع العاملين بجهة واحدة وإنما يقتصر صرفها على من تحقق فى شأنه أسباب ومناط تقريرها -لايجوز منحها للمتخلف عليه- لا يخل بحقه فى الرجوع بالتعويض على الجهة المسئولة عن سلب حريته واعتبار هذه المستحقات جزء من التعويض.

**الفتوى:** وقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ١٥/٤/١٩٨٧ فتبين لها أن المادة ٣٩ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٧ تنص على أن «...يضع مجلس إدارة الشركة النظم المتعلقة بتقرير البدلات والمزايا العينية والتعويضات وذلك طبقاً للأحكام الواردة فى المواد التالية:

وتنص المادة (٤٠) مفردات القانون على أنه «...يجوز لمجلس الإدارة منح البدلات الآتية : وتحديد فئة كل منها وفقاً للنظام الذى يضعه فى هذا الشأن».

٢- بدلات تقتضيها ظروف أو مخاطر الوظيفة وذلك بحد أقصى ٤٠ ٪ وبداية الأجر المقرر للوظيفة التى يشغلها العامل.

٣- بدل إقامة للعاملون فى مناطق تتطلب ظروف الحياة فيها تقرير هذا البديل أثناء إقامتهم فى هذه المناطق...».

وتنص المادة ٤٤ على أن «يستحق العامل مقابلاً عن الجهود غير العادية والأعمال الإضافية التى يكلف بها من الرئيس المختص وذلك طبقاً للقواعد والضوابط التى يصفها مجلس الإدارة فى هذا الشأن».

وتتضمن المادة ٤٨ على أن «يضع مجلس الإدارة نظاماً للحوافز المادية الأدبية على اختلاف أنواعها بما يكفل تحقيق أهداف الشركة ويحقق زيادة الإنتاج وجودته وذلك على أساس معدلات قياسية للأداء والإنتاج...» وتنص المادة ٦٢ على أنه «لا يجوز للعامل أن ينقطع عن عمله إلا لأجازة يشغلها فى حدود الأجازات المقررة...».

وتنص المادة ٧٦ على أنه «إذا انقطع العامل عن عمله يحرم من أجره عن مدة غيابه وذلك مع عدم الإخلال بالمسئولية التأديبية».

كما تبين لها أيضاً أن المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩٣ لسنة ١٩٨١ تنص على «التحفظ على كل من توافرت دلائل جديّة على أنه قد ارتكب أو شارك أو جند أو استغل على أية صورة كانت الأحداث التي هددت الوحدة الوطنية أو السلام الاجتماعي أو سلامة الوطن... وعلى المدعى العام الاشتراكي إجراء تحقيق سياسي مع كل من تم التحفظ عليهم ويجوز للمتخلف عليه أن يتظلم إلى المدعى العام الاشتراكي وحده دون غيره ويتم البت في التظلم خلال مدة لا تتجاوز ستة أشهر ولاحق لذي الشأن أن يتظلم أمام محكمة القيم...».

ومفاد ما تقدم أن المشرع قد تناول بالتنظيم كافة المستحقات المالية للعاملين بشركات القطاع العام فحدد الأجور والعلاوات المستحقة لهم وفقاً لجدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ كما حدد سائر مستحقاتهم الأخرى من بدلات ومكافآت وحوافز إضافية بنصوص صريحة وجعل استحقاقها منوطاً بتوافر أسباب تقريرها ووفقاً للقواعد التي يضعها مجلس الإدارة في شأن كل منها.

ومن حيث أنه ولكن كان المسلم به أن الأجر مقابل العمل فلا يستحق العامل أجراً إلا مقابل ما يؤديه من خدماته وأنه لا يجوز له أن يتقطع عن عمله إلا لأجازه يستحقها وإلا حرم من أجره عن مدة انقطاعه وذلك دون إخلال بمسئولية التابعة غير أن الانقطاع الذي يترتب هذا الأثر هو ذلك الانقطاع

الإرادى الذى يرجع إلى إرادة العامل ورغبته أما إذا كان الانقطاع لأسباب وظروف خارجة عن إرادته حالت بينه وبين التوجه إلى مقر عمله فى أوقات العمل الرسمية فإن مناط الحرمان من الأجر يكون قد تخلف فى شأنه ولايجوز بالتالى أعمال الأثر المترتب على الانقطاع الإرادى فى هذه الحالة سواء من حيث الأجر أو المسألة التأديبية.

ومن حيث أن الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع سبق وأن استظهرت بجلستها المنعقدتين فى ١٩/٣/١٩٨٠، ٢٢/١٠/١٩٨٦ أن البدلات تعد بصفة عامة مقابلاً للعمل شأنها فى ذلك شأن المرتب وأن هناك ارتباط لانفصام له بين استحقاق الأجر والبدلات اللصيقة به فكل ما يؤدى إلى حرمان العامل من أجره يؤدى إلى حرمانه من البدلات له كما أن كل خفض له يؤدى إلى نقص قيمتها بذات النسبة التى ينقص بها ومن ثم فإن مؤدى ذلك أن البدلات كالمرتب يسرى عليها مايسرى عليه فى حالة الانقطاع من حيث المنح أو المنع سواء فى ذلك الانقطاع الإرادى أو ذلك الذى يرجع إلى أسباب قهرية خارجة عن إرادة العامل.

ومن حيث أن التحفظ وفقاً لقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩٣ لسنة ١٩٨١ المشار إليه هو إجراء وقائى يرقى إلى مرتبة القوة القاهرة ويحول دون الإرداء الحرة للعامل المتحفظ عليه والذهاب إلى مقر عمله فى أوقاته الرسمية ولايؤدى بذاته إلى إنهاء علاقة العامل الوظيفية بجهة عمله إذ أنه لايصدر بحكم قضائى ولاينسب فيه إلى العامل تهمة محددة ومن ثم فإن انقطاع العامل عن عمله خلال مدة التحفظ عليه يعتبر انقطاعاً غير إرادى لا يؤثر على صلته الوظيفية بالجهة التى يعمل بها ولايحول دون استحقاقه لمرتبه

وما يدور معه من مزايا مالية كالعلاوات والإعانة الاجتماعية وكذلك البدلات التى لا تختص بطبيعة خاصة تغاير تلك التى يخضع لها المرتب كبذل طبيعة العمل وبذل الإقامة إذ يرتبط البذل الأول بنوع وطبيعة أعمال الوظيفة التى يضطلع بها العامل بينما يرتبط الثانى بأداء العمل فى إحدى المناطق النائية التى تتطلب ظروف الحياة فيها تقرير هذا البذل وكذلك الأمر بالنسبة للبذل النقدى المقرر لاستثمارات السفر المجانية.

أما فيما يتعلق باستحقاق حوافز الإنتاج ومكافآت الجهود غير العادية والأجور الإضافية فقد ربط المشرع وفقاً لحكم المادة ٤٨ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بين استحقاق هذه الحوافز وبين الإسهام الفعلى فى الإنتاج وتحقيق المعدلات القياسية المطلوبة بحيث لا تمنح إلا لمن تحقق فى شأنه مناط استحقاقها ألا وهو زيادة الإنتاج عن المعدل المقرر له خلال فترة زمنية معينة كما أن الحصول على مكافآت الجهود غير العادية التى هو نوع من التعويض عن جهود غير عادية يبذلها العاملون رهينة بتأدية هذه الأعمال فعلاً وليست حقاً مكتسباً يستحق للعامل بمجرد شغل الوظيفة وكذلك الأمر بالنسبة للأجور الإضافية التى لا تصرف إلا لمن يقوم بالعمل فعلاً فى أوقات وساعات إضافية يجب أن تبلغ منفذاً محددة وإذ يبين مما تقدم أن جميع هذه المستحقات يجمعها قاسم مشترك وهو أنها ترتبط بأداء العمل فعلاً وأنها لا تمنح كقاعدة عامة لجميع العاملين بجهة واحدة وإنما يقتصر صرفها على من يحقق فى شأنه أسباب ومناط تقريرها ومن ثم فإنه لا يجوز منح هذه المستحقات للمتخلف عليه وفقاً لقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩٣ لسنة ١٩٨١ المشار إليه وإن كان ذلك لا يخل بحقه فى الرجوع بالتعويض

على الجهة المسئولة عن سلب حريته واعتبار هذه المستحقات جزءاً من التعويض المطالب به متى توافرت سائر العناصر الأخرى الموجبة لمسئولية الجهة المذكورة وفقاً للقواعد المقررة في هذا الشأن.

**لذلك:** انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى أحقية السيد / ..... المعروضة حالته في الحصول على البدلات المقررة له خلال مدة التحفظ عليه دون سواها من حوافز الإنتاج ومكافآت الجهود غير العادية والأجور الإضافية.

(ملف ٩٩٠/٤/٨٦ - جلسة ١٩٨٧/٤/١٥)

### قاعدة رقم (١٠)

**المبدأ:** إن خصم مبالغ معينة من راتب العامل لايجرى تنفيذه من جانب الموظف المختص لمجرد وجود قاعدة قانونية تقضى بذلك - يتعين أن تصدر السلسلة الرئاسية المختصة أمراً بإجراء هذا الخصم طبقاً للقاعدة المقررة لكي يقوم الموظف المختص بالتنفيذ فإن امتنع أو تراخى يشبث المسئولية في حقه - أساس ذلك: مبدأ وجوب التفرقة بين سلطة الأمر بالتنفيذ وسلطة التنفيذ الفعلي.

**المحكمة:** ومن حيث أنه عن المخالفة الثانية المنسوبة إلى المطعون ضده الثاني وهي عدم قيامه باتخاذ الإجراءات الواجبة نحو خصم قيمة الاشتراك المقررة وقدره ستة جنيهاً من رؤساء القطاعات ورئيس مجلس الإدارة وإيضاح البنود المستقطعة بكشوف المرتبات على النحو المبين بالأوراق فإنه من



المعلوم أنه ينبغي التفرقة بين سلطة الأمر بالتنفيذ وسلطة التنفيذ الفعلي وذلك أن خصم مبالغ معينة من راتب العاملين لايجرى تنفيذه فعلاً من جانب الموظف المختص لمجرد وجود ثمة قاعدة قانونية تقضى بذلك وإنما يتعين براءة أن تصدر السلطة الرئاسية المختصة بتطبيق هذه القاعدة الأمر بإجراء هذا الخصم لكي يقوم العامل المختص بتنفيذ هذا الأمر والثابت من الأوراق في الطعن المائل أن مهمة اتخاذ اجراءات الخصم مقابل استخدام سيارات الشركة تدخل في اختصاص قطاع الشؤون الإدارية بالشركة، وأن دور المطعون ضده الثاني بوصفه مديراً للاستحقاقات يأتي بعد إتمام هذه الإجراءات ولما كان قطاع الشؤون الإدارية بالشركة لم يستصدر موافقة رئيس مجلس الإدارة على الخصم إلا اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٨٥ وهو ما فعله المطعون ضده الثاني فإن مسؤوليته عن عدم خصم مقابل الاستخدام المنفرد للسيارة المخصصة للمطعون ضده الأول تكون منتفية وإذ ذهب الحكم المطعون فيه هذا المذهب فإنه يكون متفقاً مع القانون ويكون الطعن عليه بالتالي قائماً على غير أساس جديراً بالرفض.

(طعن ١٥٧٩ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٨٧/١١/٣)

### قاعدة رقم (١١)

المبدأ : شاغلي الوظائف العليا بشركات القطاع العام - باستثناء ذوى الربط الثابت الذين لا يستحقون علاوات دورية- يجوز منحهم العلاوة التشجيعية إذا ما تحققت أحد شروط منحها فيهم بالتطبيق لنص المادة ٥٠ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨

لسنة ١٩٧٨ - عدم جواز جبر الكسر إلى واحد صحيح في الحالات التي يقل فيها عدد العاملين عن عشرة أفراد.

**الفتوى:** وقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٨٨/١٠/٥ فتبينت أن المادة ٥٠ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ تنص على أنه «يجوز لرئيس مجلس الإدارة منح العامل علاوة تشجيعية تعادل العلاوة الدورية المقررة حتى ولو كان قد تجاوز نهاية الأجر المقرر للوظيفة وبمراعاة ما يأتي :

١ - أن يكون العامل قد حقق اقتصاداً في النفقات أو رفعاً لمستوى الأداء أو زيادة في الإنتاج أو أن تكون كفايته قد حددت بمرتبة ممتاز عن العاملين الآخرين.

٢ - ألا يمنح العامل هذه العلاوة أكثر من مرة كل سنتين.

٣ - ألا يزيد عدد العاملين الذين يمنحون هذه العلاوة في سنة واحدة على ١٠٪ من عدد العاملين في وظائف كل درجة من كل مجموعة نوعية على حده...ع.

واستبان للجمعية مما تقدم أن المشرع أجاز لرئيس مجلس إدارة شركة القطاع العام منح العاملين بها علاوة تشجيعية بمقدار العلاوة الدورية المقررة دون التقيد بنهاية ربط الدرجة واشترط لمنحها الحصول على تقدير كفاية بمرتبة ممتاز عن العاملين الآخرين أو أن يكون العامل قد أدى عملاً مميزاً بأن

يكون قد حقق اقتصاداً في النفقات أو رفعاً لمستوى الأداء أو زيادة في الإنتاج وعلى ذلك يكون المشرع قد ربط الاستحقاق بتوافر أحد الشروط سالفة البيان فمتى توافر في حق العامل شرط من هذه الشروط جاز منحه علاوة تشجيعية بغقة العلاوة الدورية المقررة له ولا وجه للقول باستلزام حصول العامل في جميع الحالات الواردة في البند ١ من المادة المذكورة على تقدير كفاية بمرتبة ممتاز في العاملين الآخرين. ومن ثم لا يستحق هذه العلاوة شاغلي وظائف الإدارة العليا بشركات القطاع العام باعتبارهم لا يخضعون وفقاً لنص المادة ٢٤ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ لنظام تقدير كفاية الأداء، ذلك أن هذا القول يتعارض مع صراحة الفقرة الأولى من المادة ٥٠ سالفة البيان التي اكتفت إما بتوافر أحد عناصر التمييز أو بالحصول على مرتبة ممتاز. ولم تستلزم توافر الشرطين معاً كما هو الحال في نص المادة ٥٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة الذي استلزم لمنح العلاوة التشجيعية بالإضافة إلى توافر عنصر التمييز، حصول العامل على تقدير كفاية بمرتبة ممتاز عن العاملين الآخرين، ومن ثم فإن شاغلي الوظائف العليا بشركات القطاع العام - باستثناء ذوى الربط الثابت الذين لا يستحقون علاوات دورية - يجوز منحهم العلاوة التشجيعية إذا ما تحققت أحد شروط منحها فيهم بالتطبيق لنص المادة ٥٠ سالفة البيان.

أما عن جواز منح هذه العلاوة لواحد من العاملين إذا كان عدد العاملين في وظائف كل درجة من كل مجموعة نوعية أقل من عشرة فإن ذلك يتعارض مع صراحة نص المادة ٥٠ سالفة البيان التي أوجبت عدم زيادة عدد العاملين الذين يتم منحهم هذه العلاوة في سنة واحدة عن ١٠٪ من

عدد العاملين فى وظائف كل درجة من كل مجموعة نوعية على حدة ومن ثم فلا يجوز جبر الكسر إلى واحد صحيح فى الحالات التى يقل فيها عدد العاملين عن عشرة أفراد بما لا يجوز معه منح أحدهم علاوة تشجيعية وعلى ذلك جرى حكم المادة ٥٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ قبل تعديلها بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ والذى بمقتضاه أجاز جبر الكسر إلى واحد صحيح فى الحالات التى يقل فيها عدد العاملين المخاطبين بأحكامه عن عشرة أفراد، ولاوجه للقياس على ما جاء بحكم هذه المادة بعد تعديلها بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ إذ أن لكل قانون مجال أعمال ونطاق خاص به.

**لذلك:** انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى جواز منح شاغلى الوظائف العليا -من غير ذوى الربط الثابت- بشركة النصر للأجهزة الكهربائية والإلكترونية علاوة تشجيعية وفقاً لنص المادة ٥٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ المشار إليه. وعدم جواز جبر الكسر إلى واحد صحيح فى الحالات التى يقل فيها عدد العاملين عن عشرة أفراد.

(ملف ١١٣٣/٤/٨٦ - بجلطة ١٠/٥/١٩٨٨)

### قاعدة رقم (١٢)

**المبدأ:** قرار رئيس الوزراء رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٩ بشأن قواعد تحديد العلاوات الدورية المستحقة للعاملين بشركات القطاع العام لم يعد قائماً فى ظل العمل بالقانونين رقمى ٤٨ لسنة ١٩٧٨ و ٩٧ لسنة ١٩٨٣.

**الفتوى :** وأن هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة بتاريخ ١٩٨٩/٢/١٥ فاستعرضت المادة ٣٧ من قانون العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ التى تنص على أن «يقرر مجلس الإدارة فى ختام كل سنة مالية مبدأ استحقاق العاملين العلاوة الدورية أو عدم استحقاقها وذلك فى ضوء المركز المالى وماتحقق من أهداف. كما يجوز للمجلس أن يقرر استحقاق نسبة من العلاوة الدورية. وفى هذه الحالة لايجوز أن تزيد النسبة المستحقة من العلاوة فى الوظائف العليا عنها فى وظائف الدرجات الأدنى، وذلك بمراعاة حكم المادة (٣٠) من هذا القانون.

ويجب فى جميع الأحوال أن يعتمد قرار مجلس الإدارة من الجمعية العمومية للشركة. والمادة ٣٨ من ذات القانون التى تنص على أنه «مع مراعاة حكم المادة السابقة يستحق العامل العلاوة الدورية المقررة لدرجة وظيفته التى يشغلها طبقاً لما هو مبين بالجدول رقم (١) المرافق بحيث لايجاوز نهاية الأجر المقرر للوظيفة.

وتستحق العلاوة الدورية فى أول يولية التالى لانقضاء سنة من تاريخ التعيين أو من تاريخ استحقاق العلاوة الدورية.

ولانغير الترقية فى موعد استحقاق العلاوة الدورية. ويصدر بمنح العلاوة قرار من رئيس مجلس الإدارة. كما استعرضت المادة ٣٦ من قانون هيئات القطاع العام وشركاته الصادر بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ التى تنص على أنه «مع مراعاة أحكام هذا القانون والنظام الأساسى للشركة

تختص الجمعية العامة بما يأتي :

إقرار العلاوة الدورية المستحقة للعاملين في بداية السنة المالية التالية.

وكذلك استعرضت المادة (١) من قرار رئيس الوزراء رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٩ بشأن قواعد تحديد العلاوات الدورية المستحقة للعاملين بشركات القطاع العام، التي تنص على أن «يكون منح العلاوات الدورية للعاملين بشركات القطاع العام على النحو التالي: أ) الشركات التي حققت أرباحاً في السنة المالية ١٩٦٧-١٩٦٨ ولا تزيد نسبة إجمالي الأجور فيها سنة ٦٧-١٩٦٨ مضافاً إليها العلاوة المقترحة إلى قيمة الإنتاج في نفس العام (بعد استبعاد أثر الإجراءات الحكومية على الأسعار بالإرتفاع عن مثيلتها في العام السابق، تصرف للعاملين بها علاوة دورية تعادل ١٠٠٪ من الفئات المقررة...»

والمادة (٢) من ذات القرار الذي تنص على أنه «يخول الوزير المختص، لأسباب يقررها الاستثناء من هذه القواعد وذلك على الوجه التالي:....»  
والمادة (٣) منه التي تنص على أن «يسرى هذا القرار اعتباراً من العلاوات المستحقة للعاملين في أول يناير سنة ١٩٦٩ وإلى أن يصدر قرار آخر».

واستظهرت الجمعية من النصوص المتقدمة أن المشرع في المادتين ٣٧ و ٣٨ من قانون العاملين بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨، قد حدد قواعد منح العلاوات الدورية المقررة للعاملين بشركات القطاع العام بأن «تتأط بمجلس إدارة الشركة سلطة تقرير مبدأ استحقاق العلاوة الدورية أو عدم استحقاقها، وذلك في ختام كل سنة مالية، وفي ضوء المركز المالي

الذى وصلت إليه الشركة وماحققتها من أهداف. كما أجاز للمجلس أن يقرر استحقاق نسبة معينة من العلاوة، بحيث لا تزيد هذه النسبة فى الوظائف العليا على تلك المستحقة لوظائف الدرجات الأدنى، وبمراعاة حكم المادة ٣٠ من القانون المذكور التى تقضى بحرمان العامل المقدم عنه تقرير سنوى بمرتبة ضعيف من نصف العلاوة الدورية التى يقررها مجلس الإدارة. وعن فئة العلاوة الدورية ومواعيد استحقاقها فهى تمنح للعامل طبقاً لدرجة الوظيفة التى يشغلها وبالفئة المبينة بالجدول المرفق بهذا القانون وبما لا يجاوز نهاية الأجر المقرر للوظيفة. وتستحق له فى أول يوليه التالى لإنقضاء سنة من تاريخ تعيينه أو من تاريخ استحقاق العلاوة الدورية السابقة. ويصدر بمنح العلاوة قرار من رئيس مجلس الإدارة. هذا وفى جميع الأحوال يجب أن يعتمد قرار مجلس الإدارة بشأن العلاوة الدورية من الجمعية العمومية للشركة والتى يرأسها الوزير المختص. وذلك ما أكدته المشرع فى المادة ٤/٣٦ من قانون هيئات القطاع العام وشركاته رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣.

ولما كان البين من استقراء نصوص القانونين المشار إليهما أن المشرع لم يخول رئيس مجلس الوزراء سلطة تقرير قواعد العلاوة الدورية أو تحديد إجراءات صرفها وإنما أسند هذا الاختصاص إلى الجهات سالفة البيان، ومن ثم يكون قرار رئيس الوزراء رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٩ بشأن قواعد تحديد العلاوات الدورية المستحقة للعاملين بشركات القطاع العام، والذى لا يعدو أن يكون مجرد توجيه، قد انتهى العمل به حالياً، وذلك أياً ما كان الرأى فى مدى مشروعيته فى ظل أحكام قانون المؤسسات العامة رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٩ ونظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦.

لذلك : انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى أن قرار رئيس الوزراء رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٩ المشار إليه لم يعد قائماً فى ظل العمل بالقانونين رقمى ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ، ٩٧ لسنة ١٩٨٣ سالفى الذكر .

(ملف رقم ١١٤٨/٤/٨٦ فى ١٥/٢/١٩٨٩)

### قاعدة رقم (١٣)

المبدأ : يجوز أن يشمل نظام الحوافز لشركات القطاع العام بنداً خاصاً أن يقضى باستحقاق المتدينين لبعض الوقت لنسبة من الحوافز بما يتناسب مع الوقت الذى يستغرقه عملهم ووجوب إلالتهم فى حالة تحقيق معدلات الأداء المحددة لهم أو تجاوزها .

الفتوى : أن هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة بتاريخ ١٩٨٩/٣/١ فاستحضرت المادة ٤٨ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ التى تنص على أن يضع مجلس الإدارة نظاماً للحوافز المادية والأدبية على اختلاف أنواعها بما يكفل تحقيق أهداف الشركة ويحقق زيادة الإنتاج وجودته وذلك على أساس معدلات قياسية للأداء والإنتاج .

ومفاد ذلك أن المشرع فى المادة ٤٨ من قانون العاملين بالقطاع العام المذكور ناط بمجال إدارة شركات القطاع العام وضع نظام للحوافز المادية والأدبية على اختلاف أنواعها للعاملين فيها لتحقيق أهداف الشركات وزيادة الإنتاج وجودته ، على أن يتضمن المعدلات لقياسه للأداء والإنتاج التى على مقتضاها يتقرر استحقاق الحوافز من عدمه .



ولما كان العاملين لبعض الوقت بتلك الشركات يساهمون أيضاً في الإنتاج ويطلب منهم معدلات أداء فإنه يجوز أن يشمل نظام الحوافز بنداً خاصاً يقضى باستحقاقهم لنسبة من الحوافز المقررة لسائر العاملين، بما يتناسب مع الوقت الذي يستغرقه عملهم وجوب إثابتهم في حالة تحقيق معدلات الأداء المحددة لهم أو تجاوزها.

لذلك: انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى أنه يجوز لمجلس إدارة شركة الأهرام للمشروبات أن يضيف المنتدبين لبعض الوقت إلى المستفيدين من الحوافز على النحو السالف بيانه.

(ملف رقم ١٣٢/١/٤٧ في ١٩٨٩/٣/١)

#### قاعدة رقم (١٤)

المبدأ: (١) المكافآت السنوية للإنتاج لا تعتبر توزيعاً للربح، والوعاء المقرر لصرفها هو الإعتمادات اللازمة التي تدرج لهذا الغرض بموازنة الشركة.

(٢) عدم مشروعية قرارى وزير الصناعة رقمى ٥٧، ٢٤٥ لسنة ١٩٨٧ فيما تضمنه من صرف هذه المكافآت على حساب توزيع الأرباح.

(٣) يجوز صرف مكافآت الإنتاج بنسبة أقل من المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية لقانون هيئات القطاع العام وشركاته وذلك بقرار من الوزير المختص.

**الفتوى:** ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة بتاريخ ١٧/٥/١٩٨٩ فاستعرضت المادة ٥١ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٠ لسنة ١٩٨٥ بشأن اللائحة التنفيذية لقانون هيئات القطاع العام وشركاته رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣، التي تنص على أنه «يعرض تقرير مجلس ادارة الشركة عن نتائج أعمالها على الجمعية العامة» ويجب أن يشتمل ما يأتي :

١ - الفائض القابل للتوزيع عن العام الذى يعد عنه التقرير مقارنا بالفائض المستهدف بالخطه والفائض المحقق فى العام السابق... الخ. والمادة ٦٩ التى تنص على أنه «مع عدم الاخلال بحصة العاملين فى الارباح طبقا للقواعد المقررة تدرج بموازنة الشركة الاعتمادات اللازمة لصرف المكافآت السنوية للانتاج وذلك فى حدود عشرين فى المائة (٢٠٪) من الزيادة فى الفائض السنوى القابل للتوزيع على قيمة الفائض المحقق فى السنة المالية (١٩٨٤/٨٣).... والمادة ٧٠ من ذات اللائحة التى تنص على أن يستحق كل من رئيس وأعضاء مجلس ادارة الشركة خصما من الاعتمادات المدرجة بموازنة الشركة لهذا الغرض «المكافآت السنوية للانتاج» فى نهاية العام المالى فى حدود خمسة فى المائة (٥٪) من الزيادة من الفائض القابل للتوزيع المنصوص عليه فى المادة السابقة، ويصدر بالمكافأة قرار من الوزير المختص.

ولا يجوز أن تتجاوز قيمة المكافأة المذكورة ضعف المرتب الأساسى والبدلات التى تقاضاها رئيس أو عضو مجلس ادارة الشركة خلال العام.

كما يستحق العاملون بالشركة المكافأة السنوية للإنتاج فى نهاية العام المالى فى حدود خمسة عشر فى المائة (١٥٪) من الزيادة فى الفائض السنوى القابل للتوزيع وذلك طبقا للقواعد السابقة.

كما استعرضت الجمعية ما نص عليه قرار وزير الصناعة رقم ٥٧ لسنة ١٩٨٧ من أن يستحق العاملون بهيئات القطاع العام وشركاته التابعة لوزارة الصناعة مكافآت الإنتاج المنصوص عليها فى اللائحة التنفيذية لقانون هيئات القطاع العام وشركاته طبقا للقواعد التى أوردهما القرار ومن بينها أن سنة الأساسى هى السنة المالية ١٩٨٤/٨٣ ، وأن الوعاء الذى يتم الصرف منه هو حساب توزيع الأرباح المعتمد من الجمعية العامة للشركة وبعد مراجعة الجهاز المركزى للمحاسبات - ولذلك ما تضمنه قرار وزير الصناعة رقم ٢٤٥ لسنة ١٩٨٧ من نصوص مماثلة.

واستبانت الجمعية من النصوص المتقدمة أن المادة ٦٩ من اللائحة التنفيذية لقانون هيئات القطاع العام وشركاته جاءت صريحة فى أن الوعاء المقرر لصرف المكافآت السنوية للإنتاج هو الاعتمادات اللازمة التى تدرج لهذا الغرض بموازنة الشركة فى الحدود الواردة بها ومن ثم فإنها تكون قد نفت أن يكون الوعاء الذى يتم صرف هذه المكافآت منه هو حساب توزيع الأرباح، وبالتالي يكون قرار وزير الصناعة رقم ٥٧ و ٢٤٥ لسنة ١٩٨٧ غير متفقين مع القانون فيما تضمناه من أن يكون وعاء الصرف هو حساب توزيع الأرباح لتعارض هذا الحكم مع نص اللائحة التنفيذية لقانون هيئات القطاع العام وشركاته.

أما فيما يتعلق بصرف المكافآت السنوية للانتاج بنسب أقل من تلك المنصوص عليها بالمادتين ٦٩ و ٧٠ من اللائحة التنفيذية فإن ذلك جائز باعتبار أن الحدود التي وردت في هاتين المادتين لصرف هذه المكافآت هي الحدود القصوى التي لا يجوز تجاوزها ولكن يجوز الصرف بنسب أقل منها. وبالنسبة لسلطة الجمعية العمومية للشركة في تقرير صرف هذه المكافآت فإن الواضح من نص المادة ٧٠ من اللائحة التنفيذية لقانون هيئات القطاع وشركاته أن هذه المكافآت يصدر بها قرار من الوزير المختص سواء بالنسبة لرئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة أو بالنسبة لسائر العاملين بالشركة فإذا ما قررت الجمعية العامة للشركة صرف هذه المكافآت فإن هذا القرار لا يعدو أن يكون توصية تصدرها أثناء عرض تقرير مجلس إدارة الشركة عن نتائج أعمالها متضمنا الفائض القابل عن العام الذي يعد عنه التقرير مقارنة بالفائض المستهدف بالخطة والفائض المحقق في العام السابق طبقا للمادة ٥١ من اللائحة التنفيذية - ويتعين لنفاذ هذه التوصية أن يصدر بها قرار من الوزير المختص للمادة ٧٠ حسيما سلف.

لذلك: انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ما يلى :

أولا: أن المكافآت السنوية للانتاج لا تعتبر توزيعا للربح، وأن الوعاء المقرر لصرفها هو الاعتمادات اللازمة التى تتدرج لهذا الغرض بموازنة الشركة.

ثانيا : عدم مشروعية قرارى وزير الصناعة رقمى ٥٧ و ٢٤٥ لسنة ١٩٨٧ فيما تضمناه من صرف هذه المكافآت على حساب توزيع الارباح.

ثالثا : انه يجوز صرف مكافآت الانتاج بنسب أقل من المنصوص عليها فى اللائحة التنفيذية لقانون هيئات القطاع العام وشركاته وذلك بقرار من الوزير المختص على الوجه السابق بيانه .

(ملف رقم ١١٤٠/٤/٨٦ فى ١٧/٥/١٩٨٩)

### قاعدة رقم (١٥)

المبدأ : يجوز منح العاملين بالقطاع العام عند حصولهم على مؤهلات أعلى أثناء الخدمة لا تتجاوز الدرجة الجامعية الأولى علاوة المنصوص عليها فى المادة ٥٠ من نظام العاملين بالقطاع العام بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ دون الرجوع لرئيس مجلس الوزراء .

**الفتوى :** ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٨٩/٦/٧ فتبين لها أن قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ينص فى المادة ٥٢ منه على أن : ... كما يجوز للسلطة المختصة منح علاوة تشجيعية للعاملين الذين يحصلون اثناء خدمتهم على درجات علمية اعلى من مستوى الدرجة الجامعية الاولى وذلك وفقا للقواعد والاجراءات التى يصدر بها قرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على عرض لجنة شئون الخدمة المدنية وان قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ينص فى المادة ٥٠ منه على أن : .... كما يجوز لرئيس مجلس الادارة منح علاوة تشجيعية للعامل الذى يحصل اثناء خدمته على مؤهل اعلى يتفق مع طبيعة عمله بالشركة مع قيامه بواجبات وظيفته او على درجة علمية اعلى من مستوى الدرجة الجامعية الاولى وذلك وفقا للقواعد

والاجراءات التى يصدر بها قرار من رئيس مجلس الوزراء ، وانه تنفيذا لذلك صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨٩٨ لسنة ١٩٨٢ بقواعد واجراءات منح علاوة تشجيعية للعاملين الذين يحصلون اثناء الخدمة على مؤهلات علمية اعلى من الدرجات الجامعية الاولى المعدل بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨٢٧ لسنة ١٩٨٣ وقضى فى مادته الاولى بمنح هذه العلاوة للعاملين باحكام القانونين رقمى ٤٧ و ٤٨ لسنة ١٩٧٨ المشار اليهما الذى يحصلون اثناء الخدمة على مؤهلات اعلى من الدرجة الجامعية الاولى .

والمستفاد من ذلك انه تشجيعا من المشرع للعاملين على النهوض بتأهيلهم العلمى لما لذلك من تأثير على مستوى ادائهم وتنمية قدراتهم فقد قرر منح من يحصل منهم على المؤهل الاعلى علاوة تشجيعية ونظم ذلك بالنسبة للعاملين المدنيين بالدولة والعاملين بالقطاع العام من بعض الاختلاف بين الفئتين فالنسبة للعاملين المدنيين بالدولة اجاز للسلطة المختصة منح العلاوة التشجيعية للعلاوة الذى يحصل على مؤهل يعلى الدرجة الجامعية الأولى، على أن يصدر فى هذا الشأن قرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على عرض لجنة شئون الخدمة المدنية يحدد قواعد واجراءات منحها اما فيما يخص العاملين بالقطاع العام فقد اجاز لرئيس مجلس الادارة منح العامل العلاوة التشجيعية فى حالتين :

أولهما : اذا حصل العامل اثناء الخدمة على مؤهل اعلى من المؤهل الذى عين به ، وتطلب لمنحه هذه العلاوة ان يكون المؤهل الاعلى متفقا مع طبيعة عمله بالشركة، وان يكون هذا العامل قائما بواجبات وظيفته .

وثانيهما : وهى حالة تقابل الوضع المقرر بالنسبة للعاملين المندوبين بالدولة، اذ يمنح العامل العلاوة فيها اذا حصل على درجة علمية اعلى من الدرجة الجامعية الاولى، ويتم المنح وفقا للقواعد والاجراءات التى يصدر بها قرار من رئيس مجلس الوزراء.

وبمقارنة صياغة المادة ٥٠ من نظام العاملين بالقطاع العام فى الحالة الاولى بصياغته فى الحالة الثانية بين أن أستلزام صدور قرار من رئيس مجلس الوزراء بتحديد قواعد منح العلاوة التشجيعية المقررة للحصول على المؤهلات العلمية الاعلى وفقا للنص المتقدم غير قائم الا بالنسبة لمنح العلاوات التشجيعية بعد الحصول على مؤهل اعلى من الدرجة الجامعية الاولى وهو ما صدر بشأنه بالفعل قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨٩٨ لسنة ١٩٨٢ المعدل بالقرار رقم ٨٢٧ لسنة ١٩٨٣ المشار اليهما، اما فى حالة حصول العامل فى القطاع العام على مؤهل اعلى من المؤهل العلمى الذى عين به ولايجاوز مستوى الدرجة الجامعية الاولى فان الحكم يختلف اخذا فى الاعتبار ان المشرع اكتفى بالنسبة لهذه الفئة من العاملين بأمرين آخرين حددتهما صراحة فى النص ويتلاءمان مع العمل فى القطاع العام الذى يختلف عن العمل فى الحكومة، وهما ان يكون المؤهل الاعلى متفقا مع طبيعة العمل المسند الى العامل بالشركة والثانى ان يكون هذا العامل قائما بواجبات وظيفته وبمراعاة وجود اعداد كبيرة من العاملين بالقطاع العام غير مؤهلين علميا فرؤى تشجيعهم وحفزهم على النهوض بمستواهم العلمى على النحو السابق وبغير الرجوع لرئيس مجلس الوزراء فى هذه الحالة على النحو الذى اوجبه القانون بالنسبة للحالة الاخرى.

لذلك : انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى انه يجوز منح العاملين بالقطاع العام عند حصولهم على مؤهلات اعلى اثناء الخدمة لاجتياز الدرجة الجامعية الاولى العلارة المنصوص عليها فى المادة ٥٠ من نظام العاملين بالقطاع العام بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ دون الرجوع لرئيس مجلس الوزراء .

(ملف رقم ٧٥١/٣/٨٦ فى ١٩٨٩/٦/٧)

### قاعدة رقم (١٦)

المبدأ : لايجوز أن يقتصر صرف المكافأة السنوية للإنتاج على أعضاء مجلس الادارة المعينين لأن عبارة «أعضاء مجلس الادارة» التى وردت بالمادة ٧٠ من اللائحة التنفيذية لقانون هيئات القطاع العام وشركاته وردت بلفظ العموم والشمول ومن ثم فهى تخص جميع الأعضاء المعينين أو المنتخبين .

الفتوى : ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة بتاريخ ١٩٨٩/٦/٢١ فاستعرضت المادة ٤٠ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ التى تنص على أن «مع مراعاة القرارات الصادرة من رئيس مجلس الوزراء يجوز لمجلس الادارة منح البدلات الآتية وتحديد فئة كل منها وذلك وفقا للنظام الذى يضعه فى هذا الشأن :

١- بـل تمثيل لاعضاء مجلس الادارة المعينين وشاغلى الوظائف العليا والوظائف الرئيسية التى يحددها مجلس الادارة ....» كما استعرضت



المادة ٣٠ من قانون هيئات القطاع العام وشركاته الصادر بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ التى تنص على أن « يتولى ادارة الشركة التى يملك رأسمالها شخص عام أو أكثر مجلس يتكون من عدد فردى من الأعضاء لا يقل عن سبعة ولا يزيد على أحد عشر، ويشكل على الوجه الاتى :

أ) رئيس يرشحه الوزير المختص ويصدر بتعيينه قرار من رئيس مجلس الوزراء.

ب) أعضاء يعين الوزير المختص نصف عددهم بناء على ترشيح رئيس مجلس الادارة هيئة القطاع العام التى تشرف على الشركة بعد أخذ رأى رئيس مجلس ادارتها وذلك من شاغلى الوظائف العليا فى الشركة ، ويتخب نصف الاعضاء العاملين بالشركة وفقا لاحكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ فى شأن تحديد شروط واجراءات انتخاب ممثلى العمال فى مجالس ادارة وحدات القطاع العام والشركات المساهمة والجمعيات والمؤسسات العامة ويكون انتخابهم معاصرا لانتخاب اللجان النقابية ووفقا للشروط والاولضاع التى يصدر بها قرار وزير القوى العاملة والتدريب.

ويجوز بقرار من الوزير المختص أن يضم المجلس عضوين غير متفرغين من ذوى الخبرة والكفاية الفنية فى مجال نشاط الشركة. ويشارك هذان العضوان فى المداولات دون أن يكون لهما صوت محدود. والمادة ٣١ من ذات القانون تنص على أن « يتولى ادارة الشركة التى يساهم فى رأس مالها شخص عام أو أكثر أو شركات وبنوك القطاع العام مع أشخاص خاصة مجلس يتكون من عدد فردى من الاعضاء لا يقل عن سبعة ولا يزيد عن أحد

عشر ويشكل على الوجه الاتي.... وكذلك استعرضت الجمعية المادة ٦٩ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٠ لسنة ١٩٨٥ بشأن اللائحة التنفيذية لقانون هيئات القطاع العام وشركاته التي تنص على أنه «مع عدم الإخلال بحصة العاملين في الأرباح طبقاً للقواعد المقررة تدرج بموازنة الشركة الاعتمادات اللازمة لصرف المكافأة السنوية للإنتاج» وذلك في حدود عشرين في المائة (٢٠٪) من الزيادة في الفائض السنوي القابل للتوزيع على قيمة الفائض المحقق في السنة المالية (١٩٨٤/٨٣) ... والمادة ٧٠ من ذات اللائحة التي تنص على أن «يستحق كل من رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة خصماً من الاعتمادات المدرجة بموازنة الشركة لهذا الغرض «المكافأة السنوية للإنتاج» في نهاية العام المالي في حدود خمسة في المائة (٥٪) من الزيادة من الفائض السنوي القابل للتوزيع المنصوص عليه في المادة السابقة.

ويصدر بالمكافآت قرار من الوزير المختص».

واستظهرت الجمعية من النصوص المتقدمة أن المشرع في قانون هيئات القطاع العام وشركاته أسند إدارة شركات القطاع العام التي يملك رأس مالها شخص عام أو أكثر لمجالس إدارة يتكون كل منها من عدد فردي من الأعضاء لا يقل عن سبعة ولا يزيد على أحد عشر ويشكل من رئيس وأعضاء يعين الوزير المختص نصف عددهم وذلك من شاغلي الوظائف العليا في الشركة ، ويتخبط النصف الآخر من بين العاملين بالشركة وفقاً لأحكام القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٣ في شأن تحديد شروط وإجراءات انتخاب ممثلي العمال في مجالس إدارة وحدات القطاع العام والشركات المساهمة

والجمعيات والمؤسسات الخاصة. ويجوز أن يضم المجلس عضوين غير متفرغين من ذوى الخبرة فى مجال نشاط الشركة وذلك بقرار من الوزير المختص.

وبالنسبة لشركات القطاع العام التى يساهم فى رأس مالها شخص عام أو أكثر أو شركات وبنوك القطاع العام مع اشخاص خاصة فتتكون مجالس الادارة فيها من عدد فردى من الاعضاء لا يقل عن سبعة ولا يزيد على أحد عشر، وتشكل من رئيس وأعضاء معينين ومنتخبين بالاسلوب السالف بالاضافة الى أعضاء يمثلون ماتملكه الاشخاص الخاصة.

ويجوز أن يضم للمجلس عضوين غير متفرغين... ويتضح من ذلك أن المشرع لم يفرق بين الاعضاء المعيّنين والمنتخبين فيما يتصل بإدارة الشركة وتحمل الاعباء والمسئوليات وبالتالي فلا يسوغ التمييز بينهم فى الحقوق والمزايا المقررة لأعضاء مجلس الادارة الا بنص صريح. ولما كانت المادة ٧٠ من اللائحة التنفيذية لقانون هيئات القطاع العام وشركاته تقضى باستحقاق أعضاء مجلس ادارة الشركة مكافأة انتاج سنوية بالنسب والضوابط المقررة لذلك، وقد وردت عبارة «أعضاء مجلس الادارة» فى المادة المذكورة بلفظ العموم والشمول ومن ثم فهى تخص جميع الاعضاء المعيّنين او المنتخبين ولا يجوز أن يقتصر صرف هذه المكافأة على الاعضاء المعيّنين، اذ لو اراد المشرع هذا المعنى لكان نص عليه صراحة.

ولاوجه للقول بأن المادة (٤٠) من قانون نظام العاملين بالقطاع العام نص فيه على منح بدل تمثيل أعضاء مجلس الادارة المعيّنين دون المنتخبين

فهو مايدل على ان المشرع قصد التمييز فى المعاملة المالية بين اعضاء مجلس الادارة ذلك لان هذا البديل مقرر للاعضاء المعينين بصفتهم الوظيفية حيث يتم اختيارهم من بين شاغلى الوظائف العليا بالشركة المقرر لها ذات البديل، فضلا عن ان لكل من المكافأة السنوية للانتاج وبديل التمثيل احكامه الخاصة، ومن ثم فلا يجوز الخلط بينهما.

وترتبا على ما تقدم فانه يحق لاعضاء مجلس الإدارة المنتخبين بشركة النيل للمجمعات الاستهلاكية صرف المكافأة السنوية للانتاج بمراعاة الشروط والقواعد المقررة لذلك بنص المادة ٧٠ من اللائحة التنفيذية لقانون هيئات القطاع العام وشركاته رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ .

**لذلك :** انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى احقية المعروضة حالانهم فى الحصول على المكافأة السنوية للانتاج على النحو السالف بيانه.

(ملف رقم ١١٣٢/٤/٨٦ فى ١٩٨٩/٦/٢١)

### قاعدة رقم (١٧)

**المبدأ :** لايجوز حرمان العامل من بديل الانتقال الثابت خلال مدة الأجازه الإعتيادية الداخلة فى المدة المقررة عنها .

**الفتوى :** ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ١٩٨٩/١/١ فاستظهرت فتواها الصادرة بجلسة ١٩٨٩/٢/١٥ وتبينت أن المادة ١٦ من لائحة بدل السفر

ومصاريف الانتقال للقطاع العام الصادره بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٧٥٩ لسنة ١٩٦٧ تنص على أن «مصرفوات الانتقال هي ما يصرف للعامل نظير ما يتكلفه فعلا من نفقات بسبب أداء الوظيفة من أجور سفر وانتقال ونقل أمتعة وحملها... وكذلك المادة ٢٤ من ذات اللائحة التي تنص على أنه يجوز بقرار من رئيس مجلس ادارة المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية تقرير بدل انتقال ثابت لمقابلة مصرفوات الانتقال الفعلية لاغراض العمل.

ويجب أن يتضمن قرار منح البدل تحديد المنطقة التي يصرف عن الانتقال في نطاقها هذا البدل ، ولا يمنح هذا البدل الا للعاملين الذين يشغلون وظائف تستدعى القيام بأعمالها استعمال وسائل النقل استعمالا بصفة دورية متواصلة... كما تنص المادة ٢٥ على أن العاملين الذين يصرف لهم بدل انتقال ثابت لا يستحقون استرداد مصاريف الانتقال عند الانتقال في المنطقة أو الدائرة المقررة لهم بدل الانتقال عنهما ، كما لا يحق لهم استعمال وسائل الانتقال الخاصة بالمؤسسة أو الوحدة الاقتصادية في المهام الرسمية.

واستبانة الجمعية أن المشرع مراعاة منه لما يتطلبه القيام بأعمال بعض الوظائف من استعمال وسائل الانتقال استعمالا دوريا متواصلا ايجاز منح شاغلي هذه الوظائف بدل انتقال ثابت لمواجهة نفقات الانتقال الفعلية التي تتم لاغراض العمل على أن يحدد قرار المنح المنطقة التي يصرف في نطاقها ذلك البدل وفي مقابل ذلك يحظر على مستحقي هذا البدل استعمال وسائل الانتقال الخاصة بالجهة التي يعملون بها أو المطالبة باسترداد قيمة مصرفوات

الانتقال التى يتكبدونها داخل منطقة تقرير البديل وبذلك يكون المشرع قد استعاض بتقريره هذا البديل الثابت عن صرف قيمة نفقات انتقالات العامل الفعلية فى كل مرة على حدة بسبب أداء أعمال وظيفته داخل المنطقة المقرر فيها البديل.

ولما كان الثابت أن بديل الانتقال المشار اليه هو أحد المزايا المقررة للوظيفة لتعويض العامل بصفة اجمالية وجزائية عما يتكبده من نفقات فعلية فى سبيل أداء مهام وظيفته وإن مناط تقريره هو أن يشغل العامل وظيفة تستدعى القيام بأعمالها استعمال احدى وسائل الانتقال استعمالا متواصلا متكررا ومن ثم فإن صرف هذا البديل لايرتبط بعدد مرات الانتقال الفعلى التى يقوم بها العامل خلال المدة المقررة عنها اذ يكفى لاستحقاقه أن تكون الوظيفة فى ذاتها تتطلب بطبيعتها الانتقال بصورة دورية متواصلة وبذلك فانه يعتبر من البدلات اللصيقة بالأجر الأساسى للعامل بحيث يدور معه وجودا وعدما ، فيتمتع البديل فى كافة حالات استحقاق الأجر الأساسى ولايصرف اذا ماتوافرت احدى حالات الحرمان منه ولايجوز بالتالى حرمان العامل من ذلك البديل خلال فترة الاجازة الاعتيادية الداخلة فى نطاق المدة المقرر عنها.

لذلك: انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز حرمان العاملين بالشركة الاهلية للصناعات المعدنية من بديل الانتقال الثابت خلال مدة الاجازة الاعتيادية المقررة لهم.

### قاعدة رقم (١٨)

**المبدأ :** عدم جواز منح العامل المجند نصيبا مما يتقرر توزيعه على العاملين بشركات القطاع العام من مكافآت لدى اعتماد ميزانيتها.

**الفتوى :** ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ١٩٨٩/١٢/٦ وتبينت ان المادة ٤١ من قانون الخدمة العسكرية والوطنية الصادر بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ تنص على انه «يجوز للمجندين... التقدم للتوظيف بوحدات الجهاز الادارى للدولة ووحدات الادارة المحلية والهيئات العامة ووحدات القطاع العام ويعتبر المجندون منهم بعد التعيين في حكم المعارين...» وتنص المادة ٤٣ من ذات القانون على ان «يحتفظ للموظف أو العامل اثناء وجوده في الخدمة العسكرية والوطنية وكذلك المستبقين منهم بما يستحقون من ترقيةات وعلاوات كما لو كانوا يؤدون عملهم فعلا.. وتعتبر مدة الخدمة قد قضيت بنجاح ان كان التعيين تحت الاختبار يؤدي لهم خلال مدة الاستبقاء كافة الحقوق المادية والمعنوية والمزايا الاخرى بما فيها البدلات والمكافآت وحوافز الانتاج التي تصرف لاقرائهم في جهات عملهم الاصلية وذلك علاوة على ما تقدمه لهم وزارة الدفاع عن مدة الاستبقاء .

ومفاد ما تقدم ان المشرع مراعاة منه لاوزاع العاملين المجندين وحتى لا يضار المجند بتجنيده اعتبر من جند العاملين خلال فترة تعيينه في حكم المعارين وقضى بالاحتفاظ له بما يستحق من ترقيةات وعلاوات كما لو كان يؤدي عمله فعلا كما قضى ايضا بأن يؤدي اليه خلال مدة الاستبقاء كافة

الحقوق المادية والمعنوية والمزايا الاخرى بما فيها البدلات والمكافآت التي تصرف لاقرائه فى جهة عمله الاصلية علاوة على ما يستحق له من وزارة الدفاع خلال هذه الفترة وبذلك يكون المشرع قد فرق فى تحديد المعاملة المالية للعامل المجند بين فترة تجنيده الالزامية وفترة استبقائه ففى خلال الفترة الاولى يحتفظ له بالعلاوات والترقيات اما فى الفترة الثانية فانه فضلا عن احتفاظه بالعلاوات والترقيات يصرف اليه ما يمنح لاقرائه فى جهة عمله الاصلية من بدلات ومكافآت ومزايا مادية أو معنوية.

ومن حيث ان العامل المعار يعتبر خلال مدة اعارته تابعا للجهة المعار اليها ويخضع فى تحديد كافة اوضاعه وشئونه الوظيفية خلال هذه المدة للنظم المالية والادارية المقررة بها، ولما كان القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه اعتبر العامل المجند فى حكم المعار ومن ثم فانه يخضع فى تحديد مستحقاته المالية خلال فترة تجنيده للاحكام المقررة بهذا القانون الذى يحكم فترة تجنيده واذ قصر هذا القانون منح العامل المجند ما يصرف لاقرائه فى جهة عمله الاصلية من بدلات ومكافآت وغيرها من المزايا والحقوق المادية والمعنوية على مدة الاستبقاء فقط ومن ثم فانه لا يجوز منح أية مكافآت خلال مدة الخدمة الالزامية لما ينطوى عليه ذلك من خروج على الاحكام المنظمة لمستحقاته وبذلك يكون ما قامت به الشركتان المذكورتان فى الحالة المعروضة من منح العاملين المجندين بها خلال مدة الخدمة العسكرية الالزامية نصيبا مما تقرر توزيعه على سائر العاملين بها من مكافآت لدى اعتماد ميزانيتها يعتبر امرا مخالفا لاحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه ولا يحتاج فى هذا الصدد بأن قانون نظام العاملين بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ اجاز منح العاملين المخاطبين به مكافآت وحوافز على اساس ما يتحقق من



اهداف دون تميز من المجندين وغير المجندين من المخاطبين بأحكامه ذلك انه لما كان قانون الخدمة العسكرية والوطنية رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ هو المرجح فى تحديد كافة ما يستحق للعاملين خلال مدة تجنيدهم فانه يتعين عند منحهم تلك المكافآت التقيد بما هو مقرر به فى هذا الشأن.

**لذلك:** انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم مشروعية ما قامت به الشركتان المذكورتان من منح العاملين المجندين بهما خلال خدمتهم الالزامية بالقوات المسلحة نصيبا مما تقرر توزيعه على العاملين بهما من مكافآت لدى اعتماد ميزانيتها.

(ملف رقم ١١٥٢/٤/٨٦ جلسة ١٩٨٩/١٢/٦)

### قاعدة رقم (١٩)

**المبدأ:** عدم أحقية المفوض لإدارة إحدى شركات القطاع العام فى تقاضى الأجر والبدلات والمكافآت المقررة لرئيس مجلس الإدارة وذلك لايخل بجواز انابته عن الجهد المبذول فى اداء المهمة المكلف بها، اذا ما ارتأى الوزير المختص - لوجه تشبيه وضع المفوض بالمتدب، إذ أن الندب بحسب الاصل لا يكون إلا لوظيفة خالية، فى حين أن وظائف المنحيين تظل مشغولة أثناء مدة التنحية ، فضلا عن أن عمل المفوض لا ينحصر فى إطار ما هو محدد من واجبات لوظيفة معينة .

**الفتوى:** ثار البحث بشأن مدى أحقية المفوض لإدارة إحدى شركات القطاع العام فى تقاضى المرتب والبدلات والمكافآت المقررة لرئيس إدارة الشركة المنحى.

وتخلص وقائع الموضوع -حسبما يبين من الاوراق- فى ان وزير النقل والمواصلات والنقل البحرى أصدر القرار رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٨٦ بتعيين أحد شاغلى الدرجة العالية بهيئة القطاع العام للنقل البحرى مفوضا لادارة الشركة المصرية للتوريدات البحرية لمدة سنة ، وذلك بعد ان تم تنحية رئيس وأعضاء مجلس ادارتها طبقا لحكم المادة ٣٧ من قانون هيئات القطاع العام وشركاته رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ . وقد ثار خلاف فى رأى حول تحديد المستحقات المالية للمفوض المذكور خلال مدة التنحية، فذهبت اللجنة الاولى بقسم الفتوى بجلسة ١٩٨٧/٨/١٨ الى احقيقته فى تقاضى كل ما يصرف لرئيس مجلس الادارة المنحى من أجر وبدلات ومكافآت ، على أساس أن المفوض يتولى ادارة الشركة ويمارس اختصاصات اعلى الوظائف بها وهى وظيفة رئيس مجلس الادارة. بينما اتجه رأى آخر الى أن المفوض يعتبر منتدبا لمدة مؤقتة لادارة الشركة المنحى مجلس ادارتها ، فيستحق اجره من جهة عمله الاولى ، أما البدلات والمكافآت فتصرف له من الشركة طبقا لما هو مقرر لوظيفة رئيس مجلس الادارة . وقد وافق السيد الاستاذ المستشار رئيس مجلس الدولة بتاريخ ١٩٨٩/٤/١١ على عرض الموضوع على الجمعية العمومية.

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة بتاريخ ١٩٩٠/٢/٧ فاستعرضت المادة ٨ من قانون نظام تعاقد العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ التى تنص على أن «تضع كل شركة هيكل تنظيميا لها وكذلك جدول توصيف وتقييم الوظائف المطلوبة لها بما يتضمن من وصف كل

وظيفة ومخند واجامها ومسؤولياتها وشروط شغلها والاجر المقرر لها وذلك فى حدود الجدول رقم (١) المرافق لهذا القانون ٤. والمادة ١٠ من ذات القانون التى تنص على أن يكون شغل الوظائف عن طريق التعيين فيها أو الترقية أو النقل أو الندب أو الاعارة اليها وذلك طبقا للقواعد والضوابط والاجراءات التى يضعها مجلس الادارة فى هذا الشأن. كما استعرضت المادة ٣٠ من قانون هيئات القطاع العام وشركاته الصادر بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ التى تنص على أن يتولى ادارة الشركة التى يملك رأس مالها شخص عام أو أكثر مجلس ادارة يتكون من عدد فردى من الاعضاء... ويشكل على الوجه الاتى :

(أ) رئيس يرشحه الوزير المختص...

(ب) أعضاء يعين الوزير المختص نصف عددهم ويتخب النصف الآخر من بين العاملين بالشركة...

والمادة ٣٧ منه التى تنص على أن لكل من الوزير المختص أو الجمعية العامة بأغلبية ثلثى أعضائها تنحية رئيس وأعضاء مجلس ادارة الشركة كلهم او بعضهم بقرار مسبب لمدة لا تزيد على سنة ، اذا روى أن فى استمرارهم اضرار بمصلحة العمل ، على أن يستمر صرف مرتباتهم ومكافآتهم اثناء التنحية ... وعلى الوزير المختص فى حالة التنحية ان يعين مفوضا او أكثر لادارة الشركة .

واستبانت الجمعية ان المشرع فى قانون هيئات القطاع العام وشركاته سالف الذكر أجاز لكل من الوزير المختص أو الجمعية العامة لشركة القطاع

العام باغلبية ثلثي اعضائها، تنحية رئيس واعضاء مجلس ادارة الشركة كلهم او بعضهم بقرار مسبب لمدة لا تزيد على سنة ، اذا تبين ان استمرارهم في مزاوله اختصاصاتهم يؤدي الى الاضرار بمصالح العمل على أن يستمر صرف مرتباتهم ومكافآتهم اثناء مدة التنحية. وحتى لا يختل العمل بالشركة فقد ألزم المشرع الوزير المختص بأن «يعين» مفوضا او اكثر لادارتها. وغنى عن البيان ان هذا التعيين لا ينصرف الى معنى اسناد مهام وواجبات وظيفة دائمة واردة بالهيكل التنظيمي للشركة الى من استوفى شروط شغلها، كأحد الوسائل التي حددها قانون العاملين بالقطاع العام لشغل الوظائف الخالية. وانما المقصود منه هو ان يكلف المفوض لمدة التنحية المؤقتة - بمزاولة اختصاصات ومسؤوليات مجلس الادارة المنحى والمنوط به اصلا ادارة الشركة، وتلك الاختصاصات من العموم بحيث تتجاوز نطاق المهام المقررة لكل وظيفة على حدة بالشركة. ولواجه لتشبيه وضع المفوض بالمنتدب، اذ أن الندب بحسب الاصل لا يكون الا لوظيفة خالية، في حين أن وظائف المنحى تظل مشغولة اثناء مدة التنحية ، فضلا عن ان عمل المفوض لا ينحصر في اطار ما هو محدد من واجبات لوظيفة معينة - كما سبق القول.

ومنى كان الثابت ان المفوض لا يشغل وظيفة محددة بالشركة المنحى مجلس ادارتها ومن ثم فلا يحق للمعروضة حاله تقاضى ما يصرف لشاغل وظيفة رئيس مجلس الادارة من أجر وبدلات ومكافآت. وهذا لا يمنع من جواز انايه المفوض عن الجهد المبذول في اداء المهمة المكلف بها، اذا ما ارتأى الوزير المختص تقرير مكافأة له وفقا للسلطات المخولة للوزير في هذا الشأن.

**لذلك :** انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم أحقية المفوض المعروض حالته فى تقاضى الاجر والبدلات والمكافآت المقررة لرئيس مجلس الادارة وذلك لايخل بجواز مكافأته عن المهمة المكلف بها، يحددها الوزير المختص.

(ملف رقم ١١٥٨/٤/٨٦ فى ١٩٩٠/٢/٧)

### قاعدة رقم (٢٠)

**المبدأ:** القوانين أرقام ١٠١ لسنة ١٩٨٧ و ١٤٩ لسنة ١٩٨٨ و ١٢٣ لسنة ١٩٨٩ بتقرير علاوة خاصة للعاملين بالدولة والقطاع العام - تتضمن هذه القوانين تقرير منح العاملين بالجهات المبينة بنصوصها بالجهات الادارى للدولة ووحدات الحكم المحلى والهيئات والمؤسسات العامة وهيئة شركات القطاع العام- كذلك العاملين بالدولة ممن تنظم شئون توظيفهم قوانين او لوائح خاصة وذوى المناصب العامة والربط الثابت. ذلك سواء من الأولين ممن كان معينا بصفة دائمة أو مؤقتة أو بمكافأة شاملة علاوة خاصة بالقدر المين نسبته الى الأجر الأساسى لكل منهم من ٦/٢٠ من السنة المعنية - لاعتبر جزءاً من الأجر الأساسى ولا تخضع للضرائب- العاملين فى تلك الجهات المبينة فى نص القانون من الموفدين فى بعثات دراسية أو منح أو أجازات دراسية أو أجازات خاصة بمرتب يستحقون صرفها تبعاً لاستحقاقهم مرتباتهم ممن لا يتقاضون مرتباتهم من جهات عملهم لا يستحقون صرفها - هذا لا يمس أصل الحق فى اقتضاءها فيصرفونها عند عودتهم الى عملهم واستحقاقهم تبعاً لصرف مرتباتهم فهى تضاف الى ما يستحقونه من مرتب أو أجر قانوناً.

**الفتوى:** ثار البحث فى شأن استحقاق العاملين الموجودين بالخارج فى أجازات خاصة أو أجازات ومنح دراسية أو من بعثات ممن يتقاضون مرتباتهم فى الداخل للعلاوة الخاصة المنصوص عليها فى القوانين أرقام ١٠٦ لسنة ١٩٨٧ و ١٤٩ لسنة ١٩٨٨ و ١٢٣ لسنة ١٩٨٩ ، وحاصل الوقائع -على ما جاء به ويسائر الاوراق - أن القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٧ نص على منح علاوة اضافية الى المرتب بنسبة منه حددتها المادة الأولى ، ونص فى المادة الثانية منه على انه يقصد بالعاملين فى تطبيق أحكامه العاملون داخل جمهورية مصر العربية الدائمون والمؤقتون والمعينون بمكافآت شاملة بالجهاز الادارى للدولة أو بوححدات الادارة المحلية أو بالهيئات والمؤسسات العامة أو هيئات وشركات القطاع العام وكذلك العاملون بالدولة الذين تنظم شئون توظيفهم أو لوائح خاصة ، وفرو المناصب العامة والربط الثابت ، وكذلك من يعين منهم من هؤلاء بعده ، من تاريخ التعيين ولا تنضم الى الاجر الاساسى .. ، وانه تنفيذاً للمادة الرابعة منه أن وزير المالية يصدر القرارات اللازمة لتنفيذه ، صدر القرار الوزارى رقم ٣٣٥ لسنة ١٩٨٧ بقواعد صرف هذه العلاوة ، وقضى بأنها لا تصرف للعاملين الذين يعملون بالخارج أو الموجودين فى الخارج فى اجازات دراسية أو منح أو بعثات أو الحاصلين على اجازات بدون مرتب بقضونها فى الداخل أو الخارج ، وانه صدر القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٨٨ ثم القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨٩ بمنح علاوة ممثلة فى تلك السنوات بالنسبة المبينة بها الى الأجر الاساسى فى ٣٠ يونية من كل سنة منها أيضاً ، وتكرر ذاك النص فى قرارى وزير المالية رقمى ١٣٢ لسنة ١٩٨٨ و ١٠٤ لسنة ١٩٨٩ بقواعد صرف تلك العلاوة وأنه فى سبيل علاج بعض الحالات الناجمة عن تطبيق أحكام القانون رقم ١٠٦

لسنة ١٩٨٧ المشار اليه استطلعت الوزارة رأى ادارة الفتوى المختصة برأى مدى أحقية العاملين الحاصلين على اجازات دراسية بالخارج بمرتب لتلك العلاوة، فأجابتها هذه الادارة بكتابها رقم ٤٣ بتاريخ ١٩٨٩/١/٩ بأن هذا الموضوع عرض على اللجنة الثالثة مع موضوعات مماثلة وأن اللجنة فى ١٩٨٨/٨/٢٩ انتهت الى أن قرار وزير المالية رقم ٢٣٥ لسنة ١٩٨٧ المشار اليه استبعد من نطاق المخاطبين بأحكام القانون :

(١) العاملين بالخارج. (٢) المعارين بالخارج.

(٣) الحاصلين على اجازات أو منح دراسية أو بعثات بالخارج.

(٤) الحاصلين على اجازات بدون مرتب. ولكن العبرة فى ذلك هى بما اذا كان العامل يتقاضى مرتبه رغم انه بالخارج، واستحقاق العلاوة يدور وجودا وعدما مع استحقاق المرتب، فان كان يستحق للعامل فلا سند لحرمانه من العلاوة بمقولة أنه بالخارج.... وعلى ذلك فلاطلاق الوارد بالمادة (٣) من القرار يتعارض وأحكام القانون فيما يتعلق بالحالة التى يستحق فيها العامل مرتبه رغم انه بالخارج، طبقا بما يسمح به النظام الوظيفى المعامل به....، وأخذنا بهذا الرأى، وبمراعاة أن القوانين الثلاثة المشار اليها وما صدر تنفيذها لها من القرارات الوزارية تتخذ فيما تناولته من حكم فى المسألة أعدت وزارة المالية مشروع قرار وزارى بتعديل تلك المادة بحيث يكون نصها أنه لاتصرف العلاوة الخاصة للعاملين فى الخارج ولا للعاملين المعارين للعمل خارج البلاد، أو داخلها لغير الجهات المنصوص عليها فى المادة الأولى من القانون، كما لاتصرف لمن لايتقاضى مرتبه فى الداخل من العاملين

الموجودين بالخارج فى اجازات خاصة أو اجازات دراسية أو منح أبحاث طوال مدتها وتصرف لهم العدة.....، وقصد من ذلك ان يتعين عدم صرف العلاوة على من يتقاضى مرتبه فى الداخل من هؤلاء، على أن قسم التشريع بمجلس الدولة رأى بكتابة رقم ٣٦٩ تاريخ ١٩٨٩/١٠/١٦ أن المشروع ينطوى على تعديل فى نطاق المخاطبين بأحكام القانون أرقام ١٠١ لسنة ١٩٨٧ و ١٤٩ لسنة ١٩٨٨ اذ يقرر استحقاق العلاوة لطائفة جديدة من العاملين من تاريخ العمل بكل من هذه القوانين ومنحها ليس منصوصا عليه فيها، وأن الامر يقتضى أن يكون تقرير ذلك بقانون وليس بأداة تشريعية أدنى نزولا على حكم المادتين ٢٢ و ٨٧ من الدستور..... وإزاء ما سبق من خلاف فى النظر رأيت الوزارة أن تستطلع رأى الجمعية العمومية فى شأن مدى استحقاق العاملين الموجودين بالخارج فى اجازات خاصة أو أجازات ومنح دراسية أو أبحاث من يتقاضون مرتباتهم فى الداخل للعلاوة الخاصة بالصنفين المذكورين فى القوانين المذكورة.

وقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ١٩٩١/٥/٢٢ فرأت ما يأتى :

١ - أن القوانين أرقام ١٠١ لسنة ١٩٨٧ و ١٤٩ لسنة ١٩٨٨ و ١٢٣ لسنة ١٩٨٩ بتقرير علاوة خاصة للعاملين بالدولة والقطاع العام تتضمن تقرير منح العاملين بالجهات المبينة بنصوصها، بالجهاز الإدارى للدولة ووحدات الحكم المحلى والهيئات والمؤسسات العامة وهيئة شركات القطاع العام وكذلك العاملين بالدولة ممن تنظم شئون توظيفهم قوانين أو لوائح خاصة، وذوى المناصب العامة والربط الثابت : سواء من الأولين من



كان معيناً بصفة دائمة أو مؤقتة أو بمكافأة شاملة علاوة خاصة بالقدر المبين الى الأجر الأساسى لكل منهم فى ٢٠ من يونية من السنة المعنية، ولا تعتبر جزءاً من الأجر الأساسى، ولا تخضع للضرائب. ومن الواضح أن ما ذكر فى نصوص كل منها من أن هؤلاء العاملين هم العاملين داخل جمهورية مصر العربية لا يقصد به أكثر من أن من تصرف اليهم العلاوة هم من يتقاضون مرتباتهم من تلك الجهات دون من عدا هم ممن يعملون بغيرها ممن لا يتقاضون مرتباتهم منها سواء كانوا داخل البلاد أو خارجها ، وإنما يتقاضون مرتباتهم من الجهات غير ما ذكر فى الداخل أو الخارج لاعارتهم اليها ونحو ذلك كالأجازات بغير مرتب ، مصرح بالعمل فيها أو التذب كل الوقت حيث يجوز ، ومن ثم فإن العاملين فى تلك الجهات المبينة فى النص من الموفدين فى بعثات دراسية أو منح أو أجازات دراسية أو أجازات خاصة بمرتب يستحقون صرفها تبعاً لاستحقاقهم مرتباتهم ، فالعلاوة تبع لها وفرع من أصلها ، ويدور الحق فى صرفها اليهم مع حقهم فى صرف مرتباتهم ، طبقاً للقوانين ذات العلاوة ، التى تحكم أوضاع حقهم خلال مددها ومن عداهم ، ممن لا يتقاضون مرتباتهم من جهات عملهم ، تلك التى ذكرت فى النص ، لا يستحق صرفها ، وهذا لا يمس أصل الحق فى اقتضاها فيصرفونها عند عودتهم الى عملهم واستحقاقهم تبعاً لصرف مرتباتهم ، فهى تضاف الى ما يستحقونه من مرتب أو أجر قانوناً ، وإن كان لصريح نصوص القوانين لا يعتبر من المرتب أو الأجر الأساسى ولا يضم له . وهذا هو المعنى الذى كان ملحوظاً عند مناقشة مجلس الشعب لتلك القوانين على ما يبين من الاعمال التحضيرية ، اذ انه عندما توقف أحد أعضائه عند جملة «داخل جمهورية مصر العربية» لما قد تؤدي اليه مما لا يتجه اليه واضع القانون مما قد يبعد عن

حكمه وحكم القوانين التى تحكم أوضاع هؤلاء الموظفين بالحرمان منها دون مقتضى استوقفه رئيس مجلس الشعب وأجاب ولو كان هناك سفير مصرى يعمل فى امريكا فهو داخل الدولة لقد فهمت ما تريده انه عامل داخل الدولة وكونه يؤدى وظيفته خارج الدولة لاينفى انه عامل فى جمهورية مصر العربية فأجاب العضو هذا ما أردت أن أستوضحه شكرا. ومن ثم ووفق على هذه المادة ، ومن ثم يتعين عمل معنى تلك العبارة، على المعنى الذى سلف بيانه ولم يتجه القانون الى خلافه.

٢ - ولما تقدم ، فان مذكروا فى الوقائع سالفة البيان، مما يتقاضون مرتباتهم من الجهات التى يعملون بها مما يينتها القوانين المشار اليها يستحقون تلك العلاوة الخاصة المقررة بكل منها رغم وجودهم بالخارج اذ الاجازات الخاصة بمرتب والاجازات والمنح الدراسية والبعثات لاتقطع صلة أى منهم بوظيفته وهو يعتبر قائما بعملها حكما، وكونه خلالها خارج جمهورية مصر العربية، طبقا لاحكام القوانين ذات الشأن مما تحكم وضعه لاينفى انه عامل فى جمهورية مصر العربية فهذا هو مناط استحقاق العلاوة، لكل العاملين الذى تناولتهم احكامها بعامة وهى كما تقدم تبع للمرتب وفرع منه، ويدور صرفها مع المرتب ، فحيث يصرف تصرف.

**لذلك:** انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى استحقاق من ذكروا فى الوقائع لصرف العلاوة المقررة بالقوانين المشار اليها من مرتباتهم التى يصرفونها من جهات عملهم رغم وجودهم بالخارج ، فى الحالات سالفة البيان جميعها على النحو المفصل بالاسباب.

### قاعدة رقم (٢١)

**المبدأ :** عدم استحقاق أعضاء مجلس إدارة هيئات القطاع العام المكافأة السنوية للإنتاج.

**الفتوى :** عدم أحقية أعضاء مجلس إدارة هيئة القطاع العام من ذوى الخبرة والكفاءة وممثل النقابة العامة فى صرف المكافأة السنوية للإنتاج، ومنح هذه المكافأة ينبغى أن يظاھرہ نص صریح خلو قانون هيئات القطاع العام وشركاته ولائحته التنفيذية من نص على استحقاق أعضاء مجلس إدارة هيئات القطاع العام المكافأة السنوية للإنتاج.

(ملف رقم ٢٠٦/٤/٨٦ جلسة ١٠/٩/١٩٩١)

### قاعدة رقم (٢٢)

**المبدأ :** عدم استحقاق العامل مقابل الجهود غير العادية والحوافز إلا إذا تحققت أسبابها.

**الفتوى :** مقابل الجهود غير العادية والحوافز لا تعد من ملحقات الاجر الدائمة اذ ليس لها صفة الثبات والاستقرار فلا يستحقها العامل الا اذا تحققت اسبابها ماثلة فى اداء جهد غير عادى أو عمل اضافى أو ازدياد فى معدل ادائه بما يكفل تحقيق الاهداف فاذا لم يؤد شيئا من ذلك فلا يستحق هذه المبالغ ولا يكون حرمانه منها فى هذه الحالة جزاء تأديبيا اذ لم تقم به اصلا موجبات استحقاقها قانونا وليس من شأن ادراج هذا الاجراء فى لائحة الجزاءات التأديبية للعاملين فى احدى الهيئات العامة أن يضمن عليه وصفا

يخالف حقيقته التي تتأبى مع صفة الجزاء التأديبي وصحيح الامر فى تكييفه ولايتأتى أن تضاف حصيلته الى حساب حصيلة الجزاءات الذى تقوم موارده على المبالغ التى تخصم من العاملين بسبب توقيع احد الجزاءات التأديبية المنصوص عليها فى المادة ٨٠ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

(ملف رقم ٢٢٣/٢/٨٦ جلسة ١٩٩٢/٢/٢)

### قاعدة رقم (٢٣)

المبدأ : جواز منح العاملين بالقطاع العام عند حصولهم على مؤهلات أعلى أثناء الخدمة لامتجاوز الدرجة الجامعية الأولى العلاءة، المنصوص عليها فى المادة (٥٠) من نظام العاملين المدنيين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ - ذلك دون الرجوع الى رئيس مجلس الوزراء.

الفتوى : ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ٤ من أكتوبر سنة ١٩٩٢ فاستعرضت فتواها رقم ٩٣٨ الصادرة بجلسة ١٩٨٩/٦/٧ التى انتهت الى جواز منح هؤلاء العاملين العلاءة المنصوص عليها فى المادة (٥٠) من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ منذ حصولهم على مؤهلات أعلى أثناء الخدمة لامتجاوز الدرجة الجامعية الاولى وذلك دون الرجوع لرئيس مجلس الوزراء -على سند من القول بأن المادة (٥٠) من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ أجازت لرئيس مجلس الادارة منح العامل

العلاوة التشجيعية فى حالتين : (أولهما) اذا حصل العامل أثناء الخدمة على مؤهل أعلى من المؤهل الذى عين به ، وتطلبت لمنحه هذه العلاوة أن يكون المؤهل الأعلى متفقا مع طبيعة عمله بالشركة، وأن يكون هذا العامل قائما بواجبات وظيفته. (ثانيهما) وهى حالة تقابل الوضع المقرر بالنسبة للعاملين المدنيين بالدولة ، اذ بمنح العامل العلاوة فيها اذا حصل على درجة علمية اعلى من الدرجة الجامعية الاولى، ويتم المنح وفقا للقواعد والاجراءات التى يصدر بها قرار من رئيس مجلس الوزراء . وأنه بمقارنة صياغة المادة ٥٠ من نظام العاملين بالقطاع العام فى الحالة الاولى بصرفاته فى الحالة الثانية يبين أن أستلزام صدور قرار من رئيس مجلس الوزراء بتحديد قواعد منح العلاوة التشجيعية المقررة للحصول على المؤهلات العلمية الاعلى وفقا للنص المتقدم غير قائم إلا بالنسبة لمنح العلاوات التشجيعية بعد الحصول على مؤهل أعلى من الدرجة الجامعية الأولى وهو ما صدر بشأنه بالفعل قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨٩٨ لسنة ١٩٨٢ المعدل بالقرار رقم ٨٢٧ لسنة ١٩٨٣ .

واستبان للجمعية أن ما انتهت اليه فتواها هو الصحيح من الامر وصائب حكم القانون فى المسألة اذ أوضحت المادة (٥٠) من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ الشروط التى يجوز بناء عليها لرئيس مجلس الادارة منح العامل الذى يحصل أثناء خدمته على مؤهل علمى أعلى لا يجاوز الدرجة الجامعية الاولى علاوة تشجيعية فاستلزمت فى المؤهل أن يكون متفقا مع طبيعة عمله بالشركة وأن يكون العامل قائما بواجبات وظيفته ومن ثم لانتهى بعد حاجة الى الرجوع الى رئيس مجلس الوزراء لبيان قواعد منح العلاوة التشجيعية فى هذه الحالة بعد أن تكفل القانون ذاته ببيانها وتحديد

شروطها والافصاح الصريح عنها ، اما العامل الذى يحصل أثناء خدمته على درجة علمية أعلى من مستوى الدرجة الجامعية الأولى قد سكت النص عن قواعد منحه هذه العلاوة التشريعية وأحال الى رئيس مجلس الوزراء فى بيانها فأصدر القرار رقم ٨٩٨ لسنة ١٩٨٣ المعدل بالقرار رقم ٨٣٧ لسنة ١٩٨٣ الذى أبان ما سكت المشرع عن بيانه ولم يتطرق الى ما تكفل القانون باحكامه وهو فى الحالتين انما اصاب الحق والتزام صحيح تعبير النص كما كشفت عنه الجمعية العمومية بعد ذلك فى افتتاحها السابق والذى لم يطرأ من الموجبات فيقتضى العدول عنه .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى جواز منح العاملين بالقطاع العام عند حصولهم على مؤهلات أعلى أثناء الخدمة لها تجاوز الدرجة الجامعية الاولى . العلاوة المنصوص عليها فى المادة (٥٠) من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ وذلك دون الرجوع الى رئيس مجلس الوزراء تأكيداً لما سبق أن انتهت اليه الجمعية العمومية من صائب الرأى بجلستها المنعقدة بتاريخ ٧ يونيو سنة ١٩٨٩ والذى لم يطرأ من الموجبات ما يقتضى العدول عنه .

## الفرع الرابع

### الترقية

#### قاعدة رقم (٢٤)

المبدأ: توصيف وتقييم الوظائف المادنان الثامنة والتاسعة من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ - ميز المشريع ين توصيف وتقييم الوظائف والتعيين فيها - حدد المشريع السلطة المختصة بكل منهما- ناط المشريع بمجلس ادارة الشركة سلطة تقييم وتوصيف الوظائف واعتماد الهيكل التنظيمى وجداول التوصيف واعادة النظر فى الهيكل التنظيمى وفى الجداول على أسس قوامها واجبات الوظيفة ومسئولياتها والأجر المحدد لها بمراعاة جدول الوظائف الملحق بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ - سلطة التعيين فى الوظائف أو الترقية إليها موزعة على ثلاث جهات هى : رئيس مجلس الوزراء (بالتفويض) ورئيس الجمعية العمومية للشركة (الوزير المختص) ورئيس مجلس الادارة- طرق شغل الوظيفة فى نظام العاملين بالقطاع العام هى : التعيين أو الترقية أو النقل أو الندب أو الاعارة- توصيف وتقييم الوظيفة وتحديد درجتها المالية أو اعادة تقييمها برفع مستواها لا يستتبع حتما وبحكم اللزوم ترقية شاغلها الى الوظيفة التى أعيد تقييمها برفع مستواها.

أساس ذلك : استغلال طرق شغل الوظيفة عن توصيف وتقييم الوظائف - مؤدى ذلك: ضرورة صدور قرار بالترقية من السلطة المختصة

الى الوظيفة التى أعيد تقييمها بعد التحقق من توافر شروط الترقية فى المرشحين لشغل الوظيفة.

**المحكمة:** ومن حيث ان المادة الثامنة من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ قد نصت على أن «تضع كل شركة هيكلًا تنظيميًا لها وكذلك جداول توصيف وتقييم الوظائف المطلوبة لها بما يتضمن وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسئولياتها وشروط شغلها والأجر المقرر لها وذلك فى حدود الجدول رقم (١) المرافق لهذا القانون.

ويعتمد الهيكل التنظيمى وجداول التوصيف من مجلس الادارة. ومجلس الادارة أن يعيد النظر فى الهيكل التنظيمى وفى الجداول المشار اليها كلما اقتضت حاجة مصلحة العمل ذلك».

كما نصت المادة العاشرة من النظام المشار اليه على ان «يكون شغل الوظائف عن طريق التعيين فيها أو الترقية اليها أو النقل أو الندب أو الاعارة اليها وذلك طبقا للقواعد والضوابط والاجراءات التى يضعها مجلس الادارة فى هذا الشأن».

ومن حيث انه يبين من نصوص نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ أن المشرع قد ميز بين توصيف وتقييم الوظائف وبين التعيين فيها وذلك بأن حدد السلطة المختصة لكل منهما، فناطق بمجلس الادارة سلطة تقييم وتوصيف الوظائف واعتماد الهيكل التنظيمى وجداول التوصيف واعادة النظر فى الهيكل التنظيمى وفى الجداول على أسس قوامها واجبات الوظيفة ومسئولياتها والأجر المحدد لها بمراعاة



جدول الوظائف الملحق بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ . أما سلطة التعيين فى الوظائف أو الترقية إليها فقد ربط المشرع بينها وبين الدرجة المحددة لكل وظيفة موزعة على ثلاث جهات هى رئيس مجلس الوزراء « بالتعويض » ورئيس الجمعية العمومية للشركة . ( الوزير المختص ) ورئيس مجلس الإدارة .

ومن حيث ان مقتضى ما تقدم فان التقييم وتوصيف الوظيفة وتحديد درجتها المالية أو إعادة تقييمها برفع مستواها لا يستتبع حتما وبحكم اللزوم ترقية شاغلها الى الوظيفة التى أعيد تقييمها برفع مستواها وانما يلزم ذلك ان يصدر قرار الترقية من السلطة المختصة ، فشغل الوظيفة لا يكون الا باحدى الطرق المنصوص عليها فى المادة العاشرة من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ وهما التعيين فى الوظيفة أو الترقية أو النقل أو الندب أو الاعارة إليها .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن الطاعن كان يشغل وظيفة رئيس مجلس إدارة شركة النيل العامة لأتوبيس غرب الدلتا من الفئة العمالية اعتبارا من ١٩٨١/٩/٦ وحتى أول فبراير سنة ١٩٨٢ ثم صدر القرار رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ بإعادة تقييم مستوى الشركة برفعه الى المستوى الأول متضمنا رفع درجة وظيفة رئيس مجلس ادارتها الى الفئة الممتازة واذ لم يصدر قرار من رئيس مجلس الوزراء - وهو السلطة المختصة قانونا بترقية الطاعن الى هذه الوظيفة بعد رفعها - حتى صدر القرار المطعون فيه رقم ٣٩١ لسنة ١٩٨٢ بتاريخ ١٩٨٢/٤/٢٦ فان هذا القرار وقد صدر بتعيين الطاعن وكيلا لوزارة النقل من شركة النيل العامة لأتوبيس غرب الدلتا وفى وظيفة معادلة لوظيفته التى كان يشغلها فمن ثم فانه لا يسوغ القول بأنه تضمن تنزيلا

للمطاعن في وظيفته اذ كان هذا القرار قد صدر بناء على ترشيح رئيس الجمعية العمومية للشركة وهو وزير النقل وصدر من السلطة المختصة فمن ثم يكون قد صدر متفقاً وأحكام القانون ويكون الطعن عليه في غير محله متعين الرفض. وإذا ذهب الحكم المطعون فيه الى هذا المذهب فانه قد أصاب وجه الحق في قضائه ويكون المطعون عليه غير قائم على أساس من القانون متعين الرفض.

(طن ٣١٠٤ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٨٦/٢/٤)

### قاعدة رقم (٢٥)

المبدأ: المادة (٨) من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١. شغل العامل لوظيفة من الفئة التالية التي يشغلها اصلاً يتم بطريق الترقية يشترط لذلك :

١ - ان تكون الترقية الى الوظيفة الأعلى مباشرة . ٢ - استيفاء المرشح لاشتراطات شغل الوظيفة المرقى لها . ٣ - ان تكون الترقية لوظيفة خالية بالهيكل التنظيمي بالمؤسسة أو الوحدة الاقتصادية التابعة لها - استثناء من ذلك يجوز شغل الوظيفة الأعلى بطريق التعيين اذا اعلنت الوحدة عنها- لموظفي الجهة الاصليين ان يزاحموا المتقدمين للوظيفة من الخارج متى توافرت فيهم شروط شغلها متى يكون التعيين وفقاً لما تسفر عنه نتيجة الامتحان - اذا انحسر التعيين في موظفي الجهة الاصليين يجب الرجوع الى الأصل العام في الترقية وهو مراعاة اقدمية كل منهم في المستوى أو الفئة السابقة - أساس ذلك : عدم المساس بالمراكز القانونية التي استقرت من قبل.

**المحكمة:** ومن حيث ان بلوغ الموظف الشاغل لوظيفة من الفئة المالية بالهيئة المدعى عليها الدرجة التالية لها يكون بحسب الاصل بطريق الترقية اليها ويراعى فيه الأحكام العامة التى وضعتها لذلك المادة (٨) من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنصها على انه لا يجوز الترقية الا لوظيفة خالية بالهيكل التنظيمى بالمؤسسة أو الوحدة الاقتصادية وفى الوظيفة الا على مباشرة وبشرط ان يكون المرشح للترقية مستوفيا لاشتراطات شغل الوظيفة ، وتكون الترقية الى وظائف المستوى الأول والثانى بالاختيار على أساس الكفاية وبشروط فى الترقية بالاختيار أن يكون العامل حاصلا على تقرير جيد على الاقل فى التقرير الدورى عن السنتين الاخيرتين على ان تكون درجة التقرير أو اجتيازه بنجاح برامج التدريب عنصرا أساسيان فى الاختيار واستثناء من ذلك قد تكون بطريق التعيين فيها اذا ما رأت الادارة شغل الوظائف الخالية بها على هذا الوجه بدلا من الترقية اليها من شاغلى الفئة الأدنى بها، ويتم ذلك طبقا لاحكام التعيين المنصوص عليها فى المواد ٣، ٤، ٥ اذ ان الفقرة الأخيرة من المادة ٨ هذه يجيز للعامل ان يشترك فى ذلك ويتقدم لشغل الوظيفة التى تتجه الادارة لشغلها بهذا الطريق اذا توافرت فيه شروطها حيث نصت على انه : «استثناء يجوز للعامل بالمؤسسة أو الوحدة الاقتصادية أن يتقدم لشغل وظيفة داخل المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية أعلن عنها وتجاوز فئة وظيفته وذلك اذا توافرت فيه شروط شغل الوظيفة المعلن عنها، وهذا الاستثناء يقتضى أن يؤتى الاعلان ثمرته وتشغل الوظائف الخالية بطريق التعيين من الخارج أساسا وفى جملتها وفق نتيجة الامتحان الذى يجرى لهذا الغرض ويشترك فيه موظفو الجهة مزاحمين غيرهم من المتقدمين لها من الخارج وبمراعاة ان المقصود هو اضافة هؤلاء

الى موظفى الجهة الاصلية بالتعيين فيها رأساً، فاذا لم يجر الأمر على هذا الوجه واقتصر على موظفى المؤسسة من شاغلى الوظيفة الأدنى وجب الرجوع الى الأصل، وهو الترقية كأساس للمفاضلة بينهم لشغل الوظائف الأعلى مباشرة الخالية، اذ لم يعد للاستثناء منها مبرر بعد انتفاء علته وهى شغل الدرجات أصلاً بغير طريق الترقية اليها من داخل الجهة والقول بغير ذلك يؤدى الى اهدار المراكز القانونية الذاتية لكل منهم من حيث أقدميته فى درجته وفى سابقاتها وما كان عليه من خلالها من درجة كفاية الى قلب ترتيب الأقدميات أو تغييرها فى مجال الترقية بغير مقتضى وعلى غير سند من القانون وأن النصوص المنظمة للتعيين ابتداء لاتنصرف الى مثل هذه الحالة، فلا يصح استعمالها فى غير وجهها الذى شرعت له ولأن القاعدة أنه حتى فى التعيين المتضمن ترقية متى انحصر بين موظفى الجهة فالعبرة فى بلوغه وفى ترتيب من يشملهم تكون الأقدمية فى المستوى أو الفئة السابقة وفقاً لما تنص عليه المادة (٥) من القانون وهو مقتضى القواعد العامة .

ومن حيث انه فى ضوء ما تقدم فان شغل الموظفين الذين شملهم القرار المطعون فيه للوظائف التى تقلدوها هو فى حقيقته وبحسب الواقع من الامر ترقية لهم اليها من الفئة الأدنى مباشرة والتى كانوا يشغلونها، فتحكمه القواعد العامة فى الترقية الى مثلها كما نصت عليه المادة (٨) كأصل عام ولايصح اعتباره من قبيل التعيين أو اعادة له اذ ان ما اتخذته الهيئة من الاعلان عن شغلها بطريق التعيين فيها من الخارج لم يؤد الى ذلك فعلاً حيث لم يتقدم لها أحد ووقف الأمر عند حد طلب موظفيها من شاغلى الفئة الأدنى مباشرة تعيينهم فيها، وبهذا استغلق الباب أمام الهيئة لشغلها بهذا الطريق الذى يسلكه أساساً من ليس من موظفيها فيصبح الأمر فى هذا

الخصوص منتهيا ويكون عليها ان تتبع أحكام الترقية وتراعى ما يتطلبه القانون من شروط وما وضعه من ضوابط ورسومه من اجراءات وتحفظ للمستوفين شرائطها أقدمياتهم فلا تتخطى الأقدم الى الاحداث عند التساوى، والا اعتبر قرارها على غير أساس من القانون، وهو الأمر الذى تحقق فى القرار المطعون فيه مما يتعين معه الغاؤه لتعيد الادارة اجراء الترقية على الاساس الصحيح وفقا لما سلف ايضاحه وذلك بالنسبة لمجموعة الوظائف المالية والتجارية التى يحق للمدعى التراجع عليها.

ومن حيث انه لما سبق بكون الحكم المطعون فيه قد اصاب الحق فيما انتهى اليه من الحكم بالغاء القرار رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٨ على أنه يتعين تعديله فيما رتبته على ذلك من الغائه جزئيا فيما تضمنه من تخطى المدعى اذ اننا ازاء بطلان قرار لفساد الأساس الذى قام عليه . مما يتعين معه الغاؤه كليا ليعاد اجراء الترقية طبقا للأحكام القانونية التى تخضع لها وعلى الأساس الصحيح باجراء المفاضلة بين شاغلى الفئة الأدنى من المستوفين شرائطها فى المجموعة المالية والتجارية مع الزام الهيئة المدعى عليها المصروفات.

### قاعدة رقم (٢٦)

**المبدأ:** متى وقف العامل عن عمله تنفيذاً لحكم جنائي أو حبس احتياطياً يحظر على الجهة الادارية ترقيته مدة الوقف.

**الفتوى:** مقتضى نص كل من المادتين ٨٧ ، ٩٠ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ أن المشرع أوجب وقف العامل عن عمله مدة حبسه احتياطياً أو تنفيذاً لحكم جنائي وحظر على جهة الادارة ترقيته مدة الوقف وكذلك حالة كونه محالاً الى المحاكمة التأديبية أو الجنائية بيد أن المنع من الترقية في هذه الحالة الأخيرة لا يسقط عند انتهاء الاحالة بصدر الحكم القاضي بادانة العامل وانما يظل قائماً حتى تمام تنفيذ العقوبة المقضى بها عليه ولورتاخي العامل في هذا التنفيذ والذي يتعين أن يتم وفقاً للمجرى العادى للأمور بصدر حكم الادانة مستوفياً موجبات تنفيذه والقول بغير ذلك يغدو معه العامل في هذه الحالة أحسن حالاً ممن يادر الى تنفيذ العقوبة المقضى بها عليه وتلك نتيجة غير مقبولة إذ أن إحالة العامل الى المحاكمة العسكرية لتعديه بالقول غير اللائق والضرب على رئيسه المباشر وصدر الحكم بحبسه مع الشغل والنفاذ لمدة ستة أشهر والتصديق على الحكم فى ١٢/١٢/١٩٨٥ وتنفيذ الحكم فى ١٩٨٨/٩/٢٦ وأن العامل ادركه الدور للترقية الى وظيفة من الدرجة الثالثة فى حركتى ١٩٨٦/٥/١ و ١٩٨٧/١٢/١ وعدم جواز ترقيته فى أى منهما باعتبار أن المنع من الترقية بالنسبة اليه يظل قائماً حتى تمام تنفيذ الحكم الجنائى الصادر ضده.

## الفرع الخامس

### النذب

#### قاعدة رقم (٢٧)

المبدأ : عدم جواز نذب العامل خارج شركة أو هيئة القطاع العام إلا في الحالة المنصوص عليها في المادة ٣٣ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن القطاع العام وشركاته - عدم جواز نذب العاملين بالجهاز الإداري للدولة إلى هيئات القطاع العام وشركاته.

**الفتوى :** إن هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة بتاريخ ١٩٨٦/١٠/٨ فتبين لها أن نظام العاملين المدنيين بالدولة الملغى الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ كان يجيز في المادة ٢٦ منه النقل من وحدات الجهاز الإداري للدولة إلى وحدات القطاع العام، وكان يجيز في المادة ٢٨ منه النذب داخل وحدات الجهاز الإداري للدولة وإلى وحدات القطاع العام. إلا أن المشرع في نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ . والمعمول به اعتبارا من ١٩٧٨/٧/١ - ولئن أبقى في مادته رقم ٥٤ على اجازة النقل من وحدات الجهاز الإداري إلى وحدات القطاع العام والعكس إلا أنه سكت عن ترديد حكم النذب بين الجهاز الإداري للدولة ووحدات القطاع العام الوارد في القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ الملغى. واكتفى بإباحة النذب إلى الوحدات الخاضعة لنظام العاملين المدنيين بالدولة دون سواها. ومن ثم يكون المشرع في القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ قد حظر النذب الذي كان مباحا

فى ظل العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ سالف البيان بين وحدات الجهاز الادارى بالدولة ووحدات القطاع العام.

كما استبان للجمعية أن القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين بالقطاع العام الملغى كان يجيز فى المادة ٢٦ منه النقل من شركات القطاع الى وحدات الجهاز الادارى للدولة ومن هذه الوحدات الى وحدات القطاع العام وكان يجيز أيضا فى مادته رقم ٢٧ ندب العامل بالقطاع العام فيما بين وحداته والى الهيئات العامة والجهات الحكومية المركزية والمحلية ومن هذه الجهات الى وحدات القطاع العام. بينما أتى نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ والمعمول به اعتبارا من ١٩٧٨/٧/١ وأبقى على جواز النقل بين وحدات القطاع العام ووحدات الجهاز الادارى للدولة، واكتفى فى المادة ٥٥ منه على اجازة ندب العامل الى وظيفة مماثلة أو تعلوها مباشرة فى ذات الشركة وسكت عن جواز ندب العامل الى وحدات القطاع العام الأخرى أو الى وحدات الجهاز الادارى للدولة كما كان عليه الحال فى ظل العمل بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ سالف البيان. وبذلك يكون المشرع قد قصد استبعاد الندب خارج شركة القطاع العام من نطاق التنظيم القانونى للعاملين بالشركات وأبقى على جواز النقل دون الندب الى خارج الشركة ، بيد أن المشرع فى القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن هيئات القطاع العام وشركاته المعمول به اعتبارا من ١٩٨٣/٨/٥ أتى بحكم جديد فى هذا الشأن اذ نصت المادة ٣٣ منه على أن «يمثل رئيس مجلس الادارة الشركة أمام القضاء وفى صلاتها بالغير.... وله على الأخص ما يأتى :



اقتراح نقل أو ندب العاملين بالشركة موافقتهم متى اقتضت المصلحة ذلك فى داخل نطاق المحافظة، على أن يصدر بذلك قرار من الوزير المختص، وذلك مع علم الاخلال بحكم الفقرة الثانية من المادة ٤٨ من قانون النقابات العمالية الصادر به القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦ .... وبذلك يكون المشرع فى القانون قد أجاز ندب العاملين بالقطاع العام خارج وحداتهم بشرط ان يتم هذا الندب داخل نطاق المحافظة وبقرار من الوزير المختص بناء على اقتراح رئيس مجلس ادارة الشركة وبمراعاة حكم المادة ٤٨ من قانون النقابات العمالية الصادر به القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦ ومن ثم فانه اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه اصبح من الجائز ندب العامل من شركة قطاع عام وخارج الشركة بالقيود الواردة فى المادة ٣٣ سالفه البيان .

وإذا كان المشرع فى القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ قد منح هيئات القطاع العام الشخصية الاعتبارية واعتبرها من أشخاص القانون العام المرفقية التى تقوم على مرفق عام اقتصادى الا أنه قد قضى صراحة فى المادة ١٦ منه بسريان نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ على العاملين بهيئات القطاع العام ولم يخضعهم كالعاملين بالهيئة العامة التى ينظمها القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ لأحكام نظام العاملين المدنيين بالدولة ومن ثم يسرى على العاملين بهيئات القطاع العام ما يسرى على العاملين بشركاته وبذات القيود الواردة فى المادة ٣٣ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ .

لذلك: انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى :

- ١ - عدم جواز ندب العامل خارج شركة أو هيئة القطاع العام الا في الحالة المنصوص عليها في المادة ٣٣ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ .
- ٢ - عدم جواز ندب العاملين بالجهاز الادارى للدولة الى هيئات القطاع العام وشركاته .

(ملف ٣٤٦/٦/٨٦ - جلسة ٨/١٠/٨٦)

## الفرع السادس

### الاجازة

أولاً : عدم قيام العامل بتقديم الاجازة علي نموذج خاص  
ليس من شأنه إهدار حقه في الاجازة

#### قاعدة رقم (٢٨)

المبدأ : أولاً : عدم قيام العامل بتقديم الاجازة على نموذج خاص  
ليس من شأنه اهدار حقه في الاجازة :

فوض المشرع مجلس ادارة الشركة في وضع القواعد والضوابط  
اللازمة لتنظيم الاجازات بالشركة -يشترط الا يكون من شأن هذه  
الضوابط اهدار المحكمة من هذه الاجازات- عدم قيام العامل بتقديم  
الاجازة على نموذج خاص ليس من شأنه اهدار حقه في الاجازة متى  
توافر مناط استحقاقها .

**المحكمة :** ومن حيث ان الثابت في الاوراق أن المطعون ضده كان قد  
تغيب عن العمل بالشركة الطاعنة يوم ١٩٨٥/٣/٢ وعندما عاد الى عمله  
في اليوم التالي تقدم بما يفيد عذره عن هذا الغياب مبررا لياه بمرض والدته،  
ومن ثم فإنه وطبقا لحكم المادة ٦٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بنظام  
العاملين بالقطاع العام يكون المطعون ضده قد تغيب عن العمل باذن وطبقا  
للقواعد المقررة في هذه المادة ،بذلك لان القانون قد نص في المادة ٦٥ على  
أن يستحق العامل في حدود القواعد والضوابط التي يصنعها مجلس الادارة  
الأجازات الآتية بيانها :

١ - اجازة عارضة بأجر كامل لمدة سبعة ايام فى السنة وذلك لسبب طارئ يتعذر معه طلب الحصول على أية اجازة أخرى ولا تحسب ضمن الاجازات السنوية المقررة .

والواضح من هذا النص أن المشرع قد راعى الظروف الطارئة التى تعترض حياة العامل فمنحه الحق فى الغياب عن العمل بسبب أحد هذه الظروف بدون أن يلزمه بالحصول على الاذن بها مسبقا وبدون الزام عليه ان يبدى عذره فيها مقدما، وأنه وأية كان المشرع قد فوض مجلس ادارة الشركة أو المنشأة فى وضع القواعد والضوابط لهذه الاجازات الا أن ذلك لايعنى أن تكون هذه الضوابط من شأنها اهدار الحكمة من هذه الاجازات أو وضع قيود شكلية على العاملين يكون من شأنه تخلفها اهدار حقهم المقرر قانونا فى تلك الاجازة فاذا جاء مجلس الادارة واشترط على العامل أن يقدم طلب الاجازة أو يبدى العذر الطارئ على نموذج خاص فان عدم اتباع العامل هذه القواعد الشكلية ليس من شأنه اهدار حق العامل فى الاجازة التى توافر مناط استحقاقها واذ كان الثابت من الواقعة محل الطعن أن المطعون ضده قد تغيب يوم ١٩٨٥/٣/٢ لعذر طارئ ولم يثبت بالدليل أنه عذر مختلق أو واقعة مكذوبة اللهم ما ورد فى مذكرة مدير عام التشغيل والحركة بالشركة الطاعنة بدون دليل يؤيده ، فانه يترتب على ذلك أن يكون القرار الصادر بمجازاة المطعون ضده عن واقعة الغياب بدون اذن عن هذا اليوم قرارا غير قائم على سبب بيررة خليقا بالالغاء، واذ كان الحكم المطعون فيه قد قضى بذلك فانه يكون قد أصاب صحيح حكم القانون ويكون الطعن فيه خليقا بالرفض .

## ثانياً: اجازة اعتيادية

### قاعدة رقم (٢٩)

**المبدأ:** للعامل الحق في الحصول على اجازة اعتيادية عن مدة خدمته - بما في ذلك المدة التي حصل فيها على اجازة مرضية.

**الفتوي:** أحقية العامل في الحصول على اجازة اعتيادية عن مدة خدمته بما فيها المدة التي حصل فيها على اجازة مرضية وتأكيد ماصدر من افتاء سابق للجمعية العمومية بجلستها المنعقدة في ١٩٩٠/١٢/١٩ في هذا الشأن فالأجازة الاعتيادية مستقلة عن الاجازات المرضية لإختلاف طبيعة كل منهما وللعامل الحق في كليهما بمدته ومشروطه ووفقاً للقواعد المقررة والحق في الاجازة الاعتيادية لا يسقط بعدم القيام بها خلال السنة التي تستحق عنها بل يبقى ويرحل الى رصيد العامل من الاجازات الاعتيادية للسنوات التالية فيكون له ان يحصل الى جانب مدة اجازة عن أى منهما وعلى جزء من رصيده عن سابقاتها على الا يجاوز في السنة ستين يوماً وهي تحسب عن كل سنة من مدة عمله بما في ذلك ما يكون فيه من هذه المدة في مرض استحق بسببه اجازة مرضية عادية أو بسبب اصابة عمل أو بمرض من الامراض المزمنة اذ له بعد برئه أو استقرار حالته ان يحصل على اجازته الاعتيادية عن السنة أو السنوات التي أصيب فيها أو بعضها بأى من الامراض المشار اليها اذ لكل من الاجازات طبيعتها واستقلالها بشروطها ومدتها ولا تجب أى منهما الاخرى أو تسقط الحق فيها وذلك ما لم يطرأ من الموجبات ما يقتضى له العدول عن الرأى القانونى الذى كشفت به الجمعية عن وجه الحق وصائب حكم القانون في افتائها السابق.

## ثالثاً : المقابل النقدي للاجازات

### قاعدة رقم (٣٠)

**المبدأ :** إستحقاق العامل فى القطاع العام عند إنتهاء خدمته مقابل أجره عن رصيد الأجازات المستحقة له التى لم يستعملها حتى إنتهاء الخدمة طبقاً للقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون العمل .

**الفتوى :** إن هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة فى ١٩٨٥/١٢/٤ فتبينت أن المادة ١ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ تقضى بأن تسرى أحكام هذا القانون على العاملين فى شركات القطاع العام وتسرى أحكام قانون العمل فيما لم يرد به نص فى هذا القانون ، كما تبينت الجمعية العمومية أن المادة ٤٧ من القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون العمل تقضى بأن «للعامل الحق فى الحصول على أجره عن أيام الاجازات المستحقة له فى حالة تركه للعمل قبل استعماله لها وذلك بالنسبة الى المدة التى لم يحصل على أجازة عنها» .

ومفاد ما تقدم أن المشرع سوى قانون العمل رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ على العاملين فى القطاع العام فيما لم يرد فيه نص فى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ . ولما كان تنظيم الاجازات الواردة فى المادتين ٦٥ ، ٦٦ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ اقتصر على معالجة الاستحقاق والمدد ورصيد الاجازات . ولم يعالج حالة انتهاء خدمة العامل دون استنفاد رصيد اجازاته الاعتيادية مما يتعين معه الرجوع فى هذا الخصوص الى قانون العمل باعتباره

القانون المكمل للقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ . وهو ذات الفهم الذى سبق وان استظهرته الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة فى ١٩٨٤/١٠/٣١ ملف رقم ٢٧٤/٦/٨٦ .

وبذلك فانه بتطبيق المبادئ المقررة يكون من حق العامل فى القطاع العام الحصول طبقا للمادة ٤٧ من قانون العمل عند انتهاء خدمته عل أجره عن أيام الاجازات المستحقة له .

**لذلك :** انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى استحقاق العامل فى القطاع العام عند انتهاء خدمته مقابل أجره عن رصيد الاجازات المستحقة له التى لم يستعملها حتى انتهاء الخدمة طبقا للقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ .

(ملف رقم ٣١٤/٦/٨٦ - جلسة ١٩٨٥/١٢/٤)

### قاعدة رقم (٣١)

**المبدأ :** أحقية العاملين فى القطاع العام فى الحصول على مقابل نقدى عن رصيد اجازاتهم الاعتيادية عند إنتهاء خدمتهم بحد أقصى ثلاثة أشهر من الأجر الشامل فى مفهوم قانون العمل - يتقدم حقهم فى صرف هذا المقابل بمرور سنة تبدأ من تاريخ انتهاء الخدمة - هذا الحكم يسرى من تاريخ ورود نص فى نظام العاملين بالقطاع العام بالاحالة الى قانون العمل .

**الفتوى:** ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع جلستها المعقودة بتاريخ ١٩٨٦/١٠/٨ فاستعرضت فتواها الصادرة بجلسة ١٩٨٥/١٢/٤ ملف رقم (٣١٤/٦/٨٦) والتي انتهت للأسباب الواردة بها الى استحقاق العامل فى القطاع العام عند انتهاء خدمته مقابل أجره عن رصيد الأجازات المستحقة له التى لم يستعملها حتى انتهاء خدمته طبقا للقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ ، وتبين للجمعية أن المشرع بموجب المادة ١ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ باصدار قانون العاملين بالقطاع العام سرى أحكام قانون العمل على العاملين بالقطاع العام فيما لم يرد به نص فى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ . ولما كان هذا القانون الأخير قد نظم فى المادتين ٦٥ و ٦٦ منه الاجازات العارضة والاعتيادية الخاصة للعاملين بالقطاع العام واقتصر على معالجة الاستحقاق والمدد والاحتفاظ برصيد الاجازات الاعتيادية وسكت عن تنظيم حالة انتهاء خدمة العامل دون استيفاء رصيد أجازاته الاعتيادية ، فانه تطبيقا لنص الاحالة الوارد فى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ، يتعين الرجوع فى تنظيم ما سكت عنه المشرع الى أحكام قانون العمل باعتباره مكملا للقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ فى هذا الشأن وهو ما سبق أن انتهت اليه الجمعية بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٨٥/١٢/٤ .

ولما كان العاملين بالقطاع العام يستمدون حقهم فى المقابل النقدي لرصيد أجازاتهم الاعتيادية من قانون العمل ، فانه يتعين الرجوع الى التنظيم الوارد فى هذا القانون لهذا المقابل وعلى ذلك ولما كان العمل السارى فى ظل العمل بنظام العاملين بالقطاع العام الملغى رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ وعند العمل بأحكام نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة



١٩٧٨ وهو القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ الملغى قد تضمن النص فى مادته رقم ٥٩ على أحقية العامل فى تأجيل أجازاته التى تزيد على ستة أيام الى سنة تالية، وقضى فى المادة ٦١ منه بأحقية العامل فى الحصول على أجره عن أيام الاجازات المستحقة له اذا ترك العمل قبل استعماله لها، وعلى ذلك المنهج أتى قانون العمل رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ اذ نصت المادة ٤٥ منه على أن «يحدد صاحب العمل مواعيد الاجازة الاعتيادية ... ويجوز بناء على طلب كتابى من العامل ضم مدة الاجازة السنوية فيما زاد على الستة أيام المشار اليها بشرط ألا تزيد بأية حالة على ثلاثة أشهر. ونصت المادة ٤٧ من ذات القانون على أن «للعامل الحق فى الحصول على أجره عن أيام الأجازة المستحقة له فى حالة تركه العمل قبل استعماله لها وذلك بالنسبة الى المدة التى لم يحصل على اجازة عنها» .

ومفاد ذلك أن أقصى مدة يمكن الاحتفاظ بها للعامل من رصيد أجازاته الاعتيادية هى ثلاثة أشهر ، ومن ثم فإن هذا الحد الاقصى هو أقصى ما يستحق عنه مقابلا عن أجره فى حالة عدم استعماله لحقه المقرر فى الحصول على أجازاته الاعتيادية، وعليه فلا يجوز أن يزيد المقابل النقدى عند ترك الخدمة بأية حال من الأحوال عن أجر ثلاثة أشهر.

ولما كان المشرع قد عرف فى المادة ١ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ المشار اليه «الأجر» بأنه «كل ما يتقاضاه العامل لقاء عمله نقدا مضافا اليه جميع العلاوات أيا كان نوعها..» فان هذا الأجر الشامل هو الذى يتخذ أساسا لحساب المقابل النقدى لرصيد أجازات العامل عند ترك الخدمة.

واذ تقضى المادة ٩٨ من القانون المدنى يسقط الدعاوى الناشئة عن عقد العمل بالتقادم بانقضاء سنة تبدأ من وقت انتهاء العقد وكان مناط استحقاق العامل للمقابل النقدى لرصيد أجازاته هو ترك العمل أى انتهاء عقده مع رب العمل ومن ثم فإن حقه فى صرف هذا المقابل يسقط بالتقادم بمضى سنة تبدأ من تاريخ انتهاء الخدمة.

وتطبيق ما تقدم على العاملين بالقطاع العام فإنه وفقا لحكم الاحالة المنصوص عليه فى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ وفى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ الملغى يسرى عليهم مايسرى على العاملين المخاطبين بقانون العمل فى هذا الشأن وبذات الضوابط والقيود، فيستحقون مقابلا نقديا عن رصيد أجازاتهم الاعتيادية عند ترك الخدمة بحد أقصى قدره أجر ثلاثة أشهر أيا ما كان النظام القانونى الذى تجمع هذا الرصيد فى ظله ويحسب هذا المقابل على أساس الأجر الشامل فى مفهوم المادة ١ من قانون العمل ويتقدم حقهم فى صرف هذا المقابل النقدى بمرور سنة تبدأ من تاريخ انتهاء الخدمة، ولا وجه للقول بأن هذا الميعاد يمتد ولا يبدأ سريانه الا من تاريخ افتاء الجمعية العمومية بأحقية العاملين بالقطاع العام فى صرف مقابل نقدى عن رصيد أجازاتهم الاعتيادية ذلك أنه فضلا عن أنه لم تكن هناك عقبات مادية أو قانونية تحول بين العاملين بالقطاع العام والمطالبة بحقوقهم هذا، فإن افتاء الجمعية فى هذا الشأن لا يعدو كاشفا عن الحق، أما الحق ذاته فهو ثابت لهم منذ تقريره فى قانون العمل وورود نص الاحالة الى هذا القانون فى نظم العاملين بالقطاع العام المتعاقبة.

**لذلك :** انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أحقية العاملين فى القطاع العام فى الحصول على مقابل نقدى عن رصيد أجازاتهم الاعتيادية عند انتهاء خدمتهم بحد أقصى قدره ثلاثة أشهر من الأجر الشامل فى مفهوم قانون العمل، ويتقدم حقهم فى صرف هذا المقابل بمرور سنة تبدأ من تاريخ انتهاء الخدمة وأن هذا الحكم يسرى من تاريخ ورود نص فى نظام العاملين بالقطاع العام بالاحالة الى قانون العمل.

(ملف ٣١٤/٦/٨٦ - جلسة ٨/١٠/٨٦)

### قاعدة رقم (٣٢)

**المبدأ :** الأجر الذى يتخذ أساسا عند حساب الرصيد النقدي للاجازة الاعتيادية للعاملين بالقطاع العام يتمثل فى المرتب وبدل التمثيل والعلاوات الاجتماعية والاضافية وبدل طبيعة العمل دون غيرها من المبالغ التى قد يستحقها العامل - لا يصرف هذا المقابل إلا عند انتهاء خدمة العامل بأخذ الأسباب المنهية لها- فى حالة نقل العامل إلى إحدى الشركات فإنه يستحق صرف المقابل النقدي عند إنتهاء خدمته بها عن كامل رصيده من الاجازات الاعتيادية أيا كان النظام القانوني الذى تجمع هذا الرصيد فى ظله بحد أقصى أجر ثلاثة شهور.

**الفتوى :** ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة بتاريخ ١٩٨٨/٣/٢ فاستعرضت ما استقر عليه افتاؤها من أن العاملين بالقطاع العام يستمدون حقهم فى المقابل النقدي لرصيد أجازاتهم الاعتيادية من قانون العمل، وتبينت أن المشرع قد

عرف في المادة (١) من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ «الأجر» بأنه كل ما يتقاضاه العامل لقاء عمله نقدا مضافا إليه جميع العلاوات أيا كان نوعها ، وعلى ذلك فإن هذا الأجر الشامل في مفهوم قانون العمل هو الذى يتخذ أساسا لحساب المقابل النقدي لرصيد أجازات العاملين بالقطاع العام عند انتهاء خدمتهم بعد أقصى أجر ثلاثة أشهر. وعلى ذلك يتحدد عناصر هذا الأجر فى مرتب العامل ويلحق بالمرتب العلاوات الاجتماعية والاضافية فهى على ما استقر عليه افتاء الجمعية تعتبر من ملحقات المرتب تحدد على أساسه وتدور معه ويلحق بالمرتب كذلك بدل التمثيل الذى يصرف لمواجهة ما تتطلبه الوظيفة من أعباء وكذلك بدل طبيعة العمل الذى يصرف بصفة دورية لشاغلي بعض الوظائف، ومن ثم فإن هذا الأجر بعناصره سألقة البيان والتي تستحق نظير القيام بالعمل هو وحده الذى يتخذ أساسا لحساب المقابل النقدي لرصيد أجازات العاملين بالقطاع العام أما المبالغ الأخرى التى قد تصرف لبعض العاملين بسبب ملاسبات وظروف خاصة كالحوافز والمكافآت التشجيعية وبدل حضور الجلسات... فلا تعتبر من عناصر الأجر فى هذا الشأن، فحوافز الانتاج مناط استحقاقها قانونا هو أداء انتاج متميز يجاوز معدلات الانتاج المقررة. وكذلك المكافآت التشجيعية فمناط استحقاقها أداء عمل مميز أداء فعليا، أما بدل حضور الجلسات فمناط استحقاقه هو الحضور الفعلى للجلسات، وبذلك فهذه العناصر وما يماثلها فى طبيعتها لا تدرج فى مدلول الأجر عند حساب الرصيد النقدي للأجازات الاعتيادية، ولا يحاج فى هذا الشأن بأن قانون التأمينات الاجتماعية قد أدخل ضمن عناصر أجر الاشتراك المتغير بعض هذه العناصر المستبعدة من مفهوم الأجر عند حساب الرصيد النقدي للأجازات اذ أن لكل قانون مجال أعمال ونطاق تطبيق خاص به.

ولما كان العامل لا يستحق رصيد أجازاته الاعتيادية - حسبما استقر عليه افتاء هذه الجمعية - الا عند انتهاء خدمته بأحد الأسباب المنهية لها قانونا فان النقل الى خارج الشركة لا يصلح سببا لاستحقاق هذا المقابل باعتبار ان النقل لا يندرج ضمن أسباب انتهاء الخدمة المنصوص عليها في نظام العاملين بالقطاع العام، وبالمقابل فان العامل الذى ينقل الى الشركة وله رصيد من الأجازات الاعتيادية لم يستنفذ قبل نقله يستحق عند انتهاء خدمته بالشركة المنقول اليها المقابل النقدي لرصيد أجازاته الذى يجمع اiban عمله بالشركة وأيضا عن رصيده الذى تكون قبل النقل الى الشركة ايا ماكان النظام القانونى الذى يجمع هذا الرصيد فى ظله، ومن ثم يستحق هذا العامل المقابل النقدي عن جملة رصيد أجازاته الاعتيادية بحد أقصى أجر ثلاثة شهور بالمفهوم سالف البيان.

**لذلك :** انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن الأجر الذى يتخذ أساسا عند حساب الرصيد النقدي للاجازة الاعتيادية للعاملين بالقطاع العام يتمثل فى المرتب وبدل التمثيل والعلاوات الاجتماعية والاضافية وبدل طبيعة العمل دون غيرها من المبالغ التى قد يستحقها العامل. لا يصرف هذا المقابل الا عند انتهاء خدمة العامل بأحد الأسباب المنهية لها. وفى حالة نقل العامل الى احدى الشركات فانه يستحق صرف المقابل النقدي عند انتهاء خدمته بها عن كامل رصيده من الأجازات الاعتيادية ايا كان النظام القانونى الذى يجمع هذا الرصيد فى ظله بحد أقصى أجر ثلاثة شهور.

### قاعدة رقم (٣٣)

**المبدأ:** الأجر الذى يعتد به عند حساب المقابل النقدى عن رصيد الأجازات الاعتيادية للعاملين بالقطاع العام هو الأجر الأساسى وملحقاته الملصقة به وذلك ليشمل الحوافز أو المكافآت التشجيعية.

**الفتوى:** ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة بتاريخ ١٩٨٩/١١/١ فاستعرضت افتاءها السابق المشار اليه بجلستى ١٩٨٦/١٠/٨ و ١٩٨٨/٣/٢. كما استعرضت المادة (١) من قانون نظام العاملين بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ التى تنص على أن «تسرى أحكام هذا القانون على العاملين فى شركات القطاع العام. وتسرى أحكام قانون العمل فيما لم يرد به نص فى هذا القانون. والمادة ٤٨ من ذات القانون التى تنص على أن «يضع مجلس الادارة نظاما للحوافز المادية والادبية على اختلاف أنواعها بما يكفل تحقيق أهداف الشركة ويحقق زيادة الانتاج وجودته وذلك على أساس معدلات قياسية للاداء والانتاج». والمادة (٤٩) منه التى تنص أنه «يجوز لرئيس مجلس الادارة تقرير مكافآت تشجيعية للعامل الذى يقدم خدمات ممتازة أو اعمالا أو بحوثا او اقتراحات تساعد على تحسين طرف العمل أو رفع كفاءة الاداء أو توفير فى النفقات..» والمادة (٥٠) التى تنص على أنه «يجوز لرئيس مجلس الادارة منح العامل علاوة تعادل العلاوة الدورية المقررة. وبمراعاة ما يأتى :

(١) أن يكون العامل قد حقق اقتصادا فى النفقات أو رفعا لمستوى الاداء أو زيادة فى الانتاج أو أن تكون كفايته قد حددت بمرتبة ممتازة عن

العامين الاخيرين ٤٠ وكذلك استعرضت المادة (١) من قانون العمل رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ التى تنص على أن يقصد فى تطبيق أحكام هذا القانون:

بالأجر : كل مايتقاضاه العامل لقاء عمله نقدا مضافا اليه جميع العلاوات أيا كان نوعها وعلى الاخص ما يأتى :.....»

والمادة (٤٥) من القانون المذكور التى تنص على أن «يحدد صاحب العمل مواعيد الاجازة الاعتيادية حسب مقتضيات العمل وظروفه... وفى جميع الاحوال يجب أن يحصل العامل على أجازة سنوية مدتها ستة أيام متصلة على الاقل... ويجوز بناء على طلب كتابى من العامل ضم مدة الاجازة السنوية فيما زاد على الستة أيام المشار اليها بشرط الا تزيد بأية حال على ثلاثة أشهر....» والمادة (٤٧) منه التى تنص على أن «للعامل الحق فى الحصول على أجر عن أيام الاجازة المستحقة له فى حالة تركه العمل قبل استعماله لها وذلك بالنسبة الى المدة التى لم يحصل على أجازة عنها» .

واستبانت الجمعية أن العاملين بالقطاع العام لم ينظم قانونهم الخاص رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ مسألة انتهاء خدمة العامل دون استنفاد رصيده الذى تجمع من الاجازات الاعتيادية، فكان من المتعين الرجوع الى الأحكام المنظمة لتلك المسألة فى قانون العمل رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ باعتباره الشريعة العامة وفقا لنص الاحالة الوارد فى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ . واذ تبين من هذه الاحكام استحقاق العامل بالقطاع لاجره عن رصيد أجازاته الاعتيادية عند انتهاء خدمته بحد أقصى ثلاثة أشهر طبقا للمادتين ٤٥ و ٤٧

من قانون العمل الا أنه لايجوز استعارة «شمول الاجر» المشار اليه بالمادة (١) من ذات القانون واتخاذها أساسا لحساب المقابل النقدي عن رصيد الاجازات المذكورة ، ذلك لان القاعدة المسلم بها تقضى بأنه مع قيام القانون الخاص لايرجع الى أحكام القانون العام الا فيما فات القانون الخاص وفي الحدود التي لا تتعارض مع طبيعته والغرض منه والثابت أن قانون العاملين بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ قد تضمن تنظيميا خاصا للاجر يتمثل في جدول للمرتبات وقواعد متميزة لمنح العلاوات والمكافآت وغيرها من المزايا المادية وهي الواجبة التطبيق في تحديد أجر العامل بما لاوجه معه للرجوع الى قانون العمل في هذا الشأن.

ولما كان افتاء الجمعية العمومية - في مجال تطبيق أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه - قد استقر على أن الاجر اذا اتخذ كأساس لتحديد تعويض معين قرره المشرع للعامل عن فترة لم يؤد العمل خلالها ، فان مبلغ التعويض ينحصر في الاجر الاساسي المستحق له تطبيقا لجدول الاجور المرفق بالقانون المذكور وملحقات الاجر التي ترتبط ارتباطا لازما وتدور معه وجودا وعدما كالعلاوة الاجتماعية والاضافية ويدلى للتمثيل وطبيعة العمل . أما الملحقات الاخرى المتغيرة كالحوافز والمكافآت التشجيعية فلا تندرج في مبلغ التعويض لكون المشرع قد ربط استحقاقها لاستيفاء العامل لشروط معينة ومباشرة العمل بشكل فعلى .

واذ يعتبر المقابل النقدي عن رصيد الاجازات الاعتيادية التي لم يستعملها العامل في القطاع العام عند انتهاء خدمته بمثابة تعويض له ، ويعتد بأجره كأساس لحساب مبلغ التعويض المستحق له ، ومن ثم فان المقابل



النقدى المستحق له يقتصر على الاجر الاساسى المقرر للعامل وملحقات  
الاجر التى ترتبط به ارتباطاً حمياً كما تقدم وهو ذات الرأى الذى خلصت  
اليه الجمعية العمومية بفتاها الصادرة بجلسة ١٩٨٨/٣/٢ .

لذلك: انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن  
الاجر الذى يعتد به عند حساب المقابل النقدى عن رصيد الاجازات  
الاعتيادية للعاملين بالقطاع العام هو الاجر الاساسى وملحقاته اللصيقة به  
وذلك لا يشمل الحوافز أو المكافآت التشجيعية على النحو السالف بيانه.

(ملف رقم ٣٧٣/٦/٨٦ فى ١٩٨٩/١١/١)

## الفرع السابع

### التأديب

#### المبحث الاول

##### التحقيق

#### اولا : مفهوم التحقيق

##### قاعدة رقم (٣٤)

المبدأ : يفترض التحقيق بمعناه الاصطلاحي الفني أن يكون ثمة استجواب يتضمن اسئلة محددة موجهة الى العامل تفيد نسبة اتهام محدد اليه في عبارات صريحة وبطريقة تمكنه من ابداء دفاعه والرد على ما وجه اليه من اتهامات ويكون من شأنها احاطته علما بكل جوانب المخالفة المنسوبة اليه - لايجوز اعتبار التعامل مع العامل بخطابات متبادلة بينه وبين الشؤون القانونية بالشركة تحقيقا بالمعنى المقصود قانونا وانما يندرج ذلك في باب جمع الاستدلالات والاستماع الى شهادة الشهود دون ان يتضمن مواجهته بالتهام معين - صدور قرار الجزاء بناء على هذه الخطابات يصممه بالبطلان - أساس ذلك : الاخلال بضمانة جوهرية من ضمانات تأديب العاملين بالقطاع العام وهي ضمانات التحقيق.

المحكمة : ومن حيث أن التحقيق الذي أجرى بشأن هذه الواقعة لم يستدعى بشأنه المطعون ضده ولم يواجه بالتهمة المنسوبة اليه ولم يحط علما بأنه محل مساءلة من جانب الادارة القانونية بالشركة وان الخطاب الذي وجه اليه لايمكن اعتباره تحقيقا بالمعنى الاصطلاحي الفني الذي عناه

المشرع فى المادة ٨١ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام والذى يفترض أن يكون ثمة استجواب يتضمن اسئلة محددة موجهة الى العامل وتفيد نسبة اتهام محدد وفى عبارات صريحة وبطريقة تمكنه من ابداء دفاعه والرد على ما وجه اليه من اتهامات ويكون من شأنها احاطته علما بكل جوانب المخالفة المنسوبة اليه ، ولا يسوغ اعتبار التعامل مع المطعون ضده بالخطابات المتبادلة بينه وبين الشئون القانونية بالشركة تحقيقا بالمعنى المقصود قانونا وانما يندرج ذلك فى باب جمع الاستدلالات والاستماع الى شهادة الشهود دون أن يتضمن مواجهته باتهام معين.

وينبنى على ذلك أن يكون الجزاء الموقع على المطعون ضده قد صدر على غير أساس من الواقع أو القانون حيث لم يسبقه تحقيق طبقا للمادة ٨١ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه مما يصمه بالبطلان لتفويته ضمانات جوهرية من الضمانات المقررة للعاملين بالقطاع العام وهى ضمانات التحقيق وإذ كان الحكم المطعون فيه قد أخذ بهذا المذهب فإنه يكون حكما صحيحا ويكون الطعن فيه خليقا بالرفض.

ثانياً: وجوب اجراء تحقيق مع العامل قبل توقيع الجزاء عليه

قاعدة رقم (٣٥)

المبدأ: يجب اجراء تحقيق مع العامل قبل توقيع الجزاء عليه -  
يستتبع ذلك اتخاذ عدة اجراءات هي :

استدعاء العامل وسؤاله ومواجهته بما هو منسوب اليه من أعمال  
وتمكنه من الدفاع عن نفسه واتاحة الفرصة له لمناقشة شهود الاثبات  
وسماع من يرى الاستشهاد بهم من شهود الاثبات والنفي وغير ذلك من  
مقتضيات الدفاع أساس ذلك : تحقيق العدالة وتوفير الاطمئنان للعامل  
بما يحقق المصلحة العامة حتى يأتى الجزاء مستندا على السبب المبرر له  
دون ثمة تعسف أو انحراف.

المحكمة : ومن حيث أنه بالرجوع الى أحكام قانون نظام العاملين  
بالقطاع العام الصادر به القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ تبين أن المادة ٨١ من  
هذا القانون تنص على أنه «لا يجوز توقيع جزاء على العامل الا بعد التحقيق  
مع كتابة وسماع أقواله وتحقيق دفاعه ويجب أن يكون القرار الصادر بتوقيع  
العقوبة مسبباً...».

ومن حيث أن مفاد ذلك أن المشرع أوجب قبل توقيع الجزاء على  
العامل اجراء تحقيق معه وما يستتبع ذلك من وجوب استدعاء العامل وسؤاله  
ومواجهته بما هو منسوب اليه من أعمال وتمكينه من الدفاع عن نفسه  
واتاحة الفرصة لمناقشة شهود الاثبات وسماع من يرى الاستشهاد بهم من

شهود النفي وغير ذلك من توضيحات الدفاع وذلك لتحقيق الضمان وتوفير الاطمئنان للعامل. وهذا أمر تقتضيه مبادئ العدالة واعتبارات المصلحة العامة. هي مصدر الجزاء مستندا على السبب المبرر له دون ثمة تعسف أو انحراف.

ومن حيث أنه على هدى ما تقدم وكان الثابت من الاوراق في الطعن المائل أن الشركة الطاعنة في سبيل اجراء التحقيق مع المطعون ضده فيما هو منسوب اليه قد تصرفت في حدود الأصول العامة وراعت الضمانات الأساسية في التحقيق، فأتاحت للمطعون ضده الفرصة لابتداء دفاعه كما أستشهد بشاهدين ذكر اسمهما في تحقيق آخر. لم يذكر اسماءهم كانوا متواجدين أثناء ارتكاب الواقعة وقد أقر أحد هذين الشاهدين اللذين أستشهد بهما المطعون ضده بصحة الواقعة والعبارات الخارجة التي خاطب المطعون ضده رئيس القطاعات الهندسية بالشركة في حين نفى شاهد ثالث سماعه أى شئ مقررًا أنه لم يكن متواجدا بمكتب رئيس القطاعات الهندسية الذي حدثت به الواقعة محل التحقيق. فاذا كان القرار التأديبي قد أستند الى ذلك التحقيق فإنه يكون بالتالى قرارا سليما ومستخلص من أصول نتيجة وتؤدى اليه.

### ثالثا: يجب توافر الحيدة التامة فيمن يقوم بالتحقيق

#### قاعدة رقم (٣٦)

المبدأ: يشترط لسلامة التحقيق مع العامل ائحال للمحاكمة التأديبية أن تتوافر ضمانات التحقيق التي أوجبها المشرع - من أهم هذه الضمانات توافر الحيدة التامة فيمن يقوم بالتحقيق وتمكين العامل من اتخاذ كل ما يلزم لتحقيق أوجه دفاعه- قيام مقدم الشكوى بالتحقيق مع المشكو في حقّه يهدر التحقيق ويطله - أساس ذلك : تخلف ضمانات الحيدة في المحقق - أثر ذلك : بطلان التحقيق والقرار الذي قام عليه - لا ينال مما تقدم استكمال التحقيق فبعد ذلك بمعرفة موظف آخر - أساس ذلك: أن التحقيق قد اعتمد في اتمامه على تحقيق مقدم الشكوى الذي كان حريصا على اعداد دليل مسبق بأخذ اقارارات من العاملين يقرون فيه بصحة الواقعة والبت ذلك في صلب التحقيق الذي بدأه.

المحكمة: ومن حيث أن المسلم أنه بسلامة التحقيق يتعين أن تتوافر له كل مقومات التحقيق الفنى من ضمانات وأهم هذه الضمانات هى ضرورة توافر الحيدة التامة فيمن يقوم بإجراء التحقيق . فضلا عن وجوب اتخاذ كل ما يلزم لكفالة تحقيق اوجه دفاع المسند اليه الاتهام.

ومن حيث أنه لما كان ذلك، وكان الثابت أن الذى قام باجراء التحقيق أصلا هو رئيس الفرع مقدم الشكوى، وهو ماتنعدم فيه الحيدة الواجبة قانونا ضده هو القول بالاعتداء عليه، لذلك فإن هذا التحقيق يعد باطلا، ولا يغير من ذلك استكمال التحقيق بعد ذلك بمعرفة رئيس قسم

الشعون المالية ، ذلك أن هذا التحقيق قد اعتمد في اتمامه على تحقيق رئيس الفرع الذى كان حريصا على اعداد دليل مسبق بأخذ اقرار من ستة من العاملين يقرون فيه بصحة الواقعة وثبت ذلك فى صلب التحقيق ، الأمر الذى يصبح معه هذا التحقيق كذلك قد أدخل بالضمانات الواجبة قانونا لتحقيق دفاع الطاعن، وشابه القصور فى تناول التحقيق دون تأثر بالتحقيق السابق الذى اجراه رئيس الفرع.

ومن حيث أنه لما تقدم ، واذا كان القرار الصادر بمجازاة الطاعن قد استند الى تحقيق باطل على نحو ما سلف التعاون. فان هذا القرار يكون قد وقع باطلا حقيقيا بالالغاء ، واذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى غير ذلك فقد تعين الحكم بالغاء قرار الجزاء المطعون عليه .

رابعة: عدم جواز توقيع جزاء على العامل إلا بعد التحقيق معه كتابة

### قاعدة رقم (٣٧)

المبدأ: القاعدة العامة فى مجازاة العاملين بالقطاع العام تقضى بعدم الجزاء الا بعد التحقيق الكتابى مع العامل على نحو يتاح له فيه ضمانات الدفاع عن نفسه ودرء الاتهام عنه - أساس ذلك : تمكين الجهات الرئاسية والهيئات الرقابية القضائية من بحث مدى مشروعية قرار الجزاء - استثنى المشرع من القاعدة السابقة فأجاز اجراء التحقيق شفاهة بشرط اثبات مضمونه فى محضر توقيع الجزاء وذلك بالنسبة لجزاءات محددة على سبيل الحصر وهى : الانذار - الخصم من المرتب مدة لا تتجاوز اجر ثلاثة ايام او الوقف عن العمل مدة لا تتجاوز ثلاثة ايام - علة ذلك : حماية العامل من تعسف السلطة الرئاسية فى مجال الجزاءات غير الجسيمة من ناحية ومن ناحية اخرى التيسير على الجهات الرئاسية فى ادارة العمل ومراقبة تصرفات العاملين الخاضعين لاشرفائها المباشر - المشرع لم يغفل توفير الضمانات للتثبت من صحة الجزاء فنص على ان يثبت مضمونه فى المحضر الذى يحوى الجزاء - النتيجة المترتبة على ذلك : اذا صدر قرار الجزاء بدون ان يثبت مضمون التحقيق الشفهى الذى اجرى مع العامل فى المحضر الذى يحوى الجزاء - فانه يعتبر قد تخلف اجراء جوهرى - الاثر المترتب على ذلك بطلان الجزاء الصادر بغير اتباع هذا الاجراء - للعامل الدفع بهذا البطلان فى اية حالة تكون عليها الدعوى التأديبية وللمحكمة ان تقضى به من تلقاء نفسها لتعلق هذا الدفع بالنظام العام.



**المحكمة:** من حيث ان المادة ٨١ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨

بنظام العاملين بالقطاع العام تنص على انه.... لايجوز توقيع جزاء على العامل الا بعد التحقيق معه كتابة وسماع اقواله وتحقيق دفاعه ويجب ان يكون القرار الصادر بتوقيع الجزاء مسببا ومع ذلك يجوز بالنسبة الى جزائي الانذار والخصم من المرتب عن مدة لا تتجاوز ثلاثة ايام والوقف عن العمل لمدة لا تتجاوز ثلاثة ايام ان يكون الاستجواب أو التحقيق فيها شفاهة على أن يثبت مضمونه في المحضر الذي يحوى الجزاء .

من حيث ان مفاد النص المتقدم هو ان القاعدة العامة فى مجازاة العاملين بالقطاع العام تستلزم اجراء التحقيق معهم فى المخالفات المنسوبة اليهم وسماع اقوالهم وواجه دفاعهم وعلى ان يكون ذلك التحقيق كتابة حتى يمكن للجهات الرئاسية والهيئات الرقابية القضائية مراقبة مشروعية القرارات الصادرة بمجازاة هؤلاء العاملين فى حالة التظلم من هذه الجزاءات او الطعن عليها قضائيا ، الا ان المشرع قرر استثناء من هذه القاعدة بالنسبة لجزاءات الانذار والخصم من المرتب عن مدة لا تتجاوز ثلاثة ايام والوقف عن العمل لمدة لا تتجاوز ثلاثة ايام فاجاز ان يكون الاستجواب او التحقيق فيها شفاهة بشرط ان يثبت مضمونه فى المحضر الذى يحوى الجزاء ولقد هدف المشرع من ذلك ان يضع ضمانات تحمى العاملين بالقطاع العام من تعسف السلطات الرئاسية او الجور على حقوقهم بتمكينهم من الدفاع عن أنفسهم واثبات براءته فى حالة توجيه أى اتهام اليهم يتعلق بحسن ادائهم لاعمالهم او يتصل بمسلكهم الوظيفى و تمكن جهات الاختصاص من رقابة مشروعية قرارات الجزاء التى تصدر ضد هؤلاء العاملين الا ان المشرع رغبة منه فى التيسير على الجهات الرئيسية فى ادارة العمل ومراقبة تصرفات

العاملين الخاضعين لاشرافها المباشر اجاز -سخرافا للقاعدة العامة المقررة - اجراء التحقيق مع العامل شفاهة اذا كان الجزاء الذى وقع عليه هو الانذار او الخصم من المرتب عن مدة لا تتجاوز ثلاثة ايام أو الوقف عن العمل لمدة لا تتجاوز ثلاثة ايام الا ان المشرع لم يغفل توفير الضمانات اللازمة للتثبيت من صحة الجزاء فنص على ان يثبت مضمون التحقيق الشفهى فى المحضر الذى يحوى الجزاء وذلك حرصا من الشارع على تحقيق دفاع العامل وسماع اقواله عند توجيه الاتهام اليه فاذا صدر قرار الجزاء بدون ان يثبت مضمون التحقيق الشفهى فى المحضر الذى يحوى الجزاء ، فان النتيجة المترتبة على ذلك هى الاخلال بضمانة اساسية من الضمانات المقررة للعاملين بالقطاع العام وتخلف اجراء جوهرى من الاجراءات التى قررها القانون وبطلان الجزاء الصادر بغير اتباع هذا الاجراء ويكون للعامل ان يدفع بهذا البطلان فى اية حالة تكون عليها الدعوى التأديبية ، وللمحكمة ان تقضى به من تلقاء نفسها لتعلق هذا الدفع بالنظام العام.

ومن حيث ان الثابت من اوراق الطعن ان قرارى الجزاء الموقعين على المطعون ضدها قد صدر بهما اخطارى جزاء بتاريخ ١٩٨٤/٧/٩ ولم يتضمن اى منهما التحقيق الشفهى الذى كان يجب اجراؤه معها وان التحقيق بشأن هذين القرارين لم يتم الا فى وقت لاحق بعد تظلم المطعون ضدها الى ادارة الشركة حيث اجرى التحقيق معها فى تاريخ ٨٤/٧/٢٦ وهو اجراء لا يصحح البطلان الناشئ عن تخلف التحقيق الشفهى الذى يجب ان يكون سابقا للجزاء.

من حيث انه عما اثارته الشركة الطاعنة من عدم جواز تصدى المحكمة التأديبية للفصل فى الطعن المقام من المطعون ضدها فى قرارى

الجزء الصادرين من ادارة الشركة يزعم ان التظلم الى رئيس مجلس ادارة الشركة من شأنه ان يوصد باب الطعن القضائي امام العامل فان ذلك مردود عليه بان التظلم من قرار الجزء الى السلطة الرئاسية التي اصدرت القرار لا يخل بحق العامل في الطعن قضائيا في هذا القرار امام المحكمة التأديبية المختصة باختلاف مجال وطبيعة واجراءات كل من الرقابة الادارية والرقابة القضائية وان النص في المادة ٨٤ فقرة ٥ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين بالقطاع العام على ان القرارات الصادرة بالبت في التظلم وكذلك احكام المحاكم التأديبية نهائية لايعنى سوى معنى واحد وهو ان كل جهة من هذه الجهات تستنفذ ولايتها كاملة عند الانتهاء من بحث التظلم أو الطعن المرفوع اليه بحيث لايجوز لاي منها معاودة البحث فيها وان هذه النهائية يحتج بها امام الجهة التي اصدرت القرار في التظلم او الحكم في الطعن ولكنها لا تمنع المحاكم التأديبية من اعمال رقابتها القضائية وبحث مشروعية قرارات الجزء التي يطعن عليها امامها رغم سبق التظلم منها امام الهيئات الرئاسية وصدور قرارات فيها من هذه الهيئات والقول بغير ذلك معناها اهدار حق اصحاب الشأن من العاملين في استعمال حقهم في اللجوء الى قاضيهم الطبيعي وانحصار سلطة الهيئة القضائية المختصة بأمور تدخل قانونا في صحيح اختصاصها .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه اذ قضى بالغاء قرارى الجزء المطعون عليهما فمن ثم يكون قضاءه قد اصاب صحيح حكم القانون ويكون الطعن فيه غير قائم على سند صحيح من القانون حقيقا بالرفض .

### خامسا : شروط جواز إجراء التحقيق شفاهة مع العامل

قاعدة رقم (٣٨)

المبدأ : لم يعف المشرع شركات القطاع العام من اجراء التحقيق مع العامل الذى يستحق جزاء الانذار أو الغصم من المرتب مدة لا تتجاوز ثلاثة ايام أو الوقف عن العمل لمدة لا تتجاوز ثلاثة ايام - ما قرره المشرع فى تلك الحالات هو مجرد الاكتفاء بالتحقيق الشفوى والبات مضمونه فى المحضر الذى يحوى الجزاء.

**المحكمة :** ومن حيث ان المادة (٨١) من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٨ فى شأن نظام العاملين بالقطاع العام تنص على أنه «لا يجوز توقيع جزاء على العامل الا بعد التحقيق معه كتابة وسماع أقواله وتحقيق دفاعه، ويجب ان يكون القرار الصادر بتوقيع العقوبة مسببا ومع ذلك يجوز بالنسبة الى اجرائى الانذار والغصم من المرتب عن مدة لا تتجاوز ثلاثة أيام والوقف عن العمل لمدة لا تتجاوز ثلاثة أيام أن يكون الاستجواب أو التحقيق فيها شفاهة على أن يثبت مضمونه فى المحضر الذى يحوى الجزاء. ومفاد هذا النص ان المشرع لم يعف الشركة تماما من اجراء الاستجواب أو التحقيق مع العامل اذا نزلت بالعقوبة الموقعة عليه الى الانذار أو الغصم من المرتب عن مدة لا تتجاوز ثلاثة أيام ووقف عن العمل لمدة لا تتجاوز ثلاثة أيام. وانما اكتفى بأن يكون التحقيق معه شفاهة وان يثبت مضمونه فى المحضر الذى يحوى الجزاء، هذا واثبات مضمونه فى التحقيق فى هذه الحالة يعنى اثبات حصول التحقيق والاستجواب وما اسفر عنه التحقيق أو الاستجواب فى شأن ثبوت الذنب الادارى قبل الموظف باعتبار أن هذا الذنب الادارى هو الذى يكون ركن

السبب فى القرار التأديبى مما يمكن السلطة القضائية من بسط رقابتها القانونية على صحة قيام هذه الوقائع وصحة تكييفها القانونى. وإثبات المضمون على هذا الوجه من الاجراءات الجوهرية، وإذا خلا القرار من أية اشارة تفيد اجراء أى تحقيق ولم تقدم الادارة ما يدل على حصول تحقيق شفهى أو كتابى فان القرار الصادر فى هذا الشكل يعتبر مخالفا للقانون جديرا بالالغاء لتخلف اجراءات جوهرية تتعلق بتوفر الضمانات اللازمة للاطمئنان الى صحة الوقائع الموجبة للجزاء بما يمكن القضاء من تسليط رقابتها على قيامها وعلى مدى سلامة تقرير الادارة لها وبالتالي فانه ينبى على اغفال هذه الاجراءات. لبطلان القرار.

ومن حيث أنه يبين من الأوراق أن القرار المطعون فيه والصادر برقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٣ من المفوض بادرة الشركة المطعون ضدها بتاريخ ١٩٨٣/١١/١٠ والمتضمن مجازاة الطاعن بعقوبة الخصم يومين من مرتبه قد خلا تماما من أية اشارة تدل على حصول تحقيق كتابى أو شفهى مع الطاعن بما يتضمن ذلك من اخلال بالضمانات التى قررها المشرع ونص عليها فى المادة (٨١) من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ فى شأن نظام العاملين بالقطاع العام بما يكفل الاطمئنان الى صحة قيام الوقائع المنسوبة الى الطاعن والتى تبرر اصدار القرار المطعون فيه بما حواه من عقاب، ومن ثم ينحدر هذا العيب بالقرار المطعون فيه الى ترك البطلان مما يجعله خليقا بالالغاء.

### قاعدة رقم (٣٩)

المبدأ: (١) القاعدة العامة في مجازاة العاملين بالقطاع العام تقضى بعدم توقيع الجزاء الا بعد التحقيق الكتابي مع العامل على نحو يتاح له فيه ضمانات الدفاع عن نفسه ودرء الاتهام عنه - أساس ذلك : تمكين الجهات الرئاسية والهيئات الرقابية القضائية من بحث مدى مشروعية قرار الجزاء - استثنى المشرع من القاعدة السابقة فأجاز اجراء التحقيق شفاهة بشرط اثبات مضمونه في محضر توقيع الجزاء وذلك بالنسبة لجزاءات محددة على سبيل الحصر وهى: الانذار - الخصم من المرتب مدة لا تتجاوز أجر ثلاثة أيام أو الوقف عن العمل مدة لا تتجاوز ثلاثة أيام - علة ذلك : حماية العامل من تعسف السلطة الرئاسية في مجال الجزاءات غير الجسيمة من ناحية ومن ناحية أخرى التيسير على الجهات الرئاسية في ادارة العمل ومراقبة تصرفات العاملين الخاضعين لاشرافها المباشر - المشرع لم يغفل توفير الضمانات للتثبت من صحة الجزاء فنص على أن يثبت مضمونه في المحضر والذي يحوى الجزاء - النتيجة المترتبة على ذلك : اذا صدر قرار الجزاء بدون أن يثبت مضمون التحقيق الشفهي الذي اجرى مع العامل في المحضر الذي يحوى الجزاء فانه يعتبر قد تخلف اجراء جوهرى - الاثر المترتب على ذلك : بطلان الجزاء الصادر بغير اتباع هذا الاجراء - للعامل الدفع بهذا البطلان فى أية حالة تكون عليها الدعوى التأديبية وللمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها لتعلق هذا الدفع بالنظام العام.

(٢) التظلم من قرار الجزاء الى السلطة الرئاسية التى اصدرت القرار لا يخل بحق العامل فى الطعن قضائيا فى هذا القرار امام المحكمة

## التأديبية المختصة باختلاف مجال وطبيعة واجراءات كل من الرقابة الادارية والرقابة القضائية :

**المحكمة :** ومن حيث أن المادة ٨١ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨  
بنظام العاملين بالقطاع العام تنص على أنه لا يجوز توقيع جزاء على العامل  
الا بعد التحقيق معه كتابة وسماع اقواله وتحقيق دفاعه ويجب أن يكون  
القرار الصادر بتوقيع الجزاء مسببا ومع ذلك يجوز بالنسبة الى جزائي الانذار  
والخصم من المرتب عن مدة لا تتجاوز ثلاثة أيام والوقف عن العمل لمدة  
لا تتجاوز ثلاثة أيام أن يكون الاستجواب أو للتحقيق فيها شفاهة على أن يثبت  
مضمونه في المحضر الذي يحوى الجزاء .

من حيث أن مفاد النص المتقدم هو أن القاعدة العامة فى مجازاة  
العاملين بالقطاع العام تستلزم اجراء التحقيق معهم فى المخالفات المنسوبة  
اليهم وسماع اقوالهم وأوجه دفاعهم وعلى أن يكون ذلك التحقيق كتابة  
حتى يمكن للجهات الرئاسية والهيئات الرقابية القضائية مراقبة مشروعية  
القرارات الصادرة بمجازاة هؤلاء العاملين فى حالة التظلم من هذه الجزاءات  
أو الطعن عليها قضائيا، الا أن المشرع قرأ ورد استثناء من هذه القاعدة  
بالنسبة لجزاءات الانذار والخصم من المرتب عن مدة لا تتجاوز ثلاثة أيام  
والوقف عن العمل لمدة لا تتجاوز ثلاثة أيام فأجاز أن يكون الاستجواب أو  
التحقيق فيها شفاهة بشرط أن يثبت مضمونه فى المحضر الذى يحوى الجزاء  
ولقد صرف المشرع من ذلك أن يضع ضمانات تحمى العاملين بالقطاع العام  
من عسف السلطات الرئاسية أو الجور على حقوقهم بتمكينهم من الدفاع  
عن أنفسهم واثبات براءتهم فى حالة توجيه أى اتهام اليهم يتعلق بحسن  
ادائهم لأعمالهم أو يتصل بمسلكهم الوظيفى وبطريقة تمكن جهات

الاختصاص من رقباه مشروعية قرارات الجزاء التى تصدر ضد هؤلاء العاملين إلا أن المشرع رغبة منه فى التفسير على الجهات الرئاسية فى ادارة العمل ومراقبة تصرفاته العاملين الخاضعين لاشرفها المباشر أجاز-خلافًا للقاعدة العامة المقررة- اجراء التحقيق مع العامل شفاعة اذا كان الجزاء الذى وقع عليه هو الانذار أو الخصم من المرتب عن مدة لا يتجاوز ثلاثة أيام أو الوقف عن العمل لمدة لا يتجاوز ثلاثة أيام، إلا أن المشرع لم يغفل توفير الضمانات اللازمة للتثبت من صحة ذلك الجزاء فنص على أن يثبت مضمون التحقيق الشفهى فى المحضر الذى يحوى الجزاء ، وذلك حرصًا من المشرع على تحقيق دفاع العامل وسماع اقواله عند توجيه الاتهام اليه ، فإذا صدر قرار الجزاء بدون ان يثبت مضمون التحقيق الشفهى الذى أجرى مع العامل فى المحضر الذى يحوى الجزاء فان النتيجة المترتبة على ذلك وهى الاحلال بضمانه أساسية من الضمانات المقررة للعاملين بالقطاع العام وتخلف اجراء جوهرى من الإجراءات التى قررها القانون هى بطلان الجزاء الصادر بغير اتباع هذا الاجراء ويكون للعامل أن يدفع بهذا البطلان فى أية حالة تكون عليها الدعوى التأديبية، وللمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها لتعلق هذا الدفع بالنظام العام.

ومن حيث أن الثابت من اوراق الطعن أن قرارى الجزاء الموقعين على المطعون ضدها قد صدر بهما اخطارا جزاء بتاريخ ١٩٨٤/٧/٩ ولم يتضمن أى منهما التحقيق الشفهى الذى كان يجب أجرأؤه معها وأن التحقيق بشأن هذين القرارين لم يتم الا فى وقت لاحق بعد تظلم المطعون ضدها الى ادارة الشركة حيث أجرى التحقيق معها فى تاريخ ٨٤/٧/٢٦ وهو اجراء لا يصح البطلان الناشئ عن تخلص التحقيق الشفهى الذى يجب ان يكون سابقا للجزاء.



ومن حيث أنه عما اثارته الشركة الطاعنة من عدم جواز تصدى المحكمة التأديبية للفصل فى الطعن المقام من المطعون ضدها فى قرارى الجزاء الصادرين من ادارة الشركة برغم أن التظلم الى رئيس مجلس ادارة الشركة من شأنه أن يمهّد باب الطعن القضائى أمام العامل فان ذلك مردود عليه بأن التظلم من قرار الجزاء الى السلطة الرئاسية التى أصدرت القرار لا يخل بحق العامل فى الطعن قضائيا فى هذا القرار امام المحكمة التأديبية المختصة باختلاف مجال وطبيعة واجراءات كل من الرقابة الادارية ، والرقابة القضائية، وأن النص فى المادة ٨٤ فقرة ٥ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين بالقطاع العام على أن القرارات الصادرة بالبت فى التظلم وكذلك أحكام المحاكم التأديبية نهائية لايعنى سوى معنى واحد وهو أن كل جهة من هذه الجهات تستنفذ ولايتها كاملة عند الانتهاء من بحث التظلم أو الطعن المرفوع اليها بحيث لايجوز لأى منها معاودة البحث فيه، وأن هذه النهائية يحتج بها امام الجهة التى أصدرت القرار فى التظلم أو الحكم فى الطعن ولكنها لاتمنع المحاكم التأديبية من أعمال رقابتها القضائية وبحث مشروعية قرارات الجزاء التى يطعن عليها أمامها رغم سبق التظلم منها أمام الهيئات الرئاسية وصدور قرارات فيها من هذه الهيئات والقول بغير ذلك معناه اهدار حق أصحاب الشأن من العاملين فى استعمال حقوقهم فى اللجوء الى قاضيهم الطبيعى وانحسار سلطة الهيئة القضائية المختصة عن أمور تدخل قانونا فى صحيح اختصاصها.

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه اذ قضى بإلغاء قرارى الجزاء المطعون عليها فمن ثم يكون قضاءه قد أصاب صحيح حكم "تقانون ويكون المطعون فيه غير قائم على سند صحيح من القانون حقيقا بالرفض .

## ساسا : شروط التحقيق مع شاغلي الوظائف العليا

### قاعدة رقم (٤٠)

**المبدأ :** لايجوز التحقيق مع رئيس مجلس ادارة الشركة وشاغلي وظائف الادارة العليا الا بمعرفة النيابة الادارية بناء على طلب رئيس الجمعية العمومية للشركة أو رئيس مجلس ادارة الشركة حسب الاحوال -الهدف من ذلك هو تحقيق ضمانتين : الأولى - مقرررة لمصلحة العاملين المطلوب التحقيق معهم بتوفير الاطمئنان بهم باسناد التحقيق الى جهة محايدة لاتخضع فى عملها لأية مؤثرات من جانب الشركة أو العاملين فيها- الثانية: مقرررة لمصلحة الشركة لتحقيق حسن سير العمل فى المشروع الذى تقوم عليه وتمكينها من تحقيق الخطة الانتاجية المرجوة والتى تتصل اتصالا وثيقا بالمصالح العامة والحيوية للدولة - الاخلال بأى من هاتين الضمانتين يؤدى الى بطلان التحقيق وكما ما يترتب عليه من قرار الاحالة واقامة الدعوة التأديبية - أساس ذلك : ان البطلان فى هذه الحالة يمس اجراءات جوهرية لازمة لاقامة الدعوى التأديبية - لالوجه للاحتجاج بنص الفقرة الاولى من المادة (٨٣) من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ التى تقضى بأن يضع مجلس ادارة الشركة لائحة تتضمن اجراءات التحقيق مع العاملين بها والجهات التى تقوم دون الاخلال بأحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ - أساس ذلك: أن المقصود بعدم الاخلال فى هذه المادة هو عدم المساس بحق النيابة الادارية فى التصدى للتحقيق مع العاملين شاغلي وظائف الادارة العليا دون طلب من الشركة سواء كان بناء على طلب الرقابة الادارية او شكوى من احد الافراد او احدى الجهات - القواعد العامة فى تفسير القوانين توجب النظر الى

احكام المادة (٨٣) المشار اليها فى مجموعها والتوفيق فيما بينها فى ضوء قصد الشارع منها - الفقرتان الأخيرتان من هذه المادة قيدنا التحقيق مع شاغلى وظائف الادارة العليا بطلب يصدر من رئيس الجمعية أو رئيس مجلس ادارة الشركة- هذا القيد يحد من اطلاق حكم الفقرة الاولى من ذات المادة .

**المحكمة :** ومن حيث أنه الوجه الأول من أوجه الطعن وهو عدم قبول الدعوى التأديبية قبل الطاعن لعدم حصول النيابة الادارية على طلب بالتحقيق من الجهة المحددة فى المادة ٨٣ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام العاملين بالقطاع العام فان المادة المذكورة تنص على أن يضع مجلس الادارة لائحة تتضمن جميع أنواع المخالفات والجزاءات المقررة لها واجراءات التحقيق والجهة المختصة بالتحقيق مع العاملين مع عدم الاختلال بأحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم النيابة الادارية والمحاکمات التأديبية والقوانين المعدلة له.

وللمحقق من تلقاء نفسه أو بناء على طلب من يجرى معه التحقيق الاستماع الى الشهود والاطلاع على السجلات والأوراق التي يرى فائدتها فى التحقيق واجراء المعايينة.

ويكون التحقيق بمعرفة النيابة الادارية بالنسبة لشاغلى وظائف الإدارة العليا وذلك بناء على طلب رئيس مجلس الادارة.

وأما بالنسبة لرئيس مجلس الادارة فيكون التحقيق معه بمعرفة النيابة الادارية بناء على طلب رئيس الجمعية العمومية للشركة.

المستفاد من نص الفقرتين الأخيرتين من هذه المادة أن التحقيق مع

رئيس مجلس ادارة الشركة وغيره من العاملين فيها من شاغلى وظائف الادارة العليا لايجوز الا بمعرفة النيابة الادارية، كما أنه لايجوز للنيابة الادارية اجراء التحقيق معهم الا بناء على طلب رئيس الجمعية العمومية للشركة أو رئيس مجلس ادارة الشركة حسب الأحوال. فهذان القيدان يمثلان ضمانتين اساسيتين الاولى مقرره لمصلحة العاملين المشار اليهم لتوفير الاطمئنان لهم باسناد التحقيق الى النيابة الادارية باعتبارها جهة محايدة لا تخضع فى عملها لأية تأثيرات من جانب الشركة او العاملين فيها، والثانية مقرره لمصلحة الشركة لتحقيق حسن سير العمل فى المشروع الذى تقوم عليه وتمكينها من تحقيق الخطة الانتاجية المرجوة والتي تتصل اتصالا وثيقا بالمصالح العامة والحيوية للدولة، والاخلال بأى من هاتين الضمانتين يؤدى الى بطلان التحقيق وكل ما يترتب عليه من قرار بالاحالة الى المحكمة التأديبية ومن اقامة الدعوى التأديبية الذى يتم بايداع أوراق التحقيق وقرار الاحالة المشار اليه قلم كتاب المحكمة التأديبية طبقا للمادة ٣٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة وذلك لانه يمس اجراءات شكلية جوهرية لازمة لاقامة الدعوى التأديبية ، الأمر الذى يتعين معه على المحكمة التأديبية أن تقضى بعدم قبول الدعوى التأديبية شكلا فى حالة الاخلال باحدى هاتين الضمانتين.

ولا يغير من ذلك الاحتجاج بنص الفقرة الأولى من المادة ٨٣ المشار اليها التى تنص على ان يضع مجلس ادارة الشركة لائحة تتضمن اجراءات التحقيق مع العاملين بها والجهة التى تقوم به مع عدم الاخلال بأحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ ، بشأن تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية والقوانين المعدلة له ، والقول بأن عدم الاخلال بأحكام القانون

رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه يعنى عدم المساس بحق النيابة الادارية فى التصدى للتحقيق مع العاملين شاغلى وظائف الادارة العليا دون طلب من الشركة سواء كان ذلك بناء على طلب الرقابة الادارية أو بناء على شكوى من أحد الافراد ، أو احدى الجهات طبقا لما يقضى به القانون المذكور ذلك ان القواعد العامة فى تفسير القوانين توجب النظر الى أحكام المادة ٨٣ المشار اليها فى مجموعها والتوفيق فيما بينها فى ضوء ما قصده المشرع منها، والفقرتان الأخيرتان من هذه المادة قيدتا التحقيق مع شاغلى وظائف الادارة العليا صراحة بطلب يصدر من رئيس الجمعية العمومية للشركة أو رئيس مجلس ادارة الشركة حسب الاحوال ، وهذا القيد يحد من اطلاق حكم الفقرة الأولى من المادة ، والا أصبح نصهما لفوا لافائدة منه وهو ما ينزه عنه الشارع.

كما لا ينال مما تقدم القول بأن المشرع قصد من نص الفقرتين الأخيرتين من المادة ٨٣ المشار اليها وضع قيد على الشركة نفسها بحيث لا يجوز لها التحقيق مع العاملين بها من شاغلى وظائف الادارة العليا حرصا على مكانتهم وأهمية اختصاصاتهم ، ذلك بأن الفقرتين المذكورتين تضمثتا قيدين أولهما أن يكون التحقيق بمعرفة النيابة الادارية وهذا القيد يحقق القصد المشار اليه ، والقيد الثانى يتعلق بشرط لازم هو ان يسبق التحقيق بمعرفة الجهة التى حددها المشرع وهى النيابة الادارية صدور طلب من رئيس الجمعية العمومية للشركة أو رئيس مجلس ادارة الشركة حسب الاحوال .

ومن حيث انه لا يغير من النظر المتقدم أو ينال منه القول بأن المادة ٨٣ المشار اليها لم تنص على جزاء المخالفة القيد الذى وضعه المشرع لاجراء

التحقيق بمعرفة النيابة الادارية وهو صدور طلب بذلك من رئيس الجمعية العمومية للشركة - أو رئيس مجلس ادارة الشركة حسب الأحوال ، سواء بالبطلان أو بعدم جواز نظر الدعوى التأديبية ، ذلك أن المادة ٣ من مواد الاصدار فى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة تنص على أن تطبيق الاجراءات المنصوص عليها فى هذا القانون وتطبق أحكام قانون المرافعات فيما لم يرد فيه نص وذلك الى أن يصدر قانون الاجراءات الخاصة بالقسم القضائى ، واذا كانت قواعد الاجراءات المنصوص عليها فى قانون مجلس الدولة ، وكذلك المادة ٨٣ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ المشار إليها قد خلت من نص على البطلان أو عدم جواز رفع الدعوى التأديبية فى هذه الحالة فإن قانون المرافعات المدنية والتجارية ينص فى المادة ٢٠ منه على أن «يكون الاجراء باطلا اذا نص القانون صراحة على بطلانه او اذا شابه عيب لم تتحقق بسببه الغاية من الاجراء» وطبقا لهذا النص لا يقتصر البطلان على ما ينص عليه القانون فحسب، وانما يتسحب البطلان ايضا الى كل اجراء يشوبه عيب لم تتحقق بسبب الغاية من الاجراء (وهو فى الحالة المعروضة طلب التحقيق من الجهة المختصة بالشركة، فقد سبق القول ان هذا الطلب يمثل ضمانات أساسية لتحقيق حسن سير العمل بالمشروع الذى تقوم عليه الشركة وتمكينها من تحقيق أهدافه وهى أهداف متصلة بالمصالح العليا والحيوية للدولة، والجهة المختصة بالشركة هى أقدر الجهات على التعرف على مدى تأثير حسن سير العمل بالمخالفات التى يرتكبها العاملون شاغلو وظائف الادارة العليا، ولذا ترك لها المشرع سلطة تقديرية تترخص بها فى طلب التحقيق مع هؤلاء العاملين أو التغاضى عن ذلك إذا رأت أن المخالفة هينة الأثر أو أنها ليست كذلك ولكن مبررات التغاضى عنها أولى بالرعاية من

المساءلة عنها، آخذة في الاعتبار أن التحقيق حتى ولو انتهى بالحفظ من شأنه إثارة الغبار حول قيادات الشركة وتعرضها للأقاييل وزعزعة مركزها امام باقى العاملين بالشركة مما يترك بالضرورة آثارا وانعكاسات سيئة على حسن سير العمل بالمشروع الذى تقوم عليه الشركة.

(طعن ٢٤٠٢ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٦/٣/١١)

### قاعدة رقم (٤١)

**المبدأ:** لايجوز التحقيق مع رئيس مجلس ادارة الشركة الا بمعرفة النيابة الادارية وبناء على طلب من رئيس الجمعية العمومية للشركة كما لايجوز التحقيق مع شاغلى وظائف الادارة العليا الا بمعرفة النيابة الادارية وبناء على طلب رئيس مجلس الادارة - شرطا الطلب والجهة المختصة بالتحقيق - قيدان يمثلان ضمانتين اساسيتين الاولى مقررة لمصلحة العاملين المشار اليهم والثانية مقررة لمصلحة الشركة - الاخلال بأى من هاتين الضمانتين يؤدى الى بطلان التحقيق وكل ما يتربط عليه من قرار الاحالة الى المحاكمة التأديبية ومن اقامة الدعوى التأديبية - أساس ذلك : المساس باجراءات شكلية جوهرية لازمة لاقامة الدعوى التأديبية نتيجة ذلك يتعين على المحكمة التأديبية أن تقضى بعدم قبول الدعوى التأديبية شكلا- لاينال من القاعدة المتقدمة ان المادة ٨٣ لم تنص على جزاء مخالفة القيد- أساس ذلك : لاينسحب البطلان على ما ينص عليه القانون فحسب وانما ينسب ايضا كل عيب لا يحقق الغاية من الاجراء.

**المحكمة :** ومن حيث أنه باستعراض أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام العاملين بالقطاع العام يتبين أن المادة ٨٣ من

القانون المذكور تنص على أن يوضع مجلس الادارة لائحة تتضمن جميع أنواع المخالفات والجزاءات المقررة لها واجراءات التحقيق والجهة المختصة بالتحقيق مع عدم الاخلال بأحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية والقوانين المعدلة له.

وللمحقق من تلقاء نفسه أو بناء على طلب من يجرى معه التحقيق والاستماع الى الشهود والاطلاع على السجلات والاوراق التي يرى فائدتها فى التحقيق واجراء المعاينة.

ويكون التحقيق بمعرفة النيابة الادارية بالنسبة لشاغلى وظائف الادارة العليا وذلك بناء على طلب رئيس مجلس الادارة.

وأما بالنسبة لرئيس مجلس الادارة فيكون التحقيق معه بمعرفة النيابة الادارية بناء على طلب رئيس الجمعية العمومية للشركة.

والمستفاد من نص الفقرتين الأخيرتين من هذه المادة ان التحقيق مع رئيس مجلس ادارة الشركة وغيره من العاملين فيها من شاغلى وظائف الادارة العليا لايجوز الا بمعرفة النيابة الادارية كما أنه لايجوز للنيابة الادارية اجراء التحقيق معهم الا بناء على طلب رئيس الجمعية العمومية للشركة أو رئيس مجلس ادارة الشركة حسب الاحوال. فهذان القيدان يمثلان ضمانتين أساسيتين الاولى مقررة لمصلحة العاملين المشار اليهم لتوفير الاطمئنان لهم باسناد التحقيق الى النيابة الادارية باعتبارها جهة محايدة لا تخضع فى عملها لأية تأثيرات من جانب الشركة أو العاملين فيها، والثانية مقررة لمصلحة الشركة لتحقيق حسن سير العمل فى المشروع الذى تقوم عليه وتمكينها من تحقيق الخطة الانتاجية المرجوة والتي تتصل اتصالا وثيقا



بالمصالح العامة والحيوية للدولة، والاخلال بأى من هاتين الضمانتين يؤدي الى بطلان التحقيق وكل ما يترتب عليه من قرار بالاحالة الى المحاكمة التأديبية ومن اقامة الدعوى التأديبية الذى يتم بايداع أوراق التحقيق وقرار الاحالة المشار اليها قلم كتاب المحكمة التأديبية طبقا للمادة ٣٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة، وذلك لانه يمس اجراءات شكلية جوهرية لازمة لاقامة الدعوى التأديبية، الأمر الذى يتعين معه على المحكمة التأديبية أن تقضى بعدم قبول الدعوى التأديبية شكلا فى حالة الاخلال لاحدى هاتين الضمانتين. ولايغير من ذلك الاحتجاج بنص الفقرة الأولى من المادة ٨٣ المشار اليها التى تنص على أن يضع مجلس ادارة الشركة لائحة تتضمن اجراءات التحقيق مع العاملين والجهة التى تقوم به مع عدم الاخلال بأحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية والقوانين المعدلة له، والقول بأن عدم الاخلال بأحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه يعنى عدم المساس بحق النيابة الادارية فى التصدى للتحقيق مع العاملين شاغلى وظائف الادارة العليا دون طلب من الشركة. سواء كان ذلك بناء على طلب الرقابة الادارية أو بناء على شكوى من أحد الأفراد ، أو إحدى الجهات طبقا لما يقضى به القانون المذكور ذلك ان القواعد العامة فى تفسير القوانين توجب النظر الى أحكام المادة ٨٣ المشار اليها فى مجموعها والتوفيق فيما بينها فى ضوء ما قصده المشرع منها ، والفقرتان الأخيرتان من هذه المادة قيدتا التحقيق مع شاغلى وظائف الادارة العليا صراحة بطلب يصدر من رئيس الجمعية العمومية للشركة أو رئيس مجلس ادارة الشركة حسب الأحوال ، وهذا القيد يحد من اطلاق حكم الفقرة الاولى من المادة والا أصبح نصها لغوا لا فائدة منه وهو ما ينزعه عنه الشارع.

كما لا ينال مما تقدم القول بأن المشرع قصد من نص الفقرتين الأخيرتين من المادة المشار إليها وضع قيد على الشركة نفسها بحيث لا يجوز لها التحقيق مع العاملين بها من شاغلي وظائف الإدارة العليا حرصاً على مكائدهم وأهمية اختصاصاتهم، ذلك بأن الفقرتين المذكورتين تضمنتا قيدين، أولهما أن يكون التحقيق بمعرفة النيابة الإدارية وهذا القيد يحقق القصد المشار إليه، والقيد الثاني يتعلق بشرط لازم هو أن يسبق التحقيق بمعرفة الجهة التي حددها المشرع وهي النيابة الإدارية صدور طلب من رئيس الجمعية العمومية للشركة أو رئيس مجلس إدارة الشركة حسب الأحوال.

ومن حيث أنه لا يغير من النظر المتقدم أو ينال منه القول بأن المادة ٨٣ المشار إليها لم تنص على جزاء لمخالفة القيد الذي وضعه المشرع لأجراء التحقيق بمعرفة النيابة الإدارية وهو صدور طلب بذلك من رئيس الجمعية العمومية للشركة أو رئيس مجلس إدارة الشركة حسب الأحوال سواء بالبطلان أو بعدم جواز نظر الدعوى التأديبية، ذلك لأن المادة ٣ من مواد الإصدار في القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة تنص على أن تطبق الإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون وتطبق أحكام قانون المرافعات فيما لم يرد فيه نص وذلك إلى أن يصدر قانون الإجراءات الخاصة بالقسم القضائي. وإذا كانت قواعد الإجراءات المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة، وكذلك المادة ٨٣ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ المشار إليها قد خلت من نص على البطلان أو عدم جواز رفع الدعوى التأديبية في هذه الحالة فإن قانون المرافعات المدنية والتجارية ينص في المادة ٢٠ منه على أن «يكون الاجراء باطلا اذا نص القانون صراحة على بطلانه او اذا شابه

عيب لم تحقق بسببه الغاية من الاجراء وطبقا لهذا النص لا يقتصر البطلان على ما ينص عليه القانون 'فحسب وانما ينسحب البطلان أيضا الى كل عيب بسببه الغاية من الاجراء، وهو فى الحالة المعروضة طلب التحقيق من الجهة المختصة بالشركة ، فقد سبق القول ان هذا الطلب يمثل ضمانا اساسية لتحقيق حسن سير العمل بالمشروع الذى تقدم عليه الشركة وتمكينها من تحقيق أهدافه وهى أهداف متصلة بالمصالح العليا والحيوية للدولة، والجهة المختصة بالشركة هى أقدر الجهات على التعرف على مدى تأثير حسن سير العمل بالمخالفات التى يرتكبها العاملين شاغلو وظائف الادارة العليا ولذا ترك لها المشرع سلطة تقديرية تترخص بها فى طلب التحقيق مع هؤلاء العاملين أو التغاضى عن ذلك اذا رأت أن المخالفة هينة الأثر أو انها ليست كذلك ولكن مبررات التغاضى عنها أولى بالرعاية من المساءلة عنها، آخذه فى الاعتبار أن التحقيق حتى ولو انتهى بالحفظ من شأنه اثارة الغبار حول قيادات الشركة وتعريضها للأقاويل وزعزعة مركزها أمام باقى العاملين بالشركة مما يترك بالضرورة آثارا وانعكاسات على حسن سير العمل بالمشروع الذى تقوم عليه الشركة.

### قاعدة رقم (٤٢)

**المبدأ :** التحقيق مع شاغلي وظائف الإدارة العليا - إذا تم بناء على طلب هيئة الرقابة يكون التحقيق قد تم بدون مراعاة إجراء شكلي جوهري الأمر الذي يعنى بطلان التحقيق ومابنى عليه من إجراءات أخصها القرار المطعون فيه المتضمن مجازاته.

**المحكمة :** ومن حيث أن المادة ٨٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين بالقطاع العام تنص على أن (يضع مجلس الإدارة لائحة تتضمن جميع أنواع المخالفات) ويكون التحقيق بمعرفة النيابة الإدارية بالنسبة لشاغلي وظائف الإدارة العليا وذلك بناء على طلب رئيس مجلس الإدارة.

أما بالنسبة لرئيس مجلس الإدارة فيكون التحقيق معه بمعرفة النيابة الإدارية بناء على طلب رئيس الجمعية العمومية للشركة.

ومن حيث أن هذه المحكمة قد استقر قضاؤها على أن الاستفادة من نص الفقرتين الأخيرتين من المادة ٨٣ المذكورة أن التحقيق مع رئيس مجلس إدارة الشركة وغيره من العاملين من شاغلي وظائف الإدارة العليا لايجوز إلا بمعرفة النيابة الإدارية كما أنه لايجوز للنيابة الإدارية إجراء التحقيق معهم إلا بناء على طلب رئيس الجمعية العمومية للشركة أو رئيس مجلس إدارة الشركة بحسب الأحوال. فهذان القيدان يمثلان ضمانتين أساسيتين الأولى مقررّة لمصلحة العاملين لتوفير الاطمئنان لهم باسناد التحقيق إلى النيابة الإدارية باعتبارها جهة محايدة لاتخضع فى عملها لأى تأثيرات من جانب

الشركة أو العاملين فيها والثانية مقررة لمصلحة الشركة لتحقيق حسن سير العمل في المشروع الذى تقوم عليه وتمكينه من تحقيق الخطة الإنتاجية المرجوة والتي تتصل اتصالاً وثيقاً بالمصالح العامة والحيوية للدولة والإخلال بأى من هاتين الضمانتين يؤدى إلى بطلان التحقيق وكل ما يترتب عليه لأنه يمس إجراءات شكلية جوهرية لازمة لإقامة الدعوى التأديبية، الأمر الذى يتعين معه على المحكمة التأديبية أن تقضى بعدم قبول الدعوى التأديبية شكلاً فى حالة الإخلال بإحدى هاتين الضمانتين. (حكم المحكمة الإدارية العليا بجلسة ١٩٨٦/٣/١١ فى الطعن رقم ٢٦٢٨ لسنة ٢١ ق١)

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن الطاعن يشغل وظيفة رئيس قطاع الشؤون الفنية بالشركة المطعون ضدها الثانية (بالدرجة العالية) دون التحقيق معه وإن كان قد تم بواسطة النيابة الإدارية إلا أنه لم يكن بناء على طلب السلطة المختصة طبقاً للمادة ٨٣ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٣ المشار إليه -رئيس مجلس إدارة الشركة- وإنما كان بناء على طلب هيئة الرقابة الإدارية ومن ثم يكون التحقيق مع المذكور قد تم دون مراعاة إجراءات شكلى جوهرى الأمر الذى يعنى بطلان هذا التحقيق ومابنى عليه من إجراءات أحصها القرار المطعون فيه والمتضمن مجازاة الطاعن بمقوبة التنبيه بحسبان أن مابنى على الباطل فهو باطل.

ولا يغير من هذا النظر ما انتهى إليه الحكم الطعن من أن رئيس مجلس إدارة الشركة قد طلب فى ١٩٨٣/٣/٢٤ التحقيق فى الموضوع ثم عاد وطلب فى ١٩٨٣/١١/١٧ إعادة التحقيق ذلك أن هذا الطلب قد وجه فى كل مرة للشعون القانونية بالشركة وليس إلى السلطة المختصة وهى النيابة الإدارية.

المطعون فيه كذلك  
ن الذي انتهت إليه  
القرار المطعون فيه  
طاعن دونما طلب  
مال كذلك التقرير  
عكس ذلك فإنه  
أ.

٤١٩٨٧/١٢/٢٩

ون إلا بمعرفة  
نيق مع رئيس  
مينة للشركة  
نيرة لمصلحة  
ن التحقيق  
ل الدعوى

مدم قبول  
٢ من نظام  
أن يكون  
ذلك بناء

على طلب رئيس مجلس الإدارة وأما بالنسبة لرئيس مجلس إدارة الشركة فيكون التحقيق معه بمعرفة النيابة الإدارية بناء على طلب رئيس الجمعية العمومية للشركة وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن التحقيق مع رئيس مجلس إدارة الشركة لا يكون إلا بمعرفة النيابة الإدارية وأن النيابة الإدارية لا يجوز لها أن تباشر التحقيق مع رئيس مجلس الإدارة إلا بناء على طلب من رئيس الجمعية العمومية للشركة.

(الوزير المختص) وأن هذان القيدان هما ضمانتين أساسيتين الأولى مقررّة لمصلحة العاملين لتوفير الاطمئنان لهم بإسناد التحقيق إلى النيابة الإدارية باعتبارها جهة محايدة لاتخضع في عملها لأى تأثيرات من جانب الشركة أو العاملين بها، والثانية مقررّة لمصلحة الشركة لتحقيق حسن سير العمل في المشروع الذى تقوم عليه وتمكينها من تحقيق الخطة الإنتاجية المرجوة والتي تتصل إتصلاً وثيقاً بالمصالح العليا للدولة وأن الإخلال بأى من هاتين الضمانتين يؤدى إلى بطلان التحقيق وكل مايرتّب عليه ويتمين على المحكمة أن تقضى بعدم قبول الدعوى التأديبية فى هذه الحالة.

ومن حيث أن الشابت من الأوراق أن الطاعن الأول/..... كان يشغل وظيفة رئيس مجلس إدارة شركة النهضة الزراعية وأن التحقيق معه قد تم بمعرفة النيابة الإدارية ودون طلب من رئيس الجمعية العمومية للشركة.

فمن ثم تكون الدعوى التأديبية قبله قد فقدت شرطاً من شروط قبولها ويتمين لذلك الحكم بعدم قبول الدعوى التأديبية قبله وإذ ذهب الحكم

المطعمون فيه إلى خلاف هذا المذهب وقضى بإدانة الطاعن الأول فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويتمين لذلك القضاء بالقائه وبعدم قبول الدعوى التأديبية قبله.

(طنن رقم ١١٢٠ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٨/٥/١٠)

### قاعدة رقم (٤٤)

**المبدأ:** حضور رئيس مجلس إدارة الشركة أمام النيابة الإدارية وإبداء أقواله فيما هو منسوب إلى بعض مرؤوسيه وتوجيهه التهمة لهم والقاء عبء المسؤولية عليهم يعتبر بمثابة الاذن بالتحقيق مما يتوافر معه شرط طلب السلطة المختصة المنصوص عليه بالمادة ٨٣ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨.

**المحكمة:** ومن حيث أنه بالنسبة للمطعمون ضدهما الأول والثاني وهما من شاغلي الوظائف العليا بشركة إيديال فإنه لما كان الثابت من الأوراق أن رئيس مجلس إدارة شركة إيديال قد حضر أمام النيابة الإدارية وأبدى أقواله فيما هو منسوب إلى المذكورين ووجه إليهما التهمة وألقى عليها المسؤولية عن ذلك فمن ثم فإن هذا يعنى أنه قد أذن بالتحقيق معهما الأمر الذى يتوافر معه الطلب المنصوص عليه فى المادة ٨٣ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ومن ثم يكون التحقيق معهما قد تم صحيحاً.

(طنن رقم ٢١٣٧ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٨/٦/٧)



قاعدة رقم (٤٥)

**المبدأ :** المادة ٨٣ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين بالقطاع العام تستوجب أن يكون التحقيق مع العاملين بالقطاع العام من شاغلي الوظائف العليا بمعرفة النيابة الإدارية -بناء على طلب يصدر بذلك من رئيس مجلس إدارة الشركة- يمثل ذلك ضمانه جوهرية للعاملين بالقطاع العام- يتعين إعمال هذه الضمانة عند الشروع في التحقيق مع أى منهم بمعرفة النيابة الإدارية- يتعين على المحكمة التأديبية أن تقضى بعدم قبول الدعوى التأديبية في حالة تخلف هذه الضمانة -لأنه يعتبر من النظام العام- على المحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها.

**المحكمة :** ومن حيث أن المادة ٨٣ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ في شأن نظام العاملين بالقطاع العام تنص على أنه «...ويكون التحقيق بمعرفة النيابة الإدارية بالنسبة لشاغلي الوظائف العليا وذلك بناء على طلب رئيس مجلس الإدارة» .

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد استقر في شأن تفسير هذه المادة على أنها تعيد قيد المستوجب أن يكون التحقيق مع العاملين بالقطاع العام من شاغلي الوظائف العليا بمعرفة النيابة الإدارية بناء على طلب يصدر بذلك من رئيس مجلس إدارة الشركة وأن هذا النص يصنع ضمانا جوهرية لهذه الطائفة من العاملين ويتعين إعمال هذه الضمانة عند الشروع في التحقيق مع أى منهم بمعرفة النيابة الإدارية وأنه يترتب على تخلف هذا الطلب بطلان التحقيق والمحاكمة ويتعين على المحكمة التأديبية أن تقضى

بعدم قبول الدعوى التأديبية فى حالة تخلف هذا الشرط وأن هذا الدفع يعتبر من النظام العام وعلى المحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها.

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن الطاعن لم يقدم بصفته رئيس للقطاع الحالى لشركة الفنادق المصرية فى الفترة التى تمت فيها المخالفة محل التحقيق الذى أحيل من المفوض على الشركة بتاريخ ١٩٨٥/٥/٢١ وأن الطاعن لم يصدر بشأن التحقيق معه فى هذه المخالفة طلب خاص بذلك من المفوض بإدارة الشركة، أنه طبقاً لماورد بكتاب رئيس مجلس إدارة شركة الفنادق المصرية المقدم إلى هذه المحكمة بتاريخ ١٩٨٨/٣/١ يبين أن المفوض على الشركة لم يتم بإحالة الطاعن إلى التحقيق بمعرفة النيابة الإدارية وأن التحقيق الذى أحيل بموافقة المفوض خاص بمخالفات منسوبة إلى مدير عام فندق شهرزاد فى ذلك الوقت وأن الطاعن نقل إلى هيئة القطاع العام للسياحة فى ١٩٨٥/٤/٦ بموجب قرار وزير السياحة رقم ٥٧ لسنة ١٩٨٥ وأن درجته هى الدرجة العالية ومن ثم يكون الطاعن قد انقطعت صلته الوظيفية بشركة الفنادق المصرية فى ١٩٨٥/٤/٦ أى قبل إحالة الموضوع إلى النيابة الإدارية وصدر الموافقة على ذلك من المفوض بتاريخ ١٩٨٥/٥/٢١ كما أنه لم يثبت صدور طلب من رئيس مجلس إدارة هذه الشركة أو من رئيس هذا القطاع العام للسياحة بشأن التحقيق مع الطاعن فى المخالفات المنسوبة إليه ومن ثم يكون الشرط الذى تنص عليه المادة ٨٣ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ المشار إليه قد تخلف فى شأنه وتكون الدعوى التأديبية رقم ٥٦ لسنة ١٩٨٥ المقامة ضد الطاعن غير مقبولة وإذ كان الحكم المطعون فيه قد قضى بغير ذلك فإنه يكون قد خالف القانون

ويتعين الحكم بالغائة والحكم بعدم قبول الدعوى التأديبية المقامة ضد الطاعن.

(طن ٢٧٠ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٨٨/٦/٢١)

### قاعدة رقم (٤٦)

**المبدأ :** التحقيق مع العاملين شاغلين لوظائف بمستوى الإدارة العليا لا يجوز إلا بمعرفة النيابة الإدارية ولا يجوز للنيابة الإدارية إجراء التحقيق معهم إلا بناء على طلب من رئيس الجمعية العمومية للشركة أو رئيس مجلس إدارتها حسب الأحوال - هذان القيدان يمثلان ضمانين أساسيين لمصلحة العامل والأخرى لمصلحة الشركة الإخلال بأى الضمانين يؤدي إلى بطلان التحقيق وكل ما يترتب عليه من قرار الإحالة إلى المحاكمة التأديبية ومن إقامة الدعوى التأديبية أمام المحكمة الإدارية العليا - وجوب أن يكون هناك حكم قضائي متضمناً قضاء فى نزاع - إرجاء البت فى المسئولية التأديبية لحين العودة من الإجازة - ليس هناك حكم بالمعنى يمكن الطعن فيه.

**المحكمة :** ومن حيث أنه فيما يتعلق بالشق الأول من الطعن المتعلق بعدم قبول الدعوى التأديبية قبل المطعون ضدهم من الأول إلى الثالث فقد استقر قضاء هذه المحكمة على أن الاستفادة من نص المادة ٨٣ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ، أن التحقيق مع العاملين شاغلين لوظائف بمستوى الإدارة العليا لا يجوز إلا بمعرفة النيابة الإدارية، كما أنه لا يجوز للنيابة الإدارية إجراء التحقيق معهم إلا بناء

على طلب من رئيس الجمعية العمومية للشركة أو رئيس مجلس إدارتها حسب الأحوال، وهذان القيدان يمثلان ضمانتين أساسيتين الأولى مقررّة لمصلحة العاملين المشار إليهم لتوفير الاطمئنان لهم باسناد التحقيق إلى النيابة الإدارية باعتبارها جهة محايدة لا تخضع في عملها لأية تأثيرات من جانب الشركة أو العاملين فيها والثانية مقررّة بمصلحة الشركة لتحقيق حسن سير العمل في المشروع الذي تقوم عليه وتمكينها من تحقيق الخطة المرجوة والتي تتصل اتصالاً وثيقاً بالمصالح العليا والحيوية للدولة، والإخلال بأى من هاتين الضمانتين يؤدى إلى بطلان التحقيق وكل ما يترتب عليه من قرار بالإحالة إلى المحاكمة التأديبية ومن إقامة الدعوى التأديبية الذى يتم بإيداع أوراق التحقيق وقرار الإحالة بقلم كتاب المحكمة التأديبية طبقاً لنص المادة ٣٤ من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة وذلك لأنه يمس إجراءات جوهرية لازمة لإقامة الدعوى التأديبية بما يبين معه على المحكمة التأديبية فى حالة الإخلال بإحدى هاتين الضمانتين - أن تقضى بعدم قبول الدعوى التأديبية.

ومن حيث أنه لما تقدم والثابت من الأوراق أن التحقيق مع المطعون ضده الأول وهو يشغل وظيفة رئيس مجلس إدارة شركة وسائل النقل الخفيف من الدرجة الممتازة - قد تم دون طلب من رئيس الجمعية العمومية للشركة كما أن التحقيق مع المطعون ضدهما الثانى والثالث وهما من شاغلى الإدارة العليا - قد تم دون طلب من رئيس مجلس إدارة الشركة ومن ثم تكون الدعوى التأديبية قبل المذكورين قد فقدت شرطاً من شروط قبولها ويتعين لذلك الحكم بعدم قبول الدعوى التأديبية قبلهم. وإذ ذهب الحكم

المطعون فيه إلى هذا المذهب فإنه يكون قد أصاب وجه الحق في قضائه ويكون الطعن عليه في هذا الخصوص قد قام على سبب غير جديد متعين الرفض.

ومن حيث أنه فيما يتعلق بالطعن ضد المطعون ضده الرابع ..... فإنه بالاطلاع على الحكم المطعون فيه يبين أنه أورد في البند ثانياً من نطوق النص على إرجاء النظر في المسؤولية التأديبية للمذكور لحين عودته من الإعارة. ولما كانت المادة ٢٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة قد نصت على أنه يجوز الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري أو المحاكم التأديبية... ومقتضى ذلك ولازمه أن يكون هناك حكم قضائي صادر من إحدى المحاكم المشار إليها متضمناً قضاء في نزاع محدد ينهى به الخصومة سواء في الشكل أو الموضوع ولما كان البند الثاني من منطوق الحكم المطعون فيه وإن كان قد ورد في منطوق الحكم إلا أنه لم يتعين أى قضاء في نزاع ولم يفصل في خصومة وإنما اقتصر على إرجاء البت في المسؤولية التأديبية للمطعون ضده الرابع لحين عودته من الإجازة ومن ثم فليس هناك حكم بالمعنى المعنى في هذا الشق يمكن الطعن فيه أمام هذه المحكمة لتسلط رقابتها عليه الأمر الذي يتعين معه الحكم بعدم قبول الطعن مع إعادة الدعوى إلى المحكمة التأديبية للفصل في المسؤولية التأديبية للمطعون ضده الرابع باعتبار أن الدعوى لم تخرج عن حوزتها.

### قاعدة رقم (٤٧)

**المبدأ:** الأصل أن سلطة المحكمة في تقدير ما إذا كان طلب التحقيق مع أحد العاملين من شاغلي الوظائف العليا قد صدر من رئيس مجلس الإدارة عن عدمه سلطة واسعة تخضع لتقديرها- لامجال للنعى على هذا التقدير طالما أنه يستند إلى أساس سليم فى الواقع والقانون.

**المحكمة :** عن الدفع بعدم قبول الدعوى تأسيساً على أن التحقيق مع المحال الثانى (المطعون ضده الثانى) قد تم دون طلب من رئيس مجلس إدارة الشركة التى يعمل بها طبقاً لما تقضى به المادة ٨٣ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ، فإنه من المتعين رفض هذا الدفع ذلك أن يستبين من مضمون خطاب السيد/ رئيس مجلس إدارة الشركة الموجه إلى السيد/ الوكيل العام للنياحة الإدارية لشركات الدفاع والبتروى والكهرباء بتاريخ ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٨٤ ، والمرفقات المقدمة معه ضمن حافظة المستندات المرسلة إلى النياحة الإدارية أن السيد/ رئيس مجلس الإدارة فى تحقيق مالايس واقعة تخصيص وحدة سكنية للسيد/..... ومالايس الموافقة على هذه الشقة من مخالفات بما فيها المخالفات المنسوبة إلى قطاع الإسكان ورئيسه، وليس أول على ذلك من أن السيد/ رئيس مجلس الإدارة طالب فى نهاية كتابه بصيغة عامة مطلقة باتخاذ اللازم فى ضوء الوقائع التى سردها والمستندات التى تقدم بها ومن بينها صدور أكثر من موافقة للسيد/..... من السيد/ رئيس القطاع الإدارى ورئيس لجنة الإسكان (المطعون ضده الثانى). بما يتطوى على الشكوى من الاضطراب الذى صاحب تخصيص هذه الشقة أكثر من مرة للسيد/.....، والأصل أن سلطة المحكمة فى

تقدير ما إذا كان طلب التحقيق مع أحد العاملين من شاغلي الوظائف العليا قد صدر من رئيس مجلس الإدارة من عدمه سلطة واسعة تخضع لتقديرها. وإذا استشفت المحكمة من الطلب المقدم من السيد رئيس مجلس الإدارة أنه ينطوي على طلب تحقيق مع أحد شاغلي الوظائف العليا (المطعون ضده الثاني فإنه لا مجال للنعي على ما انتهت إليه في هذا الشأن طالما أن تقديرها يستند إلى أساس سليم في الواقع والقانون).

(طن ٣٠٦٨ لسنة ٣٢ في جلسة ١٩٨٨/٢/٢٣)

#### قاعدة رقم (٤٨)

**المبدأ :** يجب على المحكمة أن تقضى بعدم قبول الدعوى التأديبية شكلاً في حالة الإخلال بإحدى الضمانتين اللتين قررتها المادة ٨٣ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بإصدار قانون العاملين بالقطاع العام سواء تلك المتعلقة بالتحقيق بمعرفة النيابة الإدارية أو الأخرى الخاصة بطلب التحقيق من النيابة الإدارية - في حالة أن يكون أحد المتهمين هو رئيس مجلس إدارة الشركة فإن الطلب يصدر من رئيس الجمعية العمومية للشركة باعتباره أن المختص بالنسبة لأعلا المتهمين درجة.

**المحكمة :** المادة (٨٣) من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بإصدار قانون العاملين بالقطاع العام يقضى على أنه لا يضع مجلس الإدارة لائحة يتضمن من جميع أنواع المخالفات والجزاءات المقررة بها وإجراءات التحقيق والجهة المختصة بالتحقيق مع العاملين مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم النيابة الإدارية والمحاکمات التأديبية والقوانين

المعدلة له وللمحقق من تلقاء نفسه أمر بناء على طلب من يجرى معه التحقيق الاستماع إلى الشهود والاطلاع على السجلات والأوراق التي يرى فائدتها في التحقيق وإجراء المعاينة. ويكون التحقيق بمعرفة النيابة الإدارية بالنسبة لشاغلي الوظائف العليا وذلك بناء على طلب رئيس مجلس الإدارة. وأما بالنسبة لرئيس مجلس إدارة الشركة فيكون التحقيق معه بمعرفة النيابة الإدارية بناء على طلب رئيس الجمعية العمومية للشركة.

ومن حيث أن هذه المحكمة سبق أن قضت بأن الضمانات التي قررتها المادة ٨٣ متقدمة الإشارة سواء تلك المتعلقة بالتحقيق بمعرفة النيابة الإدارية أو الأخرى الخاصة بطلب التحقيق من النيابة الإدارية تعدان من الإجراءات الشكلية الجوهرية اللازمة لإقامة الدعوى التأديبية الأمر الذي يتعين معه على المحكمة أن تقضى بعدم قبول الدعوى التأديبية شكلاً في حالة الإخلال بإحدى هاتين الضمانتين. (الطعن ٢٤٠٢ لسنة ٣١ ق عليا ١٩٨٦/٣/١١).

ومن حيث أنه لا يحول دون استلام الطلب الذي أشارت إليه المادة ٨٣ من القانون سالف الذكر أن يكون أحد المتهمين هو رئيس مجلس إدارة الشركة، إذ في هذه الحالة يصدر الطلب من رئيس الجمعية العمومية للشركة باعتباره أنه المختص بالنسبة لأعلا المتهمين درجة، قياساً على ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة من انعقاد الاختصاص للمحكمة التأديبية التي تختص بمحاكمة أعلا المتهمين درجة، إذ أن المحكمة التي دعت المشروع إلى استلام هذا الطلب مقررته كما قضت هذه المحكمة في حكمها المشار إليه. لمصلحة الشركة ولتحقيق حسن سير العمل في المشروع الذي يقوم عليه



وتمكنها من تحقيق الخطة الإنتاجية المرجوة والتي تتصل اتصالاً وثيقاً بالمصالح العامة والحيوية للدولة.

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه وقد ذهب إلى ذكره قضى بعدم قبول الدعوى التأديبية ضد المطعون ضدهم الأول والثاني والثالث والرابع لعدم وجود طلب التحقيق معهم من رئيس الجمعية العمومية للشركة حالة أنهم يشغلون وظائف الإدارة العليا كما يشغل المطعون ضده الثالث وظيفة رئيس مجلس الإدارة فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ويكون الطعن عليه في هذه الجزئية مخالفاً للقانون يتعين الالتفات عنه.

## سابعاً: اثر اغفال النيابة الادارية اخطار الوزير او الرئيس الذي يتبعه العامل باجراء التحقيق قبل البدء فيه

### قاعدة رقم (٤٩)

المبدأ : اوجب المشرع على النيابة الادارية اخطار الوزير او الرئيس الذى يتبعه العامل باجراء التحقيق قبل البدء فيه فيما عدا الحالات التى يجرى فيها التحقيق بناء على طلب الوزارة او الجهة التى يتبعها العامل - عدم قيام النيابة الادارية بهذا الاجراء لا يترتب البطلان - أساس ذلك : ان الغاية من الاخطار ان يكون رئيس العامل على بينة بما يجرى فى شأنه فى الوقت المناسب - هذا الاخطار شرع لمصلحة الادارة تمكينها لها من متابعة تصرفات العاملين فيها - اغفال هذا الاجراء لا ينطوى على مساس بمصالح العاملين او الانتقاص من الضمانات المقررة لهم .

المحكمة : تناولت المحكمة الادارية العليا بالتفسير أحكام المادتين ١٣ و ١٤ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية واللتين أوجبتا على النيابة الادارية اخطار الوزير أو الرئيس الذى يتبعه العامل باجراء التحقيق قبل البدء فيه وذلك فيما عدا الحالات التى يجرى فيها التحقيق بناء على طلب الوزارة أو الهيئة التى يتبعها العامل وقد استقر قضاء المحكمة الادارية العليا فى هذا الصدد على ان عدم قيام النيابة الادارية بهذا الاجراء لا يترتب عليه البطلان وذلك تأسيسا على ان الغاية من اجراء هذا الاخطار هى أن يكون رئيس العامل على بينة بما يجرى فى شأنه فى الوقت المناسب ومن ثم والحالة هذه يكون قد شرع لمصلحة

الادارة وحدها تمكينها لها من متابعة تصرفات العاملين فيها بما يتفق وصالح العمل وبالتالي فان اغفال هذا الاجراء لا ينطوي على المساس بمصالح العاملين أو الانتقاص من الضمانات المقررة لهم ولا يعد من الشروط الجوهرية التي يترتب على اغفالها ثمة بطلان بغير نص يجيز للعاملين التمسك به. (حكم المحكمة الادارية العليا فى الطعن رقم ٦٥٣ لسنة ٢٠ القضائية الصادر بجلسة ١٩٧٩/١١/١٧).

مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها المحكمة الادارية العليا فى خمسة عشر عاما - الجزء الرابع - صفحة ٣٩٩١ - ٣٩٩٢ - القاعدة رقم ٦١٠).

ومن حيث أنه على هدى ما تقدم تكون التحقيقات التي أجرتها النيابة الادارية مع الطاعن وما تبعها من احواله الى المحاكمة أمام المحكمة التأديبية متفقة وصحيح حكم القانون وبالتالي فان هذا الوجه من أوجه الطعن يكون غير قائم على أساس من القانون متعين الرفض.

(علن ٢٣٠٥ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٦/٣/١٨)

## ثامنا : التحقيق الذي تجريه النيابة يغني عن اجراء التحقيق الاداري بالنسبة للمخالفات الادارية

قاعدة رقم (٥٠)

**المبدأ :** التحقيق الذي تجريه النيابة العامة فيما هو منسوب الى العامل من اتهام يقع تحت طائلة قانون العقوبات يصلح اساسا لجهة العمل في استخلاص المخالفات التأديبية قبل العامل وتوقيع الجزاء الاداري المناسب عنها - التحقيق الذي تجريه النيابة يغني عن اجراء التحقيق الاداري بالنسبة للمخالفات الادارية طالما أنه قد تناول الوقائع التي تشكل الذنب الاداري وسمع فيه اقوال العامل وحقق دفاعه بشأنها - لاوجه للحجاج بما ورد بنص المادة ٤٧ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ من اشتراط تحقيق اداري مع العامل - أساس ذلك : ان اجراء تحقيق اداري رغم وجود تحقيق جنائي كاف هو تكرار للتحقيق دون مقتضى .

**المحكمة :** ومن حيث أنه عن الوجه الأول من أوجه الطعن فقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن التحقيق الجنائي الذي تجريه النيابة العامة فيما هو منسوب الى العامل من اتهام يقع تحت طائلة قانون العقوبات يصلح أساسا لجهة العمل التي يتبعها العامل في استخلاص المخالفات التأديبية قبله وتوقيع الجزاء الاداري المناسب عنها ، ويغني بذلك عن اجراء تحقيق اداري خاص بالنسبة لتلك المخالفات .... طالما أنه تناول بالتحقيق الوقائع التي تشكل الذنب الاداري في حق العامل وسمعت فيه أقوال العامل وحقق دفاعه بشأنها ، والقول بأن المادة ٤٧ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ تستلزم

اجراء تحقيق ادارى خاص فى مثل هذه الحالات يعد تكرارا للتحقيق دون مقتضى ، ولما كان الثابت أن النيابة العامة قد انتهت الى أنه بالنسبة لما هو منسوب لأعضاء اللجنة (الطاعنين) فقد ثبت من التحقيقات ان العقد المبرم مع المقاول ينص على السماح له بتقطيع وتحميل كمر وصاج ومواسير وزوى وخلافه من المنطقة المتعاقد عليها وأن دور أعضاء تلك اللجنة تنفيذ بنود العقد ومنه تقطيع أو تحميل ما هو خارج عن نص العقد وبنوده ومن ثم يتعذر اسناد ثمة اتهام سواء بالاستيلاء أو بتسهيل الاستيلاء على أموال الشركة الا أن التحقيقات قد كشفت عن اهمال وعود أعضاء اللجنة لمشرفة على بنود العقد يتمثل فى عدم اشرافهم الاشراف الكافى وتحريرهم عن تحميل المقاول لسياراته وفحص البلوف المضبوطة الفحص الفنى ومنع المقاول من تحميل السيارة وما لاشك فيه ان ذلك الاهمال كان سببا فى محاولة المقاول سرقة تلك البلوف مما يجدر ترك أمرهم للجهة الادارية التابعين لها تتخذ معهم ما تراه نحو مساءلتهم عما بدر منهم ، وقد تم كل ذلك بعد أن استمعت النيابة العامة لاقوال الطاعنين وحقت دفاعهم .

ولما كان هذا الاتهام ينطوى فى ذاته على الاخلال بواجبات الوظيفة اخلالا يتمثل فى عدم المحافظة على أموال الشركة التى يعملون بها ومخالفتها بوصفهم أعضاء اللجنة المكلفة بالاشراف على تنفيذ عقد الشركة مع المقاول على النحو السابق الاشارة اليه كان النعى على قرار الجزاء بأنه وقع دون أن يسبقه تحقيق ادارى يكون نعيها فى غير محله ويكون الحكم المطعون فيه اذا استند الى تحقيق النيابة العامة سالف الذكر فى استخلاص صحة نسبة المخالفة للطاعنين قد جاء صحيحا ولا مطعن عليه ويكون هذا الوجه من أوجه الطعن فى غير محله متعين الرفض .

ومن حيث انه عن الوجه الثانى من أوجه الطعن والذي ينمى فيه الطاعنون على قرار الجزاء بأنه قد شابه غلو ووقع جزاء غير متناسب مع ما فرط من الطاعنين، فان رقابة القضاء لمشروعية الجزاء التأديبى رقابة قانونية يحددها تحقق المحكمة من قيام السبب المبرر له بثبوت ارتكاب العامل المخالفة التى جوزى عنها فلا تمتد هذه الرقابة الى ملاءمة الجزاء لأن الجهة التى تملك توقيعه تترخص فى تقدير مدى جسامته الذنب وما يناسبه من جزاء ما دام فى حدود النصاب المقرر لها قانونا بغير معقب عليها فى ذلك وان مناط مشروعية هذه السلطة ألا يشوب استعمالها الغلو الذى من صورته عدم الملاءمة الظاهرة بين درجة خطورة الذنب الادارى وبين نوع الجزاء ومقداره، وهو الأمر المفتقد فى الطعن المائل حيث ان الجزاء الموقع على الطاعنين يتناسب مع ما فرط منهم وثبت فى حقهم ولم يشبه غلو وبالتالى يكون متفقا وأحكام القانون ويكون الطعن عليه فى غير محله.

ومن حيث أنه عن الوجهين الثالث والرابع من أوجه الطعن والمتضمنين ان الطاعنين كانوا ضحية مؤامرة بين سائق الجرار ورئيسه وبين المقاول وانه كان الواجب على الشركة ان تبادر الى ضبط وتحديد الواقعة وتحديد المسؤولية فور علمها بنقل البلوف الى مكان عمل المقاول فى اليوم السابق على التحميل، فان هذا القول من الطاعنين قول مرسل ولا تأثير به على مسئوليتهم التأديبية الثابتة قبلهم من واقع اوراق التحقيق .

ومن حيث انه لما تقدم جميعه يكون القرار المطعون فيه قد صدر مطابقا للقانون ومستندا الى السبب المبرر له وجاء متناسبا مع الجرم الذى ثبت فى حق الطاعنين وان الطعن عليه فى غير محله واذا ذهب الحكم

المطعمون فيه الى هذا المذهب وانتهى الى رفض الطعن عليه بالالغاء يكون قد اصاب وجه الحق في فضائه ويكون طعن الطاعنين غير قائم على أساس من القانون ويتعين لذلك القضاء برفضه.

(طعن ١٦٤ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٨/٣/١٩٨٦)

تاسعا: حفظ النيابة العامة التحقيق لا يمنع من مواخضة العامل تأديبيا

### قاعدة رقم (٥١)

المبدأ: القرار الصادر من النيابة العامة بحفظ التحقيق لعدم كفاية الأدلة أو لأي سبب آخر لا يمنع من مواخضة العامل تأديبيا لما يثبت في حقه من اخلال بواجبات الوظيفة - أساس ذلك : استقلال كل من المسئولتين الجنائية والتأديبية من حيث نطاق ومجال أعمال كل منهما.

المحكمة: ومن حيث انه الوجه الاولي من أوجه الطعن بالنسبة لما يقول به الطاعن من صدور قرار من النيابة العامة في شأن الاتهامات الموجهة اليه والتي تمت بموجبها محاكمته تأديبيا بالأوجه لاقامة الدعوى بشأنها فان الثابت من مذكره نيابة قويسنا المقدمة ضمن حافظة مستندات الطاعن من دفتر خصم التحقيقات في المحضر رقم ١٩٨٤/٧٩٣ ادارى قويسنا أن النيابة العامة قد انتهت في شأن الاتهامات المشار اليها في هذا المحضر الى حفظ الشكوى اداريا بتاريخ ١٩٨٥/٢/٢٤ وقد جاء في المذكرة المحررة من نيابة قويسنا بشأن المحضر المشار اليه انه باستعراض الواقعة على النحر السابق العرض فانها تثير شبهة الجنائية المؤتممة بالمواد ٨٠٣، ١٠٤، ١١٦ مكرره من قانون العقوبات . وحيث انه في مجال اسناد الاتهام فانه لا يمكن اسناد ثمة اتهام ما الى شخص ..... أو غيره، اذ أنه باستعراض وقائع التحقيق فان شبهة الجنائية سرعان ما تنهار من الارقاق وباتت الواقعة وقد نسخ الشك خيوطه عليها منذ فجر التحقيقات وباتت عارية من ثمة دليل، وأن ما أثير هو اتهامات كيدية لا أساس لها من الصحة اذ أن التعاقد مع العمال كان يتم مع ادارة المصنع وليس بادارة شئون العاملين بالشركة وعن



باقى الاتهامات قالت المذكورة انها بناء على شكاوى كيدية من مجهولين لم تسفر التحقيقات عن صحتها، ولما كان الحال كذلك فقد بات من المتعين استمرار قيد الاوراق بدتر الشكاوى اداريا وحفظهما اداريا.

ومن حيث ان قرار النيابة العامة المشار اليه بحفظ الشكاوى اداريا قد أفصح عن المانع وهى انه لايمكن اسناد ثمة اتهام الى الطاعن أو غيره لأن الواقعة قد نسج الشك خيوطه حولها وباتت عارية من ثمة دليل وهذه الاسباب مؤداها أن الحفظ راجع الى عدم كفاية الادلة أو الشك فى صحة الاتهام الى الطاعن أو غيره ، هو أشبه بالقرار الصادر بقيد الواقعة ضد مجهول أو الحفظ لعدم كفاية الادلة ومن ثم فلا يعتبر هذا القرار بالأوجه لاقامة الدعوى كما انه لايقيد المحكمة التأديبية فى قضائها على الطاعن بالعقوبة المناسبة عن نفس الاتهامات التى حققتها النيابة العامة لاختلاف المجال فى كل المسئولية الجنائية والمسئولية التأديبية، ولأنه طبقا لما جرى عليه قضاء هذه المحكمة من أن حفظ النيابة العامة للتحقيق لعدم كفاية الادلة أو لسبب آخر لايرى سلوك الطاعن من القضية الادارية ولايمنع من مؤاخذته تأديبيا على هذا السلوك مؤاخذه مردها الى وقوع اخلال منه بواجبات الوظيفة متى قام الموجب لهذه المؤاخذه الامر الذى لايتأثر اعماله فى مجال التأديب بقرار الحفظ الصادر من النيابة العامة فى خصوص التهمة الجنائية التى تختلف بطبيعتها عن المخالفة التأديبية، ومتى كان ذلك فان القرار الصادر من النيابة العامة بحفظ التحقيق مع الطاعن لاينهض سببا يحول دون محاكمته تأديبيا، وبالتالي يضحى هذا الوجه من أوجه الطعن على غير سند صحيح من القانون حقيقا بالرفض.

## عاشرا: حفظ التحقيق

### قاعدة رقم (٥٢)

**المبدأ:** إختصاص رئيس مجلس الادارة بحفظ التحقيق فى اغالفات المنسوبة للعاملين من شاعلى الدرجة الثانية فما فوقها بشركات القطاع العام.

**الفتوى:** ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٨/٨/١٩٨٩ فتبينت أن المادة ٨٠ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ تنص على أن كل من يخالف الواجبات أو يرتكب المحظورات المنصوص عليها فى هذا القانون أو يخرج على مقتضى الواجب فى أعمال وظيفته يجازى باحدى الجزاءات المنصوص عليها فى المواد التالية ، وذلك بمايتناسب مع وظيفته وظروف المخالفة التى ارتكبها.. والمادة ٨٢٤ من ذات القانون تنص عل أن الجزاءات التأديبية التى يجوز توقيعها على العاملين هى:.... والمادة ٨٤ من القانون المذكور تنص على أن يكون الاختصاص فى توقيع الجزاءات التأديبية كمايلى:

(١) لشاعلى الوظائف العليا كل فى حدود اختصاصه توقيع جزاء الانذار أو الخصم من المرتب بما لايجاوز ثلاثين يوما فى السنة بحيث لا تزيد مدته فى المرة الواحدة عن خمسة عشر يوما....

(٢) لرئيس مجلس الادارة بالنسبة لشاعلى وظائف الدرجة الثالثة فمادونها توقيع أى من الجزاءات التأديبية الواردة فى البنود من ١-٨ من الفقرة الاولى من المادة (٨٢)...

(٣) للمحكمة التأديبية.....

(٤) لمجلس الادارة بالنسبة لشاغلى وظائف الدرجة الثانية فما فوقها  
عدا أعضاء مجلس الادارة المعينين والمنتخبين وأعضاء مجلس ادارة  
التشكيلات النقابية توقيع أى من الجزاءات الواردة فى المادة ٨٢ من هذا  
القانون.

(٥) لرئيس الجمعية العمومية للشركة....

(٦) للمحكمة التأديبية ..... والمادة ٨٦ منه تنص على أنه «لرئيس  
مجلس الادارة بقرار مسبب، حفظ التحقيق وله أن يوقف العامل عن عمله  
احتياطيا اذا اقتضت مصلحة التحقيق معه ذلك لمدة لا تزيد على ثلاثة  
أشهر».

واستظهرت الجمعية أن المشرع فى المادتين ٨٤ و ٨٦ من قانون  
العاملين بالقطاع العام قد فرق بين السلطة المختصة بحفظ التحقيق فى  
المخالفات المنسوبة لأى من العاملين بشركات القطاع العام اذا ما ارتأت وجها  
لذلك، وبين السلطة المختصة بتوقيع الجزاء التأديبى على من يثبت اقترافه  
لذنب ادارى. فناط المشرع برئيس مجلس الادارة -دون غيره- مباشرة  
الاختصاص الأول بقرار مسبب بالنسبة لجميع العاملين أيا ما كانت درجات  
وظائفهم. بينما أسند الى سلطات رئاسية معينة أو مجلس الادارة أو المحكمة  
التأديبية مزاولة الاختصاص الثانى بما يتناسب مع الوظيفة التى يشغلها العامل  
المراد تأديبه وتبعاً لجسامة العقوبة. ولرئيس مجلس الادارة توقيع ما يراه ملائماً  
من الجزاءات المنصوص عليها فى البنود من ١- ٨ من الفقرة الأولى من  
المادة ٨٢ من هذا القانون على شاغلى وظائف الدرجة الثالثة فمادونها.

ولمجلس الادارة سلطة توقيع الجزاءات الواردة فى المادة ٨٢ من القانون المذكور وذلك على شاغلى وظائف الدرجة الثانية فمافوقها عدا أعضاء مجلس الادارة المعينين والمنتخبين وأعضاء مجلس ادارة التشكيلات النقاية.

وترتبيا على ماتقدم ، فليس لمجلس الادارة حفظ التحقيق مع العاملين الخاضعين لسلطته فى توقيع الجزاءات التأديبية، اذ أن اتخاذ هذا الاجراء من اختصاص رئيس مجلس الادارة دون مشاركة من جهة أخرى. ولا يعد ذلك حجبا للسلطة التأديبية المقررة لمجلس الادارة ، حيث أن المبدأ المسلم به فى مجال التأديب، هو ان السلطة التأديبية لا تبدأ فى مباشرة اختصاصها الا بعد أن تنتهى مرحلة التحقيق باحالة العامل المخالف اليها.

**لذلك :** انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى اختصاص رئيس مجلس الادارة بحفظ التحقيق فى المخالفات المنسوبة للعاملين من شاغلى الدرجة الثانية فمافوقها بشركات القطاع العام.

(ملف رقم ٣٩٦/٦/٨٦ فى ١٨/١/١٩٨٩)

## حادي عشر : التكييف القانوني للقرار الصادر بحفظ التحقيق

### قاعدة رقم (٥٣)

المبدأ : (١) القرار الصادر من شركات القطاع العام بحفظ التحقيق «بشكل قطعي» في المخالفات المنسوبة للعاملين فيها لا يعتبر من قبيل القرارات الادارية ، وإن كان يخضع في مجال دعوى الإلغاء لذات المواعيد والقواعد والإجراءات المقررة في قانون مجلس الدولة بالنسبة للمطعون في القرارات الادارية.

(٢) القرارات الصادرة بالتصرف في مخالفات المالية المنسوبة للعاملين بالجهاز الاداري للدولة او بهيئات القطاع العام وشركاته ، تتحصن من جانب الجهة التي أصدرتها بعد إنتهاء المواعيد المقررة للإعتراض عليها من رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات دون مساس بالمواعيد المقررة للطعن فيها من جانب العامل طبقا لقانون مجلس الدولة.

(٣) العبرة عند توزيع الاختصاص بين المحاكم التأديبية بالنسبة للعاملين بشركات القطاع العام بدرجة الوظيفة التي يشغلها العامل بصفة أصلية.

الفتوى : ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٩٠/٤/٤ فاستعرضت بالنسبة للمسألة الأولى المادة (١٧٢) من دستور جمهورية مصر العربية الصادر في ١٩٧١/٩/١١ التي

تنص على ان مجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة، ويختص بالفصل في المنازعات الادارية وفي الدعاوى التأديبية، ويحدد القانون اختصاصاته الاخرى كما استعرضت المادة (١٠) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ التى تنص على ان تختص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل فى المسائل الآتية :

... (تاسعا) الطلبات التى يقدمها الموظفون العموميون بالغاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية.

(ثانى عشر) الدعاوى التأديبية منصوص عليها فى هذا القانون.

(ثالث عشر) الطعون فى الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام فى الحدود المقرره قانونا.. والمادة ١٥ من ذات القانون التى تنص على أن «تختص المحاكم التأديبية بنظر الدعاوى التأديبية على المخالفات المادية والادارية التى تقع من :

(أولا) العاملين المدنيين بالجهاز الادارى للدولة فى وزارات الحكومة ومصالحها ووحدات الحكم المحلى أو العاملين بالهيئات العامة والمؤسسات العامة ومايتبعها من وحدات... كما تختص هذه المحاكم بنظر الطعون المنصوص عليها فى البندين تاسعا وثالث عشر من المادة العاشرة. والمادة ٢٤ منه التى تنص على ان «ميعاد رفع الدعوى امام المحكمة فيما يتعلق بطلبات الالغاء ستون يوما من تاريخ نشر القرار الادارى المطعون فيه فى الجريدة الرسمية او فى النشرات التى تصدرها المصالح العامة او اعلان صاحب الشأن به.

وينقطع سريان هذا الميعاد بالتظلم الى الهيئة الادارية التي أصدرت القرار او الهيئات الرئاسية، ويجب ان يت في التظلم قبل ستين يوما من تاريخ تقديمه. واذا صدر القرار بالرفض وجب ان يكون مسببا، ويعتبر مضي ستين يوما على تقديم التظلم دون ان تجيب عنه السلطات المختصة بمثابة رفضه. ويكون ميعاد رفع الدعوى بالطعن في القرار خاص بالتظلم ستين يوما من تاريخ انقضاء الستين يوما المذكورة، والمادة ٤٢ منه التي تنص على انه «مع مراعاة ما هو منصوص عليه في قانون نظام العاملين بالقطاع العام المشار اليه يعمل عند نظر الطعن المنصوص عليها في البند الثالث عشر من المادة العاشرة بالقواعد والاجراءات والمواعيد المنصوص عليها في الفصل الثالث -أولا. من الباب الاول من هذا القانون عدا الاحكام المتعلقة بهيئة مفوضي الدولة». وكذلك استعرضت الجمعية المادة ٨٦ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ التي تنص على انه «لرئيس مجلس الادارة، بقرار مسبب، حفظ التحقيق...».

واستبانت الجمعية ان الفقه والقضاء مستقران على ان القرارات الصادرة من شركات القطاع العام بشأن العاملين فيها لا تعتبر من قبيل القرارات الادارية بالمعنى المفهوم في فقه القانون الاداري لتخلف عنصر السلطة العامة عنها ولعدم تعلقها بمرافق عامة. الا أن المشرع في قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ قد جعل اختصاص المحاكم التأديبية، وهي من محاكم مجلس الدولة شاملا للدعوى التأديبية المبتدأة وكذلك الطعن في الجزاءات التأديبية بالنسبة للعاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام وغيرهم من العاملين المشار اليهم بالمادة (١٥) من القانون المذكور. وهذا

الشمول يترتب عليه - ما ذهبت بحق المحكمة العليا فى حكمها فى الدعوى رقم ٩ لسنة ٢٠٢٠ تنازع - اعتبار المحاكم التأديبية صاحبة الولاية العامة فى شئون تأديب هؤلاء العاملين، وان اختصاصها بذلك يشمل كل مايتصل بالتأديب او يتفرع منه، ومن ثم فان دعاوى العاملين بالقطاع العام التى ترفع لهذه المحاكم وكذلك الطعون فى الاحكام الصادرة منها امام المحكمة الادارية العليا تخضع للمواعيد والجزاءات المنصوص عليها فى قانون مجلس الدولة بالنسبة للقرارات الادارية اسوة بدعاوى وطعون العاملين المدنيين بالدولة وسائر العاملين المشار اليها بالمادة (١٥) من القانون المذكور. ولقد حرص المشرع على ان يضمن المادة ٤٢ منه ان يعمل بالقواعد والاجراءات والمواعيد المنصوص عليها فى الفصل الثالث - من الباب الاول من القانون عدا الاحكام المتعلقة بهيئة مفوضى الدولة، عند نظر الطعون فى قرارات الجزاء الصادرة من شركات القطاع العام على العاملين فيها، وهى لاتعتبر من القرارات الادارية كما سلف البيان. وبذلك أفصح المشرع عن وجوب التزام المحكمة التأديبية بنظر الطعون المشار اليها بمواعيد رفع الدعوى الغاء القرارات الادارية واجراءاتها المنصوص عليها فى المادة (٢٤) من القانون، وهذا للتأكد على اخضاع العاملين بالقطاع العام لذات القواعد والاجراءات التى تسرى فى شأن من عداهم من العاملين الذين تختص المحاكم التأديبية بالفصل فى منازعتهم توحيدا للاجراءات بالنسبة لهؤلاء العاملين على السواء، وتحقيقا لمبدأ المساواة وكفالة الفرص المتكافئة طالما لاتوجد ثمة مايبرر التفرقة فى هذا الشأن. (فى هذا المعنى المحكمة الادارية العليا فى الطعن رقم ٦٩٢ لسنة ٢٠٢١ بجلسته ١٩٨١/٢/١٤ والطعن رقم ٨٣ لسنة ٢٠٢٢ بجلسته ٨٢/١١/٢٠ والطعن رقم ٦٥٢ لسنة ٢٠٢٨ بجلسته ١٩٨٥/٢/٢٣).



وترتيباً على ماتقدم فانه ولئن كان القرار الصادر بالحفظ القطعى للتحقيق فى المخالفات المنسوبة للعاملين بالقطاع العام لايعتبر من الناحية القانونية البحتة من القرارات الادارية، الا انه يعتبر نهائيا فيما انتهى اليه فى شأن تأديب هؤلاء العاملين وبحيث لايجوز بعد صدوره اتخاذ اجراءات مساءلة العامل تأديبيا عن نفس المخالفة التى كانت موضع التحقيق الا اذا اعترض عليه رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات طبقا لقانونه وفى المواعيد المقررة. كما سيبين . ويندرج الطعن فى مشروعية هذا القرار فى اختصاص المحاكم التأديبية بمجلس الدولة ذات الولاية العامة فى كل ما يتصل بتأديب العاملين المذكورين او يتفرع عنه، ويخضع الطعن فيه لذات المواعيد والقواعد والاجراءات المقررة فى القانون لمجلس الدولة بالنسبة للطعون فى القرارات الادارية.

وفيما يتعلق بالمسألة الثانية : استعرضت الجمعية العمومية المادة (٢) من قانون الجهاز المركزى للمحاسبات الصادر بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ التى تنص على ان «يمارس الجهاز انواع الرقابة الاتية:

الرقابة القانونية على القرارات الصادرة فى شأن المخالفات المالية.  
(والمادة (٣) من ذات القانون التى تنص على ان «يياشر الجهاز اختصاصاته بالنسبة للجهات الاتية :

١ - الجهات التى يتألف منها الجهاز الادارى للدولة ووحدات الحكم المحلى .

٢ - الهيئات العامة والمؤسسات العامة وهيئات القطاع العام وشركاته .

والمادة (٥) منه التى تنص على ان «يأشر الجهاز اختصاصاته فى الرقابة المنصوص عليها فى المادة (٢) من هذا القانون على الوجه الاتى :

ثالثا : فى مجال الرقابة على القرار الصادر فى شأن المخالفات المالية: يختص الجهاز بفحص ومراجعة القرارات الصادرة من الجهات الخاضعة لرقابته فى شأن المخالفات المالية التى تقع بها وذلك للتأكد من ان الاجراءات المناسبة قد اتخذت بالنسبة لتلك المخالفات وان المسؤولية عنها قد حددت ، وتمت محاسبة المسؤولين عن ارتكابها وتعيين موافاة الجهاز بالقرارات المشار اليها خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدورها مصحوبة بكافة اوراق الموضوع ، ولرئيس الجهاز مايتى :

١ - ان يطلب خلال ثلاثين يوما من تاريخ ورود الاوراق كاملة للجهاز - اذا رأى وجها لذلك- تقديم العامل الى المحاكمة التأديبية ، وعلى الجهة المختصة بالاحالة الى المحاكمة التأديبية فى هذه الحالة مباشرة الدعوى التأديبية خلال الثلاثين يوما التالية .

٢ - ان يطلب الى الجهة الادارية مصدرة القرار فى شأن المخالفة المالية خلال ثلاثين يوما من تاريخ ورود الاوراق كاملة للجهاز اعادة النظر فى قرارها ، وعليها ان توافى الجهاز بما اتخذته فى هذا الصدد ، خلال الثلاثين يوما التالية لعلمها بطلب الجهاز . فاذا لم تستجب الجهة الادارية لطلب الجهاز كان لرئيسه خلال الثلاثين يوما التالية ان يطلب تقديم العامل الى المحاكمة التأديبية ، وعلى الجهة التأديبية المختصة مباشرة الدعوى التأديبية خلال الثلاثين يوما التالية .

٣ - ان يطلعن فى القرارات والاحكام الصادرة من جهات التأديب فى شأن المخالفات المالية، وعلى القائمين باعمال السكرتارية بالجهات المذكورة موافاة الجهاز بصورة من القرارات والاحكام الصادرة فى شأن المخالفات المالية فور صدورها. ٤.

واستبانت الجمعية ان المشرع حرصا منه على المحافظة اموال الدولة وصيانة لها رأى ان يكل الى الجهاز المركزى للمحاسبات - طبقا للقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ المشار اليه - فحص ومراجعة القرارات الصادرة من الجهات الخاضعة لرقابته ومن بينها وحدات الجهاز الادارى للدولة وهيئات القطاع العام وشركاته، وذلك بالنسبة للمخالفات المالية التى تقع بها. وقد ناط المشرع برئيس الجهاز اتخاذ عدة اجراءات فى خلال مواعيد معينة لمراقبة سلامة القرارات الصادرة من تلك الجهات بالتصرف فى المخالفات المالية وذلك سواء كانت بالخصم او بتوقيع جزاء على التفاصيل الواردة بنص المادة (٥) من القانون المذكور. والمسلم به ان هذه القرارات تتضمن بشكل نهائى من جانب الجهة التى اصدرتها اذا انقضى الميعاد المقرر لرئيس الجهاز ولم يرد رايه فيها حيث يسقط حقه فى الاعتراض عليها تحقيقا لاستقرار الاوضاع الوظيفية. وايضا اذا طلب رئيس الجهاز الى الجهة مصدرة القرار اعادة النظر فى قرارها واستجابت لملاحظاته فى خلال الميعاد المحدد. ولذلك اذا لم تستجب الجهة مصدرة القرار للملاحظات الجهاز ، ولم يطلب تقديم العامل الى المحاكمة التأديبية فى المدة المقررة لذلك. وذلك كله لايخل بوجوب الالتزام من جانب العامل بالمواعيد المقررة للطن فى القرارات الادارية طبقا لاحكام قانون مجلس الدولة.

وفيما يتعلق بالمسألة الثالثة، فقد استعرضت الجمعية المادة (٢٥) من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية التى تنص على ان «يتحدد اختصاص المحكمة التأديبية تبعا لدرجة الموظف وقت اقامة الدعوى. واذا تعدد الموظفون المقدمون للمحاكمة، كانت المحكمة المختصة بمحاكمة اعلامهم درجة هى المختصة بمحاكمتهم جميعا» كما استعرضت المادة (٧) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ التى تنص على ان «تتكون المحاكم التأديبية من :

(١) المحاكم التأديبية للعاملين من مستوى الادارة العليا ومن يعادلهم.

(٢) المحاكم التأديبية للعاملين من المستويات الاولى والثاني والثالث ومن يعادلهم...» وكذلك تعرضت المادة ٥ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ التى تنص على انه «يجوز لدواعى العمل بقرار من رئيس مجلس الادارة أو من يفوضه ندب العامل الى وظيفة بمائلة أو تتوافر فيه شروط شغلها او الى وظيفة تعلو وظيفته مباشرة فى ذات الشركة وذلك لمدة سنة قابلة للتجديد سنة أخرى ويحد أقصى سنتين» .

واستظهرت الجمعية من النصوص المتقدمة ان توزيع الاختصاص بين المحاكم التأديبية بمجلس الدولة بالنسبة للعاملين بشركات القطاع العام يتحدد على اساس درجة الوظيفة التى يشغلها العامل بصفة اصلية وذلك وقت اقامة الدعوى التأديبية فان كان العامل خلال هذا الوقت منتدبا الى وظيفة من درجة تعلو مباشرة درجته الوظيفية الاصلية، فلا يعتد بالدرجة الاعلى عند توزيع الاختصاص بين هذه المحاكم بحسبان ان الندب وان كان يشكل احد طرق شغل الوظيفة الا ان له طبيعة مؤقتة فقد ينتهى بالترقية الى

الوظيفة المنتدب لها العامل وقد ينتهى بعودة العامل الى وظيفته الاصلية ومن ثم لايجوز ان يكون لهذا الوضع المؤقت اثره فى تحديد المحكمة التأديبية المختصة بالنسبة للعامل لما قد يترتب على زواله بالعودة الى الوظيفة الاصلية من نفى اختصاص المحكمة بعد ان تكون قد نظرت الدعوى التأديبية المقامة ضده وهو مالايسوء.

**لذلك: انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع مايلى:**

أولا : ان القرار الصادر من شركات القطاع العام بحفظ التحقيق «بشكل قطعى» فى المخالفات المنسوبة للعاملين فيها لايعتبر من قبيل القرارات الادارية ، وان كان يخضع فى مجال دعوى الالغاء لذات المواعيد والقواعد والاجراءات المقدرة فى قانون مجلس الدولة بالنسبة للطعون فى القرارات الادارية، على النحو السابق ايضاحه.

ثانيا : ان القرارات الصادرة بالتصرف فى المخالفات المالية المنسوبة للعاملين بالجهاز الادارى للدولة أو بهيئات القطاع العام وشركاته، تحصن من جانب الجهة التى اصدرتها بعد انتهاء المواعيد المقررة للاعتراض عليها من رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات دون مساس بالمواعيد المقررة للطعن فيها من جانب العامل طبقا لقانون مجلس الدولة على النحو السابق تفصيله.

ثالثا : العبرة عند توزيع الاختصاص بين المحاكم التأديبية بالنسبة للعاملين بشركات القطاع العام بدرجة الوظيفة التى يشغلها العامل بصفة اصلية.

## المبحث الثاني

### المخالفات التأديبية

أولاً : عدم التوقيع في دفاتر الحضور والانصراف

#### قاعدة رقم (٥٤)

المبدأ : وجود نص في اللائحة الداخلية بالشركة ينظم حضور وانصراف بعض شاغلي وظائف الدرجة الاولى وما فوقها ليس بمعناه اعفاء هؤلاء العاملين من الالتزام بالحضور على نحو يخل بنظام العمل وحسن أدائه - وجود مثل هذا النص لا يغني عن الالتزام بما يصدره رئيس مجلس الادارة من تعليمات تهدف الى ضبط عملية حضور وانصراف العاملين - اساس ذلك : انه يجب على رئيس الادارة أن يكون حريصا على انتظام العمل ووجوب انصراف العاملين لتصرفهم اعمالهم والمجازا في اسرع وقت - مخالفت هذه التعليمات تعد ذنبا اداريا يستوجب المساءلة.

المحكمة : ومن حيث ان الحكم المطعون فيه اصاب صواب القانون والواقع فيما انتهى اليه من ادانة سلوك الطاعن للاسباب السائفة التي ارتكن اليها والتي تأخذ بها هذه المحكمة ، وتضيف اليها في مقام الرد على اوجه الطعن انه كان يتعين على الطاعن ان يلتزم بالتعليمات الصادرة من رئيس مجلس الادارة في ٤ من نوفمبر سنة ١٩٨٢ وان يحترم كل تنظيم يقرره في هذا الشأن ، وان يكون قدوة لجميع العاملين بالشركة صغيرهم وكبيرهم اخذا في الاعتبار انه يعمل مديرا لادارة التنظيم بالشركة ، ولا ينال من ذلك

مايزعمه المتهم من ان المادة ١٠٦ من اللائحة الادارية المعمول بها بالشركة لم تلزم شاغلي وظائف الدرجة الاولى فما فوقها من التوقيع فى دفاتر الحضور والانصراف ، ذلك ان الغاء الطاعن ومن هم فى مثل مركزه القانونى، من التوقيع لايفنى عن وجوب التزامه بما يصدره رئيس مجلس الادارة من تعليمات الهدف منها ضبط عملية حضور وانصراف هذه الطائفة من العاملين فى الشركة حتى لايترك امرهم دون ضابط يحضرون وينصرفون كيف شاءو ومتى شاءو لان ذلك هى الفوضى بعينها ، ومن اخص مسؤوليات رئيس مجلس الادارة ان يكون حريصا على انتظام العمل ووجوب انصراف العاملين لتصرف اعمالهم وانجازها فى اسرع وقت ممكن ، واذا كانت اللائحة المذكورة قد قضت فى المادة ١٠٦ على ان يكون اثبات حضور العاملين وانصرافهم من غير موظف الدرجة الاولى فما فوقها بساعات ميعات او فى دفاتر تعد لهذا الغرض على ما قال به الطاعن فى طعنه ، فليس معنى ذلك ان يعفى العاملون من الدرجة الاولى فما فوقها من الالتزام بالحضور والانصراف لان ذلك من شأنه ان يخل بنظام العمل وحسن ادائه ، وعليه فان اثبات حضور وانصراف العاملين من الدرجة الاولى فما فوقها وان كان لا يخضع للتنظيم السابق الا انه يخضع ولاشك لما تراه السلطة العليا فى الشركة او رئيس مجلس ادارتها من تنظيم مناسب فى هذا الشأن يكفل توفير هؤلاء الرؤساء وهو الاجراء الذى اتخذه رئيس مجلس الادارة بما له من سلطة تقديرية حين قرر ان يكون توقيع العاملين من الدرجة الاولى فما فوقها بمكتبه.

ومن حيث ان الثابت من كتاب ادارة الامن بالشركة رقم ١٣٧٨ المؤرخ ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٨٤ وعلى كتاب السيد/.....

مستول استعلامات الوردية الاولى المؤرخ الأول من ديسمبر ١٩٨٤ ، وعلى  
ما شهد به كل من السيدين ..... من العاملين  
بإدارة التنظيم التي رأسها الطاعن ، ان الطاعن كان لا يلتزم بمواعيد العمل  
فكان ينقطع اياما عن العمل ، وكان يحضر فى الايام الاخرى بعد مواعيد  
العمل الرسمية وينصرف قبل انتهاءها ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه  
وقد قضى بمجازاته قد أصاب وجه الحق فى قضائه بما لاوجه للنمى عليه .

ومن حيث انه على مقتضى ماتقدم يتعين الحكم بقبول الطعن شكلا  
وفى الموضوع برفضه .



## ثانياً : سداد المبلغ المختلس لاينفي المخالفة التأديبية

### قاعدة رقم (٥٥)

**المبدأ :** سداد العجز لاينفي الاختلاس .قيام المحال للمحاكمة بسداد المبلغ المختلس لاينفي المخالفة التأديبية - لاوجه للحجاج بأن النيابة العامة قد انتهت الى الاكتفاء بمجازاة المختالين إدارياً وحفظ الدعوى الجنائية لعدم الأهمية - أساس ذلك : أن سلوك اغحال ينطوى على اخلال خطير بواجبات الوظيفة وامتهان لكرامتها بما يستوجب مساءلته تأديبياً .

**المحكمة :** ومن حيث انه ثابت من أوراق التحقيق أن الطاعن يعمل مديراً للجمعية المشار اليها خلال الفترة من ١٩٧٨/١/١١ حتى تاريخ إعفائه من هذا المنصب بتاريخ ١٩٧٨/١١/١٦ ، وقد خلصت النيابة الإدارية من تحقيقها هذا الى وجوب إبلاغ النيابة العامة وإرجاء البت في كافة المسئوليات التأديبية الى ما بعد التصرف الجنائي . وأرسلت الأوراق الى النيابة العامة حيث قيدت برقم ١٠٤ لسنة ١٩٨٤ إدارى ثان أسيوط حيث قامت النيابة بتحقيق الوقائع المحالة وانتهت في مذكرتها المؤرخة ١٩٨٥/٤/١٨ إلى حصر الاتهام في كل من (الطاعن) ...، وفي باقى أعضاء مجلس الادارة ونظراً لان المتهمين وضمنهم الطاعن قد ردوا المبلغ المختلس فقد انتهت النيابة العامة الى الاكتفاء بمجازاتهم إدارياً وحفظت الدعوى الجنائية لعدم الأهمية .

ومن حيث أن الطاعن -بصفته عضو مجلس إدارة منتخب- قد عرض أمره على السيد وزير الصناعة بصفته رئيساً للجمعية العمومية للشركة ،

الذى قرر بكتابته رقم ٦٢/٦/٢٠ المؤرخ ١٩٨٦/٢/٢٣ إحالة الطاعن الى المحكمة التأديبية طبقاً لنص المادة ٨٤ فقرة خامسة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين بالقطاع العام، وقد انتهت المحكمة التأديبية الى ادانته عن المخالفات المنسوبة اليه بناء على ما ثبت فى حقّه من واقع تحقيقات النيابة العامة والنيابة الادارية التى انتهت الى ادانته عن واقعة الاختلاس والتسبب فى العجز المشار اليه ، وان كانت النيابة العامة قد اكتفت فى شأنه ومن معه بمجازاتهم إدارياً بعد أن سددوا المبلغ المختلس، مما من شأنه الجزم بمسئولية الطاعن عن هذا العجز الذى أثبتته أقوال من سئلوا فى التحقيقات من أعضاء مجلس إدارة الجمعية وأعضاء لجنة الجرد المشكّلة من مديرية تموين أسبوط، ومن أقوال العاملين بالجمعية وقد أجمعت أقوالهم على أن الطاعن كان بصفته مديراً للجمعية هو القائم بمباشرة أعمال البيع والشراء وان هذه العمليات كانت تتم تحت إشرافه وبمعرفته، وأن أثمان المبيعات كان يتم تحصيلها بمعرفته وكانت متداولة بينه وبين أمين الصندوق، وعلى ذلك فإن ما نسب إلى الطاعن من مخالفات وما انتهت اليه النيابة العامة والنيابة الادارية فى شأنه يعتبر قائماً على سند صحيح من القانون ، وبهذه المثابة يعتبر عنصر الخطأ متوافراً فى شأن الطاعن ويترتب على ذلك مسئوليته ومن ساهموا معه عن العجز الناشئ عن هذه المخالفات والذى سدد بمعرفته وشركائه الى النيابة العامة ، ولاجدية فى دفع المسئولية عن نفسه القول بأنه سبق أن سدد مبالغ المديونية التى كانت فى ذمته للجمعية ، أو أن هذا السداد قد تم قبل اكتشاف العجز ، لأن كلا الأمرين منفصل عن الآخر فلا ارتباط بين المديونية السابقة وبين المسئولية عن المبالغ المختلسة ، وإن المحكمة التأديبية فى حكمها المطعون فيه قد استندت الى ما ثبت من مسئولية الطاعن

عن المبلغ المختلس بناء على اعترافه بالتحقيقات من أنه كان مدبناً للجمعية بمبلغ ٥٥٩,٥٠٥ جنيهاً تم تسويتها في تاريخ لاحق لتاريخ إعفائه من الجمعية في ١٩٧٨/١١/١٦ ومن قيامه بسداد هذه المبالغ، وإلى أنه المدير المسئول عن الجمعية وأن جميع عمليات الجمعية من بيع وشراء تتم تحت رقابته وإشرافه، وأن ذلك ينطوي على إخلال خطير بواجبات وظيفته وامتهان لكرامتها مما يستوجب مسألته تأديبياً، وإن هذا الذي استند إليه الحكم المطعون فيه يعتبر أمراً ثابتاً في حق الطاعن من التحقيقات ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه متفق مع صحيح أحكام القانون ويكون الطعن عليه غير مستند إلى أساس صحيح من القانون ومن ثم يتعين القضاء برفضه.

### ثالثاً : امتناع العامل عن الحضور للتحقيق أو رفض إبداء أقواله

#### قاعدة رقم (٥٦)

**المبدأ :** امتناع العامل عن الحضور للتحقيق أو رفض إبداء أقواله مخالفة تأديبية فلاوجه للقول بأنه متى كانت لائحة الجزاءات المعمول بها في الشركة قد جعلت من امتناعه غير مؤثم لأنه تنازل عن حقه في الدفاع -أساس ذلك: أنه يجب على العامل أن يوطن نفسه على توفير رؤسائه والإقرار بحقوقهم في ممارسة اختصاصاتهم الرئاسية قبله ومنها توجيهه والتحقيق معه لاستجلاء الحقيقة وتبين دفاعه فيما نسب إليه- للعامل حق التظلم من القرارات الصادرة في هذا الشأن أو الطعن عليها دون تناول على الرؤساء أو سبهم.

**المحكمة :** ومن حيث ان الحكم المطعون فيه قرر وقوع المخالفات التي تناولها التحقيق وصحة نسبتها الى المطعون ضده وهي ثابتة في حقه بأقوال الشهود ورئيس المجمع الذي يعمل به ومما وقع به في نهاية محضر التحقيق عند مواجهته بها ولكنه اعتبرها لما ورد بأسبابه من لزوم البيع على الوجه المخالف الذي تم به تنفيذاً لأوامر مفتشى التموين بعدم التوقف عن البيع مبرراً لوقوعه يمنع من العقاب عليه، كما اعتبر المخالفة الثانية التي قصرها على الامتناع عن إبداء أقواله في التحقيق مما لا يستوجب المؤاخذه أساساً. وهذا من الحكم غير صحيح ، ذلك أنه بالنسبة الى المخالفة الاولى فإن الأمر الصادر اليه من مفتشى التموين بالاستمرار في البيع رغم انقطاع التيار الكهربائي دون احتجاج باثره على عدم امكان تشغيل آلة الصرافة وقيد

قسائم المبيعات بها لا يقتضى اجراء البيع بدون قسائم (بونات) وجميع حصيلة المبيعات فى قسيمة واحدة، كما وقع منه، إذ أنه مادام يمكنه البيع للجمهور، كل بما يريد من أصناف البقالة المختلفة وبالكمية التى يطلبها كل مشتر فإنه يمكنه كذلك تدوين مفرداتها فى قسائم متفرقة متتابعة، ثم تحريرها بعد ذلك فى قوائم بمفرداتها وأثمانها وتسجيلها بعد ذلك بألة الصرافة عند إعادة تشغيلها حتى يمكن حصرها ومعرفة ما تم بيعه من كل منها وقيمته، ومراجعة وجرد العهدة منعاً من التلاعب كما تقضى به التعليمات المنظمة للبيع بجهة عمله والبيع قد جرى فى واضحة النهار وما بين الساعة التاسعة والنصف صباحاً حتى الثالثة ظهراً فلم يكن له أن يخالف ذلك وبخاصة أن رئيس المجمع نبه إلى عدم صحة البيع للجمهور مباشرة وقبض الثمن دون قيود بها فى قسائم متتابعة ومن ثم فما كان به أن يخالف تلك التعليمات ويمتنع عن تنفيذ أمر صحيح صادر إليه من رئيسه الواجب عليه طاعته فلا عذر له فى ذلك، ولا مبرر لعدم عقابه على هذه المخالفة وامتناعه بعد ذلك عن الإدلاء بأقواله فى التحقيق اقترن بالتعرض لكل ما أسماه الهيئة الإدارية بالشركة وادارتها القانونية بما وجهه إليها من عبارات تشينها وتنادى منها، هو كذلك مما يستأهل العقاب التأديبى فامتناع الموظف أو العامل بغير مبرر صحيح عن ابداء أقواله فى التحقيق الذى تجر به الجهة التى يعمل بها ينطوى على ماسبق ان قضت به هذه المحكمة على تفويت لفرصة الدفاع عن نفسه وعلى مخالفة تأديبية أيضاً، وإذا اقترن ذلك منه بما يتضمن ما يسى الى ادارة الشركة بما قاله من عدم تبصرها بالأمر وعدم وعيها وانعدام عدالتها ينطوى على خروج منه على الواجب عليه كعامل بها يجب عليه أن يوطن نفسه على توقيف رؤسائه والإقرار بحقهم فى ممارسة

اختصاصاتهم الرئاسية قبله ومنها توجيهه والتحقيق معه لاستجلاء الحقيقة وتبيين دفاعه فيما ينسب اليه وملاسات وقوعه وله حق التظلم منه أو الطعن في قراراتها وتعيبها دون تطاول عليهم أو سب لهم.

ولذلك تكون هذه المخالفة بشقيها ثابتة في حقه، ولا على الشركة إن جازته عنها.

ومن حيث أنه فيما كان ذلك، فإن ما قدمه الحكم المطعون فيه من أسباب لتبرير عدم العقاب على ما نسب الى المطعون ضده من مخالفات غير صحيح ولا يؤدي الى ما انتهى اليه من تبرئته.

ومتى صحت المخالفات في حق المطعون ضده، فإن طعنه على قرار مجازاته عنها يكون في غير محله ويتعين رفضه، وإذ خالف الحكم هذا النظر، فإنه يكون على غير أساس.

ومن حيث أنه لما تقدم، يتعين الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المطعون فيه ورفض دعوى المطعون ضده.

ومن حيث أنه على هدى ما تقدم وإذ أصدرت الشركة الطاعة قرارها بمجازاة المطعون ضده بخمسة عشرة أيام من أجره لارتكاب المخالفات الثلاث المشار اليها آنفا التي خلصت المحكمة على ما سبق إلى ثبوتها في حق المطعون ضده فإن القرار المذكور يكون قد صدر حقيقا وصحيح حكم القانون ومن ثم يكون حصينا من الالغاء.

ويتعين لذلك رفض طعن المطعون ضده وإذ صدر الحكم المطعون عليه بغير ذلك النظر فإنه يكون قد صدر على خلاف احكام القانون جديرا بالالغاء.

رابعاً : الاشتراك في تأسيس منشآت تمارس ذات النشاط  
الذي تقوم عليه الشركة التي يعمل بها

#### قاعدة رقم (٥٧)

المبدأ : يحظر على العامل الاشتراك في تأسيس منشآت تمارس ذات النشاط الذي تقوم عليه الشركة التي يعمل بها أو أن يكون له أى نشاط فى أى نوع من هذه الاعمال وهذا الحظر قاطع ولا يجوز الإذن فيه - ثبوت المخالفة فى حق العامل - مما يعول على ما جاء بدفاعه من ان كثير من العاملين بقطاع التعمير كانت تصدر لهم تصاريح بممارسة النشاط الخاص وان ذلك كان يشكل ظاهرة عامة فى هذا القطاع لا عبرة بذلك مخالفته للقانون.

المحكمة : فيما يتعلق بما هو منسوب الى الطاعن من ممارسة العمل عن طريق مكتب هندسى افتتحه لحسابه الخاص فى اعمال التصميمات المعمارية والاشراف على تنفيذها فى الداخل والخارج وناقش الشركة التى يرأسها ، فان الثابت من التحقيق أنه بمواجهة الطاعن بهذه المخالفة اعترف بها كما أنه فى مذكرات دفاعه او تقرير الطعن لم ينفى هذه المخالفة وانما دفعها بأنه كان يمارس العمل الخاص بالمكتب الهندسى الخاص به من عام ١٩٤٠ وقبل تعيينه رئيساً للشركة وكان المسؤولون على علم بنشاطه هذا وتعامل به مع بعض اجهزة الدولة وأن تعيينه بالشركة كان من قبيل الاستعانة بخبرة نادرة.

ولما كان النشاط الذى يمارسه الطاعن فى مكتبه الهندسى الخاص هو

الاستشارات والتصميمات المعمارية والهندسية والاشراف على تنفيذها فى داخل الجمهورية وخارجها وهو ذات النشاط التى تقوم به الشركة التى يتولى رئاستها وان كافة القوانين واللوائح المنظمة للخدمة بالقطاع العام تحظر بصفة قاطعه على العامل الاشتراك فى تأسيس منشآت تمارس ذات النشاط الذى تقوم عليه الشركة التى يعمل بها او أن يكون له اى نشاط فى أى نوع من هذه الاعمال وأن هذا الحظر قاطع بمعنى أنه لايجوز الاذن فيه . واذا اعترف الطاعن بممارسته لهذا النشاط فى مكتبه الخاص فان هذه المخالفة تكون ثابتة فى حقه ولا يعول على ما جاء بدفاعه وما جاء بتقرير الطعن من أن كثيرا من العاملين بقطاع التعمير كانت تصدر لهم تصاريح بممارسة النشاط الخاص وان ذلك كان يشكل ظاهرة عامة فى هذا القطاع ، لاعبره بذلك لانه مخالف للقانون واذا كان قد حدث وصدرت مثل هذه التصاريح فانها تكون قد صدرت بالمخالفة للقانون ولا يعول عليها بمعنى عدم اتخاذها سنداً وذريعة لتقرير المخالفة.

ومن حيث انه فيما يتعلق بما هو منسوب للطاعن من عدم اتخاذ الاجراءات الواجب اتباعه ازاء قيام كل من المهندسين/..... بممارسة ذات النشاط الذى تقوم به الشركة التى يعملان بها وذلك عن طريق مكاتب خاصة لهما فى كل من القاهرة وليبيا ومنافستهما للشركة التى يعملان بها فى هذا المجال من النشاط فان بمواجهة الطاعن بهذه المخالفة فى التحقيقات اعترف بها صراحة وعلل عدم اتخاذ الاجراء اللازم حيالهما بأن خشى لو تشدد معهما أن يتركا الشركة رغم خبرتهما الطويلة بها وبذلك تكون هذه المخالفة ثابتة فى حقه ولا يغير من ذلك ما دفع به من



أنه باعتباره رئيسا للشركة يحق له أن يرخص لهما بالعمل بممارسة النشاط الخاص بمكاتبهما لانه لا يجوز له قانونا ان يأذن بذلك لأن القانون لم يمنحه هذا الحق.

(طعن ٢٤٣٨ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٨٨/٣/٢٢)

## خامسا: استقلال المخالفة التأديبية عن الجريمة الجنائية

### قاعدة رقم ( ٥٨ )

المبدأ : لايجوز في مجال التأديب رد الفعل الى نظام التجريم الجنائي والتصدى لتوافر أو عدم توافر اركان الجريمة الجنائية او تعليق السير في الدعوى الجنائية على تقديم شكوى أو بحث الر التنازل عن هذه الشكوى على سلطة النيابة العامة في تحريك الدعوى ومعالجة المخالفة التأديبية من هذه الزاوية - أساس ذلك : عدم اصدار مبدأ استقلال المخالفة التأديبية عن الجريمة الجنائية - مؤدى ذلك : انه يجب النظر الى الوقائع المكونة للذنب الادارى لاستكشاف ما اذا كانت تلك الوقائع خروجاً على واجبات الوظيفة ومقتضياتها.

المحكمة : ومن حيث انه عن الوجه الثانى من أوجه الطعن فانه لايجوز فى مجال التأديب رد الفعل الى نظام التجريم الجنائي والتصدى لتوافر أو عدم توافر أركان الجريمة الجنائية أو تقييد السير فيها بشكوى وأثر التنازل عن هذه الشكوى على سلطة النيابة العامة فى تحريك الاتهام ومعالجة المخالفة التأديبية من زاوية جنائية من ناحية ثبوتها وتوافر اركانها من عدمه اذ كان ذلك ينطوى على اصدار بمبدأ استقلال المخالفة التأديبية عن الجريمة الجنائية وانما الصحيح هو النظر الى الوقائع المكونة للذنب الادارى نظرة مجردة لاستكشاف ما اذا كانت تلك الوقائع تحوى خروجاً على واجبات الوظيفة ومقتضياتها فتقوم المخالفة التأديبية . وبذلك يكون هذا الوجه من أوجه الطعن فى غير محله .

ومن حيث ان عن الوجه الثالث من أوجه الطعن والذي ذهب فيه الطاعن الى انه باعتباره عضواً في التشكيل النقابي ومنتخبا لعضوية مجلس ادارة الشركة فإن المشرع قد خصه بنوع معين من الجزاءات هي جزاء التنبيه أو اللوم ويتم توقيع ايهما بقرار رئيس الجمعية العمومية وجزاء الاحالة الى المعاش أو الفصل ويتم توقيعها من المحكمة التأديبية وان اقصى ما يمكن قوله هو ان المحكمة التأديبية تملك توقيع اى جزاء من الجزاءات الاربعة المشار اليها واذ وقعت عليه جزاء الخصم من المرتب فانها تكون قد وقعت جزاء غير مخول لها قانونا. فانه بمطالعة نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ يبين ان المادة ٨٢ قد حددت في مقدمتها الاولى الجزاءات التي يجوز توقيعها على العاملين وأوردت في فقرتها الثانية الجزاءات التي توقع على العاملين من شاغلي الوظائف العليا الواردة بمعدل توصيف وتقييم الوظائف وهي مدير عام وعالية وممتازة فهؤلاء لا توقع عليهم الا الجزاءات التالية:

التنبيه - اللوم - احالة الى المعاش - الفصل من الخدمة كما حددت المادة ٨٤ الاختصاص في توقيع الجزاءات فنصت في البند الخامس منها على ان لرئيس الجمعية العمومية للشركة بالنسبة لرئيس وأعضاء مجلس ادارة الشركة توقيع أحد جزائى التنبيه أو اللوم. ونصت في البند السادس على ان المحكمة التأديبية المختصة بالنسبة لرئيس وأعضاء مجلس ادارة الشركة وأعضاء مجلس ادارة التشكيلات النقابية توقيع جزاء الاحالة الى المعاش أو الفصل من الخدمة.

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان الطاعن يشغل وظيفة من الدرجة

الاولى من المادة ٨٢ من نظام العاملين بالقطاع العام ، ومن ثم فلا تشريب  
تحديد نوع الجزاء الذى يجوز توقيعه على العامل عما فرط منه وثبت فى  
حقه هى الدرجة المالية للعامل بغض النظر عن كونه عضوا منتخبا بمجلس  
ادارة الشركة من عدمه ومتى كان الثابت ان الطاعن يشغل الفئة الاولى فان  
الجزاءات التى يجوز توقيعها عليه هما تلك المنصوص عليها فى الفترة الاولى  
من المادة ٨٢ من نظام العاملين بالقطاع العام، ومن ثم فلا تترتب ولا مأخذ  
على الحكم المطعون فيه ان هو قضى بمجازاة الطاعن بالخصم من المرتب  
لمدة عشرة ايام بحسبان ان هذا الجزاء من الجزاءات التى يجوز توقيعها عليه  
بحكم كونه يشغل الفئة الاولى ولا يعتبر من ذلك ما نص عليه فى المادة ٨٤  
من نظام العاملين بالقطاع العام من اختصاص المحكمة التأديبية بتوقيع جزاء  
الاحالة اى المعاش أو الفصل من الخدمة على اعضاء مجلس ادارة الشركة  
وأعضاء مجلس ادارة التشكيلات النقابية، لأن هذا النص خاص بتوزيع  
الاختصاص فى توقيع الجزاءات التأديبية بين السلطات الرئاسية بالشركة  
والمحكمة التأديبية ولا شأن له بتحديد نوع الجزاءات التأديبية التى توقع على  
العاملين.

ومن حيث انه لما تقدم يكون الطعن غير قائم على أساس من القانون  
الأمر الذى يتعين معه القضاء برفضه.

### المبحث الثالث

#### الجزاءات التأديبية

#### أولاً : مفهوم الجزاء التأديبي

##### قاعدة رقم (٥٩)

**المبدأ :** المقصود بالقرارات النهائية للسلطات التأديبية تلك القرارات الصادرة بالجزاءات مما يجوز لتلك السلطات توقيعها طبقاً لقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة وقانون العاملين بالقطاع العام - أساس ذلك : ان المشرع حدد أنواع الجزاءات التأديبية على سبيل الحصر وبين ما يجوز لكل سلطة من السلطات التأديبية توقيعها من هذه الجزاءات -أثر ذلك- أن تعبير الجزاء التأديبي لا يقصد به الا الجزاء المحدد على سبيل الحصر.

**المحكمة :** ومن حيث ان القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ قد نص في الفقرة الاخيرة من المادة (١٥) على اختصاص المحاكم التأديبية بما ورد في البندين تاسعا وثالث عشر من المادة (١٠) وأولهما الطلبات التي يقدمها الموظفون العموميون بالغاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية ، وثانيهما الطعون في الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام في الحدود المقررة قانوناً، ونص في المادة ١٩ على ان توقع المحاكم التأديبية الجزاءات المنصوص عليها في القوانين المنظمة لشئون من تجرى محاكمتهم، ثم حددت الجزاءات التي يجوز توقيعها على العاملين بالجمعيات والهيئات الخاصة، وحددت في المادة ٢١ الجزاءات التأديبية التي توقع على من ترك الخدمة.

فان ما يستفاد من ذلك ان المشرع قد أراد بالقرارات النهائية للسلطات التأديبية تلك القرارات الصادرة بالجزاءات مما يجوز لتلك السلطات توقيها طبقا لقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة، وهى الذى حدد هذه السلطات وماتملك كل سلطة منها توقيعه، من جزاءات وذات المعنى هو المقصود بالجزاءات التى توقع على العاملين بالقطاع العام فى الحدود المقررة قانونا وهو نظام العاملين بالقطاع العام والذى حدد هو الاخر السلطات التأديبية ومايجوز لكل سلطة منها توقيعه من جزاءات وهو ذات المقصود من المادتين ١٩ و ٢١ من القانون، ومن ثم فان تعبير الجزاء التأديبى لايمكن أن يقصد به غير هذا المعنى المحدد، وقد حدد كل من قانونى العاملين بالحكومة والقطاع العام هذه الجزاءات على سبيل الحصر.

(ملن ٦٨٧ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٨٦/٣/٢٣)

### قاعدة رقم (٦٠)

المبدأ: المواد ١٥ و ١٩ و ٢١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة مفادها- المشرع قد أراد بالقرارات النهائية للسلطات التأديبية تلك القرارات الصادرة بالجزاءات مما يجوز لتلك السلطة توقيها طبقا لقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الذى حدد هذه السلطات وماتملك كل سلطة منها توقيعه من جزاءات- ذات المعنى هو المقصود بالجزاءات التى توقع على العاملين بالقطاع العام فى الحدود المقررة وهو قانون نظام العاملين بالقطاع العام الذى حدد السلطات التأديبية وما يجوز لكل سلطة توقيعه من جزاءات وهو ذات المقصود من المادتين

١٩ و ٢١ من القانون يعتبر ان الجزاء التأديبي لا يمكن ان يقصد به غير ذات المعنى المحدد وقد حدد كل من المادتين هذه الجزاءات على سبيل الحصر.

**المحكمة :** ومن حيث انه فيما يختص بالنعى على القرار المطعون فيه فيما تضمنه من استبعاد الطاعن ونقله من ادارة التغذية الى ادارة الامن بالمستشفى بحسبانه مستهدفا عقابه فان القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة قد نص في الفقرة الاخيرة من المادة ١٥ منه على اختصاص المحاكم التأديبية بما ورد في البندين تاسعا وثالث عشر من المادة ١٠ وأولها الطلبات التي يقدمها الموظفون العموميون بالغاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية ثانيهما الطعون في الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام في الحدود المقررة قانونا كما نص في المادة ١٩ على ان توقع المحاكم التأديبية الجزاءات التي يجوز توقيعها على العاملين بالمجمعات والهيئات الخاصة وحدد في المادة ٢١ الجزاءات التأديبية التي توقع على من ترك الخدمة ، مما يستفاد منه أن المشرع قد أراد بالقرارات النهائية للسلطات التأديبية تلك القرارات الصادرة بالجزاءات مما يجوز لتلك السلطات توقيعها طبقا لقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الذي حدد هذه السلطات وما تملك كل سلطة منها توقيعها من جزاءات وذات المعنى هو المقصود بالجزاءات التي توقع على العاملين بالقطاع العام في الحدود المقررة وهو قانون نظام العاملين بالقطاع العام الذي حدد هو الآخر السلطات التأديبية وما يجوز لكل سلطة توقيعها من جزاءات وهو ذات المقصود من المادتين ١٩ و ٢١ من القانون، ومن ثم فان تعبير الجزاء التأديبي لا يمكن ان يقصد به

غير هذا المعنى المحدد وقد حدد كل من قانون العاملين بالحكومة وبالقطاع العام هذه الجزاءات على سبيل الحصر.

ومن حيث أنه على هذا الوجه ومتى كان اختصاص المحاكم التأديبية بنظر الطعون في الجزاءات قد جعل لهذه المحاكم استثناء من الولاية العامة للقضاء العادى (المحاكم العمالية) كما جاء استثناء من الولاية العامة للقضاء الإدارى بالنسبة للموظفين العموميين، وكانت القاعدة المسلمة أن الاستثناء لا يقاسى عليه ولا يتوسع فى تفسيره وبالتالى فلا يسوغ سلوك الاجتهاد مع صراحة النصوص المحددة للجزاءات التأديبية على سبيل الحصر لأن القول بغير ذلك يؤدى الى خلق جزاء جديد هو النقل أو النذب و اضافته الى قائمة الجزاءات التى حددها القانون صراحة وعلى سبيل الحصر وهو ما لا يتفق مع احكام القانون ، الذى حدد من جانبه صراحة ما يعتبر جزاء تأديبياً أو قراراً نهائياً صادراً من من سلطة تأديبية ومن ثم فلا يسوغ التسليم للمتقاضى بأن ينفرد وحده بتحديد اختصاص المحكمة واختيار قاضيه حسبما يضىفى على طلبه من وصف ، فمتى شاء لجأ الى المحكمة التأديبية فيصف النقل بأنه تضمن جزاء وان شاء لجأ الى المحكمة صاحبة الولاية العامة بقضاياه انما يجب الالتزام فى تحديد اختصاص المحاكم التأديبية بالجزاءات الصريحة التى حددها القانون.

ومن حيث انه متى كان الطاعن قد طلب من المحكمة التأديبية بأسبوط الغاء القرار المطعون فيه فيما تضمنه الى جانب مجازاته بخمسة عشرة ايام من راتبه -من نقله من العمل مشرفاً بادارة التغذية الى ادارة الامن بالمستشفى الجامعى بأسبوط باعتبار انه يحمل فى طياته ومضمونه عقوبة



تأديبية له وكان ذلك الطلب مما تختص بالفصل فيه محكمة القضاء الادارى ومن ثم يغدو تعرض الحكم المطعون فيه لهذا الشق من طعن الطاعن والفصل فيه وقد صدر من محكمه غير مختصة الامر الذى يتعين معه الغاء هذا الحكم والقضاء بعدم اختصاص المحكمة التأديبية باسيوط بنظر الدعوى فى هذا الشق واحالتها الى محكمة القضاء الادارى باسيوط للفصل فيه .

(طعن ٢٠٦٧ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٩٣/٤/٢٤)

## ثانياً: التكييف القانوني لقرار الجزاء

### قاعدة رقم (٦١)

**المبدأ:** قرارات الجزاء الصادرة من شركات القطاع العام بشأن العاملين لا تعتبر قرارات ادارية بالمعنى المفهوم فى فقه القانون الادارى - اساس ذلك : تخلف عنصر السلطة العامة وعدم تعلقها بمرافق عامة - خضوع هذه القرارات للرقابة القضائية من قبل محاكم مجلس الدولة من شأنه خضوع طلبات الغاء الجزاءات المنصوص عليها فى الفقرة الثانية عشرة من المادة (١٠) من قانون مجلس الدولة لذات الاجراءات والمواعيد والأحكام التى تخضع لها طلبات الغاء القرارات النهائية الصادرة من السلطات التأديبية بتوقيع جزاءات على الموظفين العموميين وهى الطلبات المحددة فى الفقرة تاسعا من المادة (١٠) من قانون مجلس الدولة - مؤدى ذلك : لا يوجد ثمة اختلاف فى ميعاد الطعن وطبيعته بالنسبة لنوعى الطعون السالف بيانها.

**المحكمة:** ومن حيث ان الثابت من الاوراق أن قرار الجزاء موضوع الطعن قد صدر من البنك المطعون ضده بتاريخ ١٩٧٦/٧/٢٥ وهو من وحدات القطاع العام وفى ظل أحكام نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ واستنادا الى المادتين ٤٨ و٤٩ منه كما ان المتبين انه صدر بعد العمل بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة بما من شأنه ان يجعل القواعد والاجراءات والمواعيد المنصوص عليها فى الفصل الثالث (أولاً) من الباب الأول من هذا القانون - عدا ما تعلق منها بهيئة مفوضى الدولة - هى الواجبة الاتباع عند الطعن فيه أمام المحكمة

التأديبية وذلك دون تلك القواعد التى تضمنتها المادة ٤٩ من نظام العاملين بالقطاع العام سالف الذكر؛

ومن حيث انه وان كانت قرارات الجزاء الصادرة من شركات القطاع العام على العاملين فيها لا تعتبر من قبيل القرارات الادارية بالمعنى المفهوم فى فقه القانون الادارى لتخلف عنصر السلطة العامة عنها ولعدم تعلقها بمرافق عامة، الا أن اخضاعها للرقابة القضائية من قبل المحاكم التأديبية وهى محاكم مجلس الدولة وتطبيق القواعد والاجراءات والمواعيد المنصوص عليها فى قانون مجلس الدولة شأنها شأن القرارات الادارية من مقتضاه أن يجعل طلبات الغاء هذه الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام وهى المشار اليها فى الفقرة (ثانى عشر) من المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة تخضع فى نطاق دعوى الالغاء وقواعدها واجراءاتها ومواعيدها لذات الأحكام التى تخضع لها طلبات الغاء القرارات النهائية الصادرة من السلطات التأديبية بتوقيع جزاءات على الموظفين العموميين وهى الطلبات المشار اليها فى الفقرة (تاسعا) من المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة سالف الذكر الامر الذى من شأنه ألا يكون ثمة اختلاف فى ميعاد الطعن وطبيعته بالنسبة الى أى من هذين النوعين من الطعون.

ومن حيث انه لما تقدم وكانت المادة ٢٤ الواردة تحت «أولاً» من الفصل الثالث من الباب الاول من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تقضى بان ميعاد رفع الدعوى امام المحكمة فيما يتعلق بطلبات الالغاء ستون يوما كما تقضى بأن التظلم الى الجهة التى أصدرت القرار المطعون فيه او الى رئاستها يقطع هذا الميعاد.

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان القرار المطعون فيه قد صدر بتاريخ ٧٦/٧/٢٥ وتظلم منه مورث الطاعنين بتظلم قدمه بتاريخ ١٩٧٦/٨/١٤ وفى ١٩٧٦/٩/٢٢ أخطر برفض تظلمه فأقام الطعن رقم ١٤ لسنة ١١ ق بإيداع عريضته قلم كتاب المحكمة التأديبية للعاملين بوزارة الاقتصاد والتجارة ١٩٧٦/١١/١٤ اى فى خلال الستين يوما التالية لاختطاره برفض تظلمه فمن ثم يكون الطعن قد أقيم خلال الميعاد المنصوص عليه فى قانون مجلس الدولة مستوفيا أوضاعه الشكلية.

واذ ذهب الحكم المطعون فيه الى خلاف هذا المذهب فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وتأويله وتعين لذلك القضاء بالغائه وبقبول الطعن شكلا.

ومن حيث ان الطعن غير مهياً للفصل فيه فانه يتعين اعادته الى المحكمة المختصة للفصل فى موضوعه.

(طعن ٥٩ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٨٦/٢/١١)

### قاعدة رقم (٦٢)

المبدأ: قرارات الجزاء الصادرة من شركات القطاع العام ليست قرارات ادارية - أساس ذلك : تخلف عنصر السلطة العامة فيها وعدم تعلقها بمرافق عامة - اخضاع هذه القرارات لرقابة المحاكم التأديبية من شأنه خضوعها لمواعيد الطعن المقررة فى قانون مجلس الدولة.

**المحكمة:** ومن حيث انه عن الوجه الثانى من اوجه الطعن فقد استقر قضاء هذه المحكمة على أنه وان كانت قرارات الجزاء الصادرة من شركات القطاع العام على العاملين فيها. لاتعتبر من قبيل القرارات الادارية ، لتخلف عنصر السلطة العامة عنها ولعدم تعلقها بمرافق عامة الا انه اخضاعها للرقابة القضائية من قبل المحاكم التأديبية وهى محاكم مجلس الدولة وتطبيق القواعد والاجراءات والمواعيد المنصوص عليها فى قانون مجلس الدولة شأنها شأن القرارات الادارية من مقتضاء ان يجعل طلبات الغاء هذه الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام تخضع فى نطاق الالغاء وقواعدها واجراء انهاء مواعيدها لذات الاحكام التى تخضع لها طلبات الغاء القرارات النهائية الصادرة من السلطات التأديبية بتوقيع جزاءات على الوظيفة العمومية وهى الطلبات المشار اليها بالفقرة «تاسعا» من المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة الامر الذى من شأنه الا يكون ثمة اختلاف بين ميعاد الطعن وطبيعته بالنسبة لأى من هذين الطعنين بالالغاء، ولما كان الثابت من الاوراق ان المطعون ضده اخطر بقرار الجزاء المطعون فيه بتاريخ ١٩٨٥/٤/٢٤ واقام طعنه بعريضة اودعت قلم كتاب المحكمة التأديبية بتاريخ ١٩٨٥/٦/١٢ فان الطعن يكون قد اقيم فى خلال المواعيد القانونية المنصوص عليها فى قانون مجلس الدولة واذا ذهب الحكم المطعون فيه الى هذا المذهب وقضى بقبول الطعن شكلا فانه يكون قد صادق صحيح حكم القانون ويكون هذا الوجه من الطعن فى غير محله متعين بالرفض.

### ثالثا: السلطات المختصة بتوقيع الجزاءات التأديبية

#### قاعدة رقم (٦٣)

**المبدأ:** سلطة رئيس مجلس ادارة الشركة فى احوالة العاملين للتحقيق وتوقيع الجزاء عليهم - صدور قرارى الاحالة للتحقيق وتوقيع الجزاء من الوزير - طلب نائب الوزير من رئيس مجلس ادارة الشركة اصدار القرارات التنفيذية بتوقيع الجزاء متى ثبت ان القرار الصادر من رئيس مجلس الادارة هو قرار تنفيذى للقرار الاصلى المنشئ وهو القرار الصادر من الوزير فان قرار الجزاء يكون قد صدر من غير مختص - أساس ذلك: لا يختص الوزير بالأمر بالتحقيق او توقيع الجزاء لان هذه السلطة معقودة لرئيس مجلس ادارة الشركة - اثر ذلك: بطلان القرار.

**المحكمة:** ومن حيث انه يبين من الاوراق وخاصة ملف خدمة المطعون ضده وحافطة مستندات الشركة الطاعنة انه بتاريخ ١٨/٧/١٩٧٧ تقدم عضو مجلس الشعب عن دائرة منفلووط بشكوى للسيد الوزير الرى ضد المهندس/.....

مساعد مدير اعمال ادارة الصرف بأسيوط تضمنت اتهام المهندس المذكور بمزاولة نشاط مريب هو :

١ - انه يشرف على اعمال المقاول ..... فى عملية سحارة بنى شقير نظير تقاضيه ١٠٪ من قيمة كل مستخلص يتم صرفه لهذا المقاول .

٢ - يزاول العمل بشركة السد العالى للأعمال المدنية - فرع أسيوط - كمهندس استشارى فى عملية قنطرة حجر حافظ مقابل تقاضيه بعض المبالغ من المسئولين بالفرع المذكور.

٣ - يحصل على نسبة من الربح فى عملية بناء المستعمرات السكنية فى بنى مزار وكيكب.

وبناء على هذه الشكوى أصدر السيد وزير الرى قراره رقم ١٣٢٥ لسنة ١٩٧٧ بتشكيل لجنة للتحقيق فيما ورد بشكوى عضو المجلس وعرض النتيجة وضمت اللجنة ثلاثة أعضاء وهم المهندس / ..... المستشار الفنى بشركة ورش الرى رئيسا وعضوية كل من ..... مدير ادارة العقود بوزارة الرى و..... مدير عام الشئون القانونية بالوزارة.

وقد قامت اللجنة بالمهمة الموكولة اليها واعداد مذكرة بنتيجة التحقيق انتهت فيها بقيد الوقائع مخالفة ادارية ومالية بمواد القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة والقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين بالقطاع العام ضد تسعة اشخاص منهم اربعة من العاملين بشركة السد العالى للاعمال المدنية من الثانى الى الخامس بمذكرة التحقيق واقترحت مجازاة المخالفين الاول والثانى بخصم شهر من راتب كل منهما ومجازاة المخالفين من الثالث حتى السادس بخصم خمسة عشر يوما من راتب كل منهم وذلك فى البند (أولا) من الاقتراحات ، واقترحت فى البند سابعا وقف المخالفين من الاول حتى السادس عن العمل احتياطيا لحين البت فى مسئوليتهم من الناحية الجنائية مع ابعادهم عن الاعمال المالية مستقبلا ونقلهم من أسبوط لصالح العمل.

وقد عرضت نتيجة التحقيق على السيد وزير الرى بتاريخ ١٩٧٧/٩/١٠ ، وبتاريخ ١٩٧٧/٩/١٨ اشر بالموافقة على ما انتهت اليه

اللجنة في تقريرها واقتراحاتها وأرسلت نتيجة التحقيقات للشركة الطاعنة لاصدار القرارات التنفيذية.

وتاريخ ١٩٧٧/٩/٢٢ أصدر رئيس مجلس ادارة شركة السد العالي للاعمال المدنية قراره رقم ٢/٣٠٧ لسنة ١٩٧٧ بمجازاة العاملين الذين شملهم التحقيق ومن بينهم الطاعن كل منهم بذات الجزاء الوارد بمذكرة التحقيق والتي وافق عليها وزير الري ولذات الاسباب الواردة تفصيلا بتلك المذكرة وذلك في مادته الاولى، ونص القرار المشار اليه في مادته الثانية على وقف السادة المذكورين بالمادة الاولى ايقافا احتياطيا اعتبارا من تاريخ صدور هذا القرار ولحين تصرف نيابة الأموال العامة في التحقيق الذى ستجريه بمعرفتها وتاريخ ١٩٧٧/٩/٢٦ أصدر رئيس مجلس ادارة الشركة المذكورة قراره رقم ٢/٣١٢ لسنة ١٩٧٧ بنقل هؤلاء العاملين بذواتهم ومنهم الطاعن الى الادارة العامة للمشروعات ادارة التخطيط والمتابعة مع ابعادهم عن الأعمال المالية.

من حيث ان محور النزاع فى الطعنين يدور حول ما اذا كان القراران المطعون فيهما قد صدرا من مختص باصدارهما من عدمه .

ومن حيث ان الثابت من دياجة القرارين المطعون فيهما الصادرين من رئيس مجلس ادارة شركة السد العالي للاعمال المدنية رقمى ٢/٣٠٧ ، ٢/٣١٢ لسنة ١٩٧٧ انهما صدرا بتوقيع ذات الجزاءات المقترحة من قبل لجنة التحقيق التى أمر بتشكيلها وزير الري والتي وافق عليها الوزير فى ١٩٧٧/٩/١٨ ونص فى مقدمة القرارين انهما صدرا استنادا الى تأشيرة



نائب وزير الري في ١٨/٩/١٩٧٧ المتضمنة ان الوزير وافق على نتيجة التحقيق، واستنادا الى كتف نائب وزير الري المؤرخ ١٨/٩/١٩٧٧ والمرق به تقرير نتيجة التحقيق والمتضمن طلب اصدار القرارات التنفيذية بتوقيع الجزاءات على العاملين بالشركة ممن أسفر التحقيق عن ثبوت مسئوليتهم التأديبية وهم المخالفين من الثاني الى الخامس.

ومن حيث انه وقد ثبت مما تقدم ان دياجة القرارين المطعون فيهما تقطع بما لا يدع مجالا للشك ان القرارين الصادرين من رئيس مجلس الادارة هما قراران تنفيذيان للقرار الاصلى المنشئ وهو الصادر من وزير الري الذى لا اختصاص له فى الامر بالتحقيق مع العاملين بالشركة او توقيع الجزاء عليهم لان هذه السلطة معقودة لرئيس مجلس الادارة طبقا لنص المادة ٤٩ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١، بل ان القرارين المطعون فيهما قد افصحا صراحة عن كونهما صادرين تنفيذا لطلب نائب وزير الري المتضمن طلب اصدار القرارات التنفيذية بتوقيع الجزاء على العاملين بالشركة ممن شملهم التحقيق.

ومن حيث أنه تأسيسا على ذلك يكون القراران المطعون فيهما بصدورهما من وزير الري قد صدرا من غير مختص لصدورهما من جهة خلاف الجهة التى ناط بها القانون هذا الاختصاص وبالتالى قد شابهما البطلان لمخالفتهم للقانون. واذا ذهب الحكم المطعون فيه الى هذا المذهب فإنه يكون قد صادف صحيح حكم القانون ويكون الطعنان قد اقيما على غير اساس من القانون مما يتعين معه القضاء برفضهما.

### قاعدة رقم (٦٤)

**المبدأ:** حدد المشرع الجهات المختصة بتوقيع الجزاءات التأديبية على العاملين بالقطاع العام - تدرج سلطة توقيع الجزاء علوا بحسب تدرج العاملين في مجال السلم الوظيفي - حرص المشرع على ان يكون التظلم من توقيع الجزاء الى سلطة اعلى من السلطة التي قامت بتوقيعه - لا يجوز أن تتضمن لائحة الجزاءات بالشركة نصا يحدد الاختصاص بتوقيع الجزاءات التأديبية على نحو يخالف التنظيم الوارد بالمادة (٨٤) من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ .

**المحكمة:** ومن حيث ان المادة ٨٤ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ باصدار قانون نظام العاملين بالقطاع العام تنص على ان يكون الاختصاص في توقيع الجزاءات كما يلي :

١ - لشاغلي الوظائف العليا كل في حدود اختصاصه توقيع جزاء الانذار او الخصم من المرتب بما لا يجاوز ثلاثين يوما في السنة بحيث لا تزيد مدته في المرة الواحدة عن خمسة عشر يوما. ويكون التظلم من توقيع هذه الجزاءات الى رئيس مجلس الادارة ذلك خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اخطار العامل بالجزاء الموقع عليه.

٢ - لرئيس مجلس الادارة بالنسبة لشاغلي وظائف الدرجة الثالثة فما دونها توقيع اى من الجزاءات التأديبية الواردة في البنود من ١-٨ من الفقرة الاولى من المادة (٨٢) ويكون التظلم من توقيع هذه الجزاءات الى رئيس مجلس ادارة الشركة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اخطار العامل بالجزاء

الموقع عليه. وتعرض التظلمات من الجزاءات الموقعة من رئيس مجلس الادارة على لجنة ثلاثية يشكلها مجلس الادارة للنظر في هذه التظلمات ويكون من بين اعضائها عضوا تختاره اللجنة النقابية.

٣ - للمحكمة التأديبية بالنسبة للجزاءات الواردة في البنود من ٩-١١ من المادة (٨٢) ويكون التظلم من هذه الجزاءات امام المحكمة الادارية العليا.

٤ - لمجلس الادارة بالنسبة لشاغلي وظائف الدرجة الثانية فما فوقها عدا اعضاء مجلس الادارة المعينين والمنتخبين واعضاء مجلس ادارة التشكيلات النقابية توقيع اى من الجزاءات الواردة فى المادة (٨٢) من هذا القانون ويكون التظلم من توقيع هذه الجزاءات امام المحكمة التأديبية المختصة خلال ثلاثين يوما من تاريخ اخطار العامل بالجزاء الموقع عليه.

٥ - لرئيس الجمعية العمومية للشركة بالنسبة لرئيس واعضاء مجلس ادارة الشركة توقيع احد جزائى التنبيه أو اللوم وله توقيع أى من الجزاءات الواردة فى البنود من ١-٨ على مجلس ادارة التشكيلات النقابية... ٤.

ومن حيث ان المادة المشار اليها وكما ورد فى المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه - قد اوضحت حدود الاختصاص بتوقيع الجزاءات التأديبية تدرجا من شاغلي الوظائف العليا حتى رئيس الجمعية العمومية للشركة وكذلك حدود اختصاص المحكمة التأديبية فى هذا الشأن، وان هذا الايضاح قد جاء على سبيل البيان المحدد لكل سلطة فى توقيع انواع محددة من الجزاءات على طوائف معينة من بين العاملين

بالشركة بحيث تتدرج سلطة توقيع الجزاء علوا بحسب تدرج العاملين الذين يوقع عليهم هذا الجزاء فى السلم الوظيفى ، وان المشرع بما أورده صراحة بالنص فى المادة ٨٤ فقرة (٤) على أن مجلس الادارة هو الذى يختص بتوقيع أى من الجزاءات الواردة فى المادة (٨٢) من هذا القانون على شاغلى وظائف الدرجة الثانية فما فوقها - عدا أعضاء مجلس الادارة المعينين والمنتخبين واعضاء مجلس ادارة التشكيلات النقاية، قد قصد الى تخصيص العام الوارد فى الفقرة الاولى من هذه المادة والذى يجعل لشاغلى الوظائف العليا بتوقيع جزاء الانذار أو الخصم من المرتب بما لا يجاوز ثلاثين يوما فى السنة بما يفيد أنه قد أخرج شاغلى وظائف الدرجة الثانية وما فوقها من الاختصاص العام المقرر لشاغلى الوظائف العليا وجعل الاختصاص بتوقيع اى من الجزاءات الواردة فى المادة (٨٢) من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ على اى منهم لمجلس ادارة الشركة وجعل التظلم من توقيع هذه الجزاءات الى المحكمة التأديبية ، وذلك بما يتفق مع المنهج الذى سار عليه المشرع من التدرج فى أنواع الجزاءات، وضمان توقيعها بمعرفة المفوض فى توقيعها بما يضمن تحقيق الانضباط وحسن سير العمل، وما يكفل رعاية اكثر العاملين، وقد حرص المشرع على ان ينصب عليه الجزاء، وأن يكون التظلم من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه، ويؤيد ذلك ان المشرع قد نص فى الفقرة الاولى من المادة المذكورة على ان يكون التظلم من توقيع الجزاءات الموقعه من شاغلى الوظائف العليا امام رئيس مجلس الادارة بما مفاده ان شاغلى وظائف الادارة العليا المنوه عنهم فى الفقرة الاولى من المادة المذكورة هم ادنى درجة من رئيس مجلس الادارة ومن ثم يسوغ التظلم من قرارات الجزاءات الصادرة منهم الى رئيس مجلس الادارة بصفتها جهة أعلى، والقول

غير ذلك تأباه فروع التشريع والسياسة التى انتهجها الشارع فى التدرج بالجزاءات بالسلطات المختصة بها توقيعها وتظلمها، كما تأباه الصياغة السليمة لنصوص التشريع حيث لا يتفق مع القواعد السليمة تكرار الإشارة الى سلطة رئيس مجلس الادارة بتوقيع جزاء الخصم من المرتب فى الفقرة الاولى من المادة (٨٤) ثم فى الفقرة الثانية من هذه المادة عند تحديد السلطة المختصة بمجازاة شاغلى وظائف الدرجة الثالثة فما دونها، ولعل مما يتجافى مع هذه القواعد القول بأن رئيس مجلس الادارة - بصفته من شاغلى وظائف الادارة العليا - يملك توقيع جزاء الخصم من المرتب على العاملين ايا كان المستوى الوظيفى الذى يشغلونه طبقا لنص الفقرة الاولى من المادة (٨٤) المشار اليها ذلك لان هذا القول فيه تحميل للنص بمعان لا يتحملها وفيه صرف للنص عن المعنى الذى قصده المشرع والذى نص عليه بألفاظ ودلالات لاتقبل التأويل، كذلك فقد ثبت ان العموم والاطلاق الوارد فى نص الفقرة الاولى من المادة (٨٤) من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ قد ورد فيما تلاها من فقرات ما يخص هذا العموم وتقييد هذا الاطلاق كما سلف بيانه.

ومن حيث انه بالنسبة لما اثارته الجهة الطاعنه من وجوب تطبيق نص المادة ١١١ من لائحة الجزاءات المعمول بها فى الشركة والمقابلة لنص المادة ٨٤ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ فى شأن نظام العاملين بالقطاع العام فمردود عليه بأن المشرع حرص على أن يتضمن قانون نظام العاملين بالقطاع العام المشار اليه نصا يخول كل وحدة اقتصادية من وحدات القطاع العام سلطة وضع لائحة تتضمن جميع انواع المخالفات والجزاءات المقررة لها واجراءات التحقيق فنص فى المادة ٨٣ من هذا القانون على أن «يضع

مجلس الادارة لائحة تتضمن جميع انواع المخالفات والجزاءات المقرره لها واجراءات التحقيق والجهة المختصة بالتحقيق مع العاملين مع عدم الاختلال بأحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية والقوانين المعدلة له، وقد راعى المشرع فى ذلك انه كان من المتعذر تحديد هذه المخالفات فى القانون على سبيل الحصر بسبب تنوع الوظائف والمجموعات النوعية التى تضمناها القانون وبسبب اختلاف ظروف العمل من شركة لأخرى ودرجة ثباتها أو تغيرها فان ذلك لا يحول دون ايجاد نوع من المرونة فى تحديد هذه المخالفات باعطاء كل شركة سلطة تحديدها فى لائحة خاصة تصدر بقرار من مجلس الادارة، الا ان المشرع لم ينهج هذا النهج بالنسبة لتحديد الجزاءات التى يمكن توقيعها على جميع المخالفات الممكن وقوعها، فحدد هذه الجزاءات وجعل اللائحة التى تصدرها حرية تحديد مقدار الجزاء المقرر لكل مخالفة متدرجا من حيث الخفة والشدة على ان يكون محصورا فى الحدود التى رسمها القانون، وجاءت نصوص القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين بالقطاع العام اكثر تشددا عن بيان سلطات توقيع اى من الجزاءات المقرره على طوائف العاملين بالشركة بحسب تدرجهم فى المستويات الوظيفية وذلك حتى توفر نصوص القانون الضمانات الاساسية التى يجب كفالتها لجميع العاملين تحقيقا للعدالة وتوفيرا للاستقرار النفسى لهم فى اداء اعمالهم على النحو المنشود، ولذلك خص القانون شاغلى الوظائف العليا بجزاءات تناسب مكانتهم من الهيكل التنظيمى للشركة وبما يوحد بين معاملتهم فى هذا الشأن والمعاملة التى يعامل بها نظرائهم فى القطاع الحكومى، فأوضحت المادة ٨٤ من القانون حدود الاختصاص بتوقيع الجزاءات التأديبية تدرجا من شاغلى الوظائف

العليا حتى رئيس الجمعية العمومية للشركة وكذلك حدود المحكمة التأديبية في هذا الشأن، ولقد جاء هذا التحديد جامعا مانعا بحيث لا يجوز ان تتضمن لائحة الجزاءات الخاصة بالشركة نصا يحدد الاختصاص بتوقيع الجزاءات التأديبية على نحو يغير التنظيم الوارد بالمادة ٨٤ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه وكل نص يرد على خلاف هذا التنظيم يعتبر مخالفا للقانون ومستبعدا من دائرة التطبيق ويعتبر القرار الصادر بتوقيع جزاء تأديبي من سلطة غير مختصة طبقا لاحكام المادة ٨٤ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام قرار مشوبا بعيب عدم الاختصاص خليقا بالالغاء ومن ثم لا يكون ثمة محل للقول بانطباق نص المادة ١١١ من لائحة الجزاءات الخاصة بالجمعية العمومية للبترول مادامت قد تضمنت أحكاما مما أورده القانون في شأن تحديد الجهات المختصة بتوقيع الجزاءات .

ومن حيث أنه يبين من الأوراق أن القرار الصادر من رئيس مجلس ادارة الجهة الطاعنة بمجازاة المطعون ضده بخصم ثلاثة ايام من راتبه قد صدر من سلطة غير مختصة حيث كان يجب ان يصدر قبل هذا القرار من مجلس ادارة الجمعية التعاونية للبترول وليس من رئيس مجلس ادارتها باعتبار المطعون ضده من شاغلي وظائف المستوى الاول وان المختص بتوقيع هذا الجزاء عليه طبقا للمادة ٨٤ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ هو مجلس الادارة ، ومن ثم يكون القرار المشار اليه قرار مشويا بعيب الاختصاص جديرا بالالغاء ، واذا كان الحكم المطعون فيه قد نص بالغائه فان قضاءه يكون قد صادف صحيح حكم القانون ويكون الطعن فيه غير قائم على سند من القانون خليقا بالرفض .

### قاعدة رقم (٦٥)

**المبدأ :** بصدر القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ أصبحت سلطة توقيع الجزاء والتصديق عليه بالنسبة للعاملين بشركات القطاع العام من المستوى الأول والثاني من اختصاص رئيس مجلس إدارة الشركة.

**المحكمة :** سبق لهذه المحكمة أن قضت بأنه ولئن كانت المادة ٤٩ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين بالقطاع العام تطلبت ضرورة تصديق رئيس مجلس إدارة المؤسسة على القرارات الصادرة من رئيس مجلس إدارة الشركة بتوقيع الجزاء على العاملين من المستوى الأول والثاني إلا أنه بصدر القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ ببعض الأحكام الخاصة بشركات القطاع العام أصبحت سلطة توقيع الجزاء والتصديق بالنسبة للعاملين بتلك الشركات من المستوى الأول والثاني من اختصاص رئيس مجلس إدارة الشركة.

ومن حيث أنه في ضوء ما تقدم وإذ صدر القرار رقم ٤٧٣ لسنة ١٩٧٧ المطعون فيه من رئيس مجلس إدارة شركة الفنادق المصرية متضمناً مجازاة المطعون ضده بخمسمائة ليرة من راتبه فإن هذا القرار يكون قد صدر من سلطة مختصة بإصداره دون حاجة إلى التصديق عليه من أية جهة أخرى.



### قاعدة رقم (٦٦)

**المبدأ :** حدد المشرع السلطات المختصة بتوقيع الجزاءات على العاملين بالشركة - من بين هذه السلطات رئيس الجمعية العمومية (وهو الوزير المختص) فيما يتعلق بتوقيع الجزاءات على أعضاء مجلس إدارة التشكيلات النقابية من العاملين بالشركة- الوزير المختص حين يمارس هذه السلطة بوصفه رئيساً للجمعية العمومية للشركة فإن قراراته في هذا الشأن تنصرف إلى الشركة بوصفه رئيساً للجمعية العمومية وليس بوصفه وزيراً- رئيس مجلس إدارة الشركة هو صاحب الصفة في تمثيلها أمام القضاء وأمام الغير- وجب إقامة الطعن في قرار الجزاء ضد رئيس مجلس إدارة الشركة.

**المحكمة :** ومن حيث أنه عن الوجه الأول من الطعن والذي تنعى فيه الشركة الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفته للقانون فيما قضى به من رفض الدفع بعدم قبول الطعن شكلاً لرفعه على غير ذي صفة على سند من القول بأن الطعن كان يجب أن يوجه للسيد وزير الصناعة باعتباره مصدر القرار وصاحب الصفة في الخصومة فإن المادة ٨٤ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ قد حددت السلطات المختصة في توقيع الجزاءات على العاملين بالشركة وعقدت الفقرة الخامسة منها الاختصاص لرئيس الجمعية العمومية وهو الوزير المختص في توقيع الجزاءات على أعضاء مجلس إدارة التشكيلات النقابية من العاملين بالشركة، فالوزير المختص حين يمارس هذه السلطة بوصفه رئيس الجمعية العمومية للشركة فإن قراراته في هذا الشأن تنصرف إلى الشركة وليس إليه

يوصفه وزيراً، ولما كان الثابت أن الشركة المطعون ضلها والتي يعمل بها المطعون ضده وهو عضو لجنة نقابية- هي التي أجرت التحقيق مع المطعون ضده واقترحت الجزاء ورفع الأمر للسيد وزير الصناعة- باعتباره السلطة المختصة قانوناً بتوقيع الجزاء- فإن قراره باعتماد الجزاء ينصرف بالتالى إلى الشركة التى يمثلها رئيس مجلس إدارتها وهو صاحب الصفة فى تمثيلها أمام القضاء وأمام الغير وإذا اقيم الطعن فى قرار الجزاء المطعون فيه ضد رئيس مجلس إدارة الشركة فإنه يكون مقاماً على صاحب الصفة فيه ويكون هذا الوجه من الطعن فى غير محله متعين الرفض.

(طعن ٢٣٦٩ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٨٧/٤/١٤)

### قاعدة رقم (٦٧)

**المبدأ:** سلطة رئيس مجلس إدارة الشركة تقف عند حد توقيع أحد الجزاءات المنصوص عليها فى البنود من ١-٨ من المادة ٨٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بالنسبة لوظائف الدرجة الثالثة فمادونها فقط إذا كانت المخالفة تستوجب الإحالة إلى المعاش أو الفصل من الخدمة أو خفض الدرجة فيتعين عرض الأمر على المحكمة التأديبية المختصة لتوقيع أحد الجزاءات الثلاثة السابقة.

**المحكمة:** وحيث أنه عن موضوع الطعن رقم ٤٣ لسنة ٣٧ قضائية عليا فإن المادة ٨٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بشأن العاملين بالقطاع العام تنص على أن الجزاءات التأديبية التى يجوز توقيعها على العاملين هي: (١)..... (٩) خفض إلى وظيفة فى الدرجة الأدنى مباشرة. (١٠) الإحالة إلى المعاش.

(١١) الفصل من الخدمة كما تنص المادة ٨٤ من ذات القانون على أن يكون الاختصاص في توقيع الجزاءات التأديبية كما يلي: (١) ..... (٢) ..... (٣) للمحكمة التأديبية بالنسبة للجزاءات الواردة في البنود من ٩-١١ من المادة ٨٢ ويكون التظلم من هذه الجزاءات أمام المحكمة الإدارية العليا.

(٤) لمجلس الإدارة بالنسبة لشاغلي وظائف الدرجة الثانية فما فوقها عدا أعضاء مجلس الإدارة المعيّنين والمنتخبين وأعضاء مجلس إدارة التشكيلات النقابية توقيع أى من الجزاءات الواردة في المادة ٨٢ من هذا القانون.

ويكون التظلم من توقيع هذه الجزاءات أمام المحكمة التأديبية المختصة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إخطار العامل بالجزاء الموقع عليه.... إلخ.

وحيث أن مقتضى النصوص المتقدمة أن سلطة رئيس مجلس إدارة الشركة تقف عند حد توقيع أحد الجزاءات المنصوص عليها في البنود من (١) إلى (٨) من المادة ٨٢ من القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٧٨ ، وبالنسبة لوظائف الدرجة الثالثة فما دونها فقط فإذا كانت المخالفة تستوجب الإحالة إلى المعاش أو الفصل من الخدمة أو خفض الدرجة فيتعين عرض الأمر على المحكمة التأديبية المختصة لتوقيع أحد الجزاءات الثلاثة السابقة.

(طن ٤٢ ق جلسة ١٩٩٣/١/١٢)

### قاعدة رقم (٦٨)

المبدأ: المادة ٨٤ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين بالقطاع العام مفادها -الاختصاص في توقيع الجزاءات التأديبية لشاغلي الوظائف العليا كل في حدود اختصاصه توقيع جزاء الاختصاص التأديبي لرئيس مجلس إدارة الشركة مقصور على العاملين من الدرجة الثالثة فما دونها لا اختصاص له في توقيع أى قرار على العاملين الشاغلين للدرجة الثانية.

**المحكمة:** ومن حيث أنه عن الدفع بعدم جواز نظر الدعوى السابقة الفصل فيها لتوقيع الجزاء على الصيدلى..... بخصم خمسة أيام من راتبه وحفظ التحقيق بالنسبة للطاعنة، مما يعد تصرفاً من جانب رئيس الشركة في الوقائع المنسوبة إلى الطاعنة، فإن الثابت من كتاب رئيس مجلس إدارة الشركة رقم ٢٢٩ المؤرخ ١٩٨٥/١٠/٢٢ الموجه إلى مدير عام الشؤون القانونية موافقته على توقيع جزاء خصم خمسة أيام من مرتب الصيدلى.....، وطلبه عرض الموضوع على مجلس الإدارة، وإذا كانت الطاعنة تشغل الدرجة الثانية، وكانت المادة ٨٤ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين بالقطاع العام تنص على أن يكون الاختصاص في توقيع الجزاءات التأديبية كما يلي:

١- لشاغلي الوظائف العليا كل في حدود اختصاصه توقيع جزاء الإنذار والخصم من المرتب بما لا يجاوز ثلاثين يوماً...

٢- لرئيس مجلس الإدارة بالنسبة لشاغلي وظائف الدرجة الثالثة فما

دونها توقيع أى من الجزاءات التأديبية الواردة فى البنود من ١-٨ من الفقرة الأولى من المادة ٨٢ ....

٣- المحكمة التأديبية بالنسبة للجزاءات الواردة فى البنود من ٩ إلى ١١ من المادة ٨٢ ....

٤- مجلس الإدارة بالنسبة لشاغلى الدرجة الثانية فما فوقها....

فإن الواضح مما تقدم أن الاختصاص التأديبي لرئيس مجلس إدارة الشركة مقصور على العاملين من الدرجة الثالثة فما دونها، وبالتالي فلا اختصاص له فى توقيع أى جزاء على الطاعنة باعتبارها من العاملين الشاغلين للدرجة الثانية، والتي يتعقد الاختصاص بمجازاتها لمجلس إدارة الشركة، وعلى ذلك لم يصدر المذكور أى قرار بشأنها إنما اقتصر طلبه على عرض الموضوع على مجلس الإدارة الذى يملك سلطة مجازاة الطاعنة، ولم يثبت من الأوراق صدور قرار من السلطة المختصة سواء بتوقيع الجزاء أو حفظ الموضوع حتى صدور الحكم المطعون فيه، وبالتالي يكون دفع الطاعنة بعدم جواز نظر الدعوى، غير قائم على أساس من القانون متعيناً رفضه.

## رابعة- عدم جواز التفويض في توقيع الجزاءات التأديبية

### قاعدة رقم (٦٩)

المبدأ: مفاد المادتان ١٦، ٩ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن هيئات القطاع العام وشركاته والمادة ٨٤ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ أن المشرع سرى أحكام قانون نظام العاملين بالقطاع العام على العاملين بهيئات القطاع العام والمادة ٨٤ من نظام العاملين بالقطاع العام حددت على وجه واضح ودقيق سلطات التأديب واختصاص كل منها سواء في توقيع الجزاء أو التعقيب عليه ويعتبر الفصل بين سلطة توقيع الجزاء وسلطة التعقيب عليه ضماناً جوهرياً لا يجوز إهدارها والمشرع حرص على هذا المبدأ فحدد السلطات التأديبية التي تملك توقيع الجزاء على نحو متدرج ولم يجز لها التفويض في اختصاصها ونتيجة ذلك عدم جواز تفويض مجلس إدارة هيئة القطاع العام اختصاصه في توقيع الجزاءات التأديبية إلى رئيس مجلس الإدارة والتفويض الوارد في القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ ينصرف إلى الاختصاصات المقررة في هذا القانون وحده دون الاختصاص التأديبي الوارد بالمادة ٨٤ من قانون العاملين بالقطاع العام.

الفتوى : إن هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة بتاريخ ١٩٨٦/٣/١٩ فتمينت أن المادة ١٦ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ المشار إليه تنص على أن «يسرى على العاملين بهيئات القطاع العام قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به

القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨. وتنص المادة ٩ من ذات القانون على أنه «... ويجوز للمجلس أن يشكل من بين أعضائه لجنة أو لجان يعهد إليها ببعض اختصاصاته، كما يجوز له أن يعهد إلى رئيس مجلس الإدارة أو أحد المديرين ببعض اختصاصاته» وتنص المادة ٨٤ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ الصادر بنظام العاملين بالقطاع العام على أن «يكون الاختصاص في توقيع الجزاءات التأديبية كما يلي:.....»

٢- لرئيس مجلس الإدارة بالنسبة لشاغلي وظائف الدرجة الثالثة فما دونها توقيع أى من الجزاءات التأديبية الواردة فى البنود من ١-٨ من الفقرة الأولى من المادة (٨٢) ويكون التظلم من توقيع هذه الجزاءات إلى رئيس مجلس إدارة الشركة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إخطار العامل بالجزاء الموقع عليه، وتعرض التظلمات من الجزاءات الموقعة من رئيس مجلس الإدارة على لجنة ثلاثية يشكلها مجلس الإدارة للنظر فى هذه التظلمات ويكون من بين أعضائها عضواً تختاره اللجنة النقاية.....»

٤- لمجلس الإدارة بالنسبة لشاغلي وظائف الدرجة الثانية فما فوقها عدا أعضاء مجلس الإدارة المعيّنين والمنتخبين وأعضاء مجلس إدارة التشكيلات النقاية توقيع أى من الجزاءات الواردة فى المادة (٨٢) من هذا القانون. ويكون التظلم من توقيع هذه الجزاءات أمام المحكمة التأديبية المختصة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إخطار العامل بالجزاء الموقع عليه.

ومفاد ما تقدم أن المشرع حدد فى المادة ٨٤ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ الصادر بنظام العاملين بالقطاع العام سلطات التأديب واختصاص

كل منها على وجه وضاح ودقيق سواء فى توقيع الجزاء أو فى التعقيب عليه، وهذا النطاق التأديبى الذى حدده القانون لا يجوز المساس به لما قد يؤدى إليه من تعديل فى هذه السلطات وادماج جهات توقيع الجزاء مع جهات التعقيب عليه كما هو الشأن لو أجاز التفويض فى الحالة المعروضة فى حين أن الفصل بينهما ضمانات جوهرية لا يجب إهدارها. وإزاء ذلك فقد حرص المشرع فى القانون المذكور على تحديد السلطات التأديبية التى تملك توقيع الجزاءات على العاملين على نحو متدرج ولم يجر لها التفويض فى اختصاصها التأديبى فلا يجوز المساس بهذا التحديد. أما التفويض الوارد فى القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ فإنه ينصرف إلى الاختصاصات المقررة فى هذا القانون وحده دون أحكام المادة ٨٤ من قانون العاملين بالقطاع العام وليس من بين تلك الاختصاصات الاختصاص التأديبى.

**لذلك :** انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى عدم جواز تفويض مجلس إدارة هيئة القطاع العام للنقل البرى والنهرى اختصاصه فى توقيع الجزاءات التأديبية على شاغلى وظائف الدرجة الثانية فما فوقها إلى رئيس مجلس الإدارة.

(ملف ٣٢٩/٦/٨٦ جلسة ٨٦/٣/١٩)

### قاعدة رقم (٧٠)

**المبدأ :** ولاية التأديب لا تملكها سوى الجهة التى ناط بها المشرع هذا الاختصاص فى الشكل الذى حدده لما فى ذلك من ضمانات للتحقق إلا بهذه الأوضاع - من هذه الضمانات اعتبار شخص الرئيس المنوط به



توقيع الجزاء- لايجوز التفويض فى مثل هذه الاختصاصات- أساس ذلك: التفويض فى الاختصاص بتوقيع الجزاءات يتعارض مع تحديد هذا الاختصاص فى القانون على سبيل الحصر- تطبيق.

حيث يوجد تنظيم خاص فى أمر تحديد الاختصاصات بالنسبة للسلطة التأديبية لايسوغ الأخذ بنظام التفويض العام المنصوص عليه فى القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٧- القول بغير ذلك مؤدى إلى الخلط بين الاختصاصات المحددة لكل سلطة تأديبية وفقاً للقانون.

**المحكمة :** ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن ولاية التأديب لا تملكها سوى الجهة التى ناط بها المشرع بهذا الاختصاص فى الشكل الذى حدده لما فى ذلك من ضمانات قدر أنها لا تتحقق إلا بهذه الأوضاع وترتيباً على ذلك فإن قانون العاملين بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ وقد حدد السلطات التأديبية التى تملك توقيع الجزاءات على العاملين على سبيل الحصر ولم يخول هذه السلطات التفويض فى اختصاصها هذا كما كان الشأن فى القانون رقم ١٩٧١/٦١ فمن ثم لايجوز للسلطات التأديبية أن تنزل عن هذا الاختصاص أو تفوض فيه تحقيقاً للضمانات التى توخاها المشرع باعتبار أن شخص الرئيس المنوط به توقيع الجزاء محل اعتبار. ولقد عنى المشرع فى المادة ٨٤ من القانون رقم ١٩٧٨/٤٨ سالف الذكر على أن يحدد الاختصاص فى توقيع الجزاءات التأديبية تحديداً جامعاً ومانعاً أيضاً لا يتأتى معه أى قول بجواز التفويض فيه، فقد حدد المشرع فى هذه المادة لشاغلى الوظائف العليا سلطة توقيع جزاء الإنذار أو الخصم من المرتب بما لا يجاوز ثلاثين يوماً فى السنة، وناط برئيس

مجلس الإدارة سلطة النظر فى التظلم من هذه الجزاءات، وخول رئيس مجلس الإدارة بالنسبة لشاغلى وظائف الدرجة الثالثة فما دونها سلطة توقيع الجزاءات التأديبية الواردة فى البند من ١-٨ من الفقرة الأولى من المادة ٨٢، وناط برئيس مجلس إدارة الشركة الاختصاص بالنظر فى التظلم من توقيع هذه الجزاءات على أن تعرض التظلمات من هذه الجزاءات على لجنة ثلاثية مشكلة وفقاً للقانون كما خول القانون مجلس إدارة الشركة سلطة توقيع أى من الجزاءات الواردة فى المادة ٨٢ من هذا القانون بالنسبة لشاغلى وظائف الدرجة الثانية فما فوقها عدا أعضاء مجلس الإدارة المعينين والمنتخبين وأعضاء مجلس إدارة التشكيلات النقابية ويكون التظلم من توقيع هذه الجزاءات أمام المحكمة التأديبية المختصة، كما خول المشرع لرئيس الجمعية العمومية للشركة بالنسبة لرئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة توقيع أحد جزائى التنبيه أو اللوم وله توقيع أى من الجزاءات الواردة فى البنود من ١-٨ على أعضاء مجلس إدارة التشكيلات النقابية وذلك فيما عدا جزاء الوقف عن العمل فىكون بناء على حكم من السلطة القضائية المختصة، ونص المشرع على أن يكون التظلم من توقيع هذه الجزاءات أمام المحكمة التأديبية المختصة وتقضى تحديد اختصاصات توقيع الجزاء على هذا النحو أن تتولى كل سلطة الاختصاص المنوط بها دون أن يكون لها الحق فى الخروج عليه صعوداً أو نزولاً، والقول بغير ذلك يؤدى إلى الخلط بين الاختصاصات المحددة لكل سلطة تأديبية، ويمتنع لذلك قانوناً ومنطقاً الخروج على هذا التقسيم والأخذ بنظام التفويض فى الاختصاص المنصوص عليه فى القانون رقم ١٩٧٦/٤٢ ذلك أن تحديد الاختصاص فى توقيع الجزاءات التأديبية آنف الذكر يتنافى مع التفويض فى الاختصاصات المنصوص عليه فى القانون

رقم ١٩٦٧/٤٢ وبالتالي لا يجوز الجمع بين هذين النظامين ذلك لأنه حيث يوجد تنظيم خاص في أمر تحديد الاختصاصات بالنسبة للسلطة التأديبية لا يسوغ الأخذ بنظام التفويض العام المنصوص عليه في القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٧.

ومن حيث أنه لاغناء فيما استند إليه تقرير الطعن من أن رئيس الجمعية العمومية للشركة له سلطة إنابة رئيس هيئة القطاع المختص طبقاً لحكم المادة ٣٤ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ الصادر بشأن هيئات القطاع العام والشركات التابعة لها ذلك أن سلطة رئيس الجمعية العمومية في الإنابة مقصورة بصريح نص المادة ٣٤ المذكورة على إنابة رئيس هيئة القطاع العام المختص في رئاسة الجمعية العامة دون سواها فمن ثم لا تنسحب هذه الإنابة إلى الاختصاصات التأديبية المنوطة برئيس الجمعية العمومية.

ومن حيث أنه لما كان الأمر كما تقدم فإن القرار المطعون فيه وقد صدر من رئيس هيئة القطاع العام بتوقيع جزاء الخصم من أجر المطعون ضده فإنه يكون قد صدر باطلاً لمخالفته لأحكام القانون باعتبار أنه لم يصدر من السلطة التأديبية المختصة وهو رئيس الجمعية العمومية.

ومن حيث أنه على هدى ماتقدم يكون الحكم المطعون فيه، إذ قضى بإلغاء قرار الجزاء الصادر من السيد/ رئيس هيئة القطاع العام، يكون قد أصاب وجه الحق فيما قضى به، ويكون الطعن المقدم من الشركة قد قام على غير سند من القانون متعيناً رفضه.

## خامساً - بعض الجزاءات التأديبية

### قاعدة رقم (٧١)

**المبدأ :** المادة ٤٨ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ - المشرع حدد الجزاءات التأديبية متدرجاً بعقوبة الإنذار إلى عقوبة الفصل من الخدمة - ورود جزاء خفض المرتب والوظيفة في البند الرابع - توقيع المحكمة التأديبية الجزاء المنصوص عليه قانوناً في البند السابع من المادة ٤٨ وهو جزاء خفض المرتب والوظيفة معاً - لا ينطوي هذا الجزاء على توقيع عقوبتين تأديبيتين وإنما هو إيقاع لجزاء واحد.

**المحكمة :** ومن حيث أنه عما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه من توقيعه عقوبتين تأديبيتين عن ذنب واحد فإن المادة ٤٨ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ - الذى يحكم هذه المنازعة عدت الجزاءات التأديبية التى يجوز توقيعها على هؤلاء العاملين متدرجة بها من الإنذار إلى الخصم من المرتب إلى الوقف عن العمل مدة معينة إلى الحرمان من العلاوة وتأجيل موعد استحقاقها وذلك فى البنود ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ونصت على جزاء خفض المرتب فى البند الخامس وجزاء خفض الوظيفة فى البند السادس وجزاء خفض المرتب والوظيفة معاً فى البند السابع ويليه فى البند الثامن جزاء الفصل من الخدمة. ومن ثم فإن توقيع المحكمة التأديبية الجزاء المنصوص عليه قانوناً فى البند السابع من المادة ٤٨ من نظام العاملين بالقطاع العام وهو جزاء خفض المرتب والوظيفة معاً على الطاعن

لما نسب إليه لا ينطوى على توقيع عقوبتين تأديبيتين عن المخالفة الواحدة وإنما هو إيقاع لجزاء مخصوص عليه قانوناً مما يضحى معه النعمى على الحكم المطعون فيه بمخالفة قاعدة عدم جواز تعدد الجزاءات فى غير محله متعيناً الالتفات عنه.

(طن ٤١٦ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٨٥/١١/١٩)

### قاعدة رقم (٧٢)

**المبدأ :** الاختصاص بتوقيع الجزاء على شاغلى الدرجة الثانية وما يليها هو من اختصاص مجلس الإدارة دون غيره.

**المحكمة :** فإنه بغض النظر عن مدى شرعية استمرار العمل بأحكام لائحة التأديب والجزاءات على العاملين بالبنك والصادر فى ١٩٧٢/٧/٢٧ فى ظل العمل بأحكام قانون العاملين بالقطاع العام برقم ٦١ لسنة ١٩٧١ والذى ألغى بصدر القانون الحالى رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ذلك أنه كان يتعين على البنك الطاعن أن يقوم بتعديل تلك اللائحة لكى تتفق وأحكام القانون الأخير عملاً بحكم المادتين ٨٣ و ١٠٩ منه وهو الأمر الذى لم يتحقق، فإنه باستعراض أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ سالف الذكر يتعين أن المادة ٨٤ منه تنص على أن «يكون الاختصاص فى توقيع الجزاءات التأديبية كما يلى: ١- ..... ٢- ..... ٣- ..... ٤- لمجلس الإدارة بالنسبة لشاغلى وظائف الدرجة الثانية فما فوقها عدا أعضاء مجلس الإدارة المعينين والمنتخبين وأعضاء مجلس إدارة التشكيلات النقاية توقيع أى من الجزاءات الواردة فى المادة ٨٢ من هذا القانون...» وطبقاً لهذا النص فإن

الاختصاص بتوقيع الجزاءات على شاغلي الدرجة الثانية ومايلوها هو من اختصاص مجلس الإدارة دون غيره.

ومن حيث أنه بناء على ماتقدم وكان الثابت من الأوراق أن المطعون ضده من شاغلي الدرجة الثانية وأن القرار التأديبي المطعون فيه صدر بموافقة رئيس مجلس إدارة البنك فإن هذا القرار يكون قد صدر بالمخالفة لصريح نص المادة ٨٤ آنفة الذكر الأمر الذي يتعين معه القضاء بإلغائه.

(طن ١٣٥٦ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٦/١/٢٨)

### قاعدة رقم (٧٣)

**المبدأ:** جزاء الخصم من المرتب هو من الجزاءات التي يجوز توقيعها على من يشغل الفئة الأولى - لا يغير من ذلك مانص عليه في المادة ٨٤ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين بالقطاع العام من اختصاص المحكمة التأديبية بتوقيع جزاء الإحالة إلى المعاش أو الفصل من الخدمة على أعضاء مجلس إدارة الشركة وأعضاء مجلس إدارة التشكيلات النقابية - ذلك لأن هذا النص خاص بتوزيع الاختصاص في توقيع الجزاءات التأديبية بين السلطات الرئاسية بالشركة والمحكمة التأديبية ولا شأن له بتحديد نوع الجزاءات التأديبية التي توقع على العاملين.

**المحكمة:** ومن حيث أن عن الوجه الثالث من أوجه الطعن والذي ذهب فيه الطاعن إلى أنه باعتباره عضواً في التشكيل النقابي ومنتخباً لعضوية مجلس إدارة الشركة فإن المشرع قد خصه بنوع معين من الجزاءات هي

جزاء التنبيه أو اللوم ويتم توقيع أيهما بقرار رئيس الجمعية العمومية وجزاء الإحالة إلى المعاش أو الفصل ويتم توقيعها من المحكمة التأديبية وأن أخص مايمكن قوله هو أن المحكمة التأديبية تملك توقيع أى جزاء من الجزاءات الأربعة المشار إليها وإذا وقعت عليه جزاء الخصم من المرتب فإنها تكون قد وقعت جزاء غير مخول لها قانوناً، فإنه بمطالبة نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ يبين أن المادة ٨٢ قد حددت فى مقدمتها الأولى الجزاءات التى يجوز توقيعها على العاملين. ووردت فى فقرتها الثانية الجزاءات التى توقع على العاملين من شاغلى الوظائف العليا الواردة بمعدل توصيف وتقييم الوظائف وهى مدير عام وعالية وممتازة فهؤلاء لا توقع عليهم إلا الجزاءات التالية :

التنبيه - اللوم - إحالة إلى المعاش - الفصل من الخدمة كما حددت المادة ٨٤ الاختصاص فى توقيع الجزاءات فنصت فى البند الخامس منها على أن لرئيس الجمعية العمومية للشركة لرئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة توقيع أحد جزائى التنبيه أو اللوم.

ونصت فى البند السادس على أن المحكمة التأديبية المختصة بالنسبة لرئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة وأعضاء مجلس إدارة التشكيلات النقابية توقيع الإحالة إلى المعاش أو الفصل من الخدمة.

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن الطاعن يشغل وظيفة من الدرجة الأولى فضلاً عن كونه عضواً منتخباً بمجلس إدارة الشركة وأن العبرة فى تحديد نوع الجزاء الذى يجوز توقيعها على العامل عما فرط منه وثبت فى

حقه هي الدرجة العالية بغض النظر عن كونه عضواً منتخباً بمجلس إدارة الشركة من عدمه ومتى كان الثابت أن الطاعن يشغل الفئة الأولى على الجزاءات التي يجوز توقيعها عليه هما تلك المنصوص عليها في الفترة الأولى من المادة ٨٢ من نظام العاملين بالقطاع العام، ومن ثم فلا تشرب ولا مأخذ على الحكم المطعون فيه أن هو قضى مجازاة الطاعن بالخصم من المرتب لمدة عشرة أيام بحسبان أن هذا الجزاء من الجزاءات التي يجوز توقيعها عليه بحكم كونه يشغل الفئة الأولى ولا يعتبر من ذلك مانص عليه في المادة ٨٤ من نظام العاملين بالقطاع العام من اختصاص المحكمة التأديبية بتوقيع جزاء الإحالة إلى المعاش أو الفصل من الخدمة على أعضاء مجلس إدارة الشركة وأعضاء مجلس إدارة التشكيلات النقاوية، لأن هذا النص خاص بتوزيع الاختصاص في توقيع الجزاءات التأديبية بين السلطات الرئاسية بالشركة والمحكمة التأديبية ولا شأن له بتحديد نوع الجزاءات التأديبية التي توقع على العاملين.

ومن حيث أنه لما تقدم يكون الطعن غير قائم على أساس من القانون الأمر الذي يتعين معه القضاء برفضه.

(طن رقم ٦٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٨٦/٣/٤)

#### قاعدة رقم (٧٤)

المبدأ: أعمال جزاء الخفض إلى وظيفة في الدرجة الأدنى مباشرة يتطلب ألا يكون العامل المحال للمحاكمة في أدنى درجات السلم الوظيفي - صدور مثل هذا الجزاء على عامل في أدنى درجات التعيين



يجعله مخالفاً للقانون أساس ذلك: أن الحكم فى هذه الحالة يكون قد أتى بعقوبة لم ينص عليها القانون فضلاً عن استحالة تنفيذها- إلغاء الحكم وتوقيع العقوبة المناسبة.

**المحكمة:** ومن حيث أن مبنى المطعون يقوم على أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ فى تطبيق القانون عندما قضى بمجازاة المطعون ضده بخفض وظيفته إلى الدرجة الأدنى مباشرة إذ أنه يشغل أدنى الدرجات طبقاً للقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨.

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن المطعون ضده كان عند صدور الحكم المطعون فيه يشغل وظيفة بقال من الدرجة السادسة طبقاً للجدول الثانى المرافق لنظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ وهى درجة بداية التعيين فى المجموعة الوظيفية ومن ثم فإن مقتضى مجازاته بالخفض إلى وظيفة فى الدرجة الأدنى مباشرة هو خفضه إلى وظيفة ودرجة غير موجودتين فى القانون وهو يضحى معه الحكم الطعين مستحدثاً العقوبة يأت بها المشرع ومستحيله التنفيذ ويكون ذلك قد صدر بالمخالفة للقانون حقيقاً بالإلغاء.

ومن حيث أن الدعوى التأديبية المقامه ضد المطعون ضده مهياة للفصل فيها وكانت المخالفة المنسوبة إليه بتقرير الاتهام ثابتة فى حقه على الوجه الذى استظهر الحكم المطعون فيه وهو ماتأخذ به هذه المحكمة فمن ثم يتعين مجازاته عنها وفقاً للمادة ٨٢ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ وهو ماتكتفى معه المحكمة بمجازاته بخفض أجره فى حدود علاوة.

ومن حيث أنه بناء على ماتقدم وإذا كان الحكم المطعون فيه على النحو السالف يبيانه قد أضاف مخالفات وقعت من المحالين في الفترة من عام ١٩٨١ حتى عام ١٩٨٣ على الرغم من أنها غير واردة في تقرير الاتهام، كما نسب للمحالين الأول والثاني مخالفة العمل لدى جهة أجنبية بدون موافقة الجهة المختصة ومخالفة الجمع بين وظيفتين على الرغم من أن هاتين المخالفتين غير واردتين أيضاً بتقرير الاتهام. وإذا كان الثابت من الأوراق أن المحكمة مصدرة الحكم المطعون فيه لم تخطر المحالين بما أجرته من تعديل كما لم تمنحهم أجلاً لتحضير دفاعهم في ضوء ما أجرته من تعديل، فإنه من ثم تكون إجراءات المحاكمة عن المخالفات التي لم ترد في قرار الإحالة باطلة.

## سادسة- حالات وجوب إحالة امر العامل إلى اللجنة الثلاثية

### قاعدة رقم (٧٥)

**المبدأ :** على سلطة مجلس الإدارة أو رئيس المجلس قبل إحالة العامل إلى المحكمة التأديبية لتوقيع جزاء الفصل أو الإحالة إلى المعاش بوجوب العرض على لجنة ثلاثية- لايسرى ذلك على الحالة التي تتم فيها الإحالة بمعرفة النيابة الإدارية.

**المحكمة :** وما أثاره الطاعن الرابع من أنه لايجوز إحالة العامل إلى المحاكمة التأديبية للحكم عليه بإحالاته إلى المعاش أو فصله إلا بعد عرض الأمر على اللجنة الثلاثية المنصوص عليها في المادة ٨٥ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ وإلا كان الجزاء باطلاً، ذلك أن النص المشار إليه يضع قيداً على سلطة مجلس الإدارة أو رئيس المجلس قبل إحالة العامل إلى المحكمة التأديبية لتوقيع جزاء الفصل أو الإحالة إلى المعاش بوجوب العرض على لجنة ثلاثية، ولايسرى في الحالة التي تتم فيها الإحالة بمعرفة النيابة الإدارية، لأن الخطاب كما هو واضح من صريح النص موجه إلى مجلس الإدارة أو رئيس المجلس فحسب دون النيابة الإدارية.

(طعن ٩٨٧ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٩٢/١٢/١٥)

### قاعدة رقم (٧٦)

**المبدأ :** مفاد نصوص المواد ٨٥ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بإصدار قانون نظام العاملين بالقطاع العام و ٦٢ ، ٦٤ من قانون العمل

وهو القانون المكمل للقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ أن المشرع قرر ضمانات للعامل الذى ارتكب مخالفات تأديبية تستوجب جزاء الفصل من الخدمة أو الإحالة إلى المعاش وهى وجوب إحالة أمره إلى لجنة ثلاثية بتشكيل ذى طبيعة خاصة وذلك بغرض بحث الحالة المعروضة عليها وإبداء رأيها وهو بطبيعته استشارى لا يلزم الجهة المختصة -لا يمتنع الرأى الصادر عن اللجنة الثلاثية بحجية الأحكام القضائية لافى مواجهة الجهة الإدارية التى لها أن تسترشد به فقط ولا يمنعها من الاستمرار فى طلب العامل من الخدمة- ولا فى مواجهة المحكمة التأديبية عندما يتصل بها أمر تأديب العامل المحال إليها.

**المحكمة :** ومن حيث أنه عن الدفع بعدم جواز نظر الدعوى التأديبية لعدم صحة تحريكها بسبب سابقه الفصل فيها بقرار اللجنة الثلاثية الذى يعتبر حكماً قضائياً حائزاً لقوة الشئ المقضى به باعتبار أن فى نظر الدعوى أمام المحكمة التأديبية مساس بحجية الأحكام القضائية النهائية فإن المادة ٨٥ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بإصدار قانون نظام العاملين بالقطاع العام تنص على أنه (إذا رأى مجلس الإدارة أو رئيس المجلس أن المخالفة التى ارتكبها العامل تستوجب توقيع جزاء الإحالة إلى المعاش أو الفصل من الخدمة تعين قبل إحالة العامل إلى المحاكمة التأديبية، عرض الأمر على لجنة تشكل على الوجه الآتى :

١- مدير مديرية العمل المختص أو من ينتدبه. (رئيساً)

٢- ممثل للعمال تختاره اللجنة النقابية أو النقابة العامة إذا لم توجد لجنة نقابية. (عضواً)

«أعضاؤه»

٣- ممثل الشركة.

وتتولى اللجنة المشار إليها بحث كل حالة تعرض عليها وإبلاغ رأيها فيها لمجلس الإدارة أو رئيس المجلس حسب الأحوال وذلك فى ميعاد لا يجاوز أسبوعاً من تاريخ إحالة الأوراق إليها وكل قرار يصدر بفصل أحد العاملين خلافاً لأحكام هذه المادة يكون باطلاً بحكم القانون دون حاجة لاتخاذ أى إجراء آخر.

وقد ورد فى المادة ٦٢ من قانون العمل وهو القانون المكمل للقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ مردداً لذات الأحكام الخاصة بضرورة عرض أمر العامل الذى ارتكب خطأ تأديبياً يستوجب معاقبته بالفصل على لجنة ثلاثية، كما ورد نص المادة ٦٤ من قانون العمل على أن يكون قرار اللجنة استشارياً ويصدر بأغلبية الآراء.

ومن حيث أن مفاد هذه النصوص أن المشرع قرر ضمانه للعامل الذى ارتكب مخالفات تأديبية تستوجب جزاء الفصل من الخدمة أو الإحالة إلى المعاش وهى وجوب إحالة أمره إلى لجنة ثلاثية بتشكيل ذى طبيعة خاصة وذلك بغرض بحث الحالة المعروضة عليها وإبداء رأيها من حيث إمكانية توقيع هذا الجزاء من عدمه، وكل ما تطلبه المشرع من هذه اللجنة هو إبداء الرأى وهو بطبيعته رأى استشارى لا يلزم الجهة المختصة حيث لم يلزم المشرع هذه الجهة إلا بضرورة العرض على هذه اللجنة تحقيقاً للضمانة التى استهدفها، ولا يكون القرار بالفصل مشروعاً فى حالة إعمال هذه الضمانة وثبوت عدم العرض على اللجنة الثلاثية أصلاً، أما إذا ثبت أن الجهة الإدارية

قامت بإجراء هذا العرض على هذه اللجنة فإن الإجراءات التى تتخذها بعد ذلك وصولاً إلى توقيع جزاء الفصل تكون مشروعة حتى ولو جاء رأى اللجنة بعدم الموافقة على طلب الفصل وذلك بسبب استيفاء الضمانة التى يتطلبها المشرع.

ومن حيث أنه متى كان ذلك فإن المشرع لم يجعل العرض على اللجنة الثلاثية طريقاً موازياً للطعن القضائى ، ولا يتمتع الرأى الصادر عنها بحجية الأحكام القضائية لافى مواجهة الجهة الإدارية التى لها أن تسترشد به فقط ولا يمنعها من الاستمرار فى طلب فصل العامل من الخدمة ، ولا فى مواجهته المحكمة التأديبية عندما يتصل بها أمر تأديب العامل المحال إليها من باب أولى وعليه فإن الدفع بعدم قبول الدعوى التأديبية لسابقة الفصل فى موضوعها أمام اللجنة الثلاثية فى غير محله الأمر الذى يتعين معه الرفض.

(طعن ٣٠٠٤ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٩٣/١/١٢)

### قاعدة رقم (٧٧)

المبدأ : المادة ٨٥ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ فى شأن العاملين بالقطاع العام تضع قيداً على سلطة مجلس الإدارة أو رئيس المجلس قبل إحالة العامل إلى المحكمة التأديبية لتوقيع جزاء الفصل أو الإحالة إلى المعاش بوجوب العرض على لجنة ثلاثية -لايسرى ذلك القيد فى الحالة التى يتم فيها الإحالة بمعرفة النيابة الإدارية- لأن النص موجّه إلى مجلس الإدارة أو رئيس المجلس دون النيابة الإدارية.

**المحكمة :** ومن حيث أنه مما أثارته الطاعنة من أنه لا يجوز إحالة العامل إلى المحكمة التأديبية للحكم عليه بعقوبة الإحالة إلى المعاش أو فصله إلا بعد عرض الأمر على اللجنة الثلاثية المنصوص عليها في المادة ٨٥ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ وإلا كان الحكم باطلاً، فقد سبق لهذه المحكمة أن قررت أن النص المشار إليه يضع قيداً على سلطة مجلس الإدارة أو رئيس المجلس قبل إحالة العامل إلى المحكمة التأديبية لتوقيع جزاء الفصل أو الإحالة إلى المعاش بوجوب العرض على لجنة ثلاثية، ولا يسرى في الحالة التي تتم فيها الإحالة بمعرفة النيابة الإدارية، لأن الخطاب كما هو واضح من صريح النص موجه إلى مجلس الإدارة أو رئيس المجلس فحسب دون النيابة الإدارية (الطعن رقم ٩٨٧ لسنة ٣٧ق)، ذلك أن النيابة الإدارية قد ترى في أعقاب تحقيق تولته - كما هو الحال بالنسبة للطعن المائل أن المخالفات ثابتة قبل المتهم، وأنه يستحق الإحالة إلى المحاكمة التأديبية فتقوم بإعداد تقرير الاتهام وإحالة العامل إلى المحاكمة، وفي هذه الحالة لا تلزم النيابة الإدارية - ولو كانت ترى توقيع عقوبة الإحالة إلى المعاش أو الفصل - بعرض العامل على اللجنة الثلاثية قبل الإحالة إلى المحكمة، إنما يلزم هذه العرض إذا طلبت الشركة التابع لها العامل سواء عقب تحقيق تولته أو أنها لم تقتنع بطلب النيابة الإدارية حفظ التحقيق ورأت إحالة العامل إلى المحاكمة التأديبية، في هذه الحالة تلتزم النيابة الإدارية بتنفيذ طلب الشركة بالإحالة ويقتصر دورها هنا على مجرد التنفيذ، فإن رأت الشركة في هذه الحالة توقيع عقوبة الإحالة إلى المعاش أو الفصل تعين عليها قبل إحالة الأوراق للنيابة الإدارية لتقديم العامل للمحاكمة التأديبية عرض أمره على اللجنة الثلاثية إعمالاً لحكم المادة ٨٥ المشار إليها، أما في الحالات التي تتم الإحالة بناء على ما ارتأته

النيابة الإدارية فلا تلزم بالعرض على اللجنة الثلاثية، ذلك أن المحكمة من العرض على اللجنة الثلاثية هو حماية العامل من عسف جهة العمل التي ترى إحالته إلى المعاش أو فصله، وبالتالي لم يوجه المشرع إلى النيابة الإدارية الخطاب بوجوب العرض على اللجنة الثلاثية باعتبارها ليست جهة العمل التي قررت الحماية أو الضمانة في مواجهتها، فضلاً عن أن مآل الإحالة هو المحاكمة وفيها الضمانة الكاملة للعامل في الحق والعدل.

(طن ٣٦/١٧٠٧ ق جلسة ١٩٩٣/٤/٢٧)



## سابعاً- الجزاءات التي توقع علي من انتهت خدمته

### قاعدة رقم (٧٨)

**المبدأ :** نصوص القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ خلت من بيان الجزاءات التي يجوز توقيعها على العاملين الذين انتهت خدمتهم عن المخالفات التي وقعت منهم أثناء الخدمة - القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وضع تنظيمًا شاملاً لمساءلة هؤلاء العاملين حدد بمقتضاه المحاكم التأديبية المختصة بمحاكمتهم ونظم شروط إقامة الدعوى التأديبية ضدهم وبين الجزاءات التي يجوز توقيعها عليهم- النظام التأديبي الذي ورد بقانون مجلس الدولة يشمل العاملين بالجهاز الإداري للدولة الذي يشمل : وزارات الحكومة ومصالحها والهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها وهي شركات القطاع العام- أساس ذلك: نص المادة ٢١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .

**المحكمة :** ومن حيث أن المادة ١٥ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة قد نص على أن تختص المحاكم التأديبية بنظر الدعاوى التأديبية عن المخالفات المالية والإدارية التي تقع من :

أولاً: العاملين المدنيين بالجهاز الإداري للدولة في وزارات الحكومة ومصالحها ووحدات الحكم المحلي والعاملين بالهيئات العامة والمؤسسات العامة وما يتبعها من وحدات والشركات التي تضمن لها الحكومة حداً أدنى من الأرباح.

ونص في المادة ١٩ على أن توقع المحاكم التأديبية الجزاءات المنصوص عليها في القوانين المنظمة لشتون من تجرى محاكمتهم. ونصت المادة ٢٠ على أن لا تجوز إقامة الدعوى التأديبية على العاملين بعد انتهاء خدمتهم إلا في الحالتين الآتيتين:

١ - إذا كان قد بدء في التحقيق أو المحاكمة قبل انتهاء الخدمة.

٢ - إذا كانت المخالفة من المخالفات المالية التي يترتب عليها ضياع حق من الحقوق المالية للدولة أو أحد الأشخاص الاعتبارية العامة أو الوحدات التابعة لها وذلك لمدة خمس سنوات من تاريخ انتهاء الخدمة ولو لم يكن قد بدئ في التحقيق قبل ذلك.

كما حددت المادة ٢١ الجزاءات التأديبية التي يجوز للمحاكم التأديبية توقيعها على من ترك الخدمة وهي :

١ - غرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تجاوز الأجر الإجمالي الذي كان يتقاضاه العامل عن الشهر الذي وقعت فيه المخالفة.

٢ - الحرمان من المعاش مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر.

٣ - الحرمان من المعاش فيما لا يجاوز الرابع.

ومن حيث أنه يبين مما سبق أنه وإن كانت نصوص نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ قد خلت من النص على الجزاءات التي يجوز توقيعها على العاملين الذين انتهت خدمتهم عن

مخالفات وقعت منهم أثناء الخدمة إلا أن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ قد وضع تنظيمًا شاملاً لمساءلة هؤلاء العاملين تأديبياً حدد بمقتضاه المحاكم التأديبية المختصة بمحاكمتهم ونظم شروط إقامة الدعوى التأديبية ضدهم على النحو المفصل فى المادة ٢٠ وحدد فى المادة ٢١ الجزاءات التأديبية التى يجوز توقيعها عليهم وهذا النص ورد به صريح العبارة أنه يشمل العاملين بالجهاز الإدارى للدولة الذى يشمل وزارات الحكومة ومصالحها والهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها وهى شركات القطاع العام.

ومن حيث أن الثابت من الأوراق على النحو الوارد بقرار الاتهام أن المخالفات المنسوبة للمطعون ضده هى مخالفات مالية تتعلق بتسهيله لصاحب مطبعة..... من الاستيلاء دون وجه حق على أموال للشركة بلغت ٥٠٠ مليون و ٥٩٣٤ جنيهاً واصطناعه عروضاً منسوبة للقطاعين العام والخاص بشأن توريد مطبوعات وتمكن بها من الاستيلاء على أموال للشركة بغير وجه حق بلغت ٥٠٠ مليون و ١٠٢٢ جنيهاً وعدم اتباعه التعليمات المالية والمخزنية فيما يتعلق بطرح العروض وتلقيها وطلب تشكيل لجان لفض المظاريف والبت فى العطاءات وتحرير أذن الإضافة والصرف من المخازن بغية تحقيق مآربه الشخصية وإن هذه المخالفات ثبتت منه فى الفترة من عام ١٩٧٥ حتى أغسطس سنة ١٩٧٧ وأن الدعوى التأديبية ضده قد أقامتها النيابة الإدارية بإيداع أوراقها قلم كتاب المحكمة التأديبية بتاريخ ١٩٧٨/١٢/١٦ فمن ثم تكون الدعوى التأديبية قد رفعت ضد المطعون ضده فى خلال المواعيد القانونية وكان يتعين على المحكمة التأديبية أن تسير

فى محاكمته وتفصل فى الدعوى التأديبية فى ضوء مانسفر عنه المحاكمة،  
وإذ حجبت المحكمة نفسها عن نظر الدعوى التأديبية ومحاكمة المتهم  
وتحقيق دفاعه ولم تستند ولايتها فى الفصل فيها وقضت بعدم جواز نظر  
الدعوى تكون قد أخطأت فى تطبيق القانون ويتعين لذلك القضاء بالغاء  
الحكم المطعون وبإعادة الدعوى للحكم التأديبى للفصل فى موضوعها.

(علن ٧٢٧ لسنة ٣٦ فى جلسة ١٩٨٦/٤/٢٩)

ثامناً- عدم جواز معاقبة العامل بجزاء لم يرد بلائحة جزاءات الشركة

### قاعدة رقم (٧٩)

المبدأ: إذا أصدر مجلس إدارة الشركة لائحة للجزاءات تحدد أنواع المخالفات والجزاء المقرر لكل منها طبقاً لنص المادة (٨٣) من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ فإنه يتعين التقيد بهذه اللائحة مؤدى ذلك: عدم جواز معاقبة العامل بجزاء لم يرد بتلك اللائحة -لائحة جزاءات الشركة لا تقيد المحكمة التأديبية التي لها أن تختار الجزاء المناسب من بين الجزاءات المنصوص عليها في المادة ٨٢ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨.

المحكمة: ومن حيث أن الطاعن فى هذا الحكم يقوم على أسباب يحصلها أن تقرير الخبراء المناسب للذنب الإدارى الذى فرط من العامل هو خبراء يدخل فى نطاق السلطة التقديرية للشركة ولارقابة للقضاء عليها إلا إذا اتسم بسوء استعمال السلطة. وأن لائحة الجزاءات المعمول بها فى الشركة تنص على عدم التقيد بالجزاء المحدد بها وإذا اقترنت إحدى المخالفات بظروف مشددة تمس مصالح الشركة الجوهرية أو كرامة الوظيفة أو الموظف أو الصالح العام أو يترتب عليها آثار يتعذر تداركها أو أضرار غير عادية فإنه فى هذه الحالة يجوز لرئيس مجلس الإدارة ألا يتقيد بالجزاء المحدد باللائحة.

ومن حيث أنه عن السبب الأول من أسباب الطعن والمتعلق بسلطة الشركة فى تقرير الجزاء المناسب للذنب الإدارى الثابت فى حق العامل دون

معقب عليها إلا إذا اتسم تقريرها باساءة استعمال السلطة فقد نصت المادة ٨٣ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ على أن يضع مجلس الإدارة لائحة تتضمن جميع أنواع المخالفات والجزاءات المقررة لها وإجراءات التحقيق والجهة المختصة بالتحقيق مع العاملين مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية والقوانين المعدلة له. وقد جرى قضاء هذه المحكمة أن إذا ما أصدر مجلس إدارة الشركة لائحة للجزاءات تحدد أنواع المخالفات والجزاء المقررة لكل مخالفة وذلك على النحو المنصوص عليه في المادة ٨٣ المشار إليها فإن الشركة تتقيد بأحكام هذه اللائحة وماورد بها من تحديد لأنواع المخالفات والجزاءات المحددة لكل مخالفة حسب مرات العود في الفترات الزمنية المحددة بها وبالتالي فلايسوغ لها الخروج على أحكام هذه اللائحة.

حيث أن الثابت من الأوراق أن مجلس إدارة الشركة الطاعنة قد أصدر لائحة للجزاءات عملاً بنص المادة ٨٣ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ عدد فيها جميع أنواع المخالفات التي تقع من العاملين بحسب طبيعة العمل بالشركة وحدد لكل مخالفة الجزاء المناسب في حالة ارتكابها لأول مرة ثم لثاني وثالث ورابع وخامس مرة وعن الفترة الزمنية بين وقوع المخالفة الأولى والمخالفة التالية لها حتى يمكن اعتبار المخالفة التالية عوداً لذات المخالفة. وقد ورد في البند ٤١ من هذه اللائحة مخالفة التشاجر مع الزملاء أو إحداث مشاغبات في محل العمل ومحدد لمن ارتكب هذه المخالفة لأول مرة جزاء الخصم من الراتب لمدة يومين ثم يتدرج

الجزاء فى الشدة ليصل إلى ثلاثة ثم أربعة ثم خمسة أيام حسب مرات العودة إلى ارتكابها فى الفترة الزمنية المحددة فى اللائحة.

ومن حيث أن المخالفة المنسوبة للمطعون ضدها والثانية فى حقها من واقع أوراق التحقيق هى مجرد مشاجرة بينها وبين زميلتها العاملة..... وقد حدثت منها أثناء العمل بالشركة ولم ينتج عنها ثمة مضاعفات ترتبت على هذه المشاجرة أو أى آثار يتعذر تداركها قد ترتبت عليها أو أن أضرار جسيمة قد نتجت عنها تبرر لرئيس مجلس الإدارة- كما تقول الشركة فى تقرير طلعنها- الخروج عن نصوص اللائحة وتوقيع الجزاء الذى يراه مناسباً يحيل العامل إلى النيابة العامة أو النيابة الإدارية فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى ثبوت المخالفة المنسوبة للمطعون ضدها وبالوصف السالف الإشارة إليه فإنه يكون قد استخلص النتيجة التى انتهى إليها استخلاصاً سائفاً وقام على أسبابه المبررة له فى خصوص ثبوت المخالفة قبل المعطون ضدها وأن الشركة بإصدارها قرار الجزاء المطعون فيه بمجازاته عنها بالوقف عن العمل لمدة ستة أشهر تكون قد خالفت أحكام اللائحة الذى أصدرتها ومن ثم يكون قرار الجزاء مخالفاً للقانون فضلاً عن انساق بالإمعان فى الشدة التى تخرج الجزاء من دائرة المشروعية إلى دائرة عدم المشروعية مما يتعين القضاء بإلغائه.

ومن حيث أنه لما تقدم ولأن المخالفة المنسوبة للمطعون ضدها ثابتة فى حقها من واقع أوراق التحقيق وأقوال الشهود الذين سمعت أقوالهم فى التحقيق وباعتراف المطعون ضدها بها الأمر الذى يشكل خروجاً منها على مقتضى واجباتها الوظيفية وسلوكها ومسلكاً لا يتفق والاحترام الواجب الأمر الذى يسوغ مساءلتها تأديباً.

ومن حيث أن فى شأن تقرير الجزاء المناسب لما فرط من المطعون ضدها وثبتت فى حقها من مخالفة تدرج تحت البند ٤١ من لائحة الجزاءات المعمول بها بالشركة وأنه وإن كانت الشركة ملزمة قانوناً بالتقيد بأحكام هذه اللائحة التى أصدرها مجلس إدارتها إلا أنه من ناحية أخرى فإن هذه اللائحة لاتقيد المحكمة التأديبية التى لها أن تختار الجزاء المناسب من بين الجزاءات المنصوص عليها فى المادة ٨٢ من نظام العاملين بالقطاع العام والذى تقدره المحكمة بخصم خمسة أيام من راتب المطعون ضدها باعتباره الجزاء المناسب للذنب الإدارى الثابت فى حقها ويتعين لذلك تعديل الحكم المطعون فيه وذلك بمجازاة المطعون ضدها بخصم خمسة أيام من راتبها.

(ملعن ٢٧٤١ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٦/٤/٨)

### قاعدة رقم (٨٠)

**المبدأ :** لايجوز للسلطة المختصة بتوقيع الجزاء تجاوز ما هو محدد للمخالفة من جزاء فى لائحة الجزاءات التى يصدرها مجلس إدارة الشركة- يتمتع قانوناً بتوقيع جزاء أشد.

**المحكمة :** ومن حيث أنه المسلم قانوناً أنه متى أصدر مجلس الإدارة لائحة الجزاءات المشار إليها تعين على السلطة المختصة بتوقيع الجزاء الإلزام بعدم تجاوز ما هو محدد للمخالفة من جزاء فى اللائحة، بمعنى أنه يتمتع قانوناً على السلطة المختصة بتوقيع جزاء أشد، وإن كان يجوز لها اختيار الجزاء الأخير إذ قد ترى فى الماضى المشرف للعامل مايشفع له فى التحقيق.



ومن حيث أنه باستقراء لائحة الجزاءات الصادرة عن مجلس إدارة الشركة بين أن المخالفة الثانية في حق المطعون ضده تدرج تحت البند ١٤٨ ، وقد تحدد لها جزاء الخصم من المرتب لمدة خمسة أيام عن ارتكابها لأول مرة، وعشرة أيام عن المرة الثانية، وخمسة عشر يوماً عن المرة الثالثة.

ومن حيث أنه بذلك، وإذا كان الثابت أن ارتكاب المطعون ضده لهذه المخالفة كان للمرة الأولى حيث لم يثبت سبق ارتكابه لمثل هذه المخالفة، فمن ثم فإن الجزاء الذي كان يجوز توقيعه عليه هو خمسة أيام فقط وإذا كانت الشركة قد خالفت ذلك بأن عاقبته بجزاء الخصم من المرتب لمدة خمسة عشر يوماً، فإن قرارها والحالة هذه يكون قد جاء مخالفاً للقانون ولا يشفع في ذلك ما تذرعت به الشركة من التمسك بالمادة ١٧ من اللائحة، والتي تجيز الخروج على التحديد الوارد باللائحة إذا دعت الضرورة إلى ذلك حفاظاً على استتباب النظام وذلك لعدم توافر حالة الضرورة المبررة لذلك، فضلاً عما يترتب على أعمال هذا النص على إطلاقه من إهدار لللائحة.

## تاسعة- شروط الإعفاء من الجزاء التأديبي

### قاعدة رقم (٨١)

**المبدأ:** إذا ارتكب العامل مخالفة تنفيذاً لأمر صدر من رئيسه يعفى من الجزاء إذا توافر شرطان: ١- أن يكون الأمر الصادر إليه من رئيسه مكتوباً. ٢- أن يقوم العامل بتبئيه الرئيس إلى المخالفة -يعفى العامل من المسؤولية إذا ثبت أن ثمة إكراه أدبي أو معنوي شاب إرادته وأفقده حريته سواء في طلب كتابة الأمر الصادر إليه أو في تبئيه رئيسه إلى المخالفة- أساس ذلك: فقدان العامل حرية الإرادة في التصرف - قد تحيط بالمرؤوس ظروف لاتصل في مداها إلى مرتبة الإكراه الذي يبرر عدم طلب كتابة الأمر أو التبئيه إلى المخالفة لكن هذه الظروف تمثل قيداً على حرية المرؤوس وتشكل صعوبة تدفعه إلى التسليم بالأمر الواقع والامتناع لتنفيذ الأمر المخالف- أثر ذلك: الاعتداد بهذه الظروف في تخفيف الجزاء- معيار ذلك: يتعين الرجوع إلى كل حالة على حدة لدراسة ظروفها وملايساتها واستظهار طبيعة العلاقة بين الرئيس والمرؤوس ومدى ما يملكه الرئيس قبل المرؤوس من سلطات.

**المحكمة:** ومن حيث أن مبنى طعن الطاعن على هذا الحكم يقوم على أساس أنه قد قام على غير سبب يبرر توقيع الجزاء عليه. ذلك أنه يقيم الدليل على صحة الوقائع التي استخلص منها هذا السبب، هذا فضلاً عن أن الجزاء الذي وقع عليه قد شابه الغلو حيث لا يتناسب مع مائيت في حقه.

ومن حيث أن الثابت من التحقيق الذي أجرتة النيابة الإدارية أن

الطاعن يشغل وظيفة رئيس وحدة الخدمات بالإضافة لعمله كرئيس لوحدة التوريدات من الدرجة الثالثة وتقتضى وظيفته الإشراف على أعمال النظافة وعمالها، وقد شارك هو وآخرين فى تكليف بعض سعاة البنك بنقل بعض من الشتلات لغرسها فى الحديقة المملوكة لرئيس مجلس الإدارة الكائنة بالصف وقد استغرق ذلك الفترة من التاسعة من صباح يوم ١٩٨٤/٥/٩ حتى الخامسة مساء وقد حرص رئيس مجلس الإدارة على التواجد بينهم للاطمئنان على حسن سير العمل.

ومن حيث أن المستفاد من التحقيق بما لا يدع مجالاً لأدنى شك أن قيام جميع العاملين المتهمين كل بما أخذه عليه من عمل مخالف قد تم أساساً بناء على تكليف من رئيس مجلس الإدارة الذى كان من وراء كل ذلك.

ومن حيث أنه بالرجوع إلى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام يبين أنه قد نص فى المادة ٨٠ منه أنه (..... ويعفى العامل من الجزاء إذا ثبت أن ارتكابه المخالفة كان تنفيذاً لأمر مكتوب بذلك صدر إليه من رئيسه بالرغم من تنبيهه كتابة إلى المخالفة وفى هذه الحالة تكون المسئولية على مصدر الأمر وحده.

ومؤدى هذا النص أن اعفاء العامل من الجزاء فى حالة ارتكابه للمخالفة تنفيذاً لأمر صدر إليه من رئيسه رهين بتوافر شرطين، الأول أن يكون الأمر مكتوباً والثانى أن ينبه العامل رئيسه كتابة إلى ما يتضمنه تنفيذ أمره من مخالفة.

ومن حيث أنه ولئن كان ذلك هو الأصل في حالة ارتكاب العامل للمخالفة تنفيذاً لأمر صدر إليه من رئيسه، بأن أعفى المشرع العامل من الجزاء بشرط أن يكون الأمر الصادر إليه مكتوباً، وأن يقوم العامل بتنبيه الرئيس إلى المخالفة، إلا أنه إذا ما ثبت أن ثمة إكراه أدبي أو معنوي قد شاب إدارة العامل المرؤوس وأفقده حرته سواء في طلب كتابة الأمر الصادر إليه، أو في التنبيه إلى المخالفة ولم يجد إزاء ذلك سوى الإصلاح لما صدر إليه من أمر لم يجد فكاً من تنفيذه فإن من شأن ذلك إعفاء العامل من توقيع الجزاء عليه أنه قد تحيط بالمرؤوس ظروف قد لاتصل في مداها إلى مرتبة الإكراه الذي يبرم عدم طلب كتابة الأمر أو التنبيه إلى المخالفة ولكن تمثل هذه الظروف قيداً على حرية المرؤوس وتشكل صعوبة تدفعه إلى التسليم بالأمر الواقع بالامتثال لتنفيذ الأمر المخالف، ولا شك أنه يتعين أن يكون لمثل هذه الظروف أثرها الذي يشفع في تخفيف الجزاء وإلا كان الجزاء منسوباً بالغلو. والمعياري في كل ذلك يرجع فيه إلى كل حالة على حده ظروفها وملابساتها وبما يقتضيه ذلك من استظهار بطبيعة العلاقة بين الرئيس والمرؤوس ومدى ما يملكه الرئيس قبل المرؤوس من سلطات.

ومن حيث أنه لما كان ذلك، وكان الثابت أن رئيس مجلس الإدارة كان من وراء ارتكاب المخالفة المنسوبة للطاعن الذي أحاطت به ظروف جعلت من العسير عليه الامتناع عن التنفيذ أو معارضة الأمر الواقع، إذ الحديقة مملوكة لرئيس مجلس الإدارة والعمل المخالف يؤدي لحسابه، وقد حرص على زيادة العاملين بالحديقة لمتابعة ومراقبة تنفيذ العمل المخالف، وكل هذه الظروف كان لها أثرها على إرادة الطاعن بما لم يتمكن معه من

رفض الانصياع للأمر الواقع الذى فرض عليه والامتناع عن تنفيذه بارتكاب العمل المخالف الذى ماكان له مصلحة شخصية فى أدائه.

وإزاء ذلك فإن الطاعن كان من غير الميسور عليه طلب كتابة الأمر الصادر إليه وقعوده عن تنبيه رئيسه كتابة إلى المخالفة على نحو مانصت عليه المادة ٨٠ من قانون نظام العاملين السالف ذكرها، حيث يشفع للعامل فى مثل هذه الحالة وقوعه تحت تأثير هذه الظروف بما تبعته فى روعة من حيث التنكيل به سيماً وقد تعلق الأمر بمثل الطاعن . وهو يعمل رئيساً لعمال النظافة- فى مواجهة رئيس مجلس الإدارة الذى يمثل أعلى قمة الجهاز الإدارى فى البنك والذى يملك كامل السلطة فى تقرير الأجر وتوقيع الجزاء، وليس بمستغرب على مثل هذا الرئيس الأعلى الذى استغل لنفسه تسخير سيارات الشركة وعمالها فى خدمته الخاصة أن ينحرف بسلطته فيبطش لمن لاينفذ له أمراً أو رغبة، فليس من بعد ما أتاه من مخالفة صارخة مايبيح على الطمأنينة فى نفوس العاملين بالبنك. فهو لابد من أن يكون مثلاً وقدوة يحتذى بها فى احترام القانون بما يجعله ملاذا يلجأ إليه المرؤوس عند الافتئات على حقه نراه وقد ضرب أسوأ مثل فى العبث بالقانون ورفع مرؤوسيه إلى ارتكابه المخالفات .

## عاشرة- للعامل الحق في التقدم بتظلمه من الجزاءات الموقعة

### قاعدة رقم (٨٢)

**المبدأ :** المادة ٨٤ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام العاملين بالقطاع العام قد جعلت قرار البت في التظلم من توقيع الجزاء نهائياً -معنى النهاية هو مجرد اعتبار قرار الجزاء قد استنفذ مراحله من ناحية السلطة الرئاسية وأصبح قابل للتنفيذ دون إخلال بالرقابة القضائية التي للمحاكم عليه- ليس من شأن النص على نهائية القرارات الصادرة بالبت في التظلم من قبل السلطة مصدرة القرار أو رئاستها حجب الرقابة القضائية على قرار الجزاء وغلق طريق الطعن عليه بالإلغاء أمام المحاكم التأديبية.

**المحكمة :** ومن حيث أنه بالنسبة للموجه الثاني من أوجه الطعن فإن مردود عليه بأن قضاء المحكمة الإدارية العليا قد استقر على أن نص المادة ٨٤ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام العاملين بالقطاع العام قد جعل قرار البت في التظلم من توقيع الجزاء نهائياً وأن معنى النهاية التي تضمنها النص في وصف قرار البت في التظلمات هو مجرد اعتبار قرار الجزاء قد استنفذ مراحله من ناحية السلطة الرئاسية وغدا قابلاً للتنفيذ دون إخلال بالرقابة القضائية التي للمحاكم عليه وعلى ذلك فليس من شأن النص على نهائية القرارات الصادرة بالبت في التظلم من قبل السلطة مصدرة القرار أو رئاستها حجب الرقابة القضائية على قرار الجزاء وغلق طريق الطعن عليه بالإلغاء أمام المحاكم التأديبية (يراجع حكم المحكمة الإدارية العليا في

الطعن رقم ٥٠٦ لسنة ١٩ في بجلسة ١٩٧٩/٢/٢٤ وبناء على ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه عندما قضى برفض الدفع بعدم جواز نظر طعن المطعون ضدها يكون قد صادف صحيح حكم القانون.

ومن حيث أنه عن الموضوع فإن الثابت من الأوراق في الطعن المائل أن الشركة الطاعنة أصدرت القرار المطعون فيه بمجازاة المطعون ضدها بعقوبة خفض الأجر في حدود علاوة وذلك لخروجها على مقتضى الواجب الوظيفي والأمانة في تأديتها لعملها ولم تحافظ على كرامة الوظيفة والسلوك بالمسلك اللائق بها وذلك بأن قامت ببيع التذاكر للجُمهور في يوم ١٩٨٢/١٠/٧ بزيادة قدرها خمسة قروش في كل تذكرة عن السعر المقرر لها بقصد الحصول على ربح ومنفعة لها.

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن مفتشى ضريبة الملاهي بمدينة الإسكندرية قاموا بحملة تفتيشية يوم ١٩٨٢/١٠/٧ على دور السينما التابعة للشركة الطاعنة ومن بينها دار السينما التي تعمل بها المطعون ضدها صرافة تذاكر وانتهى مفتشوا الضريبة إلى أن صرافى التذاكر بتلك الدور يبيعون التذاكر للجُمهور بثمن يزيد على السعر المقرر وقد قام هؤلاء المفتشون في حملتهم بالحصول على إقرارات من بعض الرواد بلغ عددها ١٦ إقراراً يفيد شراءهم التذاكر بسعر يزيد على السعر المقرر كما قاموا بتحصيل الضريبة على الزيادة في ثمن التذاكر من إدارة السينما وذلك بعد تحرير محاضر جنح ضد مديري هذه الدور تنفيذاً لأحكام القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ بفرض ضريبة الملاهي وذلك على النحو التالي: المحضر رقم ٢٩٠٦ لسنة ١٩٨٢ بالنسبة لمدير سينما استراند، والمحضر ٢٩٠٧ لسنة ١٩٨٢ بالنسبة لمدير سينما

راديو، والمحضر رقم ٢٩٠٨ لسنة ١٩٨٢ بالنسبة لمدير سينما ريلتو، والمحضر رقم ٢٩٠٩ لسنة ١٩٨٢ بالنسبة لمدير سينما ريو الشتوى، وأخيراً المحضر رقم ٢٩١٠ لسنة ١٩٨٢ بالنسبة لمدير سينما ريو الصيفى.

ومن حيث أن الشركة الطاعة اسندت المخالفة إلى المطعون ضدها استناداً إلى أقوال مفتشى ضريبة الملاهى الثلاثة التى أدلوا بها وكل من تحقيقات النيابة العامة والنيابة الإدارية وكذلك استناداً إلى ماجاء بالإقرارات التى أخذها مفتشوا الضريبة من بعض رواد السينما ومن ثم فإن مانسب إلى المطعون ضدها من بيعها التذاكر بأزيد من السعر الرسمى والحصول على منفعة مادية لها يكون ثابتاً فى حقها وتكون بذلك قد أدخلت بواجبات وظيبتها ويكون القرار الصادر بمجازاتها يخفض أجرها فى حدود علاوة قائماً على سببه متفقاً والقانون لا يغير من ذلك أن يكون بعض شهود الواقعة من الطلبة إذ أن هؤلاء الطلبة لا يتجاوز عددهم أربعة شهود «فقط» من إجمالى الشهود البالغ عددهم ١٦ شاهداً، أى أن هؤلاء الطلبة الأربعة تتراوح أعمارهم ما بين الخامسة عشر والسادسة عشر أى أنهم قد تجاوزوا سن السابعة وهى سن التمييز بمراحل ومن ثم فإنه ليس من السهل التأثير عليهم من جانب مفتشى الضريبة ولو كان ذلك صحيحاً لكان فى وسعهم العدول عما جاء بإقراراتهم عندما أدلوا بأقوالهم أمام النيابة العامة، وإذ ذهب الحكم المطعون فيه على هذا المذهب فإنه يكون قد صدر على نحو مخالف للقانون واجب الإلغاء.



### قاعدة رقم (٨٣)

**المبدأ:** أعطى المشرع العامل حقاً في أن يتظلم من الجزاءات الموقعة عليه من رئيس مجلس الإدارة إلى رئيس مجلس الإدارة - تعرض هذه التظلمات على لجنة ثلاثية - ليس معنى ذلك أن المشرع ناط بهذه اللجنة الاختصاص بنظر الطعون ضد الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام - القول بغير ذلك يؤدي إلى اسباغ نوع من الحصانة على تلك القرارات التأديبية ومصادرة حق التقاضي وسلب اختصاص المحاكم التأديبية بنظر الطعون المقدمة ضدها وهو أمر غير جائز دستورياً.

**المحكمة:** ومن حيث أنه عن الوجه الأول من أوجه الطعن فإن المادة ٢/٨٤ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ تنص على أن يكون الاختصاص في توقيع الجزاءات التأديبية كما يلي: (١) ..... (٢) لرئيس مجلس الإدارة بالنسبة لشاغلي وظائف الدرجة الثالثة فما دونها توقيع أى من الجزاءات التأديبية الواردة في البنود من ١-٨ من الفقرة الأولى من المادة (٨٢) ويكون التظلم من توقيع هذه الجزاءات إلى رئيس مجلس إدارة الشركة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إخطار العامل بالجزاء الموقع عليه وتعرض التظلمات من الجزاءات الموقعة من رئيس مجلس الإدارة على لجنة ثلاثية يشكلها مجلس الإدارة للنظر في هذه التظلمات ويكون من بين أعضائها من تختاره اللجنة النقاية.

ومن حيث أنه ولئن كان النص المشار إليه قد أعطى للعامل الحق أن يتقدم بتظلمه من الجزاءات الموقعة عليه من رئيس مجلس الإدارة إلى رئيس

مجلس الإدارة نفسه وقرر المشرع أن تُعرض هذه التظلمات على لجنة ثلاثية يشكلها رئيس مجلس إدارة الشركة فإن ذلك لايعنى أن المشرع قد أعطى الاختصاص بنظر الطعون ضده هذه الجزاءات للجنة المذكورة وإنما قصد المشرع بهذا النص تحديد الجهة المختصة بنظر التظلم الإداري من هذه الجزاءات دون أن يقصد بطبيعة الحال سلب اختصاص المحاكم التأديبية بنظر طعون العاملين بالقطاع العام من الجزاءات الموقعة عليهم المعقود لها طبقاً لنص المادة العاشرة بند ١٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الدولة وإلا لأدى القول بغير ذلك إلى اسباغ نوع من الحصانة على تلك القرارات التأديبية ومصادرة حق التقاضي بشأنها وهو أمر غير جائز دستورياً. وعلى هذا فإن رفض المحكمة التأديبية في حكمها المطعون عليه للدفع الذي أثارته الشركة الطاعنة بعدم اختصاص المحكمة بنظر طعن المطعون ضدها يكون قد صادف صحيح حكم القانون.

## حادي عشر - عدم اشتراط التظلم قبل رفع الدعوى بالغاء قرارات الجزاءات الصادرة بشأن العاملين بالقطاع العام

### قاعدة رقم (٨٤)

**المبدأ:** قرارات الجزاءات التي توقع على العاملين بالقطاع العام لا يشترط التظلم منها قبل الطعن فيها أمام المحكمة -الجزاء الذي يوقع على العاملين بالقطاع العام لا يتعلق بقرار إداري بحكم إنه لا يعتبر موظف عام- لا تعتبر القرارات التي تصدر بشأنه من جهة عمله من قبيل القرارات الإدارية -يعتبر الطعن على قرار الجزاء من الطعون المنصوص عليها في البند الثالث عشر من المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة الخاص الطعون في الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام.

**المحكمة :** ومن حيث أنه يبين مما تقدم أن جوهر النزاع المطروح هو هل التظلم من قرارات الجزاءات التي توقع على العاملين بالقطاع العام هو إجراء وجوبي، يتعين اتخاذه أولاً قبل إقامة دعوى الإلغاء أم أن الأمر غير ذلك ومن ثم يكون لصاحب الشأن إقامة دعوى الإلغاء مباشرة دون اشتراط التظلم أولاً من قرار الجزاء ومضى المواعيد المقررة قانوناً قبل إقامة الدعوى.

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن قرارات الجزاءات التي توقع على العاملين بالقطاع العام، لا يشترط التظلم منها قبل الطعن فيها أمام المحكمة، على أساس أن اشتراط التقدم بتظلم قبل الطعن على قرار الجزاء إنما ينصب على القرارات الإدارية النهائية المنصوص عليها في البنود ثالثاً ورابعاً وتاسعاً من المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة دون سواها وهي

القرارات الإدارية النهائية الصادرة بالتعيين فى الوظائف العامة أو بالترقية أوضح العلاوات والقرارات الصادرة بإحالة الموظفين العموميين إلى المعاش أو الاستيداع أو بفصلهم بغير الطريق التأديبى، والطلبات التى يقدمها الموظفون العموميون بإلغاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية ونظراً لأن الجزاء يقع على العامل بالقطاع العام لا يتعلق بقرار إدارى بحكم أنه لا يعتبر موظفاً عاماً، ولا تعتبر القرارات التى تصدر بشأنه من جهة عمله من قبيل القرارات الإدارية بالمعنى المفهوم لهذه القرارات، وإنما يعتبر الطعن على قرار الجزاء من الطعون المنصوص عليها فى البند الثالث عشر من المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة الخاص بالطعون فى الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام، كما أن المادة ١٢ من قانون مجلس الدولة التى اشترطت التظلم من القرار الإدارى قبل الطعن فيه أمام المحكمة ماقد وردت فى الفصل الثانى من الباب الزول من القانون المذكور ولم ترد فى الفصل الثالث منه وعنوانه «الإجراءات» فى حين أن عنوان الفصل الثانى «الاختصاصات».

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد ذهب على خلاف ذلك حين قضى بعدم قبول دعوى المدعى شكلاً لعدم سابقة التظلم من قرار الجزاء الموقع عليه المطعون فيه قبل إقامة دعواه أمام المحكمة التأديبية بالمنصورة، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون، ويتعين الحكم بإلغائه وبقبول الدعوى شكلاً وإعادةنها إلى المحكمة التأديبية بالمنصورة للفصل فيها.

## ثاني عشر- الطعن في قرارات الجزاءات الموقعة علي العاملين

### بالقطاع العام

#### قاعدة رقم (٨٥)

**المبدأ:** مؤدى نص المادة ٤٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الدولة خضوع الطعون فى قرارات الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام للقواعد والإجراءات والمواعيد المنصوص عليها فى الفصل الثالث -أولاً- من الباب الأول من هذا القانون.

**المحكمة :** إن مبنى الطعن المقام من هيئة مفوض الدولة فى هذا الحكم هو أن الحكم المطعون قد خالف صحيح حكم القانون لأن طلبات إلغاء قرارات الجزاء الصادرة ضد العاملين بالقطاع المشار إليها فى البند (ثالث عشر) من المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تخضع لذات الأحكام التى تخضع لها طلبات إلغاء القرارات النهائية الصادرة من السلطات التأديبية بتوقيع جزاءات على الموظفين العموميين المشار إليها فى البند (تاسعاً) من المادة ١٠ المشار إليها الأمر الذى يستوجب أن يكون ميعاد التظلم وميعاد الطعن بالنسبة إليها واحداً.

ومن حيث أن المادة ١٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الدولة تنص على أنه «تختص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل فى المسائل الآتية.... (تاسعاً) الطلبات التى يقدمها الموظفون العموميون بإلغاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية.... (ثالث عشر)

الطعون في الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام في الحدود المقررة قانوناً. وتنص المادة ٤٢ من هذا القانون على أنه «...يعمل عند نظر الطعون المنصوص عليها في البند الثالث عشر من المادة العاشرة بالقواعد والاجراءات والمواعيد المنصوص عليها في الفصل الثالث -أولاً- من الباب الأول من هذا القانون....» ونصت المادة ٢٤ الواردة في الفصل الثالث أولاً من القانون المشار إليه على أن «ميعاد رفع الدعوى أمام المحكمة فيما يتعلق بطلبات الإلغاء ستون يوماً من تاريخ نشر القرار الإداري المطعون فيه وينقطع سريان هذا الميعاد بالتظلم إلى الهيئة الإدارية التي أصدرت القرار أو الهيئات الرئاسية، ويكون ميعاد رفع الدعوى بالطعن في القرار الخاص بالتظلم ستين يوماً من تاريخ انقضاء الستين يوماً المذكورة.

ومن حيث أن الشايت من أوراق الطعن أن الشركة المطعون ضدها أخطرت الطاعن بقرار مجازاته بعقوبة الإنذار في ١٩٨٣/٩/٧ فبادر الطاعن بالتظلم منه في ١٩٨٣/٩/٨ وإذ لم يتلق رداً على تظلمه أقام دعواه في ١٩٨٣/١١/٢٢ أمام المحكمة التأديبية طالباً إلغاء هذا القرار أي أن دعواه قد أقيمت خلال الستين يوماً التالية للستين يوماً المقررة للبت في التظلم وبالتالي يكون طعنه مقبولاً شكلاً، وإذ قضى الحكم المطعون على خلاف ذلك فإنه يكون قد صدر على خلاف صحيح حكم القانون ويتعين الحكم بإلغائه وإعادة الدعوى إلى المحكمة التأديبية بطنطاً للفصل في موضوعها.

## المبحث الرابع الوقف عن العمل

### قاعدة رقم (٨٦)

**المبدأ:** مفاد المادة ٥٧ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ أن المشرع تقديرا منه بأن مرتب العامل هو في الاغلب مورد رزقه الوحيد فقد رأى اذا ما اقتضى صالح التحقيق معه وقفه عن العمل صرف نصف مرتبه اليه حكما وبقوة القانون- ناط المشرع أمر صرف أو عدم صرف النصف الآخر على ما تأمر به المحكمة التأديبية- اذا ما عوقب العامل بعقوبة أشد من الانذار فقد خول المشرع السلطة التأديبية سواء كانت الجهة الادارية أم المحكمة تقرير مايتبع في الجزء الذى أوقف صرفه- ماصرف فعلا للعامل الموقوف أو تقرر صرفه اليه من المحكمة التأديبية لايجوز اعادة النظر فيه أو حرمان العامل منه - لايجوز ان يسترد من العامل الذى اوقف عن عمله ماسبق ان صرف اليه من المرتب اذا حكم عليه بالفصل .

**المحكمة:** ومن حيث انه عما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه من مخالفة القانون عندما قرر حرمانه من نصف راتبه عن مدة وقفه فإن نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ - وهو القانون الذى صدر الحكم المطعون عليه فى ظل العمل بأحكامه - نص فى المادة ٥٧ منه على ان ولرئيس مجلس الادارة ان يوقف العامل عن عمله اذا اقتضت مصلحة التحقيق ذلك لمدة لاتزيد على ثلاثة أشهر ولايجوز مد هذه

المدة إلا بقرار من المحكمة المشار اليها فى المادة ٤٩ من هذا النظام ويترتب على وقف العامل عن عمله وقف صرف نصف راتبه ويجب عرض الامر على المحكمة خلال عشرة ايام من تاريخ الوقف لتقرر ما تراه فى نصف المرتب الموقوف صرفه وإلا وجب صرف المرتب كاملا حتى تصدر المحكمة قرارها فى هذا الشأن . وعلى المحكمة التى يحال اليها ان تقرر خلال عشرة ايام من تاريخ الاحالة صرف او عدم صرف باقى المرتب . فإذا برئ العامل أو حفظ التحقيق او عوقب بعقوبة الانذار صرف اليه ما يكون قد اوقف صرفه من مرتبه . فإن عوقب بعقوبة أشد تقرر السلطة التى وقعت العقوبة ما يتبع فى شأن صرف المرتب الموقوف صرفه . فإن عوقب بعقوبة الفصل انتهت خدمته من تاريخ وقفه . ومفاد ذلك ان المشرع تقديرا منه بأن مرتب العامل هو فى الغالب الاعم مورد رزقه الوحيد الذى يقيم أوده هو وأسرته فقد رأى اذا ما اقتضى صالح التحقيق معه وقفه عن العمل صرف نصف مرتبه اليه حكما وبقوة القانون أما النصف الآخر فقد ناط المشرع امر صرفه أو عدم صرفه بما تأمر به المحكمة التأديبية وعلق المشرع امر صرف المرتب الموقوف صرفه على نتيجة التحقيق والتصرف فيه . فأوجب صرفه الى العامل فهى حالة حفظ التحقيق او براءة العامل أو عقابه بعقوبة الانذار، أما اذا عوقب بعقوبة أشد فقد خول المشرع السلطة التأديبية سواد كانت الجهة الادارية أم المحكمة التأديبية تقرير ما يتبع فى الجزء الذى أوقف صرفه فعلا طبقا لما نص عليه فى الفقرتين الثالثة والرابعة من المادة ٥٧ سالفه الذكر أما ما صرف فعلا للعامل الموقوف او تقرر صرفه اليه من المحكمة التأديبية عند العرض عليها فلا يجوز اعادة النظر فيه أو حرمان العامل منه وذلك طبقا لصريح المادة المذكورة - وتطبيقا لما تقدم نصت الفقرة الاخيرة من المادة ٧٠ من نظام



العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ على انه لا يجوز ان يسترد من العامل الذى اوقف عن عمله ما سبق ان صرف له من المرتب اذا حكم عليه بالفصل .

ومن حيث انه متى كان الامر كذلك وكان الحكم المطعون فيه بعد ايقاعه عقوبة خفض الفئة والمرتب قرر حرمان الطاعن مما اوقف صرفه من راتبه خلال مدة وقفه عن العمل بالقرار رقم ٧٤٨ الصادر فى ١٩٧٧/٣/٧ وكانت المحكمة قد سبق لها بجلستها المنعقدة فى ١٩٧٧/٤/١٨ ان قررت فى الطلب رقم ١٤١ لسنة ١٩٩٠ عن ذات المدة صرف النصف الموقوف صرفه من مرتب الطاعن ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد خالف صحيح حكم القانون عندما عاد وقرر حرمان الطاعن من النصف الموقوف صرفه عن هذه المدة خلال مدة وقفه عن العمل وليس بصحيح ما ذهب اليه الشركة المطعون ضدها من أن ذلك يعتبر عدولا عما قرره المحكمة التأديبية حيث انه ليس للمحكمة التأديبية من اختصاص او سلطة فى العدول عما قرره من صرف النصف الموقوف صرفه عن مدة الوقف اذ لا يجوز اعادة النظر فيه أو حرمان العامل منه طبقا لصريح نص الفقرتين الثالثة والرابعة من المادة ٥٧ سالفه الذكر .

ومن حيث أنه عما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه من خطأ فى تطبيق القانون وتأويله بمقولة انه لم يوقع على استلام الخضروات على النموذج المعد لذلك وانه كان يتعين على المحكمة التأديبية ندب خبير حسابى تكون مهمته الانتقال لمقر الشركة والاطلاع على النظم الداخلية بالشركة والنماذج الخاصة باستلام العهدة فان هذا الوجه من الطعن غير

سديد حيث ان الثابت من أقوال السيد/..... مدير ادارة الميزانية بشركة النيل للمجمعات الاستهلاكية فى تحقيقات النيابة الادارية ان الطاعن يتسلم عهده من الخضروات بموجب اذن استلام بضاعه يوقع عليه بما يفيد صحتها وسلامتها من ناحية الكمية والقيمة والوزن ثم يتولى بيعها بموجب بونات على ان يثبت هذه المبيعات والتسليمات بكشوف العهدة ويوقع عليها بما يفيد صحتها وفى نهاية كل خمسة عشر يوما تجرد عهده بحصر قيمة ماتسلمه من بضاعة خلال فترة الجرد ثم يخصم منها ما باعه خلال الفترة مع مقارنة نتيجة الجرد الفعلى بالرصيد الدفترى وانه فى كل مرة يتم فيها الجرد لعهدة الطاعن يتضح وجود عجز مرجعه استيلاء صاحب العهدة (الطاعن) على جزء من البضاعة بما يوازى قيمة العجز. كما ثبت من اقوال الشاهد المذكور ان الطلبيه التى تسلم لصاحب العهدة من الخضروات والفاكهة ترد اليه بناء على طلب سابق منه اى ان صاحب العهدة هو الذى يحدد الكمية التى يتم بيعها سلفا و اشار الى انه لم يسبق ان تم عمل محاضر بضاعة تالفة من عهدة الخضرى المتهم (الطاعن) أما بالنسبة لما اثاره المتهم من عدم كفاية نسبة السماح فان دليل كفايتها ان الاكشاك المتماثلة فى ظروفها مع الاكشاك التى عمل بها المتهم لم يتحقق بها عجز.

واذ اقتصر الطاعن فى تحقيقات النيابة الادارية على نفى مسؤوليته عن العجز وارجع هذا العجز الى عدم كفاية نسبة السماح التى تأخذ الشركة بها لكميات الخضروات التالفة وانتهت المحكمة التأديبية الى ثبوت المخالفة فى حقه لمسؤوليته عن هذا العجز بعد ان اتضح من أقوال مدير ادارة الميزانية بالشركة كفاية نسبة السماح التى تأخذ بها الشركة ومن عدم سبق تحرير محاضر بضاعة تالفة من عهدة الخضرى المتهم (الطاعن) ومن قيامه بسداد

جزء من قيمة العجز الثابت فى البضائع المسلمة اليه نتيجة الجرد النصف شهرى فان المحكمة التأديبية والحالة هذه تكون قد استخلصت النتيجة التى انتهت اليها استخلاصا سائغا من أصول تنتجها ماديا وقانونيا تكييفنا سليما وكانت هذه النتيجة تبرر اقتناعها الذى بنت عليه قضاءها بخفض فئة الطاعن الوظيفية ومرتبته فانه لا يكون هناك محل للتعقيب عليها هذا الى ان ما يثيره الطاعن فى طعنه من محاولة نفى للعجز وتشكيك فى وجوده انما هو محاولة منه لاعادة الجدل فى تقدير أدلة الدعوى ووزنها بما لايجوز اثارته امام هذه المحكمة باعتبار ذلك من الامور الموضوعية التى تستقل بها المحكمة التأديبية مادام تقديرها سليما وتدليلها سائغا والثابت ان الطاعن قد أقر بالعجز فى عهده امام المحكمة التأديبية حينما رد سببه الى عدم كفاية نسبة السماح واقرب به أيضا عندما سدد جزءا من قيمة العجز بما لايجديه نفعا بعد ذلك نفية للعجز أو محاولة التشكيك فى وجوده بمقولة ان كان يتعين على المحكمة التأديبية ندب خبير حساسى ذلك أن المحكمة التأديبية انما تستمد الدليل الذى تقيم عليه قضاءها من الوقائع التى تطمئن اليها دون معقب عليها فى هذا الشأن مادام هذا الاقتناع قائما على أصول موجودة وان مسألة ندب خبير فمرجعها لتقدير محكمة الموضوع واقتناعها هذا فضلا عن أن الطاعن لم يطلب امام المحكمة التأديبية ندب خبير مما يضحى معه هذا الوجه من الطاعن غير سديد ويتعين الالتفات عنه.

ومن حيث انه لما تقدم يتعين الحكم بقبول الطعن شكلا وبالغاء الحكم المطعون فيه فيما قضى به من حرمان الطاعن مما أوقف صرفه من راتبه خلال مدة وقفه عن العمل بالقرار رقم ٧٤٨ الصادر فى ١٩٧٧/٣/٧ ويرفض ماعدا ذلك من طلبات.

### قاعدة رقم (٨٧)

**المبدأ:** اذا برئ العامل او حفظ التحقيق معه او جوزى بجزاء الانذار او الخصم من الاجر لمدة لا تتجاوز خمسة أيام يصرف اليه ما يكون قد اوقف صرفه من أجره - اذا جوزى بجزاء أشد فان الجهة التى وقعت الجزاء هى التى تقرر ما يتبع فى شأن الاجر الموقوف صرفه - اساس ذلك: المادة (٨٦) من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ .

**المحكمة:** ومن حيث ان المستفاد من نص المادة ٨٦ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام العاملين بالقطاع العام ان اذا برئ العامل او حفظ التحقيق معه او جوزى بجزاء الانذار او الخصم من الاجر لمدة لا تتجاوز خمسة ايام صرف اليه ما يكون قد اوقف صرفه من اجر اما اذا جوزى بجزاء اشد تقرر الجهة التى وقعت الجزاء ما يتبع فى شأن الاجر الموقوف صرفه ، ومتى كان ذلك كانت المحكمة التأديبية للعاملين بوزارة التربية والتعليم قضت بمجازاة الطاعن بجلسة ١٩٨١/١٢/٢٨ فى الدعوى رقم ٤٠٧ لسنة ٢١ القضائية بما يجاوز خصم خمسة أيام من أجرة (تخفيض الدرجة الوظيفية) فمن ثم تكون هى المختصة بتقرير ما يتبع فى شأن أجر الطاعن الموقوف صرفه ويكون قضاءها بعدم صرف النصف الموقوف صرفه من هذا الاجر مدة وقف الطاعن احتياطيا عن العمل قد أصاب الحقيقة والقانون. ولا ينال من ذلك ما يميزه الطاعن فى الشق الاول من الطعن من ضرورة صرف الاجر الموقوف صرفه بعد استئزال مدة العقوبة المحكوم بها عليه من محكمة أمن الدولة العليا وهى وقفه عن العمل ايضا ستة أشهر بنصف مرتب وذلك قياسيا على ان مدة الحبس الاحتياطى تستنزل من مدة العقوبة الكلية

المحكوم بها على المتهم ثم ينفذ عليه الحكم عن المدة المتبقية ان وجدت -  
اذ ان هذا القول مردود عليه فان العقوبة الصادرة ضده من محكمة أمن  
الدولة العليا بجلسة ١٩٨٠/٦/٨ هي عقوبة اصلية وليست وقفا عن العمل  
لصالح التحقيق هذا فضلا عن ان المادة ٨٦ من القانون رقم ٤٨ لسنة  
١٩٧٨ السالفة الاشارة اليها قد حددت الجهة صاحبة الاختصاص فى تقرير  
مايتبع فى شأن اجر الطاعن الموقوف صرفه ، وقد انتهت المحكمة التأديبية  
المختصة بعدم الصرف وبالتالي فان ماثيره الطاعن فى هذا الشق من الطعن  
يكون قائما على غير اساس من القانون واجب الرفض .

(طعن رقم ٢٠٧٦ لسنة ٢٩٩ ق جلسة ١٩٨٦/٣/٢٥)

### قاعدة رقم (٨٨)

**المبدأ:** الوقف الاحتياطى عن العمل هو مجرد اجراء وقائى يجوز  
اتخاذهُ ، اذا اقتضى الحال اقضاء العامل عن وظيفته بمناسبة تحقيق  
يجرى معه أولا ان فى اتهامه مايدعو الى الاحتياط بالنسبة للعمل  
الموكل اليه بتجريده منه وكف يده عنه - يجوز وقف العامل احتياطيا  
عن عمله اذا كان فى اتهامه مايشينه ويمس تبعا لذلك الوظيفة التى  
يتولاها فينجح عنها حتى يظهر معلق به .

**المحكمة:** ومن حيث أن عن طلب الطاعن الحكم بالغاء القرار  
رقم ٨٧٧ لسنة ١٩٨٤ فيما تتضمنه من ايقافه عن العمل لحين الانتهاء من  
التحقيقات بالرجوع الى أحكام المادة ٨٦ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨  
بشأن العاملين بالقطاع العام يتبين أن المادة المذكورة تنص على أن الرئيس

مجلس الادارة، بقرار مسبب، حفظ التحقيق، وله أن يوقف العامل عن عمله احتياطيا اذا اقتضت مصلحة التحقيق معه ذلك لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر ولا يجوز مد هذه المدة الا بقرار من المحكمة التأديبية المختصة للمدة التي تحددها ويترتب على وقف العامل عن عمله وقف صرف نصف الاجر ابتداء من تاريخ الوقف..... ويتضح من هذا النص ان الوقف الاحتياطي عن العمل هو مجرد اجراء وقائي يجوز اتخاذه اذا قامت دواعيه عندما يقتضى الحال أقصاء العامل عن وظيفته بمناسبة تحقيق يجرى معه أو لأن في اتهامه مايدعو الى الاحتياط والتعويد للعمل الموكل اليه بتجريده منه وكف يده عنه أو لأن، في الاتهام مايشينه فيمس تبعاً لذلك للوظيفة التي يتولاها فينحى عنها حتى يظهر بما علق به.

ومن حيث انه على مائقدم فان الثابت من الأوراق فى الطعن المائل أن الشركة المطعون ضدها أجرت تحقيقا مع الطاعن بشأن مانسب اليه من أنه باع بضائع لعميل دون الحصول على ثمنها نقدا، وأعدت الادارة القانونية بالشركة مذكرة مؤرخة ١٩٨٤/٩/٢٩ ارتأت فيها ايقاف الطاعن عن العمل لحين الانتهاء من التحقيقات وابلاغ النيابة العامة لاهمال المذكور فى العمل ، مما أضر للمصلحة المالية للشركة وتسبب فى حصول العميل على بضائع قيمتها ٥٠٠، ٤٣١٧ جنيه واستنادا الى ذلك صدر قرار وقفه عن العمل فى ١٩٨٤/١٠/١٠ لصالح التحقيق الذى ستجريه النيابة العامة ، ومن ثم يكون القرار متفقا مع أحكام القانون ، واذا انتهى الحكم المطعون فيه الى ذلك يكون قد أصاب الحق فى قضائه ، ويكون ما أثاره تقرير الطعن فى هذا الشأن غير قائم على أساس سليم متعين الرفض .

### قاعدة رقم (٨٩)

**المبدأ: (١)** أجاز المشرع لرئيس مجلس ادارة الشركة أن يوقف العامل احتياطيا عن العمل اذا اقتضت مصلحة التحقيق ذلك - الحكمة من هذا النص ترجع الى أن العامل المحال للتحقيق قد يكون صاحب سلطة أو نفوذ من شأنه التأثير على سير التحقيق عن طريق ارباب العاملين الآخرين الذين قد يستهدى بهم او اخفاء الوثائق والمستندات - أو توجيه التحقيق وجهة مضللة - سلطة وقف العامل عن عمله لايجوز اعمالها الا فى نطاق التأديب بأن ينسب للعامل مخالفة تأديبية تستوجب عقابه .

**(٢)** اختصاص المحكمة التأديبية فى تقرير صرف أو عدم صرف نصف المرتب الموقوف صرفه مرده حكم القانون- لم يقيد المشرع المحكمة بصحة أو بطلان القرار الصادر من جهة الادارة بالوقف - سلطة المحكمة فى هذا الشأن سلطة تقديرية تحددها ضوابط الصالح العام مثل الظروف المالية للعامل مركزه الوظيفى ومدى خطورة الاتهامات المنسوبة اليه- تطبيق.

**المحكمة :** ومن حيث انه من المعلوم ان المشرع فى قوانين الموظف المختلفة سواء كانت بالنسبة للعاملين المدنيين بالدولة او بالنسبة للعاملين بالقطاع العام اجاز للادارة وقف العامل عن العمل اذا اقتضت مصلحة التحقيق ذلك وميزت على صدور قرار وقف العامل احتياطيا ثلاث نتائج هامة هى :

- ١ - كف يده عن العمل مدة الوقف.
- ٢ - خصم جزء من المرتب او احتمال ذلك.
- ٣ - تأجيل ترقية العامل الموقوف.

ومن حيث انه فيما يتعلق بأثر الوقف الاحتياطى على مرتب العامل الموقوف فان القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة كان يرتب على القرار الصادر بالايقاف نتيجة بالغة الاهمية بالنسبة لمرتب الموظف الموقوف ضمها المادة ٩٥ (معدلة) حيث تقول ويترتب على وقف الموظف عن عمله وقف صرف مرتبه ابتداء من اليوم الذى اوقف فيه، مالم يقرر مجلس التأديب صرف المرتب كله او بعضه بصفة مؤقتة الى ان يقرر عند الفصل فى الدعوى التأديبية مايتبع فى شأن المرتب عن مدة الوقف، سواء بحرمان الموظف منه او بصرفه كله او بعضه ومقتضى هذا النص تعرض الموظف الموقوف احتياطيا لخطر حرمانه من مرتبه بمجرد صدور قرار الوقف وترك مصيره معلقا امام مجلس التأديب الا انه حماية للعامل ولاسرتة مراعاة لان المرتب يمثل الدخل الوحيد بالنسبة الى معظم العاملين فقد استحدثت المشرع تغييرا جذريا وهو يضع قانون العاملين المدنيين رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ وقد ورد هذا التغيير الجذرى فى المادة ٦٤ من القانون المذكور وبمقتضاه حسم المشرع نصف مرتب العاملين من جميع الفئات فى حالة وقفه عن عمله وترك معيد النصف الاخر للمحكمة التأديبية بحيث يتعين ان يعرض الامر عليها فى ميعاد عشرة أيام ، بل انه وضع للمحكمة حدا اقصى قدره عشرة أيام للتغيب فى مصير نصف المرتب الموقوف، والا صرف للعامل الموقوف اجره كاملا بالرغم من وقفه عن العمل. ثم اعاد المشرع النص على



ذات الاحكام فى قوانين العاملين التالية مع زيادة الضمان بالنسبة الى الموظف الموقوف عن العمل وذلك فى المادة ٦٠ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة، والمادة ٥٧ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام ، والمادة ٨٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ باصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة، وأخيرا فى المادة ٨٦ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ باصدار قانون نظام العاملين بالقطاع العام.

ومن حيث انه بمطالعة المادة ٨٦ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ المشار اليها انفا تبين انها تنص على ان: لرئيس مجلس الادارة بقرار مسبب، حفظ التحقيق وله ان يوقف العامل عن عمله احتياطيا اذا اقضت مصلحة التحقيق معه ذلك لمدة لاتزيد على ثلاثة اشهر ولايجوز مد هذه المدة الا بقرار من المحكمة التأديبية المختصة للمدة التى تحددها. ويترتب على وقف العامل عن عمله وقف صرف الاجر ابتداء من تاريخ الوقف.

ويجب عرض الامر فورا على المحكمة التأديبية المختصة لتقرير صرف او عدم صرف الباقي من اجره فاذا لم يعرض الامر عليها خلال عشرة ايام من تاريخ الوقف وجب صرف الاجر كاملا حتى تقرر المحكمة مايتبع فى شأنه .

وعلى المحكمة التأديبية ان تصدر قرارها خلال عشرين يوما من تاريخ رفع الامر اليها فاذا لم تصدر المحكمة قرارها فى خلال هذه المدة يصرف الاجر كاملا - فاذا برئ العامل او حفظ التحقيق معه او جوزى بجزاء الانذار او الخصم من الاجر لمدة لاتجاوز خمسة ايام صرف اليه مايكون قد اوقف

صرفه من اجره فان جوزى بجزاء اشد تقرر الجهة التى وقعت الجزاء مايتبع فى شأن الاجر الموقوف صرفه.

فان جوزى بجزاء الفصل انتهت خدمته من تاريخ وقفه ولايسترد منه ماقد يكون سبق له صرفه من أجر.

وبالنسبة لاعفاء مجلس ادارة التشكيلات النقابية واعضاء مجلس الادارة المنتخبين يكون وقفهم عن العمل بقرار من السلطة القضائية المختصة، وتسرى فى شأنهم الأحكام المتقدمة الخاصة بهذا الوقف عن العمل ومايرتب عليه من آثار وما يتبع نحو صرف الاجر.

وبالنسبة لرئيس مجلس ادارة الشركة واعضاء مجلس الادارة المعينين يكون وقفهم عن العمل بقرار من رئيس الجمعية العمومية للشركة وتسرى فى شأنهم الاحكام المتقدمة الخاصة بمدد الوقف عن العمل وما يترتب عليه من آثار وما يتبع نحو صرف الاجر، وطبقا لهذا النص فان لرئيس مجلس ادارة الشركة ان يلجأ الى اجراء وقف العامل احتياطيا عن العمل اذا اقتضت مصلحة التحقيق مع العامل ذلك، والمحكمة هنا ترجع الى ان يكون العامل محل التحقيق صاحب سلطة او نفوذ من شأنها التأثير على سير التحقيق عن طريق ارباب العاملين الاخرين الذين قد يستهد بهم او تحقق معهم، او عن طريق اخفاء الوثائق والمستندات او توجيه التحقيق وجهه مضللة وما الى ذلك من الاسباب التى تستلزم اتخاذ اجراء الوقف الاحتياطى. وما لاشك فيه ان هذه السلطة لاتعمل الا فى نطاق التأديب بأن ينسب الى العامل مخالفة تأديبية تستوجب العقاب وترى الادارة بسلطتها التقديرية ان بقاء العامل فى

عمله مع قيام الاتهام بما لا يستقيم معه صالح العمل فتقصيه عن عمله سواء لتيسير اجراءات التحقيق او حفاظا على سمعة الوظيفة وهيئتها.

ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة قد استقر على ان اختصاص المحكمة التأديبية فى تقرير صرف او عدم صرف نصف المرتب الموقوف صرفه مرده الى حكم القانون الذى لم يقيد اختصاصها فى هذا الشأن بصحة او بطلان القرار الصادر من الجهة الادارية بالوقف ببراءة اذ ان هذا الامر هو بذاته المعروض على المحكمة التأديبية لتصدر قرارها فيه متحدد مركز العامل الموقوف عن العمل بصدد ما اوقف صرفه من مرتبه ، والمحكمة التأديبية فى هذا الصدد ، تصدر قرارها بسبب ظروف الحالة المعروضة وملابساتها ، فتقرر صرف المرتب الموقوف صرفه ، ولئن كانت سلطة المحكمة التأديبية فى هذا الشأن سلطة تقديرية الا ان هذه السلطة - شأنها شأن اى سلطة تقديرية اخرى - تخضع لضوابط تتصل بالصالح العام كظروف العامل المالية ومركزه الوظيفى ومدى جدية او خطورة الاتهام الذى ينسب اليه .

ومن حيث انه على ماتقدم وكان الثابت فى اوراق التحقيق الذى تضمنته حافظة مستندات الشركة الطاعنة المرفقة بتقرير الطعن ان ما نسب الى المطعون ضده هو تعديه بالقول على رئيس مجلس ادارة الشركة على رأى وسمع من بعض العاملين بالشركة وذلك اثناء مرور الاخير على وحدة باكوس التى يعمل فيها المطعون ضده بأن قال له عبارة هو مصنع أبوك وهو اعترف به المطعون ضده فى اقواله ، ولاشك ان قيام ادارة الشركة الطاعنة بناء على ذلك بوقف المطعون ضده عن العمل وقفا احتياطيا واحالته الى التحقيق هو اجراء تستلزمه طبيعة المخالفة التى ارتكبها المذكور بتعديه بالقول

الجارج على رئيس مجلس ادارة الشركة التى يعمل بها وذلك حفاظا على سمعه الوظيفة وهيبته وحرصا على صالح العمل فى الشركة، اذ انه من البديهي ان رئيس مجلس ادارة الشركة الطاعنه بحساباته قمة الهرم الوظيفى بها لن يتسنى له مزاولة عمله فى الشركة بعد ذلك وتحقيق الاحترام والتوقير اللازمين له بين سائر العاملين فيها دون اتخاذ اجراء حاسم لردع هذا العامل وامثاله، ولاشك ان فى اجراء الوقف الاحتياطى عن ما يؤدى الى الحفاظ على جميع المعانى والسالف يانها فضلا عن المحافظة على صالح العمل فى الشركة.

ومن حيث انه ترتيبا على ذلك فان المحكمة التأديبية بالاسكندرية عندما اصدرت القرار المطعون فيه بصرف نصف المرتب الموقوف صرفه من أجر المطعون ضده عن مدة وقفه عن عمله احتياطيا اعتبارا من ١٩٨٥/٩/٥ يكون قد جانبها الصواب لعدم قيامه على اساس قانونى سليم اذ انه يتعارض مع صالح العمل والانتاج بالشركة هذا فضلا عن ان الثابت من الاوراق ان المحكمة التأديبية بالاسكندرية لخطورة الذنب المنسوب الى المطعون ضده وجدية الاتهام الموجه اليه وفى كان ذلك فانه يتعين القضاء بالغاء هذا القرار المطعون عليه ورفض صرف نصف الاجر الموقوف صرفه.

ومن حيث انه وقد قضت المحكمة فى موضوع الطعن وذلك بالغاء القرار المطعون فيه والمتضمن صرف النصف الموقوف صرفه من أجر المطعون ضده فانه بالتالى لم يعد ثمة محل لكى تنظر المحكمة فى الشق المستعمل من الطعن الا وهو طلب الشركة الطاعنة وقف تنفيذ القرار المطعون فيه.

### قاعدة رقم (٩٠)

**المبدأ:** الوقف الاحتياطي عن العمل تطبيقا لحكم المادة ٨٦ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ لا يعد جزءا من الجزاءات التأديبية المنصوص عليها في المادة ٨٢ من نظام العاملين بالقطاع العام لا يستلزم ان يسبقه تحقيق - ولا يجوز للعامل ان يطالب بالتعويض عنه لتخلف ركن من اركان المسؤولية الموجبة للتعويض وهو ركن الخطأ - تختص المحاكم العادية (العمالية) بكل مايشور من منازعات بشأن العاملين بالقطاع العام ويقتصر اختصاص المحاكم التأديبية بمجلس الدولة على مسائل التأديب فقط ومايتفرع عنها أو يرتبط بها.

**المحكمة:** يقوم الطعن على مخالفة للقانون لأنه قرارمجازاة الطاعن بالوقف عن العمل قد صدر مخالفا للقانون لأنه صدر بدون تحقيق مع الطاعن مخالفا بذلك المادة ٨١ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين بالقطاع العام، وقد ترتب على هذا القرار الباطل اضرار مادية وأدبية يتعين التعويض عنها. كما أن الشركة المطعون ضدها خالفت القواعد المتفقة في الترقية وتخطت الطاعن في الترقية الى الفئة الرابعة لأن تقاريره السرية كلها بدرجة ممتاز ومن ثم كان يتعين ترقيته للفئة الرابعة اعتبارا من ١٩٨٠/٩/٣٠.

ومن حيث ان المادة ٨٦ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ قد نصت على أنه «لرئيس مجلس الادارة بقرار مسبب حفظ التحقيق وله أن يوقف العامل عن عمله احتياطيا اذ

اقتضت مصلحة التحقيق معه ذلك لمدة لا تزيد على ثلاثة اشهر ولا يجوز مد هذه المدة الا بقرار من المحكمة التأديبية المختصة للمدة التى تحددها .

وقد نسب الى الطاعن قيامه بتكرار صرف بعض الفواتير بمبلغ ٦١٢, ٩٦٢٣ جنيه وأجرت الادارة القانونية بالشركة تحقيقا فى هذه الحالة ثم احوالت التحقيق للنيابة الادارية التى انتهت فى تحقيقها الى احوالة الاوراق للشركة المطعون ضدها لمجازاته عن المخالفة الثابتة فى حقه من واقع التحقيقات ، وكانت الشركة بناء على هذا التحقيق قد أصدرت قرارها بتاريخ ١٩٨٠/٨/٧ بوقف الطاعن عن العمل احتياطيا لمدة ثلاثة أشهر اعتبارا من تاريخ صدور القرار وذلك بمناسبة التحقيق الذى كان يجرى معه فى الشركة وفى النيابة الادارية .

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان القرار المطعون فيه قد صدر بوقف الطاعن احتياطيا عن العمل استنادا الى التحقيق الذى كان يجرى معه ولصالح هذا التحقيق وهى سلطة تخول لرئيس مجلس الادارة أن يمارسها مادام هناك ثمة تحقيق يجرى مع العامل تخول له القانون سلطة وقف العامل عن العمل لمصلحة التحقيق ومن ثم فان قرار الايقاف يكون قد تم وفقا لاحكام القانون وفى حدود السلطة المخولة لرئيس مجلس الادارة وبالتالي مطابقا للقانون ولا عبرة بما سلف الطاعن فى تقرير طعنه ومذكرته على القرار المطعون فيه لصدوره دون اجراء تحقيق مسبق معه وذلك ان قرار الوقف كان بصفة احتياطية ولمصلحة التحقيق ولم يكن جزاءا من الجزاءات المنصوص عليها فى المادة ٨٢ من نظام العاملين بالقطاع العام حتى يستلزم ان يسبقه تحقيق . ولما كان هذا القرار سليما ومطابقا للقانون فان طلب

التعويض عنه يكون قد تخلف فيه ركن من اركان قيام المسؤولية الموجبة للتعويض وهو الخطأ، وبذلك يكون الحكم المطعون فيه قد اصاب وجه الحق فى قضائه برفض طلب إلغاء قرار الايقاف ورفض طلب التعويض عنه، قد اصاب وجه الحق فى قضائه ويكون الطعن عليه فى غير محله متعين الرفض .

ومن حيث عن طلب الطاعن بأحقيته فى الترقية الى الفئة الرابعة اعتبارا من ٨٠/٩/٣٠ لتوافر شروط الترقية فى حقه وامتياز تقارير الدرجة الكافية المقدمة عنه فانه من المستقر عليه أن المحاكم العادية (العمالية) تختص بكل مايشور من منازعات بشأن العاملين بالقطاع العام ويقتصر اختصاص المحاكم التأديبية بمجلس الدولة على مسائل التأديب فقط وما يتفرع عنها او يرتبط بها، وطلب الطاعن بالترقية الى الفئة الرابعة يخرج عن نطاق التأديب ومن ثم لايتقيد الاختصاص بنظره للمحاكم التأديبية . وأن محاكم مجلس الدولة لاتلتزم بالفصل فى الدعاوى المحالة اليها من جهات قضائية أخرى طبقا لنص المادة ١١٠ مرافعات اذ كانت تلك الدعاوى لاتدخل فى الاختصاص الولائى المحدد وفقا لقانون مجلس الدولة .

ومن حيث ان الثابت من الأوراق أن محكمة شمال القاهرة الابتدائية -الدائرة العمالية قد قضت بعدم اختصاصها بنظر دعوى الطاعن بطلباته الواردة بعريضة دعواه ومن بينهما طلب الترقية الى الفئة الرابعة واحالتها بحالتها الى المحكمة التأديبية التى قضت برفض طلبات الطاعن سائلة الذكر وتصدت لطلب الترقية عملا بنص المادة ١١٠ مرافعات دون أن تبحث مدى اختصاصها ولايا بنظر طلب الترقية وفى ضوء ماتقدم تكون تصدى المحكمة التأديبية للفصل فى طلب الترقية مخالفا للقانون الامر الذى يتعين معه الغاء

الحكم المطعون فيه فيما قضى به من رفض طلب الطاعن بأحقية في الترقية الى الفئة الرابعة اعتبارا من ١٩٨٠/٩/٣٠ وعدم اختصاص المحكمة التأديبية بنظر هذا الطلب دون احواله حيث استنفدت جهة القضاء العادي ولايتها بحكم الاحالة.

(طعن ١١٧٦ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٨٧/١٢/٨)

### قاعدة رقم (٩١)

**المبدأ:** وقف المطعون ضده احتياطيا عن العمل دون العرض على المحكمة التأديبية - مخالفا لصريح نص المادة ٨٦ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ التي لايجيز مد مدة وقف العامل الا بقرار من المحكمة التأديبية وللمدة التي تحددها - مخالفة ذلك ويتربى صرف اجر العامل كاملا.

**المحكمة:** يقوم الطعن في الحكم المطعون فيه على مخالفة للقانون لأن المطعون ضده قد نسب اليه وجود عجز في عهده وأخطرت بذلك النيابة العامة التي تولت التحقيق بالقضية رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٨٦ وانتهت الى تقديمه للمحاكم الجنائية ولازال الأمر معروضا على القضاء ولم يتم الفصل فيه ، ومن ثم يكون الحكم قد اخطأ في تطبيق القانون ويتعين القضاء بإلغائه .

ومن حيث ان المادة ٨٦ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ والمطبق على العاملين بينك ناصر الاجتماعي.



قد نصت على انه لرئيس مجلس الادارة بقرار مسبب حفظ التحقيق وله أن يوقف العامل عن العمل احتياطيا اذا اقتضت مصلحة التحقيق معه ذلك لمدة لا تزيد على ثلاثة اشهر ولا يجوز مد هذه المدة الا بقرار من المحكمة التأديبية المختصة للمدة التي تحددها وترتب على وقف العامل عن عمله وقف صرفه نصف الأجر ابتداء من تاريخ الوقف. ويجب عرض الامر فوراً على المحكمة التأديبية المختصة لتقدير صرف الباقي من أجره فإذا لم يعرض الأمر عليها خلال عشرة أيام من تاريخ الوقف وجب صرف الأجر كاملاً حتى تقرر المحكمة مايتبع في شأنه.

ومن حيث أن الثابت من الأوراق وبالتزام البنك في تقرير طعنه ان المطعون ضده قد اخطرت النيابة العامة التي تولت التحقيق وقد صدر قرار البنك رقم ١ لسنة ١٩٨٤ بوقفه عن العمل لمدة ثلاثة اشهر اعتباراً من ١٩٨٤/١/٢٣ بصفة احتياطية لمصلحة التحقيق وقبل نهاية مدة الوقف قام البنك بعرض الامر على المحكمة التأديبية لمدة الوقف واستمر يعرض على المحكمة التأديبية تجديد الوقف وتحية المحكمة الى طلب الى ان انتهت المدة الاخيرة عن الوقف الاحتياطي في ١٩٨٥/٦/٢٣ ولم يتقدم البنك بعدها للمحكمة التأديبية لعرض الامر عليها وفي ذات الوقت لم يقدم بتسليم المطعون ضده العمل وهذا يعنى أن البنك قد لجأ إلى مد وقف المطعون ضده دون العرض على المحكمة التأديبية وهذا مخالف لصريح نص المادة ٨٦ من نظام العاملين بالقطاع العام المشار اليه التي لا يميز مدة وقف العامل الا بقرار من المحكمة التأديبية المختصة والمدة التي تحددها وتلك ضمانات اساسية قررها المشرع للعاملين للحفاظ على أجره الذي هو مصدر رزقه وترتب على مخالفتها صرف أجر العامل كاملاً.

وفضلا عن ذلك فان الثابت مما جاء بتقرير الطعن ان التحقيق مع المطعون ضده قد انتهى وان النيابة العامة قدمته الى المحكمة الجنائية الأمر الذى يعنى أن مناط وقفه عن العمل قد زال بانتهاء التحقيق واصبح الوقف عن العمل لا موجب له ولا أساس يقوم عليه ، ومن ثم يستحق المطعون ضده ان يصرف أجره كاملا اعتبارا من تاريخ انتهاء وقفه عن العمل فى ١٩٨٥/٦/٢٣ وحتى اليوم السابق لعودته الى عمله التى تمت فى ١٩٨٦/٧/٧ واذ ذهب الحكم المطعون فيه الى هذا المذهب وقضى بأحقية المطعون ضده فى صرف كامل أجره عن المدة المشار اليها فانه يكون قد أصاب وجلا الحق فى قضائه ويكون الطعنان فى غير محلهما مما يتعين القضاء برفضهما.

(طعنان ١٢٩٥ و ١٣١٦ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٨٨/٦/٢٨)

### قاعدة رقم (٩٢)

المبدأ: المادة ٨٦ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين بالقطاع العام مفادها- فيما يتعلق بأجر العامل الذى يوقف عن عمله احتياطيا انه يترتب على وقفه عن العمل وقف صرف نصف أجره -اعتبارا من تاريخ الوقف- على أن يعرض ذلك على المحكمة التأديبية المختصة لتقرير مايتبع بشأنه - إذا لم يعرض على المحكمة أو تراخت المحكمة فى إصدار قرارها يصرف الأجر كاملا- إذا قررت المحكمة وقف صرف الأجر فإنه الاجرالموقوف صرفه يتحدد نهائيا فى ضوء مايسفر عنه موقف العامل الموقوف صرف أجره المنسوب اليه- بما يترتب على ذلك

من وجوب صرفه اليه في حالة براءته أو حفظ التحقيق أو مجازاته بجزاء  
الانذار أو الغصم من الأجر لمدة لا تتجاوز خمسة أيام.

**المحكمة:** ومن حيث انه عن الطعن على القرار الصادر من المحكمة  
التأديبية بعدم صرف نصف أجر الطاعن والموقوف صرفه بصفة مؤقتة خلال  
مدة الموقوف، فانه باستقراء أحكام نظام العاملين بالقطاع العام الصادر  
بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ يبين ان المادة ٨٦ تنص على انه «الرئيس  
مجلس الادارة بقرار مسببا حفظ التحقيق وله ان يوقف العامل عن عمله  
احتياطيا اذا اقتضت مصلحة التحقيق معه ذلك لمدة لا تزيد على ثلاثة شهور،  
ولا يجوز مد هذه المدة الا بقرار من المحكمة التأديبية المختصة للمدة التي  
تحددها، ويترتب على وقف العامل عن عمله وقف صرف نصف الأجر  
ابتداء من تاريخ الوقف.

ويجب عرض الامر فوراً على المحكمة التأديبية المختصة لتقرير صرف او  
عدم صرف الباقي من أجره ، فاذا لم يعرض الامر عليها خلال عشرة ايام  
من تاريخ الوقف وجب صرف الاجر كاملاً حتى تقرر المحكمة ما يتبع في  
شأنه.

وعلى المحكمة التأديبية ان تصدر قرارها خلال عشرين يوماً من تاريخ  
رفع الامر اليها ، فاذا لم تصدر قرارها خلال هذه المدة يصرف الاجر كاملاً،  
فاذا برئ العامل او حفظ التحقيق معه او جوزى بجزاء الانذار او الخصم من  
الاجر لمدة لا تتجاوز خمسة ايام صرف له ما يكون قد اوقف صرفه من أجره  
فان جوزى بجزاء أشد تقرر الجهة التي أوقعت الجزاء ما يتبع في شأن الاجر  
الموقوف صرفه.

ومؤدى احكام النص المتقدم فيما يتعلق بأجر العامل الذى يوقف عن عمله احتياطيا - انه يترتب على وقفه عن العمل وقف صرف نصف أجره اعتبارا من تاريخ الوقف على ان يعرض ذلك على المحكمة التأديبية المختصة لتقرير ما يتبع بشأنه ، فان لم يعرض عليها اوتراخت المحكمة فى اصدار قرارها صرف الاجر كاملا ، اما اذا قررت المحكمة وقف صرف الاجر فإن الاجر الموقوف صرفه يتحدد نهائيا فى ضوء ما يسفر عنه موقف العامل الموقوف صرف أجره من الاتهام المنسوب اليه بما يترتب على ذلك من وجوب صرفه اليه فى حالة براءته او حفظ التحقيق او مجازاته بجزاء الانذار او الخصم من الاجر لمدة لا تتجاوز خمسة ايام ولما كان الثابت من الاوراق ان الواقعة التى اوقف العامل عن العمل من أجلها وهى حريق السيارة قيادته، اتضح عدم مسئوليته عنها من واقع فحص الحادث بمعرفة المعمل الجنائى ، واصدرت الجمعية المطعون ضدها قرارها باعادة العامل الى عمله ، ومجازاته عن واقعه أخرى وهى قيامه بتفريغ الشحنة المرسلة للعميل ..... فى ١٩٨٩/١/٢٨ بجهة صنط الجزيرة لدى عميله من الباطن ..... بجهة بلدة بلتان مقابل منفعة خاصة له، فان براءة الطاعن من التهمة التى اوقف بشأنها مما يقتضى صرف ما يكون قد اوقف صرفه من أجره.

ومن حيث انه لما تقدم يتعين الحكم بقبول الطعن شكلا، وفى موضوعه بالغاء القرار المطعون فيه والقضاء بأحقية الطاعن فى صرف نصف أجره الموقوف صرفه.

## المبحث الخامس

### الدعوى التأديبية

#### أولاً : شروط تحريك الدعوى التأديبية

##### قاعدة رقم (٩٣)

**المبدأ :** الاجراءات المتبعة فى الدعوى التأديبية امام مجلس الدولة-للقضاء الادارى ان يرجع الى قانون المرافعات فيما لم يرد فيه نص فى قانون مجلس الدولة- قضاء التأديب يرجع الى احكام قانون الاجراءات الجنائية لاختيار ما ينسجم منها مع طبيعة النظام التأديبى -اساس ذلك :- أن المحاكمة التأديبية قريبة الشبه بالمحاكم الجنائية مما لا يحول دون الاستهداء بالاجراءات الجنائية فى مجال تحديد اجراءات التحقيق الإدارى- والمحاكمات التأديبية.

**المحاكمة :** ومن حيث انه فضلا عما تقدم فانه لئن كان للقضاء الادارى كأصل عام ان يرجع الى قانون المرافعات فيما لم يرد فيه نص فى قانون مجلس الدولة فان قضاء التأديب قد جرى ايضا على الرجوع الى احكام قانون الاجراءات الجنائية واختيار ما ينسجم منها مع طبيعة النظام التأديبى باعتبار ان المحاكمة التأديبية قريبة الشبه بالمحاكمة الجنائية مما لا يمنع من الاستهداء بالاجراءات الجنائية فى مجال تحديد اجراءات التحقيق الادارى والمحاكمات التأديبية. ومتى كان ذلك وكانت المادة ٩ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على أنه : ولا يجوز رفع الدعوى الجنائية أو اتخاذ اجراءات فيها فى الجرائم المنصوص عليها فى المادة ١٨٤ من قانون

العقوبات الا بناء على طلب كتابي من الهيئة أو رئيس المصلحة الجنى عليها.. وكان المستقر قضاء ان اغفال الحصول على هذا الطلب من شأنه ان يلحق البطلان باجراءات التحقيق والمحاكمة ، فان الدلالة المستخلصة من حكم المادة السابقة هي بذاتها التي يتعين استخلاصها من أحكام الفقرتين الأخيرتين من المادة ٨٣ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ فى شأن نظام العاملين بالقطاع العام ، ولايجوز التحدى فى هذا المقام بالمغايرة اللفظية بين نص المادة ٩ من قانون الاجراءات الجنائية ونص المادة ٨٣ سالفه الذكر لان هذه المغايرة فى التعبير لاتعنى بحكم اللزوم المغايرة فى المضمون ، ذلك ان استقراء كلا النصين يقطع فى انهما ينصرفان الى مدلول واحد ولا يهدفان الا الى مفهوم وحيد وهو تعليق صحة التحقيق والمحاكمة على شرط صدور طلب سابق باجراء التحقيق الجنائى فى الحالة الاولى والتحقيق الادارى فى الحالة الثانية، وشرط الحصول على هذا الطلب لإجراء التحقيق الإدارى طبقا لحكم المادة ٨٣ آنفة البيان وبالتالي تحريك الدعوى التأديبية ليس جديدا أتى به قانون العاملين بالقطاع العام فى مجال التأديب، بل لقد سبقه الى ذلك القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الادارات القانونية فى الهيئات والمؤسسات العامة والوحدات التابعة لها فيما جرى به نص المادة ٢١ من هذا القانون من عدم اقامة الدعوى التأديبية الا بناء على طلب الوزير المختص.

(طمن ٢٤٠٢ لسنة ٣١ ق جلسة ١١/٣/١٩٨٦)

نفس المعنى (طمن رقم ٢٩٩٦ لسنة ٣١ ق جلسة ٨/٤/١٩٨٦)

### قاعدة رقم (٩٤)

**المبدأ:** تقدم العامل بطلب الى السيد المستشار رئيس المحكمة التأديبية لمتمسا بتحديد جلسة لالغاء الجزاء الموقع عليه خلال الميعاد المقرر قانونا - قيد الطلب بدفاتر المحكمة والتأشير عليه من قلم الكتاب باعادته لمصدره لاتباع الاجراءات نحو رفع الدعوى التأديبية - عودة العامل واقامة دعواه بعريضة أودعت قلم الكتاب بعد فوات الميعاد المقرر لتقديم العريضة- اعتبار الطلب مستوفيا أوضاعه الشكلية باعتبار ارتداده الى تاريخ تقديم الطلب الى السيد المستشار رئيس المحكمة لأول مرة - أساس ذلك: ان طلبات الغاء القرارات التأديبية معفاة من الرسوم ولايستلزم توقيع الطلب من محام- كان يجب على قلم الكتاب قيد الطلب وعرضه على رئيس المحكمة لتحديد جلسة بدلا من اعادته لمصدره.

**المحكمة:** ومن حيث انه عن الوجه الأول من الطعن والمتعلق بالناحية الشكلية فان الثابت من الاوراق ان الطاعن اخطر بقرار الجزاء المطعون فيه بتاريخ ١٩٨٤/٦/١٣، وان قضاء هذه المحكمة قد استقر على ان طلبات إلغاء قرارات الجزاء الصادرة من شركات القطاع العام على العاملين بها تخضع لذات الاحكام التي تخضع لها طلبات الغاء القرارات الادارية النهائية الصادرة من السلطات التأديبية بتوقيع جزاءات على الموظفين العموميين وهى الطلبات المشار اليها فى الفقرة تاسعا من المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ الأمر الذى من شأنه ألا يكون ثمة خلاف فى ميعاد الطعن وطبيعته بالنسبة الى أى من هذين الطعنين، واذ تقضى المادة أولا: من قانون مجلس الدولة المشار اليه بأن ميعاد رفع الدعوى فيما يتعلق

بطلبات الالغاء ستون يوما، كما تقضى بأن التظلم الى الجهة التى اصدرت القرار المطعون فيه الى رئاستها يقطع هذا الميعاد.

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان الطاعن تقدم بطلب برسم المستشار رئيس المحكمة التأديبية بطنطا ذكر فيه ان اخطر بتاريخ ١٩٨٤/٦/١٣ بتوقيع جزاء عليه بخضم شهر من راتبه لتعديه على رئيسه المباشر وعلى رئيس الشئون القانونية، وان الجزاء اعتمده السيد وزير الصناعة، وانه تقدم بتظلم لرئيس مجلس ادارة الشركة بتاريخ ١٩٨٤/٦/١٧ لرفع الجزاء وتلقى الرد شفاهة فى ١٩٨٤/٧/٣ وبأن الجزاء لم يرفع وحفظ تظلمه ولم يحل الى المحكمة التأديبية جهة الاختصاص لرفع الجزاء لذلك يتقدم بهذا التظلم راجيا تحديد جلسة مقبلة لرفع الجزاء الموقع عليه بخضم شهر من راتبه اعمالا لحكم المادة ٨٤ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨، وقد قيد هذا الطلب بالمحكمة برقم وارد ٦٦٣ بتاريخ ١٩٨٤/٧/١٥ وتأشر عليه من قلم كتاب المحكمة باعادته لمصدره لاتباع الاجراءات نحو رفع الدعوى امام المحكمة.

ومن حيث ان الطلب المقدم للمحكمة التأديبية بطنطا والمقيد بها برقم ٦٦٣ فى ١٩٨٤/٧/١٥ هو طعن فى قرار مجازاة الطاعن بخضم شهر من راتبه وقد استوفى أركانه الشكلىة على ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة من أن طلبات الغاء القرارات التأديبية على العاملين معفاة من الرسوم ولايستلزم القانون اجراء معين لها كتوقيع محام عليها، فكان على قلم كتاب تلك المحكمة ان يقيده طعنا ويقدم لرئيس المحكمة لتحديد جلسة لنظره، أما وقد أعيد الى الطاعن لاستيفاء بعض البيانات التى استوفاهام ثم



اعاد اقامة طعنه بعريضة أودعت قلم كتاب المحكمة بتاريخ ١٩٨٤/٨/٢٣ ،  
واذ يترد تاريخ اقامة الطعن الى تاريخ ايداعه لاول مرة في ١٩٨٤/٧/١٥  
فانه قد يكون قد أقيم خلال الميعاد القانوني مكتمل أوضاعه الشكلية ، واذا  
ذهب الحكم المطعون فيه الى خلاف هذا المذهب وقضى بعدم قبول الطعن  
شكلا لرفعه بعد الميعاد فانه يكون قد أخطأ في تطبيقه القانون ويتعين لذلك  
القضاء بالغائه وقبول طعن الطاعن رقم ٦٦٣ لسنة ١٢ ق تأديبية طنطا شكلا  
لرفعه في المواعيد القانونية.

(طعن ١٨٥٤ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٨٦/٢/٣٠)

### قاعدة رقم (٩٥)

**المبدأ:** القواعد والإجراءات والمواعيد المنصوص عليها في قانون  
مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ هي الواجبة الاتباع امام المحاكم  
التأديبية دون تلك الواردة بقانون نظام العاملين بالقطاع العام.

**المحكمة:** استقر قضاء هذه المحكمة على ان القواعد والإجراءات  
والمواعيد المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ هي  
الواجب اتباعها امام المحاكم التأديبية دون تلك الواردة بقانون نظام العاملين  
بالقطاع العام ذلك وان المشرع حرص في المادة ٤٢ من قانون مجلس الدولة  
على اخضاع العاملين بالقطاع العام لذات الاجراءات التي تسرى في شأن  
من عداهم من العاملين الذين تختص المحاكم التأديبية بالفصل في منازعاتهم  
توحيداً للاجراءات بالنسبة لهؤلاء العاملين على السواء تحقيقاً عن المساواة  
وكفالة الفرص المتكافئة طالما لا يوجد ثمة مايبرر التفرقة في هذا الشأن ولما

كان قانون مجلس الدولة المشار اليه قد نص في المادة ٢٤ منه على ان ميعاد رفع الدعوى امام المحكمة فيما يتعلق بطلب الالغاء ستون يوما من تاريخ نشر القرار المطعون فيه او اعلان صاحب الشأن به واذ كان الثابت من الاوراق فى الطعن المائل ان القرار المطعون فيه صدر بتاريخ ١٩٨٤/١٠/١١ واقام الطاعن طعنه على هذا القرار بتاريخ ١٩٨٤/١١/٢٢ فان الطعن يكون قد اقيم خلال ميعاد الستين يوما المقررة قانونا ويكون لذلك مقبولا شكلا واذ قضى المحكم المطعون فيه برفض الدفع بعدم قبول الطعن شكلا فانه يكون قد صدر متفقا وصحيح القانون ويكون الطعن عليه غير قائم على اساس جديرا بالرفض.

(طعن ٣٥٩٤ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٨٧/٦/٩)

### قاعدة رقم (٩٦)

**المبدأ:** الحصول على طلب سابق من رئيس الجمعية العمومية للشركة أو من رئيس مجلس إدارتها - على حساب الأحوال طبقا لحكم المادة ٨٣ من قانون نظام العاملين فى القطاع العام شرط لازم لتحريك الدعوى التأديبية ولصحة اتصال المحكمة بالمخالفة طبقا لنص المادة ٣٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة وهو على هذا النحو شرط لازم لقبول الدعوى التأديبية، وهو من المسائل المتعلقة بالقطاع العام.

**المحكمة:** ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد استقر على ان الحصول على طلب سابق من رئيس الجمعية العمومية للشركة أو من رئيس

مجلس ادارتها- على حسب الاحوال طبقا لحكم المادة ٨٣ من قانون نظام العاملين فى القطاع العام هو شرط لازم لتحريك الدعوى التأديبية ولصحة اتصال المحكمة بالمخالفة طبقا لنص المادة ٣٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة وهو على هذا النحو شرط لازم لقبول الدعوى التأديبية، كما ان هذا الشرط من المسائل المتعلقة بالنظام العام، ومن ثم فان لصاحب الشأن ان يدفع بتخلف هذا الشرط فى اية حالة كانت عليها الدعوى التأديبية كما يتعين على المحكمة ان تتصدى له من تلقاء نفسها، لما كان ذلك، وكان الثابت ان التحقيق مع المطعون ضدهم قد تم دون طلب من رئيس مجلس ادارة الشركة طبقا لحكم المادة ٨٣ سالفه الذكر، فمن ثم تكون الدعوى التأديبية قد فقدت شرطا من شروط قبولها .

(طعن رقم ١٩١٥ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٨٨/٣/١٥)

نفس المعنى (طعن رقم ٢٩٩٦ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٦/٤/٨)

(طعن رقم ٢٤٠٢ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٦/٣/١١)

### قاعدة رقم (٩٧)

المبدأ : (١) للجهة الادارية طبقا لنص المادة ٥/١٢ من قانون النيابة الادارية ان تعيد أوراق التحقيق الى النيابة الادارية لتقديم العامل الى المحكمة التأديبية ويتعين على النيابة مباشرة الدعوى.

(٢) احوالة العاملين على اختلاف درجاتهم بما فى ذلك من يكون منهم عضوا معينا او منتخبا بمجلس ادارة التشكيلات النقابية هو لرئيس مجلس ادارة الشركة على ان يكون ذلك بالنسبة لاعضاء المجلس بعد عرض الامر عليه لاتصاله بما يختص به المجلس.

(٣) لكل من رئيس مجلس ادارة الشركة ومجلس الادارة عرض  
أمرالعامل على اللجنة الثلاثية قبل إحالته الى المحكمة التأديبية اذا كانت  
المخالفة التى ارتكبها تستوجب توقيع جزاء الإحالة إلى المعاش أو الفصل  
من الخدمة.

**الفتوى :** ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى  
الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة فى ٢ من يناير ١٩٩١ ورأت ما يأتى :

ان المادة ١٢ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٧ باعادة تنظيم النيابة  
الادارية والمحاكمات التأديبية المعدل بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٩ بينت  
اوجه تصرف النيابة الادارية فى التحقيق فنصت على انه «اذا رأت النيابة  
الادارية تنص على انه..... وعلى الجهة الادارية خلال خمسة عشر يوما  
من تاريخ ابلاغها بنتيجة التحقيق ان تصدر قرارا بالحفظ اوبتوقيع الجزاء،  
فاذا رأت الجهة الادارية تقديم العامل الى المحكمة التأديبية اعادت الاوراق  
الى النيابة الادارية لمباشرة الدعوى امام المحكمة التأديبية لمباشرة الدعوى أمام  
المحكمة التأديبية المختصة» وحكم هذه الفقرة الاخيرة فى المادة يستصحب  
الوضع الذى جاء به نص هذه المادة ، منذ اعادة تنظيم النيابة الادارية  
بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ ولم يتناول فى هذه- تعديل بالقوانين المعدلة  
له يجعل للجهة الادارية، (ينصرف ذلك الى أية جهة تختص النيابة بالتحقيق  
مع العاملين فيها) ان ترى غير ما تنهى اليه النيابة من حفظ التحقيق او ان  
المخالفة لاتستوجب توقيع جزاء اشد من الجزاءات التى تملك تلك الجهة  
توقيعها وتطلب الى النيابة إحالتها الى المحكمة التأديبية المختصة وتلتزم النيابة  
بذلك خلافا لما تراه، ومازال هذا الحكم ساريا ، مما يختلف به شأن النيابة

الادارية عن النيابة العامة فى هذا الخصوص ، ولم يغير منه القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٩ . ولا يعدو الامر - ايا كان اوجه النظر الى مدى ملائمته فى احكامهما ان يكون احتكاما فى المسألة، الى المحكمة التأديبية المختصة التى تختص النيابة وحدها بمباشرة الدعوى امامها كما تختص وحدها بمباشرة الطعون فى احكامها.

يبين من احكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن العاملين بالقطاع العام انه حدد فى المادة ٨٢ من الجزاءات التأديبية التى يجوز توقيعها على هؤلاء وهى :

- ١ - الانذار.
- ٢ - تأجيل موعد استحقاق العلاوة.
- ٣ - الخصم من الاجر.
- ٤ - الحرمان من نصف العلاوة.
- ٥ - الوقف عن العمل.
- ٦ - تأجيل الترقية.
- ٧ - خفض الاجر.
- ٨ - خفض الوظيفة.
- ٩ - حفظ الوظيفة من خفض الاجر.
- ١٠ - الاحالة الى المعاش.
- ١١ - الفصل من الخدمة.

على الوجه الوارد تفصيله بالنسبة الى عدد منها لتحديد قدرها ومداها .  
على انه بالنسبة الى العاملين من شاغلى الوظائف العليا . فان المادة حددت العقوبات التى توقع عليها بأنها :

- ١ - التنبيه.
- ٢ - اللوم.
- ٣ - الاحالة الى المعاش.
- ٤ - الفصل من الخدمة.

وبينت المادة ٨٤ الاختصاص فى توقيع الجزاءات التأديبية فجعلته،  
أولاً: لشاغلى الوظائف العليا. كل فى حدود اختصاصه. توقيع عقوبتى  
الانذار او الخصم من الاجر بما لايجاوز ثلاثين يوماً فى السنة وبحيث لايزيد  
مدته على خمسة عشر يوماً فى المدة الواحدة.

ثانياً: لرئيس مجلس الادارة بالنسبة الى شاغلى وظائف الدرجة الثالثة  
فما دونها بأى من الجزاءات التأديبية الثمانية الاولى (من الانذار الى خفض  
الدرجة- ويصبح التظلم اليه مما يوقعه شاغلوا الوظائف العليا من جزاءات  
واليه مما يوقعه هو، على ان تعرض هذه على اللجنة التى يشكلها مجلس ادارة  
الشركة اولاً.

ثالثاً : لمجلس ادارة الشركة بالنسبة الى شاغلى وظائف الدرجة الثانية  
فما فوقها عدا اعضاء مجلس الادارة المعينين والمنتخبين واعضاء مجالس  
ادارة التشكيلات النقابية، بأى من الجزاءات الجائز توقيعها مما نصت عليه  
المادة ٨٢.

رابعا : لرئيس الجمعية العمومية توقيع احد من جزاءى التنبيه أو اللوم.  
وتوقيع أى من الجزاءات الثمانية الاولى. على رئيس واعضاء مجلس الادارة  
وعلى اعضاء مجلس التشكيلات النقابية فيما عدا جزاء الوقف على هؤلاء  
فتختص به المحكمة التأديبية وتبعاً- المحكمة التأديبية ، توقيع أيا من الجزاءات  
الجائز توقيعها، وكذا ما خصها به دون من ذكرها، وهى جزاء الاحالة الى  
المعاش او الفصل من الخدمة على رئيس مجلس الادارة واعضاء ذلك المجلس  
واعضاء التشكيلات النقابية. وبينت المادة الى ذلك الجهات التى يجوز  
التظلم اليها من الجزاءات التى توقعها السلطة التأديبية المختصة على ما تقدم

بالشركة، على من ذكروا آنفاً ، الى جانب ما هو مقرر من حق الطعن فيها الى المحكمة التأديبية المختصة، وفقاً لقانون مجلس الدولة - وجاءت المادة ٥٨ فأوجبت قبل تقرير رئيس مجلس الادارة او رئيسه ان المخالفة تقتضى لحصانتها توقيع جزاء الاحالة الى المعاش او الفصل ان يؤخذ رأى اللجنة المنصوص عليها فيه. ثم قضت المادة ٨٩ لرئيس مجلس ادارة الشركة بقرار مسبب مدة حفظ التحقيق.

### ويؤخذ من هذه الاحكام:

أ - ان القانون اختص رئيس مجلس ادارة الشركة بحفظ التحقيق جميع العاملين ايا كانت وظائفهم ودرجاتهم، اذ ورد نص المادة ٨٦ يقرر له ذلك بقرار مسبب منه، من العموم والاطلاق بما يتناول جميعهم، فيما عداه، بقيام موجب ذلك التخصيص ومن مقتضى ذلك ان يكون الحفظ فيما نسب اليه لرئيس الجمعية العمومية للشركة.

ب- ان توقيع الجزاءات على العاملين بالشركة من قبل الجهات التي اختصت به، على الوجه السالف يياته، حيث اسند الى اكثر من جهة تبعاً لوضع العامل فى الدرجة والوظيفة وعضوية مجلس الادارة او رياسته او عضوية مجالس التشكيلات النقاية، ومبلغ جسامه المخالفة، وقدر الجزاء المناسب عنها، وذلك تعددت جهات الاختصاص ، بالانفراد او بالاشتراك على نحو ما تقدم، ولكن سلطة حفظ التحقيق اختص بها رئيس مجلس ادارة الشركة او رئيس الجمعية العمومية فهى ليست اذن تبعاً لسلطة توقيع الجزاء، كأصل عام، وان اتحدت فى بعض الاحوال، على ما بين مما سبق.

ج - ان تعدد سلطات توقيع الجزاءات: على هذا الوجه واشتراكها أو انفرادها وتقرير حق التعقيب لبعضها على البعض الآخر، عند التظلم منها وعدم ارتباط ذلك بالسلطة فى حفظ التحقيق لا يسوغ القول بأن لكل منها اذن، بالتبعية لما اختصت به واشتركت مع غيرها فيه- يحق الاحالة الى المحكمة التأديبية ، لما يؤدى اليه ذلك من تعدد واختلاف وتضارب فى نتيجته قد يؤدى الى تعطيله، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فان حق الاحالة الى المحاكمة، هو احد وجوه التصرف فى التحقيق، الذى قد ينتهى بالحفظ او توقيع الجزاءات ممن ذكروا فى حدود اختصاص كل منهم او بالاحالة الى المحاكمة التأديبية، فيما يجوز فيه ذلك او فيما يجب. وكلا الامرين الاخيرين توقيع الجزاء من قبل السلطة التأديبية بالشركة اورده الى المحكمة التأديبية لا يقع موجهة اذا رؤى حفظ التحقيق، مما جهل القانون الامر فيه الى رئيس مجلس ادارة الشركة فيمن عداه، وجعله بالنسبة اليه الى رئيس الجمعية العمومية للشركة، ومن ثم لزم القول، بأن الاحالة الى المحاكمة التأديبية هى لمن يملك الحفظ، لانها فى الحقيقة وواقع الامر يدل عنها وعن الوجه الثالث للتصرف فى التحقيق الانقضاء بجزاء مما تملكه السلطة التأديبية المختصة يمثله فى الشركة، ورئيس مجلس الادارة هو القائم على ادارتها ويمثلها وينوب عنها فى التقاضى وفيما هو من نوعه وسبيل اليه لتقرير طالب الاحالة الى المحكمة التأديبية، مما تتولاه النيابة الادارية وفق قانون تنظيمها الذى اختصها برفع الدعوى التأديبية، وبالطعن فيما يصدر منها من احكام، وهى طبقا لها تلتزم باجابة طلب الاحالة وتستقل وحدها بحق تقرير الطعن ان رأت له وجهها، على خلاف بينها وبين النيابة العامة فى الخصوص، التى تستقل بذلك، ويحفظ التحقيق ، وهو الوضع الذى مازال



قائما بعد تعديل قانون النيابة الادارية الاخير الذى جعل لها الشأن والصفة فى مباشرة الدعوى التأديبية عن نفسها وبصفتها وبحكم وظيفتها، ليس النيابة عن الجهة التى يتبعها العامل، مما كان يقتضى ان يترك القول الفصل فى شأن تقرير الاحالة الى المحاكمة التأديبية اليها، ولكن نص المادة ١٢ من قانونها يقرر التزامها بطلب الجهة التى يتبعها ذلك.

ولاريب فى انه وان كان مقتضى ماتقدم ان حق طلب احالة العامل بالشركة هو لرئيس مجلس ادارتها، بالنسبة الى جميع العاملين على اختلاف وظائفهم ودرجاتهم بما فى ذلك من يكون منهم عضوا معيناً او منتخبا بمجلس الادارة واعضاء مجالس ادارات التشكيلات النقابية- الى المحاكمة التأديبية الا انه يبق ان تكون هذه الاحالة بالنسبة لاعضاء مجلس الادارة بعد عرض الامر على هذا المجلس باعتباره يمس شئونه ويتناول احد اعضائه ويتعلق بما هو مختص من تصريف امور الشركة والقيام على ادارتها وغنى عن البيان انه بالنسبة اليه، فان طلب الاحالة وكل مايتعلق بحفظ التحقيق بالنسبة اليه أو بتوقيع الجزاءات هو لرئيس الجمعية العمومية للشركة.

واذا كانت سلطة الاحالة الى المحاكمة التأديبية قد تعددت على النحو السابق بيانه كان سلطة العرض على اللجنة الثلاثية- وهى مرحلة سابقة على الاحالة الى المحاكمة- منحها القانون فى الحالات التى اوجب فيها ذلك وفقا للمادة (٨٥) من القانون رقم ٤٨ لسنة ٧٨ المشار اليه يكون لرئيس مجلس الادارة الشركة او لمجلس الادارة فلكل منهما، بعيدا عن الاختصاص بتوقيع الجزاء التأديبى اذا قدر ان المخالفة التى ارتكبها العامل تستوجب توقيع

جزاء الاحالة الى المعاش او الفصل من الخدمة ان يعرض الامر قبل الاحالة للمحاكمة على هذه اللجنة التى تقوم يبحث الحالات التى تعرض عليها وتبلغ رأيها الى من طلبه سواء رئيس مجلس ادارة الشركة او مجلس الادارة على حسب الاحوال .

**لذلك :** انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى :

أولاً: ان اللجنة الادارية طبقا لنص المادة ٥/١٢ من قانون النيابة الادارية ان تعيد اوراق التحقيق الى النيابة الادارية لتقديم العامل الى المحاكمة التأديبية ويتعين على النيابة مباشرة الدعوى.

ثانيا : ان احالة العاملين الى المحكمة التأديبية ، على اختلاف درجاتهم ، بما فى ذلك من يكون منهم عضوا معينا او منتخبا بمجلس الادارة واعضاء مجلس ادارة التشكيلات النقابية هو لرئيس مجلس ادارة الشركة على ان يكون ذلك بالنسبة لاعضاء المجلس، بعد عرض الامر عليه لاتصاله بما يختص به المجلس .

ثالثا : لكل من رئيس مجلس ادارة الشركة ومجلس الادارة عرض امر العامل على اللجنة الثلاثية قبل احالته الى المحاكمة التأديبية اذا كانت المخالفة التى ارتكبها تستوجب توقيع جزاء الاحالة الى المعاش او الفصل من الخدمة.

ثانيا : شروط اقامة الدعوى التأديبية على العامل الذي انتهت خدمته

### قاعدة رقم (٩٨)

المبدأ : هناك حالتان يجوز فيهما اقامة الدعوى التأديبية على العامل الذى انتهت خدمته.

الحالة الأولى : ان تكون اجراءات التحقيق أو المحاكمة بدأت قبل انتهاء خدمته.

الحالة الثانية : أن تكون المخالفة من نوع المخالفات المالية التى يترتب عليها ضياع حق من الحقوق المالية للدولة - متى ثبتت ادانة العامل فى احدى هاتين الحالتين فلا يوقع عليه سوى الجزاء لمن ترك الخدمة.

**المحكمة :** ومن حيث ان المادة ٢٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة قد نصت على ان «لايجوز اقامة الدعوى التأديبية على العاملين بعد انتهاء خدمتهم الا فى الحالتين الاتيتين :

١ - اذا كان قد بدئ فى التحقيق او المحاكمة قبل انتهاء الخدمة.

٢ - اذا كانت المخالفة من المخالفات المالية التى يترتب عليها ضياع حق من الحقوق المالية للدولة او احد الاشخاص الاعتبارية العامة او الوحدات التابعة لها ذلك لمدة خمس سنوات من تاريخ انتهاء الخدمة ولم يكن قد بدئ فى التحقيق قبل ذلك» وقد اوردت المادة ٩١ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادرة بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ مضمون احكام ذلك النص متضمنه فى ذات الوقت الجزاءات التى يجوز للمحاكم التأديبية

توقيعها على من ترك الخدمة وهي غرامة لا تقل عن خمسة جنيهاات ولا يتجاوز الاجر الاجمالى الذى كان يتقاضاه العامل فى الشهر عند تركه الخدمة.

(طعن ٥٩٠ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٠/١٢/١٩٨٦)

### قاعدة رقم (٩٩)

**المبدأ:** المادة (٩١) من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ باصدار قانون نظام العاملين بالقطاع العام. لايجوز اقامة الدعوى التأديبية على من انتهت خدمته من العاملين باحدى شركات القطاع العام عن مخالفة تأديبية لم يبدأ التحقيق بشأنها إلا بعد انتهاء الخدمة - يستثنى من ذلك المخالفات التى يترتب عليها ضياع حق من الحقوق المالية للشركة وذلك لمدة خمس سنوات من تاريخ انتهاء الخدمة.

**المحكمة:** ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان المحال الرابع (المطعمون ضده الرابع ايضا) وهو رئيس مجلس ادارة شركة المقاولات المصرية السابق، قد أحيل الى المعاش فى تاريخ ١٧/٨/١٩٨٣. وان التحقيق الذى اجرته النيابة العامة فى وقائع الاتهام لم يبدأ إلا فى ١١/٩/١٩٨٣ بعد إحالته الى المعاش.

ومن حيث أن المادة ٩١ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ . باصدار قانون نظام العاملين بالقطاع العام تنص على انه (لايمنع انتهاء خدمة العامل لأى سبب من الأسباب من الاستمرار فى محاكمته تأديبيا اذا كان

قد بدأ فى التحقيق معه قبل انتهاء مدة خدمته ويجوز فى المخالفات التى يترتب عليها ضياع حق من الحقوق المالية للشركة إقامة الدعوى التأديبية ولو لم يكن قد بدئ فى التحقيق قبل انتهاء الخدمة لمدة خمس سنوات من تاريخ انتهائها.

ومفاد هذا النص أنه لايجوز إقامة الدعوى التأديبية على من انتهت خدمته من العاملين بإحدى شركات القطاع العام عن مخالفة تأديبية لم يبدأ التحقيق بشأنها إلا بعد انتهاء الخدمة، ويستثنى من ذلك المخالفات التى يترتب عليها ضياع حق من الحقوق المالية للشركة.

ومن حيث ان المخالفة المنسوبة الى المطعون ضده الرابع من المخالفات التى يترتب عليها ضياع حق من الحقوق المالية للشركة التى كان يعمل بها فمن ثم فلا يجوز إقامة الدعوى التأديبية ضده من أجلها، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد قضى بذلك فإنه يكون قد أصاب وجه الحق ويكون الطعن فيه غير مستند الى سند صحيح من القانون خليفا بالرفض ، هذا وإن كانت المحكمة تهيب بالمشرع أن يعالج هذا النص فى التشريع بتعديل نص المادة ٩١ المشار اليه من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بجعل هذا الاستثناء شاملاً أية مخالفة يترتب عليها ضياع حق من الحقوق المالية للدولة أو لإحدى وحدات القطاع العام، حتى يمكن الحفاظ على المال العام ولتحقيق التناسق بين هذا القانون والنص المقابل له فى المادة ٨٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ . بنظام العاملين المدنيين بالدولة والذي يجيز إقامة الدعوى التأديبية عن كل مخالفة يترتب عليها ضياع حق من حقوق الخزنة العامة.

### قاعدة رقم (١٠٠)

**المبدأ:** مفساد نص المادة ٩١ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بإصدار قانون نظام العاملين بالقطاع العام أن إنتهاء خدمة العامل لأى سبب من الاسباب لا يحول فى جميع الاحوال دون محاكمته تأديبا عن المخالفات المنسوبة اليه اذا كان قد بدئ التحقيق معه عن هذه المخالفات قبل إنتهاء الخدمة - المقصود بالبدء فى التحقيق فى هذه الحالة إتخاذ الجهة الادارية لأى إجراء من إجراءات التحقيق- فى المخالفات المالية التى يترتب عليها ضياع حق من الحقوق المالية فإن الطريق امام إقامة الدعوى التأديبية فى مواجهة العامل يظل مفتوحا لمدة خمس سنوات من تاريخ إنتهاء خدمته حتى ولو لم يكن قد بدئ فى التحقيق معه قبل إنتهاء خدمته ، كل ما فى الامر أن الاجزاء التى توقع عليه تكون من بين الاجزاء المحددة فى القانون لمن إنتهت خدمتهم.

**المحكمة:** ومن حيث انه عن الوجه الاول للطعن والمتمثل فى عدم اختصاص المحاكم التأديبية بمحاكمة الطاعن الاول بسبب انتهاء خدمته من البنك بالاستقالة واخلاء طرفه فى ١٩٨٥/٥/٩ بمضى ثلاثون يوما على تقديم استقالته وباعتباره لهذا السبب من الافراد العاديين ولا يخضع لولاية التأديب الوظيفية فان المادة ٩١ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ باصدار قانون نظام العاملين بالقطاع العام نص على انه ولايمنع انتهاء خدمة العامل لاي سبب من الاسباب من الاستمرار فى محاكمته تأديبا اذا كان قد بدئ فى التحقيق قبل انتهاء مدة خدمته.

ويجوز في المخالفات التي يترتب عليها ضياع حق من الحقوق المالية للشركة اقامة الدعوى التأديبية ولو لم يكن قد بدئ في التحقيق قبل انتهاء الخدمة وذلك لمدة خمس سنوات من تاريخ انتهائها ومن حيث ان نفاذ هذا النص ان انتهاء خدمة العامل لأى سبب من الأسباب لا يحول فى جميع الأحوال دون محاكمته تأديبياً عن هذه المخالفات المنسوبة اليه إذا كان قد بدئ التحقيق عن هذه المخالفات قبل إنتهاء الخدمة، والمقصود بالبدء فى التحقيق فى هذه الحالة اتخاذ الجهة الادارية لأى اجراء من اجراءات التحقيق، فضلاً عن انه فى المخالفات المالية التي يترتب عليها ضياع حق من الحقوق المالية فإن الطريق امام إقامة الدعوى التأديبية فى مواجهة العامل يظل مفتوحاً لمدة خمس سنوات من تاريخ انتهاء خدمته حتى ولو لم يكن قد بدئ فى التحقيق معه قبل انتهاء خدمته ، كل ما فى الامر ان الجزاءات التي توقع عليه تكون من بين الجزاءات المحددة فى القانون لمن انتهت خدمتهم .

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان ادارة التفتيش لمنطقة الوجه البحرى والقناة قد حددت المخالفات المنسوبة للطاعن الاول فى تقريرها الذى اعدته بعد اجراء التفتيش على فرع البنك الأهلى بذكرنس فى الفترة من ١٩٨٤/١٢/١٦ حتى ١٩٨٥/١/٣ ، وقد طلبت ادارة التفتيش احالته للتحقيق الادارى الذى بدئ فيه بتاريخ ١٩٨٥/٥/٧ أى قبل ١٩٨٥/٥/٩ - الذى يدعى الطاعن ان خدمته انتهت فيه فإن هذا الامر لا يحول دون محاكمته تأديبياً، فضلاً عن ان المخالفات المنسوبة اليه جميعها من المخالفات المالية التي توجب بحكم طبيعتها الخاصة الاستمرار فى المحاكمة التأديبية

خلال خمس سنوات من تاريخ انتهاء الخدمة لأى سبب من الاسباب وإقامة الدعوى التأديبية فى مواجهته بشأنها. ومتى كان ذلك فإن الدفع بعدم اختصاص المحاكم التأديبية بمحاكمته لا يقوم على سند من القانون خلىق بالرفض .

(طنن رقم ٣٠٠٤ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٩٣/١/١٢)



### ثالثا : سقوط الدعوى التأديبية

#### قاعد رقم (١٠١)

المبدأ : ميعاد السنة المقررة لسقوط الدعوى التأديبية يبدأ من تاريخ علم الرئيس المباشر بوقوع المخالفة - هذا العلم لا يفترض - يجب ان يكون هذا العلم ثابتا ثبوتا كافيا بحيث يكون الرئيس المباشر فى موقف الرقيب الذى له سلطة اتخاذ الاجراء الزم فى المخالفة او السكوت عليها- انتفاء العلم على النحو السابق يودى الى تطبيق احكام السقوط بمضى ثلاث سنوات .

**المحكمة :** ومن حيث ان المادة ٥٩ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ قد نصت على «تسقط الدعوى التأديبية بمضى سنة من تاريخ علم الرئيس المباشر بوقوع المخالفة وتسقط هذه الدعوى فى كل حالة انقضاء ثلاث سنوات من يوم وقوع المخالفة وتنقطع هذه المدة بأى اجراء من اجراءات التحقيق او الاتهام او المحاكمة .»

وتسرى المدة من جديد ابتداء من آخر اجراء واذا تعدد المتهمون فإن انقطاع المدة بالنسبة الى احدهم يترتب عليه انقطاعهما بالنسبة للباقيين ولولم تكن قد اتخذت ضدهم اجراءات قاطعة للمدة ، ومع ذلك إذا كون الفصل جريمة جنائية لانسقط الدعوى التأديبية إلا بسقوط الدعوى الجنائية « وأوضح من صياغة هذا النص - وهو ذات نص المادة ٩٣ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام الذى حل محل القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ - ان ميعاد السنة المقرر لسقوط الدعوى التأديبية فى

هذا النص لا يبدأ إلا من تاريخ علم الرئيس المباشر بوقوع المخالفة وهذا العلم لا يفترض ويجب ان يكون ثابتاً ثبوتاً كافياً مقتضاه ان يكون الرئيس المباشر فى موقف الرقيب الذى له سلطة اتخاذ اجراء فى المخالفة أو السكوت عليها وإلا سقطت الدعوى بانقضاء ثلاث سنوات من يوم وقوع المخالفة .

(طن ٥٩٠ لسنة ٣٢٢ جلة ١٩٨٦/١٢/٣٠)

### قاعدة رقم (١٠٢)

**المبدأ:** تسقط الدعوى التأديبية بانقضاء ثلاث سنوات من يوم وقوع المخالفة - إذا كون الفعل جريمة جنائية فلا تسقط الدعوى التأديبية إلا بسقوط الدعوى الجنائية- القاعدة هى استقلال كل من الوصف الجنائى والوصف التأديبى للواقعة - عدم عرض امرها على المحكمة الجنائية ليس من شأنه ان يغل سلطة المحكمة التأديبية فى مجال بحث مدة سقوط الدعوى التأديبية وما يقتضيه ذلك من تكييف الوقائع وخلع الوصف الجنائى السليم عليها .

**المحكمة :** ومن حيث ان مبنى الطعن على هذا الحكم انه اخطأ فى تطبيق القانون تأسيساً على ان الفعل كون ائماً تأديبياً مرتبطاً بالجريمة الجنائية بحيث يدور معها وجوداً وعدماً ومفاد ذلك ان جريمة استعمال المحرر ظلت قائمة طالما كان المحرر منتجاً لاثره فى ترتيب وضع قانونى خاطئ للمطعون ضده، وهو تاريخ سحب التسوية التى كان يتعين حساب التقدم من ذلك التاريخ باعتبار ان جريمة استعمال المحرر جريمة مستمرة باستمرار استعمال المحرر.

ومن حيث أن المادة ٥٩ من القانون رقم ١٩٧١/٦١ بنظام العاملين بالقطاع العام (الملغى) تنص على أن (تسقط الدعوى التأديبية بمضى سنة من تاريخ علم الرئيس المباشر بوقوع المخالفة، وتسقط هذه الدعوى فى كل حال بانقضاء ثلاث سنوات من يوم وقوع المخالفة، وتنقطع هذه المدة بأى إجراء من إجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة ومع ذلك فإذا كون الفعل جريمة جنائية لا تسقط الدعوى التأديبية إلا بسقوط الدعوى الجنائية) كما تنص المادة ٩٣ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين بالقطاع العام الحالى على ان تسقط الدعوى التأديبية بالنسبة للعامل الموجود بالخدمة بمضى سنة من تاريخ علم الرئيس المباشر بوقوع المخالفة أو ثلاث سنوات من تاريخ ارتكابها اى المادتين اقرب.

ومع ذلك إذا كون الفعل جريمة جنائية فلا تسقط الدعوى إلا بسقوط الدعوى الجنائية.

ومن حيث انه يستفاد مما تقدم أم كلاً من نظام العاملين بالقطاع العام الملغى والحالى قد قررا كأصل عام سقوط الدعوى التأديبية بانقضاء ثلاث سنوات من يوم وقوع المخالفة ، ومع ذلك فإنه إذا كونت هذه المخالفة جريمة جنائية فإن الدعوى التأديبية فى هذه الحالة لا تسقط إلا بسقوط الدعوى الجنائية.

ومن حيث ان هذه المحكمة قد استقر قضاؤها على انه وإن كان الأصل ان الفعل إذا تولدت عنه فى الوقت جريمة جنائية الى جانب المخالفة التأديبية، فإن كلا منهما تستقل عن الاخرى باعتبار ان لكل منهما نظاماً

قانونياً خاصاً ترتد اليه سلطة خاصة تتولى توقيع الجزاء عن الفعل بوصفه مخالفة تأديبية لاشأن لها بالوصف الجنائي للواقعة إلا ان هذا الاستقلال ليس من شأنه أن تلتفت المحكمة التأديبية مطلقاً عن الوصف الجنائي للوقائع المكونه للمخالفة، ولها أن تأخذ في الاعتبار هذا الوصف والعقوبة الجنائية المقررة له في مجال تقرير جسامة الفعل عند تقديرها للجزاء التأديبي الذي توقعه، كما لها أن تتصدى لتأسيس الوقائع المعروضة عليها وتحدد الوصف الجنائي لها لبيان اثره في استطالة مدة سقوط الدعوى، ولا حاجة في ان عدم ابلاغ النيابة العامة بالمخالفات المنسوبة الى المطعون ضده او عدم عرض امرها على المحكمة الجنائية ليصدر فيها حكم جنائي من شأنه ان يغل سلطة المحكمة التأديبية من أجل النظر في مدة سقوط الدعوى التأديبية او تكييف الوقائع المنسوبة الى المطعون ضده وبحسب مانتظره من تلك الوقائع وتخلع عليها الوصف الجنائي السليم (حكم المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ٨١٦ لسنة ٢٠ ق بجلسة ١٩٧٩/١١/٢٤).

ومن حيث ان المخالفات المنسوبة الى المطعون ضده تشكل جناية تزوير واستعمال محرر المنصوص عليها في المادتين ١١٣/٢، ١١٤ مكرراً من قانون العقوبات حيث ثبت في حقه تزوير شهادة بمدة خبرته السابقة بمصلحة الأملاك الاميرية بوظيفة كاتب وختمها بخاتم هذه المصلحة ثم استغل هذا المحرر المزور فيما زور من أجله بأن قدمه الى جهة عمله وحصل بناء عليه ترقية وفروق مالية قدرها ٤٣٦ جنيهاً بدون وجه حق، الأمر الذي من شأنه أن يجعل للدعوى التأديبية المتعلقة بهذه المخالفة ذات مدة سقوط الدعوى الجنائية الخاصة بالجنايات وهي عشر سنوات من تاريخ وقوع الفعل وهي

مدة لم تبلغ نهائيا عند اجراء التحقيق أو الاتهام فى الوقائع المقام عنها الدعوى التأديبية الماثلة، حيث بدأ التحقيق فى ١٩٨٢/١/٢٠ وارتكبت المخالفة بتاريخ ١٩٧٥/٦/٧. وبهذه المثابة فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون فيما انتهى اليه من سقوط الدعوى التأديبية المقامة ضد المطعون ضده دون بحث التكيف الجنائى لما نسب اليه من مخالفات وائر ذلك فى مجال سقوط الدعوى التأديبية. الأمر الذى يتعين معه الحكم بالغاء هذا الحكم وإعادة الدعوى للمحكمة التأديبية لوزارة التربية والتعليم للفصل فى موضوعها.

(طعن ٢٣٦٣ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٨٧/١٢/٨)

### قاعدة رقم (١٠٣)

**المبدأ:** تعتبر النيابة العامة أمينة على الدعوى العمومية- قد تنتهى الى اعداد تقرير اتهام وإحالة المتهمين الى المحكمة الجنائية وقد تصرف على نحو آخر بالجزاء الادارى- فى كلتا الحالتين يكون تصرفها نهائيا- يعتبر الاكتفاء بالجزاء الادارى هو آخر اجراء قاطع لمدة سقوط الدعوى التأديبية ومن تاريخه تبدأ مدة سقوط جديدة.

**المحكمة:** ومن حيث ان الطعن فى هذا الحكم يقوم على مخالفته للقانون ذلك لأن العبارة التى اوردها النيابة العامة فى مذكرتها المؤرخة ١٩٧٤/١٠/٢٢ تؤكد ثبوت الجريمة الجنائية وانما نظرا للظروف التى ساقها النيابة العامة رأت مجازاة المتهمين اداريا وهذا يعنى ان النيابة العامة لم تنته الى عدم التأئين الجنائى ولهذا الفعل او الى حفظه بل قررت بوجوده

ولها ان ترجع فى قرارها سالف الاشارة فى المدة القانونية المقررة لسقوط الدعوى الجنائية التى تشكل جنابة وهى عشر سنوات وما دامت مدة سقوط الدعوى الجنائية لم تنقضى فبالتالى لم تنقضى الدعوى التأديبية بل تظل قائمة ما دامت الدعوى الجنائية قائمة.

ومن حيث انه يبين من الاوراق ان الرقابة الادارية قد اعدت تقريراً فى شأن الظروف والملايسات التى احاطت بالعقد المبرم بتاريخ ٤ من مارس سنة ١٩٦٤ بين التلفزيون العربى وبين شركة سيتى تل السويسرية بشأن توريد أفلام للتلفزيون العربى وقد تولت النيابة العامة التحقيق فيما شاب اجراءات تنفيذ هذا العقد من جرائم عامة وانتهت النيابة العامة فى تحقيقها الى اعداد مذكرة بتاريخ ١٩٧٤/١٠/٢٢ نتيجة التحقيق خلصت فيها ص ٢٣ وما بعدها الى القول فى صدد ما هو منسوب للمطعون ضدهم، الى انها قررت اولاً: انه كانت هناك مساءلة جنائية لمصدرى خطاب الضمان- موضوع المخالفة المنسوبة للمطعون ضدهم: إلا ان النيابة العامة رأت ادراجهم تحت المسؤولية التأديبية خشية ان تتمسك شركة سيتى تل فى دفاعها امام المحاكم السويسرية بهذه المساءلة الجنائية التى سوف يحملها قرار الاتهام ثم المحاكمة العلنية..... وهو ما تحرص النيابة العامة على ان يكون فى سرية تامة.... وانتهت النيابة العامة فى مذكرتها الى انها ترى مجازاة المتهمين- المطعون ضدهم ادارياً للمبررات التى ساقتها والمشار اليها انفا الامر الذى يعنى بجلاء ان النيابة العامة- وهى الأمانة على الدعوى العمومية- قد تصرفت فى الاتهام المنسوب للمطعون ضدهم بشكل نهائى فقد تتصرف النيابة العامة فى أى تحقيق جنائى باعداد تقرير اتهام واحالة المتهمين الى المحكمة

الجنائية، وقد تتصرف على نحو آخر بالاكْتفاء بالجزاء الإداري وفي كلا الحالتين يكون التصرف نهائياً. أما إذا قررت النيابة العامة حفظ التحقيق مثلاً لعدم معرفة الفاعل أو لعدم كفاية الأدلة أو ما شابه ذلك فإن لها أن تعيد فتح التحقيق ومباشرة الاجراءات من جديد إذا ظهرت أدلة جديدة أو إذا أمكن الاهتداء الى الفاعل بشرط ان يتم ذلك قبل انتهاء مدة سقوط الدعوى الجنائية.

ومن حيث انه قد اختتم موقف المطعون ضدهم من الناحية الجنائية بتصرف النيابة العامة في التحقيق بمذكرتها المؤرخ ١٩٧٤/١٠/٢٢ بالاكْتفاء بالجزاء الإداري وهو تصرف نهائي في التحقيق بالاحالة للمحاكمة وهو على اعتبار ان هذا التصرف هو آخر اجراء قاطع لمدة سقوط الدعوى التأديبية ومن تاريخه تبدأ من مدة سقوط جديدة هي ثلاث سنوات تنتهي في ١٩٧٧/١٠/٢١ وهي مدة سقوط الدعوى التأديبية المنصوص عليها في المادة ٧٠ من لائحة العاملين بالقطاع العام الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ المعمول بها وقت ارتكاب المخالفات المنصوص عليها والمقابلة لها في سائر قوانين العاملين بالقطاع العام المتعاقبة والتي انتهت بالقانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ وعلى اعتبار ان ما هو منسوب للمطعون ضدهم لا يخرج عن كونه خروجها منهم على مقتضى واجبات الوظيفة خاصة إذا أخذ الاعتبار أن النيابة العامة لم تسند الى الطاعنين جريمة معينة محددة الأركان وقائمة على ادلة الثبوت والاستناد الصحيح.

ومن حيث ان النيابة الادارية لم تحرك ساكناً في صدد قطع مدة سقوط الدعوى التأديبية الا بمذكرتها المؤرخة ١٩٨٠/٦/١٢ بطلب متابعة

تصرفات الجهات الادارية التى اناطت بها النيابة العامة توقيع الجزاء الادارى على المخالفين وذلك بموجب مذكرتها المؤرخة ١٩٧٤/١٠/٢٢ فى قضية النيابة العامة رقم ٥٥٤٧ لسنة ٧٤ جنايات بولاق ثم تتابعت بعد ذلك اجراءات التحقيق والاحالة وكل هذه الاجراءات قد تمت بعد اكتمال مدة سقوط الدعوى التأديبية قبل المطعون ضدهم فى ١٩٧٧/١٠/٢٢ الامر الذى يتعين معه القضاء بسقوط الدعوى التأديبية قبل المطعون ضدهم. واذ ذهب الحكم المطعون فيه الى هذا المذهب وقضى بسقوط الدعوى التأديبية قبل المتهمين فإنه يكون قد أصاب وجه الحق فى قضائه ويكون الطعن عليه فى غير محله متعين الرفض.

(طعن ١١٦٨ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٨٨/٥/١٠)

### قاعدة رقم (١٠٤)

**المبدأ:** تسقط الدعوى التأديبية بالنسبة للعامل الموجود بالخدمة بمضى سنة من تاريخ علم الرئيس المباشر بوقوع المخالفة او ثلاث سنوات من تاريخ ارتكابها اى المدينين اقرب.

**المحكمة:** ومن حيث انه على الوجه الاول من وجهى الطعن وهو القائم على قول الطاعن بمخالفة الحكم المطعون فيه للقانون إذا انتهى الى ادانته رغم سقوط الدعوى التأديبية بالنسبة اليه بمضى المدة فانه مردود بأن المادة ٩٣ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام تنص على ان تسقط الدعوى التأديبية بالنسبة للعامل الموجود بالخدمة بمضى سنة من تاريخ علم الرئيس بوقوع المخالفة او ثلاث سنوات من تاريخ



ارتكابها أى الملتين اقرب وتطبيق هذا النص على واقعة الدعوى يبين ان المخالفة المنسوبة الى الطاعن وهى عدم اتخاذه اجراءات معاينة وتسلم الممر الذى اقيم لحساب الشركة بدأت فى ١٩٨٤/٤/٧ وانتهت الشركة الى التحقيق معه بمعرفة النيابة الادارية فى ١٩٨٥/٦/٢٦ وقبل مضى ثلاث سنوات على وقوع المخالفة وماذهب اليه الطاعن من أن رئيسه المباشر (رئيس القطاع الادارى ) علم بالواقعة فى ١٩٨٤/٤/٨ وان التحقيق لم يتم معه إلا بعد مضى مايزيد على سنة من تاريخ هذا العلم غير سديد ذلك ان الرئيس المباشر لم يتصل علمه بتقاعس الطاعن عن اتخاذ اجراءات معاينة وتسلم الممر من المداول الا فى ١٩٨٤/١١/١٢ عندما ابلى مدير مصنع الطباعة والمتهم الثانى ادارة الشركة بموجب مذكره مؤرخة ١٩٨٤/١١/١٢ يخطر فيها بظهور تقوس فى الكمرات الحديدية التى تحمل سقف الممر السماوى الذى قام بتنفيذه المداول والذى كان المفروض ان يقوم الطاعن باتخاذ اجراءات معاينته وتسلمه منذ ١٩٨٤/٤/٧ تاريخ تقدم المداول الى الرئيس المباشر للطاعن بمذكرة يطلب فيها قيام الشركة بتسليم العملية وصرف مستحقته وهى المذكرة التى احوالها رئيس القطاع الادارى فى ذات اليوم إلى الطاعن لاتخاذ اجراءات المعاينة وتسلم الممر من المداول ولذلك فإن الحكم المطعون فيه لم يخطئ فى شئى المقرر فى اسبابه رفضه لدفع الطاعن بسقوط الدعوى التأديبية قبله بأن الثبات من عيون الاوراق ان الرئيس المباشر لم يعلم بهذه المخالفة إلا بناء على كتاب مدير المصنع الى الشركة فى ١٩٨٤/١١/١٣ فى حين ان هذه الشركة ارسلت الى النيابة كتابها رقم ٢٢١٥ بتاريخ ١٩٨٥/٦/٢٧ لاجراء التحقيق بشأن العملية المشار اليها سلفا.

### قاعدة رقم (١٠٥)

**المبدأ:** القرار الصادر من النيابة العامة بحفظ التحقيق إدارياً أو بالآ وجه لإقامة الدعوى الجنائية لا يؤثر على الدعوى التأديبية - الحجية التي يحوزها قرار النيابة العامة بمضى ثلاثة شهور من تاريخ القرار دون تحريك الدعوى الجنائية لا تؤتى الرها إلا فى مواجهة النيابة العامة ولا تحول دون إقامة الدعوى التأديبية قبل العامل المخالف - أساس ذلك: انه من تاريخ صدور قرار النيابة العامة تكون الدعوى التأديبية قد انفصلت عن الدعوى الجنائية - مؤدى ذلك أنه من تاريخ صدور الأمر بالحفظ أو الأمر بالآوجه إقامة الدعوى الجنائية يعود سريان التقادم الثلاثى للدعوى التأديبية -.

**المحكمة:** ومن حيث انه بالنسبة لما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه من انه قد أخطأ فى تطبيق القانون وخالف احكامه لأنه كان على المحكمة أن تحكم بسقوط الدعوى التأديبية بالتقادم نتيجة صدور قرار النيابة العامة بالآ وجه لإقامة الدعوى الجنائية فى ١٩٨٠/١/١٥ وانه لم يشرع فى التحقيق أو اتخاذ أى اجراء فى الدعوى إلا اعتباراً من ١٩٨٢/١/٢٦ فإن ذلك مردود بأن اصدار النيابة العامة قراراً بحفظ التحقيق إدارياً، أو لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية ومضى المدة المشار اليها فى المادة (١) من قانون الاجراءات الجنائية وهى ثلاثة شهور من تاريخ القرارات دون أن تحرك الدعوى الجنائية من شأنه أن يحوز هذا القرار حجية الأمر المقضى فى مواجهة النيابة العامة إلا انه لاحجية لهذا الأمر على الجهة الادارية ولا يحول بينها وبين إقامة الدعوى التأديبية قبل العامل المخالف وإقامة الدليل على المخالفة ونسبتها الى من اقترفها، لأن الدعوى التأديبية تكون قد انفصلت عن الدعوى الجنائية

من تاريخ صدور ذلك الامر ومن هذا التاريخ يعود سريان التقادم الثلاثي للدعوى التأديبية طبقاً لما نصت عليه المادة ٩٣ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين بالقطاع العام لذلك فإنه ولكن كان الحكم الجنائي يقيد القضاء التأديبي فيما يتصل بوقوع الجريمة ونسبتها الى المتهم الا ان هذه الحجية لا تثبت إلا للأحكام النهائية الفاصلة في موضوع الدعوى الجنائية دون غيرها من الأوامر والقرارات الصادرة من سلطات التحقيق لأن هذه القرارات لا تفصل في موضوع الدعوى الجنائية بالبراءة أو الإدانة وإنما تفصل في توفر أو عدم توفر الظروف التي تجعل الدعوى صالحة لإحالتها الى المحكمة للفصل في موضوعها ومن ثم فلا تكتسب تلك القرارات اية حجية امام القاضي التأديبي ويكون له أن يقضى بتوفر الدليل على وقوع الجريمة التأديبية او على نسبتها الى العامل المحال على خلاف القرار الصادر من سلطة التحقيق الجنائي.

ومن حيث ان ما يأخذه الطاعن على الحكم المطعون فيه من خطأ في تطبيق القانون وتأويله لعدم أخذه بما أبداه في دفع بسقوط الدعوى التأديبية قبله بمضى سنة من تاريخ صدور قرار النيابة العامة بحفظ التحقيق في شكوى كل من الجمعية والمتعهد إدارياً في ١٥/١/١٩٨٠ فإن ذلك مردود عليه بأن النيابة الادارية قد بدأت التحقيق في هذا الموضوع في ١٩٧٩/٢/٤ ثم توقف التحقيق حتى ورد تقرير مكتب خبراء وزارة العدل بأسوان في ١٩٧٩/١٢/١٢ واستأنفت النيابة الإدارية تحقيقاتها ثانية في ١٩٨٢/١/٢٦ على الوجه المبين بمحاضر التحقيق وقدم مكتب الخبراء بأسوان تقريراً آخر في ١٩٨٤/٧/٤ وواصل التحقيق مسيرته في

١٩٨٥/٥/١٣ وأقيمت الدعوى التأديبية ضد الطاعن وبقية المحالين بتاريخ ١٩٨٦/٣/٢٧ ومنه يبين بجلاء ان كل إجراءات التحقيق والمحاكمة قد تواصلت ولم يفصل بينها فاصل زمنى يتجاوز مدة سقوط الدعوى التأديبية المقررة بنص المادة ٩٣ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ وهى مدة ثلاث سنوات من تاريخ القرار الصادر من النيابة العامة بحفظ الشكوى إدارياً فى ١٩٨٠/١/١٥ باعتباره آخر إجراء قاطع للتقدم، ومنه تستقل الدعوى التأديبية ضد الطاعن وزملائه عن الدعوى الجنائية قيداً ووصفاً وتطبق عليها من هذا التاريخ القواعد المقررة للمحاكمات التأديبية فقط واستناداً الى ما تقدم يعدو الدفع بسقوط الدعوى التأديبية المبدى من الطاعن خليفاً بالرفض.

(طن ٥١٨ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٨٩/٢/١٤)

### قاعدة رقم (١٠٦)

**المبدأ:** تستقل الدعوى التأديبية عن الدعوى الجنائية - صدور قرار من النيابة العامة بحفظ الشكوى إدارياً يعتبر آخر إجراء قاطع للتقدم - من تاريخ هذا القرار تستقل الدعوى التأديبية قيداً ووصفاً - ثبوت تحريكها قبل مضى ثلاث سنوات من التاريخ المذكور يجعل الدفع بسقوطها فى غير محله.

**المحكمة:** ومن حيث أن ما يأخذه الطاعن على الحكم المطعون فيه من خطأ فى تطبيق القانون وتأويله لعدم أخذه بما أبداه من دفع بسقوط الدعوى

التأديبية قبله لمضى سنة من تاريخ قرار النيابة العامة بحفظ التحقيق فى شكوى كل من الجمعية والمتعمدة إدارياً فى ١٩٨٠/١/١٥ فإن ذلك مردود عليه بأن النيابة الإدارية قد بدأت التحقيق فى هذا الموضوع فى ١٩٧٩/٢/٤ ثم تريصت حتى ورود تقرير مكتب خبراء وزارة العدل بأسوان الذى انتدب لفحص الأوراق فى ١٩٧٩/١٢/١٢ واستأنفت النيابة الإدارية تحقيقاتها ثانية فى ١٩٨٢/٢/٢٦ على الوجه المبين بمحاضرها حتى قدم مكتب الخبراء بأسوان تقريراً ثانياً فى ١٩٨٤/٧/٤ وواصل التحقيق مسيرته فى ١٩٨٥/٢/١٣ وأقيمت الدعوى التأديبية قبل الطاعن وبقية المحالين بتاريخ ١٩٨٦/٣/٢٧ وهو مايبين منه بجلاء أن كل إجراءات التحقيق والمحكمة قد تواصلت ولم يفصل بينها فاصل زمنى يتجاوز مدة سقوط الدعوى التأديبية المقررة بنص المادة ٩٣ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ وهى مدة ثلاث سنوات من تاريخ القرار الصادر من النيابة العامة بحفظ الشكوى إدارياً فى ١٩٨٠/١/١٥ وهو إجراء قاطع للتقدم، ومنه تستقل الدعوى التأديبية ضد الطاعن وزملائه عن الدعوى الجنائية قيلاً ووصفاً وتنطبق عليها من هذا التاريخ القواعد المقررة فى الدعاوى التأديبية فقط ومنها ماتعلق بمدة تقادمها وانقطاعها ويغدر الدفع بسقوط الدعوى التأديبية المبدى من الطاعن خليفاً بالفرض، ومن ثم فإن المحكمة لم تخطئ فى شئ إذ قررت رفضه.

### قاعدة رقم (١٠٧)

**المبدأ:** إذا كون الفعل جريمة جنائية فلا تسقط الدعوى التأديبية إلا بسقوط الدعوى الجنائية - المحكمة التأديبية لاشان لها بالوصف الجنائي للواقعة لاستقلال المخالفة التأديبية عن الجريمة الجنائية - هذا الاستقلال ليس من شأنه أن تلتفت المحكمة التأديبية كلية من الوصف الجنائي إذ أنها تأخذ في الاعتبار هذا الوصف والعقوبة الجنائية المقررة له في مجال تقدير جسامته الفعل عند تقديرها للجزاء التأديبي الذي توقعه - لها أيضاً أن تتصدى لتكييف الوقائع المعروضة عليها وتحدد الوصف الجنائي لها لبيان أثره في استطالة مدة سقوط الدعوى التأديبية طالما أن ماتنتهى إليه من وصف جنائي لهذه الوقائع لا يتعارض مع حكم جنائي حاز قوة الأمر المقضى - لا يغير من هذا المبدأ عدم إبلاغ النيابة العامة بالمخالفات المنسوبة إلى العامل أو عدم عرض أمرها على المحكمة الجنائية ليصدر فيها حكم جنائي - للمحكمة تكييف الوقائع المنسوبة إلى العامل حسبما تستظهر من الوقائع وتخلع عليها الوصف الجنائي السليم - ذلك بنية النظر في تحديد مدة سقوط الدعوى التأديبية.

**المحكمة:** ومن حيث أنه يبين من الاطلاع على الشهادة الإدارية المشار إليها أنها حوت العبارات الآتية «نشهد نحن الموقعين أدناه بأن الآنسة / ..... لم يسبق لها الزواج» وقد وقعها ..... ، وقد ذيلت بعبارة الموقعان عاليه من العاملين بالهيئة العامة للأرصاء الجوية ولانقل درجة كل منهما عن الثالثة وتوقيع مراقب عام شئون العاملين وخاتم الدولة. أى أن توقيع مراقب شئون

العاملين والممهور بخاتم الدولة كان لاثبات صفة الشاهدين وليس تصديقا على صحة البيانات الواردة بتلك الشهادة.

ومن حيث أن العاملين بهيئة الأرصاد الجوية ليسوا مختصين بإصدار مثل تلك الشهادة بمقتضى القوانين أو الأوامر أو اللوائح أو حتى بتكليف ممن له الحق فى النذب لتحريـر تلك الشهادات، فإنه بتطبيق المواد من ٢١١ إلى ٢١٣ عقوبات لا تعتبر تلك الشهادة من المحررات الرسمية ومن ثم فإن تعتبر الحقيقة الذى انطوت عليه لا يعد تزويراً فى محرر رسمى، وتتمخض عن تزوير فى محرر عرفى مما نصت عليه المادة ٢١٥ عقوبات والذى اعتبره المشرع جنحة لاجنـاية.

ومن حيث أنه بانزال ماتقدم على واقعة النزاع فإنه بالنسبة للمطعون ضدها الأولى فإن المادة (٩٣) من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين بالقطاع العام تنص على أنه «يسقط الدعوى التأديبية بالنسبة للعامل الموجود بالخدمة بمضى سنة من تاريخ علم الرئيس المباشر بوقوع المخالفة أو ثلاث سنوات من تاريخ ارتكابها أى المدتين أقرب، وتنقطع هذه المدة بأى إجراء من إجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة.. ومع ذلك إذا كون الفعل جريمة جنائية فلا تسقط الدعوى التأديبية إلا بسقوط الدعوى الجنائية.

ومن حيث أنه سبق لهذه المحكمة أن قضت بأنه إذا كانت المحكمة التأديبية لاشأن لها بالوصف الجنائى للواقعة نظراً لاستقلال المخالفة التأديبية عن الجريمة الجنائية إلا أن هذا الاستقلال ليس من شأنه أن تلتفت المحكمة

التأديبية كلية عن الوصف الجنائي للوقائع المكونة للمخالفة التأديبية إذ لها أن تأخذ في الاعتبار هذا الوصف والعقوبة الجنائية المقررة له في مجال تقدير جسامته الفعل عند تقديرها للجزاء التأديبي الذي توقعه ولها أن تتصدى لتكليف الوقائع المعروضة عليها وتحدد الوصف الجنائي لها لبيان أثره في استقالة مدة سقوط الدعوى التأديبية طالما أن ما ينتهي إليه من وصف جنائي بهذه الوقائع لا يتعارض مع حكم جنائي حاز قوة الأمر المقضى لا يغير من هذا المبدأ عدم إبلاغ النيابة العامة بالمخالفات المنسوبة إلى العامل أو عدم عرض أمرها على المحكمة الجنائية ليصدر فيها حكم جنائي، وللمحكمة أن تكيف الوقائع المنسوبة إلى العامل بحسبما تستظهر منها وتخلع عليها الوصف الجنائي السليم بنية النظر في تحديد مدة سقوط الدعوى التأديبية. (طعن ٨١٦ لسنة ٢٠ جلسة ٧٩/١١/٢٩).

ومن حيث أنه وقد تبين أن التزوير الواقع في الشهادة الإدارية المقدمة من المطعون ضدها والذي أعدها المطعون ضده الثاني بالاشتراك مع آخر، يعد تزويراً في محرر عرفى اعتبره المشرع جنحة لاجنابة وتكون مدة سقوط الدعوى الجنائية في هذه الحالة ثلاث سنوات، وكان المحرر قد أعد في ١٩٨٠/٨/٧، ولم يبدأ التحقيق بالنسبة للمطعون ضدها الأولى إلا في ١٩٨٥/٥/٨، وبالنسبة للمطعون ضده الثاني في ١٩٨٥/٨/٧ أى بعد مرور أكثر من ثلاث سنوات على تزوير المحرر، إلا أنه بالنسبة للمخالفة الأخرى المنسوبة إلى المطعون ضدها الأولى وهى استعمال ذلك المحرر فإنها بدأت في ١٩٨٢/٢/١٠ حيث تقدمت بتلك الشهادة إلى مؤسسة الطيران بقصد تعيينها في وظيفة مضيغة جوية وحفظت تلك الشهادة بملف خدمتها



بعد تعيينها في ٨٢/٧/١٥ بما يعنى احتجاجها بصحة البيانات الواردة بها على الرغم من علمها بتزويرها وظلت محفوظة بملف خدمتها إلى أن تعينت بتاريخ ١٩٨٤/٥/١٨ بإقرار بحالتها الاجتماعية بأنها متزوجة وتعمل وتم صرف تذاكر لها ولزوجها، فمن هذا التاريخ فقط أى منذ ١٩٨٤/٥/١٨ تعتبر متنازلة عن التمسك بتلك الشهادة المزورة ومن ثم باعتبار أن استعمال المحرر المزور جريمة مستقلة عن جريمة تزويره وهى جريمة مستمرة، فإن مدة سقوط الدعوى الجنائية بجريمة الاستعمال، منذ ١٩٨٤/٢/١٨ تاريخ تنازلها عن الاحتجاج بالشهادة المزورة، وبهذه المثابة تكون الدعوى الجنائية قد سقطت فى جريمة استعمال المحرر المزور وبالتالى تظل الدعوى التأديبية قائمة بالنسبة لها أيضاً طبقاً للمادة (٩٣) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار إليها.

ومن حيث أنه ولئن كان ما اقترفته المطعون ضدها من يخشى باستعمالها شهادة عدم زواجها وهى تعلم أنها شهادة مزورة بقصد الوصول إلى تعيينها فى المؤسسة الطاعنة وهو مغتنم خاص لها يكفى لاثبات الضرر المتطلب فى هذه الجريمة مما يشكل مخالفة تأديبية تستوجب الفصل من الخدمة إلا أن هذه المحكمة بالنظر إلى ما حواه ملف خدمتها، ترى معاقبتها بعقوبة الخصم من الأجر لمدة شهرين.

### قاعدة رقم (١٠٨)

**المبدأ:** التحقيق وهو من الإجراءات القاطعة للتقادم - لذا كان قد تم قبل أن تمضي ثلاث سنوات على وقوع المخالفة - الدفع بالسقوط يكون غير سديد.

**المحكمة:** ومن حيث أنه عن دفع الطاعنة بسقوط الدعوى لان التحقيق رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٣ تم التصرف فيه بمجازاة المحال الخامس بخضم خمسة أيام من راتبه في ١٩٨٥/٦/٢٢ ، وبذلك يكون قد انقضت سنة من هذا التاريخ حتى تاريخ احالة الاوراق للنيابة الادارية في ١٩٨٥/١١/١١ وانقضت ثلاث سنوات من تاريخ ارتكاب المخالفة في ١٩٨٢/٧/٢٥ ، فان المادة ٩٣ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ تنص على أن «تسقط الدعوى التأديبية بالنسبة للعامل الموجود بالخدمة بمضى سنة من تاريخ علم الرئيس المباشر بوقوع المخالفة أو ثلاث سنوات من ارتكابها أى المدينين أقرب» .

وتنقطع هذه المدة بأى اجراء من اجراءات التحقيق أو الانتهام أو المحاكمة وتسرى المدة من جديد ابتداء من آخر اجراء، واذ تعدد المتهمون فان انقطاع المدة بالنسبة لاحدهم يترتب عليه انقطاعها للباقيين ولو لم تكن قد اتخذت ضدهم اجراءات قاطعة للمدة.

ومن حيث أنه يبين من الأوراق أنه وإن كانت المخالفة المنسوبة إلى الطاعنة وقعت في ١٩٨٢/٧/٢٥ ، إلا أن التحقيق الإداري معها بدأ في ١٩٨٣/٧/٢٧ ، وانتهى بعرض نتيجته على رئيس مجلس الإدارة في

١٩٨٥/٦/٢٢، ثم أحيل التحقيق للنيابة الإدارية في ١٩٨٥/١١/١١، وبالتالي فإن التحقيق وهو من الإجراءات القاطعة للتقادم - قد تم قبل أن تمضي ثلاث سنوات من وقوع المخالفة، وعلى ذلك يكون الدفع بالسقوط غير سديد.

كما أنه لم تمض سنة من تاريخ توقيع رئيس مجلس الإدارة على المذكرة بنتيجة التحقيق ١٩٨٥/٦/٢٢ حتى إحالة الأوراق للنيابة الإدارية في ١٩٨٥/١١/١١، وبذلك يكون هذا الوجه من الطعن بدوره غير قائم على أساس من القانون.

(طعن ٢٠٥٤ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٩٣/٤/٢٧)

(نفس المعنى وبذات الجلسة طعن رقم ١٧٠٧ لسنة ٣٦ ق)

## المبحث السادس

### المحاكمة التأديبية

(أولاً: المنازعات التي تختص بنظرها المحاكم التأديبية)

قاعدة رقم (١٠٩)

**المبدأ: الطعن في قرار فصل العامل بشركة من شركات القطاع العام يكون من اختصاص المحاكم التأديبية.**

**المحكمة:** الثابت من الأوراق أن المطعون ضده قد نسب إليه مخالفة الامتناع عن أداء العمل الموكل إليه وقد أجرت الشركة تحقيقاً في هذا الشأن برقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧٩ سمعت فيه أقوال الشهود وانتهى التحقيق إلى صدور قرار إنهاء خدمة المطعون ضده اعتباراً من ١٩٧٩/٥/٢٩ . والقرار المطعون فيه بهذه المثابة وفي ضوء الظروف التي صدر فيها والاجراءات التي ابقتها الشركة - في شأنه إنما هو قرار فصل تأديبي مارست فيه الشركة سلطة التأديب في حق الطاعن، ومن ثم بتفقد الاختصاص بنظر الطعن فيه للمحكمة التأديبية المختصة بمجلس الدولة باعتبارها صاحبة الولاية العامة في مسائل تأديب العاملين بالقطاع العام.

### قاعدة رقم (١١٠)

**المبدأ:** تختص المحاكم التأديبية بالفصل فى مدى التزام العامل بما ألزمته به جهة الإدارة من مبالغ بسبب المخالفة التأديبية - يستوى فى ذلك أن يكون طلب العامل فى هذا الخصوص قد قدم إلى المحكمة التأديبية مقترنا بطلب إلغاء الجزاء التأديبى الذى تكون الجهة الإدارية قد وقعتة على العامل أو أن يكون قد قدم إليها على استقلال وبغض النظر عما إذا كان التحقيق مع العامل قد تمخض عن جزاء تأديبى أو لم يتمخض عن جزاء - المهم فى ذلك هو أن يكون السبب فى إلزام العامل بأية مبالغ هو وقوع المخالفة التأديبية والادعاء بنسبتها إليه حتى ينعقد اختصاص المحكمة التأديبية بنظر المنازعة المتعلقة بهذا القرار - يكون هذا الاختصاص قائماً من باب أولى متى كان الطعن فى قرار التحميل قد ورد على سبيل التبعية والارتباط الكامل مع الطلب الأصلى المنصب على إلغاء قرار الجزاء.

**المحكمة:** ومن حيث أنه عن الدفع بعدم اختصاص المحكمة التأديبية ولائياً بنظر طلب إلغاء القرار رقم ٩٨ لسنة ١٩٨٥ . فيما تضمنه من استرداد مبلغ (١٩٨ جنيه) من الطاعن قيمة البديل الذى صرفه إليه بدون وجه حق ، فإنه يرد على ذلك بما استقر عليه قضاء هذه المحكمة من أن المحكمة التأديبية تختص بالفصل فى مدى التزام العامل بما ألزمته به جهة الإدارة من مبالغ بسبب المخالفة التأديبية. ويستوى فى ذلك أن يكون طلب العامل فى هذا الخصوص قد قدم إلى المحكمة التأديبية مقترنا بطلب إلغاء الجزاء التأديبى الذى تكون جهة الإدارة قد وقعتة على العامل ، أو أن يكون قد قدم إليها على

استقلال وبغض النظر عما إذا كان التحقيق مع العامل قد تمخض عن جزاء تأديبي أو لم يتمخض عن جزاء والمهم فى ذلك هو أن يكون السبب فى إلزام العامل بأية مبالغ هو وقوع المخالفة التأديبية والادعاء بنسبتها إليه حتى ينعقد اختصاص المحكمة التأديبية بنظر المنازعة المتعلقة بهذا القرار ويكون هذا الاختصاص قائماً من باب أولى متى كان الطعن فى قرار التحويل قد ورد على سبيل التبعية والارتباط الكامل مع الطلب الأصلى المنصب على إلغاء القرار الصادر بمجازاة الطاعن والصادر فى الطعن المائل بخضم شهرين من مرتبه وهو موضوع الطلب الأصلى فى دعوى الطاعن، وهو ارتباط لا يقبل التجزئة باعتبار القرار بشقيه مبنى على سبب واحد، ومن ثم يتعين الالتفات عن هذا الدفع.

ومن حيث أنه عن الشق الخاص باسترداد مبلغ (١٩٨ جنيه) الذى خصم من مرتب الطاعن جزاء عما صرفه من بدل طبيعة العمل بدعوى أنه غير مستحق له فالثابت من الأوراق أن الطاعن كان يشغل وظيفة مدير إدارة الشؤون الإدارية بالشركة، ولكنه ظل مكلفاً بالإشراف على إدارة الحركة والاستعلامات وصدر بتكليفه قرار رئيس مجلس إدارة الشركة رقم ٨٨ بتاريخ ١٩٨٣/٢/١٩. ثم صدرت إليه تعليمات شفوية من مدير عام مصنع ميت غمر بالاستمرار فى الإشراف على هذه الإدارة، وبالاتمرار كذلك فى صرف بدل طبيعة العمل المقرر للوظيفة المنتدب إليها وقد اعترف مدير عام المصنع بذلك بالتحقيقات.

ومن حيث أن الطاعن قد شغل وظيفة مدير إدارة الحركة والاستعلامات بالشركة بناء على تكليف رسمى صادر من المختص بذلك وهو

رئيس مجلس إدارة الشركة بقراره رقم ٨٨ لسنة ٨٣ المشار إليه، كما صدرت إليه التعليمات بذلك من مدير عام المصنع، فظل يصرف البديل المقرر لهذه الوظيفة طوال فترة ندبه إليها ويعلم وموافقة مدير عام المصنع أيضاً.

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن بديل طبيعة العمل إنما شرع لمواجهة ماقد يتعرض له شاغل الوظيفة المقرر لها البديل من مخاطر أو مائقضيه طبيعة عمل هذه الوظيفة من بديل جهد متميز عن غيرها من الوظائف ومن ثم فإن هذا البديل يدور وجوداً وعدمًا مع القيام الفعلي بأعباء الوظيفة، ويرتبط بذلك ارتباط السبب بالمسبب.

ومن حيث أن كل شروط استحقاق بديل طبيعة العمل المقرر لوظيفة مدير إدارة الحركة والاستعلامات على ضوء هذه المبادئ قد توافرت في حق الطاعن طيلة المدة التي صرف إليه هذا البديل باعتباره كان شاغلاً فعلاً هذه الوظيفة بطريق التدب إليها بمقتضى قرار رسمي صادر من المختص بإصداره. فمن ثم يكون القرار الصادر باسترداد مبلغ (١٩٨ جنيه) قيمة هذا البديل قد صدر على خلاف صحيح حكم القانون ويتعين الحكم بإلغائه وإذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بغير ذلك حيث قضى برفض طلب الحكم ببطالان قرار خصم المبلغ المشار إليه. ويتعين الحكم بتعديله في هذا الشق والقضاء ببطالان قرار خصم البديل المشار إليه من مرتب الطاعن.

### قاعدة رقم (١١١)

**المبدأ:** عدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى - كأصل عام - بنظر المنازعات التى تنشأ بين شركات القطاع العام وبين العاملين بها - يستثنى من ذلك مانصت عليه المادة ١٥ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ من اختصاص المحاكم التأديبية بنظر الدعاوى المرفوعة على هؤلاء العاملين، وبدعاوى الإلغاء التى يقيمونها طعنا على القرارات التى تصدر بعقوبات تأديبية مقررة فى القوانين واللوائح صراحة ودون القرارات الساترة لجزاءات مقنعة وكذلك عن طلبات التعويض عن تلك القرارات سواء رفعت بصفة أصلية أو تبعية، وطلبات بطلان الخصم من المرتب متى كانت قرينة على جزاء تأديبى.

**المحكمة:** أقام السيد الأستاذ المستشار / رئيس هيئة مفوضى الدولة طعنه المائل ناعيا على هذا الحكم أنه خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه فيما قضى به من عدم اختصاص مجلس الدولة ولائيا بنظر الدعوى وبإحالتها إلى محكمة جنوب القاهرة الابتدائية للفصل فيها برمتها، ذلك أنه ولئن كان القضاء العادى يختص بطلب تعويض المدعى عن قرار إنهاء خدمته إلا أنه يختص بنظر طلب المدعى الغاء الجزاءات التأديبية الصريحة والمقنعة المشار إليها فى صحيفة دعواه وفى مذكرة دفاعه وحفاظ المستندات والمقدمة منه وهى جزاء الخصم من المرتب لمدة يومين بتاريخ ١٩٨٢/٤/١ لخروجه على مقتضى الواجب الوظيفى وجزاء الخصم من المرتب لمدة ثلاثة أيام لخروجه على الواجب الوظيفى، بالقرار الصادر بتاريخ ١٩٨٢/٤/٤ ووقف نقله بسيارات الشركة وخصم مرتبه عن شهر مايو ١٩٨٢ بالكامل لا يختص القضاء العادى بطلب



إلغاء هذه الجزاءات والتعويض عنها وإنما يختص بنظرها طبقاً لقانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وقانون العاملين بالقطاع العام وما جرى عليه قضاء المحكمة الإدارية العليا، المحاكم التأديبية الأمر الذى يتعين معه الحكم بإلغاء الحكم المطعون فيه فيما قضى به من عدم اختصاص مجلس الدولة بنظر طلب إلغاء هذه الجزاءات الصريحة منها والمقنعة والتعويض عنها والقضاء باختصاص المحكمة التأديبية بنظرها مع إبقاء الفصل فى المصروفات.

وبجلسة ١٩٨٧/٦/١٥ وأثناء نظر الطعن أمام دائرة فحص الطعون الخاصة بالدائرة الأولى للمحكمة الإدارية العليا أودع السيد/ ..... مستندات ومذكرة بدفاعه انتهت فيها إلى طلب الحكم باختصاص المحكمة التأديبية للعاملين بمستوى الإدارة العليا بوزارة الصناعة بنظر الطلبات التى يتعقد الاختصاص بالفصل فيها للمحاكم التأديبية طبقاً للقانون وحسبما جرى عليه قضاء المحكمة الإدارية العليا، وذلك فى ضوء ماورد بهذه المذكرة بشأن تكييف الوقائع ثم التفسير والتوضيح والتفصيل لطلباته الواردة بعريضة الدعوى والمذكرة اللاحقة. كما أنه بجلسة ١٩٨٧/١٠/٥ أودعت شركة النصر لصناعة السيارات مذكرة بدفاعها انتهت فيها إلى طلب الحكم بتأييد الحكم المطعون فيه واحتياطياً الحكم برفض الطعن رقم ٣٩٩٦ لسنة ٣٦ مع إلزام الطاعن بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماه عن الدرجتين. وخلال فترة حجز الطعن للحكم أمام دائرة فحص الطعون الخاصة بالدائرة الأولى أودع السيد/ ..... مذكرة ثابتة بدفاعه خلص فيها إلى ذات الطلبات الواردة فى مذكرة دفاعه الأولى المودعة بجلسة ١٩٨٧/٦/١٥ وأخيراً بتاريخ ١٩٨٨/٢/٧ وأثناء نظر الطعن أمام دائرة فحص الطعون الخاصة بالدائرة

الثالثة أودع السيد/ المذكور مذكرة ختامية بدفاعه صمم فيها على طلباته الميينة بمذكرتي دفاعه السالف الإشارة إليهما.

ومن حيث أن الثابت من الاطلاع على الأوراق أن السيد/..... يعمل بشركة النصر لصناعة السيارات وهي إحدى شركات القطاع العام، وأنه طبقاً لأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وماجرى على قضاء المحكمة الإدارية العليا، فإن مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري لا يختص كاصل عام بنظر المنازعات التي تنشأ بين هذه الشركات وبين العاملين بها ويستثنى من ذلك مانصت عليه المادة ١٥ من قانون مجلس الدولة سالف الذكر من اختصاص المحاكم التأديبية بنظر الدعاوى التأديبية المرفوعة على هؤلاء العاملين، وبدعاوى الإلغاء التي يقيمونها طعناً على القرارات التي تصدر بعقوبات تأديبية مقررّة من القوانين واللوائح صراحة ودون القرارات السائرة لجزاءات مقنعة وكذلك عن طلبات التعويض عن تلك القرارات سواء رفعت بصفة أصلية أو تبعية، وطلبات بطلان الخصم من المرتب متى كانت قرينة على جزاء تأديبي.

ومن حيث أنه على هدى ماتقدم فإنه ولئن كان طلب السيد/..... إلغاء قرار شركة النصر لصناعة السيارات الصادر بتاريخ ١٩٨٢/٣/٢٣ بوقف نقل المذكور بسيارات الشركة دون صرف بدل انتقال له، وبالتعويض عنه وكذلك طلب إلغاء قرار إنهاء خدمته للاستقالة والتعويض عنه. وكذلك طلبه صرف مرتباته الموقوف صرفها اعتباراً من ١٩٨٢/٥/١، لاتدخل في اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري وإنما تدخل في اختصاص القضاء العادي إلا أن طلبه إلغاء الجزاءات الموقعة عليه في ١ و ٤/٤/١٩٨٢ يدخل في اختصاص المحكمة التأديبية لمستوى الإدارة العليا لبيان أن المذكور من

الشاغليين لوظائف المستوى الأول وعليه وإذ قضى الحكم المطعون فيه بعدم اختصاص مجلس الدولة ولائياً بنظر طلبات المذكور برمتها فإنه يكون قد خالف القانون فيما قضى به من عدم الاختصاص للولائي لمجلس الدولة بنظر طلبات الغاء القرارات التأديبية الأمر الذى يتعين معه الحكم بإلغائه فيما قضى به فى هذا الخصوص.

(طعن ١١٨٠ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٨٨/٥/٢٤)

### قاعدة رقم (١١٢)

**المبدأ:** يجب الالتزام فى تحديد اختصاص المحاكم التأديبية بالجزاءات الصريحة التى حددها القانون على سبيل الحصر - لا تختص المحاكم التأديبية بالطعن على قرار منح العامل إجازة إجبارية مفتوحة - أساس ذلك: أن هذا القرار لا يتضمن عقوبة تأديبية من العقوبات التى حددها المشرع.

**المحكمة:** ومن حيث أن قضاء المحكمة الإدارية العليا - الهيئة المنصوص عليها فى المادة ٥٤ مكرراً من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ معدلاً بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ ... بشأن مجلس الدولة، قد انتهى إلى وجوب الالتزام فى تحديد اختصاص المحاكم التأديبية بالجزاءات الصريحة التى حددها القانون على سبيل الحصر وبالتالى فلا ينعقد الاختصاص لهذه المحكمة إلا إذا كان الطعن موجهها إلى ما وصفه صريح نص القانون بأنه جزاء.

ومن حيث أنه متى كان ذلك، وكان القرار المطعون فيه قد قضى بمنح المطعون ضده إجازة إجبارية (مفتوحة) وهو بهذه المثابة لا يتضمن توقيع

عقوبة تأديبية من بين العقوبات المنصوص عليها في المادة ٨٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ومن ثم لا ينعقد الاختصاص للمحكمة التأديبية بنظر الطعن في هذا القرار، وإنما ينعقد الاختصاص في شأنه للمحاكم العمالية صاحبة الولاية العامة في منازعات العمال.

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه، إذ أخذ بتغيير هذا النظر يكون قد أخطأ في تأويله القانون وتطبيقه، ويتمين والحالة هذه القضاء بإلغائه، والحكم بعدم اختصاص المحكمة التأديبية بنظر طلب إلغاء القرار رقم ٢٨٩ لسنة ١٩٨٦ فيما تضمنه من منح المطعون ضده إجازة إجبارية (مفتوحة) وبإحالة الدعوى إلى محكمة جنوب القاهرة الابتدائية (الدائرة العمالية) للاختصاص.

(طعن ١٤٦١ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٨٨/٦/٢٨)

### قاعدة رقم (١١٣)

**المبدأ:** اختصاص المحكمة التأديبية بنظر الطعن في قرار شركة من شركات القطاع العام بالمجازاة - المادة العاشرة بند ثالث عشر من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تقضى باختصاص المحاكم التأديبية بنظر الطعون في الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام في الحدود المقررة قانوناً - ولاية هذه المحاكم تناول الدعوى التأديبية التي تختص فيها المحكمة بتوقيع جزاء تأديبي، كما تناول الطعن في أى إجراء تأديبي على النحو الذى فصلته نصوص قانون مجلس الدولة - لا يقتصر ذلك على الطعن بإلغاء الجزاء وإنما يتناول كل ما يربط به أو يتفرع عنه - مانصت عليه المادة ٨٤ من قانون نظام العاملين المدنيين رقم ٤٨ سنة ١٩٧٨ لا يتضمن حظراً لهذا الطعن أمام تلك المحكمة ولا تملقاً لبابه.

**المحكمة:** ومن حيث أن الحكم المطعون فيه لم يخطئ في شيء حين قضى باختصاص المحكمة التأديبية بنظر طعن المطعون ضدها في قرار الشركة الطاعنة بمجازاتها بالعقوبة المبينة به لما أورده في أسبابه من اختصاصها بنظر الطعون في مثله عملاً بما نصت عليه المادة العاشرة/ بند ثالث عشر من قانون مجلس الدولة الصادر به القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ من اختصاصها بنظر الطعون في الجزاءات الموقعة على العاملين في القطاع العام في الحدود المقررة قانوناً، والمحاكم التأديبية وعلى ما سبق أن قضت به المحكمة الإدارية العليا لهامها الولاية العامة في الفصل في وسائل تأديب العاملين ومنهم العاملون في القطاع العام ولايتها هذه تناول الدعوى التأديبية التي تختص فيها المحكمة بتوقيع جزاء تأديبي كما تناول الطعن في أى إجراء تأديبي على النحو الذى فصلته نصوص قانون مجلس الدولة ولا يقتصر ذلك على الطعن بالغاء الجزاء وإنما يتناول كل ما يرتبط به أو يتفرع عنه ومانصت عليه المادة ٨٤ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ، من نهائية قرارات الجزاءات التي توقعها السلطات المختصة بوحدات القطاع العام في الحدود المقررة عليها بعد التظلم منها إلى اللجنة المنصوص على تشكيلها فيها بقصد قابلية تلك القرارات بعدئذ للتنفيذ ولا يخل بحق ذوى الشأن في الطعن فيها أمام المحكمة التأديبية المختصة ولا يتضمن من ثم حظراً لهذا الطعن أمام تلك المحكمة ولا غلق الباب وهو لذلك لا يغير شيئاً مما نص عليه في قانون مجلس الدولة في الخصوص أو يتضمن استثناء منه وكذلك فإن الحكم لم يخطئ وبعدئذ فيما قضى به من رفض الدعوى بعدم جواز نظر الطعن فيه لسبق الفصل برفضه من قبل لجنة التظلمات بالشركة للأسباب التي بنى عليها وهي صحيحة في الواقع وفي القانون. لتخلف شرائط صحة ذلك الدفع

فما صدر من اللجنة ليس حكما وهو قرار قابل للطعن فيه أمام المحكمة بنصوص القانون سالفة البيان.

(طعن ٢٣٣٣ لسنة ٣٣ ق جلسة ١١/٤/١٩٨٩)

### قاعدة رقم (١١٤)

**المبدأ:** الأصل هو اختصاص المحاكم التأديبية بنظر الطلبات التي يقدمها الموظفون العموميون بإلغاء القرارات النهائية للسلطة التأديبية والطعون في الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام في الحدود المقررة قانوناً - هذا الاختصاص ورد استثناء من الولاية العامة للقضاء الإداري بالنسبة للموظفين العموميين واستثناء من الولاية العامة للقضاء العادي (المحكمة العمالية) بالنسبة للطعون في الجزاءات التي توقع على العاملين بالقطاع العام مما مقتضاه أن اختصاص المحاكم التأديبية إنما يحدد بالجزاءات التأديبية التي عينها القانون - مؤدى كل من الوقف الاحتياطي عن العمل لمصلحة التحقيق والوقف كعقوبة هو إسقاط ولاية الوظيفة مؤقتاً عن العامل ومنعه من مباشرة اختصاصه وفي ذلك يلتقى قرار الوقف بالقرار الذي يصدر بمنح أحد العاملين بالقطاع العام إجازة إجبارية مفتوحة فالقرار الأخير يحقق ذات الأثر القانون للوقف بما يترتب من منع العامل مؤقتاً عن ممارسة اختصاصات وظيفته وإسقاط ولايتها عنه جبراً ويكشف بذاته عن قصد جهة العمل في إحداث الأثر القانوني للوقف - للمحكمة بما لها من هيمنة على التكييف القانوني للدعوى على هدى ما تستنبطه من واقع الحال فيها أن تعطى لهذا القرار وصفه

للوقف - للمحكمة بما لها من هيمنة على التكييف القانوني للدعوى على هدى ما تستبطه من واقع الحال فيها أن تعطى لهذا القرار وصفه الحق باعتباره قراراً بالوقف عن العمل وتنزل عليه حكم القانون غير مقيدة فى ذلك بالمسمى الذى أعطته له جهة الإدارة للنجاة به من رقابة المحكمة التأديبية - مؤدى ذلك: اختصاص المحاكم التأديبية بنظر الطعون فى قرارات منح العاملين بالقطاع العام إجازة إجبارية مفتوحة.

**المحكمة:** ومن حيث أن مبنى الطعن أن اختصاص القضاء التأديبي وفق ما استقر عليه قضاء المحكمة الإدارية العليا قد ورد محدداً استثناء من الولاية العامة للقضاء الإدارى فى المنازعات الإدارية ومن الولاية العامة للقضاء العادى فى المنازعات العمالية، ولما كان الاستثناء يفسر فى أضيق الحدود، فإنه يجب الالتزام بالنص وحمله على المعنى الذى قصده المشرع وهو الجزاءات التى حددتها القوانين واللوائح صراحة على سبيل الحصر والتى يجوز توقيعها على العاملين كعقوبات تأديبية، ولما كان القرار المطعون فيه ليس من الجزاءات التى حددها القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام العاملين بالقطاع العام، فإن القضاء العادى هو الذى يكون مختصاً دون غيره - بنظر الدعوى بطلب إلغائه، ولاوجه لما ذهب إليه الحكم المطعون فيه أن القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ المشار إليه لم يتضمن تنظيماً لأوضاع الأجازة الإجبارية المفتوحة، ذلك أن المستقر عليه فقها وقضاء أن علاقة العاملين بشركات القطاع العام بتلك الشركة هى علاقة عقدية وبالتالي يتحدد التزام الشركة قبل العامل بأن تؤدي له أجره مقابل ما يؤديه من عمل، ولاثرىب على الشركة إن هى رأت -لاعتبارات تراها- إسقاط التزام العامل نحوها طالما أن التزامها بأداء الأجر يظل قائماً ومستمرأ.

ومن حيث أنه سبق للمحكمة الإدارية العليا أن قضت بجلستها المعقودة في ٢٤ من فبراير سنة ١٩٧٩ في الطعن رقم ١٣٩ لسنة ٢١ ق، ٣٣٧ لسنة ٢١ ق بأن نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ لم يخول القائمين على القطاع العام سلطة تنحية العامل عن عمله بمنحه أجازة مفتوحة وإنما ناط برئيس مجلس الإدارة حق إيقاف العامل عن عمله احتياطياً إذا اقتضت مصلحة التحقيق ذلك، ومن ثم فإن القرار الذي يصدر بمنح أحد العاملين بالقطاع العام أجازة مفتوحة، لا يعدو والحالة هذه أن يكون قرار وقف احتياطي عن العمل دون اتباع الإجراءات التي رسمها القانون في هذا الشأن وبهذه المثابة يكون القضاء التأديبي هو صاحب الاختصاص بالفصل في طلب إلغاء ذلك القرار أو التعويض عنه، بينما ذهبت بجلستها المعقودة بتاريخ ٢٣ من فبراير سنة ١٩٨٨ في الطعن رقم ١٤٥٨ لسنة ٣٣ ق إلى أن القرار الصادر بمنح أحد العاملين بالقطاع العام إجازة إجبارية مفتوحة لا يتضمن توقيع عقوبة تأديبية من بين العقوبات المنصوص عليها في المادة ٨٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨، ومن ثم لا ينعقد الاختصاص للمحكمة التأديبية بنظر الطعن في هذا القرار وإنما ينعقد الاختصاص في شأنه للمحاكم العمالية صاحبة الولاية العامة في منازعات العمال.

ومن حيث أنه وإن كان الأصل أن اختصاص المحاكم التأديبية بنظر الطلبات التي يقدمها الموظفون العموميون بإلغاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية والطعون في الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام في الحدود المقررة قانوناً، وفقاً لنص الفقرة الأخيرة من المادة ١٥ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة إنما ورد استثناء من الولاية العامة للقضاء



الإدارى بالنسبة للموظفين العموميين واستثناء من الولاية العامة للقضاء العادى (المحكمة العمالية) بالنسبة للطعون فى الجزاءات التى توقع على العاملين بالقطاع العام مما مقتضاه أن اختصاص المحاكم التأديبية إنما يتحدد بالجزاءات التأديبية التى عينها القانون، لئن كان كذلك إلا أنه يبقى مع ذلك الخلاف حول ما إذا كان القرار الذى يصدر بمنح العامل بشركة القطاع العام أجازة إجبارية مفتوحة يندرج تحت عموم القرارات التى نص المشرع على اختصاص المحكمة التأديبية بها أم لا يندرج تحت أى منها وبذلك يخرج عن ولاية هذه المحكمة.

ومن حيث أن قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ لم يتضمن أى تنظيم لمنح العاملين الخاضعين لأحكامه أجازة إجبارية مفتوحة وإنما حددت المادة ٨٢ منه الجزاءات التى يجوز توقيعها على العاملين ومن بينها الوقف عن العمل لمدة لا تتجاوز ستة أشهر مع صرف نصف الأجر، كما أن المادة ٨٦ من ذات القانون ناطت برئيس مجلس الإدارة وقف العامل عن عمله احتياطياً إذا اقتضت مصلحة التحقيق معه ذلك لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر ولا يجوز مد هذه المدة إلا بقرار من المحكمة التأديبية المختصة للمدة التى تحددها ويترتب على وقف العامل عن عمله وقف صرف نصف الأجر ابتداء من تاريخ الوقف.

ومن حيث أن المستفاد من نص المادتين ٨٢، ٨٦ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام المشار إليه أن مؤدى كل من الوقف الاحتياطى عن العمل لمصلحة التحقيق والوقف كعقوبة هو إسقاط ولاية الوظيفة مؤقتاً عن العامل ومنعه من مباشرة اختصاصاته، وفى ذلك يلتقى قرار الوقف - جزاء

كان أو احتياطياً لمصلحة التحقيق - بالقرار الذى يصدر بمنح أحد العاملين بالقطاع العام أجازة إجبارية مفتوحة، فهذا القرار الأخير يحقق بذاته الأثر القانونى للوقف بما يرتبه من منع العامل مؤقتاً عن ممارسة اختصاصات وظيفته وإسقاط ولايتها عنه جبراً ودون رضاء منه، كما أنه يكشف بذاته عن قصد جهة العمل فى إحداث الأثر القانونى للوقف الذى دل عليه مظهر مادى هو إبعاد العامل عن الوظيفة والنأى به عن النهوض بمقتضياتها.

ومن حيث أنه متى كان ذلك كذلك وكان القرار المطعون فيه فيما قضى به من منح المطعون ضده أجازة إجبارية مفتوحة هو فى حقيقته وفحواه قرار بالوقف عن العمل تطابق معه فى محله وغايته، فإن للمحكمة بما لها من هيمنة على التكييف القانونى للدعوى على هدى ماتستنبطه من واقع الحال فيها، أن تعطى لهذا القرار وصفه الحق باعتباره قراراً بالوقف عن العمل وتنزل عليه حكم القانون على هذا الأساس، غير مقيدة فى ذلك بالمسمى الذى أعطته له جهة الإدارة على خلاف الواقع للنجاة به من رقابة المحكمة التأديبية باعتبارها القاضى الطبيعى لما يثور بشأن هذا القرار من منازعات. وغنى عن البيان أنه لا ينال مما تقدم أن القرار المطعون فيه لم تتوافر فى شأنه شروط الوقف عن العمل كما حددها القانون لأن ذلك يحوى سبباً لبطلان القرار وعدم مشروعيته وإنما لأثر له على حقيقة مضمونه وفحواه.

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن قرار الوقف عن العمل هو قرار نهائى لسلطة تأديبية مما تختص به المحكمة التأديبية باعتبارها صاحبة الولاية العامة للفصل فى مسائل تأديب العاملين، ومن ثم كان القرار المطعون فيه هو على ماسلف إيضاحه قرار بالوقف عن العمل فإن القضاء

التأديبي، يكون هو المختص - دون القضاء العادى - بنظر طلع إلغاء ذلك القرار أو التعويض عنه.

(طن ١٤٦٠ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٧/٦/١٩٨٩)

الدائرة المشكلة طبقاً للمادة ٥٤ مكرراً من القانون رقم ٤٧ سنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة معدلاً بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ .

### قاعدة رقم (١١٥)

**المبدأ:** تختص المحاكم التأديبية بنظر الطعن على قرار تحميل العامل بقيمة الأضرار المالية التى تتحملها جهة الإدارة بسبب التقصير المنسوب إليه - لامجال لإعمال نظرية خطأ الشخصى وخطأ المرفقى بالنسبة للعاملين بالقطاع العام إذ خلت نصوص قوانين العاملين بالقطاع العام المتعاقبة ابتداء من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ وانتهاء بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ من النص على تقنين هذه النظرية - المادة ٦٨ من القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون العمل - يجوز تحميل العامل بقيمة الأضرار التى تصيب صاحب العمل متى كانت هذه الأضرار ناشئة عن خطأ العامل وتمثل هذه الأضرار فى فقد أو إتلاف أو تدمير مهمات أو آلات أو منتجات يملكها صاحب العمل أو كانت فى عهده - المادة ١٦٣ من القانون المدنى - كل خطأ سبب ضرر للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض.

**المحكمة:** ومن حيث أنه بالنسبة للوجه الأول من أوجه الطعن فإن

قضاء المحكمة الإدارية العليا قد استقر على أن المحاكم التأديبية تختص بنظر

الطعن على قرار تحميل العامل بقيمة الأضرار المالية التي تحملها الإدارة بسبب التقصير المنسوب إليه وبناء على هذا يكون هذا الوجه من أوجه الطعن غير قائم على أساس من القانون جديراً بالرفض .

ومن حيث أنه بالنسبة للوجه الثاني من أوجه الطعن فإن قضاء المحكمة الإدارية العليا قد استقر أيضاً على أن نظرية الخطأ الشخصى والخطأ المرفقى والتي مؤداها أن العامل لا يسأل فى أمواله الخاصة إلا عن أخطائه الشخصية الجسيمة دون أخطائه المصلحية لامجال لاعمالها بالنسبة للعاملين بالقطاع العام إذ خلت نصوص قوانين العاملين بالقطاع العام المتعاقبة ابتداء من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٦ لسنة ١٩٦٦ وانتهاء بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ من النص على تقنين هذه النظرية مما يدل دلالة قاطعة على أن نية المشرع اتجهت إلى عدم الأخذ بهذه النظرية فى مجال المساءلة التأديبية للعاملين بالقطاع العام ومن ثم يكون ماذهب إليه الحكم المطعون فيه من الأخذ بنظرية الخطأ الشخصى والخطأ المرفقى عند بحث مدى مشروعية قرار التحميل المطعون عليه غير سديد .

ومن حيث أن المادة الأولى من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين بالقطاع العام تنص على أن «تسرى أحكام هذا القانون على العاملين فى شركات القطاع العام وتسرى أحكام قانون العمل فيما لم يرد به نص فى هذا القانون» .

ومن حيث أن المادة ٦٨ من القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون العمل تنص على أنه إذا تسبب العامل فى فقد أو اتلاف أو تدمير مهمات أو آلات أو منتجات يملكها صاحب العمل أو كانت فى عهده وكان

ذلك ناشئاً عن خطأ العامل وجب أن يتحمل المبلغ اللازم نظير ذلك ويستفاد من نص المادة المذكورة أنه يجوز تحميل العامل بقيمة الأضرار التي تصيب صاحب العمل متى كانت هذه الأضرار ناشئة عن خطأ العامل وتتمثل هذه الأضرار في فقد أو إتلاف أو تدمير مهمات أو آلات أو منتجات يملكها صاحب العمل أو كانت في عهده.

ومن حيث أن المادة ١٦٣ من القانون المدني تنص من أن كل خطأ سبب ضرر للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض.

ومن حيث أن الثابت من الأوراق في الطعن المائل أن المخالفة المنسوبة إلى المطعون ضده والتي تتمثل في أنه اعتمد فحص الكباسين المطلوبين لفندق الأقصر ورغم أنهما غير مطابقين للمواصفات ثابتة في حقه من واقع أقوال الشهود/..... رئيس صيانة فندق الأقصر، و..... عامل مخزن بالفندق المذكور، و..... فني صيانة التكييف بالفندق، و..... مراقب أمن وأخصائي مشتريات - فقد شهدوا جميعاً بأن المطعون ضده كان يعلم حقيقة الكباسات المطلوبة إذ أنه حصل على التكت الصفيح الخاص بكباس ممائل للكباسات المطلوبة مثبت به أن الفولت ٣٨٠ وذلك أثناء وجوده بفندق الأقصر قبل إجراء شراء الكباسين، كما شهد هؤلاء الشهود بأن الكباسين محل المخالفة غير مطابقين ذلك أنهما قوتهما ٢٢٠ فولت بينما الكباسات العاملة في الفندق ٣٨٠ فولت وقد ثبت من الأوراق أن المطعون ضده اعتد شراء الكباسين المشار إليهما رغم أنهما قوة ٢٢٠ فولت في حين أنه يعلم أن المطلوب للتشغيل في الفندق من الكباسات يجب أن تكون قوة ٣٨٠ فولت.

ومن حيث أن المخالفة المنسوبة إلي المطعون ضده فضلاً عن ثبوتها في حقه من واقع أقوال الشهود على النحو السالف بيانه فإن هذه المخالفة ثابتة في حقه أيضاً من واقع الحكم الصادر في الطعن المقام من المطعون ضده والذي قضى في شقه الأول برفض طعنه على قرار مجازاته عن ذات المخالفة التي كانت السبب في صدور قرار التحميل محل الطعن المائل وذلك استناداً إلى ثبوت ارتكابه للمخالفة وقد حاز هذا الشق من الحكم حجية الأمر المقضى فيه بعدم الطعن عليه من قبل المطعون ضده.

ومن حيث أن خطأ المطعون ضده والثابت في حقه على النحو السالف بيانه قد ترتب عليه كامل الضرر بمالية الشركة التي يعمل بها حيث تبلغ قيمة الكباسين ٧٠٠ جنيه والثابت من أقوال الشهود أن هذين الكباسين غير مطابقين للمواصفات لأنهما قوة ٢٢٠ فولت بينما الكباسات العاملة في فندق الأقصر قوة ٣٨٠ فولت وأنه غير الممكن تركيبهما دون إجراء تعديلات فنية بهما وهو أمر مكلف من الناحية المالية ومن ثم يصبح الكباسين عديمي الجدوى بالنسبة للشركة ويتعين تحميل المطعون ضده بقيمتيهما، والمطعون ضده وبشأنه مع الشركة في الحصول على هذين الكباسين منها ودياً أو قضائياً بعد ذلك.

ومن حيث أنه في صدر ماتقدم جميعه فإن قرار التحميل المطعون فيه يكون قد صدر متفقاً وأحكام القانون ويتعين من ثم رفض الطعن عليه وإذا قضى الحكم المطعون فيه بغير ذلك فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون جديراً بالإلغاء.

### قاعدة رقم (١١٦)

**المبدأ:** اختصاص المحكمة التأديبية بالفصل في الطعون على قرارات الجزاءات التي توقع على العاملين بالقطاع العام لا يقتصر على الطعن بإلغاء الجزاء بل يتناول أيضاً التعويض عن الأضرار المترتبة على الجزاء وغيرها من الطلبات المرتبطة به - اختصاص المحاكم التأديبية في هذا المجال ينصب على كل ما يربط بالطعن على قرار الجزاء أو يتفرع عنه.

**المحكمة:** ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن اختصاص المحكمة التأديبية بالفصل في الطعون على قرارات الجزاءات التي توقع على العاملين بالقطاع العام، لا يقتصر على الطعن بإلغاء الجزاء وهو الطعن المباشر، بل يتناول طلبات التعويض عن الأضرار المترتبة على الجزاء، فهي طعون غير مباشرة، وكذلك غيرها من الطلبات المرتبطة به، إذ أن كلا الطعنين يستند إلى أساس قانوني واحد يربط بينهما هو عدم مشروعية القرار الصادر بالجزاء، فاختصاص المحاكم التأديبية في هذا المجال ينصب على كل ما يربط بالطعن على قرار الجزاء أو يتفرع عنه باعتبار أن قاضي الأصل هو قاضي الفرع.

(طعن رقم ١٢٣٩ لسنة ٣٣ ق بجلسة ١/٢٢/١٩٩١)

### قاعدة رقم (١١٧)

**المبدأ:** المحاكم التأديبية هي صاحبة الولاية العامة في شئون التأديب وإن اختصاصها يشمل كل ما يتصل بالتأديب أو يتفرع عنه - المنازعة في الخصم من المرتب والحرمان منه لا تنقيد بالمعيار القانوني لإلغاء قرارات

الجزاءات التأديبية ولو كان مرتبطين بقرار جزاء ومتفرعين عنه - الخصم أو الحرمان ليس من قرارات الجزاءات التي يخضع الطعن عليها لميعاد حدده القانون- ينعقد الاختصاص للمحكمة التأديبية بالفصل فى مدى التزام العامل بما تحمله جهة الإدارة من مبالغ بسبب هذه المخالفة، يستوى فى ذلك أن يكون طلب العامل قد قدم إلى المحكمة التأديبية مقترنا بطلب الغاء الجزاء التأديبى أو قدم إليها على استغلال وبغض النظر عما إذا كان التحقيق مع العامل قد انتهى إلى توقيع جزاء تأديبى أو لم ينته إلى ذلك.

**المحكمة:** ومن حيث أنه بالاطلاع على الأوراق يبين أنه فى عام ١٩٦٥ أبلغت شركة اسكندرية للمجمعات الاستهلاكية النيابة العامة أنه بمجرد عهده العاملين .....و..... من أصناف البقالة عن الفترة من ١٩٦٣/٧/١ إلى ١٩٦٤/١٢/٣٠ تبين وجود عجز بها قدره ١٣٤٥,٦٥٣ جنيهًا، كما تبين وجود عجز بمهلتهما عن الفترة من ١٩٦٥/٧/١ إلى ١٩٦٦/٢/٢٩ قدره ٢١٢,٩٠٦ جنيهًا إلا أن النيابة العامة رأت فى ١٩٧١/٦/١٣ أن الأوراق خالية من دليل يقطع بأن المتهمين قد اختلسا قدر العجز المنسوب إليهما، ولذلك انتهت إلى حفظ الأوراق إدارياً، فتم إبلاغ النيابة الإدارية التى ارتأت حفظ الموضوع لعدم ثبوت المخالفة المنسوبة للمذكورين فى حقهما بحكم أنها خلال الفترة المحددة للعجز ثبت غيابهما فى أجازات لفترات طويلة كل على حده، وأن أحدهما كان ينفرد أحياناً بالعمل دون الآخر، وبالتالي لا يمكن القطع بمن هو المسئول عن العجز، فالمخالفة شائعة بينهما على وجه يصعب معه تحديد من منهما هو الذى ارتكب المخالفة. فاصدرت الشركة الطاعنة قراراً فى ١٩٧١/٤/٢٤ بخصم



خمسـة أيام من أـجر كل من المطعون ضدهما شهرياً لحين سداد قيمة العـجز المنسوب إليهما فأقام المطعون ضدهما الدعوى رقم ١١٤٥ لسنة ٧١ أمام محكمة العمال الكلية بالإسكندرية، طالبين الحكم بعدم احقية الشركة الطاعنة فى إصدار قرار الخصم المشار إليه، فحكمت المحكمة بعدم اختصاصها نوعياً بنظم هذه الدعوى وإحالتها إلى محكمة العمال الجزئية التى حكمت بدورها بعدم اختصاصها ولائياً بنظرها وإحالتها إلى المحكمة التأديبية بمجلس الدولة التى قضت بـجـلسـة ١٩٨٨/١٢/٣١ ببطلان خصم مبلغ ١٣٩٨ جنيهاً من أـجر المطعون ضدهما مع ما يترتب على ذلك من آثار.

ومن حيث أن المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على أن تختص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل فى المسائل الآتية:

(١٣) الطعون فى الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام فى الحدود المقررة وتنص المادة ١٥ على أن تختص المحاكم التأديبية بنظر الدعاوى التأديبية عن المخالفات المالية والإدارية التى تقع من :

أولاً: العاملين المدنيين ..... بالمؤسسات العامة وما يتبعها من وحدات.

ومن حيث أن قضاء المحكمة الإدارية العليا قد جرى على أن المحاكم التأديبية هى صاحبة الولاية العامة فى شئون التأديب وأن اختصاصها يشمل كل ما يتصل بالتأديب أو يتفرع عنه.

كما جرى قضاء المحكمة الإدارية العليا على أن المنازعة في الخصم من المرتب والحرمان منه لا تنقيد بالميعاد الذى نص عليه القانون لإلغاء قرارات الجزاءات التأديبية، حتى ولو كان مرتبطين بقرار جزاء ومتفرعين منه، إذ أن الخصم أو الحرمان ليسا من قرارات الجزاءات التى يخضع الطعن عليها لميعاد حدده القانون.

ومن حيث أن التكيف القانوني السليم للدعوى التى أقامها المطعون ضدهما أمام المحكمة العمالية وأحيلت إلى المحكمة التأديبية للاختصاص، هى أنها رغم أن ظاهرها طعن على قرار جزاء بالخصم من المرتب إلا أن هذا الخصم شهرى إلى أن يتم سداد العجز فى العهدة المنسوب إليها، وبالتالي لا يعد جزاءً تأديبياً مباشراً بالمعنى الصحيح بحسبان أنه لم يرد فى القانون جزاء بخصم شهرى من المرتب لحين سداد قيمة المخالفة، وإنما جاء خصم من المرتب مرة واحدة عن المخالفة... والتكيف السليم لدعوى المطعون ضدهما، هى أنها دعوى بطلان مقرر بالنسبة لهما من خصم شهرى من مرتبهما بما يعادل أجر خمسة أيام استيفاء لعجز، وهذه المنازعة لا تخضع للمواعيد القانونية لرفع دعوى الإلغاء.

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن دعوى المطعون ضدهما لا تنقيد بالمواعيد والإجراءات المقررة قانوناً، فإنه يكون قد أصاب الحقيقة، ويكون مائزاً إلى الشركة الطاعنة فى هذا الصدد لاسند له من القانون، جديراً بالرفض.

ومن حيث أن قضاء المحكمة الإدارية العليا قد جرى على أن المشرع قد خلع على المحاكم التأديبية الولاية العامة للفصل فى مسائل تأديب العاملين،

وأن ولايتها هذه لا تقتصر على الطعون المباشرة فى قرارات الجزاءات وإنما تمتد إلى الطلبات الأخرى المرتبطة وأنه يكفى لانعقاد الاختصاص للمحكمة التأديبية بنظر الدعوى بطلب الحكم بإبطالان الخصم من مرتب العامل أن يكون هذا الخصم مستندا إلى المخالفة التى ارتكبها ولو لم يصدر ضد العامل قرار بمجازاته عنها، إذ يعتبر الخصم فى هذه الحالة جزاء تأديبيا غير مباشر طالما أنه يستند إلى المخالفة المنسوبة إلى العامل، وليس إلى قاعدة من القواعد المنظمة العامة المحددة لمستحققات الوظيفة، وتبعاً لذلك فإن الزام العامل بقيمة ما تحمّله جهة الإدارة من أعباء مالية بسبب تقصيره وإن لم يكن فى ذاته من الجزاءات التأديبية المقررة قانوناً، إلا أنه يرتبط بها ارتباط الفرع بالأصل لقيامه على أساس المخالفة التأديبية المنسوبة إلى العامل وهو ذات الأساس الذى يقوم عليه قرار الجزاء من هذه المخالفة فيما لو قدرت الجهة الإدارية أعمال سلطتها التأديبية قبل العامل عن المخالفة وبهذه المثابة فإنه باعتبار أن قاضى الأصل هو قاضى الفرع، يتعين للمحكمة التأديبية الاختصاص بالفصل فى مدى الزام العامل بما تحمّله جهة الإدارة من مبالغ بسبب هذه المخالفة، يستوى فى ذلك أن يكون طلب العامل قد قدم إلى المحكمة التأديبية مقترناً بطلب الغاء الجزاء التأديبى أو قدم إليها على استقلال ويقضى النظر عما إذا كان التحقيق مع العامل قد انتهى إلى توقيع جزاء تأديبى أو لم ينسب إليه ذلك.

وبناء على ما تقدم يكون ما تذهب إليه الشركة الطاعنة من عدم اختصاص المحكمة التأديبية بموضوع الدعوى المقامة من الطعون ضدّها، لا سند له من القانون، جديراً بالرفض.

## ثانياً- المنازعات التي لاتختص بنظرها المحاكم التأديبية

### قاعدة رقم (١١٨)

**المبدأ:** عدم اختصاص المحاكم التأديبية بنظر الطعون في القرارات الصادرة بإنهاء الخدمة للانقطاع طبقاً لنص المادة ١٠٠ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨- ويتعقد الاختصاص بنظر هذه الطعون للمحكمة الابتدائية الدائرة العمالية- محاكم مجلس الدولة لاتختص بالفصل في الدعاوى المحالة إليها من جهة قضائية أخرى طبقاً للمادة ١١٠ مرافعات إذا كانت تخرج عن قواعد الاختصاص الولائي للقسم القضائي بمجلس الدولة.

**المحكمة:** ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن المحاكم التأديبية لاتختص إلا بنظر الطعون التأديبية التي تنصب على قرار صادر بأحد الجزاءات التأديبية الصريحة المنصوص عليها في القانون على سبيل الحصر وليس من بين هذه الجزاءات القرارات الصادرة بإنهاء الخدمة للانقطاع طبقاً لنص المادة ١٠٠ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام المشار إليه وبناء عليه لاتختص المحكمة التأديبية بنظر الطعن فيها وإنما تختص بها الدائرة التابعة لجهة القضاء العادى، ومن ثم فإن القرار المطعون فيه محل الدعوى رقم ٧٨ لسنة ١٢ ق موضوع هذا الطعن يخرج عن اختصاص المحكمة التأديبية بأسبوط، ولا محل لما جاء بمذكرة دفاع المطعون ضده المقدمة بجلسة ١٩٨٦/١١/١٩ أمام دائرة فحص الطعون من أن الحكم التأديبي المطعون فيه الزام صحيح وحكيم القانون باعتبار أن نص المادة ١١٠ من قانون المرافعات

المدنية والتجارية ألزم المحكمة المحالة إليها الدعوى بنظرها، ذلك أنه فضلاً عن أن القرار المطعون فيه طبقاً لقضاء المحكمة الإدارية العليا السابقة الإشارة إليه - لا يدخل في اختصاص المحكمة التأديبية بأسيوط فإن قضاء هذه المحكمة أيضاً قد استقر على أن محاكم مجلس الدولة لا تختص بالفصل في الدعاوى المحالة إليها من جهة قضائية أخرى طبقاً لنص المادة ١١٠ من قانون المرافعات إذا كانت هذه الدعاوى تخرج عن قواعد الاختصاص الولائي للقسم القضائي بمجلس الدولة التي حددها الدستور والقانون الصادر بتنظيم مجلس الدولة تنفيذاً لأحكامه مما لا يجوز معه الخروج على هذه القواعد. وإذا كان الحكم المطعون فيه قد ذهب غير هذا المذهب فإنه يكون خليقاً بالإلغاء ويتعين الحكم بعدم اختصاص المحكمة التأديبية بأسيوط بنظر الدعوى وإحالتها إلى المحكمة الابتدائية بالمنيا للاختصاص.

(طعن ٨٧٦ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٣)

### قاعدة رقم (١١٩)

المبدأ: يتعين الرجوع إلى قانون هيئات القطاع العام لتحديد مناهج اعتبار شركة مامن شركات القطاع العام - لا ينطبق ذلك على الشركات الخاضعة لقانون استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة - أثر ذلك: عدم اختصاص المحاكم التأديبية بالدعاوى التأديبية المتعلقة ببنك التعمير والإسكان فهو منشأة استثمارية - لا وجه للقول بأن القطاع العام يساهم في رأس مال هذا البنك بأكثر من ٥١٪ - لا وجه لأن القاعدة التي قررها المشرع من أنه إذا رأت النيابة الإدارية أن المخالفة تستوجب جزاء أشد مما

تملكه جهة الإدارة أحالت الأوراق للمحكمة التأديبية المختصة - أساس ذلك : أن أعمال هذه القاعدة يتطلب أن تكون المحكمة التأديبية مختصة قانونا بما سوف يحال إليها.

**المحكمة:** ومن حيث أن قانون مجلس الدولة الصادر به القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ نص فى المادة ١٠ على أن تختص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل فى المسائل التى عدتها ومنها (بند ثانى عشر) الدعاوى التأديبية المنصوص عليها فى هذا القانون. وهى مانصت عليه المادة (١٥) من أنه تختص المحاكم التأديبية بنظر الدعاوى التأديبية عن المخالفات المالية والإدارية التى تقع من العاملين (أولا) العاملين المدنيين بالجهاز الإدارى للدولة فى وزارات الحكومة ومصالحها ووحدات الحكم المحلى والعاملين بالهيئات والمؤسسات العامة وما يتبعها من وحدات، والشركات التى تضمن لها الحكومة حد أدنى من الأرباح وعبرة ما يتبعها أى المؤسسات العامة، من وحدات تنصرف على مانص عليه قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الصادر به القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ المعمول به آن ذاك إلى الوحدات الاقتصادية التى تعتبر تابعة فى حكم هذا القانون، وهى شركات القطاع العام والجمعيات التعاونية والمنشآت التى تتبع المؤسسات العامة... (م٤) وتعتبر شركة قطاع عام كل شركة يمتلكها شخص عام بمفرده أو يساهم فيها مع غيره من الأشخاص العامة، وكل شركة يساهم فيها شخص عام أو أكثر مع أشخاص خاصة أو يمتلك جزء من رأسمالها وذلك إذ صدر قرار من رئيس الجمهورية باعتبارها شركة قطاع عام. وجميع هذه الشركات يتخذ شكل الشركة المساهمة (٢٨م). وهذا القانون قد ألغى بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ بإصدار قانون

هيئات القطاع العام وشركاته، والذي نصت المادة ١٨ منه على أن تعتبر شركة قطاع عام، كل شركة يمتلكها شخص عام بمفرده أو يساهم فيها مع غيره من الأشخاص العامة أو مع شركات وبنوك القطاع العام - وكل شركة يساهم فيها أو يمتلك جزءاً من رأسمالها شخص عام أو أكثر بنسبة لا تقل عن ٥١٪ مع أشخاص خاصة، وتدخل في هذه النسبة ماتساهم به شركات أو بنوك القطاع العام حصة في رأس المال ولا يترتب على ذلك أى إخلال بأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بإصدار نظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة وبأحكام الأوضاع الخاصة بالشركات القائمة عند العمل بهذا القانون. وبذلك تغير مناط اعتبار الشركة التى يسهم فيها شخص عام مع غيره أيا كانت نسبة حصته فى رأسمالها إلى تضمنه القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ وهو صدور قرار من رئيس الجمهورية باعتبارها كذلك، فأصبحت طبقاً للقانون الذى حل محله، أسهام الشخص العام أو امتلاكه جزءاً من رأسمالها، بنسبة لا تقل عن ٥١٪ من رأسمالها ويدخل فى هذه النسبة ماتسهم به شركات وبنوك القطاع العام. ومتى تحقق هذا المنطاعتبرت الشركة بحكم القانون شركة قطاع عام. وعلى أن يستثنى منها طبقاً للفقرة الأخيرة من المادة ١٨ سالفه الذكر ماكان من الشركات قائماً قبل القانون طبقاً لأحكام قانون استثمار المال العربي والأجنبي المشار إليه. وتعتبر الشركة تبعاً وحدة من الوحدات التى عنتها المادة ١٥ من قانون مجلس الدولة، إذ هى لزوماً تعتبر تابعة للجهات الأخيرة المبينة بهما، والتى حلت محلها هيئات القطاع العام، ومن ثم تختص المحاكم التأديبية بنظر الدعاوى التأديبية عن المخالفات الإدارية والمالية التى تقع من العاملين فيها، إلى جانب ماتختص به أيضاً بما يقع من العاملين فى الشركات، التى تضمن لها تلك الجهات حد

أدنى من الأرباح، وسائر ماعدته المادة من الجمعيات والهيئات الخاصة التي يصدر بتحديدھا قرار من رئيس الجمهورية، حسبما ورد بنصھا. وتختص النيابة الإدارية بالتحقيق مع العاملين فیھا بحكم كونهم من العاملين فی شركات القطاع العام عملاً بما تنص علیه المادة (١) من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ فی شأن سريان أحكام قانونها على موظفی المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة المعدلة بالقانون رقم ١٧٢ لسنة ١٩٨١ من أن تسرى أحكام المواد من ٣ إلى ١٢ و ١٤ و ١٧ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه على (١) ..... (٢) ..... (٣) العاملين فی شركات القطاع العام. إلى جانب ما عقيت به من إضافة العاملين فی الشركات التي تسهم فیھا الحكومة أو الهيئات العامة بنسبة لا تقل عن ٢٥٪ من رأسمالها أو تضمن لها حد أدنى من أرباحها. وهو ما يبين منه أن اختصاص النيابة الإدارية يزيد طبقاً لهذا النص على ماورد فی المادة (١٥) من قانون مجلس الدولة من اختصاص المحاكم التأديبية بنظر الدعاوى التأديبية عن المخالفات التأديبية التي تقع من العاملين فی شركات القطاع العام والشركات التي تضمن لها الحكومة حداً أدنى من أرباحها، حيث تختص النيابة فضلاً على ذلك بالتحقيق والتصرف طبقاً للمواد المشار إليها، فيما يقع من العاملين فی الشركات التي تساهم فیھا الحكومة أو الهيئات العامة بنسبة لا تقل عن ٢٥٪ من رأسمالها أيضاً وهو نقض أو اختلاف بين التشريع، إذ الأصل أن التصرف فی التحقيق من قبل النيابة الإدارية يكون طبقاً للمادة ١٤ من قانونها التي تسرى على هؤلاء بنص المادة الأولى من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ المعدلة بالقانون الأخير رقم ١٧٢ لسنة ١٩٨١ بأنه إذا رأت النيابة أن المخالفة تستوجب جزاء أشد مما تملكه الجهة التي يتبعها العامل أحوالت الأوراق إلى



المحكمة التأديبية المختصة وهو مالا يتجه إلى العاملين في غير شركات القطاع العام أو التي تضمن الحكومة أو الهيئات العامة لها حد أدنى من الأرباح طبقاً لما تقدم بيانه من نص المادة ١٥ من قانون مجلس الدولة. فلا تختص المحاكم التأديبية بنظر الدعاوى التأديبية المتعلقة بالعاملين بالشركات التي تسهم فيها هذه الجهات بنسبة لا تقل عن ٢٥٪ من رأسمالها، رغم اختصاص النيابة الإدارية بالتحقيق معهم والتصرف على مقتضى المادة (١٤) تلك. ولا يصح تعديده أثر ذلك إلى اختصاص المحاكم التأديبية بنظر الدعاوى التأديبية ضدهم، قياساً أو اقتضاء إذا الاختصاص لا يتقرر إلا بنص صريح لاشبهة في معناه، وما ورد في القانون رقم ١٧٢ لسنة ١٩٨١ مما سلف بيانه يحمل على العاملين في شركات القطاع العام، وفي الشركات التي تضمن لها الجهات المذكورة حداً أدنى من أرباحها، ويقف عما عداهم ممن لم ينص قانون مجلس الدولة على نظر الدعاوى التأديبية في المخالفات الإدارية والمالية التي تقع منهم وسبيل ذلك تعديل النصوص. أما المحاكم فتطبقها على ما هي عليه وعلى مقتضى التفسير الصحيح لها وإن كان ذلك مما لا يحقق مما أشارت إليه المذكرة الإيضاحية له.

ومن حيث أنه لما كان ذلك. وكان يبين في قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ١٤٧ لسنة ١٩٧٩ بالترخيص في تأسيس بنك التعمير والإسكان (شركة مساهمة) برأسمال قدره ١٨,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى (ثمانية عشر مليون) مودعة بالجنيه المصرى والدولار الأمريكى فيما بين وزارة التعمير والمجتمعات الجديدة (هيئة تنمية المدن الجديدة) المصرف الاتحادى العربى للتنمية والاستثمار والبنك الأهلى المصرى وبنك مصر وآخرين،

مصريين أنها منشأة طبقاً لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بإصدار قانون نظام استثمار المال العربى والأجنبى المعدل طبقاً للقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ وأنه طبقاً لعقد تأسيسها المرفق خاضعة لذلك النظام، فإنه وإن كانت نسبة مساهمة الوزارة المذكورة وشركات بنوك القطاع العام فى رأسمالها تبلغ أكثر من ٧٥١٪ إذ تملك الأولى ما يعادل ثلاثة ملايين جنيه مصرى ويسهم البنك الأهلى وبنك مصر وبنك القاهرة كل بما قيمته الإسمية مليون وربع مليون جنيه وكل من البنك العقارى وبنك الإسكندرية بما قيمته مليون جنيه، كما تسهم كل شركة من شركات التأمين (إعادة التأمين، مصر للتأمين، والشرق للتأمين، والأهلية للتأمين بما قيمته مليون جنيه) كما تسهم هيئة الأوقاف بما قيمته مليونى جنيه، ومجموع ذلك أربعة عشر وثلاثة أرباع مليون جنيه ويسهم المصرف العربى الاتحادى وشركة مصر للتعمير والبنك العقارى العربى بباقى القيمة مما مؤداه بحسب الأصل المقرر بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٣ المشار إليه اعتبارها شركة قطاع عام إلا أنها تعتبر كذلك عملاً بالاستثناء المقرر فى المادة ١٨ / فقرة أخيرة سالفه الذكر، لكونها منشأة قبله طبقاً لأحكام قانون نظام استثمار المال العربى والأجنبى وهو ينص أيضاً على أنه تعتبر الشركات المنتفعة بأحكامه من شركات القطاع الخاص أياً كانت الطبيعة القانونية للأموال الوظيفة المساهمة فيها ولا تسرى عليها التشريعات واللوائح والتنظيمات الخاصة بالقطاع العام والعاملين فيه. وهى إلى ذلك مما لاتضمن لها الحكومة أو إحدى الهيئات العامة حداً أدنى من الأرباح ولاهى على ما يبين فى الحكم وتقرير الطعن وسائر الأوراق مما تتبع أحداها. ومن أجل ذلك فلانتخص فى ظل النصوص القائمة سالفه الذكر، المحاكم التأديبية بنظر الدعاوى التأديبية المتعلقة بالعاملين فيها.

ومن حيث أنه لكل ماتقدم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم اختصاص المحكمة التأديبية العليا بنظر الدعوى التأديبية المقامة من النيابة الإدارية ضد المطعون ضده أمامها برقم ١٧٩ لسنة ٢٨ ق، ولا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه وتأويله لصحة النتيجة التي انتهى إليها ومن ثم يكون الطعن عليه في غير محله فيتعين لذلك رفضه مع إعفاء الطاعن من المصروفات.

(طعن ١٦٥٦ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٧)

### قاعدة رقم (١٢٠)

**المبدأ:** يختص القضاء التأديبي بالنسبة للعاملين بشركات القطاع العام بالمنازعات التأديبية فقط - المنازعات التي تتعلق بترقيات وتسويات أوضاع العاملين بالقطاع العام يختص بها القضاء العادي.

**المحكمة:** من حيث أن تقرير الطعن يستند إلى أن الحكم المطعون فيه قد خالف القانون ذلك أن المخالفة المنسوبة إليه قد سقطت بالتقادم، كما أنه لا يجوز المساس بالترقيات التي تمت للطاعن وتسوياته التي تمت طبقاً لأحكام القانون، فضلاً عن أنه لم يرتكب المخالفة المسندة إليه.

ومن حيث أن الطعن المائل يتبادل شقين من الحكم المطعون فيه الشق الأول والمتعلق بما قضى به الحكم المطعون فيه في شأن الترقيات والتسويات التي أجريت للطاعن فإن الطاعن وباعتباره من العاملين بشركات القطاع العام فإن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن القضاء التأديبي يختص بالنسبة للعاملين بشركات القطاع العام بالمنازعات التأديبية وحدها دون غيرها من

منازعات ومن ثم فإن المنازعات التي تتعلق بترقيات وتسويات أوضاع العاملين بالقطاع العام فينحصر عنها اختصاص القضاء التأديبي ويعتبر من صميم اختصاص القضاء العادي.

ومن حيث أن الطاعن وبحساباته من العاملين يأخذى شركات القطاع العام، فإن المنازعة بشأن الترقيات والتسويات التي تمت له تخرج عن اختصاص القضاء التأديبي، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه فيما قضى به من عدم اختصاص المحكمة التأديبية ولائياً بنظر النزاع في شقه الخاص بإلغاء القرار المطعون فيه فيما تضمنته من إعادة النظر في ترقيات الطاعن في الفترة من ١٩٧٠/١/١ إلى ١٩٨٦/١٢/٣١ واسترداد المبالغ المنصرفة له دون وجه حق، وإحالة إلى محكمة سوهاج الابتدائية - دائرة عمالية - للاختصاص - يكون الحكم المطعون فيه فيما قضى به في هذا الشأن متفقاً وصحيح حكم القانون.

### ثالثاً - حدود سلطة المحكمة التأديبية في التصدي لتكييف الوقائع

#### قاعدة رقم (١٢١)

**المبدأ:** للمحكمة التأديبية أن تضيف على وقائع الدعوى وصفها القانوني الصحيح مادام هذا الوصف مؤسساً على الوقائع التي شملها التحقيق وتناولها الدفاع - يشترط في هذه الحالة أن يخطر المتهم بالتعديل الذي أجرته المحكمة متى كان من شأنه التأثير على دفاعه.

**المحكمة:** ومن حيث أن المخالفة المنسوبة إلى الطاعنين الثلاثة تتمثل في أنهم أساءوا استغلال سلطات وظائفهم بطريقة غير قانونية وأن حصلوا على أموال من الشركات العربية السعودية، جزء من هذه المبالغ بطريقة غير قانونية قبل تعاقدهم مع الشركة المذكورة والباقي على صورة مكافآت قبل تعاقدهم مع تلك الشركة بلغت في جملتها حوالي ٦ مليون ريال سعودي خلال الفترة من سنة ١٩٧٦ حتى سنة ١٩٨٠ مما أدى إلى الإضرار بأموال شركة المقاولات المصرية التي يعملون بها. ولما كان الثابت من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أن المحكمة التأديبية لمستوى الإدارة العليا أضافت إلى فترة هذا الاتهام فترة أخرى تبدأ من سنة ١٩٨١ إلى سنة ١٩٨٣. كما أضافت المحكمة بالنسبة للمحالين الأول والثاني (..... و.....) تهمة أخرى لم ترد في قرار الإحالة، وهي الجمع بين وظيفتين والالتحاق بالعمل لدى شركة أخرى بدون موافقة جهة العمل. ولما كانت المادة ٤٠ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على أنه «تفصيل المحكمة في الواقعة التي وردت بقرار الإحالة، ومع ذلك يجوز للمحكمة سواء من تلقاء

نفسها أو بناء على طلب النيابة الإدارية التصدى لوقائع لم ترد في قرار الإحالة والحكم فيها إذا كانت عناصر المخالفة ثابتة في الأوراق، وبشرط أن تمنح العامل أجلاً مناسباً لتحضير دفاعه إذا طلب ذلك، وقد استقر قضاء هذه المحكمة على أنه يجوز للمحكمة التأديبية أن تضي على وقائع الدعوى وصفها القانونى الصحيح مادام هذا الوصف مؤسساً على الوقائع التى شملها التحقيق وتناولها الدفاع على أن تخطر المتهم بما تجرّه من تعديل فى هذا الشأن إذا كان من شأنه التأثير على دفاعه.

(طن ٢٦٣٠ لسنة ٣٢٢ ق جلسة ١٩٨٧/٣/١٧)

### قاعدة رقم (١٢٢)

المبدأ: استقلال المخالفة التأديبية عن الجريمة ليس من شأنه أن تلتفت المحكمة كلية عن الوصف الجنائى للوقائع المكونة للمخالفة التأديبية - للمحكمة التأديبية أن تأخذ فى اعتبارها الوصف والعقوبة الجنائية المقررة له فى مجال تقديرها لجسامة الفعل عند تقديرها للجزاء التأديبى الذى توقعه - للمحكمة التأديبية أن تصدى لتكييف الوقائع المعروضة عليها أو تحدد الوصف الجنائى لبيان أثره فى استطالة مدة سقوط الدعوى التأديبية طالما أن ما تنتهى إليه من وصف جنائى لهذه الوقائع لا يتعارض مع حكم جنائى حاز قوة الأمر المقضى - لا يغير من ذلك عدم إبلاغ النيابة العامة بما نسب للعامل أو عدم عرض الأمر على المحكمة الجنائية للفصل فى الشق الجنائى.

- انتهاء وصف الجريمة الجنائية وثبوت المخالفة التأديبية - الأثر

**المترب على ذلك : سقوط الدعوى التأديبية بمضى ثلاث سنوات من تاريخ ارتكاب المخالفة.**

**المحكمة :** ومن حيث أنه عن الوجه الأول من أوجه الطعن في الطعنين المائلين والذي يتمثل في الدفع بسقوط الدعوى التأديبية ضدتهما بالتقادم فإنه باستعراض أحكام المادة ٩٣ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بإصدار قانون نظام العاملين بالقطاع العام يتبين أن المادة المذكورة تنص على أن «تسقط الدعوى التأديبية بالنسبة للعامل الموجود بالخدمة بمضى سنة من تاريخ علم الرئيس المباشر بوقوع المخالفة أو ثلاث سنوات من تاريخ ارتكابها أى المدينين أقرب».

وتنقطع هذه المدة بأى إجراء من إجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة وتسرى المدة من جديد ابتداء من آخر إجراء. وإذا تعدد المتهمون فإن انقطاع المدة بالنسبة لأحدهم يترتب عليه انقطاعها بالنسبة للباقيين ولو لم تكن قد اتخذت ضدهم إجراءات قاطعة للمدة.

وعلى ذلك إذا كون الفاعل جريمة جنائية فلا تسقط الدعوى التأديبية إلا بسقوط الدعوى الجنائية.

ومن حيث أنه من المعلوم أن تزوير المحررات الخاصة بشركات القطاع العام يعد جنائية عقوبتها السجن مدة لا تزيد على عشرة سنوات وذلك عملاً بصريح نص المادة ١٤ مكرراً ٢/١ من قانون العقوبات والتي تنص على أن «تكون العقوبة السجن مدة لا تزيد على عشرة سنوات إذا وقع التزوير أو الاستعمال على محرر لإحدى الشركات أو الجمعيات المنصوص عليها في

الفقرة السابقة أو لأية مؤسسة أو منظمة أو منشأة أخرى إذا كان للدولة أو لإحدى الهيئات العامة نصيب فى مالها بأية صفة كانت، ومن ثم فإن الدعوى الجنائية فى هذه الحالة لاتسقط إلا بمضى عشر سنوات من يوم وقوع الجريمة طبقاً لحكم المادة ١/١٥ من قانون الاجراءات الجنائية والتي تنص على أن «تنقضى الدعوى الجنائية فى مواد الجنائيات بمضى سنة مالم ينص القانون على خلاف ذلك».

ومن حيث أن المحكمة الإدارية قد استقر قضاءها على أنه إذا كانت المحكمة التأديبية لاشأن لها بالوصف الجنائى للواقعة نظراً لاستقلال المخالفة التأديبية عن الجريمة الجنائية إلا أن هذا الاستقلال ليس من شأنه أن تلتفت المحكمة التأديبية كلية عن الوصف الجنائى للوقائع المكونة للمخالفة التأديبية ولها أن تأخذ فى الاعتبار هذا الوصف والعقوبة الجنائية المقررة له فى مجال تقدير جسامة الفعل عند تقديرها للجزاء التأديبى الذى توقعه ولها أن تتصدى لتكليف الوقائع المعروضة عليها وتحدد الوصف الجنائى لها لبيان أثره فى استطالة مدة سقوط الدعوى التأديبية طالما أن مانتتهى إليه من وصف جنائى بهذه الوقائع لايتعارض مع حكم جنائى حاز قوة الأمر المقضى لايفير من هذا المبدأ عدم إبلاغ النيابة العامة بالمخالفات المنسوبة إلى العامل أو عدم عرض أمرها على المحكمة الجنائية ليصدر فيها حكم جنائى - للمحكمة أن تكيف الوقائع المنسوبة إلى العامل بحسب ما استظهره منها وتخلع عليها الوصف الجنائى السليم بنية النظر فى تحديد مدة سقوط الدعوى التأديبية. (حكم المحكمة الإدارية العليا فى الطعن رقم ٨١٦ لسنة ٢٠٠٠ ق بجلسة ١٩٧٩/١١/٢٤ مجموعة الـ ١٥ عاما. الجزء الرابع من مبدأ رقم ٦٦٧ صفحة ٤٠٤٣ ومابعدها.



ومن حيث أنه بناء على ماتقدم وبالنسبة لاتهام الطاعنين بجريمة التزوير فى محررات الشركة والذي يتمثل فى قيامها بتحرير الفاتورتين رقم ٤٥٤١، ٤٥٤٢ بتاريخ ٢٨، ١٩٧٨/٦/٢٩ واللتين تثبتان بيع ٦٧٠ زجاجة ويسكى إلى التاجر ..... بمبلغ ٥٤١٤ جنيهها رغم ثبوت عدم وجود رصيد من الويسكى بعد ١٩٧٨/٦/١٢ فإن الثابت من الأوراق أن النيابة العامة قد قامت بالتحقيق فى هذا الاتهام وانتهت فى مذكرتها المؤرخة ١٩٨٦/١/١ إلى خلو الأوراق من جريمة التزوير وذلك استناداً إلى أن كل من سئلوا فى التحقيقات وهم..... و..... و..... علاوة على الطاعنين - قرروا بأن الفاتورتين قد صورتنا عن معاملات سابقة، هذا فضلاً عن أن جريمة التزوير تتطلب تغيير الحقيقة بطريق الغش بإحدى الوسائل التى نص عليها القانون.

ومن حيث أن المحكمة تؤيد ما انتهت إليه النيابة العامة عن انتفاء تهمة التزوير بالنسبة للطاعنين لاسيما وقد أكدت شركة الاسكندرية للمجمعات الاستهلاكية صراحة فى شهادتها المؤرخة ١٩٨٧/١٢/٩ والمودعة ضمن حافظتى مستندات الطاعنين المقدمتين بجلسة ١٩٨٨/١/٢٠ ... أن الفاتورتين المذكورتين صورتنا نتيجة معاملات سابقة للعميل وليس عن معاملات فى تاريخ صدورهما إلا أنها تسجل فى الوقت نفسه ارتكاب المذكورين لمخالفة تأديبية أخرى تتمثل فى أنها لم يثبتا فى هاتين الفاتورتين أنهما تمثلان قيمة مبيعات سابقة للعميل وتحديد الفترة الزمنية لهذه المبيعات ولما كانت هذه المخالفة التأديبية قد ارتكبتها الطاعنان بتاريخ ١٩٧٨/٦/٢٩ و٢٨ ولم يبدأ التحقيق فيها معهما بمعرفة وزارة التموين إلا

بتاريخ ١٩٨٤/٤/٧ أى بعد فوات مدة ست سنوات تقريباً وذلك بناء على الشكوى المقدمة ضدهما من..... أمين عهدة مخزن الشهداء السياحي لشركة الاسكندرية للمجمعات الاستهلاكية ومن ثم فإن الدعوى التأديبية قبل الطاعنين تكون قد سقطت بمضى ثلاث سنوات من تاريخ ارتكابهما للمخالفة عملاً بصريح نص المادة ١/٩٣ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ السالف الإشارة إليها وإذ ذهب الحكم المطعون فيه إلى عكس ذلك فإنه يكون قد صدر على غير صحيح حكم القانون جديراً بالإلغاء.

(طنان ١٦٧٣ و ١٧٧٠ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٨٨/٥/٢٤)

## رابعاً: سلطة المحكمة في تقدير العقوبة

### قاعدة رقم (١٢٣)

**المبدأ: الأصل أن تقضى المحكمة التأديبية في الدعوى المنظورة أمامها إما بالبراءة إذا استندت إلى أسباب صحيحة تثبت ذلك وإما بالإدانة وتوقيع العقوبة التأديبية المناسبة - قضاء المحكمة التأديبية برفض طلب فصل المتهم دون توقيع الجزاء المناسب لما ثبت في حقه من مخالفات رأت المحكمة ثبوتها في حقه ولا تستأهل عقوبة الفصل - مخالفة الحكم للقانون - الطعن في الحكم - قضاء المحكمة الإدارية العليا بإلغاء الحكم المطعون فيه وبمجازاة المتهم بالعقوبة المناسبة.**

**المحكمة:** ومن حيث أن الطعن في هذا الحكم يقوم على أنه أخطأ في تطبيق القانون وتأويله لأن الأصل أن تقضى المحكمة التأديبية في الدعوى المنظورة أمامها إما بالبراءة إذا استندت إلى أسباب صحيحة تثبت براءة المتهم وإما أن تقضى بالإدانة وتوقيع العقوبة التأديبية المناسبة من بين العقوبات التي حددها القانون، فإذا لم تفعل ذلك وقضت برفض طلب فصل المتهم دون أن توقع عليه الجزاء المناسب عن المخالفات المنسوبة إليه والتي ارتأت المحكمة ثبوتها في حقه فإنها تكون قد خالفت القانون وما يتعين القضاء بإلغائه.

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن النيابة الإدارية قد أقامت الدعوى رقم ١٣٨ لسنة ٨ق ضد المتهم / ..... بتقرير اتهام أودعته قلم كتاب المحكمة التأديبية بأسيوط طلبت فيه محاكمته تأديبياً بمواد الاتهام ولم تطلب توقيع عقوبة الفصل من الخدمة التي لو كانت قد طلبتها - كما فهمت

المحكمة من طلب الشركة من النيابة الإدارية لكان ذلك من قبيل طلب سلطات الاتهام توقيع أشد العقوبة على المخالف وهذا أقصى ما يكون من طلبات وهول لا يفيد المحكمة في أن توقع العقوبة التي تراها مناسبة لما ثبت لديها في حق المخالف من مخالفات وهي بصدد ممارسة سلطتها التي خولها لها القانون في تأديب المخالف بالدعوى المبتدأة، أما وأنها قد حجبت نفسها عن ممارسة سلطتها في تأديب المطعون ضده واكتفت بالبحث في مدى ملاءمة توقيع عقوبة الفصل كجزاء على المتهم دون غيرها من العقوبات المنصوص عليها في القانون وانتهت إلى أن المخالفات الثابتة في حق المطعون ضده لا تستوجب مجازاته بالفصل من الخدمة وانتهت إلى رفض طلب فصله.

فإنها بذلك تكون قد أخطأت في تطبيق القانون ويتعين لذلك القضاء بالغاء الحكم الطعين.

ومن حيث أنه عن المخالفات الأربعة الأولى المنسوبة إلى المطعون ضده فهي ثابتة في حقه بشهادة كل من ..... القائم بعمل رئيس الفرع ..... ومسئول الأمن، و ..... رئيس قسم الأقطان، وأما المخالفة الخامسة المنسوبة إلى المتهم وهي رفضه إخراج بعض الأصناف المشتراة لأنجال السيد المحافظ رغم سداد قيمتها عن طريق المهلة القصيرة.

فمنذ شهد ..... مدير فرع محلات عمر أفندي بسوهاج بأن التعليمات تقضى بوجوب تسليم جميع البضائع عن طريق الكنترول وبالتالي فإن موقف المطعون ضده سليم ولا غبار عليه ومن ثم تكون هذه المخالفة منتفية في حق المتهم.

ومن حيث أن مافرط من المطعون ضده وثبت في حقه يكون خروجاً منه على مقتضى واجبات وظيفته الأمر الذي يسوغ مساءلته تأديبياً عملاً بمواد الاتهام.

ومن حيث أنه عن تقدير الجزاء المناسب للذنب الإدارى الثابت فى حق المطعون ضده فإن المحكمة تأخذ فى الاعتبار أن المخالفات المنسوبة إليه والثابتة فى حقه ليست على درجة من الجسامه ولا تنم عن سلوك مفرط فى العيب أو نفس ضعيفة، ومن ثم تكتفى المحكمة بمجازاته عنها بخضم عشرة أيام من راتبه باعتباره الجزاء المناسب لما فرط منه .

(طعن ١١٨٥ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٨٦/٣/٤)

#### قاعدة رقم (١٢٤)

**المبدأ:** الأصل فى تقدير الجزاء أن يكون على أساس التدرج تبعاً لدرجة جسامه الذنب الإدارى للسلطات التأديبية ومن بينها المحاكم التأديبية تقدير خطورة الذنب الإدارى وما يناسبه من جزاء بغير معقب عليها فى ذلك - مناط مشروعية هذه السلطة ألا يشوب استعمالها غلو ظاهر- من صور هذا الغلو عدم الملاءمة الظاهرة بين درجة خطورة الذنب ونوع الجزاء ومقداره- فى هذه الحالة يخرج التقدير من نطاق المشروعية إلى نطاق عدم المشروعية- أثر ذلك: خضوع الجزاء فى الحالة الأخيرة لرقابة المحكمة الإدارية العليا.

**المحكمة:** ومن حيث أن الأصل فى تقدير الجزاء إنما يكون على أساس التدرج تبعاً لدرجة جسامه الذنب الإدارى، وأنه إذا كان للسلطات

التأديبية ومن بينها المحاكم التأديبية سلطة تقرير خطورة الذنب الإدارى ومايناسبه من جزاء بغير معقب عليها فى ذلك فإن مناط مشروعية هذه السلطة ألا يشوب استعمالها غلو ظاهر ومن صور هذا الغلو عدم الملاءمة الظاهرة بين درجة خطورة الذنب وبين نوع الجزاء ومقداره ففى هذه الحالة يخرج التقدير من نطاق المشروعية إلى نطاق عدم المشروعية ومن ثم يخضع لرقابة هذه المحكمة.

ومن حيث أنه يبين من التحقيق والمستندات المودعة بملف الطعن أن القدر المتيقن من الاتهامات التى يمكن نسبها إلى الطاعن هو عدم أداء العمل المنوط به على وجه الدقة فيما يتعلق بمراجعة إجراءات تعيين العمال المؤقتين بمصنع الشركة بقويسنا، وعدم متابعة الجهات المختصة التى كانت خاضعة لإشرافه أو يتعلق عمله بأعمالها خلال الفترة التى تم تكليفه فيها بالقيام بأعمال رئيس الشؤون الإدارية بهذا المصنع إبان الموظف المختص وهو السيد/..... رئيس قطاع المصانع بقويسنا الأمر الذى كان يقتضى منه بذل أقصى درجات الحيلة والدقة فى مباشرة الأعمال التى أوكلت إليه، كذلك ثابت من الأوراق أن الطاعن لم يعلل بالقول المقنع أسباب وكيفية تواجد بعض العاملين بالمصنع وبصفة دائمة وقيامهم بالعمل بحريته المصنع المؤجر للسيد/.....، ولم يقدم الطاعن دليلاً على صحة تكليفهم بالعمل بهذه الحديقة بالطريقة الرسمية كما لم ينفى واقعة تحميل جرار المستأجر المذكور بكميات من الطوب السليم وعللها بأمور تفتقر إلى المنطق وإلى الدليل حيث قال أن هذا الطوب كان بغرض تبطين المراوى الخاصة بحديقة المصنع الأمر الذى كان يستوجب منه أن يقدم المستندات الدالة على تخصص هذه

الكمية من الطوب للفرض المشار إليه، والسلطة الآمرة بذلك والحصول على توقيع المختص بتسليم هذه الكمية من المخازن وهو مالم يثبت من الأوراق.

ومن حيث أن المخالفات التي ثبتت فرصة الطاعن على نحو ما تقدم بيانه ليست من الجسامه التي تبرر مجازاته عنها بالفصل من الخدمة، وإذ قضى الحكم المطعون فيه بمجازاة الطاعن بهذا الجزاء فإن يكون قد شابه الغلو في تقرير الجزاء على نحو ينأى به رحاب المشروعية ويدخل في نطاق عدم المشروعية الأمر الذي يتعين معه الحكم بالغائه ومجازاة الطاعن بخمسم شهرين من مرتبه وهو الجزاء الذي ترى هذه المحكمة تناسبه مع ما فرط من الطاعن من مخالفات.

(طعن ٣٨٩٩ لسنة ٣١ ق جلسة ١٨/٣/١٩٨٦)

### قاعدة رقم (١٢٥)

المبدأ: انه ولئن كان المختص بالشركة يملك اختيار مناسبة الجزاء الذي يراه إلا أنه إذا مارأت الشركة وضع لائحة جزاءات خاصة بها تعين عليها الالتزام بما ورد في هذه اللائحة من تحديد للمخالفات والجزاءات الجائز توقيعها.

المحكمة: ومن حيث أن الطعن المائل أمامنا يقتصر على الشق الخاص بطلب الغاء قرار الجزاء. وبالرجوع إلى الأوراق وبوجه خاص إلى التحقيق الإداري الذي أجرقه الشركة أن المطعون ضده قد تناول على المسؤولين بالشركة بألفاظ غير لائقة حيث وصفهم بأنهم «دول كلاب وكل واحد

منهم عارف نفسه وجزمتى أنظف منه وقد أجمع كل من سمع شهادته في التحقيق على تطاول المطعون ضده على المسئولين بالشركة. وباستدعاء المطعون ضده لسماع أقواله في التحقيق رفض الحضور أمام المحقق. واستناداً إلى ذلك فقد أصدرت الشركة قرارها المطعون فيه بخضم أحد عشر يوماً من راتبه. عشرة منها لارتكابه هذه المخالفة واستندت في ذلك إلى البند ٧٣ من لائحة الجزاءات، واليوم الآخر لعدم حضور المطعون ضده أمام المحقق.

ومن حيث أن المسلم به أنه ولئن كان المختص بالشركة يملك اختيار مناسبة الجزاء الذي يراه إلا أنه إذا مارأت الشركة وضع لائحة جزاءات خاصة بها تعين عليها الالتزام بما ورد في هذه اللائحة من تحديد للمخالفات والجزاءات الجائز توقيعها.

ومن حيث أن المخالفة المنسوبة للمطعون ضده ثابتة في حقه من إجماع الشهود وهي تتحصل في التعدى بالقول على المسئولين بالشركة، وهذه المخالفة لا تندرج حسبما رأت الشركة تحت مدلول البند ١٩٧٣ الاخلال الجسيم بالنظام العام أو الآداب العامة أثناء العمل. وإنما هي تعتبر من قبيل المخالفات المنصوص عليها في البند ٦٦ الاعتداء أو التهديد... لأحد الرؤساء أو من في حكمهم بالقول أو الإشارة أو بغير ذلك.... وهي محدد لها جزاء الخضم ثلاثة أيام عن ارتكابها لأول مرة، كما أن المطعون ضده يكون بامتناعه عن الحضور أمام المحقق مرتكباً للمخالفة المنصوص عليها في البند ٤٤ والجزاء المحدد لها خضم يوم عن المرة الأولى. وإذا كان المطعون ضده لم يرتكب أياً من المخالفتين من قبل، فمن ثم فإنه ما كان يجوز مجازاته بأكثر من خضم بأربعة أيام من راتبه. ولما كانت الشركة قد رأت مجازاته بخضم أحد



عشر يوماً بمقولة أن المخالفة الثابتة في حقّه هي الإخلال الجسيم بالنظام العام والآداب العامة، فإن قرارها والحالة هذه يكون قد جاء مخالفاً للقانون.

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة، قد جرى على أن المحكمة تملك في مثل الحالة المعروضة سلطة توقيع الجزاء في الحدود المقررة قانوناً.

(طن ٢٥٨٥ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٧/٢/٣)

### قاعدة رقم (١٢٦)

المبدأ : مخالفة الشركة لللائحة الجزاءات بتوقيعها عقوبة الحرمان من نصف العلاوة الدورية على الطاعن والتي لم تتضمنها لائحة الجزاءات - إلغاء المحكمة لقرار الجزاء المطعون فيه تتفق مع أحكام القانون - قيام مجلس إدارة الشركة معتمداً لذلك بإلغاء قراره وإحالة المطعون ضده للنيابة الإدارية - لا يصح القول بعدم جواز إقامة الدعوى التأديبية قبل المحال بحجة سبق مجازاته عنها.

**المحكمة :** ومن حيث أن يبين من الأوراق أنه في يوم ١٩٨٥/٤/٨ قام العامل / ..... باقتحام إدارة الشؤون الهندسية والمشروعات بالشركة وهو في حالة هياج شديد ممسكاً بيده مكنسة يحاول التعدي بها على المهندسة / ..... بسبب خلاف سابق بين الأخيرة وبين ابنته التي تعمل بقسم السكرتارية بالشركة وتهجم المذكور على المهندسة المذكورة مما أدى إلى إصابتها بالإغماء واستمر المذكور في ترديد ألفاظ السباب والإهانة إلى جميع العاملين بالشركة وقد أيد شهود الواقعة مانسب إلى المطعون ضده وبالإطلاع

على لائحة الجزاءات بالشركة فإن المخالفة المنسوبة للمطعون ضده وهى الاعتداء الجسيم على الزملاء تندرج تحت البند ٦٩ وعقوبتها الخصم من الأجر لمدة خمسة أيام إذا كان ارتكابها لأول مرة ومن ثم فإنه إذا كانت الشركة قد خالفت ذلك وعاقبته بعقوبة الحرمان من نصف العلاوة الدورية فإن قرارها فى هذا الشأن قد جاء مخالفا للقانون إذ لم تتضمن لائحة الجزاءات بالشركة هذه العقوبة ومن ثم فإن قضاء المحكمة التأديبية بإلغاء قرار الجزاء المطعون فيه يتفق مع أحكام القانون ويضحي الطعن عليه فى غير محله جدير بالرفض .

ومن حيث أنه بالنسبة لقضاء المحكمة التأديبية بالاسكندرية بجلسة ١٩٨٨/١/٣٠ فى الطعن رقم ١٤١١ لسنة ٣٤ ق عليا بعدم جواز إقامة الدعوى التأديبية ضد المحال فإنه لايتفق مع أحكام القانون لأن الثابت من الأوراق أن المحكمة التأديبية قضت بجلستها فى ١٩٨٦/٦/٢٨ بإلغاء قرار الجزاء الموقع على المطعون ضده بالحرمان من نصف العلاوة الدورية وقام مجلس إدارة الشركة بتنفيذاً لذلك بإلغاء قراره وإحالة المطعون ضده للنيابة الإدارية ومن ثم فلا يصح القول بعدم جواز إقامة الدعوى التأديبية قبل المحال بحجة سبق مجازاته إداريا عنها لأن الشركة بتنفيذها للحكم وإلغاء قرارها لمجازاة المطعون ضده بالحرمان من نصف العلاوة الدورية أصبح معه الجزاء المذكور لوجود له قانونا ومن ثم فكان يتعين على المحكمة التأديبية أن توقع الجزاء على المطعون ضده الذى يتناسب مع المخالفة المنسوبة إليه وإذ ذهب الحكم المطعون فيه إلى غير ذلك فإنه يكون قد جانب الصواب جدير بالإلغاء .

ومن حيث أن الثابت من التحقيقات التى أجرتها الشركة والنيابة

الإدارية أن المخالفة المنسوبة للمطعمون ضده ثابتة بشهادة العاملين في الشركة الذين كانوا متواجدين وقت حدوث التعدي الواقع من المطعمون ضده على النحو السالف بيانه مما ترى معه المحكمة مجازاته بخضم شهر من أجره استنادا على ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة من أن المحكمة التأديبية لها كامل السلطة في تحديد نوع الجزاء ومقداره من بين الجزاءات المنصوص عليها في القانون سواء وردت في لائحة جزاءات الشركة أم لم ترد.

## خامساً : مدى تقييد المحكمة التأديبية بالفتاوى الصادرة من محامي الشركات ونتائج التحقيق بجهاز المدعى العام الاشتراكي

### قاعدة رقم (١٢٧)

**المبدأ :** جهاز المدعى العام الاشتراكي لا يقيّد المحكمة فيما انتهى إليه -  
التحقيق الذي يجريه جهاز المدعى العام الاشتراكي هو مجرد تحقيق أجرته  
سلطة الاتهام ولا يقيّد المحكمة فيما انتهى إليه - أساس ذلك : أن نتيجة هذه  
التحقيقات لا تحوز حجية فالحجية مقصورة فقط على الأحكام القضائية  
النهائية .

**المحكمة :** ومن حيث أن تحقيق السيد المستشار مساعد المدعى العام  
الاشتراكي وماخلص إليه لا يعدو أن يكون تحقيقاً أجرته سلطة الاتهام وأياً كان  
رأيها فهو لا يقيّد سلطة المحكمة ولا إلزام عليها باتباع ما وصل إليه من نتيجة  
وبالتالي لا يكتسب أى حجية إذ الحجية مقصورة فقط على الأحكام النهائية  
فى الحدود والشروط المنصوص عليها فى المادة ١٠١ من قانون الإثبات .

ومن حيث أنه وقد ثبت مما تقدم أن المخالفة المنسوبة للطاعنين بشقيها  
ثابتة فى حقهم وهى تمثل خروجاً منهم على مقتضى واجبات الوظيفة الأمر  
الذى يسوغ مساءلتهم تأديبياً ، ولا يغير من ذلك ما جاء بتقرير طعنهم من حداثة  
عهدهم بمجلس الإدارة واعتمادهم على حسن تدبير كبار المسؤولين بالشركة  
وأنه لم يترتب ضرر للشركة من جراء ذلك لأن ذلك يعد من قبيل الدفع  
الواهية التى لا تؤثر فى مسئوليتهم عما فرط منهم ، وإذ قضى الحكم المطعون  
فيه بمجازاتهم بما فرط منهم فإنه يكون قد أصاب وجه الحق فى قضائه  
ويكون الطعن عليه فى غير محله متعين الرفض .

## سادسا - اثر تنفيذ عقوبة الخفض إلى وظيفة أدنى

### قاعدة رقم (١٢٨)

المبدأ: المادة ٨٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين بالقطاع العام يشترط لتنفيذ عقوبة خفض إلى وظيفة أدنى أن يشغل العامل الوظيفة الأدنى مباشرة من تلك التي كان يشغلها عند إحالته إلى المحاكمة التأديبية مع استحقاقه للعلاوات الدورية المستقبلية المقررة للوظيفة الأولى بمراعاة شروط استحقاقها - تحدد أقدميته في الوظيفة الأدنى بمراعاة أقدميته السابقة فيها بالإضافة إلى المدة التي قضاها في الوظيفة الأعلى من الاحتفاظ له بأجره الذي كان يتقاضاه عند صدور الحكم بتوقيع الجزاء.

**المحكمة:** ومن حيث أن مثار النزاع في الطعن المائل ينحصر في استحالة تنفيذ العقوبة المقررة بها بمقتضى الحكم المطعون فيه، وفي مدى جواز توقيع العقوبة المناسبة التي يمكن تنفيذها بوصف أن المطعون ضده قد ترك الخدمة بعد صدور الحكم المطعون فيه وأثناء مرحلة الطعن المائل.

ومن حيث أنه عن الأمر الأول الذي يشير الطعن المائل والمتعلق باستحالة تنفيذ العقوبة التأديبية التي قضى بها الحكم المطعون فيه فإن المشرع قد تطلب في شأن تنفيذ عقوبة خفض إلى وظيفة أدنى أن يشغل العامل الوظيفة الأدنى مباشرة من تلك التي كان يشغلها عند إحالته إلى المحاكمة التأديبية وهو مناصت عليه في المادة ٨٩ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بأنه «عند توقيع جزاء خفض إلى

وظيفة أدنى يشغل العامل الوظيفة الأدنى من تلك التى كان يشغلها عند إحالته إلى المحاكمة مع استحقاقه للعلاوات الدورية المستقبلية المقررة للوظيفة الأولى بمراعاة شروط استحقاقها، وتحدد أقدميته فى الوظيفة الأدنى بمراعاة أقدميته السابقة فيها بالإضافة إلى المدة التى قضاها فى الوظيفة الأعلى مع الاحتفاظ له بأجره الذى كان يتقاضاه عند صدور الحكم بتوقيع الجزاء...، ومتى كان الثابت من الأوراق أن المطعون ضده كان يشغل عند صدور الحكم المطعون فيه وظيفة يقال من الدرجة السادسة من درجات القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ المشار إليه وهى درجة بداية التعيين فى المجموعة الوظيفية فإنه من ثم فإن مقتضى مجازاته بعقوبة خفض إلى وظيفة فى الدرجة الأولى مباشرة يعتبر فى الحكم المطعون فيه إنما هو خفض إلى وظيفة ودرجة لم ينص عليها القانون مما يضحى معه الحكم المطعون فيه مستحدا لعقوبة لم يأت بها المشرع ومستحيلة التنفيذ وفق أحكام المادة ٨٩ سالفه الذكر ويكون الحكم المطعون فيه بذلك قد صدر مخالفا للقانون ويتمين الحكم بالغائه. يراجع حكم المحكمة الإدارية العليا فى الطعن رقم ١٨٢٦ لسنة ٢٩ قضائية بجلسة ١٩٨٧/٣/٣ وحكمها الصادر فى الطعن رقم ١٤١ لسنة ٢٨ قضائية بجلسة ١٩٨٧/٣/٢١.

## الفرع الثامن

### إنهاء الخدمة

#### قاعدة رقم (١٢٩)

**المبدأ:** المادة ١٠٠ من القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٧٨ بإصدار قانون العاملين بالقطاع العام - قرينة الاستقالة الضمنية المستفادة من انقطاع العامل عن العمل المدة المحددة مقررة لصالح الجهة التي يتبعها العامل - إن شاءت اعملتها في صفه واعتبرته مستقيلاً - وإن لم تشأ ولأسباب معقولة تبرر ذلك اتخذت ضده الاجراءات التأديبية خلال الشهر التالي لانقطاعه عن العمل - هذه المدة حددها المشرع لتقوم جهة الإدارة بتقدير موقفها قبله - فإن هي رغبت عن سلوك الإجراء التأديبي قبل العامل المنقطع عن العمل خلال تلك المدة أو شرعت في اتخاذ هذا الاجراء ولكن بعد فوات المدة قامت القرينة القانونية باعتبار العامل مستقيلاً وانتهت بذلك خدمته - المادة ٢٠ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ لايجوز إقامة الدعوى التأديبية على العاملين بعد إنهاء خدمتهم إلا إذا كان قد برء في التحقيق أو المحاكمة قبل انتهاء الخدمة...

**المحكمة:** يبين من المادة ١٠٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨

بإصدار قانون العاملين بالقطاع العام وهي التي تدور في فلكها المنازعة المطروحة أنها تناولت الاستقالة الضمنية أو الحكمية بقولها "يعتبر العامل مقدما استقالته في الحالات الآتية: ١ - إذا انقطع عن عمله بغير إذن أكثر من خمسة عشر يوما متتالية مالم يقدم خلال الخمسة عشر يوما التالية ما يثبت أن

انقطاعه كان بعذر مقبول.... فإذا لم يقدم العامل خلالها تبرير الانقطاع أو قدم هذه الأسباب ورفضت اعتبرت خدمته منتهية من تاريخ انقطاعه عن العمل. ٢- إذا انقطع عن عمله بغير إذن قبله جهة الإدارة أكثر من ثلاثين يوما غير متصلة في السنة وتعتبر خدمته منتهية في هذه الحالة من اليوم التالي لاكتمال هذه المدة. وفي الحالتين السابقتين يتعين إنذار العامل كتابة بعد انقطاعه لمدة سبعة أيام. في الحالة الأولى وخمسة عشر يوما في الحالة الثانية... ولا يجوز اعتبار العامل مستقيلا في جميع الأحوال إذا كانت قد اتخذت ضده اجراءات تأديبية خلال الشهر التالي للانقطاع عن العمل... ٤.

ومن حيث أنه يبين من استعراض أحكام المادة ١٠٠ سالفه الذكر أنها تتطلب لأعمال حكمها وترتيب أثرها مراعاة إجراء مشكلة حاصلة إلزام جهة العمل بإنذار العامل كتابة بعد انقطاعه عن العمل لمدة سبعة أيام في الحالة الأولى وخمسة عشر يوما في الحالة الثانية وهذا الإجراء الجوهري المقصد به أن تتبين جهة العمل إصرار العامل على تركه العمل وعزوفه له وفي ذات الوقت إعلامه بما يراد اتخاذه من إجراء حياله بسبب انقطاعه عن العمل وتمكينه له من إبداء عذره قبل اتخاذ الإجراء فإذا لم يقدم العامل خلال الخمسة عشر يوما التالية لإنقطاعه ما يثبت أن الانقطاع كان لعذر مقبول أو قدم أسبابا ورفضت اعتبرت خدمته منتهية من تاريخ انقطاعه عن العمل إعمالا لصريح نص المادة إلا إذا اتخذت ضده اجراءات تأديبية خلال الشهر التالي لانقطاعه عن العمل باعتبار أن انقطاع العامل عن عمله بدون إذن أو بغير عذر مقبول يشكل مخالفة إدارية تستوجب المؤاخذه الإدارية أو كان من المخالفات ما وقع منه ويستأهل مؤاخذه عنه تأديبيا، إذ في كل هذه الأحوال لا يجوز اعتباره مستقيلا.... فقرينة الاستقالة الضمنية المستفادة من انقطاع



العامل عن العمل المدة المحددة مقررة لصالح الجهة التى يتبعها العامل فإن شئت اعملتها فى حقه واعتبرته مستقيلاً وإن لم تشأ ولاسباب معقولة تبرر ذلك اتخذت ضده الإجراءات التأديبية خلال الشهر التالى لانقطاعه عن العمل وهذه المدة حددها الشارع لتقدم جهة العمل بتقدير موقفها قبله فإن هى عزفت عن سلوك الإجراء التأديبى قبل العامل المنقطع عن العمل خلال تلك المدة أو شرعت فى اتخاذ هذا الإجراء ولكن بعد فوات المدة قامت القرينة القانونية باعتبار العامل مستقيلاً وانتهت بذلك خدمته إذ لايسوغ لهذه الجهة أن تسكت عن اتخاذ أى من الإجراءات وتترك أمر العامل معلقاً أمداً قد يطول وقد يقصر دون مقتضى من حاجة العمل إذ لم يخول لها النص بذلك. ويعتبر ذلك فهما من باب العنت عن العامل الراغب فى ترك العمل بحسبان أن ذلك من الأصول المقررة لحق العامل فى ترك العمل فى أى وقت يشاء- وهو مايجب درؤه عنه مادامت الاستقالة ضمننا بشروطها المقررة فى المادة ١٠٠ من القانون هى حق له مادام لم يقم سبب من الأسباب الموجبة لمؤاخذته تأديبياً وبهذه الاستقالة تنتهى خدمته وبانقضاء رابطة العمل لا يكون للتأديب مجال. ولذا نصت المادة ٢٠ من قانون مجلس الدولة على عدم جواز إقامة الدعوى التأديبية على العاملين بعد انتهاء خدمتهم إلا إذا كان بدئى فى التحقيق أو المحاكمة قبل انتهاء الخدمة. ٣- إذا كانت المخالفة من المخالفات الماثلة التى ترتبت عليها امتناع حق من الحقوق المالية للدولة أو أن الاشخاص الاعتبارية العامة أو الوحدات التابعة لها، وذلك لمدة خمس سنوات من تاريخ انتهاء الخدمة ولو لم يكن قد برئ فى التحقيق.

ومن حيث أنه مما كان ذلك فإنه عملاً بما نصت عليه المادة ١٠٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ وهى تحكم اعتبار خدمة المطعمون ضده

بالاستقالة ضمناً لانقطاعه عن العمل لأكثر من المدة المنصوص عليها فيها واستمراره رغم إنذاره مادام أن الثابت من الأوراق أنه لم تتخذ ضده الاجراءات التأديبية إلا بعد فوات مدة الشهر التالى للانقطاع عن العمل وليس فيما قدمته الجهة التى يتبعها من رغبتها فى استمرار عمله فيها مما يحول دون إعمال حكم المادة ١٠٠ من القانون سالف الذكر إذ لايجوز لها استبعاده بالعمل كرها، فهو ليس مكلفاً وملتزم بالبقاء فى الخدمة حتى تنتهى مدة تكليفه وتبعاً ولايجوز إجابة الدعوى التأديبية قبله بعد انتهاء مدة خدمته طبقاً لنص المادة ٢٠ من قانون مجلس الدولة التى تقضى بأنه لايجوز إقامة الدعوى التأديبية على العاملين بعد انتهاء خدمتهم إلا استثناء فى الحالتين المنصوص عليهما فيها ولم تتوافر أى منهما فى واقعة الدعوى.

ومن حيث أنه لكل ماتقدم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم جواز إقامة الدعوى التأديبية على المطعون ضده لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ فى تطبيقه وتأويله لسلامة أسبابه والواقع والقانون ولصحة النتيجة التى انتهى إليها.

(ملن رقم ١٣١٨ لسنة ٣٠ فى جلسة ١٨/٤/١٩٨٩)

### القاعدة رقم (١٣٠)

المبدأ: جواز قبول استقالة العاملين بالقطاع العام ممن لم يشبت عجزهم نهائياً رغم مرضهم بأمراض مزمنة متى كانت إرادتهم غير معيبة بما يطلها.

**الفتوى:** إن هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ٢ من يناير سنة ١٩٩١ فتبين لها ماأتى :

١- إن فتوى الجمعية العمومية الصادرة بجلسة ١٩٨٨/١١/١٦ تتعلق بأحد العاملين المدنيين بالدولة وفيها انتهت إلى جواز قبول استقالة العامل المريض بمرض مزمن متى كان على دراية كاملة بحكم المادة ٦٦ مكرراً من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ على أساس أن الرعاية الخاصة المشار إليها بالمادة (٦٦ مكرراً) مقررة لصالحه، وبالتالي فله أن يتنازل عنها إن كان يهدف من إنهاء خدمته الاستفادة بمزايا تأمينية أخرى وردت بقانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ يراها أفضل من حصوله على أجازة استثنائية بمرتب كامل، ولاوجه للقول بأنه يتعين على جهة الإدارة ألا تقبل استقالته ذلك أن المقصود من حكم المادة ٦٦ مكرراً المشار إليها هو توفير أكبر قدر من الرعاية لحالة العامل المريض بمرض مزمن دون أن يودى ذلك إلى حرمانه من حقه فى الاستقالة وإنهاء علاقته الوظيفية....

٢- ومن الواضح أن هذا رأى يتعلق بمهلة والنصوص القانونية التى تحكم واقعته وهى ليست بذاتها تلك التى تحكم فى هذه المسألة العاملين بالقطاع العام، الذين يسرى بشأنهم بمقتضى المادة ٦٩ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ النص المضاف إلى قانون العمل بمقتضى قرار رئيس الجمهورية بالقانون ٢٤ لسنة ١٩٦٤ والذى يقضى بأن «يمنح العامل المريض بالدرن أو الجذام أو بمرض عقلى أو بأحد الأمراض المزمنة أجازة مرضية بأجر كامل إلى أن يشفى أو تستقر حالته استقراراً يمكنه من العودة إلى مباشرة عمله أو يتبين

يتبين عجزه عجزاً كاملاً عن مزاوله أية مهنة أو عمل ويصدر بتحديد الأمراض المزممة المشار إليها في الفقرة السابقة قرار من وزير العمل بالاتفاق مع وزير الصحة.

٣- إن مفاد هذا النص أن العامل بالقطاع العام الذى يصاب بمرض مزمن يمنح أجازة استثنائية حتى يشفى أو تستقر حالته أو يتبين عجزه عجزاً كاملاً فإذا ثبت هذا العجز الكلى انتهت خدمته لعدم لياقته للخدمة صحياً وهو فى هذا يختلف عن العامل بالحكومة الذى يصاب بمرض مزمن فإن خدمته لا تنتهى بقوة القانون بثبوت عجزه عجزاً كاملاً وإنما يمنح طبقاً للفقرة الأخيرة من المادة ٦٦ مكرراً من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار إليها أجازة استثنائية حتى يبلغ سن الإحالة للمعاش، وعلى ذلك فإن مدار البحث فى الحالة المعروضة هو مدى جواز قبول استقالة العامل بالقطاع العام المريض بمرض مزمن فى مدة الأجازة الاستثنائية التى تمنح له بسبب هذا المرض حتى يتبين عجزه عجزاً كاملاً.

٤- وفى هذا الخصوص فإن طلب الاستقالة باعتباره تعبيراً عن إرادة العامل فى اعتزال الخدمة يجب أن يصدر عن إرادة حرة واعية مختارة حتى يؤتى أثره القانونى المترتب عليه، ويفسده ما يفسد الرضا من عيوب، وإن من الأمراض المزممة التى قد تصيب العامل ما يعدم إرادته وسلبه ميزة التفكير والتدبر والتروى والترجيح بين مصالحه فلا يكون طلب الاستقالة فى هذه الحالة صادراً عن رضا صحيح فلا يجوز من لم قبله كما أن من الأمراض المزممة ما لا يؤثر على إرادة الإنسان فيظل رغم هذا المرض متمتعاً بالقدره على المفاضلة والاختيار فلا يحق الإبقاء رغماً عنه فى هذه الحالة على العلاقة الوظيفية وإنما

يكون له أن يتقدم باستقالته إذا ما قدر أنها تحقق له مصلحة أفضل من تلك التي أراد القانون أن يوفرها له في مدة الأجازة الاستثنائية، وعلى ذلك فإن المرجح في قبول استقالة العامل بالقطاع العام المريض بمرض مزمن في مدة الأجازة الاستثنائية أو عدم قبولها هو مدى تأثير إرادته بهذا المرض فإن كان يفسدها فلا يجوز قبول طلب الاستقالة، أما إن ظلت رغم هذا المرض على حالها الصحيح حق له تقديم استقالته.

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية إلى جواز قبول استقالة العاملين بالقطاع العام ممن لم يثبت عجزهم نهائياً رغم مرضهم بأمراض مزمنة متى كانت إرادتهم غير معيبة بما يطلبها.

(ملف رقم ٢١١/٢/٨٦ بتاريخ ١٩٩١/١/٢)

## المبحث الثاني

### الحكم على العامل بعقوبة جنائية أو بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلّة بالشرف

#### قاعدة رقم (١٣١)

**المبدأ:** حدد المشرع أسباب انتهاء خدمة العامل - من بين هذه الأسباب الحكم على العامل بعقوبة جنائية أو بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلّة بالشرف أو الأمانة - جريمة إخفاء أشياء مسروقة مع العلم بسرقتها تعتبر من الجرائم المخلّة بالشرف والأمانة - أساس ذلك: أن ارتكاب هذه الجريمة يتعارض مع ما يجب على الموظف العام أن يتحلى به من خصال الشرف والأمانة.

**المحكمة:** ومن حيث أن الجريمة التي أدين فيها المطعون ضده بعقوبة مقيدة للحرية تخضع في تجريمها لنص المادة ١٤٥ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ في شأن الأحكام العسكرية التي تنص على أن «كل من أخفى ألأتهن أو نقل أو اشترى أو حاز بأى صورة أخرى أشياء أو معدات أو ذخائر أو أى شى آخر من ممتلكات القوات المسلحة وهو عالم بأنها مسروقة يعاقب بالعقوبة المقررة للجريمة الأصلية، ومفاد ذلك أن المشرع ساوى فى العقوبة بين جريمة سرقة الأسلحة والذخائر والمعدات المملوكة للقوات المسلحة وبين جريمة إحراز أو إخفاء هذه الأشياء المسروقة طالما تحقق علم الحائز لها بأنها مسروقة، وهذا العلم يفترض فى الجندى طالما أنه غير مرخص له فى إصرار أو حيازة هذه الأشياء وهذا هو الذى راعته المحكمة العسكرية فى شأن المطعون ضده وحكمت المحكمة بإدائته من أجله.

ومن حيث أن المادة ٦٤ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ فى شأن نظام العاملين بالقطاع العام الذى ينطبق على واقعة الطعن تنص على وأن تنتهى خدمة العامل بأحد الأسباب الآتية: ..... (٦) الحكم عليه بعقوبة جنائية أو بعقوبة مقيدة للحرية فى جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة..... .

ومن حيث أن جريمة اخفاء أشياء مسروقة مع العلم بسرقتها تعتبر ولاشك طبقاً للمعيار الذى استقر لحكم أحكام القضاء الإدارى عموماً وما استقر عليه قضاء هذه المحكمة من الجرائم المخلة بالشرف والأمانة ومتى كان الثابت فى واقعة الدعوى أن المطعون ضده ارتكب جريمة إحراز ذخائر مسروقة مع علمه بسرقتها إبان كونه جندياً مجنداً بالقوات المسلحة وفى زمن الحرب وفى وقت كانت البلاد فيه على أهبة الاستعداد لدخول معركة تحرير تراب الوطن من العدو، فإنه وبالنظر إلى صفه المطعون ضده وظروف وزمن ارتكاب الجريمة تعتبر هذه الجريمة المخلة بالشرف والأمانة، ومن شأن ذلك أن تؤكد توافر كل مظاهر الإخلال بالشرف والأمانة فى حق المطعون ضده لما ينطوى عليه فعله من ضعف شديد فى الحلق وفساد فى الطبع والسلوك وخراب فى الذمة، فمن لا يحفظ أموال وممتلكات القوات المسلحة من الحرب أجدر به أن يخون الأمانة وينبو عن قواعد الشرف متى تقلد إحدى الوظائف المدنية أيا كان نوع وطبيعة هذه الوظيفة وأيا كانت الجهة التى يعمل بها مدنية أو عسكرية.

ومن حيث أن الحكم الصادر فى القضية العسكرية رقم ٥٣٢ لسنة ٧٢ ج.ع أسيوط والذى قضى بمعاينة المطعون ضده فى جريمة مخلة بالشرف بالحبس لمدة سنة وهى عقوبة مقيدة للحرية وإذ صدر هذا الحكم

بتاريخ ١٩٧٣/٤/٢٢ وتم تنفيذ العقوبة، وكان المطعون ضده قد عين منذ ١٩٧٣/١/١ بهيئة كهرباء مصر، ومن ثم فإن مدة خدمته تعتبر منتهية طبقاً لحكم المادة ٦/٦٤ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ الصادر به نظام العاملين بالقطاع العام ويكون القرار الصادر من الهيئة التابع لها بإنهاء خدمته قراراً صحيحاً مطابقاً لأحكام القانون ويعتبر الطعن عليه غير قائم سند من الواقع أو القانون، وإذ ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله مما يتعين معه الحكم بإلغائه، وبإلغاء الحكم الصادر من المحكمة الإدارية بمدينة أسيوط في الدعوى رقم ٣٦٦ لسنة ٣٠١٩ الذى قضى بإلغاء القرار الصادر بإنهاء خدمة المطعون ضده والقضاء تبعاً لذلك برفض المطعون ضده.

ومن حيث أن من خسر الدعوى يلزم بالمصروفات طبقاً لنص المادة ١٨٤ من قانون المرافعات.

(طن ١٧٦٢ لسنة ٢٩٩٠ جلسة ١٩٨٧/٤/٢٨)



## المبحث الثالث

### الفصل

#### قاعدة رقم (١٣٢)

**المبدأ:** مؤدى نص المادة ٩٦ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ أنه بصدر الحكم التأديبي بفصل العامل تنتهى به خدمته نفاذا لهذا الحكم ولا يحول دون ذلك أن ينقل العامل المفصول أو يعين فى جهة غير التى كان يعمل بها وقت ارتكاب المخالفة التى أدت إلى القضاء بفصله.

**الفتوى:** إن هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ١٧ من مايو سنة ١٩٩٢ فاستبان لها أن المادة ٩٦ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ تنص على أنه: «تنتهى خدمة العامل لأحد الأسباب الآتية: (١) ..... (٤) الإحالة إلى المعاش أو الفصل. فصدر الحكم التأديبي بفصل العامل تنتهى به خدمته نفاذا لهذا الحكم ولا يحول دون ذلك أن ينقل العامل المفصول أو يعين فى جهة غير التى كان يعمل بها وقت ارتكاب المخالفة التى أدت إلى القضاء بفصله ذلك أن الحكم الصادر بالفصل لا ينصرف فحسب إلى قطع صلته الوظيفية بالشركة التى ارتكب فيها المخالفات وإنما يرمى إلى وضع حدا لخدمته فى هذه الشركة أو غيرها من الشركات التى تشترك معها فى طبيعتها وتخضع لذات أنظمتها لما استبان فى شأن مسلكه من عدم صلاحيته للخدمة بالشركات التى تقوم عليها الدولة وتضطلع بأعبائها والقول

بخلاف ذلك من شأن إفساح السبيل للتحايل على تنفيذ أحكام التأديب بنقل العامل إلى شركة أخرى غير التي ارتكب فيها المخالفات قبل صدور هذه الأحكام ليسقط عنه ماعسى أن يحكم به عليه من عقوبات تأديبية جزاء ماقتصره وهو قول يجافى الحق والمنطق ويعصف بحجية الأحكام ويزعزع أركان النظام التأديبي ومايقوم عليه من زجر وردع. وإذا كانت شركة بيع المصنوعات فى الحالة المعروضة وهى الشركة التى ارتكبت فيها المخالفات التأديبية المنسوبة للسيد/..... بادرت فى حينه إلى اتخاذ الإجراءات التأديبية قبله وانتهت هذه الإجراءات بصدور حكم المحكمة التأديبية بالفصل بعد أن كان المخالف قد نقل إلى شركة صوت القاهرة للصوتيات والمرئيات، فليس فى ذلك مايستوى حائلاً دون تنفيذ الحكم التأديبي والذي تلتزم الشركة الأخيرة بتنفيذه بحسبانها الجهة التى يتبعها السائل وقت التنفيذ وهو مااتبع فى هذه الحالة بصدور الأمر الإدارى رقم ٩٦ لسنة ١٩٩١ .

أما بالنسبة إلى مدى أحقية السيد/..... فى المرتبات التى تقاضاها فى الفترة من صدور الحكم التأديبي فى ١٩٨٨/٤/١٧ حتى صدور الأمر التنفيذى رقم ٩٦ لسنة ١٩٩١ بفصله فى ١٩٩١/٣/٢٨ فقد استبان للجمعية من كتاب السيد الدكتور وكيل وزارة الإعلام رقم ٢٧١ المؤرخ فى ١٩٩٢/٥/١٢ أن هذه المسألة طرحت على القضاء بالدعوى رقم ٤٦٦٥ لسنة ١٩٩١ مدنى كلى الجيزة وقضت فيها محكمة الجيزة الابتدائية بجلسة ١٩٩١/١٢/٢٦ برفض طلب الشركة بالزام المحكوم ضده برد المبالغ التى تقاضاها فى الفترة من ١٩٨٨/٤/١٨ حتى ١٩٩١/٣/٢٨ بيد أن الشركة طعنت فى هذا الحكم بالاستئناف الأمر الذى لا يغدو من

الملائم معه إبداء الرأى فى شأن هذه المسألة باعتبار أنها ما انفكت مطروحة على القضاء.

لذلك، انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى:

أولاً: صحة الأمر الإدارى رقم ٩٦ لسنة ١٩٩١ الصادر بفصل السيد/..... من شركة صوت القاهرة للصوتيات والمرئيات.

ثانياً: عدم ملائمة إبداء الرأى فى طلب إلزام السيد/.....  
برد ما تقاضاه من مرتبات خلال الفترة من ١٧/٤/١٩٨٨ حتى ١٩٩١/٣/٢٨.

(خزى ٢٢٥/٢/٨٦ جلسة ١٩٩٢/٥/١٧)

## المبحث الرابع

### الإحالة إلى المعاش

#### قاعدة رقم (١٣٣)

**المبدأ:** الأصل في لائحة نظام العاملين بالقطاع العام الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ٦٦ أن تنتهي خدمة العامل ببلوغه سن الستين باستثناء حالتي: الأولى: العاملون الذين تقضى قوانين المعاشات والتأمينات الاجتماعية ببقائهم مدداً أخرى فيستمررون إلى هذه المدد. الثانية: العاملون الذين تقضى لوائح ونظم خدمتهم ببقائهم لسنوات تزيد على الستين والذين صدر بتعيينهم قرار من رئيس الجمهورية.

**المحكمة:** ومن حيث أن النعى على الحكم المطعون فيه بمخالفة القانون ولاغفاله تطبيق قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٦٧/٢٧٦ على حالة الطاعن، غير سديد، ذلك أن هذا القرار على مايبين من نصوصه لم يضع نظاماً وظيفياً مغايراً لذلك الذى خضع له الطاعن منذ تاريخ تعيينه بشركة مصر للطيران فى ١٩٦٦/١٠/١ ففى هذا التاريخ كان النظام المعمول به بالنسبة إلى العاملين بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها هو ذلك الصادر به قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ الذى بدأ العمل بأحكامه اعتباراً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية فى ١٩٦٦/٨/٢٨ ولم يعد ثمة وجود لأى نص مخالف له منذ هذا التاريخ ثم صدر القرار الجمهوري رقم ٢٧٦ لسنة ١٩٦٧ فى ١٩٦٧/١١/٢٥ ونص فى المادة (١) على أن تعدل تسمية المؤسسة العربية العامة للنقل الجوى إلى (مؤسسة الطيران العربية

المتحدة) وتتولى المؤسسة بنفسها مباشرة جميع أوجه نشاط الشركات التابعة لها وهى شركة الطيران العربية المتحدة وشركة الكرنك للنقل والسياحة والشركة العامة لخدمات الطيران وشركة مصر للطيران. وتسرى على المؤسسة فى مباشرتها لهذا النشاط الأحكام والإعفاءات والمزايا التى كانت مقررة للشركات المذكورة فى مباشرة نشاطها. ونص فى المادة (٢) على أن «تؤول حقوق الشركات المبينة بالمادة الأولى والتزاماتها إلى (مؤسسة الطيران العربية المتحدة)، التى تعتبر حقا عاما لهذه الشركات وتخل محلها حلولا قانونية فيما لها من حقوق وما يحلها من التزامات». ومن ثم فلم يترتب على هذا القرار استحداث نظام وظيفى جديد للعاملين بشركات الطيران التى تناولها القرار بل ظلوا خاضعين للنظام الوظيفى الذى كان مطبقاً فى شأنهم قبل صدوره والذى كان يسرى على العاملين بشركات القطاع العام - وأيضاً على العاملين بالمؤسسات العامة وبذلك كان نص المادة ٧٥ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ هو الواجب التطبيق فى شأن الطاعن وينص على أنه «تنتهى خدمة العامل بأحد الأسباب الآتية: (١) بلوغ الستين ويستثنى من ذلك: (أ) العاملون الذين تقضى قوانين المعاشات والتأمينات الاجتماعية ببقائهم لمدد أخرى فيستمررون إلى نهاية هذه المدد، (ب) العاملون الذين تقضى لوائح ونظم خدمتهم ببقائهم لسنوات تزيد على الستين وكذلك العاملين الذين صدر بتعيينهم قرار من رئيس الجمهورية فيستمررون لمدة سنة من تاريخ العمل بهذه اللائحة إذا كانوا قد جاوزوا سن الستين». ومقتضى ذلك أن الأصل هو انتهاء خدمة العامل ببلوغ سن الستين ويستثنى بعد ذلك من تحققت فيه إحدى الحالتين المنصوص عليها فى الفقرتين (أ) و(ب) من المادة المذكورة، أما الاستثناء المقرر

بالفقرة (ب) فهو مستبعد من التطبيق على حالة الطاعن لأنه عین ابتداء بمقتضى قواعد نظام العاملين بالقطاع العام على ماسلف البيان فضلا عن أن الحكم الاستثنائي الذى تضمنته هذه الفقرة هو حكم وقى حتى بالنسبة إلى المستفيدين منه إذ لا يتعدى استمرارهم فى الخدمة بعد سن الستين مدة سنة من تاريخ العمل باللائحة المشار إليها وقد انقضت فى ١٩٦٧/٨/٢٨ أى قبل بلوغ الطاعن سن الستين وبذلك يبقى الاستثناء المقرر بالفقرة (أ) من ذلك المادة فهو الذى يكون محلا للتطبيق ويقتضى الرجوع إلى قانون التأمينات الاجتماعية الذى عومل به الطاعن وهو القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ، وإذ عدل بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٩ الذى نشر ومحل بأحكامه من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية فى ٩ من يناير سنة ١٩٦٩ فيكون هذا التعديل واجب التطبيق على الطاعن الذى كان لا يزال بالخدمة فى هذا التاريخ.

(طن ١٢٥ لسنة ٢٤٤ ق جلسة ١٩٨٦/٥/٢٤)

## الفرع التاسع

### مسائل متنوعة

اولا - تنتفي عن العاملين بشركات القطاع العام

صفة الموظفين العموميين

قاعدة رقم (١٣٤)

المبدأ: لا تثبت للعاملين بشركات القطاع العام صفة الموظفين العموميين لأن طبيعة العلاقة التي تربطهم بهذه الشركات علاقة تعاقدية تخضع كأصل عام للقانون الخاص - ووفقا لأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ لا تختص محاكم مجلس الدولة ولا نيا بنظر المنازعات التي تدور في شأن المركز الوظيفي للعاملين بشركات القطاع العام إلا ما استثنى من ذلك بنص خاص بشأن تأديهم.

المحكمة: ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن شركات القطاع العام تعد من أشخاص القانون الخاص التي تمارس نشاطها في نطاق هذا القانون وترتبط على ذلك تنتفي عن العاملين بها صفة الموظفين العموميين إذ لا تصدق هذه الصفة إلا على من يساهم في عمل دائم في مرفق عام تديره الدولة أو أحد أشخاص القانون العام الأخرى بأملوب الاستغلال المباشر ومن ثم فإن علاقة العاملين بالشركات هي في طبيعتها علاقة عقدية تخضع كأصل عام للقانون الخاص فيختص القضاء العادي بالفصل في منازعاتهم حيث لا اختصاص لمحاكم مجلس الدولة وفقا لأحكام قانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بالمنازعات التي تدور في شأن المركز الوظيفي للعاملين بشركات القطاع العام إلا ما استثنى من ذلك بنص خاص بشأن تأديهم.

## ثانياً: المركز القانوني للعامل الملاقى

### قاعدة رقم (١٣٥)

**المبدأ:** العامل الذى يعين بعقد مؤقت بإحدى شركات القطاع العام لا يعتبر عاملاً أساسياً مهما طال مدة عمله بالشركة ومهما تجدد عقده - أساس ذلك: أنه لا يشغل وظيفة دائمة من الوظائف الواردة بالهيكل التنظيمى وجداول التوصيف بها - لا يغير من ذلك نوع العمل المسند للعامل بعقد مؤقت حتى لو ورد ضمن مسميات الوظائف الدائمة - لا عبء بمدة العمل مهما طال - استقالة خدمة العامل المعين بالشركة بصفة مؤقتة لا يغير صفة العمل المؤقتة إلى صفة دائمة.

**المحكمة:** ومن حيث أن الشركة الطاعة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه صدر على خلاف أحكام القانون لأسباب أنه شابه البطالان لعدم النطق به فى جلسة علنية وخلوه من بيان مكان إصداره والخطأ فى ذكر اسم المطعون ضده وعدم اشتماله على صفة الطرفين وموطن كل منهما وعدم توقيعه من أعضاء المحكمة التى أصدرته إنما وقع رئيسها وحده كما أنه أخطأ إذ قضى بما لم يطلبه المطعون ضده حيث طلب المطعون ضده أمام محكمة العمال الحكم بإيقاف قرار فصله مع إلزام الشركة بأن تؤدى له أجره اعتباراً من تاريخ فصله ولم يطلب إلغاء قرار فصله هذا بالإضافة إلى أن المحاكم التأديبية لا تختص بمحاكمة العاملين المؤقتين غير المعيّنين على وظائف وأنه ولما كان المطعون ضده من العاملين المؤقتين بالشركة وليس من العاملين شاغلي الدرجات ومن ثم فلا تختص المحكمة التأديبية بمحاكمته ويتعقد الاختصاص بتوقيع



الجزاءات عليه ومنها جزاء الفصل من الخدمة لرئيس مجلس إدارة الشركة وعلى هذا يكون القرار المطعون فيه قد صدر ممن يختص بإصداره. وبذلك لا يكون هناك من أساس لما قضى به الحكم من إلغاء هذا القرار.

ومن حيث أن ما ذهبت إليه الشركة الطاعنة من بطلان الحكم المطعون فيه بمقولة أنه لم يوقعه أعضاء المحكمة التي أصدرته وإنما وقعها رئيسها وحده لا أساس له إذ الثابت أن رئيس وعضوى المحكمة التأديبية التي أصدرته وقعوا على مسودته المشتملة على أسبابه عند النطق به وهو ما أوجبه المادة ١٧٥ من قانون المرافعات، أما نسخة الحكم الأصلية، فإنه طبقاً للمادة ٩٧٩ يوقعها رئيس الجلسة وحده مع الكاتب وهو الثابت أيضاً بالأوراق، ولا يوقعها باقى الأعضاء. وقد اشتمل الحكم المطعون فيه على بيان اسم المدعى دون خطأ فيه يجهل به وعلى اسم المدعى عليه وصفته وهى الشركة الطاعنة ويمثلها رئيس مجلس إدارتها وهما اللذين دارت بينهما الخصومة حتى صدر الحكم فيها والأصل أن تعتبر الإجراءات قد روعيت وأن الحكم صدر فى جلسة علنية ولو لم يذكر ذلك فى مسودته (م ١٧٤ مرافعات) ولادليل على مادعته الشركة من مخالفة المحكمة لذلك ومن ثم فلا أساس لكل مادعته فى هذه المسائل جميعها لامن الواقع ولامن القانون.

ومن حيث أنه يبين من ملف خدمة المطعون ضده أنه لا يعدو أن يكون عاملاً مؤقتاً بالشركة ولا يشغل وظيفة من وظائفها المدرجة فى هيكلها التنظيمى وجداول توصيف وتقييم وظائفها إذ عين المذكور عاملاً مؤقتاً بعقد لمدة سنة تجدد المدد مماثلة فى أعمال مؤقتة عارضة وهو بذلك يبقى على حالته تلك وبصفته هذه كعامل مؤقت بها وتخكمه تبعاً لذلك المادة ١١ من قانون

نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ التى تخص العاملين الذين تستخدمهم الشركة لأعمال مؤقتة أو عارضة بنظام يضعه مجلس الإدارة ومن ثم يخضع له - ولقانون العمل فالعامل الذى يعين بموجب عقد مؤقت بإحدى شركات القطاع العام لا يعتبر عاملاً مهما طال مدة عمله بها ومهما تجدد عقد عمله طالما أنه لم يشغل وظيفة من وظائف الشركة الواردة فى هيكلها التنظيمى وجداول توصيف وظائفها. ولا عبرة فى هذا المقام بنوع العمل الذى يسند لعامل معين على غير هذه الوظائف الدائمة ولو كان له مسمى منها ولا بالذى يستغرق عمله مهما طال ولا مدة عمله لأن استقالة خدمة العامل المعين بالشركة بصفة مؤقتة لا يغير صفة العمل المؤقتة إلى صفة دائمة.

ومن حيث أنه على مقتضى ما تقدم فإن المطعون ضده يبقى على حاله عاملاً مؤقتاً وتحكمه المادة ١١ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ المشار إليه والتى أخضعت العاملين الذين يقومون بأعمال مؤقتة عارضة «موسمية» كما سلف بيانه لنظام خاص يصفه مجلس إدارة الشركة والذى عمل به اعتباراً من ١٩٨٢/٦/١٠ بناء على قرار مجلس إدارة الشركة رقم ٣١ لسنة ١٩٨٢ ووفقاً لهذا النظام ولما ورد فى عقد استخدامه فإن المطعون ضده بوصفه عاملاً مؤقتاً يخضع لقانون العمل الذى يميز فسخ عقد العمل إذا ارتكب خطأ جسيماً ويعتبر من قبيل الخطأ الجسيم إذا ارتكب العامل خطأ نشأت عنه خسارة مادية لمصاحب العمل... أو إذا لم يتم العامل بتأدية التزاماته الجوهريّة المترتبة على عقد العمل (المواد ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤ من قانون العمل) وهذا الفسخ الذى يطلق عليه تجاوزاً عبارة

الفصل من الخدمة لا يعد جزاء تأديبيا كقاعدة عامة إذ أن المطعون ضده بوصفه عاملا مؤقتا يخرج من نطاق العاملين الذين تحكم قواعد تأديبهم المواد ٨٢ وما بعدها من قانون العاملين بالقطاع العام ومن ثم فلا أساس للقول بأن فصل مثله لا يكون إلا بحكم من المحكمة التأديبية طبقا للمادة ٨٤ من هذا القانون إذ هو غير مخاطب بأحكامها لأنها لا تسرى إلا على العاملين الشاغلين للوظائف الواردة في هيكل الشركة التنظيمي وجدول توصيف وظائفها وهو غير النظام الذى يخضع له المطعون ضده وتبعاً لذلك فإن المحاكم التأديبية بمجلس الدولة لا تختص بالنظر في الطعون المتعلقة بقرارات إنهاء خدمته أو فصله وإنما يتعقد نظرها للمحاكم العمالية إذ أن المادة ٨٢ من نظام العاملين بالقطاع العام المشار إليه المحددة للجزاء وكذلك المادة ٨٤ المحددة لسلطات توقيع تلك الجزاءات ظاهرتان فى الدلالة على أنهما يتعلقان بالعاملين شاغلي الوظائف المعيّنين على درجات الجدول المرفق بالقانون رقم ٤٨ سنة ١٩٧٨ ممن يمنحون مرتباتهم طبقاً له ويعطون علاوتهم وفقاً لما بينه فى حدود كل درجة وتجوز ترقيةهم من درجة إلى ما يعلوها وفقاً لقواعده ويمكن تبعاً لذلك توقيع ما تضمنته تلك الجزاءات المقررة من خفض درجة أو وظيفة أو حرمان من علاوات أو تأجيل للترقية ومن ثم فلا تتصرف أحكام تلك المادتين إلى العاملين المعيّنين على غير درجة ولأعمال مؤقتة.

ومن حيث أنه لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر واعتبر المطعون ضده عاملاً دائماً بالشركة يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه وجدير بالإلغاء.

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على عدم التزام محاكم مجلس الدولة بالفصل فى الدعاوى المحالة إليها من جهة قضائية أخرى طبقاً للمادة ١١٠ مرافعات إذا كانت هذه الدعاوى تخرج عن الاختصاص الولائى المحدد قانوناً لمحاكم مجلس الدولة (حكم الدائرة المنصوص عليها فى المادة ٥٤ مكرر من القانون رقم ٤٧ سنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون رقم ١٣٦ سنة ١٩٨٤ فى الطعن رقم ١٨٤٥ سنة ٢٧ ق الصادر فى ٢٧/٤/١٩٨٦ ومن ثم يتعين على تلك المحكمة أن تقضى بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وإذ هى لم تفعل ذلك فإنه يتعين إلغاء الحكم المطعون فيه والقضاء بعدم اختصاص المحكمة التأديبية بنظر الدعاوى.

## ثالثا - عدم سرعان القيد الوارد بالمادة ١٣٩ من قانون العمل على شركات القطاع العام

### قاعدة رقم (١٣٦)

المبدأ : عدم سرعان القيد الوارد بالمادة ١٣٩ من قانون العمل على  
شركات القطاع العام.

**الفتوى :** وقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى  
والتشريع بجلستها المنعقدة فى ١٨/٢/١٩٨٧ فاستعرضت نص المادة ١ من  
القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦١ فى شأن تنظيم العمل فى المؤسسات الصناعية  
التي تنص على أنه استثناء من أحكام القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه  
لا يجوز للمؤسسات الصناعية التى يصدر بتحديد لها قرار من وزير الصناعة  
المركزى تشغيل العامل تشغيلاً فعلياً أكثر من ٤٢ ساعة فى الأسبوع  
ولا تدخل فيها الفترات المخصصة لتناول الطعام والراحة وتنص المادة ٢ من ذات  
القانون على أنه لا يجوز للمؤسسات المشار إليها أن تشغل العامل وقتاً إضافياً...  
إلا بإذن من وزير الصناعة المركزى... ٤.

كما تبين لها أن المادة ١ من القانون رقم ٤٨ لسنة ٧٨ بنظام العاملين  
بالقطاع العام ينص على أن تسرى أحكام هذا القانون على العاملين فى  
شركات القطاع العام وتسرى أحكام قانون العمل فيما لم يرد به نص فى هذا  
القانون..

وتنص المادة ٦٣ من ذات القانون على أن يحدد مجلس الإدارة أيام  
العمل فى الأسبوع وساعاته بما يتفق مع النظام العام وطبيعة عمل الشركة

والأهداف المنوط بها تحقيقها مع عدم الإخلال بالأحكام الواردة فى القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦١ فى شأن تشغيل العمال فى المنشآت الصناعية.

كما تبين لها أيضا أن المادة ١٣٣ من قانون العمل رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ تنص على أنه «مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦١ فى شأن تنظيم وتشغيل العمال فى المنشآت الصناعية لايجوز تشغيل العامل تشغيلاً فعلياً أكثر من ثمان ساعات فى اليوم أو ٤٨ ساعة فى الأسبوع لا تدخل فيها الفترات المخصصة لتناول الطعام والراحة» .

وتنص المادة ١٣٩ من ذات القانون على أنه «يجوز لصاحب العمل عدم التقيد بالأحكام الواردة فى المواد ١٣٣ ... فى الأحوال التالية :

١- أعمال الجرد السنوى وإعداد الميزانية. ٢- إذا كان العمل لمنع وقوع حادث خطر أو إصلاح ما نشأ عنه..... ولايجوز فى جميع الحالات المتقدمة أن تزيد ساعات العمل الفعلية على ١٠ ساعات فى اليوم الواحد.

وتنص المادة ٣٢ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ فى شأن هيئات القطاع العام وشركائه على أن يكون لمجلس إدارة الشركة فى جميع السلطات اللازمة للقيام بالأعمال التى يقتضيها تحقيق أغراض الشركة وعليه على وجه الخصوص:..... (١٢) وضع قواعد تشغيل ساعات العمل الإضافية... وتنص المادة ٣٣ من ذات القانون على أن «يمثل رئيس مجلس الإدارة الشركة أمام القضاء..... وله على الأخص ما يأتى:..... (٣) الترخيص بتشغيل ساعات عمل إضافية فى الشركة فى حدود القواعد التى يضعها مجلس إدارة الشركة.....» .

وحيث أنه يبين مما سبق أن المشرع قدر أن ترك الـ  
الطرفين في عقد العمل بتحديد أوقات العمل ومقدارها  
إرادة صاحب العمل كما أن مصلحته الخاصة في الحـ  
يمكن قد تملى عليه تشغيل العامل أطول وقت ممكن ولا  
من عواقب وخيمة سواء على صحة العامل ونشاطه الذي  
في النهاية إلى قلة إنتاجه كما وكيفا وعلى مصلحة رب الـ  
تضار من جراء ذلك على المدى الطويل . لذلك عني المشرـ  
قانوني أمر لوقت العمل وساعاته وإحاطته بالرقابة والكثير من الـ  
التي تضمن الالتزام به فقد حدد المشرع عدد ساعات العمل  
الخاص بثمانية ساعات في اليوم الواحد و ٤٨ ساعة في الأسبـ  
لصاحب العمل في حالات محددة الخروج على هذا التحديد وتشغيل  
ساعات عمل إضافية ولكن بشرط ألا يتجاوز عدد ساعات العمل الفـ  
اليوم الواحد عشر ساعات عمل أما في مجال القطاع العام فالأمر مخـ  
حيث تتوفر للعاملين ضمانات وحماية حقيقية تتفق معها مظنة استغـ  
العاملين به فقد ناط المشرع بمجلس الإدارة تحديد أيام العمل وساعاته بهـ  
يتفق والنظام العام وطبيعة عمل الشركة والأهداف المرجوة منها وبمراعاة عدم  
الإخلال بأحكام القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦١ بشأن تشغيل العمال في  
المنشآت الصناعية كما وحرص لرئيس مجلس الإدارة بتشغيل العاملين ساعات  
عمل إضافية في حدود القواعد التي يضعها مجلس الإدارة وبالمقابل الذي  
يقرره .

ومن حيث أن القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ المشار إليه لم يقيد سلطة  
مجلس الإدارة في تذكير القطاع العام بمجلسه بتحديد ساعات العمل إلا

بمراعاة قواعد النظام العام وعدم الإخلال بأحكام القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦١ بتنظيم تشغيل العمال فى المؤسسات الصناعية وإذ كان المشرع قد أحال إلى قانون العمل فيما لم يرد به نص فى قانون نظام العاملين بالقطاع العام وأن المادة ١٣٩ من قانون العمل قد حظرت تشغيل العمال أكثر من عشر ساعات عمل فعلية فى اليوم الواحد بما فى ذلك ساعات العمل الإضافية إلا أنه لما كان هذا الحظر لا يتعلق بالنظام العام إنما هو قاعدة أمره تحكم علاقات العمل فى مجال القطاع الخاص فإنها لا تسرى على شركات القطاع التى لا تتقيد إلا بالنظام العام وأحكام القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦١ المشار إليه.

لذلك: انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى عدم سريان القيد الوارد بالمادة ١٣٩ من قانون العمل على شركات القطاع العام.



## رابعاً : مدى احتفاظ العامل المنقول بالمزايا المقررة له قبل النقل

### قاعدة رقم (١٣٧)

المبدأ : يختص رئيس مجلس الوزراء فى الاحتفاظ بالبدلات والمزايا المقررة فى المادة ٢٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بشأن العاملين بالقطاع العام - لا يقتصر هذا الاختصاص على البدلات فقط وإنما يشمل كافة أنواع المزايا التى يتقاضاها العامل عند النقل ومنها الحوافز .

**الفتوى :** ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة بتاريخ ١٩٨٦/٢/٥ فاستعرضت المادة ٤٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين بالقطاع العام التى تنص على انه «لرئيس مجلس الوزراء فى الحالات التى يقدرها ان يقرر احتفاظ العامل بصفة شخصية بالبدلات والمزايا التى يتقاضاها وذلك عند شغله وظيفه أخرى .

ومفاد ذلك ان المشرع خول رئيس مجلس الوزراء سلطة الاحتفاظ لعامل القطاع العام عند شغله وظيفه أخرى بالبدلات والمزايا التى يتقاضاها ويكون هذا الاحتفاظ بصفة شخصية ولرئيس مجلس الوزراء فى هذا الصدد سلطة تقديرية يقرر بها الاحتفاظ او عدم الاحتفاظ فيما يقرر بها ما يحتفظ به وما لا يحتفظ به . ووقت استعماله هذه السلطة هو لحظة اصدار قراره بالنقل فهنا فقط يستعمل اختصاصه المقرر فى تقرير الاحتفاظ من عدمه ، واذا قرر الاحتفاظ يقرر ما يحتفظ به وما لا يحتفظ به ، فاذا ما أعمل هذه السلطة يكون قد استنفذ ولايته فلا يجوز أن يعود اليها بعد ذلك . وهو ما

انتهت اليه الجمعية العمومية بفتواها الصادرة في ١٩٨٦/٢/٥ واذ ورد النص مقررا شمول الاحتفاظ بالبدلات والمزايا، فلا يجوز قصره على البدلات وحدها على ما كانت تسير عليه امانة الشؤون التشريعية بمجلس الوزراء، بل يشمل هذا الاحتفاظ بصريح النص كأنه ما يندرج تحت مدلول المزايا من حوافز ومكافآت وغيرها أيا كان مناط استحقاقها واساس حسابها، فإن الاحتفاظ لا يتم بقوة القانون وإنما يتم بتقدير من رئيس مجلس الوزراء، وهو الذى يراعى عند اعمال اختصاصه فى السلطة التقديرية كافة مايرى لزوم مراعاته. وإذا جرى العمل فى امانة الشؤون التشريعية بمجلس الوزراء على قصر اختصاص رئيس مجلس الوزراء فى الاحتفاظ على البدلات وحدها دون المزايا، فإن هذا السلوك لم يكن متفقا مع صحيح احكام القانون . على هذا فإن الحالات التى مارس فيها رئيس مجلس الوزراء اختصاصه فعلا يقرر الاحتفاظ فى حدود ما ارتأته امانة الشؤون التشريعية جوازه من قصره على البدلات فقط، لا يكون ثمة مانع من اعادة النظر فى هذا التقدير لممارسة اختصاص التقدير بالنسبة الى ماعدا البدلات من المزايا. على ان يقتصر على الحالات التى اسفرت فيها ممارسة رئيس مجلس الوزراء لاختصاصه على الاحتفاظ فقط دون التى قرر فيها عدم ملائمة الاحتفاظ اصلا. ولا يعد ذلك خروجا على مبدأ وجوب ممارسة اختصاص التقدير عند اصدار قرار النقل، لان رئيس مجلس الوزراء مارس هذا الاختصاص فعلا عند اصدار قرار النقل، ولكن مارسه على وجه ناقص نتيجة الغلط فى القانون الذى وقعت فيه امانة الشؤون التشريعية من اعتقادها اقتصار الاحتفاظ على البدلات دون المزايا، ولهذا يجوز له ان يعود الى استكمال ممارسة الاختصاص الذى سبق ومارسه فعلا بالنسبة للبدلات وممارسته بالنسبة للمزايا.

**لذلك :** انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ان اختصاص رئيس مجلس الوزراء فى الاحتفاظ بالبدلات والمزايا المقرر فى المادة ٢٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بشأن العاملين بالقطاع العام لا يقتصر على البدلات فقط وانما يشمل كافة انواع المزايا التى يتقاضاها العامل عند النقل ومنها الحوافز.

(ملف ١٠٢٥/٤/٨٦ - جلسة ١٩٨٦/٢/٥)

### قاعدة رقم (١٣٨)

**المبدأ :** يحتفظ العامل نتيجة إلغاء المؤسسة المنقول منها بمتوسط المزايا التى كان يتقاضاها قبل نقله.

**الفتوى :** مقتضى القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ فى شأن بعض الأحكام الخاصة بشركات القطاع العام المعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٦ أن المشرع رغبة منه فى عدم الإضرار بالعامل نتيجة إلغاء المؤسسة العامة المنقول منها قرر الاحتفاظ له بمتوسط المزايا التى كان يتقاضاها قبل نقله دونما قيد سوى عدم الجمع بين ميزتين متماثلتين مع إحتفاظه بالميزة الأكبر وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٢٥ لسنة ١٩٧٩ بشأن بدلات ظروف أو مخاطر الوظيفة للعاملين بالقطاع العام قضى بمنح شاغلى وظائف المجموعة التخصصية لوظائف الانتاج والوظائف الفنية المساعدة والحرفية الذين يعملون بمواقع الانتاج وبصفة دائمة بدل ظروف ومخاطر الوظيفة وذلك بما لا يجاوز الدرجة الاولى كما نص القرار صراحة على عدم صرف هذا البديل بشاغلى الوظائف العليا وتطبيق ذلك الاحتفاظ

للعامل بمتوسط المنح والمزايا التي كانت تصرف له بالمؤسسة الملغاة المنقول منها ومن بينها بدل طبيعة العمل وترقية العامل الى وظيفة مدير ادارة وتقاضى بدل طبيعة العمل المقرر لها باعتباره يمثل الميزة الاكبر وترقيته لاحقا الى وظيفة مدير عام وهي من الوظائف العليا التي لايمنح شاغلوها هذا البديل بصريح نص قرار رئيس مجلس الوزراء المشار اليه ولايكون للعامل اصل حق في الاحتفاظ له بما كان يتقاضاه بصفة بدل طبيعة عمل عند نقله من المؤسسة الملغاة والاستهداء بما انتهى اليه افتاء الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة في ١٩٧٩/١١/٣١ من الاحتفاظ للعامل بالمزايا في حالة نقله نقلاً تالياً مع اجراء مقارنة بينها وبين مثيلاتها بالجهة المنقول اليها للمرة الثانية واعمال هذه الفتوى مقصور على حالة نقل العامل نقلاً تالياً ولاينبسط ليشمل حالة ترقيته الى درجة أعلى غير مقرر لها البديل الذي كان يتقاضاه عند نقله شأن الحالة المعروضة.

خامسا: السلطة المختصة بالتصرف في نسبة الـ ١٠% المخصصة لاسكان العاملين بالقطاع العام. ونسبة الـ ٥% المخصصة لخدماتهم الاجتماعية

### قاعدة رقم (١٣٩)

المبدأ: إن تخصيص نسبة الـ ١٠% المخصصة لاسكان العاملين وفقا للمادة ٢/٤٢ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ بإصدار قانون هيئات القطاع العام وشركاته إنما يكون بقرار من رئيس مجلس الوزراء لشركة او مجموعة شركات متجاوزة لإقامة المساكن اللازمة للعاملين فيها - مافاض من هذه النسبة عن حاجة هؤلاء العاملين يؤول الى صندوق تمويل الاسكان الاقتصادى بالحفاظة - القروض المبينة فى المادة ٢٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون التعاون الاسكانى تدبر من حصيلة الـ ٥% المخصصة للخدمات الاجتماعية والمودعة ببنك الاستثمار القومى طبقا للمادة ٢/٤٢ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه.

الفتوى: ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٨٥/١٢/٤ فتبين لها ان المشرع احتراماً لنص المادة ٢٦ من الدستور التى قضت بأحقية العاملين فى نصيب من أرباح المشروعات، اعاد تنظيم هذا الحق تنظيمًا شاملاً فى المادة ٤٢ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ بإصدار قانون هيئات القطاع العام وشركاته بأن يكون للعاملين بالشركات نصيب فى الأرباح التى يتقرر توزيعها واشترط المشرع ألا تقل هذه النسبة عن خمسة وعشرين فى المائة من الارباح الصافية التى يتقرر توزيعها على المساهمين بعد تجنب الاحتياطات والنسبة المخصصة لشراء المستندات الحكومية، وقضى صراحة بتوجيه هذا

النصيب على أساس ١٠٪ لاغراض التوزيع النقدي على العاملين و ١٠٪ لإسكان العاملين بكل شركة أو مجموعة من الشركات المجاورة مع أولولة ما يفيض عن حاجة هؤلاء العاملين الى صندوق تمويل الإسكان الاقتصادى و ٥٪ تودع بحساب خاص ببنك الاستثمار القومى وتخصص للخدمات الاجتماعية للعاملين بالقطاع العام .

واستظهرت الجمعية ان كل من نص المادة ٢٦ من الدستور و ٤٢ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه من شأنها فى ذلك شأن المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦١ بتعديل القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص بالشركات المساهمة - صريح فى ان يكون للعاملين نصيب فى الارباح . وناطت برئيس مجلس الوزراء تحديد نسبة ذلك لقواعد توزيعه واستخدامه ، وواجهت كيفية الافادة من هذا النصيب فجعلت جزءا منه للتوزيع لاسكان العاملين وجزءا للخدمات الاجتماعية . ومن ثم فإن لكل شركة أو مجموعة شركات متجاورة أن تستخدم بنفسها النسبة المخصصة من نصيب العاملين فى الارباح لغرض إسكان العاملين بها ، وذلك بعد الحصول على موافقة رئيس مجلس الوزراء طبقا لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١١١١ لسنة ١٩٧٤ بتحديد نسبة وقواعد توزيع واستخدام نصيب العاملين بشركات القطاع العام والذى استمر العمل به فى ظل أحكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه بمقتضى قرار مجلس الوزراء رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٨٤ .

أما المادة ٢٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون التعاون الإسكانى فتعالج مجال آخر وهو مساهمة وحدات القطاع العام فى أوجه

نشاط الجمعيات التعاونية للبناء والإسكان المكونة للعاملين فيها وتقضى بأن تكون هذه المساهمة فى صورة قروض تقدمها الوحدات المذكورة الى هذه الجمعيات بدون فوائد ويتم تدير المبالغ اللازمة من الحصة المخصصة للخدمات من أرباح هذه الوحدات طبقا للمادة ٤٢ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه وهى ٥٪ التى تودع فى بنك الاستثمار القومى وتكون هذه القروض بدون فوائد طبقا لصريح النص .

**لذلك :** انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ان تخصص نسبة الـ ١٠٪ المخصصة لاسكان العاملين وفقا للمادة ٢/٤٢ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ بإصدار قانون هيئات القطاع العام وشركاته إنما يكون بقرار من رئيس مجلس الوزراء لشركة او لمجموعة شركات متجاوزة لاقامة المساكن اللازمة للعاملين فيها، وما فاض من هذه النسبة عن حاجة هؤلاء العاملين يؤول الى صندوق تمويل الإسكان الاقتصادى بالمحافظة. أما القروض المبينة فى المادة ٢٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٨١ المشار اليه فتدبر من حصيلة الـ ٥٪ المخصصة للخدمات الاجتماعية والمودعة بينك الاستثمار القومى طبقا للمادة ٢/٤٢ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه.

### قاعدة رقم (١٤٠)

المبدأ: لرئيس مجلس الوزراء وفقا للمادة ٤٢ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ التصرف واستخدام نسبة ٥٪ المخصصة للخدمات الاجتماعية وأرصدها.

**الفتوى:** ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٨٥/١٢/٤ فتبين لها أن المشرع احتراماً لنص المادة ٢٦ من الدستور التي قضت بأحقية العاملين في نصيب من أرباح المشروعات، أعاد تنظيم هذا الحق تنظيمًا شاملاً في المادة ٤٢ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ بإصدار قانون هيئات القطاع العام وشركائه، فقضى بأن يكون للعاملين بالشركات نصيب في الأرباح التي يتقرر توزيعها واشترط المشرع ألا تقل هذه النسبة عن خمسة وعشرين في المائة من الأرباح الصافية التي يتقرر توزيعها على المساهمين بعد تجنيب الاحتياطيات والنسبة المخصصة لشراء السندات الحكومية. وقضى صراحة بتوجيه هذا النصيب على أساس ١٠٪ لأغراض التوزيع النقدي على العاملين، ١٠٪ لاسكان العاملين بكل شركة أو مجموعة من الشركات المجاورة مع أبلولة ما يفيض عن حاجة هؤلاء العاملين الى صندوق تمويل الاسكان الاقتصادي و٥٪ تودع بحساب خاص بينك الاستثمار القومي وتخصص للخدمات الاجتماعية لجميع العاملين بالقطاع، وقد واجه المشرع في ذات المادة سאלة البيان مسألة تحديد السلطة المختصة بتوجيه هذا النصيب المخصص من الأرباح فناط برئيس مجلس الوزراء دون غيره تحديد نسبة وقواعد واستخدام نصيب العاملين في الأرباح وكذلك تحديد الحد الأقصى



لما يخص العامل سنويا من حصة التوزيع النقدي وكذلك تخصيص جزء من نصيب العاملين فى الأرباح لتوزيعه على العاملين فى بعض الشركات التى لا تحقق أرباحا أو تحقق أرباحا قليلة.

ولما كانت الشريحة الثالثة التى خصصها المشرع للخدمات الاجتماعية للعاملين بالقطاع العام وقدرها ٥٪ من الأرباح التى يتقرر توزيعها تودع بحساب خاص بينك الاستثمار القومى فإن مفاد ذلك انها لا تزول الى أحد وانما تودع فى الحساب الخاص بها بالبنك المذكور وتخصص للخدمات الاجتماعية للعاملين بالقطاع العام كله دون تخصيص بالعاملين فى الشركة التى انتجته فالتخصيص هنا بالغرض والغاية والمنفعة المحققة لمصلحة العاملين ومن ثم يكون لرئيس مجلس الوزراء الذى ناط به المشرع وضع قواعد استخدام نصيب العاملين فى الأرباح أن يوجه رصيد نسبة الـ ٥٪ المودعة بينك الاستثمار القومى بما يعود بالنفع على جميع العاملين بالقطاع العام فى صورة خدمات اجتماعية تقدم لهم حسبما يترأى لرئيس مجلس الوزراء.

ومن حيث انه بناء على ما تقدم، وبغض النظر عن أن الاتحاد العام لنقابات العمال يندرج فيه من ليس عاملا بالقطاع العام باعتباره السلطة المهيمنة القائدة للحركة النقابية المصرية والتى تشمل بجانب العاملين بالقطاع العام بعض العاملين بالحكومة والهيئات العامة - حسبما بين ذلك قانون النقابات العمالية الصادر بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٨١ - فانه لا يكون له صفة فى طلب استخدام حصيلة نسبة الـ ٥٪ المودعة بينك الاستثمار القومى وفقا لأحكام القانون

رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ سالف البيان، وأيضا تنعدم صفته فى استخدام رصيد حساب فوائض الحصص النقدية وحصص الخدمات المركزية والمحلية للعاملين بالقطاع العام المودعة بينك الاستثمار القومى قبل العمل بأحكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ سالف البيان، ذلك أن المشرع فى القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ باصدار قانون المؤسسات وشركات القطاع العام الملغى كان قد فوض رئيس الجمهورية وضع قواعد ونسب توزيع الأرباح التى يتقرر توزيعها على العاملين، وبناء على هذا التفويض أصدر رئيس الجمهورية القرار رقم ١١١ لسنة ١٩٧٤ بتحديد نسبة وقواعد توزيع واستخدام نصيب العاملين بشركات القطاع العام فى الأرباح الذى قضت مادته رقم ٣ بإيداع حصيلة نسبة الخمسة فى المائة المخصصة للخدمات الاجتماعية وخدمات الاسكان وحصيلة نسبة العشرة فى المائة المخصصة للخدمات الاجتماعية المركزية بالنسبة لجميع شركات القطاع العام فى حساب خاص بالبنك المركزى على ان يكون التصرف فى هذا الحساب طبقا بما يقرره رئيس الجمهورية وقضت المادة ٤ منه من ذات القرار بأن يتم توزيع الأرباح على العاملين بشركات القطاع العام وفقا للقواعد التى يقررها رئيس مجلس الوزراء فى هذا الشأن من حصيلة العشرة فى المائة المخصصة لأغراض التوزيع النقدى على العاملين، فإذا أسفر التوزيع عن وجود فائض لدى هذه الشركات أودع فى حساب خاص بالبنك المركزى يكون التصرف فيه طبقا لما يقرره رئيس مجلس الوزراء. وإذا كان القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٨٠ باتشاء بنك الاستثمار القومى المعمول به اعتبارا من ١٩٨٠/٦/٢٧ قد أوجب ايداع حسابات البنك فوائض الحصص النقدية وحصص الخدمات المركزية والمحلية للعاملين والزم الجهات المتولدة لديها الأموال المشار اليها

بإبقاء فائض أموالها المخصصة للاستثمار مودعة في البنك أو في حسابات البنك، فإن القانون المذكور اقتصر على اشتراط موافقة مجلس ادارة البنك قبل استثمار الجهات المتولدة لديها الأموال المشار اليها لهذا الفائض وعليه يكون المشرع قد أبقى حتى في ظل قانون بنك الاستثمار القومي على اختصاص كل من رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء في توجيه هذا الرصيد على النحو الوارد في القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ الملغى الى حين العمل بأحكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ سالف البيان والذي اختص رئيس مجلس الوزراء في هذا الشأن وبالتالي ينعدم الأساس القانوني لطلب اتحاد عمال مصر في استخدام رصيد حساب فوائض الحصص النقدية وحصص الخدمات المركزية والمحلية للعاملين بالقطاع العام.

لذلك: انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أنه لرئيس مجلس الوزراء وفقا للمادة ٤٢ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ التصرف واستخدام نسبة ٧.٥ المخصصة للخدمات الاجتماعية وأرصدها.

(ملف رقم ٤٧/٢/١٦ جلسة ٨٥/١٢/٤)

### قاعدة رقم (١٤١)

المبدأ: لرئيس مجلس الوزراء تحديد كيفية استخدام النسبة المخصصة من الارباح لإسكان العاملين بشركات القطاع العام.

الفتوى: ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٨٧/٤/١ فاستعرضت القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن هيئات القطاع العام وشركاته التي نصت مادته

رقم ٤٢ على أن يكون للعاملين بالشركة نصيب فى الأرباح التى يتقرر توزيعها، وتحدد نسبة وقواعد توزيعه واستخدامه بقرار من رئيس مجلس الوزراء، ولا تقل هذه النسبة عن خمسة وعشرين فى المائة من الأرباح الصافية التى يتقرر توزيعها على المساهمين بعد تجنب الاحتياطات والنسبة المخصصة لشراء السندات الحكومية المنصوص عليها فى المادة السابقة.

ومع مراعاة حكم الفقرة السابقة يخصص نصيب العاملين للأغراض الآتية :

١ - ١٠ ٪ لأغراض التوزيع النقدى للعاملين، ويحدد قرار رئيس مجلس الوزراء المشار اليه فى الفقرة السابقة الحد الأقصى لما يخص العامل سنويا من هذا التوزيع....

٢ - ١٠ ٪ تخصص لاسكان العاملين بكل شركة او مجموعة من الشركات المتجاورة ويؤول ما يفيض عن حاجة هؤلاء العاملين الى صندوق تمويل الاسكان الاقتصادى بالمحافظة.

٣ - ٥ ٪ تودع بحساب بنك الاستثمار القومى وتخصص للخدمات الاجتماعية للعاملين بالقطاع العام.

وتبين للجمعية أن المشرع احتراماً لنص المادة ٢٦ من الدستور التى قضت بأحقية العاملين فى نصيب من أرباح المشروعات ، أعاد تنظيم هذا الحق تنظيمًا شاملاً فى المادة ٤٢ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ سالفه البيان وقضى بأن يكون للعاملين بالشركات نصيب فى الأرباح التى يتقرر

توزيعها واشترط المشرع الا تقل هذه النسبة عن خمسة وعشرين فى المائة من الارباح الصافية التى بتقرر توزيعها وقضى بتوجيه هذا النصيب على أساس ١٠٪ لاغراض التوزيع النقدى على العاملين و ١٠٪ لاسكان العاملين بكل شركة أو مجموعة من الشركات المجاورة مع أيلولة ما يفيض عن حاجة هؤلاء إلى صندوق تمويل الاسكان الاقتصادى و ٥٪ تودع بحساب خاص بينك الاستثمار القومى وتخصص الخدمات الاجتماعية للعاملين بالقطاع العام وناط المشرع صراحة برئيس مجلس الوزراء نسبه وقواعد توزيع واستخدام نصيب العاملين فى الارباح فى ضوء الضوابط التى وضعها المشرع فى المادة ٤٢، وعلى ذلك فإن استخدام النسبة المخصصة لاسكان العاملين يتوقف على ما يصدره رئيس مجلس الوزراء من قواعد لاستخدام هذا النصيب ذلك ان المشرع اختص برئيس مجلس الوزراء وحده بوضع قواعد استخدام هذه النسبة من الارباح ومن ثم فإن استخدام الشركات للنسبة المخصصة من نصيب العاملين فى الارباح لغرض اسكان العاملين بها يكون بعد صدور هذه القواعد ولا تملك هذه الشركات قبلها استخدام هذا النصيب المخصص لاسكان العاملين.

**لذلك :** انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أنه لرئيس مجلس الوزراء تحديد كيفية استخدام النسبة المخصصة من الارباح لاسكان العاملين بشركات القطاع العام.

## قاعدة رقم (١٤٢)

**المبدأ:** التصرف في نسبة الـ ١٠٪ المخصصة لإسكان العاملين بالقطاع العام ونسبة الـ ٥٪ المخصصة لخدماتهم الإجتماعية يتم بعد الرجوع الى رئيس مجلس الوزراء في كل حالة على حدة وذلك الى أن يصدر منه قرار تنظيمي جديد طبقاً لأحكام قانون هيئات القطاع العام وشركاته رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ وغير متعارض معه.

**الفتوى:** ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩ ابريل سنة ١٩٨٩ فتبين لها أن قانون هيئات القطاع العام وشركاته الصادرة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ ينص في المادة ٤٢ منه على أن ويكون للعاملين بالشركة نصيب في الارباح التي يتقرر توزيعها وتحدد نسب وقواعد توزيعه واستخدامه بقرار من رئيس مجلس الوزراء ولا تقل هذه النسبة عن خمسة وعشرين في المائة من الارباح الصافية التي يتقرر توزيعها على المساهمين بعد تجنب الاحتياطات والنسبة المخصصة لشراء السندات الحكومية...

ومع مراعاة حكم الفقرة السابقة يخصص نصيب العاملين للاغراض الآتية :

(١) ١٠٪ لاغراض التوزيع النقدي على العاملين..

(٢) ١٠٪ تخصص لإسكان العاملين بكل شركة أو مجموعة من الشركات المتجاورة ويؤول مايفيض عن حاجة هؤلاء العاملين الى صندوق تمويل الاسكان الاقتصادى بالمحافظة .

٣) ٥٪ توزع بحسابات بنك الاستثمار القومي وتخصص للخدمات الاجتماعية للعاملين بالقطاع العام.

كما تبين للجمعية أن قرار رئيس الجمهورية رقم ١١١١ لسنة ١٩٧٤ بتحديد نسبة وقواعد توزيع واستخدام نصيب العاملين بشركات القطاع العام في الأرباح نص في المادة ٢ على أن «يخصص نصيب العاملين في الأرباح للأغراض الآتية :

١) خمسة في المائة للخدمات الاجتماعية وخدمات الإسكان.

٢) عشرة في المائة للخدمات المركزية للعاملين.

٣) عشرة في المائة لأغراض التوزيع النقدي للعاملين.

ونصت المادة ٣ منه على أن تودع حصيلة نسبة الخمسة في المائة المخصصة للخدمات الاجتماعية وخدمات الإسكان وحصيلة نسبة العشرة في المائة المخصصة للخدمات الاجتماعية المركزية للعاملين بالنسبة لجميع شركات القطاع العام في حساب خاص ويكون التصرف فيه طبقاً لما يقرره رئيس الجمهورية.

كما صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٨٤ باستمرار العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١١١١ لسنة ١٩٧٤ نصاً في المادة ١ منه على أن «يستمر العمل بأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١١١١ لسنة ١٩٧٤ المشار إليه وذلك فيما لا يتعارض مع أحكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ المشار إليه.

والمستفاد من ذلك أن المشرع فى القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه قرر للعاملين بشركة القطاع العام نصيبا فى الارباح التى يتقرر توزيعها لا يقل عن ٢٥٪ من الارباح الصافية التى يتقرر توزيعها على المساهمين بعد تجنب الاحتياطات والنسبة المخصصة لشراء سندات حكومية، وعهد الى رئيس مجلس الوزراء بقرار يصدره تحديد نسبة وقواعد واستخدام هذا النصيب من الارباح.

وتنفذا لذلك أصدر رئيس مجلس الوزراء قراره رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٨٤ المشار اليه الذى أحال فى هذا الخصوص الى القواعد التى تضمنها قرار رئيس الجمهورية رقم ١١١١ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه فيما لا يتعارض مع أحكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ سالف البيان.

ولما كان ذلك، وكان الثابت من استعراض احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١١١١ لسنة ١٩٧٤ أن تمت تناقض بينها وبين أحكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه فيما يتعلق بقواعد توزيع نسبة الارباح واستخدامها والتصرف فيها. حيث أن القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ نص فى المادة ٤٢ على تخصيص ١٠٪ من نصيب العاملين فى الارباح التى يتقرر توزيعها لاسكان العاملين بكل شركة أو مجموعة من الشركات المتجاورة وبؤول مايفيىض من حاجة هؤلاء العاملين الى صندوق تمويل الاسكان الاقتصادى بالمحافظة و ٥٪ تودع بحسابات بنك الاستثمار القومى وتخصص للخدمات الاجتماعية للعاملين بينما نص القرار الجمهورى رقم ١١١١ لسنة ١٩٧٤ على تخصيص ٥٪ للخدمات وخدمات الاسكان معا و ١٠٪ للخدمات الاجتماعية المركزية للعاملين، كذلك نص القانون



رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه على تحديد نسبة وقواعد توزيع واستخدام نصيب العاملين فى الارباح بقرار من رئيس الوزراء بينما نص القرار الجمهورى رقم ١١١١ لسنة ١٩٧٤ على ايداع نسبة الـ ٥٪ و ١٠٪ فى حساب خاص بالبنك المركزى المصرى ويكون التصرف فيها طبقا لما يقرره رئيس الجمهورية ، فانه تبعا لذلك يتعين التحويل على أحكام القانون وحدها درءا للتعارض القائم بينهما وبين القرار الجمهورى وباعتبار أن احكام القانون صادرة من سلطة أعلى فى مدارج السلم التشريعى .

ومتى كان قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٨٤ الصادر طبقا للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه قد قضى على ما سبق البيان باستمرار العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١١١١ لسنة ١٩٧٤ وذلك فيما لايتعارض مع القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ وقد بان هذا التعارض فيما تقدم فان مؤدى ذلك انه يتعين الرجوع لرئيس مجلس الوزراء ليصدر تنظيما جديدا فى هذا الشأن لا يكون متعارضا مع القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه وطبقا للسلطة المخولة له فى هذا القانون والى أن يصدر هذا التنظيم يتعين الرجوع اليه فى كل حالة على حدة لتحديد قواعد التصرف فى نسبة الـ ١٠٪ .

**لذلك:** انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن التصرف فى نسبة الـ ١٠٪ المخصصة لاسكان العاملين بالقطاع العام ونسبة الـ ٥٪ المخصصة لخدماتهم الاجتماعية يتم بعد الرجوع الى رئيس مجلس الوزراء فى كل حالة على حدة وذلك الى أن يصدر منه قرار تنظيمى جديد طبقا لاحكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ وغير متعارض معه .

## سادساً : المنازعة في التحميل بقيمة الاضرار او التلقيات

### قاعدة رقم (١٤٣)

المبدأ : للشركة ان ترجع على العامل بقيمة المبالغ التي تحملتها -  
يخصم من مرتب العامل وفاء لهذه الديون في حدود أجر خمسة ايام  
شهريا - أساس ذلك : المادة ٥٤ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ .

المحكمة : ومن حيث ان الثابت من الاوراق أن المخالفة المنسوبة  
للمطعمون ضده ثابتة في حقه من واقع الاوراق وشهادة الشهود والحكم  
الصادر في الطعن المائل والذي حاز حجية الأمر المقضى به بعدم الطعن في  
شقه المتعلق برفض طلب الغاء قرار الجزاء ، وان ترتب على خطئه تحميل  
الشركة بمبلغ خمسمائة جنيه ، وأن المادة الاولى من قانون اصدار نظام  
العاملين بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ نصت على أن «تسرى أحكام  
هذا القانون على العاملين في شركات القطاع العام ، وتسرى أحكام قانون  
العمل فيما لم يرد به نص في هذا القانون» وقد بقيت المادة ٥٤ من قانون  
العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ الذي وقف المخالفة في نطاق سريان العمل على  
أن «اذا تسبب عامل في فقد أو إتلاف أو تدمير مهمات أو آلات أو منتجات  
يملكها صاحب العمل أو كانت في عهده وكان ذلك ناشئا من خطأ  
العامل وجب أن يتحمل المبلغ اللازم نظير ذلك .

ولصاحب العمل أن يبدأ باقتطاع المبلغ المذكور من أجر العامل على  
ألا يزيد ما يقتطع لهذا الغرض عن أجر خمسة أيام في كل شهر .

ومن حيث أنه اعمالا لهذا النص ولأن المخالفة المنسوبة للمطعون ضده ثابتة فى حقه ثبوتاً قاطعاً على النحو المشار اليه وانه قد ترتب عليها تحميل الشركة الطاعنة بمبلغ خمسمائة جنيه فان من حق الشركة الرجوع على المطعون ضده بقيمة المبالغ التى تحملتها فى ماله الخاص ويحق لها الخصم من مرتبه وفاء لها فى حدود أجر خمسة أيام شهرياً، واذ ذهب الحكم المطعون فيه الى خلاف هذا المذهب فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وتأويله ويتعين لذلك القضاء بالغائه فيما تضمنه من بطلان تحميل المطعون ضده بمبلغ خمسمائة جنيه ورفض طعنه فى هذا الخصوص .

(طنان ٥٢٤ و ٥٢٧ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٨٦/٤/٢٢)

### قاعدة رقم (١٤٤)

المبدأ: (١) الزام العامل بجبر الضرر الذى لحق بجهة الادارة مناطه توافر اركان المسؤولية التقصيرية فى حقه من الضرر وعلاقة السببية بينهما- إذا كان الفعل المكون للذنب الادارى يمكن ان يشكل ركن اخطأ فى المسؤولية التقصيرية إلا أن ذلك لا يؤدى للقول بأن الزام العامل بجبر الضرر مرتبطا بالدعوى التأديبية أو متفرع منها - أساس ذلك- (٢) استقلال كل من النظامين عن الآخر سواء من حيث القواعد القانونية التى تحكمه أو الغرض الذى يسعى الى تحقيقه- اختصاص المحاكم التأديبية بنظر طلبات الغاء القرارات النهائية للسلطة التأديبية ليس من شأنه بسط اختصاصها لموضوعات تدخل فى اختصاص المحاكم الأخرى مجرد ان مخالفة التى صدر بشأنها قرار السلطة التأديبية تكون ركن

الخطأ في المسؤولية التقصيرية للعامل - المنازعة في قرار التحميل دون طلب الغاء القرار التأديبي تعتبر من قبيل المنازعة في مرتب مما تختص به محكمة القضاء الادارى أو المحاكم الادارية حسب المستوى الوظيفى للعامل<sup>(١)</sup>.

**المحكمة:** ومن حيث انه سبق لهذه المحكمة أن قضت بأن مؤدى نصوص المواد ١٠ و ١٣ و ١٤ و ١٥ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقرار بقانون قم ٤٧ لسنة ٧٢ أن المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة للموظفين العموميين أو لورثتهم تدخل فى اختصاص محكمة القضاء الادارى أو المحاكم الادارية بحسب المستوى الوظيفى للمدعى، وأن المحاكم التأديبية تختص بنظر الدعاوى التأديبية وطلبات الغاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية، وأن قوام الدعوى التأديبية هو النظر فى مؤاخذة العامل تأديبياً عن المخالفة المالية أو الادارية المنسوبة اليه والتي تتمثل فى اخلاله بواجبات وظيفته أو الخروج على مقتضياتها ، الا أن ذلك لا يؤدى للقول بأن الزام العامل بجبر الضرر مرتبط بالدعوى التأديبية أو متفرع عنها لاستقلال

(١) يراجع الحكم الصادر من المحكمة الادارية العليا فى الطعن رقم ١٠٦٤ لسنة ٢٨ بجلسة ١٩٨٧/١/١١ والذي انتهى الى ان اختصاص المحاكم التأديبية بنظر طلبات الغاء القرارات التأديبية ليس من شأنه بسط اختصاص هذه المحاكم على ما عدا ذلك مما تختص بها محاكم أخرى إلا إذا كان قد طرح امامها مرتبطاً بصفة تعية بمنسوبة مباشرة اختصاصها وانتهى الى عدم اختصاص المحاكم التأديبية بطلب الغاء قرار التحميل إذا لم تتضمن صحيفة الدعوى طلب الغاء قرار تأديبي (منشور مجموعة السنة ٣١ علياً مبدأ رقم ١٦) والحكم الصادر فى الطعن رقم ٥٢٤ لسنة ٣٣ بجلسة ١٩٨٨/١/١٢ والذي انتهى الى اختصاص المحكمة التأديبية بالفصل فى مدى التزام العامل بما ألزمته به جهة الادارة من مبالغ بسبب المخالفة التأديبية سواء كان طلب العامل قد قدم للمحكمة مقترناً بطلب الغاء الجزء أو يكون قد قدم اليها على استقلال وبغض النظر ان يكون التحقيق قد تمخض عن جزاء من عدمه غاية الأمر أن يكون السبب فى الزام العامل بالتحميل هو وقوع مخالفة تأديبية.

كل من هذين النظامين عن الآخر سواء من حيث القواعد القانونية التي تحكمه أو الغرض الذي يسعى الى تحقيقه، كما ان اختصاص المحاكم التأديبية بنظر طلبات الغاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية ليس من شأنه بسط اختصاص هذه المحاكم على ما عدا ذلك من الاختصاصات التي ورد النص على اختصاص محاكم مجلس الدولة بالفصل فيها لمجرد أن المخالفة التي صدر بشأنها قرار السلطة التأديبية تكون ركن الخطأ في المسؤولية التقصيرية للعامل. وعلى هذا وإذ قصر العامل دعواه امام المحكمة التأديبية على المنازعة في الزامه بقيمة الضرر الذي أصاب جهة الادارة ، دون أن يضمن دعواه طلب الغاء القرار التأديبي بمجازاته بسبب اخلاله بواجبات الوظيفة الذي أدى الى هذا الضرر ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أصاب صحيح القانون عندما فصل في الدعوى على أنها من قبيل المنازعات في مرتب، مما تختص به محكمة القضاء الادارى أو المحاكم الادارية بحسب المستوى الوظيفي للمدعى، مما يتعين معه القضاء برفض الطعن.

(طعن ١١٣٩ لسنة ٣٠ جلسة ١٩٨٧/١١/٢٩)

### قاعدة رقم (١٤٥)

**المبدأ: مسؤولية العامل - الخطأ الشخصى (تعويض) (مسؤولية).**

**المحكمة:** المادة (٧٨) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ باصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة. لايجوز للادارة أن ترجع على أى من تابعيها فى ماله الخاص لاقتضاء ما تخمّلته من اضرار عن أخطائهم الا اذا اتسم الخطأ بالطابع الشخصى - يعتبر الخطأ شخصيا اذا كان الفعل أو التقصير من

من جانب الموظف يكشف عن نزواته وعدم تبصره وتغيبه منفعة الشخصية أو قصد النكاية أو الاضرار بالغير أو كان الخطأ جسيماً - إذا كان العمل الضار غير مصطبغ بطابع شخصي بل يتم عن عمل موظف معرض للخطأ والصواب فإن الخطأ في هذه الحالة يكون خطأ مصلحياً أو مرفقياً وتقع المسؤولية على عاتق الإدارة وحدها في مثل هذا النوع من الأخطاء - تطبيق.

(طعن ٢٥٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٢/٤/١٩٨٦)

### قاعدة رقم (١٤٦)

**المبدأ:** يتعين التمييز في قرار الجزاء بين شقه الخاص بالجزاء أو الشق الخاص بالتحميل بقيمة نفقات الإصلاح للأضرار أو التلفيات التي أحدثها العامل بإهماله - يختلف كلا الشقين من حيث ميعاد الطعن - يتقيد الجزاء بميعاد الطعن المقرر قانوناً أما التحميل فيعد من قبيل المنازعة في الراتب التي لا تتقيد بمواعيد الإلغاء - لا تلازم في بحث الشقين - إذا كان الشق الأول غير مقبول لرفعه بعد الميعاد فهذا لا يمنع من بحث الشق الثاني الخاص بالتحميل.

**المحكمة:** ومن حيث أنه عن الوجه الثالث من الطعن فإن الثابت أن القرار محل الطعن ينطوي على شقين الأول خاص بمجازاة المطعون ضده بخصم خمسة أيام من راتبه والثاني خاص بتحميله بقيمة نفقات إصلاح موتور السيارة الذي تسبب في تلفه وكلا الشقين يختلف في ناحية مواعيد الطعون فيه فالشق الأول تسرى عليه مواعيد الطعن المقررة قانوناً بينما الشق الثاني يعد من قبيل المنازعة في الراتب التي لا تتقيد بمواعيد دعوى الإلغاء

فلا تلتزم فى بحث كلا الشقين ، إذ كان الشق الاول غير مقبول لرفعه بعد الميعاد فليس هناك ما يحول دون بحث الشق الثانى الذى لا يتقيد الطعن فيه بالمواعيد والقول بغير ذلك ينطوى على فهم خاطئ لأحكام القانون وبذلك يكون هذا الوجه من الطعن غير قائم على أساس من القانون متعين الرفض .

(طعن ١٣١٠ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٤/٤/١٩٨٨)

## سابعاً : مناطق شغل العامل للاستراحة التي توفرها له الشركة

### قاعدة رقم (١٤٧)

المبدأ : اذا كان القطاع المتبع في الشركة هو توفير استراحة لكل عامل في فروعها المختلفة بقدر الامكان حتى توفر عليهم مشقة البحث عن مسكن في المدينة التي يقع فيها الفرع وان مناطق شغل العامل للاستراحة هو كونه من العاملين بالفرع الكائن بالمدينة التي تقع بها الاستراحة- اذا ما نقل العامل الى المركز الرئيسي أو الى فرع آخر- انتفى المبرر لشغله الاستراحة- يتعين على العامل المنقول ان يخلى الاستراحة لمن يحل محله- وان ذلك لا يعتبر بمشابة واجب يتعين على العامل الالتزام به.

**المحكمة :** يقرم الطعن على مخالفته للقانون والقصور في التسبب والفساد في الاستدلال ذلك لان قيام جهة العمل بتوفير وحده سكنية للعامل لاستخدامها طوال فترة عمله يرتبط بتواجده في عمله فاذا ما نقل الى منطقة اخرى وجب عليه ترك السكن لمن يحل محله وهذا يعني ان مناطق الانتفاع بالسكن هو وجود العامل على رأس العمل في البلدة أو المدينة فاذا ما نقل منها انتفى مبرر مشغل الوحدة السكنية. ولاغيره بما ساقه الحكم من القياس على حالة كل من المهندسين .....و..... اللذين يحتفظ كل منهما بالاستراحة المخصصة له بالرغم من وجودهما في اعارة واجازة بدون مرتب، لاعبرة بذلك الاختلاف حالتهم عن حالة المطعون ضده اذ انهما لازالا على قوة فرع سوهاج وعقد عودتهما من الاجازة سوف يتسلمان عملهما بفرع الشركة بسوهاج وفي هذا تخلف



كل منهما عن المطعون ضده الذى نقل نقلا نهائيا للمركز الرئيسى للشركة بالقاهرة وقيم بامبابة.

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان المطعون ضده كان يعمل بشركة القاهرة للمقاولات فرع سوهاج. وتلك الشركة تخصص له استراحة فى عمارة الاوقاف تستأجرها الشركة وتخصصها للعاملين بها، ويتاريخ ١٩٨٥/٧/٦ صدر قرار الشركة رقم ٦٢ لسنة ١٩٨٥ بنقله الى المركز الرئيسى بالقاهرة وقام بتنفيذ قرار النقل فى حينه ورفض اخلاء الاستراحة الخاصة بالشركة والتي كان يقيم بها.

ولما كان النظام المتبع فى الشركة هو توفير استراحة لكل عامل فى فروعها المختلفة بقدر الامكان حتى توفر عليهم مشقة البحث عن مسكن فى المدينة التى يقع بها الفرع وان مناط شغل العامل للاستراحة هو كونه من العاملين بالفرع الكائن بالمدينة التى تقع بها الاستراحة فاذا ما نقل العامل الى المركز الرئيسى او الى فرع آخر انتفى بالتالى المبرر لشغله الاستراحة ويتعين لذلك على العامل المنقول ان يخلى الاستراحة لمن يحل محله، وان ذلك يعتبر بمثابة واجب يتعين على العامل الالتزام به باعتباره من النظم التى تقوم عليها الشركة وان الاخلال بهذا الجوب يستوجب المساءلة التأديبية ولايغير من ذلك مادفع به المطعون ضده فى تحقيق النيابة الادارية وفى دفاعه امام المحكمة التأديبية من ان الشركة لم تسر على نهج واحد لانه فى الوقت الذى طالبت فيه المطعون ضده باخلاء الاستراحة عقب نقله للمركز الرئيسى فانها لم تطبق هذا المبدأ على المهندسين .....و..... واولهما معار والثانى فى اجازة بدون مرتب وبالرغم

من ذلك فهما يشغلان الاستراحة المخصصة لهما من قبل الشركة بمدينة  
سوهاج ولم تطالبهما الشركة بالاخلاء ، وذلك لانه دفاع لايقوم على  
اساس فالعامل الحاصل على اعارة أو اجازة بدون مرتب فهو مازال على قوة  
الفرع المعار منه وعند انتهاء الاجازة و الاعارة سوف يعود على الفرع التابع ،  
ومن ثم قياس هاتين الحالتين على حالة المطعون ضده هو الفارق. وعلى  
فرض التمس مع المطعون ضده فى ان الشركة اخطأت بعدم مطالبة  
المذكورين بالاخلاء فان هذا الخطأ لايرر سلوك المطعون ضده ولا يسبغ عليه  
المشروعية لأن الخطأ لايرر الخطأ ويبقى ما اقامه المطعون ضده يمثل مخالفة  
تأديبية تستوجب مساءلته تأديبياً.

(طن رقم ١٤٤٤ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩/١٢/١٩٨٥)

## الفصل الثانى شركات القطاع العام

### الفرع الاول ماهية شركات القطاع العام اولا : معيار اعتبار الشركة من شركات القطاع العام قاعدة رقم (١٤٨)

المبدأ : المادة (٢٦) من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ بشأن المؤسسات العامة وشركات القطاع العام - هناك شركات تعبر قطاع عام بحكم القانون وهى الشركات التى تملك الاشخاص العامة كل رأسمالها- من الشركات ما يعتبر كذلك بقرار جمهورى وهى الشركات التى يختلط فيها اسم الاشخاص العامة مع الاشخاص الخاصة- مناط اعتبار الشركة من شركات القطاع العام فى ظل العمل بأحكام القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ هو امتلاك الاشخاص العامة لرأسمال الشركة بأكمله أو بالمساهمة فى رأسمالها بنسبة 7٥١ على الأقل - اذا انتهت مساهمة الاشخاص العامة فى رأسمال الشركة زالت عن الشركة صفة القطاع العام- لا يمنع ذلك من امتداد ولاية المحاكم التأديبية اليها طبقا للبندين (أولا) و(ثالثا) من المادة (١٥) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ باصدار قانون مجلس الدولة.

المحكمة : ومن حيث أنه عن الوجه الاول من أوجه الطعن والذي يتمثل فى عدم اختصاص المحاكم التأديبية بنظر الدعاوى التأديبية عن

المخالفات التي تقع من العاملين بالشركات القومية للتوزيع وذلك بعد العمل بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة فانه بالرجوع الى أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة تبين ان اختصاص المحاكم التأديبية قد تحدد في المادة ١٥ من هذا القانون والتي تنص على انه تختص المحاكم التأديبية بنظر الدعاوى التأديبية عن المخالفات المالية والادارية التي تقع من :

أولا : العاملين المدنيين.... والعاملين بالهيئات العامة والمؤسسات العامة وما يتبعها من وحدات والشركات التي تضمن لها الحكومة حدا أدنى من الأرباح.

ثانيا : العاملين بالجمعيات والهيئات الخاصة التي يصدر بتحديداتها قرار من رئيس الجمهورية كما تختص هذه المحاكم بنظر الطعون المنصوص عليها في البندين تاسعا وثالث عشر في المادة العاشرة. والطعون المذكورة في البندين تاسعا وثالث عشر من المادة ١٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ آتف الذكر هي الطعون في الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام ومن ثم فان اختصاص المحاكم التأديبية من حيث الاشخاص الخاضعين لهذا الاختصاص تتحدد دائرته في نطاق هذه الأحكام جميعا، ولقد يشمل فضلا عن العاملين بالدولة وأجهزتها والهيئات العامة والحكم المحلي، العاملين بشركات القطاع العام والعاملين في بعض الجمعيات والهيئات الخاضعة ممن لا يشملهم القطاع العام.

ومن حيث انه يلزم لبيان ما اذا كانت المحاكم التأديبية تختص بنظر الدعاوى التأديبية عن المخالفات التي تقع من العاملين بالشركة القومية

للتوزيع من علمه وأنه تبين معيار اعتبار الشركة المذكورة قطاعا عاما وهل يتوافر هذا المناط فيها بعد العمل بأحكام القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن تنظيم الصحافة.

ومن حيث أن المرجح في استخلاص معيار اعتبار الشركة من القطاع العام هو القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ بشأن المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الذي صدر الحكم المطعون فيه في ظل العمل بأحكامه، فنص المادة ٢٨ من القانون المذكور على أن «شركات القطاع العام وحدة اقتصادية تقوم على تنفيذ مشروع اقتصادي» وتنص المادة ٢٩ من ذات القانون على أن تعتبر شركة قطاع عام :

١ - كل شركة يمتلكها شخص عام بمفرده أو يساهم فيها مع غيره من الأشخاص العامة.

٢ - كل شركة يساهم فيها شخص عام أو أكثر مع أشخاص خاصة أو يمتلك جزءا من رأسمالها وذلك اذا صدر قرار من رئيس الجمهورية باعتبارها شركة قطاع عام.....

وبين من النصوص السابقة أن من الشركات ما يعتبر قطاعا عاما بحكم القانون، وهي الشركات التي تملك الأشخاص العامة كل رأسمالها، ومنها ما يعتبره كذلك بقرار جمهوري وهي الشركات التي يختلط فيها اسهام الأشخاص العامة مع اسهام الأشخاص الخاصة.

ومن حيث أنه بخلص من النصوص السابقة جميعها أن المناط الاول في اعتبار الشركة من القطاع العام في ظل العمل بأحكام القانون رقم ٦٠

لسنة ١٩٧١ هو بامتلاك الاشخاص العامة لرأسمال الشركة بأكمله أو بالمساهمة برأسمالها بنسبة ٢٥١ على الأقل بحيث اذا اتفتت مساهمة الاشخاص العامة فى رأسمال الشركة زالت عن الشركة صفة القطاع العام وان جاز أن يمتد إليها ولاية المحاكم التأديبية طبقا للبندين (أولا) و (ثالثا) من المادة ١٥ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة .

ومن حيث أنه بناء على ما تقدم فإن مناط وصف القطاع العام بالشركة القومية للتوزيع فى العطن المائل هو بامتلاك أحد الأشخاص العامة لرأسمالها بأكمله أو بأغلبية رأسمالها على النحو السابق ابضاحه، وقد اتفصحت المادة ٢٢ من القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة عن قيام هذا المناط بما نصت عليه من اعتبار للمؤسسات الصحفية والصحف القومية ومنها الشركة المذكورة «مملوكة ملكية خاصة للدولة» ومن ثم تكون الشركة القومية للتوزيع من شركات القطاع العام.

(طعن رقم ١٧٣٠ لسنة ٢٢٨ ق جلسة ١٩٨٦/٦/٣)

## ثانياً: ما لا يعد من شركات القطاع العام

### قاعدة رقم (١٤٩)

**المبدأ:** شركة الاتحاد العربي للنقل البرى ليست من شركات القطاع العام فى مدلول القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣.

**الفتوى:** ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة بتاريخ ١٩٨٨/١/٢٠ فاستعرضت قرار مجلس رئاسة اتحاد الجمهوريات العربية بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٤ بشأن شركة الاتحاد العربى للنقل البرى الذى نص فى مادته رقم ١ على أن «تتشأ فى اتحاد الجمهوريات العربية شركة مساهمة اتحادية تسمى «شركة الاتحاد العربى للنقل البرى لها الشخصية الاعتبارية وتتمتع بجنسية الجمهورية العربية الليبية، وذلك طبقاً لأحكام هذا القانون والتظلم الاساسى الذى يصدر به قرار من مجلس رئاسة الاتحاد». ونصت مادته رقم ٢ على أن «مركز الشركة ومحلها القانونى مدينة بنى غازى بالجمهورية العربية الليبية. وتبينت الجمعية انه بتاريخ ٢ من أكتوبر سنة ١٩٨٤ صدر القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨٤ بانسحاب جمهورية مصر العربية من اتحاد الجمهوريات العربية، ونصت مادته الثانية على ان يصدر رئيس الجمهورية قراراً بتنظيم عمل الشركات الاتحادية وفروعها العاملة فى جمهورية مصر العربية والمنشأة فى اطار الاتحاد لحين البت فى الوضع النهائي لهذه الشركات. وتنفيذاً لذلك صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٨٢ لسنة ١٩٨٤ بشأن الشركات الاتحادية وفروعها العاملة فى مصر ونصت مادته الاولى على أنه «مع عدم الاخلال

بأحكام هذا القرار، تستمر الشركات الاتحادية وفروعها العاملة فى جمهورية مصر العربية فى ممارسة أنشطتها وتحقيق اهدافها وفقا لقوانين انشائها ونظمها الاساسية والقرارات الصادرة بتنظيم العمل فيها، وحددت المادة الثانية منه الوزراء المختصين بالاشراف على الشركات الاتحادية وناطت بوزير النقل والمواصلات والنقل البحرى الاشراف على شركة الاتحاد العربى للنقل البرى وشركة الاتحاد العربى للنقل البحرى.

واستظهرت الجمعية العمومية من المراحل التى مرت بها شركة الاتحاد العربى للنقل البرى منذ انشائها الى وضعها الحالى ، انها لاتندرج فى عداد شركات القطاع العام وفقا للتعريف المنصوص لهذه الشركات فى القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن هيئات القطاع العام وشركاته كما انها لاتندرج فى شركات القطاع الخاص المصرى بالنظر الى تمتعها بالجنسية الليبية وفقا لقانون انشائها، الا انه - والى حين البت النهائى فى وضع الشركات الاتحادية- فانه فى مجال مدى استفادتها من القروض المتاحة للقطاع الخاص المصرى، فان ذلك مما يدخل فى نطاق تقدير السلطة المختصة بالموافقة على الاستفادة من هذه القروض لان كل مايخرج عن القطاع الحكومى والقطاع العام يمكن ان يندرج- فى مفهوم القرض ضمن القطاع الخاص.

**لذلك :** انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ان شركة الاتحاد العربى للنقل البرى ليست من شركات القطاع العام فى مدلول القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ وانه يجوز افادتها من القرض المشار اليه وللجهة المختصة ان تقدر ملائمة ذلك.



### قاعدة رقم (١٥٠)

**المبدأ:** لا تعتبر الشركة القومية للتوزيع من شركات القطاع العام في مفهوم قرار وزير الإسكان رقم ١١١ لسنة ١٩٨٤ -إلتزام الشركة القومية للتوزيع بالحصول على ترخيص بالبناء عملا بحكم القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ .

**الفتوى:** ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ٢٠ من مارس سنة ١٩٩١ فرأت أن الأصل وفقا للقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ بشأن توجيه وتنظيم اعمال البناء وتعديلاته انه لايجوز انشاء أو اقامة مبان وإقامة أعمال أو توسيعها أو تعليتها أو تعديلها أو هدمها أو تدعيمها أو اجراء ايه تشطيبات خارجية الا بعد الحصول على ترخيص بذلك من الجهة الادارية المختصة ويسرى هذا الحكم على الافراد وهيئات القطاع الخاص بالوزارات والمصالح الحكومية والهيئات العامة وشركات القطاع العام.

ولما كان ذلك وكانت المادة الاولى من قرار وزير الاسكان والمرافق رقم ١١١ لسنة ١٩٨٤ بتعديل بعض احكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ ان الترخيص التى تلتزم به الوزارات والاجهزة والمصالح العامة وهيئات القطاع العام ووحدات الحكم المحلى بأخذ صورة إخطار الجهة الادارية المختصة لشئون التنظيم بموعد تنفيذ المباني والانشاءات والمشروعات الخاصة بها. يعتبر خروجاً على الاصل العام الوارد تقريره بالقانون هو استلزام ترخيص باقامة أو انشاء أية مباني او عمال مما ذكر فانه

لا يتوسع فى تفسيره، ولا ينبغي ان يقال بامتداد معناه الى ما لا يتناول به حجة أن ذلك من حصيل القياس لان الاستثناء لا يقاس عليه، ويجب استصحاب الاصل، والتزول عند حكمه، وعلى ذلك فان شركات القطاع العام التى تتمتع باحكام ذلك القرار هى الشركات التى يعتبرها القانون المتعلق بها كذلك وتخضع له فى تأسيسها وادارتها وتبعيتها، وليست الشركة القومية للتوزيع ممن تندرج فيها اذ انها تعد وفقا للقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة وصحيفة قومية يمارس حقوق الملكية عليها مجلس الشورى ونظام العلاقة بينها وبين العاملين فيها من صحفيين واداريين وعمال عقد العمل الفردى وهى بذلك لاتعتبر من شركات القطاع العام فى مفهوم قرار وزير الاسكان رقم ١١١ لسنة ١٩٨٤ المشار اليه والذى قصر ميزة الاخطار فقط قبل البدء فى تنفيذ المشروعات على هيئات القطاع العام والشركات التابعة لها، وذلك بغض النظر عن مشروعية ذلك الاستثناء ومبرراته، وما تثيره المحافظة فى هذا الشأن من أن هناك مصلحة عامة مؤكدة فى تقديم الجهات للحصول على الترخيصات اللازمة التى تؤمن السلامة الهندسية وما يترتب عليها من مسئولية جنائية فان الشركة القومية للتوزيع تلتزم بالحصول على ترخيص بالبناء قبل القيام بانشاء أو اقامة أية مبان أو اقامة اعمال أو تعليتها أو توسعها أو تعديلها عملا بحكم القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ وانها لاتستثنى من احكامه.

**لذلك:** انتهى رأى الجمعية العمومية الى التزام الشركة القومية للتوزيع بالحصول على ترخيص بالبناء.

### ثالثا : شركات القطاع العام من اشخاص القانون الخاص

#### قاعدة رقم (١٥١)

**المبدأ :** شركات القطاع العام ليست من أشخاص القانون العام ونشاطها لا يعتبر من قبيل ممارسة السلطة العامة ولا تعتبر العقود التي تبرمها مع غير اشخاص القانون العام من العقود الادارية.

**المحكمة :** وقد حسمت المحكمة العليا (الدستورية) بحكمها الصادر بجلسة ٢٩ من يونية سنة ١٩٧٤ فى الدعوى رقم ١٠ لسنة ٤ القضائية عليا (تنازع) تكييف العلاقة بين شركة المعمورة للاسكان والتعمير والمتفعين بشغل كبائتها المقامة على شاطئ البحر : فقضى بأن ترخيص الشركة للمدعى فى شغل احد الكبائن المذكورة لا يعتبر قرارا اداريا بل الواقع ان شغله لهذه الكابينة وفقا للشروط المقررة فى هذا الشأن قد تم بناء على علاقة تعاقدية نشأت بينه وبين الشركة بتوافق ارادتها وبذلك يكون المدعى فى مركز تعاقدى يستمد عناصره ومقوماته من العقد الذى يحكم علاقته بالشركة وهو من عقود القانون الخاص .. وأعملت ذات المبدأ محكمة النقض بحكمها الصادر بجلسة ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٨٦ فى الطعن رقم ١٥٤٣ لسنة ٥١ ق بأن قضت بأنه : لاوجه لتحدى الطاعنة (الشركة) باعتبارالعقد ترخيصا بالاستغلال اذ ان الشركة وهى من شركات القطاع العام لاتعتبر من أشخاص القانون العام، ونشاطها لايعتبر من قبيل ممارسة السلطة العامة، ولاتتسم العقود التى تبرمها مع غير اشخاص القانون العام بالطابع المميز للعقود الادارية من حيث اتصالها بمرفق عام واخذها بأسلوب القانون العام وتضمنها شروطا غير مألوفة فى القانون الخاص، هذا الى ان الترخيص يشغل

عقار لايرد الا على الاموال العامة للدولة او للشخص الاعتبارى العام واموال الشركة الطاعة ليست من الاموال العامة.... وبناء على ذلك فقد خلص هذا القضاء فى تكييف العلاقة بين طرفى الدعوى الى انها علاقة ايجارية من علاقات القانون الخاص وتخضع لاحكام قوانين ايجار الاماكن فلا تعد ترخيصا أو عقدا اداريا، ومقتضى ذلك كله أن يكون الاختصاص الولاىى بنظر الدعوى مثار الطعن مقصورا للمحاكم المدنية دون محاكم مجلس الدولة باعتبار أن موضوع المنازعة متعلقا بعقد مدنى يحكمه القانون الخاص ويخضع لاحكام قوانين ايجار الاماكن ولاشأن له بالعقد الادارى فان قضت المحكمة الادارية بذلك بالرغم من احالة الدعوى اليها بالحكم الصادر من محكمة القضاء الادارى بالاسكندرية فإن حكمها يكون سديدا ومتفقا مع صحيح حكم القانون ويغدو كذلك الحكم المطعون فيه مما يتعين معه رفض الطعن لعدم قيامه على سند من القانون ، واذ كانت المحكمة العليا قد فصلت فى موضوع الاختصاص فى دعوى تنازع الاختصاص كما هو واضح من حكمها فان التزام هذه المحكمة بقضاء المحكمة العليا فضلا على حكم القانون لايدع مجالا لتطبيق حكم المادة ٥٤ مكررا من قانون مجلس الدولة إذ مخالفة هذا الحكم للحكم السابق الصادر من هذه المحكمة فى الطعن رقم ٨٥١ لسنة ٥٠ ق بجلسة ١٩٨٠/٦/١١ الذى خالف حكم المحكمة العليا المشار اليه وهو سابق عليه وكان عليه ان يلتزم فى قضائه فى موضوع الاختصاص، واذ لم يلتزم وكان على المحكمة فى قضاءها الحالى الالتزام بحكم المحكمة العليا المشار اليه، ومن ثم لايتحقق وجه العدول عن مبدأ سابق لما كان يوجب تطبيقه حكم المادة (٥٤ مكررا) من قانون المجلس.

(طعن ٧٠٨ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٨٨/٦/١١)

(ملف رقم ١٧٣/٢/٨٦ جلسة ١٩٨٦/٣/٥)

## الفرع الثاني

### العلاقة بين شركة القطاع العام والعاملين بها

#### قاعدة رقم (١٥٢)

**المبدأ:** لشركة القطاع العام عند اعداد هيكلها الوظيفي انشاء وظيفة «نائب رئيس مجلس ادارة» اذا اقتضت احتياجات العمل اليها.

**الفتوي:** تقضى المادة ٢٠ من قانون الاشراف والرقابة على التأمين فى مصر رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ بأن مجلس ادارة الشركة هو السلطة المهيمنة على شئونها وتصريف أمورها. وللشركة عند اعدادا هيكلها الوظيفي ان تنشئ الوظائف اللازمة لاداء عملها مقرر لها الدرجات التى تراها مناسبة فى حدود القانون، ومن ثم فان لشركة الشرق للتأمين انشاء وظيفة تسمى «نائب رئيس مجلس ادارة» على انه لاصلة بين انشاء هذه الوظيفة وشغلها. وبين عضوية من يشغلها بمجلس ادارة الشركة فهذان امران منفصلان.

(ملف ٣٢٨/٦/٨٦ جلسة ١٩٨٦/٣/٥)

#### قاعدة رقم (١٥٣)

**المبدأ:** القرارات التى تصدرها شركات القطاع العام بشأن العاملين بها وينكشف لها بطلانها يحق لها العدول عنها خلال ثلاث سنوات من تاريخ العلم بالبطلان أو خلال خمسة عشر عاماً من تاريخ صدورها- إذا كان غلط جهة الادارة لم ينكشف لها بصورة يقينية إلا فى تاريخ معين

فيكون حق العدول عن هذه القرارات خلال المدة المذكورة ، من هذا التاريخ فقط.

**الفتوى:** ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ١٧/١٢/١٩٨٦ وتبين لها أن المادة ٨ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين بالقطاع العام تنص على أن «تضع كل شركة هيكلًا تنظيميًا لها وكذلك جداول توصيف وتقييم الوظائف المطلوبة لها بما يتضمن وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسئولياتها وشروط شغلها».

وتنص المادة ٩ من ذات القانون على أن «تقسم وظائف كل شركة الى مجموعات نوعية وتعتبر كل مجموعة وحدة متميزة في مجال التعيين والترقية والنقل والندب والاعارة».

كما تنص المادة ٣٢ على انه مع مراعاة استيفاء العامل لاشتراطات شغل الوظيفة المرقى اليها تكون الترقية اليها من الوظيفة التي تسبقها مباشرة في الدرجة والمجموعة النوعية التي تنتمي اليها.

ومفاد ما تقدم أن القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه أناط بكل شركة أن تضع جدولًا لتوصيف وتقييم الوظائف المطلوبة لها على نحو يتضمن وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسئولياتها واشتراطات شغلها وتقسيم هذه الوظائف الى مجموعات نوعية واعتبر كل مجموعة وحدة متميزة في مجال التعيين والترقية والنقل والندب والاعارة واشترط أن تكون الترقية داخل المجموعة النوعية الواحدة من الوظيفة الأدنى الى الوظيفة الأعلى

مباشرة بمراعاة استيفاء المرشح للترقية لجميع اشتراطات الوظيفة الاعلى داخل المجموعة النوعية التى ينتمى اليها.

ومن حيث انه يبين من الاطلاع على بطاقة وصف وظيفة كاتب ثان بمجموعة الوظائف المكتبية الصادرة بقرار رئيس مجلس ادارة الشركة المصرية لاصلاح وبناء السفن رقم ٣٨٠ بتاريخ ١٩/٨/١٩٧٩ انه يشترط لشغلها الحصول على مؤهل ثانوى (تجارى / عام) أو ما يعادلها وخبرة فى مجال العمل وقضاء ٨ سنوات على الأقل فى وظيفة من الدرجة الادنى مباشرة أو الحصول على مؤهل أقل من المتوسط مناسب وقضاء ٨ سنوات على الأقل فى وظيفة من الدرجة الادنى مباشرة واذ كان الثابت ان العاملين الاولين فى الحالات المعروضة غير الحاصلين على أى مؤهلات دراسية كما لم تتوافر فى شأنهما المدة البيئية المطلوبة فقد عينا فى وظيفة كاتب ثالث بالدرجة الثالثة بمجموعة الوظائف المكتبية فى ١٩/٨/١٩٧٩ ثم رقى الاول الى وظيفة كاتب ثان فى ١٥/٦/١٩٨٠ كما رقى الثانى الى ذات الوظيفة فى ١٠/٧/١٩٨٢ أى أنه لم يمتد عليهما فى وظيفة كاتب ثالث المدة البيئية المطلوبة للترقية لو وظيفة كاتب ثان طبقا لاشتراطات شغل الوظيفة وبذلك يكون قد تخلف فى شأنهما شرط التأهيل العلمى ومدة الخدمة البيئية.

واذ كان الثابت ايضا ان العامل الثالث المعروضة حالته قد رقى الى وظيفة من مجموعة نوعية مغايرة لتلك التى يشغل احدى وظائفها وبالمخالفة لاشتراطات شغلها اذ يشترط لشغلها الحصول على مؤهل عالى مناسب فى حين أن العامل المذكور حاصل على مؤهل متوسط فقط ومن ثم فان قرارات ترقيةاتهم الى الوظائف المشار اليها تعتبر قرارات باطلة.

ومن حيث أن قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ قد خلا من نص يعالج القرارات الباطلة التي تصدر من إحدى شركات القطاع العام بشأن العاملين بها واذا انتهت المحكمة الدستورية بجلستها المنعقدة بتاريخ ٥ يناير سنة ١٩٨٠ فى القضية رقم ٥ لسنة ١ ق الى أن شركات القطاع العام هى من اشخاص القانون الخاص وأن العلاقة التي تربطها بالعاملين بها هى علاقة عقدية يحكمها القانون الخاص وهو ما استقرت عليه الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع منذ فتواها الصادرة بجلسة ٩ من فبراير سنة ١٩٧٢ واكدته بفتواها الصادرة بجلسة ٢ من مايو ١٩٨٤ فلا تعتبر القرارات الصادرة بشأنهم فيما يتعلق بالترقية والتعيين وغير ذلك قرارات ادارية ومن ثم تخضع لاحكام القانون المدنى الذى يتعين الرجوع اليه فى هذا الشأن.

ومن حيث ان قرارات ترقية العاملين المشار اليهم قد قامت على غلط فى تحكم القانون وقعت فيه الشركة اذ تخلف فى شأن العاملين الاولين اشتراطات شغل الوظيفة التى رقىا اليها كما رقى الثالث الى وظيفة بمجموعة نوعية مغايرة.

ومن حيث أن المادة ١٢٢ من القانون المدنى تنص على أن يكون العقد قابلا للابطال لغلط فى القانون وتنص المادة ١٤٠ ايضا على أن (١) يسقط الحق فى ابطال العقد اذا لم يتمسك به صاحبه خلال ثلاث سنوات. (٢) ويبدأ سريان هذه المدة... فى حالة اللغط أو التدليس من اليوم الذى ينكشف فيه .... وفى كل حالة لايجوز التمسك بحق الابطال لغلط أو تدليس أو اكراه اذا انقضت خمس عشرة سنة ومن وقت تمام العقد.. وهو



مايدل على أن القرارات التي تصدرها شركات القطاع العام بشأن العاملين بها وينكشف لها بطلانها يحق لها العدول عنها خلال ثلاث سنوات من تاريخ العلم بالبطلان أو خلال خمسة عشرة عاما من تاريخ صدورها واذ كان غلط جهة الادارة لم ينكشف لها فى الحالة المعروضة بصورة يقينية الا من التاريخ الذى كشف فيه هذا الافتاء عن بطلان القرارات الصادرة بترقية العاملين المشار اليهم فيكون حق العدول عنها خلال المدة المذكورة من تاريخ ابلاغها بهذا الافتاء.

**لذلك:** انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن للشركة العامة لاصلاح وبناء السفن حق العدول عن قرارات ترقية السادة/.....،.....،..... المشار اليهم وذلك خلال ثلاث سنوات من تاريخ ابلاغها بهذا الافتاء.

(ملف ٧٠٤/٣/٨٦ جلسة ١٧/١٢/٨٦)

### قاعدة رقم (١٥٤)

**المبدأ:** مشروعية ما تضمنه منشور شركة النيل العامة للنقل الثقيل رقم ١ لسنة ١٩٨٧ من عدم إستحقاق السائقين أجراً خلال فترة سحب تراخيص القيادة منهم أو وقف سرياتها.

**الفتوى:** ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ١٩٨٨/١/٢٠ فتبينت أن المادة ٢ من قانون المرور الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل بالقوانين

أرقام ٧٨ لسنة ١٨٧٦ ، ٢١٠ لسنة ١٩٨٠ ، ١٢٧ لسنة ١٩٨٢ ، ٢٠ لسنة ١٩٨٣ تنص على أن «لا يجوز لأحد بغير ترخيص من القسم المذكور قيادة أية مركبة فى الطريق العام..» وتنص المادة ٦٣ من ذات القانون على أنه «على المشاة وقائدى جميع المركبات التزام قواعد المرور وآدابه واتباع اشارات المرور وعلاماته وتعليمات رجال المرور والشرطة. وتنص المادة ٦٦ على أنه «يحظر قيادة أى مركبة على من كان واقعا تحت تأثير خمر أو مخدر والا سحبت رخصة قيادته اداريا لمدة تسعين يوما ولضبط وأمناء ومساعدى الشرطة والمرور عند الاشتباه فحص حالة المركبة بالوسائل الفنية...» فاذا امتنع أو لجأ الى الهرب سحبت رخصته اداريا للمدة المذكورة....» وتنص المادة ٧٢ على أنه «عند ضبط قائد أية مركبة مرتكباً فعلاً مخالفاً للإدارة العامة فى المركبة أو اذا سمح بذلك يسحب ترخيص المركبة واللوحات المعدنية ورخصة قائدها لمدة لا تتجاوز ثلاثين يوما من تاريخ الضبط..» وتنص المادة ٧٢ مكرراً على أنه «يجوز سحب ترخيص القيادة لمدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على ستين يوما أو المدة الباقية من الترخيص ايهما أقل اذا ارتكب قائد المركبة أحد الافعال الآتية :

«وتنص المادة ٧٥ على أنه «يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيهًا ولا تزيد على مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من ارتكب فعلاً من الافعال الآتية : (١) قيادة مركبة آلية بدون رخصة قيادة أو برخصة لا تجيز قيادتها أو برخصة انتهت أجلها أو تقرر سحبها أو إيقاف سريانها» وتنص المادة ٧٨ على أنه «اذا حكم على قائد مركبة مرخص له بالقيادة لارتكابه فعلاً معاقباً عليه بمقتضى المواد من ٧٤

والى ٧٦ من هذا القانون فللقاضى أن يضمن الحكم وقف سريان رخصة القيادة لمدة لا تتجاوز سنة من اليوم التالى لتاريخ انتهاء العقوبة.. «وتنص المادة ٨١ على أن «إذا اتهم قائد أية سيارة بارتكابه جريمة قتل خطأ أو اصابة خطأ بالسيارة فيجوز للنيابة العامة ان تأمر بوقف سريان رخصة القيادة المنصرفة اليه لمدة لا تتجاوز شهران ولها اذا رأت مد ايقافه أن تعرض الأمر على القاضى الجزئى...» كما استعرضت الجمعية المادة ٧٨ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين بالقطاع العام التى تنص على أن «يجب على العامل مراعاة الأحكام الآتية :

(١) اداء الواجبات المنوطة به بدقة وامانة .

(٢) أن ينفذ مايصدر إليه من أوامر وذلك فى حدود القوانين واللوائح والنظم المعمول بها...»

ولما كان المشرع حظر فى قانون المرور رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه قيادة أية مركبة من تلك المركبات التى ينظم تسييرها الا بعد الحصول على ترخيص بالقيادة من قسم المرور المختص وأوجب على قائدى هذه المركبات اتباع قواعد المرور وآدابه وتعليمات القائمين على تنظيمه وعدم مخالفتها أو الخروج عليها والا تعرض المخالف للعقوبات المقررة وأجاز سحب ترخيص القيادة أو وقف سريانه فى حالة ارتكاب المرخص له أحد الافعال المؤثمة التى يجوز معها سحب الترخيص أو وقف سريانه وفقا لأحكام هذا القانون كما جعل السحب أو الايقاف وجوبيا فى حالات معينة وقرر عقوبات جنائية مشددة لمن يضبط خلال فترة سحب أو وقف سريان ترخيص قيادته وهو يقود مركبة.

ولما كان القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه قد نظم علاقة العاملين بالقطاع العام بالجهات التي يعملون بها وحدد واجباتهم ومسئولياتهم والأعمال المحظورة عليهم وأوجب على كل عامل أن يؤدي عمله بدقة وأمانة وما يتفرع من ذلك من احترام القواعد المنظمة لأعمال وظيفته سواء تلك المقررة بالقانون المنظم لعلاقته بالجهة التي يعمل بها أو غيرها من القوانين واللوائح ذات الصلة بأعمال وظيفته والتي يباشر هذه الأعمال في ضوء أحكامها وكذلك تنفيذ ما يصدر اليه من أوامر وتعليمات في حدود القوانين واللوائح والنظم المعمول بها.

ولما كان قانون المرور قد حظر على المرخص له بقيادة المركبات مباشرة أعمال هذه القيادة خلال فترة سحب أو إيقاف ترخيص قيادته وان هذا الحظر ينصرف الى العامل الذي يتخذ من القيادة مهنة له كما ينصرف الى الجهة التي يعمل بها بمعنى أن العامل الذي يتسبب بخطئه في سحب أو إيقاف سريان رخصة قيادته لارتكابه أحد الأفعال المؤثمة قانونا يكون قد أقام بفعله مأخذاً قانونياً يحول بينه وبين مباشرة مهنته خلال فترة السحب أو الإيقاف كما يمنع أيضاً على الجهة التي يتبعها مطالبته بالقيام بأعمال وظيفته خلال هذه الفترة باعتبار أن هذا المانع يندو بمثابة الاستحالة القانونية المطلقة التي تسرى على العامل والجهة التي يعمل بها في ذات الوقت واذ كان من المقرر أن الأجر مقابل العمل وأن العامل لا يستحق اجرا الا مقابل خدمة فعلية يؤديها، ومن ثم فان سحب أو وقف سريان ترخيص قيادته من العاملين الشاغلين لوظائف سائقين يمتنع عليه أداء عمله خلال هذه الفترة ولا يستحق بالتالى اجرا عنها ويعتبر الحرمان من الأجر في هذه الحالة نتيجة أو

أثرا لما ارتكبه العامل من مخالفات أدت الى قيام ذلك المانع القانونى الحائل بينه وبين أداء عمله، وترتيباً على ما تقدم يعتبر منشور شركة النيل العامة للنقل الثقيل رقم ١ لسنة ١٩٨٧ المشار اليه فى الحالة المعروضة فيما تضمنه من التنبيه على السائقين لدى الشركة المذكورة بالمحافظة على رخص قيادتهم وعدم استحقاقهم أجرا خلال فترة سحب أو وقف سريان هذه التراخيص متفقا لأحكام القانون.

**لذلك :** انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى مشروعية ما تضمنه منشور شركة النيل العامة للنقل الثقيل رقم ١ لسنة ١٩٨٧ المشار اليه من عدم استحقاق السائقين أجرا خلال فترة سحب تراخيص القيادة منهم أو وقف سريانها.

## الفرع الثالث

### جداول ترتيب الوظائف

#### قاعدة رقم (١٥٥)

**المبدأ:** تلتزم شركات القطاع العام بالمعايير التي تضمنها قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٠٧ لسنة ١٩٧٨ في شأن معايير ترتيب الوظائف بها.

**الفتوى:** ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ١٦/١/١٩٩١، فرأت انه لما كانت المادة (٨) من قانون نظام العاملين بالقطاع العام اذ نصت على أن تضع كل شركة هيكلًا تنظيميًا لها وكذلك جداول توصيف وتقويم الوظائف المطلوبة لها بما يتضمن وصف كل وظيفة من تحديد واجباتها ومسئولياتها وشروط شغلها والاجر المقرر لها في حدود الجدول رقم (١) الملحق بالقانون المتضمن بيان الدرجات المالية وبدايتها وأقصى مربوطها وعلاواتها فيما بينهما، ويعتمد الهيكل التنظيمي وجداول التوصيف والتقويم من مجلس ادارة الشركة،، كما يضع مجلس الادارة القواعد المتعلقة بتنفيذ قطاع ترتيب الوظائف بما يتفق مع طبيعة نشاط الشركة وأهدافها - وذلك مع مراعاة المعايير التي يصدر بشأنها قرار مجلس الوزراء، فإن مفاد ذلك ان مجلس إدارة الشركة، فيما يضعه من تلك الهياكل والجدوال المبينة بالمادة يلتزم بمراعاة ما قيدت به سلطته في الخصوص من أحكام، منها أن يتم ذلك في حدود جدول الدرجات والاجور الملحق بالقانون وأن يتم في إطار

التعريف بالمسميات الرئيسية وعوامل تقويم الوظائف فى مختلف المجموعات النوعية والحد الأدنى من متطلبات شغل الوظيفة من مؤهلات تؤهل لذلك أو خبرة زمنية تلزم له وأية شروط أخرى، مما يرد فى القواعد التى يصدر بها قرار من رئيس مجلس الوزراء بمقتضى التفويض المخول له فى هذه المادة ، لوضع المعايير اللازمة لترتيب وظائف العاملين بالقطاع العام، وهو مما يقتضى التقيد بما يرد فى القرار الذى يصدر فى الخصوص من ترتيب لتدرج الوظائف وتحديد درجاتها فى كل مجموعة نوعية، ومايشتمل عليه ذلك من تحديد لأعلى الوظائف فى كل منها وللدرجة المقررة لها، فلايجوز اذن مخالفة ذلك فى أهم مايشتمل عليه ذلك من تحديد لأعلى الوظائف فى كل منها وللدرجة المقررة لها، فلايجوز اذن مخالفة ذلك فى أهم مايشتمل عليه وهو تحديد الدرجة العليا التى يقع عندها الترقية فى كل مجموعة، فلا يتقرر لأعلى وظيفة فيها أثر عن تلك الدرجة والقول بغير ذلك لأساس له ، لأن مايرد بالمادة (٢) ان القرار من أن تقوم الشركات المختلفة بمواءمة جدول وظائفها بما يتفق مع أحكامه، وذلك فى نطاق التقويم المالى المستمد للوظائف، ليس فيه مايجيز كون ذلك بالمخالفة لأحكامه الواجب العمل بها فى شأن معايير ترتيب الوظائف على مانص عليه من باب التأكيد فى المادة الأولى منه، وهى الاصل واجب الاتباع ، ولاتنصرف المواءمة الى الخروج على أحكامه فى خصوص تحديد مستويات الوظائف فى درجة فى كل مجموعة ممايرد فى الجداول التى تلحق به وتكون جزءا منه، من بداية الوظائف فى كل منها الى منتهائها، فنص المادة الثامنة من القانون ظاهر فى افادة معنى الالتزام بها فى الخصوص ، بما يقرره من أن يكون مايبضعه مجلس ادارة الشركة منه بمراعاة تلك المعايير التى وكل تقريرها، بمقتضى

السلطة التفويضية التي قررها لرئيس مجلس الوزراء وذلك يقتضى عدم مخالفتها، ومن ثم فلا معنى للقول بأنها فى الخصوص من قبيل الارشادات لما فى ذلك من بعد عن صريح حكم النص وعلة تقريره، وتقييد سلطة مجلس الادارة فى هذا الأمر بوجوب مراعاة تلك المعايير.

لما كان ذلك ، وكان قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٠٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن المعايير اللازمة لترتيب وظائف العاملين بالقطاع العام وقد بين فى الجدول الملحق به وظائف الخدمات المعاونة ودرجاتها المالية وجعل أعلاها وظيفة رئيس معاوئى خدمة بالدرجة الرابعة، وأدناها وظيفة معاوئى خدمة بالدرجة السادسة، وبينهما وظيفة معاوئى أول بالدرجة الخامسة -فانه لايجوز للشركة ترتيب وظائفها بمايخالف أحكامه فى الخصوص، بأن تزيد درجات الوظائف درجتين أعلى، صعودا لوظيفة رئيس معاوئى الخدمة الى الدرجة الرابعة- ومن أجل ذلك يكون قرار رئيس مجلس ادارة الشركة العربية للنقل البحرى المشارليه فى الوقائع، الجاعل أعلى درجة لهؤلاء الدرجة الثانية غير مشروع ، هو وقرار مجلس ادارة هيئة القطاع العام للنقل البحرى باعتماده.



## الفرع الرابع

### اللائحة المالية

#### قاعدة رقم (١٥٦)

المبدأ: يلتزم مجلس ادارة الشركة باللائحة المالية التى وضعها بمقتضى السلطة المخولة له قانونا وأحكام هذه اللائحة هى الواجبة الإلتباع فى كافة عمليات الشركة الى تعاقد عليها للشراء أو التوريد أو التكليف بالأعمال ويتعين على مجلس الادارة الإلتزام المطلق بأحكام تلك اللائحة -لايجوز لمجلس إدارة الشركة اغروج على أحكام اللائحة المالية التى وضعها أو الإستثناء من أحكامها فى حالات فردية - مخالفة أحكام اللائحة المالية يشكل مخالفة إدارية ومالية تستوجب المؤاخذه التأديبية عنها ولايهم بعد ذلك ما إذا كانت هذه المخالفة قد سببت ضرر أو عادت بنفع على الشركة فأساس المخالفة هو مخالفة أحكام النظام الذى تدير عليه الشركة.

**المحكمة :** ومن حيث أن قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ باصدار قانون المؤسسات الخاصة وشركات القطاع العام قد نص فى المادة ٤٩ منه على ان ويكون لمجلس ادارة الشركة جميع السلطات اللازمة للقيام بالاعمال التى تقتضيها اغراض الشركة وعلى وجه الخصوص.....الخ.

كما نصت المادة ٥٠ من ذات القانون على ان يضع مجلس الادارة اللوائح الداخلية لتنظيم اعمال الشركة وادارتها ونظام حساباتها وشؤونها

المالية التى تكفل انتظام العمل واحكام الرقابة وذلك دون تقييد بالنظم الحكومية . ثم جاء القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ وأورد فى المادة ٥٠ من ذات النص بعباراته و اضاف اليه (وبما يتناسب مع ظروف الشركة الادارية والمالية والانتاجية والتسويقية وطبيعة نشاطها) وهذه النصوص جميعها تتطابق مع النصوص الواردة فى قانون الهيئات العامة رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ ... المشار اليه ولائحه التنفيذية.

ومن حيث انه استنادا الى هذه النصوص اصدر مجلس ادارة شركة النصر للاسكان والتعمير وصيانة المباني بجلسة ١٩٧٤/١٢/٧ لائحة مالية للشركة حوت ١٤٣ مادة فى ابوابها المختلفة وقد نصت المادة ٨٠ منها على ان يتم الشراء أو التكاليف بالاعمال والخدمات باحدى الطرق الآتية :

أ - المناقصة العامة.

ب- المناقصة المحدودة.

ج- الممارسة.

د- الامر المباشر . ونظمت المواد ٨١ - ١٠٨ من اللائحة الأحكام الواجب اتباعها وطرق طرح المناقصة العامة والمحدودة وكذلك الممارسة وافردت المادة ١١٤ الاجراءات الواجب اتباعها عند اللجوء للامر المباشر فنصت على انه «يجب الشراء أو التكاليف بأداء الاعمال عن طريق الأمر المباشر بشرط لاينطوى ذلك على تجزئة العملية للتهرب من المناقصة فى الاحوال الآتية :

١ - الاصناف والمبيعات التى تنتجها او توردها شركة قطاع عام او هيئة عامة واحدة ويكون سعرها محددًا مما يتعذر معه اجراء المناقصة أو

الممارسة وذلك بعد الحصول على موافقة رئيس مجلس الادارة.

٢ - الاصناف والمهمات التى وصل مخزونها الى مرحلة الخطر بحيث يترتب على عدم شرائها فورا خسائر للشركة وتقتصر الكميات المشتراة على اقل قدر ممكن ريثما تستوفى اجراءات الشراء بالطرق المقررة بهذا النظام.

٣ - الاصناف والمهمات زهيدة القيمة.

٤ - الاصناف والمهمات المستحدثة لتجربتها واختبارها.

٥ - الاصناف والمنتجات المسعرة جبريا محلية وأجنبية.

كما تضمنت هذه اللائحة ان يكون هناك مبرا كافيا للجوء الى الأمر المباشر فنصت المادة ١١٥ من اللائحة على ان (يجب ان توضح الاسباب التى تدعوا الى الشراء بأمر مباشر فى مذكرة مكتوبة ترفع عن جهاز المشتروات الى السلطة المختصة بالشراء للنظر فى الموافقة عليه وحددت المادة ١١٧ السلطات المختصة باعتماد الشراء بالأمر المباشر ثم عدلت صلاحيات وحدود السلطة المختصة هذه بموجب قرار مجلس الادارة رقم ٦٦ لسنة ١٩٨٤ الصادر فى ١٢/٥/١٩٨٤ .

ومن حيث انه يبين من استعراض النصوص السابقة ان المشرع فى المادة ٥٠ من قانون هيئات القطاع العام وشركاته رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ قد خول مجلس ادارة الشركة (سلطة وضع اللوائح الداخلية لتنظيم اعمال الشركة وادارتها ونظام حساباتها وشؤونها المالية التى تكفل انتظام العمل

واحكام الرقابة وذلك دون التقيد بالنظم الحكومية وقد وردت ذات الأحكام فى المادة ٣٢ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ كما نصت المادة ٤٩ من اللائحة التنفيذية للقانون المشار اليه الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٥ على ان لمجلس الادارة اعتماد اللوائح ونظم العمل الداخلية بالشركة واتخاذ كافة الاجراءات والتصرفات القانونية الأخرى اللازمة لحسن ادارة جميع أنشطة الشركة والتصرف فى شئونها وتصدر قرارات المجلس نهائية دون حاجة الى اعتماد سلطة اعلى وذلك مع عدم الاختلال بأحكام هذه اللائحة ولذلك يبين بجملاء أن أحكام اللائحة المالية للشركة التى وضعها مجلس الادارة بمقتضى السلطة المخولة له قانونا هى الواجبة الاتباع فى كافة عمليات الشركة التى تتعاقد عليها للشراء أو التوريد أو التكليف بالاعمال ويتعين على مجلس الادارة بالالتزام المطلق بأحكام تلك اللائحة واذ نظمت تلك اللائحة طرق الشراء أو التكليف بالاعمال على نحو محدد ومرتب وفقا لأهمية العمل المزمع التعاقد عليه فجعلت الاصل فى التعاقد هو وجوب اتباع اسلوب المناقصة العامة والمناقصة المحدودة ، على الترتيب باعتبارهما أفضل الطرق لتحقيق مصلحة الشركة للحصول على أفضل الشروط وأنسب الاسعار وأحسن العروض من النواحي الفنية والمالية وهذا أمر بديهى ومستقر عليه سواء فى الحكومة أو القطاع العام ودليل ذلك ان اللائحة المشار اليها اتجهت الى الأخذ بأسلوب الممارسة فقد كان ذلك على وجه الاستثناء بأن حددت الحالات التى يتم فيها اللجوء الى طريق الممارسة ، أما الاسناد بالأمر المباشر فقد وضع فى اللائحة كأسلوب أخير أكثر استثناء ولذلك وضعت شروطا محددة للجوء الى هذا الاسلوب بان حددت الحالات التى يلجأ فيها الأمر المباشر على سبيل الحصر قد ورد فى مجملها حول شراء

الاصناف التى تحتكر انتاجها أو توريدها شركات قطاع عام أو شراء الاصناف التى وصل مخزونها الى حد الخطر مما يترتب على عدم توافرها خسائر جسيمة للشركة، كما قيدت اللجوء الى أسلوب الأمر المباشر بعدة قيود منها :

أ - الاينطوى اللجوء للأمر المباشر على تجزئة العملية للتهرب من المناقصة.

ب- ان توضح اسباب اللجوء للأمر المباشر فى مذكرة مكتوبة من جهاز المشتريات للسلطة المختصة بالشراء للنظر فى الموافقة عليها.

ج- عند اللجوء للأمر المباشر فى شراء الاصناف التى وصل مخزونها الى حد الخطر ان يقتصر الشراء على اقل كمية ممكنة - بينما تستوفى اجراءات الشراء بالطرق المقررة .

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان مجلس ادارة الشركة قد وافق على اسناد عملية تعمير المبنيين السابع والثامن بالهضبة الوسطى بمدينة المقطم بتاريخ ١٩٨٤/١٢/٢٥ بالأمر المباشر اى المفاوض .....و..... بتكلفة بلغت ٢٦ مليون جنيه مصرى، كما وافق المجلس على اسناد عملية تعمير مدينة المعراج بتاريخ ١٩٨٥/٩/١٦ بالأمر المباشر ايضا لذات المفاوض بتكلفة بلغت ٢٢ مليون جنيه فإن هذا التصرف من جانب اعضاء مجلس الادارة يكون مخالفا لأحكام اللائحة المالية للشركة بعدم دخول هاتين الحالتين فى حالات الاسناد بالأمر المباشر المتصوص عليها فى اللائحة المحددة على سبيل الحصر

والتي أجاز فيها اللجوء للأمر المباشر ومن ثم فإن هذا التصرف يمثل خروجاً صارخاً من المجلس على مقتضى واجبات الوظيفة وما يجب من دقة وأمانة والمحافظة على أموال الشركة التي يعملون على إدارتها وبذلك تكون هذه المخالفة ثابتة في حقهم الأمر الذي يسوغ مساءلتهم، ولا يغير من ذلك مادفع به من وجود خلاف في الرأي القانوني حول تفسير نصوص اللائحة المالية وغيرها من النصوص القانونية مما ينفي عن الطاعن وغيره من المحالين ارتكاب المخالفة ، ذلك الخلاف الذي ورد بتقرير الطعن كوجه من أوجه الدفاع يتمثل في :

١ - مذكرة بالرأى من الدكتور / ..... المحامي في ذات الموضوع خلص فيها بناء على طلب الشركة - الى ان قانون هيئات القطاع العام وشركاته قد أباحت لشركات القطاع العام ان تتعاقد دون اتباع الأحكام الواردة بقانون تنظيم المناقصات أو بالنظم الحكومية ولذلك يكون لمجلس الادارة ان يتعاقد بالاسناد بالأمر المباشر مع أى مقاول ولا يلزم مجلس الادارة باتباع اسلوب المناقصة العامة.

٢ - التحقيق الذى اجراه المستشار مساعد المدعى العام الاشتراكى فى هذا الموضوع ومذكرته التى حررها بنتيجة التحقيق وانتهى فيها الى حفظ الموضوع لانتفاء المخالفة .

ومن حيث انه عن الرأى الاول فإنه لا يمثل خلافاً فى الرأى يتعين الالتزام به لانه لم يصدر من جهة مختصة بالفتوى وابداء الرأى وانما هو رأى قانونى صادر من محام خاص بالشركة لا يلزم الشركة ولا يلزم غيرها من

باب أولى ، وفضلا عن ذلك فإن طبيعة عملية الاسناد لم تكن بناء على الفتوى المشار اليها ذلك لان الثابت ان عملية اسناد تعمير المبنيين السايح والثامن من الهضبة الوسطى لمدينة المقطم قد اسندت للمقاول بالأمر المباشر بتاريخ ١٩٨٤/١٢/٢٥ فى حين ان الفتوى التى اصدرها الاستاذ الدكتور/..... المحامى كانت بتاريخ ١٩٨٥/٦/٦ اى بعد اسناد العملية بحوالى ستة شهور فالقول بأن عملية الاسناد كانت بناء على هذه الفتوى هو قول ظاهر الفساد وبالنسبة للرأى الثانى المتمثل فى تحقيق مساعد المدعى العام الاشتراكى والمذكرة التى اعددها سيادته وانتهى فيها الى الحفاظ فإنه يبين منها انه شرح ما هو مستقر فى الشق الادارى من تدرج التشريع ومكان كل نظام مدارج التدرج التشريعى وان القرارات التنظيمية المنفذة للقوانين والتى تخول السلطة التنفيذية اصدارها هى ما اصطلح على تسميتها (باللوائح) وان مجلس ادارة شركة النصر للاسكان والتعمير قد اصدر قراره الادارى التنظيمى (لائحة) باسناد عملية تنفيذ اعمال تعمير مدينتى المقطم والمراج لذات المقاول القائم بأعمال التعمير تحقيقا لاغراض الشركة ويهدف الصالح العام فهو بذلك يكون قرارا صحيحا ومتفقا وأحكام القانون لانه مستمد مباشرة من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ بنظام هيئات القطاع العام وشركاته ولائحته التنفيذية ، وليس هناك التزام على مجلس ادارة الشركة فى اتباع طريقة المناقصة لانه طبقا للقانون المشار اليه فهو غير مقيد بالنظم الحكومية.

ومن حيث ان هذا القول مردود عليه بأن مجلس ادارة شركة القطاع العام اذا ما استعمل الرخصة التى خولها له المشرع بأن أصدر لائحة تنظم

الاجراءات والقواعد التى يتعين على الشركة اتباعها عند اجراء تعاقداتها ، فانه يتعين عليه الالتزام بأحكام هذه اللائحة التى تتضمن نصوصا عامة مجردة عند اجراء التعاقد على عملية معينة بذاتها ، ولايجوز لمجلس الادارة الخروج على أحكام هذه اللائحة أو الاستثناء من أحكامها فى حالات فردية والقول بغير ذلك مؤداه أن مجلس ادارة اى شركة قطاع عام يسير أمور الشركة دون اى نظام يحكمه فهو غير مقيد بالنظم الحكومية وغير مقيدة باللوائح المالية التى يصدرها.

وفضلا عن ذلك فإن تحقيق السيد المستشار مساعد المدعى العام الاشتراكى وما خلص اليه - لايعنى ان يكون تحقيقا اجرته سلطة الاتهام وأيا كان رأيها فهو لايفيد سلطة الحكم ولا الزام عليها باتباع ما وصل اليه من نتيجة ، وبالتالي لا يكتسب اى حجية اذ الحجية مقصورة فقط على الاحكام النهائية فى الحدود والشروط المنصوص عليها فى المادة ١٠٢ من قانون الاثبات.

ومن حيث انه عما جاء بتقرير الطعن من النعى على الحكم المطعون فيه من انه خاص الى ثبوت المخالفة قبل الطاعن مما لحق ضررا بالشركة دون ان يهتم يبحث مدى ثبوت الضرر فإن جوهر المخالفة يتمثل فى الخروج على مقتضى الواجب الوظيفى باسناد العمليتين للمعاول بالامر المباشر بمبلغ ٤٨ مليون جنيه بالمخالفة لاحكام اللائحة المالية للشركة، وقد تولت المحكمة التأديبية فى حكمها المطعون فيه مناقشة أدلة الثبوت وتمحيصها ونصر دفاع الطاعنين ومناقشته وتحقيقه وخلصت الى ثبوت المخالفة فى حقهما مع المحالين الاخرين المشتركين معهما فيها وذلك لعدم اتباعهم الاجراءات التى



نصت عليها اللائحة المالية للشركة ، فمخالفة احكام اللائحة المالية التى هى النظام الاساسى الذى تدير عليه الشركة بشكل مخالفة ادارية ومالية تستوجب المؤاخلة التأديبية عنها ولايهم بعد ذلك ما اذا كانت هذه المخالفة قد سببت ضررا أو عادت بنفع على الشركة فأساس المخالفة هو مخالفة احكام النظام الذى تدير عليه الشركة، ومن ثم يكون هذا الدفاع فى غير محله متعين الرفض.

ومن حيث انه وقد ثبت مما تقدم ان المخالفة المنسوبة للطاعنين ثابتة فى حقهما وهى تمثل خروجا منهما على مقتضى واجبات الوظيفة الامر الذى يسوغ مساءلتهم تأديبيا واذا قضى الحكم المطعون فيه بمجازاتهم عما فرط منهما بعقوبة اللوم فإنه يكون قد اصاب وجه الحق فى قضائه ويكرن الطعن عليه فى غير محله متعين الرفض.

## الفرع الخامس

### حصة العاملين في ارباح الشركة

#### قاعدة رقم (١٥٧)

**المبدأ:** للعاملين نسبة في ارباح الشركة لا تقل عن ٢٥٪ من الارباح الصافية - ١٠٪ للتوزيع النقدي و ١٠٪ لاسكان العاملين و ٥٪ للخدمات الاجتماعية لجميع العاملين بالقطاع العام.

**الفتوي:** اعاد المشرع في المادة ٤٢ من قانون هيئات القطاع العام الصادر بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم حق العاملين في ارباح المشروعات تنظيمًا كاملاً، واشترط ألا تقل هذه النسبة عن ٢٥٪ من الارباح الصافية التي يقرر توزيعها ويوجه هذا النصيب على أساس ١٠٪ لاسكان العاملين و ١٠٪ لاغراض التوزيع النقدي و ٥٪ تودع بحساب خاص بينك الاستثمار القومي وتخصص للخدمات الاجتماعية لجميع العاملين بالقطاع العام . ويكون توجيه نسبة الـ ١٠٪ لاسكان العاملين بقرار من رئيس مجلس الوزراء لشركة أو لمجموعة شركات متجاورة لاقامة المساكن اللازمة للعاملين فيها، واساس ذلك من أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١١١ لسنة ١٩٧٤ لتحديد نسبة وقواعد توزيع واستخدام نصيب العاملين بشركات القطاع العام، وقد استمر بذلك بمقتضى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٨٤ وتودع الـ ٥٪ بحساب خاص بينك الاستثمار القومي وتخصص للخدمات الاجتماعية لجميع العاملين بالقطاع العام ، ويعتبر رئيس مجلس الوزراء هو السلطة المختصة بتوجيه الرصيد المودع بينك الاستثمار بما يعود بالنفع على

جميع العاملين فى ظل العمل بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه .  
وقد كان رئيس الجمهورية هو السلطة المختصة بالاضافة الى سلطة رئيس  
مجلس الوزراء قبل العمل بالقانون المذكور . ومن ثم لا يكون الاتحاد العام  
لنقابات العمال صفة فى طلب استخدام حصيلة الـ ٥٪ المخصصة للخدمات  
الاجتماعية .

وقد عالج المشرع ايضاً بالمادة ٢٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٨١  
بشأن التعاون الاسكانى مساهمة وحدات القطاع العام فى أوجه نشاط  
الجمعيات التعاونية للبناء والاسكان المكونة من العاملين فيها . وهذه المساهمة  
تكون فى صورة قروض تقدم الى هذه الجمعيات بدون فوائد . ويتم تدبير هذه  
القروض من حصيلة الـ ٥٪ المخصصة للخدمات الاجتماعية والمودعة بينك  
الاستثمار القومى .

(ملف ٣٢١/٢/٨٦ و ملف ٤٧/٢/١٦ جلسة ١٩٨٥/١٢/٤)

## الفرع السادس

### الاحتياجات النظامية

#### قاعدة رقم (١٥٨)

**المبدأ:** يجوز أن يتضمن النظام الاساسى للشركة النص على تكوين احتياطي نظامى بتجنيب نسبة معينة من الارباح الصافية.

**الفتوى:** بمقتضى المادة ٤١ من قانون هيئات القطاع العام وشركاته الصادر بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ والمادة ٧٢ من لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٩٠ لسنة ١٩٨٥ والمادة ٣٣ من نموذج النظام الاساسى الصادر بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٣٩٠ لسنة ١٩٨٥ - بمقتضى هذه الأحكام اجاز المشرع ان يتضمن النظام الاساسى للشركة النص على تجنيب نسبة معينة من الأرباح الصافية لتكوين احتياطي نظامى. وعلى ذلك فإن الاحتياطيات المنصوص عليها فى النظام الاساسى للشركة أيا كانت التسميات التى تطلق عليها هى احتياطيات نظامية. ولما كان الاحتياطي بالمعنى الدقيق هو جزء يقتطع من الارباح الصافية فإن الاحتياطي المنصوص عليه فى المادة ٧٢ من اللائحة التنفيذية المشار اليها لايعتبر فى حقيقته من قبيل الاحتياطيات ، وانما هو رصيد يخصص لاعادة أصول الشركة الى ما كانت عليه أو شراء أصول ثابتة جديدة. ولم يقرر المشرع سريان نموذج النظام الاساسى الصادر بقرار رئيس مجلس الوزراء المشار اليه على شركات القطاع العام بمجرد صدوره وبقوته الذاتية. وعلى ذلك فلكل شركة اختيار النموذج الذى يتمشى مع نشاطها ويكون تقرير الأخذ به بالادارة والاجراءات التى رسمها القانون.

## الفرع السابع

### جواز الامتناع عن توزيع الارباح

#### قاعدة رقم (١٥٩)

**المبدأ:** امتناع الجمعية العمومية لشركة القطاع العام عن توزيع الارباح لتتمكن من الوفاء بالتزاماتها النقدية ومديونياتها هو امتناع سليم وغير مخالف للقانون.

**الفتوي:** حق المساهم في الارباح هو حق احتمالي لا يتأكد الى بمصادقة الجمعية العمومية على توزيع هذه الارباح وعلى الجمعية العمومية طبقا للمادة ٤٣ من قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والذي تسرى أحكامه في شركات القطاع العام فيما لم يرد به نص خاص في قانون هيئات القطاع العام وشركاته أن تمتنع عن توزيع الارباح اذا ترتب على ذلك منع الشركة عن أداء التزاماتها النقدية في مواعيدها وقد جمعت اللائحة التنفيذية لقانون هيئات القطاع العام وشركاته الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٩٠ لسنة ١٩٨٥ هذه الاحكام المتفرقة ولم ترد فيها أو تقييد منها فنصت في المادة ٧١ على انه «لا يجوز للجمعية العامة ان تقرر توزيع ارباح اذا ترتب على ذلك منع الشركة من اداء التزاماتها النقدية في مواعيدها وذلك في ضوء تقرير مراقب الحسابات ويستحق المساهم حصته في الارباح بصدور قرار الجمعية العامة بتوزيع الارباح بعد اعتماد الميزانية وحساب الارباح والخسائر ومؤدى ذلك سلامة الاجراء الذي اتخذه الجمعية

العمومية لاحدى شركات القطاع العام بالامتناع عن توزيع الارباح عند اعتماد الحسابات الختامية وذلك فى ضوء تقدير الجهاز المركزى للمحاسبات حتى تستطيع ان تنفى بالتزاماتها النقدية ومديونياتها وهذا القرار أيا ما كانت آثاره على الخزانة العامة فانه لا يخالف حكم القانون وانما جاء متفقاً مع مقتضاه ومتسقاً مع مؤداه.

(ملف رقم ١٥٣/١/٤٧ جلسة ١٦/٥/١٩٩٣)

## الفرع الثامن

### تحمل خسائر الشركة

#### قاعدة رقم (١٦٠)

**المبدأ:** هيئة القطاع العام لا يجوز لها أن تتحمل خسائر شركة من شركات القطاع العام التي تشرف عليها -يجوز لها اقراضها أو ضمانها فيما تعقده من قروض وفقا لحكم البند ٨ من المادة الثامنة من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن هيئات القطاع العام وشركاته- يجوز زيادة رأسمال الشركة وذلك باتباع الاجراءات التي يتطلبها القانون.

**الفتوى:** ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ١٩٨٨/٣/٣٠ فتبينت أن المادة ٢ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ في شأن هيئات القطاع العام وشركاته تنص على أن «تتشأ هيئة القطاع العام بقرار من رئيس الجمهورية وتكون لها الشخصية الاعتبارية وتعتبر من أشخاص القانون العام ويحدد القرار الصادر بإنشائها (١) اسمها ومركزها الرئيسي..... (٤) مجموعة الشركات التي تشرف عليها وتحدد على أساس تماثل أنشطتها أو تكاملها ويؤول الى الهيئة صافي حقوق الدولة في هذه الشركات.... وتنص المادة ٣ من ذات القانون على أن «يتكون رأسمال هيئة القطاع العام من: (١) ..... شركات القطاع العام التي تشرف عليها الهيئة والمملوكة لها ملكية كاملة.

(٢) نسبة الدولة في رؤوس أموال الشركات التي تشرف عليها البعثة والتي تساهم فيها بالاشتراك مع الاشخاص الاعتبارية العامة أو الخاصة

أوالافراد وتنص المادة ٦ على أن «مجلس ادارة هيئة القطاع العام هو السلطة العليا المهيمنة على شئونها وتصريف أمورها وله أن يتخذ ما يراه لازما من القرارات لمباشرة اختصاصات الهيئة لتحقيق الغرض الذى أنشئت من أجله فى اطارالاهداف والخطط والسياسة العامة للدولة وعلى الوجه المبين فى هذا القانون» وتنص المادة ١٧ على ان «شركة القطاع العام وحدة تقوم على تنفيذ مشروع اقتصادى وفقا للسياسة العامة للدولة وخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويجب ان تتخذ شكل الشركة المساهمة» وتنص المادة ١٩ على ان «يصدر بتأسيس الشركة قرار من الوزير المختص بناء على اقتراح مجلس ادارة هيئة القطاع العام المختصة وموافقة رئيس مجلس الوزراء.... وتنص المادة ٢٤ على أن «يقسم رأسمال الشركة الى أسهم اسمية متساوية القيمة... ويحدد النظام الاساسى القيمة الاسمية للسهم بحيث لا تقل قيمة السهم عن خمسة جنيهات ولا تزيد على مائة جنيه.....» وتنص المادة ٣٦ على انه «مع مراعاة أحكام هذا القانون والنظام الاساسى للشركة تختص الجمعية العامة بما يأتى : (١) اقرار الموازنة التخطيطية للشركة... (٢) النظر فى تقرير مجلس الادارة... (٣) اقرار الميزانية والحسابات والقوائم الختامية.... (٤) اقرار العلاوة الدورية المستحقة للعاملين (٥) تعديل نظام الشركة (٦) اطالة مدة الشركة أو تقصيرها (٧) زيادة رأسمال الشركة أو تخفيضه... (٨) الترخيص باستخدام المخصصات فى الاغراض المحددة لها... (٩) تقرير ادماج الشركة أو تقسيمها (١٠) اعتماد تقييم الحصص بالجنيه... (١١) اقرار المساهمة فى شركات أخرى.

واستظهرت الجمعية العمومية أن المشرع استحدث بالقانون رقم ٩٧

لسنة ١٩٨٣ اسلوب هيئات القطاع العام القابضة التى يتبع كلا منها



مجموعة من شركات القطاع العام التى تتشابه وتتماثل فى انشطتها وأغراضها واعترف لها بالشخصية الاعتبارية وناط بقرارات رئيس الجمهورية الصادرة بانشائها تحديد اسمها ومركزها الرئيسى وما يؤول اليها من صافى حقوق الدولة فى تلك الشركات واعتبر أموال الهيئة من الاموال المملوكة للدولة ملكية خاصة ، وأن رأسمالها يتكون من رؤوس أموال الشركات التابعة لها والمملوكة للدولة ملكية كاملة ومن أحقية الدولة فى رؤوس أموال الشركات التى تساهم فيها من الغير من الاشخاص الخاصة أو الافراد وناط بمجالس ادارة الهيئات المذكورة اتخاذ مآثره لازما لمباشرة نشاطها وحدد سلطات واختصاص هذه المجالس ، بالنسبة للشركات الخاضعة لاشراف وتبعية الهيئات المشار اليها وعلاقة هذه الشركات بها، هذا وقد حدد القانون المشار اليه أيضا أداة انشاء شركات القطاع العام وشكلها القانونى وكيفية تكوين رؤوس أموالها وتأسيسها والاثار المترتبة على ذلك فناط انشاء هذه الشركات بقرار من الوزير المختص بناء على اقتراح مجلس ادارة هيئة القطاع العام المختصة وبعد موافقة رئيس مجلس الوزراء وقسم رؤوس أموال هذه الشركات الى أسهم متساوية القيمة بحيث يحدد نظامها الاساسى قیعة كل سهم فى الحدود المقررة قانونا، كما ترتب على اتمام اجراءات تأسيسها وشهر نظامها الاساسى اكتسابها الشخصية الاعتبارية وانفصال ذمتها المالية من ذمة المالكين والمساهمين فيها، وبذلك يبين أن لكل من هيئة القطاع العام والشركات التابعة لها شخصيتها القانونية وذمتها المالية المستقلة التى تسأل كل منهما فى حدودها ولكن نصت المادة الثالثة من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ على ملكية الهيئة لرؤوس اموال الشركات التابعة لها فإن هذه الملكية لرأس المال لاتعنى أكثر من ملكية الاسهم المكونة لرأس المال فمالك

أسهم الشركة لا يعتبر مالكا لاموالها بل تعتبر الشركة هي المالكة لاموالها وأصولها وموجوداتها طبقا لاحكام القانون وترتيباً على ماتقدم ولما كان الثابت أن المشرع نظم على وجه الدقة العلاقة بين هيئات القطاع العام والشركات التابعة لها كما حدد على سبيل الحصر اختصاصات الجمعيات العامة لهذه الشركات ولم يجعل لها أى اختصاص فى الزام الهيئة المشرفة عليها بتحميل قيمة خسائرها ومن ثم يعتبر قرار الجمعية العامة لشركة سيجال المشار اليها فى الحالة المعروضة بالزام هيئة القطاع العام للسلع الاستهلاكية والهندسية والكيمياوية بقيمة العجز الوارد بموازنتها قرارا غير مشروع لصدوره، ممن لا يملكه، وليس له ثمة الزام قانونى قبل الهيئة المشار اليها، ولا يغير من ذلك قبول هذه الهيئة له وذلك أن من المسلم به أن أهلية الاشخاص القانونية العامة فى التصرف والقيام بالاعمال اللازمة لتحقيق الاهداف هى أهلية محددة تنظمها القوانين والقرارات المنشئة لها، وليس فى القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه ما يجيز لهيئات القطاع العام التبرع بأموالها ولو للشركات التابعة طبقا وبذلك يعتبر قبول الهيئة المذكورة تحمل خسائر الشركة المشار اليها غير متتبع لاثره ولا يعتد به فى هذه الحالة كما لا وجه للقول بأنه اذا كان القانون قد نص على أن يؤول الى هيئات القطاع العام صافى حقوق الدولة فى الشركات التابعة لها فإنه يجوز لها أن تتحمل فى المقابل بعبء خسائرها وذلك أن هذه الايولة تقتصر لصريح عبارة النص على الحقوق دون الالتزامات فصافى هذه الحقوق هو الذى يؤول الى هيئة القطاع العام ولا تكون هذه الايولة الا فى بداية انشاء الهيئة أو عند انقضائها وتصفياتها.

وانه وإن كانت هيئة القطاع العام لا يجوز لها أن تتحمل خسائرها شركة من شركات القطاع العام التي تشرف عليها إلا أنه يجوز لها اقراضها أو ضمانها فيما تعقده من قروض وفقا لحكم البند ٨ من المادة الثامنة من القانون ٩٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن هيئات القطاع العام وشركاته ، كذلك فإنه يجوز زيادة رأسمال الشركة وذلك باتباع الاجراءات القانونية .

**لذلك:** انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم مشروعية قرار الجمعية العامة للشركة المصرية لتجارة المعادن بتحميل هيئة القطاع العام للسلع الاستهلاكية والهندسية والكيمياوية بقيمة خسائرها عن السنوات السابقة على ١٩٨٦/٦/٣٠ إلا أن ذلك لا يمنع الهيئة من اقراض الشركة أو ضمانها فيما تعقده من قروض. ويجوز زيادة رأسمال الشركة باتباع الاجراءات التي يتطلبها القانون.

## الفرع التاسع

### الجمعية العامة لشركة القطاع العام

#### قاعدة رقم (١٦١)

المبدأ: نموذج النظام الاساسى لشركات القطاع العام الصادر بقرا  
رئيس الوزراء رقم ١٣٩٠ لسنة ١٩٨٥ لايسرى على شركات القطاع  
العام إلا بعد تعديل نظمها الأساسية لتصبح مطابقة له بالادارة المقررة  
قانوناً - الاحتياطات المنصوص عليها فى النظام الأساسى للشركة  
إحتياطات نظامية أيا كانت تسميتها- فيما عدا الإحتياطى القانونى  
والإحتياطى النظامى فإن المشرع فى القانون المنظم لشركات القطاع  
العام لم يسمح بتكوين إحتياطات أخرى- عدم أحقية الجمعيات العامة  
لشركات القطاع العام فى احتجاز مبالغ من أرباحها وتحويلها الى  
حساب رأس المال غير الإحتياطى القانونى والاحتياطى النظامى- سريان  
المادة ٦ من القانون ٣٩ لسنة ١٩٦٤ فى شأن بعض الأحكام الخاصة  
بشركات مقاولات القطاع العام على شركات مقاولات القطاع العام  
التي لم تتبع لإحدى هيئات القطاع العام فقط أما التي تتبع لإحدها  
فتسرى على أحكام القانون ٩٧ لسنة ١٩٨٣ وحدها فلايسرى نص  
المادة ٦ من القانون ١٣٩ لسنة ١٩٦٤ عليها.

**الفتوى:** ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ١٩٨٦/٦/٢٥ فاستعرضت فتواها الصادرة بجلسة ١٩٨٤/١١/٢٨ والتي انتهت الى عدم احقية الجمعيات العامة لشركات فى إحتجاز مبالغ من ارباحها وتحويلها الى حساب رأس المال غير الاحتياطى القانونى والاحتياطى النظامى كما استعرضت المادة ٦ من القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦٤ فى شأن بعض الاحكام الخاصة بشركات مقاولات القطاع العام والتي تنص على أن يكون لمجلس ادارة الشركة برئاسة وزير الإسكان والمرافق سلطات الجمعية العمومية للمساهمين المنصوص عليها فى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه وله التصرف فى الاحتياطيات والمخصصات فى غير الابواب المخصصة لها فى ميزانية الشركة .

واستعرضت الجمعية العمومية المادة ٤١ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ بإصدار قانون فى شأن هيئات القطاع العام وشركاته والتي تنص على أن يحدد مجلس الوزراء النسبة التى تجنب فى كل سنة مالية من الارباح الصافية لتكوين احتياطى قانونى..... ويجوز أن ينص فى نظام الشركة على تجنيب نسبة معينة من الارباح الصافية لتكوين احتياطى نظامى يخصص للاغراض المنصوص عليها فى النظام..... .

كما استعرضت الجمعية العمومية المادة ٧٢ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٠ لسنة ١٩٨٥ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون هيئات القطاع العام وشركاته والتي تنص على انه لايجوز توزيع الارباح التى تحققها الشركة نتيجة التصرف فى أصل من الأصول الثابتة أو التعويض عنه وتكون

الشركة من هذه الارباح احتياطيا يخصص لاعادة أصولها الى ما كانت عليه أو شراء أصول ثابتة جديدة ويسرى هذا الحكم فى حالة اعادة تقييم أصول الشركة وأخيرا استعرضت الجمعية العمومية المادة ٣٣ من نموذج النظام الاساسى لشركات القطاع العام الصادر بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٣٩٠ لسنة ١٩٨٥ والتي تنص على أن (يوزع الباقي من الارباح السنوية الصافية للشركة على الوجه الآتى :

(١) .....

(٢) يوزع الباقي من الارباح بعد ذلك كحصة اضافية فى الارباح أو يرحل الى السنة المقبلة أو يكون به احتياطى غير عادى وذلك حسبما تقرره الجمعية العامة للشركة بناء على اقتراح مجلس الادارة .

ومفاد ذلك أن المشرع فى قانون هيئات وشركات القطاع العام أجاز أن يتضمن النظام الاساسى للشركة النص على تجنيب نسبة معينة من الارباح الصافية لتكوين احتياطى نظامى يخصص للاغراض المنصوص عليها فى النظام الاساسى للشركة. الأمر الذى يعنى أن الاحتياطيات المنصوص عليها فى النظام الاساسى للشركة أيا كانت المسميات التى تطلق عليها هى احتياطيات نظامية ويكون تكوينها متفقا وصحيح حكم القانون. إلا انه ينبغي التنويه الى ان المشرع وقد اناط برئيس مجلس الوزراء إصدار قرار بنموذج النظام الاساسى لشركات القطاع العام مع الاخذ فى الاعتبار جواز تعدد هذه النماذج وفقا لطبيعة نشاط الشركة وقد صدر فعلا نموذج النظام الاساسى لشركات القطاع العام بالقرار رقم ١٣٩٠ لسنة ١٩٨٥ إلا أن المشرع لم

يقرر سريان ذلك النموذج على شركات القطاع العام القائمة بمجرد صدوره وبقوته الذاتية، وإنما ترك لكل شركة اختيار النموذج الذى يتمشى مع نشاطها لتقرير الأخذ به وبالأداة وبالإجراءات التى رسمها القانون ولما كان الأمر كذلك فإن قرار رئيس الوزراء سالف الذكر فيما تضمنه من أحكام لايسرى على شركات القطاع العام إلا بعد أن تتخذ تلك الشركات إجراءات تعديل نظمها الأساسية لتصبح مطابقة أو متمشية معه وذلك بالأداة والأسلوب الذى حدده القانون لذلك .

إلا أنه ينبغي التفرقة فى هذا الصدد بين الاحتياطى النظامى وذلك المنصوص عليه فى المادة ٧٢ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٠ لسنة ١٩٨٥ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون هيئات القطاع العام وشركاته والخاص بتكوين احتياطى من الأرباح التى تحققها الشركة نتيجة التصرف فى أصل من أصولها الثابتة أو التعويض عنه، وذلك باعتبار أن الاحتياطى سواء القانونى أو النظامى يتم تجنيبه من الأرباح الصافية الناتجة عن العمليات التى باشرتها الشركة طبقا لطبيعة نشاطها. بينما الاحتياطى المنصوص عليه فى المادة ٧٢ سالفه الذكر لاينتج عن مباشرة الشركة نشاطها ولايقتطع من أرباحها الناشئة عن ذلك وإنما هو فى حقيقته إما المقابل الذى يدخل فى ذمة الشركة نظير خروج أصل من أصولها الثابتة من حيث القيمة أو هو تعويض عن نقل هذا الأصل أو هو سبب ارتفاع قيمة أصول الشركة بسبب مرور الزمن عليها ومن ثم لايعتبر فى حقيقته من قبيل الاحتياطيات بالمعنى الدقيق لذلك باعتبارها جزءا يقتطع من الأرباح الصافية وإنما هو رصيد

يخصص لاعادة أصول الشركة الى ما كانت عليها أو شراء أصول ثابتة جديدة.

ومتى كان ذلك فانه فيما عدا الاحتياطي القانوني والاحتياطي النظامي المنصوص عليه في النظام الاساسي للشركة أيا كانت تسميته فإن المشرع في القانون المنظم لشركات القطاع العام لم يسمح بتكوين احتياطيات أخرى. ويسرى في هذا الشأن فتوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٨٤/١١/٢٨ والسابق الاشاره اليها وتسرى هذه الاحكام على شركات القطاع العام بنوعيتها المملوك أسهمها كاملة لاشخاص القانون العام وتلك التي يساهم فيها اشخاص خاصة مع اشخاص القانون العام فلا فرق بين النوعيه في ذلك.

وبالنسبة لسريان المادة ٦ من القانون ١٣٩ لسنة ١٩٦٤ على شركات مقاولات القطاع العام بعد العمل بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٨٣ ، فإن المادة ٣ من القانون المذكور تنص على انه لايتربط على تطبيق احكامه الاخلال بما تضمنته القوانين أو قرارات رئيس الجمهورية من أنظمة خاصة لبعض هيئات أو مؤسسات أو شركات القطاع العام، وتسرى أحكامه على هذه الجهات فيما لم يرد فيه نص خاص في تلك القوانين أو القرارات ، ولما كانت شركات المقاولات لاتعد ان تكون شركات القطاع العام قد اختصها المشرع بنظم خاصة بموجب القانون ١٣٩ لسنة ١٩٦٤ ومنها حكم المادة ٦ فإن هذا الحكم يظل قائما وساريا بالنسبة للشركات التي لم تتبع لأحدى هيئات القطاع العام وفقا لاحكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ ، أما إذا



تبعث هذه الشركات لإحدى هيئات القطاع العام فإنها تخضع لاحكام القانون ٩٧ لسنة ١٩٨٣ المذكور وتتوقف بالنسبة لها الاحكام الخاصة الواردة بالقانون ١٣٩ لسنة ١٩٦٤ .

### لذلك نرى :

١ - نموذج النظام الاساسى لشركات القطاع الصادر بقرار رئيس الوزراء رقم ١٣٩٠ لسنة ١٩٨٥ لايسرى على شركات القطاع العام إلا بعد تعديل نظمها الاساسية لتصبح مطابقة له بالأداة المقررة قانونا.

٢ - الاحتياطات المنصوص عليها فى النظام الاساسى للشركة احتياطات نظامية أيا كانت تسميتها.

٣ - فيما جاوز الاحتياطى القانونى والاحتياطى النظامى تسرى فتوى الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة فى ١٩٨٤/١١/٢٨ .

٤ - سريان المادة ٦ من القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦٤ على شركات مقاولات القطاع العام التى لم تتبع لاحدى هيئات القطاع العام فقط أما التى تتبع لإحداها فتسرى عليها احكام القانون ٩٧ لسنة ١٩٨٣ وحدها فلايسرى نص المادة ٦ من القانون ١٣٩ لسنة ١٩٦٤ عليها .

### قاعدة رقم (١٦٢)

المبدأ : مقتضى نص كل من المادتين ٣٦ ، ٤٦ من قانون هيئات القطاع العام وشركاته الصادر بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ ان المشرع ولئن قصر تقدير صافي اصول الشركة على حالات التحويل والاندماج والتقسيم وناط ذلك بلجنة ذات تشكيل معين واختص الجمعية العامة بجملة اختصاصات من بينها اعتماد تقييم الحصص العينية فى حالات التصرف والمشاركة الا ان ذلك لا يحول قانونا دون التسليم لها بإعادة تقييم بعض أصولها التى أصابها التقادم لتصحيح مسار الشركة وتعويمها بإعتبار ان هذه مسألة داخلية تتولاها الجمعية العامة كسلطة عليا مهيمنة على شئون الشركة وسند اليها بصريح النص اعتماد تقييم الحصص العينية فى حالات التصرف والمشاركة ومن باب اولى فى غير ذلك من حالات لا تقتضى تصرفا أو مشاركة وإن ما تقوم به فى هذا الشأن لا يعدو ان يكون محض رصد وتسجيل لواقع الشركة .

كما تقضى المادة ٩٤ من اللائحة التنفيذية لقانون هيئات القطاع العام وشركاته الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٩٠ لسنة ١٩٨٥ ان إختصاص الجمعية العامة للشركة بخفض رأسمالها وهين ومقيد بأن يتم بناء على طلب مجلس إدارتها إذا ما تبين له انه يزيد على حاجة الشركة أو أن الشركة لحقتها خسارة تستوجب وبمراعاة ان يكون ذلك طبقا لتقرير يقدمه مراقب الحسابات فى هذا الشأن .

**الفتوى:** إن هذا الموضوع عرض على الجمعية العامة بجلستها المنعقدة فى ١٩٩٢/٥/٣ إستبان لها ان المادة ٣٦ من قانون هيئات القطاع العام

وشركاته الصادر بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ تنص على انه : « مع مراعاة أحكام هذا القانون والنظام الاساسى للشركة تخصص الجمعية العامة بما يأتى : (١) ٠٠٠ (١٠) اعتماد تقييم الحصص العينية فى حالات التصرف والمشاركة » كما تنص المادة ٤٦ من ذات القانون على ان « تتولى تقدير صافى اصول الشركات فى حالات التحويل والاندماج والتقسيم لجنة يصدر بتشكيلها قرار من الوزير المختص وتضم ممثلين من وزارة المالية والجهاز المركزى للمحاسبات ، وتكون قراراتها قابلة للطعن أمام جهات القضاء المختصة »

واستظهرت الجمعية العمومية من هذين النصين ان المشرع ولئن قصر تقدير صافى أصول الشركة على حالات التحويل والاندماج والتقسيم . وناط ذلك بلجنة ذات تشكيل معين ، واختص الجمعية العامة بجملته إختصاصات من بينها اعتماد تقييم الحصص العينية فى حالات التصرف والمشاركة إلا ان ذلك لا يحول قانونا دون التسليم لها بإعادة تقييم بعض أصولها التى أصابها التقادم لتصحيح مسار الشركة وتعويمها باعتبار ان هذه مسألة داخلية تتولاها الجمعية العامة كسلطة عليا مهيمنة على شئون الشركة ، وسند اليها بصريح النص اعتماد تقييم الحصص العينية فى حالات التصرف والمشاركة ومن باب أولى فى غير ذلك من حالات لا تقتضى تصرفا او مشاركة . وان ما تقوم به فى هذا الشأن لا يعدو ان يكون محض رصد وتسجيل لواقع الشركة .

وخلصت الجمعية العمومية من ذلك الى إختصاص الجمعية العامة لشركة القناة للإنشاءات البحرية - فى غير حالات التحويل والاندماج والتقسيم - فى إعادة تقييم بعض أصول الشركة تصحيحا لمسارها .

ومن حيث انه فى بيان مدى إختصاص الجمعية العامة للشركة فى خفض رأسمالها إستعرضت الجمعية ما نصت عليه المادة ٩٤ من اللائحة التنفيذية لقانون هيئات القطاع العام وشركاته ، المشار إليها ، الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٩٠ لسنة ١٩٨٥ من انه : «يجوز تخفيض رأسمال الشركة إذا تبين انه يزيد عن حاجتها او إذا لحقتها خسارة تستوجب ذلك طبقا للتقرير الذى يقدمه مراقب الحسابات » وتسرى فى شأن تخفيض رأسمال الشركة ذات القواعد والاجراءات التى تسرى على تعديل النظام الاساسى للشركة » وبالرجوع الى المادة ٨٥ من اللائحة ذاتها يبين انها نصت على ان : « يتبع فى تعديل نظام الشركة الاجراءات الواردة فى الفصل الخامس من الباب الثانى من هذه اللائحة على ان يكون التعديل بناء على طلب من مجلس إدارة الشركة وموافقة جمعيتها العامة »

وإستظهرت الجمعية مما تقدم ان إختصاص الجمعية العامة للشركة بخفض رأسمالها رهين ومقيد بأن يتم بناء على طلب مجلس إدارتها إذا ما تبين له انه يزيد على حاجة الشركة أو أن الشركة لحقتها خسارة تستجبه وبمراعاة ان يكون ذلك طبقا للتقرير الذى يقدمه مراقب الحسابات فى هذا الشأن .

وخلصت الجمعية فيما تقدم الى إختصاص الجمعية العامة للشركة فى خفض رأسمال الشركة بمراعاة الإجراءات المتطلبية لهذا الغرض بأن يكون التخفيض طبقا لتقرير يقدمه مراقب الحسابات وبناء على طلب من مجلس الادارة .

**لذلك:** قررت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع : (١)  
إختصاص الجمعية العامة لشركة القناة للإنشاءات البحرية - فى غير حالات  
التحويل والاندماج والتقسيم- فى إعادة تقييم بعض أصول الشركة تصحيحا  
لمسارها .

(٢) إختصاص الجمعية العامة للشركة فى خفض رأسمالها بمراعاة  
الاجراءات المتطلبه لهذا الغرض بأن يكون التخفيض طبقا لتقرير يقدمه  
مراقب الحسابات وبناء على طلب من مجلس الادارة .

( فوى ٤٧ / ٢ / ٣٨٧ جلسة ١٩٩٢ / ٥ / ٣ )

## الفرع العاشر

### مجلس إدارة شركة القطاع العام

#### أولاً- رئيس مجلس الإدارة

#### قاعدة رقم (١٦٣)

**المبدأ:** عبارة رئيس مجلس الإدارة التفيلى الواردة فى نص المادة الأولى من القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٣ بشأن مكافآت ومرتببات ممثلى الحكومة والاشخاص الاعتبارية العامة والبنوك وغيرها من شركات القطاع العام فى البنوك المشتركة وشركات الاستثمار وغيرها من الشركات والهيئات لاتصدق إلا على رئيس مجلس الإدارة الذى يقوم بأعمال الإدارة الفعلية للجهة وتعريف شئونها ، ولا يقتصر نشاطه على مجرد رئاسة مجلس الإدارة عند انعقاد جلساته - المناط الذى يعتد به هو قيام رئيس مجلس إدارة الشركة بالأعمال اللازمة لإدارتها سواء منفردا او يشاركه غيره معه فى القيام بتلك الاعمال طبقا لنظامها الاساسى - مناط تطبيق القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٣ هو تحقق مساهمة او مشاركة القطاع العام فى رأسمال الشركة او المنشأة العاملة فى الداخل او الخارج مساهمة او مشاركة مباشرة تكون أساسا لتمثيلها فى مجلس إدارة هذه الشركة او المنشأة - وبإنتفاء المساهمة ينتفى التمثيل ولا يكون ثمة مجال لتطبيق القانون المذكور . وتنتفى المساهمة وكذلك التمثيل إذا قامت الشركة المساهمة فيها والتى يجرى فيها التمثيل بالمساهمة فى شركة تالية دون مساهمة مباشرة من الشركة الام ، إذا ثبت التمثيل للمساهم دون

الشركة الام فلا تكون ثمة علاقة مباشرة بين الشركة الام والشركة التالية، فلا مجال لتطبيق القانون المذكور على تلك العلاقة الاخيرة .

**الفتوى :** إن هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة في ١٩٨٦/٦/٤ فاستبان ان المادة الاولى من القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٣ بشأن مكافآت ومرتببات ممثلى الحكومة والاشخاص الاعتبارية العامة والبنوك وغيرها من شركات القطاع العام فى البنوك المشتركة وشركات الاستثمار وغيرها من الشركات والهيئات تنص على انه « مع عدم الاخلال بالاحكام النهائية ، تؤول الى الدولة او الاشخاص الاعتبارية العامة او البنوك او غيرها من شركات القطاع العام - بحسب الاحوال - جميع المبالغ أيا كانت طبيعتها او تسميتها او الصورة التى تؤدى بها بما فى ذلك مقابل المزايا العينية التى تستحق لممثلى هذه الجهات مقابل تمثيلها بأية صورة فى مجالس إدارة البنوك المشتركة او شركات الاستثمار او غيرها من الشركات و الهيئات والمنشآت العاملة فى الداخل والخارج التى تساهم او تشارك تلك الجهات فى رأسمالها ، وتستثنى من ذلك المبالغ التى تصرف مقابل قيام الممثل بأعمال رئيس مجلس الادارة التنفيذى او عضو مجلس الادارة المنتخب او مقابل نفقات فعلية مؤداه فى صورة بدل سفر او مصاريف إنتقال او إقامة متى كان صرفها فى حدود القواعد والنظم المعمول بها فى الجهة التى تباشر فيها مهمة الممثل . كما إستظهرت الجمعية العمومية إفتاءها السابق بجلستها المعقودة فى ١٩٨٢/٥/٢٩ ملف رقم ٥٠/٢/١٦ والذى إنتهت فيه الى ان عبارة رئيس مجلس الادارة التنفيذى الواردة فى نص المادة الاولى من القانون رقم ٨٥

لسنة ١٩٨٣ تنصرف الى رئيس مجلس إدارة الجهة التى تقوم بأعمال الادارة الفعلية اللازمة لها . وقد أقامت الجمعية إفتاءها على انه لما كانت إدارة البنوك المشتركة وشركات الاستثمار وغيرها من الشركات والهيئات والمنشآت المشار اليها فى النص المذكور وبغض النظر عن الاحكام والنظم التى تخضع لها - يقوم عليها مجلس إدارة يشكل بأسلوب وعدد محدد حسب النظم المعمول بها فى الجهة إلا ان إدارة الجهة وتصريف شئونها لا يمارسها مجلس الادارة مجتمعاً بل يعهد بها إما للمعضو المنتدب للإدارة أو لرئيس مجلس الادارة اذا باشر بنفسه أعمال الادارة لغيرها من أعضاء مجلس الادارة وقد يعهد بها الى أحد العاملين بالجهة من غير اعضاء مجلس الادارة حسبما يقضى بذلك النظام القانونى لكل جهة ، وعلى ذلك فإن عبارة مجلس الإدارة التنفيذى الواردة فى نص المادة الاولى سالفة البيان لاتصدق إلا على رئيس مجلس الادارة الذى يقوم بأعمال الادارة الفعلية للجهة وتصريف شئونها،ولا يقتصر نشاطه على مجرد رئاسة مجلس الادارة عند إنعقاد جلساته . فالمناط الذى يعتد به هو قيام رئيس مجلس إدارة الشركة بالاعمال اللازمة لإدارتها سواء منفردا او يشاركه غيره معه فى القيام بتلك الاعمال طبقا لنظامها الاساسى .

ومن حيث ان الثابت ان السيد المذكور وان بدأت صلته بالبنك ممثلا لشركة الشرق للتأمين ثم صندوق بناء المساكن إلا ان نشاطه لم يقتصر على هذا التمثيل بل أختير وشغل فعلا وظيفه رئيس مجلس ادارة البنك مع قيامه بأعمال الادارة فكان عضوا منتدبا فى ذلك الوقت ، فإن المبالغ والمكافآت التى صرفت له بهذا الوصف لايسرى فى شأنها حكم الابلولة الواردة فى



المادة الاولى من القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه . أما بالنسبة للمبالغ والمكافآت التي تقاضاها كعضو مجلس ادارة شركة مصر أسوان للسياحة ممثلا لبنك الاسكان والتعمير . فقد إستظهرت الجمعية العمومية إفتائها السابق بجلستها المعقودة فى ١٩٨٥/٤/٣٠ والذي إنتهت فيه الى ان مناط تطبيق القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه هو تحقق مساهمة او مشاركة القطاع العام فى رأسمال الشركة او المنشأة العاملة فى الداخل او الخارج مساهمة او مباشرة تكون أساسا لتمثيلها فى مجلس إدارة هذه الشركة او المنشأة . وبإنتفاء المساهمة ينتفى التمثيل ولا يكون ثمة مجال لتطبيق القانون المذكور . وتتفى المساهمة وكذلك التمثيل إذا قامت الشركة المساهمة فيها والتي يجرى فيها التمثيل بالمساهمة فى شركة تالية دون مساهمة مباشرة من الشركة الام ، إذا ثبت التمثيل للمساهم دون الشركة الام فلا تكون ثمة علاقة مباشرة بين الشركة الام والشركة التالية فلا مجال لتطبيق القانون المذكور على تلك العلاقة الاخيرة .

ويتطبيق ما تقدم على الحالة المطروحة فإن ما أنشأ او ساهم فيه بنك الاسكان والتعمير من شركات مساهمة مباشرة من صندوق تمويل المساكن لا يكون هذا الصندوق مساهما فيها لمجرد مساهمة فى رأسمال البنك دون تلك الشركات واذا كانت المساهمة مناط عضوية المساهم فى مجلس إدارة الشركة المساهم فيها وإذ تخلفت مساهمة الصندوق فى الشركات التي ساهم فيها البنك فلا محل لبحث تمثيله فيها فتخرج هذه العلاقة عن مجال تطبيق أحكام القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه وبذلك فإن ما إستحققه السيد المعروضة حالته نظير تمثيل البنك فى شركة مصر أسوان للسياحة لا يكون خاضعا لاحكام القانون المذكور .



المادة ١٢ على انه « فيما عدا وظائف رئيس وأعضاء مجلس الادارة التى تشغل بقرار من رئيس مجلس الوزراء يكون التعيين فى الوظائف العليا بقرار من رئيس الجمعية العمومية للشركة بناء على ترشيح مجلس الادارة، ويكون التعيين فى باقى الوظائف بقرار من رئيس مجلس الادارة او من يفوضه وذلك مع مراعاة أحكام المادة ٤ من هذا القانون » وفى المادة ٢٤ على ان « يضع مجلس الادارة نظاما يكفل قياس كفاية الاداء الواجب بما يتفق مع طبيعة نشاط الشركة وأهدافها ونوعيات الوظائف بها» . كما يضع المجلس نظاما يتضمن تحديد الاجراءات التى تتبع فى وضع وتقديم وإعتماد تقارير الكفاية والتظلم منها . ويقتصر تقدير كفاية الاداء على العاملين شاغلين لوظائف الدرجة الاولى فما دونها . . . . .

وفى المادة ٢٦ على ان « يعلن العامل بصورة من تقرير الكفاية بمجرد إعتماده من لجنة شئون العاملين ، وله ان يتظلم منه خلال عشرين يوما من تاريخ علمه للجنة تظلمات تشكل من ثلاثة من كبار العاملين ممن لم يشتركوا فى وضع التقرير . وعضو تختاره اللجنة التقائية بقرار من مجلس الادارة على ان تفصل اللجنة فى هذا التظلم خلال ستين يوما من تاريخ تقديمه اليها ويكون قرارها نهائيا - ولا يعتبر التقرير نهائيا إلا بعد إنقضاء ميعاد التظلم او البت فيه . » وان المادة ٢٦ من لائحة قياس كفاية الاداء بشركة مصر لحليج الاقطان تنص على ان « تعتمد تقارير الكفاية النهائية من رئيس مجلس الادارة بالنسبة لشاغلى الدرجة الاولى ويكون التظلم من تقرير الكفاية لمجلس الادارة فى ظرف عشرين يوما من تاريخ علم العامل به . »

والمستفاد من ذلك ان المشرع أخضع جميع العاملين الشاغليين لوظائف الدرجة الاولى فما دونها بوحدات القطاع العام لنظام قياس كفاية الأداء ، وأوجب على مجلس الادارة ان يضع هذا النظام بما يتفق مع اوضاع وانشطة الوحدة ، وبأن يضع النظام الاجرائى لتقديم تقارير الكفاية والتظلم منها • وفيما يتعلق بالعاملين الشاغليين لوظائف الدرجة الثانية فما دونها فقد خصهم المشرع - دون العاملين من شاغلى وظائف الدرجة الاولى - بالنص على إختصاص لجان شئون العاملين بوضع تقارير الكفاية عنهم فى المادة ٤ ، وإختصاص لجان التظلمات المشكلة وفقا لنص المادة ٢٦ بالفصل فى التظلمات المقدمة من العاملين فى قرارات لجان شئون العاملين بإعتماد تقارير كفايتهم ، وذلك وفقا للإجراءات الواردة فى هذا الشأن • وغنى عن البيان ان اختصاص لجان شئون العاملين محدد صراحة على نحو ما ورد بالنص ، ومن ثم ، فإنه لايشمل العاملين من شاغلى وظائف الدرجة الاولى ، الذين لايشملهم كذلك إختصاص لجان التظلمات المنصوص عليها فى المادة ٢٦ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه •

وأخذنا فى الاعتبار ان المادة ٤ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام المشار اليه قد ربطت بين اختصاص لجنة شئون العاملين بالنظر فى تعيين وترقية العاملين شاغلى وظائف الدرجة الثانية فما دونها ، واختصاصها بإعتماد تقارير الكفاية المقدمة عنهم وأغفل القانون النص على بيان الجهة المختصة بإعتماد تقارير الكفاية المقدمة من شاغلى وظائف الدرجة الاولى ، فإنه يسوغ القول - سدا لهذا الفراغ التشريعى - بأن رئيس مجلس إدارة الشركة هو الجهة المختصة بإعتماد هذه التقارير ، مادام انه هو الجهة المختصة بالتعيين فى وظائف الشركة من الدرجة الاولى طبقا للمادة ١٢ من القانون السالف الذكر دون حاجة للعرض على لجنة شئون العاملين •

كما انه ما دام ان مجلس إدارة الشركة هو السلطة المختصة بوضع النظام الذى يتضمن الاجراءات التى تتبع فى وضع وتقديم وإعتماد تقارير الكفاية والتظلم منها طبقا للمادة ٢٤ يكون هو السلطة المختصة بالنظر فى تظلمات العاملين من شاغلى وظائف الدرجة الاولى من التقارير المعدة عن كفايتهم إلا إذا كان قد أصدر بالفعل هذا النظام متضمنا بيان هذه السلطة، وذلك مأخوذاً فى الاعتبار ان إختصاص لجنة التظلمات المشكلة طبقا للمادة ٢٦ مقصور على التظلمات التى ترفع للجنة من تقارير الكفاية المعتمدة من لجنة شئون العاملين وقد سبق ان إنتهينا الى إنحصار إختصاص هذه اللجنة عن إعتماد تقارير الكفاية المعدة عن شاغلى وظائف الدرجة الاولى .

ولما كان ذلك ، وكان الثابت من الاوراق ان مجلس إدارة شركة مصر لحليج الأقطان تطبيقا لنص المادة ٢٤ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه قد أصدر لائحته لقياس الاداء تضمنت فى المادة ٢٦ منها النص على إختصاص رئيس مجلس الادارة بإعتماد تقارير الكفاية لشاغلى وظائف الدرجة الاولى وعلى إختصاص مجلس الادارة بنظر التظلم من تقدير الكفاية خلال عشرين يوما من تاريخ علم العامل به ، لما كان ذلك فإن هذا النص يكون متفقا وإحكام القانون ولا يؤثر فى ذلك ان مجلس الادارة لم يضع بعد نظاما مفصلا لإجراءات التظلم لانه الى ان يتم وضع هذا النظام يكون المجلس هو المختص بنظر التظلمات وفقا لما يضعه من إجراءات وحسبما سلف بيانه .

لذلك إنتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى إختصاص رئيس مجلس إدارة شركة مصر لحليج الأقطان بإعتماد تقارير

الكفاية المقدمة عن العاملين من شاغلي وظائف الدرجة الاولى ، وإختصاص مجلس الادارة بوضع نظام التظلم منها ، والى ان يصدر هذا النظام يختص بنظر التظلمات المقدمة عن هذه التقارير .

ملف رقم ٨٦ / ٦١ / ٣٥٨ في ١٧ / ٥ / ١٩٨٩ (

### قاعدة رقم (١٦٥)

المبدأ : المادتان ٣٠ ، ٣٧ من قانون هيئات القطاع العام وشركاته رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ تشكيل مجلس إدارة الشركة يصدر بقرار من الوزير المختص - الوزير المختص يختص بتعيين مفوض لإدارة الشركة - تعيين رئيس مجلس إدارة الشركة يصدر بقرار من رئيس مجلس الوزراء - صفة المفوض لإدارة الشركة لا تنحصر عنه إلا بصدور قرار الوزير المختص بتشكيل مجلس الادارة .

**المحكمة :** ومن حيث انه عن هذا الوجه من النص فهو مردود ذلك ان تعيين مصدر القرار رقم ٧٤ لسنة ١٩٨٧ رئيسا لمجلس إدارة الشركة المطعون ضدها بمقتضى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٤٠٤ لسنة ١٩٨٧ الصادر في ١٩٨٧/٩/٢ لم يسقط عنه صفته كمفوض لإدارة الشركة المعين فيها بمقتضى قرار وزير الصحة رقم ٢٩٨ لسنة ١٩٨٦ الصادر في ١٩٨٦/٨/٢٥ ما دام ان الثابت من الاوراق ان مجلس ادارة الشركة لم يكن قد صدر قرار من الوزير المختص بتشكيله في تاريخ اصدار قرار الجزاء المشار اليه . ولاستفاد من تعيينه رئيسا لمجلس ادارة الشركة بمقتضى قرار رئيس مجلس الوزراء المشار اليه ان هذا القرار قد تضمن ضمنا وجود مجلس ادارة للشركة لان تشكيل مجلس ادارة الشركة وفقا لحكم المادة ٣٠ من

قانون هيئات القطاع العام وشركاته الصادر بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣  
انما يصدر بقرار من الوزير المختص بحسبان انه المختص ايضا وفقا لما نصت  
عليه المادة ٣٧ من هذا القانون بتعيين مفوض لإدارة الشركة في حالة تنحية  
رئيس واعضاء مجلس إدارتها ، بينما ان تعيين رئيس مجلس ادارة الشركة  
انما يصدر بقرار من رئيس مجلس الوزراء فقد نصت المادة ٣٠ على ان يتولى  
ادارة الشركة التي يملك رأس مالها شخص عام او اكثر مجلس يتكون من  
عدد فردى من الاعضاء لا يقل عن سبعة ولا يزيد على احد عشر ويشكل  
على الوجه الاتى :

أ- رئيس يرشحه الوزير المختص ويصدر بتعيينه قرار من رئيس مجلس  
الوزراء \*

ب- اعضاء يعين الوزير المختص نصف عددهم بناء على ترشيح رئيس  
مجلس ادارة هيئة القطاع العام التى تشرف على الشركة بعد أخذ رأى رئيس  
مجلس إدارتها وذلك من شاغلى الوظائف العليا فى الشركة ، وينتخب  
النصف الاخر من بين العاملين بالشركة وفقا لاحكام القانون رقم ٧٣  
لسنة ١٩٧٣ فى شأن تحديد شروط وإجراءات انتخاب ممثلى العمال فى  
مجلس ادارة وحدات القطاع العام والشركات المساهمة (٠٠٠) ومتى كان ما  
تقدم فإن صفة المفوض لإدارة الشركة لاتنحسر عنه الا بصدر قرار الوزير  
المختص بتشكيل مجلس الادارة ، ومن ثم فإنه لاتترتب على مصدر قرار  
الجزاء رقم ٧٤ لسنة ١٩٨٧ انه استند فى إصداره لهذا القرار الى صفته  
كمفوض للشركة وهو ما حرص على الاشارة اليه فى ديباجته إذ ورد بها  
الاشارة الى قرار وزير الصحة رقم ٢٩٨ لسنة ١٩٨٦ المتضمن تعيينه مفوضا  
لإدارة الشركة ، وإذ إنتهى الحكم المطعون فيه الى هذه النتيجة وقضى برفض

ما نعاى الطاعن على قرار الجزاء المشار اليه بعميب عدم الاختصاص ، فإن الحكم المطعون فيه يكون بذلك اصاب وجه القانون الصحيح ويكون النعى عليه من جانب الطاعن بهذا الوجه من النعى فى غير محله قانونا تعين  
الرفض ١٠



## ثانيا - مكافآت اعضاء مجلس الادارة

### قاعدة رقم (١٦٦)

المبدأ: المادة ٧٠ من اللائحة التنفيذية لقانون هيئات القطاع العام وشركاته تقضى بإستحقاق اعضاء مجلس ادارة الشركة مكافآت إنتاج سنوية بالنسب والضوابط المقررة لذلك - عبارة « اعضاء مجلس الادارة » فى المادة المشار اليها وردت بلفظ العموم بحيث تتضمن جميع الاعضاء المعينين والمنتخبين .

**الفتوى :** ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ١٩٩١/١٠/٩ وإستبان لها ان هناك إفتاء سابق للجمعية بجلستها المنعقدة فى ١٩٨٩/٦/٢١ إنطوى على استعراض لنصوص قانون هيئات القطاع العام وشركاته الصادر بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٩٠ لسنة ١٩٨٥ ، ويتضمن ان المشرع لم يفرق بين الاعضاء المعينين والمنتخبين فيما يتصل بإدارة الشركة وتحمل الاعباء والمسئوليات وانه لا يسوغ التمييز بينهم فى الحقوق والمزايا المقررة لاعضاء مجلس الادارة إلا بنص صريح ، وان المادة ٧٠ من اللائحة التنفيذية لقانون هيئات القطاع العام وشركاته تقضى بإستحقاق اعضاء مجلس إدارة الشركة مكافآت إنتاج سنوية بالنسب والضوابط المقررة لذلك ، ووردت عبارة « اعضاء مجلس الادارة » فى المادة المشار اليها بلفظ العموم والشمول بحيث تتضمن جميع الاعضاء المعينين والمنتخبين الامر الذى لا يتأتى معه ان يقصر صرف هذه المكافأة على الاعضاء المعينين ، إذ لو اراد المشرع هذا المعنى لكان قد نص عليه صراحة .

وإذ كان الامر كذلك وكان الثابت من الاوراق ان  
الاستاذ/..... المحامي هو احد المساهمين فى رأس مال شركة مصر  
للفنادق وهو يمثل القطاع الخاص فى مجلس ادارة الشركة الذى يساهم  
بنسبة ٢٨ ٪ فى رأس مالها وهو بهذه المثابة يشارك فى ادارة الشركة - ضمن  
اعضاء مجلس ادارتها - فإنه استصحابا لما إنتهت اليه فتوى الجمعية  
العمومية فى جلستها مألقة البيان - يجوز منح سيادته المكافأة السنوية  
للإنتاج .

**لذلك :** إنتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى  
إستصحاب الفتوى الصادرة من الجمعية العمومية بجلسة ١٩٨٩/٦/٢١  
وأعمال ما إنتهت اليه بما يفضى اليه ذلك فى جواز منح  
الاستاذ/..... المحامي المكافأة السنوية للإنتاج .

## الف- إشتراك العمال في مجلس الإدارة

### قاعدة رقم ( ١٦٧ )

المبدأ : القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن هيئات القطاع العام وشركائه - القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تحديد شروط وإجراءات انتخاب ممثلى العمال فى مجالس إدارة وحدات القطاع العام والشركات المساهمة والجمعيات والمؤسسات الخاصة - مدى تحقق صفة العامل فى مفهوم حكم الفقرة الثانية من المادة ٣ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه - إذا كانت الوظيفة وإن كانت تتطلب قدراً من الإشراف الإدارى وتنظيم العمل إلا أنها تستلزم فى المقام الاول عملاً فنياً يدوياً ، يتمثل فى ضمان صلاحية السيارات للخدمة مع ما يقتضيه ذلك ، حسبما جاء ببطاقة الوصف ، من متابعة حالة السيارات ومعاينتها وتجربتها وتتطلب من شاغلها الحرص والحذر فى إستخدام الادوات والالات ، فضلاً عن المهارة فى إستخدام الادوات والاجهزة فى مجالات العمل ، فتتوافر بذلك فى شاغلى هذه الوظيفة صفة العامل فى مفهوم المادة ٣ فقرة ٢ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه - على العكس من ذلك لاتتوافر هذه الصفة فى شاغلى وظيفة مدير إدارة الصيانة الميكانيكية متى تضمنت بطاقة وصف الوظيفة ان شاغلها يقوم تحت التوجيه العام إذ يستفاد مما ورد ببطاقة وصف هذه الوظيفة ان شاغلها لاتغلب على العمل الذى يمارسه الصفة الفنية اليدوية ، وهى الصفة التى إعتد بها القانون فى تحديد المقصود بالعامل فى تطبيق احكامه - لا يغير من هذا النظر سابقة انتخاب المذكور فى إنتخابات

سابقة أجريت لعضوية مجلس ادارة الشركة ، حيث كان يشغل ذات الوظيفة ، على اساس توافر صفة العامل فى حقه - ليس من شأن ذلك اكتساب العامل المذكور مركزاً قانونياً يكون بمنأى من النص . بالخالفه لصحيح حكم القانون - تحقق صفة العامل يقوم على اساس من النظر الى طبيعة الوظيفة ذاتها وواجباتها ، إسترشاداً بما يرد ببطاقة وصفها - من غير الجائز قانوناً ، ودون سند من تشريع ، الاعتداد فى إسباغ صفة العامل بأوضاع عارضة تتعلق بشخص شاغل الوظيفة فى وقت معين ، ومنها سابقة ترشيحه او انتخابه فى انتخابات سابقة على اساس من توافر صفة العامل فيه - الاستعجال الذى هو ركن لوقف التنفيذ يتمثل فى الاثار التى لايمكن تداركها باستمرار تولى امور ادارة الشركة مجلس ادارة غير مشكل التشكيل القانونى الصحيح بأن ضم الى عضويته من لا يحق له ذلك قانوناً ، وحجب شرف العضوية وتمثيل العاملين واداء الخدمة العامة عمن يعطيه القانون هذا الحق ويطوقه لهذه الامانة .

**المحكمة :** ومن حيث انه بالاطلاع على قانون هيئات القطاع العام وشركاته الصادر بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ يبين ان شركة القطاع العام ، سواء التى يملك رأس مالها شخص عام او اكثر او تلك التى يساهم فيها مع الشخص العام شخص أو اكثر من الاشخاص الخاصة ، يتولى إدارتها مجلس ادارة ينتخب نصف اعضائه ، على ما تقضى به احكام المادتين ( ٣٠/ب ) و( ٣٣/د ) ، من بين العاملين بالشركة وفقاً لاحكام القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٣ فى شأن تحديد شروط واجراءات إنتخاب ممثلى العمال فى مجالس إدارة وحدات القطاع العام والشركات المساهمة والجمعيات

والمؤسسات الخاصة ، يكون انتخابهم معاصرا لانتخاب اللجان النقابية ووفقا للشروط والاولضاع التي يصدرها قرار من وزير القوى العاملة والتدريب .

ومن حيث انه بالاطلاع على القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه ، يبين أن المادة (٢) حددت الشروط التي يجب توافرها فيمن يرشح لعضوية مجلس الادارة منها ألا يكون بحكم عمله قائما بأعمال يدوية غير فنية (بنده) وألا يكون من شاغلي وظائف الادارة العليا او من المفوضين في توقيع الجزاء (بنده٦) ونصت الفقرة الأولى من المادة (٣) على ان يقوم الناخبون بانتخاب نصف عدد اعضاء مجلس الادارة من بين العاملين ، على ان يكون خمسين في المئة منهم على الاقل من العمال وذلك في الجهات التي تمارس نشاطا انتاجيا في الصناعة او الزراعة وجرت عبارة الفقرة الثانية من المادة (٣) على انه « ويقصد بالعامل في حكم هذه المادة من يؤدي عملا في الانتاج الصناعي أو الزراعى وتغلب عليه الصفة الفنية اليدوية ، ويفصل وزير القوى العاملة في أى خلاف ينشأ في هذا الشأن. كما نصت المادة (٦) على ان « تعلن وزارة القوى العاملة نتيجة الانتخاب وعليها إبلاغ رئيس مجلس الادارة والجهات المعنية بأسماء الفائزين فيه ويجوز لكل ذى شأن ان يطعن في نتيجة الانتخاب خلال ثلاثة ايام من تاريخ إعلان نتيجته وذلك بعريضة توجه لوزير القوى العاملة ويكون قراره نهائيا » . وقررت المادة (٧) بأنه إذا قبل الطعن او خلا محل احد الاعضاء بسبب الاستقالة أو الوفاة أو سقطت العضوية أو زالت عنه لفقدان شرط من الشروط ، حل محله المرشح التالى له في عدد الاصوات وتستمر عضويته للعدة الباقية للعضو الذى حل محله ويراعى في اختيار هذا المرشح الاجراءات المشار اليها في

المادة السابقة ٥٠٠٠» ونصت المادة ٨ على ان مدة عضوية الاعضاء المنتخبين فى مجلس الادارة سنتان، ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية لإعتبارات تتعلق بالمصلحة القومية العامة ، مد هذه المدة لفترة لا تتجاوز سنتين» وتضمنت المذكرة الايضاحية لمشروع القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه انه «أما المادة الثالثة من المشروع فقد إستحدثت قييدا جديدا لم يسبق النص عليه فى القرار الجمهورى المشار اليه ، وهو القيد الخاص بوجوب ان يكون نصف الاعضاء المنتخبين على الاقل من العمال ، كما اوجبت هذه المادة مراعاة هذه النسبة فى الاحوال المنصوص عليها فى المادة السابعة من ذلك القرار الجمهورى ،ومن هذا المشروع ايضا، وهى الاحوال الخاصة بشغل الاماكن الخالية • وكل ذلك ضمانا لتمثيل العمال فى مجالس الادارة بنسبة النصف على الاقل إعمالا لحكم الفقرة الثانية من المادة ٢٦ من الدستور التى اوجبت ان يكون تمثيل العمال فى مجالس ادارة وحدات القطاع العام فى حدود خمسين فى المئة من عدد اعضاء هذه المجالس • والواقع انه بغير فرض هذا القيد ، يصبح من المحتمل ان يكون جميع الاعضاء المنتخبين لمجالس الادارة من بين العاملين الذين لا ينطبق عليهم وصف العامل » وقد صدر بتنظيم واجراءات انتخاب ممثلى العمال فى مجالس الادارة قرار وزير القوى العاملة رقم ١٦ لسنة ٧٤ المعدل بالقرار رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٧ ، كما اصدرت وزارة القوى العاملة تعليمات بشأن اجراءات ترشيح وانتخاب ممثلى العمال بمجالس ادارة شركات القطاع العام، دورة سنة ١٩٨٧ ورد بها تحت البند عاشرا (٢) ان «على ادارة الشركة طبع استمارات ابداء الرأى على النموذج رقم ٩ بالنسبة للشركات التى تمارس نشاطا انتاجيا فى الصناعة او الزراعة ، حيث يخصص فيها نسبة

الخمسين فى المائة على الاقل للعمال (المادة ٣ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٣ ) فإذا كان عدد الاعضاء المعينين خمسة مثلاً فإنه يتعين إنتخاب عدد مساو لهم من المرشحين على ان يكون من بينهم ثلاثة على الاقل من العمال . ويقصد بالعامل الذى يدرج اسمه فى خانة المرشحين من العمال طبقاً لحكم المادة سالفه الذكر من يؤدى عملاً فى الانتاج الصناعى او الزراعى وتغلب عليه الصفة الفنية اليدوية ، اى يمارس العمل بيده فعلاً ويشترط ان يكون عملاً فنياً مثل الميكانيكى والبراد ٠٠٠ الخ، ويمكن الاسترشاد فى هذا الخصوص بسجل توصيف الوظائف بالشركة .

ومن حيث انه سبق لهذه المحكمة قضاء بأن مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى يختص بنظر الطعن فى قرار إعلان نتيجة إنتخاب ممثلى العمال فى مجالس إدارة شركات القطاع العام تأسيساً على ان هذا القرار يخضع لاحكام القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه الذى لم يحدد جهة قضائية معينة تختص بنظر الطعن فيه ومن ثم يكون الاختصاص بنظره منوطاً بمجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى باعتباره صاحب الاختصاص العام بالفصل فى المنازعات الادارية بالتطبيق لحكم المادة (١٠) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ (الحكم الصادر بجلسة ٢٩ من يونية سنة ١٩٨٥ فى الطعن رقم ٢٣٣٨ لسنة ٣٠ القضائية علياً ) كما ذهب قضاؤها الى ان الطعن فى قرار إعلان نتيجة الانتخاب الى وزير القوى العاملة المنصوص عليه بالمادة (٦) من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه ليس طريق طعن بديل للطعن القضائى فلا يعدو ان يكون من قبيل التظلمات الادارية الجوازية ، كما ان فصل وزير القوى العاملة فى المنازعات بشأن

صفات المرشحين ، على نحو ما قرره المادة (٣) من القانون المشار اليه لا يعتبر قرارا اداريا منشأاً لمركز قانوني للعامل الذى قامت بشأنه المنازعة فى صفته مما يتعين الطعن فيه على استقلال وخلال المواعيد القانونية المقررة ، اذ ان فصل وزير القوى العاملة فيما يثور من منازعات بشأن صفات المرشحين لا يعدو ان يكون اجراء من اجراءات الانتخابات التى تمثل فى مجموعها عملية مركبة تبدأ بالترشيح لعضوية مجلس الادارة ممن تتوفر فيهم شروط الترشيح وتنتهى بإعلان وزارة القوى العاملة نتيجة الانتخاب طبقاً لحكم المادة (٦) من القانون وعلى ذلك يكون قرار الوزارة باعلان النتيجة هو القرار الادارى المنشئ للمراكز القانونية لاعضاء مجلس الادارة الذين اعلن فوزهم فى الانتخاب وهو القرار الذى يجوز الطعن فيه : ويعتبر الطعن فى هذا القرار شاملاً لجميع شروط وإجراءات العملية الانتخابية بما فى ذلك الصفة التى رشح على اساسها عضو مجلس الادارة وتم إنتخابه بناء على توافرها فيه (الحكم المشار اليه الصادر بجلسة ٢٩ من يونية سنة ١٩٨٥ فى الطعن رقم ٢٣٣٨ لسنة ٣٠ القضائية) .

ومن حيث ان المنازعة المماثلة تقوم حول مدى تحقق صفة العامل ، فى مفهوم حكم الفقرة الثانية من المادة (٣) من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه، فى كل من السيدين / ..... و..... اللذين تضمن القرار باعلان نتيجة الانتخاب ، المطلوب وقف تنفيذه ، فوزهما بعضوية مجلس الادارة .

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان السيد / ..... يشغل وظيفة مدير إدارة صيانة وتشغيل وحركة السيارات وهى وظيفة من الدرجة



الاولى بالمجموعة النوعية الفنية المساعدة • وقد ورد بالتعريف العام للوظيفة ، من واقع بطاقة الوصف ، انها احدى وظائف الادارة العامة للشئون الهندسية يقوم شاغلها تحت الاشراف العام بالاشراف على تنظيم حركة السيارات وصيانتها بالشركة وتوزيع السائقين عليها وتحرير اوامر التشغيل وتحديد رخص السيارات والقيام بكافة الاجراءات اللازمة لضمان حالة السيارات • ويتطلب العمل ، على ما ورد ايضا بطاقة وصف الوظيفة ، مهارة كبيرة جدا فى أداء عمليات مهنية اوفنية مساعدة تتم بدرجة كبيرة من الصعوبة والتنوع ، كما يتطلب الحرص فى استخدام الادوات والعدد والالات والاجهزة طبقا للنظم والاصول الفنية • وعن واجبات الوظيفة فتشمل الاشراف على تنظيم حركة السيارات وتوزيع العمل عل السائقين والحمالين وتلقى طلبات الاستدعاء ، والاشراف على تحرير اوامر التشغيل وتلقى البلاغات عن الاعطال والعمل على وجود السيارات بحالة جيدة وتحديد تراخيص السيارات وإعداد أوامر التشغيل الخاصة بإصلاح السيارات وإصدار التعليمات الخاصة بذلك ومعاينة السيارات بعد اصلاحها وتجربتها للتأكد من صلاحيتها للعمل فضلا عن التصريح بالاجازات واقتراح العلاوات والمكافآت والجزاءات والاشتراك فى اعداد التقارير السنوية للعاملين • وتحصل شروط شغل الوظيفة فيما يأتى :

الحصول على مؤهل عال او فوق المتوسط اومتوسط مناسب لحالة العمل ، والمعرفة الواسعة بالاسس الفنية والنظم التى تحكم العمل ، والقدرة على الاشراف والتوجيه الفنى فى اداء الاعمال والملاحظة واكتشاف الاخطاء، والمهارة فى استخدام الادوات والاجهزة فى مجال العمل • ومفاد مما تقدم ان الوظيفة وإن كانت تتطلب قدرا من الاشراف الادارى وتنظيم العمل ، إلا انها تستلزم فى المقام الاول عملا فنيا يدويا يتمثل فى ضمان صلاحية

السيارات للخدمة مع ما يقتضيه ذلك، حسبما جاء ببطاقة الوصف ، من متابعة حالة السيارات ومعاينتها وتجربتها • وما يؤكد هذا النظر ، ماورد ببطاقة وصف الوظيفة ، فى ضوء تعريف الوظيفة ، من انها تتطلب الحرص والحذر فى إستخدام الادوات والآلات ،فضلا عما ورد ببطاقة الوصف فى شأن شروط شغل الوظيفة من تطلب المهارة فى إستخدام الادوات والاجهزة فى مجالات العمل • ومن ثم لا يكون ثمة وجه للنعى ، بحسب الظاهر ، على القرارالمطعون فيه من هذه الناحية •

ومن حيث انه بالنسبة للسيد /.....فهو يشغل وظيفة مدير إدارة الصيانة الميكانيكية بوهى وظيفة من الدرجة الاولى بالمجموعة النوعية الفنية المساعدة • وتضمنت بطاقة وصف الوظيفة ان شاغلها يقوم ، تحت التوجيه العام ، بالاشراف على ادارة الصيانةالميكانيكية بجانب قيامه بتخطيط وتنسيق مشروعات للتطوير الى لوسائل الانتاج بالشركة والاشراف على تنفيذها مما يتطلب ، عل ما جاء ببطاقة الوصف ، إستنباط حلول فنية لمشكلات عامة فى التشغيل الالى والمحافظة على سرية المعلومات خاصة بنظم ووسائل الإنتاج • وتحصل واجبات الوظيفة فيما ياتى : تخطيط وتنسيق الاعمال بين اقسام الادارة والاشراف على تنفيذها ومراقبة الاعمال الخاصة بالصيانة وإقتراح المشروعات الجديدة و متابعة تنفيذها بعد اعتمادها وتخطيط التنظيم الداخلى بالادارات الانتاجية واقتراح تطوير الالات اللازمة لرفع كفاية العمل ،وتطوير وسائل الانتاج بما يساير الاساليب العلمية الحديثة ، وإقتراح التعديلات اللازمة للإنشاءات او الاقسام بما يتماشى مع التطوير الالى وتسلسل العمليات لوسائل الانتاج لرفع الكفاية الانتاجية ، ودراسة الانظمة الحديثة لاعمال الصيانة وكافة الخدمات الهندسية والعمل على

تطبيقها بالشركة ،الى جانب الحضور باللجان المتعلقة بالعمالة والانتاج والالات والتخطيط العام وتقرير المكافات والحوافز والجزاءات بالادارة والاقسام التابعة لها واقتراح اعداد الوظائف واعداد التقارير السنوية للعاملين بالادارة . وعن شروط شغل الوظيفة ورد ببطاقة وصف الوظيفة ان هذه الشروط تتحصل فى الامام التام بالقوانين والاسس الفنية والنظريات وتطبيقاتها التى يتطلبها العمل ، والقدرة الكبيرة على التطبيق العلمى للنظريات والتصميمات الهندسية والقدرة على القيادة والتوجيه الفنى فى مجالات عمل الادارة والمهارة فى شرح وتفسير طرق ووسائل العمل ، والحصول على بكالوريوس الهندسة او دبلوم صناعى فى مجال التخصص مع الخبرة فى مجال العمل ، ويستفاد مما ورد ببطاقة وصف هذه الوظيفة ان شاغلها لا تصدق فى حقه صفة العامل فى مفهوم حكم الفقرة الثانية من المادة (٣) من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه : اذ لا تغلب على العمل الذى يمارسه الصفة الفنية اليدوية وهى الصفة التى اعتد بها القانون فى تحديد المقصود بالعامل فى تطبيق أحكامه . وعلى ذلك يكون القرار بإعلان فوز السيد/..... فى الانتخاب على اساس توافر صفة العامل فى حقه قد جاء مخالفا ، بحسب الظاهر ، لحكم القانون : مما يتوافر معه فى طلب وقف تنفيذه ركن الجدية . ولا يغير من هذا النظر ما أبدته الجهة الادارية ، فى معرض دفاعها فى الدعوى ، من سابقة إنتخاب السيد المذكور فى الانتخابات التى أجريت لعضوية مجلس ادارة الشركة سنة ١٩٨٣ ، حيث كان يشغل ذات الوظيفة ، على اساس توافر صفة العامل فى حقه .

فبافتراض صحة ما تقول به الجهة الادارية فى هذا الشأن ، فإنه ليس من شأنه ان يكسب العامل مركزا قانونيا ، يكون بمنأى من النعى ، بالمخالفة

لصحيح حكم القانون . فتحقق صفة العامل انما يقوم على اساس من النظر الى طبيعة الوظيفة ذاتها وواجباتها إسترشادا بما يرد ببطاقة وصفها . فلا يكون من الجائز قانونا ، ودون ما سند من تشريع ، الاعتداد فى إسباغ صفة العامل بأوضاع عارضة تتعلق بشخص شاغل الوظيفة فى وقت معين ومنها سابقة ترشيحه او إنتخابه فى إنتخابات سابقة على اساس من توافر صفة العامل فيه . فصفة العامل ، فى مفهوم حكم الفقرة الثانية من المادة (٣) من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه ، مصدر استمدادها واساس توافرها ما يرد ببطاقة وصف الوظيفة من بيانات تكشف حقيقة واجباتها وأعبائها وتحقق هذه الصفة ، متى ثبت قيامها صدقا وقانونا لشاغل الوظيفة ، وتلحق به أيا من يكون .

ومن حيث انه وان كانت صفة العامل غير متحققة ، بحسب الظاهر فى السيد/ ..... بإعتباره شاغلا لوظيفة مدير ادارة الصيانة الميكانيكية ، عل ما سلف البيان ، فإنه لا يكون من أثر ذلك زوال عضويته لمجلس الادارة . فالثابت من الاطلاع على قرار الجهة الادارية باعلان نتيجة الانتخاب المبلغ للشركة فى ١١ من نوفمبر سنة ١٩٨٧ ان السيد المذكور جاء ترتيبه الرابع فى الانتخابات إذ حصل على ١١٧٤ صوتا، فيتقدمه كل من السادة / ..... وصفته عامل و ..... وصفته عامل و ..... وصفته عامل و ..... وصفته فئات وعلى ذلك لا يكون من شأن تعديل صفة السيد / ..... من عامل الى غير عامل ما يحول دون إستمرار عضويته بمجلس الادارة بالصفة الحقيقية التى تتفق وصحيح حكم القانون . وفى هذا الصدد ، فإنه ولئن كان القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٣

المشار اليه إشتراط فيمن يرشح لعضوية مجلس الادارة ان تتوافر فيه شروط منها ألا يكون من المفوضين فى توقيع الجزاء ( المادة ٢ بند ٦ ) ويستوى فى مفهوم حكم القانون فى هذا الشأن ان يكون العامل مختصا اصلا او كان مفوضا فى شئ من ذلك ، وكان قد ورد ببطاقة وصف وظيفة مدير ادارة الصيانة الميكانيكية وهى الوظيفة التى يشغلها السيد/.....، ان من واجباتها تقرير الجزاءات بالادارة والاقسام التابعة لها ،إلانة بالاطلاع على أحكام قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ يبين انه ليس لغير الجهات المحددة بالقانون على ما ورد بالمادة ٨٤ توقيع الجزاءات المنصوص عليها فيه ، وليس من تلك الجهات شاغلى الوظائف من الدرجة الاولى وهى الدرجة المقررة للوظيفة على نحو ما ورد ببطاقة وصفها .

كما ان تفويض رئيس مجلس إدارة الشركة غيره فى ممارسة بعض سلطاته، على ما ورد بالمادة (٣٣) من قانون هيئات القطاع العام وشركاته الصادر بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣، ومنها سلطة توقيع الجزاء المقرر بقانون نظام العاملين بالقطاع العام ، لايجوز إلا لشاغلى الوظائف العليا وعلى ذلك وإذ تخلو الاوراق مما يفيد منح شاغل وظيفة مدير إدارة الصيانة الميكانيكية فعلا سلطة توقيع الجزاء او تفويضه فى ذلك حتى وإن كان بالخالفه للقانون ، فانه لا يكون ثمة ما يحول قانونا دون استمرار عضوية السيد /..... بمجلس الادارة بصفته من غير العمال على نحو ما سلف البيان .

ومن حيث انه يترتب على تغيير صفة السيد /.....، على نحو ما سلف البيان ، وجوب ان يكون العضو الخامس بمجلس الادارة من

العمال تحقيقا للإلتزام الوارد بالفقرة الاولى من المادة (٣) من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه بأن يكون نصف الاعضاء على الاقل من العمال، فعلى ذلك وإذا كان العضو الخامس الذى أعلن عن فوزه لعضوية مجلس الادارة هو السيد /.....وصفته فئات ،على نحو ما ورد بكتاب الجهة الادارية بإبلاغ الشركة بنتيجة الانتخاب المشار اليه ، فإنه إستمرار عضويته بمجلس إدارة الشركة من شأنه ،ان يخل بنسبة العمال بمجلس الادارة التى نص عليها القانون ، ومن ثم يتعين ، كأثر للحكم بوقف تنفيذ القرار بإعلان فوز السيد /..... لعضوية مجلس الادارة بصفته من العمال، إسقاط عضوية السيد /..... وعلى ان يحل محل هذا الاخير، العامل الحاصل على أكبر عدد من الاصوات تلى الاصوات الحاصل عليها السيد /.....، إعمالا لحكم المادتين ٣ و ٧ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه.

ومن حيث ان طلب وقف تنفيذ القرار بإعلان فوز السيد /..... بعضوية مجلس الادارة بصفته «عامل» الى جانب توافر ركن الجدية فى شأنه ، على ما سبق البيان ، يتوافر فيه أيضا ركن الاستعجال ويتمثل فى الاثار التى لا يمكن تداركها بإستمرار تولى امور إدارة الشركة مجلس إدارة غير مشكل التشكيل القانونى الصحيح ، بأن ضم الى عضويته من لا يحق له ذلك قانونا ، وحجب شرف العضوية وتمثيل العاملين وأداء الخدمة العامة عمن يعطيه القانون هذا الحق ويطوقه بهذه الامانة .

ومن حيث انه مما يترتب على ما سبق جميعه ، فإن الحكم المطعون فيه إذ إنتهى الى رفض طلب وقف تنفيذ القرار بإعلان نتيجة الانتخاب فيما

تضمنه من إعلان فوز السيد/.....بصفته من العمال يكون قد  
جانب الصواب ، مما يتعين معه الحكم بإلغائه فيما ذهب اليه في هذا  
الشأن ٠

( ملن ٣٠٩٠ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٨٩/١١/١٨ )

### قاعدة رقم ( ١٦٨ )

**المبدأ:** القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٣ نظم عملية انتخاب العمال  
لممثلهم في مجلس الادارة - بين أيضا الفئات التي يكون لها حق  
الانتخاب و الشروط التي يجب أن تتوافر في المرشح ومن بينها ألا يكون  
معارا أو متدبا أو مكلفا أو مجندا لمدة تجاوز السنه من بداية الدورة  
الانتخابية- بين هذا القانون إجراءات الدعوة للإنتخاب وكيفية تشكيل  
اللجان الانتخابية وإعلان النتائج وكيفية الطعن على ذلك - نظم  
القانون حالة خلو محل أحد الاعضاء لقبول الطعن في ترشيحه أو نجاحه  
أو سقوط عضويته لفقدانه شرط من الشروط - في هذه الحالة يحل  
محل هذا العضو المرشح التالي له في عدد الأصوات - حدد القانون  
المشار اليه مدة العضوية وعهد الى وزير القوى العاملة بإصدار القرارات  
اللازمة لتنفيذه - المادة ١٨ من قرار وزير القوى العاملة رقم ١٦  
لسنة ١٩٧٤ في شأن تنظيم إجراءات الانتخاب - يكون لوكيل  
الوزارة اختصاص إصدار التعليمات اللازمة لتنفيذه - بناء على ذلك أصدر  
وكيل الوزارة لقطاع رعاية القوى العاملة قرار بشأن إجراءات ترشيح  
وانتخاب ممثلي العمال في مجالس إدارة وحدات القطاع العام -تضمن

هذا القرار العديد من التعليمات التي توضح كيفية وضع العملية الانتخابية موضع التنفيذ - القواعد التي وردت في قرار وكيل الوزارة المشار اليه لا تعدو ان تكون تعليمات إدارية تنفيذية لها طابع تنظيمي مؤقت يختلف ويتغير من دورة لأخرى - هذه القواعد تكون ملزمة وواجبة النفاذ بقدر ما تتضمن من أحكام تكفل وضع مبادئ القانون وأحكامه موضع التنفيذ - لاثريب على جهة الإدارة القائمة على عملية الانتخاب في الخروج عليها طالما لا ينطوى ذلك على مخالفة لحكم وارد في القانون أو لالتحته التنفيذية .

**المحكمة :** ومن حيث انه عن الوجه الاول من أوجه الطعن فإن القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٣ في شأن تحديد شروط وإجراءات إنتخاب ممثلى العمال فى مجال إدارة وحدات القطاع العام والشركات المساهمة قد صدر لينظم عملية إنتخاب العمال لممثليهم فى مجالس الإدارة، فبين الفئات التى يكون لها حق الانتخاب والشروط التى يجب ان تتوافر فى المرشح ومن بينها الا يكون معاراً أو متدبياً أو مكلفاً أو مجنذاً لمدة تجاوز السنة من بداية الدورة الانتخابية ، مع تعريف العامل وإجراءات الدعوة للإنتخاب وكيفية تشكيل اللجان الانتخابية وإعلان النتائج ، وكيفية الطعن على ذلك ، كما نظم القانون حالة خلو محل أحد الاعضاء لقبول الطعن فى ترشيحه أو نجاحه أو سقوط عضويته لفقدانه شرطاً من الشروط ، وقد نص القانون فى هذه الحالة على ان يحل محل هذا العضو المرشح التالى له فى عدد الاصوات ، كما حدد القانون مدة العضوية وعهد الى وزير القوى العاملة بإصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ، ولقد أصدر وزير القوى العاملة إعمالاً لذلك القرار رقم ١٦



لسنة ١٩٧٤ فى شأن تنظيم إجراءات الانتخاب وتضمن الإجراءات والقواعد التى تحكم عملية الترشيح والاقتراع والفرز وإعلان النتائج وإجراءات الطعن والفصل فى التظلمات وغير ذلك من أمور وردت فى هذا القرار تفصيلا وقد نصت المادة ١٨ منه على ان ينشر القرار فى الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره ، على ان يكون لوكيل الوزارة المختص إصدار التعليمات اللازمة لتنفيذه، وعلى ضوء ذلك فقد أصدر وكيل الوزارة لقطاع رعاية القوى العاملة بتاريخ ١٩٨٧/٨/٣٠ قرارا بشأن إجراءات ترشيح وانتخاب ممثلى العمال فى مجالس إدارة وحدات القطاع العام دورة سنة ١٩٨٧ ، وتضمن هذا القرار بدوره العديد من التعليمات التى توضح كيفية وضع العملية الانتخابية موضع التنفيذ بدءا من إعداد كشوف الناخبين والمرشحين وإجراءات التصويت والفرز ، والزمن المحدد لذلك ، وقد نص البند السابع عشر من هذه التعليمات على انه يجب على رئيس اللجنة ان يبدأ عملها فى الوقت المحدد لإجراء عملية الانتخاب فى الثامنة صباحا وان يحرر محضرا يثبت فيه تاريخ وساعة العملية الانتخابية وأسماء أعضاء اللجنة وكيفية فتح الصناديق والتأكد من شخصية الناخب ووضع اوراق الاقتراع فى الصناديق ، وعلى ان تستمر اللجنة فى عملها حتى تمام الساعة المحددة لانتهاء عملية الانتخاب فى الخامسة مساء، على انه فى حالة وجود عدد من الناخبين فى مقر اللجنة ولم يدلوا بأصواتهم فى الموعد المحدد لإنهاء عمل اللجنة ، يقوم رئيس اللجنة بحصرهم وتمكينهم من الادلاء بأصواتهم .

ومن حيث ان القواعد التى وردت فى قرار وكيل الوزارة المشار اليها لاتعدو ان تكون تعليمات ادارية تنفيذه لها طابع تنظيمى مؤقت يختلف

وبتغيير من دورة لأخرى، وتصدرها الوزارة قبل بداية كل دورة إنتخابية ، تهدف بها الى وضع القانون ولائحته التنفيذية موضع التنفيذ ، وهى تكون ملزمة وواجبة النفاذ بقدر ما تتضمن من أحكام تكفل ، من الناحية العملية وضع مبادئ القانون وأحكامه موضع التنفيذ ، وبذلك فلا تثريب على جهة الادارة القائمة على عملية الانتخاب فى الخروج عليها طالما لا ينطوى ذلك على مخالفة لحكم وارد فى القانون أو لائحته التنفيذية إذ طالما يكشف الواقع العملى على ان الالتزام يمثل هذه التعليمات الادارية قد يكون فيه تعطيل او مساس بحق من الحقوق الانتخابية او بضمانة من ضمانات الانتخاب ، فإن طرحها يكون أوجب على جهة الإدارة إلزاما بحكم القانون ومن حيث ان القانون ولائحته التنفيذية قد جاءا خلوا من أية قاعدة تتعلق بتحديد ساعات الاقتراع بداية ونهاية وكان من الواجب على اللجان المختلفة تمكين الناخبين من الادلاء بأصواتهم فإنه لا جناح على اللجنة إن تجاوزت الموعد التنظيمى الذى تضمنته هذه التعليمات حتى يتمكن جميع العاملين من الادلاء بأصواتهم ، واذا كان الوضع التنظيمى يتطلب تقسيم العمال الى مجموعات إنتخابية حسب مواقع العمل ، بحيث يدلى كل منهم بصوته فى لجنة إنتخابية بذاتها فإنه لا مخالفة أيضا اذا ما سمحت اللجنة لبعض العمال بالادلاء بأصواتهم امامها حالة كونهم مقيدى فى غيرها طالما تم إثبات ذلك فى المحضر واتخذت الخطوات الفورية لإخطار لجانهم باستبعاد اسمائهم من كشوف الناخبين بها.

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان لجنة مسطر قد سمحت لعدد من العمال الذين تواجدوا فى مسطر بسبب ظروف العمل بالادلاء بأصواتهم امامها رغم كونهم مقيدى فى لجان اخرى ، كما ان ظروف تكلس

العمال امامها قد أوجب عليها تجاوز ميعاد الساعة الخامسة المحدد لإنهاء عملية الاقتراع وحيث ان الثابت من الاطلاع على المحاضر ان اللجنة قد بادرت بالاتصال بالمستولين واحاطتهم علما بذلك وانها طلبت فى اشارة ارسلت على الفور الى اللجان المقيد امامها هؤلاء العمال باستبعاد اسمائهم من كشوف الناخبين ، وهذا ما تفرضه احكام القانون من ضرورة تمكين الناخب من الادلاء بصوته وإلا كان فى ذلك مخالفة وإخلال بحقوق الناخبين من العمال ، واذا كان الطاعن ينمى على الحكم انه اغفل تحقيق دفاع جوهرى له لمطالبته بتقديم المحاضر وكشوف الفرز فقد أودعتها جهة الادارة ملف الدعوى ، وقد جاءت أقواله فى شأن تغاير مواقف اللجان المختلفة لموقف لجنة مسطرد التى سمحت لهؤلاء العمال بالادلاء بأصواتهم فى حين ان لجانا اخرى إمتنعت عن ذلك ، مجرد اقوال مرسلة لادليل عليها ويتعين الالتفات عنها .

ومن حيث انه متى كان الامر كذلك فإن النعى ببطلان العملية الانتخابية برمتها لما شاب إجراءات الاقتراع من مخالفات يكون على غير اساس من الواقع والقانون ويتعين رفضه ٤٠

(طن رقم ٦٠٣ لسنة ١٩٩٠/١١/١٠ ق جلسة ١٩٩٠/١١/١٠ )

### قاعدة رقم ( ١٦٩ )

المبدأ: المواد ١، ٢، ٦، ٧ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تحديد شروط وإجراءات انتخاب ممثلى العمال فى مجلس إدارة وحدات القطاع العام والشركات المساهمة والجمعيات والمؤسسات الخاصة يتبين

منها انه - يتعين فى المرشح لعضوية مجلس إدارة الوحدة الاقتصادية ان يلتزم صحيح الصفة الثابتة له ضمن العاملين بهذه الوحدة - لايحوز لمن لايعتبر عاملا طبقا لنص القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٣ ان يرشح نفسه لعضوية مجلس الادارة بهذه الصفة - بحيث يترتب على هذه المخالفة إستبعاده نهائيا من عضوية المجلس وعدم جواز بقاءه فى عضويته بالصفة الصحيحة التى لم يخص بها الانتخابات أيا كان عدد الاصوات التى حصل عليها- ساوى القانون بين قبول الطعن لأى سبب من الاسباب ومنها عدم صحة صفة المرشح وبين خلو محل احد الاعضاء بسبب الاستقالة أو الوفاة أو سقوط العضوية أو زوالها لفقدان شرط من الشروط - يحل محل المرشح التالى له فى عدد الاصوات وتستمر عضويته المدة الباقية للعضو الذى حل محله - يترتب على قبول الطعن لعدم صحة الصفة أو لغيره من الاسباب إستبعاد هذا المرشح وخلو محله ليحل محله المرشح التالى له فى عدد الأصوات .

**المحكمة:** ومن حيث ان إشترك العاملين فى إدارة المشروعات وفى أرباحها هو احد مظاهر التطبيق الديمقراطي فى إدارة المشروعات العامة التى يملك رأسمالها الشعب ويتولى إدارتها الدولة بلغ من اهميته ان نصت عليه المادة ٢٦ من الدستور فقررت ان : للعاملين نصيب فى إدارة المشروعات وفى أرباحها ويلتزمون بتنمية الانتاج وتنفيذ الخطة فى معداتهم الانتاجية وفقا للقانون والمحافظة على أدوات الانتاج واجب وطنى . ويكون تمثيل العمال فى مجالس ادارة وحدات القطاع العام فى حدود خمسين فى المائة من عدد أعضاء هذه المجالس ٤٠٠٠٠ .

ومن حيث ان تطبيقا لما قرره الدستور فإن الفقرة الاولى من المادة الأولى من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٣ فى شأن تحديد شروط وإجراءات إنتخاب ممثلى العمال فى مجالس إدارة وحدات القطاع العام وشركات المساهمة والجمعيات والمؤسسات الخاصة ، تنص على ان : يتولى العاملون فى الوحدات الاقتصادية التابعة للقطاع العام وفى شركات المساهمة الخاصة وفى الجمعيات و المؤسسات الخاصة التى يصدر بتحديدھا قرار من وزير القوى العاملة إنتخاب ممثليهم فى مجلس الادارة طبقا لأحكام هذا القانون وذلك بالاقترح السرى العام المباشر تحت إشراف وزارة القوى العاملة •

وبينت المادة الثانية من هذا القانون شروط الترشيح لعضوية مجلس الإدارة ونصت المادة الثالثة منه على ان « يقوم الناخبين بإنتخاب نصف عدد أعضاء مجلس الادارة من بين العاملين على ان يكون خمسون فى المائة منهم -على الاقل - من العمال وذلك فى الجهات التى تمارس نشاطا إنتاجيا فى الصناعة أو الزراعة •

ويقصد بالعامل فى حكم هذه المادة من يؤدي عملا فى الانتاج الصناعى او الزراعى وتغلب عليه الصفة الفنية اليدوية ، ويفصل وزير القوى العاملة فى اى خلاف ينشأ فى هذا الشأن •

ونصت المادة السادسة من هذا القانون على ان « تعلن وزارة القوى العاملة نتيجة الانتخاب وعليها إبلاغ رئيس مجلس الادارة والجهات المعنية باسماء الفائزين فيه •

ويجوز لكل ذى شأن ان يطعن فى نتيجة الانتخاب خلال ثلاثة أيام من تاريخ اعلان نتيجته وذلك بعريضة توجه لوزير القوى العاملة ويكون قراره نهائيا •

كما نصت الفقرة الاولى من المادة السابعة على انه « اذا قبل الطعن او حل محل احد الاعضاء بسبب الاستقالة او الوفاة اوسقطت العضوية او زالت عنه لفقدان شرط من الشروط حل محله المرشح التالى له فى عدد الاصوات وتستمر عضويته المدة الباقية للعضو الذى حل محله ٤٠

ومن حيث انه لا ريب فى انه يتعين فى المرشح لعضوية مجلس ادارة الوحدة الاقتصادية ان يلتزم صحيح الصفة الثابتة له ضمن العاملين بهذه الوحدة حسبما حددتها الفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه فلا يجوز لمن لا يعتبر عاملا طبقا لها ان يرشح نفسه لعضوية مجلس الإدارة بهذه الصفة بحيث يترتب على هذه المخالفة إستبعاده نهائيا من عضوية المجلس وعدم جواز بقاءه فى عضويته بالصفة الصحيحة التى لم يخص بها الانتخابات أيا كان عدد الاصوات التى حصل عليها اذ ان ذلك هو ما يقضى به صريح نص الفقرة الاولى من المادة السابقة من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه ذلك ان عبارة هذا النص ساوت فى الحكم بين قبول الطعن - لأى سبب من الاسباب ومنها عدم صحة صفة المرشح - وبين خلو محل احد الاعضاء بسبب الاستقالة او الوفاة او سقوط العضوية او زوالها لفقدان شرط من الشروط فنصت على ان يحل محله المرشح التالى له فى عدد الاصوات وتستمر عضويته المدة الباقية للعضو الذى حل محله ومقتضى ذلك ولازمه بصريح نص القانون انه يترتب على قبول الطعن لعدم صحة الصفة أو لغيره من الاسباب إستبعاد هذا المرشح وخلو محله ليحل محله المرشح التالى له فى عدد الاصوات مع مراعاة النسبة المنصوص عليها فى المادة الثالثة من القانون المشار اليه وذلك فى جميع الاحوال .

ومن حيث انه لا إجتهااد مع صراحة النص ، فإن ما ذهب اليه الحكم  
الطعين من ان تعديل صفة السيد / ..... من عامل الى فئات  
كأثر لقبول الطعن فى نتيجة الانتخابات لا يكون من شأنه ان يحول دون  
إستمرار عضويته فى مجلس الادارة بالصفة الصحيحة إستنادا الى ان ترتيبه  
فيها الرابع حيث حصل على ١١٧٤ صوتا ويتقدمه كل من .....  
وصفته عامل و ..... وصفته عامل و ..... وصفته  
فئات وانه يترتب على تغيير صفته من عامل الى فئات مع بقاء وإستمرار  
عضويته فى مجلس الادارة وجوب ان يكون العضو الخامس من العمال ،  
بدلا من السيد / ..... (الطاعن) وصفته فئات ما ذهب اليه الحكم  
الطعين على هذا النحو ينطوى على مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وتأويله،  
وكان يتعين وفقا لصحيح حكم القانون حسبما سبق بيانه - القضاء بالغاء  
القرار المطعون فيه فيما تضمنه من عدم إعلانه فوز المدعى (.....)  
بعضوية مجلس إدارة الشركة المدعى عليها الثانية بدلا من ..... مع ما  
يترتب على ذلك من أثار أخصها إحتفاظ ..... ( الطاعن )  
بعضوية هذا المجلس وإسقاط عضوية .....

ومن حيث انه بالبناء على ما تقدم فإنه يتعين القضاء بقبول الطعن  
شكلا وفى الموضوع بالغاء الحكم المطعون فيه فيما تضمنه من عدم الغاء  
القرار المطعون فيه فيما تضمنه من عدم إعلان فوز ..... بعضوية  
مجلس إدارة الشركة المطعون ضدها الثانية بدلا من ..... مع ما يترتب  
على ذلك من أثار وإلزام المطعون ضده الاول المصروفات ، عملا بنص  
المادة ١٨٤ مراقعات

## رابعاً - تحية رئيس مجلس الإدارة وأعضائه

### قاعدة رقم ( ١٧٠ )

المبدأ : اجاز المشرع للوزير المختص تحية رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة المعينين والمنتخبين كلهم أو بعضهم متى كان في إستمرارهم إضرار بصلحة العمل - إستهداف المشرع بذلك أحكام اوجه الرقابة والاشراف على شركات القطاع العام - والتحية تكون لمدة معينة يعين خلالها مفوض أو أكثر لمباشرة سلطات مجلس الإدارة ورئيسه - لم يحدد المشرع مياعدا معيناً لتشكيل مجلس إدارة جديد للشركة أول تعيين المفوض - لم يقرر المشرع جزاء على تجاوز مدة الستة أشهر التي يجوز تحية رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة خلالها - أساس ذلك - أن تحية وتعيين مجلس إدارة جديد وتعيين المفوض من الامور التنظيمية المتروك تقديرها لجهة الادارة صاحبة الاشراف على شركات القطاع العام طبقاً للقواعد العامة - مؤدى ذلك : انه لا وجه لتصدى المحكمة التأديبية لبحث مشروعية تعيين رئيس مجلس إدارة فوض في إختصاص مجلس الادارة بقرار من السلطة المختصة وهى بصدد رقابة مشروعية جزاء وقع على أحد العاملين بالشركة من رئيس مجلس الادارة .

المحكمة : ومن حيث ان المادة ٥٢ من قانون المؤسسات العامة شركات القطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ كانت تنص قبل إلغائه بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٢ بشأن هيئات القطاع العام والشركات على انه يجوز بقرار من الوزير المختص تحية رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة



المعينين والمنتخبين كلهم أو بعضهم إذا رأى ان فى إستمرارهم إضرار بمصلحة العمل وذلك لمدة لا تتجاوز ستة أشهر على ان يستمر صرف مرتباتهم او مكافاتهم اثناء مدة التنحية وعلى ان ينظر خلال المدة فى شأنهم ويجوز مد المدة ستة أشهر أخرى • وللوزير المختص فى حالة التنحية تعيين مفوض او أكثر لمباشرة سلطات مجلس الادارة او رئيسه ، ويتضح من هذا النص ان المقصود من إصداره هو احكام اوجه الرقابة والاشراف على شركات القطاع العام بحيث يجوز تخويل الوزير المختص سلطة تنحية مجلس إدارة الشركة ورئيسها لمدة معينة وتعيين مفوض او أكثر لمباشرة سلطات مجلس الادارة ورئيسه ، فالمشروع فى هذا النص لم يحدد ميعادا معيناً لتشكيل مجلس إدارة جديد للشركة كما لم يحدد ميعادا لتعيين المفوض ولم يحدد المشروع جزاء على تجاوز المدة الواردة فى هذا النص لأن التنحية وتعيين مجلس إدارة جديد أو رئيس للمجلس مفوضاً بإختصاصات مجلس الإدارة فى حالة عدم تعيين مجلس للإدارة كل ذلك من الامور التنظيمية المتروك تقديرها لجهة الادارة المخولة سلطة الاشراف على شركات القطاع العام طبقاً للقواعد العامة وبالتالى لا وجه لتصدى المحكمة التأديبية لبحث مشروعية تعيين رئيس مجلس إدارة فوض فى إختصاص مجلس الادارة بقرار من سلطة مختصة بإصداره وفقاً لهذا النص اذ ان ذلك امر غير معروض عليها ولا تختص ايضاً بنظره وهى بصدد مباشرة إختصاصها فى رقابة مشروعة جزاء وقع على احد العاملين بالشركة من رئيس مجلس الادارة هذا ، ذلك ان قرار تعيين هذا الرئيس هو قرار قائم ما دام لم يلغ او يسحب طبقاً للأوضاع القانونية المقررة ويتمين من ثم اعمال مقتضاه •

ومن حيث ان الواضح من الاوراق ان وزير الاسكان اصدر القرار رقم ٣٥٦ لسنة ١٩٧٩ بتاريخ ١٩٧٩/١٠/٢٠ متضمنا تنحية مجلس إدارة شركة مدينة نصر للإسكان والتعمير وندب المهندس /..... رئيس الهيئة العامة لتعاونيات البناء والإسكان مفوضا بإدارة الشركة الى جانب عمله وندب المهندس ..... رئيس مجلس إدارة شركة مدينة نصر مساعداً له ارفنيا بالأمانة الفنية لقطاع الاسكان والمرافق وفي أول نوفمبر سنة ١٩٨١ صدر قرار النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء رقم ٢٨١ لسنة ١٩٨١ متضمنا تعيين المهندس ..... رئيسا لمجلس إدارة شركة مدينة نصر للإسكان والتعمير ومفوضا بالإدارة بتاريخ ١٩٨٢/٥/٨ أصدر رئيس مجلس الادارة المذكورة القرار رقم ١ لسنة ١٩٨٢ متضمنا مجازاة المطعون ضده بعقوبة اللوم إستنادا الى اتخاذ اجراءات صرف مبلغ ٤٢٩ مليون و ٥٧١٨ جنيه قيمة مرتبات ومكافآت تخص العاملين بمشروع الاسكان التعاوني عن شهر ابريل ومايو ويونيو سنة ١٩٧٨ بالخالفه للقواعد المالية ومن ثم يكون هذا القرار قد صدر من مختص بإصداره بإعتباره مفوضا بسلطات مجلس الادارة وإذ ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب فإنه يكون قد خالف صحيح حكم القانون جديرا لذلك بالالغاء .

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان القرار المطعون فيه قد قام على صحيح سببه حيث تبين من تحقيقات النيابة الادارية ان المطعون ضده كلف مرءوسيه بإعداد كشوف مرتبات العاملين بمشروع الاسكان التعاوني عن تلك الأشهر دون وجود كشوف تشغيل فعلية وامر أمين خزانة الشركة بصرف شيكات تلك المرتبات وان يقوم بتسليم قيمتها الى سكرتيره الخاصة

ثم إنفرد بتسوية هذه المبالغ دون استيفاء توقيعات أربابها بالاستلام وكل ذلك تم بالمخالفة للتعليمات المالية وقد أقر الماطمون ضده بذلك فى تلك التحقيقات فمن ثم تكون المخالفة سبب الجزاء ثابتة فى حقه ويكون الجزاء وقد صدر من مختص بإصداره متفقاً وأحكام القانون مما يتعين معه رفض طلب إلغائه •

## الفرع الحادي عشر

### التحكيم

#### قاعدة رقم (١٧١)

**المبدأ:** ناط المشرع بهيئات التحكيم إختصاص الفصل فى المنازعات التى تشور بين شركات القطاع العام وهيئاته وبين الجهات الحكومية المركزية او المحلية او الهيئات العامة - مؤدى ذلك : ان التصدى لهذه المنازعات من قبل اية جهة قضائية اخرى يعد مخالفة لقواعد الاختصاص الولائى - الحكم الصادر فى هذه الحالة يكون قد صدر من جهة غير مختصة - مثال : تصدى اللجنة القضائية للإصلاح الزراعى للفصل فى منازعة بين إحدى شركات القطاع العام التابعة لوزارة إستصلاح الاراضى والهيئة العامة للإصلاح الزراعى .

**المحكمة :** ومن حيث ان البحث فى الاختصاص يجب ان يسبق البحث فى الشكل أو فى موضوع الدعوى الامر الذى كان يتعين على اللجنة القضائية للإصلاح الزراعى ان تستوفيه وهى بصدد نظر النزاع فى الاعتراض رقم ٨٣٢ لسنة ١٩٧٤ موضوع الطعن المائل .

ومن حيث ان المادة ٦٠ من القرار بقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ بإصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام - والمعمول به وقت رفع الاعتراض رقم ٨٣٢ لسنة ١٩٧٤ موضوع هذا الطعن تنص على ان تختص هيئات التحكيم المنصوص عليها فى هذا القانون دون غيرها بنظر

المنازعات الآتية : ( ١ ) ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ ( ٢ ) كل نزاع يقع بين شركة قطاع عام وبين جهة حكومية مركزية او محلية او هيئة عامة او مؤسسة عامة ٠٠٠٠٠ ، كما تنص المادة ٥٦ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ فى شأن هيئات القطاع العام وشركاته على ان « يفصل فى المنازعات التى تقع بين شركات القطاع العام بعضها وبعض او بين قطاع عام من ناحية وبين جهة حكومية مركزية او محلية او هيئة عامة او هيئة قطاع عام او مؤسسة عامة من ناحية أخرى عن طريق التحكيم دون غيره على الوجه المبين بهذا القانون » .

ومن حيث ان مفاد هذين النصين ان الفصل فى المنازعات التى يقع بين شركات القطاع العام او هيئات بعضها او بعض او بين هذه الشركات والهيئات وبين الجهات الحكومية المركزية او المحلية او الهيئات العامة او المؤسسات العامة تختص بها هيئات التحكيم المشار اليها فى القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ ، ومن قبله القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ المشار اليها دون غيرها بحيث يعتبر التصدى لهذه المنازعات من قبل اية جهة قضائية اخرى مخالفا لقواعد الاختصاص الولائى ويكون الحكم الصادر من أيها فى أحد هذه المنازعات قد صدر من جهة غير مختصة .

ومن حيث ان طرف النزاع فى الاعتراض رقم ٨٣٢ لسنة ١٩٧٤ موضوع الطعن المائل هى الشركة المطعون ضدها وهى إحدى شركات القطاع العام التابعة لوزارة إستصلاح الاراضى ، والهيئة العامة للإصلاح الزراعى ، وهما من الجهات التى تختص بنظر المنازعات بينهما هيئات التحكيم الوارد الاشارة اليها فى القانونين رقمى ٦٠ لسنة ١٩٧١ ، ٩٧ ،

لسنة ١٩٨٣ سالفى الذكر ومن ثم يكون القرار المطعون فيه والصادر من اللجنة القضائية فى هذا النزاع المقام بشأنه الاعتراض رقم ٨٣٢ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه قد صدر من جهة غير مختصة خليقا بالالغاء ، ويتعين القضاء بعدم الاختصاص وإحالة النزاع الى هيئة التحكيم المختصة •

ومن حيث ان الحكم بعدم الاختصاص يعتبر غير منه للخصومة ومن ثم يتعين إرجاء الفصل فى المصروفات طبقا لمفهوم المخالفة لنص المادة ١٨٤ من قانون المرافعات •

( طعن ١٤١٦ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٨٦/٦/١٧ )

### قاعدة رقم (١٧٢)

المبدأ: الطعن بالبطلان على أحكام التحكيم التى تصدرها الهيئة المشكلة على النحو المحدد بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن هيئات القطاع العام وشركاته لا يوقف تنفيذها •

**الفتوى :** ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ١٨/٤/١٩٩٠ فتيبت أن المادة ٥٠١ من قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادرة بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ تنص على أنه يجوز الاتفاق على التحكيم فى نزاع معين بوثيقة تحكيم خاصة كما يجوز الاتفاق على التحكيم فى جميع المنازعات التى تنشأ من تنفيذ عقد معين .. وتنص المادة ٥٠٩ من ذات القانون على أنه لا يكون حكم المحكمين قابلا للتنفيذ إلا بأمر يصدره قاضى التنفيذ....

وتنص المادة ٥١٠ على أن احكام المحكمين لا تقبل الطعن فيهما باستئناف وتنص المادة ٥١٢ على أنه يجوز طلب بطلان حكم المحكمين فى الاحوال الاتية :

٤ - إذا وقع بطلان فى الحكم أو فى الإجراءات أثير فى الحكم ٠٠٠ وتنص المادة ٥١٣ على أن « يرفع طلب البطلان بالاوضاع المعتادة الى المحكمة المختصة أصلا بالنزاع ٠٠٠ ويترتب على رفع الدعوى ببطلان حكم المحكمين وقف تنفيذه مالم تقضى المحكمة باستمرار هذا التنفيذ ٠ » وتنص المادة ٥٦ من قانون هيئات القطاع العام وشركاته الصادر بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ على أن « يفصل فى المنازعات التى تقع بين شركات القطاع العام بعضها وبعض أو بين شركات قطاع عام من ناحية وجهة حكومية مركزية أو محلية أو هيئة عامة أو هيئة قطاع عام أو مؤسسة عامة من ناحية أخرى عن طريق التحكيم على الوجه المبين فى هذا القانون »

وتنص المادة ٦٢ من ذات القانون على أن «تنظر هيئة التحكيم فى النزاع المطروح أمامها على وجه السرعة دون تقييد بقواعد قانون المرافعات المدنية والتجارية إلا ما تعلق منها بالضمانات والمبادئ الاساسية فى التقاضى ٠٠٠»

وتنص المادة ٦٦ على أن « تكون أحكام هيئات التحكيم نهائية ونافذة وغير قابلة للطعن فيها بأى وجه من وجوه الطعن ٠٠٠ »

وتنص المادة ٦٧ على أن « ترفع جميع المنازعات المتعلقة بتنفيذ الحكم إلى هيئة التحكيم التى أصدرته ٠٠٠ ومفاد ماتقدم أن المشرع خرجا

منه على الاصل العام الذى يقضى بإختصاص القضاء بالفصل فى جميع المنازعات التى تثور بين الافراد وضع بمقتضى أحكام قانون المرافعات نظاما للتحكيم الاختيارى أجاز بمقتضاه الاتفاق على التحكيم فى نزاع معين بوثيقة تحكيم خاصة أو اللجوء الى التحكيم للفصل فى جميع المنازعات التى تثور بمناسبة تنفيذ عقد معين كما وضع القواعد الاساسية التى يتم وفقا لها تطبيق هذا النظام فلم يجعل أحكام المحكمين قابلة للتنفيذ الا بأمر يصدره قاضى التنفيذ بالمحكمة التى أودع فيها أصل الحكم واعتبر أحكام المحكمين غير قابلة للطعن فيها بالاستئناف وإن أجاز طلب إبطالها إذا وقع بطلان فى الحكم أو فى الاجراءات وكان من شأنه التأثير فى الحكم على أن يرفع طلب البطلان بالاجراءات المعتادة الى المحكمة المختصة اصلا بالنزاع وبحيث يترتب على رفع دعوى البطلان وقف تنفيذ حكم المحكمين بقوة القانون وذلك مالم تأمر المحكمة باستمرار تنفيذه هذا وقد نظم القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ المشار إليه أيضا إجراءات وأوضاع الفصل فى المنازعات التى تثور بين شركات القطاع العام بعضها البعض أو بينها وبين غيرها من الجهات الحكومية والمحلية والمؤسسات العامة وحدد الجهة المختصة بالفصل فى هذه المنازعات فئات الفصل فيها عن طريق التحكيم بحيث تلزم هيئة التحكيم المشكله طبقا لأحكام ذلك القانون بنظر المنازعات المطروحة عليها على وجه السرعة ودون تقيد بالقواعد المقررة بقانون المرافعات إلا ما تعلق منها بالضمانات والمبادئ الاساسية فى التقاضى كما أعتبر أحكام هذه الهيئة نهائية ونافذة وغير قابلة للطعن فيها بأى وجه من وجوه الطعن كما خصها أيضا بالفصل فى جميع المنازعات المتعلقة بتنفيذ الاحكام التى تصدرها وذلك على الوجه المبين قانونا وبذلك يبين أن لكل من التحكيم الاختيارى



المنصوص عليه بقانون المرافعات والتحكيم الاجبارى المنظم بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ مجال اعماله المستقل والتميزه عن الاخر كما أن لكل من النظامين المشار إليهما قواعده التى تحكمه .

ومن حيث أن المشرع قد رسم طريقا معيناً لحسم جميع المنازعات التى تثور بين شركات القطاع العام أو بينها وبين غيرها من الجهات المحددة قانوناً فأوجب الفصل فيها عن طريق التحكيم بواسطة هيئة تشكل على النحو المحدد بقانون رقم ٩٧ لسنة ٨٣ المشار إليه وأضفى على الاحكام التى تصدرها الصفة النهائية وجعلها نافذة وغير قابلة للطعن فيها بأى وجه من الوجوه كما أسند اليها أيضاً الفصل فى جميع المنازعات المتعلقة بتنفيذ ما تصدره من أحكامه ومن ثم فإنه لا يكون للقضاء ثمة اختصاص فى هذا الشأن كما تعتبر الاحكام التى تصدرها هيئة التحكيم المشار اليها فى مجال اختصاصها حائزة لقوة الامر المقضى فور صدورها وواجبة النفاذ ، ويتعين تبعاً لذلك تنفيذ حكمى التحكيم رقمى ١٠٦٤ و ١٠٦٥ لسنة ١٩٨٦ المشار اليهما فى الحالة المعروضة ولا يغير من ذلك أن الشركة المحكوم ضدها قد قامت بالطعن عليهما بالبطلان طبقاً لحكم المادة ٥١٣ من قانون المرافعات التى توجب وقف تنفيذ أحكام التحكيم بمجرد الطعن عليها بالبطلان مالم تأمر المحكمة باستمرار تنفيذها ذلك أن حكم هذه المادة ينصرف فقط الى التحكيم الاختيارى دون التحكيم الاجبارى .

لذلك: إنتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن الطعن بالبطلان على حكمى التحكيم رقمى ١٠٦٤ و ١٠٦٥ لسنة ١٩٨٦ المشار اليهما لا يوقف تنفيذهما .

### قاعدة رقم (١٧٣)

المبدأ: المادة ٦٠ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ بإصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام .

مناطق إختصاص هيئات التحكيم يتحدد مجاله ونطاقه أصلاً بالمنازعات التي تنشأ فيما بين شركات القطاع العام أو بينها وبين الجهات الحكومية - لا يمتد إختصاص هيئات التحكيم الى المنازعات التي تنشأ بين الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين وبين شركات القطاع العام إلا إذا قبل هؤلاء الأشخاص ذلك - القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ في شأن هيئات القطاع العام وشركاته - إعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون فإن المنازعات التي يدخل ضمن أطرافها أشخاص أو جهات غير واردة في هذا القانون لا يجوز نظرها بمعرفة هيئات التحكيم حتى ولو قبل هؤلاء الأشخاص أو تلك الجهات ذلك الإختصاص .

**المحكمة:** ومن حيث أن وقائع هذه المنازعة قد بدأت وأقيمت الدعوى بشأنها بتاريخ ١٩٨٣/٥/١٤ وذلك في ظل سريان أحكام القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ بإصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام والذي كانت المادة ٦٠ منه تنص على أن تختص هيئات التحكيم المنصوص عليها في هذا القانون دون غيرها بنظر المنازعات الآتية:

(١) المنازعات التي تقع بين شركات القطاع العام .

(٢) كل نزاع يقع بين شركة قطاع عام وبين جهة حكومية مركزية أو محلية أو هيئة عامه أو مؤسسة عامه ويجوز لهيئات التحكيم أن تنتظر ايضاً

فى المنازعات التى تقع بين شركات القطاع العام و بين الاشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين ٠٠٠٠ إذا قبل هؤلاء الاشخاص وبعد وقوع النزاع إحالته الى التحكيم.

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن مؤدى هذا النص ان مناط إختصاص هيئات التحكيم يتحدد مجاله ونطاقه أصلا بالمنازعات التى تنشأ فيما بين شركات القطاع العام أو بينها وبين الجهات الحكومية ؛ ومن ثم لايمتد الى المنازعات بين الاشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين وبين شركات القطاع العام إلا إذا قبل هؤلاء ذلك، وآيه ذلك أن نظام التحكيم الوارد فى القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ المشار إليه قد جاء على خلاف الاصل ، رهين بعلته وحكمه ظاهره تكمن فى صفات أطراف النزاع وطبيعته لان الاصل الدستورى هو ألايحرم الفرد من اللجوء الى قاضيه الطبيعى ومن ثم فإنه يتعين أن ينحسر إختصاص هيئات التحكيم عن المنازعات التى تنشأ بين الافراد الطبيعيين أو الاعتباريين و شركات القطاع العام إلا إذا قبلوا التحكيم صراحة.

ومن حيث انه متى كان مانقلم وكان الثابت أن هذه المنازعة لا تقتصر الخصومه فيها على الشركه المدعيه وحدها وهى من شركات القطاع العام وعلى الجبهه الاداريه المدعيه عليها وهى محافظة مطروح وإنما شملت الخصومه منذ إقامة الدعوى أشخاصا طبيعيين هما المدعى عليهما الاول والثانى ولم يتحقق أو ثبت من الاوراق قبولها لاختصاص هيئات التحكيم بوزارة العدل، فمن ثم ينحسر إختصاص هيئات التحكيم كليه ويكون الاختصاص بنظر المنازعة معقودا لمحكمة القضاء الادارى وحدها، ومن حيث

أنه لا يغير مما تقدم ان تكون الدعوى التى أودعت صحيفتها بتاريخ ١٩٨٣/٥/١٤ قد تحدد لنظرها امام محكمة القضاء الادارى بالاسكندريه جلسة ١٩٨٣/٦/٢٣ وتأجل نظرها لجلسة ١٩٨٣/٩/٢٩ وذلك لترد الجهة الادارية على الدعوى ولتقدم هيئة مفوضى الدولة تقريراً بالرأى القانونى فيها ، وانه وقبل ان تحل جلسة ١٩٨٣/٩/٢٩ فقد صدر القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ فى شأن هيئات القطاع العام وشركاته والذى نشر بالجريدة الرسمية بالعدد رقم ٣١ تابع (أ) بتاريخ ١٩٨٣/٨/٤ - وهو قانون ألغى بصدوره - الذى وقع قبل ان تصبح الدعوى مهيةً للفصل فى موضوعها على النحو السابق بيانه - القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ المشار إليه وحل محله ، ذلك ان هذا القانون بدوره والذى اصبح واجب التطبيق على المنازعة التى لم تكن مهيةً للفصل فى موضوعها فيما تضمنه من قواعد إجرائية وموضوعية تتعلق بالتحكيم ، فإنه قد نص فى المادة (٥٦) منه على أن : يفصل فى المنازعات التى تقع بين شركات القطاع العام وبعضها وبعض أو بين شركات قطاع عام من ناحية وبين جهة حكومية مركزية أو محلية أو هيئته عامه أو هيئة قطاع عام أو مؤسسة عامة من ناحية أخرى عن طريق التحكيم دون غيره على الوجه المبين فى هذا القانون ، وعلى ذلك وإعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ المشار إليه فإن المنازعات التى يدخل ضمن أطرافها أشخاص أو جهات غير واردة فى هذا النص ، أصبح من غير الجائر نظرها بمعرفة هيئات التحكيم حتى ولو قبل هؤلاء الاشخاص أو تلك الجهات ذلك الاختصاص .

ومن حيث انه وبناء على ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف صحيح أحكام القانون فيما قضى به من عدم اختصاص القضاء

الادارى بنظر الدعوى واحالتها الى هيئات التحكيم بوزارة العدل ومن ثم يتعين القضاء بالغائه والحكم باختصاص محاكم مجلس الدولة ولائيا بنظر الدعوى ، ويستتبع ذلك الامر بإعادة الدعوى الى محكمة القضاء الادارى بالاسكندرية للفصل فى موضوعها مجددا، على أنه لما كان الثابت مما قرره الحاضر عن الشركه المدعيه فى محضر جلسة ١٩٩١/٥/١١ أنه يتنازل عن السير فى الدعوى ويقرر بترك الخصومة فيها ، وإذا كان هذا التقرير بالترك قد وضع امام هذه المحكمة وهى محكمة الطعن صاحبة القول الفصل فى هذه الخصومة ، فإن مثل هذا الترك طالما وقع امام محكمة الطعن من الشركه المدعيه أصلا وصاحبة المصلحة الاولى فى تقرير السير فيها أو العدول عنها فإنه يتعين النظر والفصل فى ترك الخصوم مادامت الدعوى مهياً للفصل فيها فى حدود ماقررت الحاضر عن الشركه المدعيه ومن ترك للخصومة فى الدعوى وحيث انه لا يوجد ثمة جدوى من الامر بعد إلغاء الحكم المطعون فيه بإعادة الدعوى الى محكمة القضاء الادارى للفصل فيها مادام قد تم التقرير امام هذه المحكمة بترك الخصومة فى الدعوى، ولا يغير من ذلك بطبيعة الحال أن يكون التقرير بالطعن فى الحكم الصادر فى الدعوى قد وقع من السيد المستشار رئيس مفوضى الدولة وليس من الشركه المدعيه أصلا أو أى من أطرافها، ذلك لأن مثل هذا الطعن يطرح لخصومه كاملة بالنسبة لكافة أطرافها امام المحكمة الادارية العليا التى يكون لها أن تنزل عليها صحيح حكم القانون»

### قاعدة رقم ( ١٧٤ )

**المبدأ :** المادة ٦٠ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ فى شأن المؤسسات العامة وشركات القطاع العام مفادها - مناط إختصاص هيئات التحكيم يجد حدة فى المنازعات التى تنشأ فيما بين شركات القطاع العام أو بينها وبين الجهات الحكومية - لايمتد إلى المنازعات بين الاشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين وبين شركات القطاع العام إلا اذا قبل هؤلاء الاشخاص ذلك - التحكيم هو طريق إستثنائى لفض المنازعات لايتعلق شرط التحكيم بالنظام العام - لايجوز للمحكمة أن تقضى بإعماله من تلقاء نفسها وإنما يتعين التمسك به امامها- يجوز النزول عنه صراحة أو ضمنا ويسقط الحق فيه فيما لو أثير مؤخرا.

**المحكمة :** ومن حيث أن المادة ( ٦٠ ) من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ فى شأن المؤسسات العامة وشركات القطاع العام، والتى تشابه الى حد بعيد نص المادة(٦٦) من قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام السابق رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ ، تنص المادة (٦٠) على ان تختص هيئات التحكيم المنصوص عليها فى القانون دون غيرها بنظر المنازعات الاتية:

٠٠٠٠٠٠٠-١

٢- كل نزاع يقع بين شركة قطاع عام وبين جهة حكومية مركزية أو محلية أو هيئة عامة • ويجوز لهيئات التحكيم أن تنتظر ايضا فى المنازعات التى تقع بين شركات القطاع العام وبين الاشخاص الطبيعيين و الاشخاص الاعتباريين وطنيين كانوا أو أجانب إذا قبل هؤلاء الاشخاص وبعد وقوع

النزاع احواله إلى التحكيم ٥٠ ومؤدى هذا النص ان مناط اختصاص هيئات التحكيم يجد حده ومداه اصلا فى المنازعات التى تنشأ فيما بين شركات القطاع العام أو بينها وبين الجهات الحكومية ومن ثم لا يمتد الى المنازعات بين الاشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين وبين شركات القطاع العام إلا إذا قبل هؤلاء الاشخاص ذلك - آية ذلك - أن نظام التحكيم الوارد فى النص السالف بيانه قد جاء على خلاف الاصل - رهين بعلمته ولحكمة ظاهرة تكمن فى صفات اطراف النزاع وطبيعته وان الاصل الدستورى هو الا يحرم الفرد من اللجوء الى قاضيه الطبيعى - ومن ثم كان لزاما ان ينحصر اختصاص هيئات التحكيم عن المنازعات التى تنشأ بين الافراد الطبيعيين أو الاعتباريين وشركات القطاع العام إذا قبلوا التحكيم صراحة ٥

ومن حيث انه قد نص القانون رقم (٩٧) لسنة ١٩٨٣ فى شأن هيئات القطاع العام والذى ألغى القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه وحل محله فى المادة (٥٦) منه على ان « يفصل فى المنازعات التى تقع بين شركات القطاع العام بعضها وبعض أو بين شركة قطاع عام من ناحية وبين جهة حكومية مركزية أو محلية أو هيئة قطاع عام أو مؤسسة عامة من ناحية أخرى عن طريق التحكيم دون غيره على الوجه المبين فى هذا القانون » وطبقا لصريح عبارات هذا النص فإن المنازعات التى يدخل ضمن اطرافها اشخاص طبيعيين أو اعتباريين أو حتى جهات غير واردة فى النص ، أصبح من غير الجائز نظرها بمعرفة هيئات التحكيم حتى ولو قبل هؤلاء الاشخاص او تلك الجهات ذلك .

ومن حيث ان قد جرت احكام محكمة النقض بحق على ان التحكيم هو طريق إستثنائي لفض المنازعات قوامه الخروج عن طريق التقاضى العاديه ولا يتعلق شرط التحكيم بالنظام العام ، فلا يجوز للمحكمة ان تقض باعماله من تلقاء نفسها وانما يتعين التمسك به امامها ، ويجوز النزول عنه صراحة أو ضمنا ويسقط الحق فيه فيما لو اثير متأخرا بعد الكلام فى الموضوع (حكم محكمة النقض فى الطعن رقم ٩ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/١/٦ س ٢٧ ص ١٣٨) ٠ كما نصت محكمة النقض بأنه وان اجاز المشرع فى الفقرة (ج) من المادة ٦٦ من القانون رقم ١٩٦٦/٣٢ لهيئات التحكيم ان تنظر ايضا فى المنازعات التى تقع بين شركات القطاع العام وبين الاشخاص الطبيعيين والاشخاص الاعتباريين وطينيين كانوا او اجانب ، إلا انها إشتطت قبول هؤلاء الاشخاص بعد وقوع النزاع احواله على التحكيم ( حكمها فى الطعن رقم ٣٨٥ لسنة ٣٧ ق ٠ جلسة ١٩٧٣/٢/٨ س ٢٤ ص ١٦٩ ) ومن ثم ولما كان النزاع المائل انما يدور حقيقة بين أطراف ثلاث هم الشركة المصرية لإعادة التأمين والجهة الادارية و..... مأمور إتحاد ملاك العقار رقم ١٠٨١ شارع كورنيش النيل القاهرة والذي يمثل إتحادالملاك من الاشخاص الطبيعيين امام القضاء وهذا النزاع لا ينحصر فقط بين الشركة والجهة الادارية بل ان الفصل فيه انما يمس المركز القانوني لإتحاد الملاك المشار إليه والذي يمثل مأمور الإتحاد والذي دفع فى مذكرة دفاعه المقدمة امام هذه المحكمة بتاريخ ١٩٩٢/١٠/٣١ بعدم إختصاص هيئات التحكيم التابعة لوزارة العدل بنظر النزاع ، وهو ما كان يتعين ان تقضى به محكمة أول درجة أخذاً بصريح المادة (٥٦) من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ وعلى ما سلف بيانه وإذ قضى الحكم المطعون فيه



بإختصاص هيئات التحكيم بوزارة العدل بنظر النزاع رغم ذلك ومن ثم يكون قد خالف الحكم الطعين صحيح احكام القانون.

ومن حيث ان المذكور قد قضى بعدم إختصاص المحكمة بنظر النزاع والزام الشركة المدعية بالمصروفات »

(طن ٣٩٢٧ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٩٣/٣/٧)



### الفصل الثالث

#### من القطاع العام الي قطاع الاعمال العام

#### اولا- شغل الوظائف القيادية في شركات قطاع الاعمال

#### قاعدة رقم ( ١٧٥ )

**المبدأ :** يسرى احكام القانون رقم (٥) لسنة ١٩٩١ فى شأن الوظائف المدنية القيادية فى الجهاز الادارى للدولة والقطاع العام ولائحته التنفيذية على الشركات القابضة والشركات التابعة الخاضعة لقانون شركات قطاع الاعمال الصادر بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ - ذلك فيما لا يتعارض منها مع احكام قانون شركات قطاع الاعمال العام رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ المشار اليه ولائحته التنفيذية - وذلك الى ان تصدر لوائح أنظمة العاملين بالشركات المشار إليها اعتبارا من تاريخ العمل بكل منها .

**الفتوى :** ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ٤ من اكتوبر سنة ١٩٩٢ فاستبان لها ان المشرع إنما اصطحب الى حين «الانظمة الوظيفية التى كانت تطبق على العاملين بهيئات القطاع العام وشركاته وأخضع لأحكامها العاملين بالشركات القابضة و التابعة التى يعمل فى شأنها بأحكام قانون شركات قطاع الاعمال العام الصادر بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ وذلك الى ان تصدر هذه الشركات لوائحها الخاصة فنصت المادة الرابعة من القانون المشار اليه على انه : « ينقل العاملون بكل من هيئات القطاع العام وشركاته

الموجودون بالخدمة فى تاريخ العمل بهذا القانون الى الشركات القابضة او الشركات التابعة لها بذات أوضاعهم الوظيفية وأجورهم وبدلاتهم واجازاتهم ومزاياهم التقديرية والعينية والتعويضات.

وتستمر معاملة هؤلاء العاملين بجميع الانظمة والقواعد التى تنظم شعورهم الوظيفية وذلك الى ان تصدر لوائح انظمة العاملين بالشركات المنقولين اليها طبقا لاحكام القانون المرافق خلال سنة من التاريخ المذكور. كما نصت المادة الخامسة من القانون ذاته على أنه :«مع عدم الاخلال بما ورد فى شأنه نص خاص فى هذا القانون أو فى القانون المرافق لايسرى نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ على العاملين بالشركات الخاضعة لأحكام القانون المرافق وذلك اعتبارا من تاريخ العمل باللوائح المشار اليها».

متى كان ذلك وكان القانون رقم ٥ لسنة ١٩٩١ فى شأن الوظائف المدنية القيادية فى الجهاز الادارى للدولة والقطاع العام قد تضمن تعديلا فى كيفية شغل الوظائف القيادية من درجة مدير عام وما يعلوها وأضحت قواعده بهذا التعديل جزءا لا ينفصم من النظام الوظيفى الذى يتضمنه القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ تسرى حيثما يسرى وتطبق اينما يطبق ويعمل بها حيث يجرى العمل بأحكام هذا القانون ولا يوقف سريانها على الشركات القابضة والتابعة المنشأة وفق أحكام القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ إلا بلوغ الاجل المحدد فى القانون وهو العمل باللوائح الجديدة لأنظمة العاملين بهذه الشركات ولا يتعطل تطبيقها قبل ذلك إلا فيما يتعارض منها مع أحكام قانون شركات قطاع الاعمال العام ولائحته التنفيذية.

**لذلك:** إنتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى سريان أحكام القانون رقم ٥ لسنة ١٩٩١ فى شأن الوظائف المدنية القيادية فى الجهاز الادارى للدولة و القطاع العام ولائحته التنفيذية على الشركات القابضة والشركات التابعة الخاضعة لقانون شركات قطاع الاعمال العام الصادر بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ فيما لا يتعارض منها مع أحكام قانون شركات قطاع الاعمال العام المشار إليه ولائحته التنفيذية وذلك الى ان تصدر لوائح أنظمة العاملين بالشركات المشار إليها وإعتبارا من تاريخ العمل بكل منها •

## ثانيا - الخضوع لضريبة الدمغة

### قاعدة رقم (١٧٦)

**المبدأ :** يخضع الشركات التي يسرى في شأنها قانون شركات قطاع الاعمال العام لأحكام قانون ضريبة الدمغة .

**الفتوي :** تخضع الشركات القابضة التي يسرى في شأنها قانون شركات قطاع الاعمال العام الصادر بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ لأحكام قانون ضريبة الدمغة الصادر بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ وأساس ذلك : أن قانون ضريبة الدمغة أدخل هيئات القطاع العام في مقصود الحكومة عند تطبيق أحكامه وأن هذا الحكم قاصر على هذه الهيئات لا يمتد الى غيرها ولو تشبه بها . ولا تفيد منه من ثم الشركات القابضة الخاضعة لقانون شركات قطاع الاعمال العام وهذه الشركات ليست يقيين من هيئات القطاع العام ولا تسرى عليها أحكام قانون هيئات القطاع العام وشركاته الصادر بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ ولا تنقيد بالفلسفة الاقتصادية والاجتماعية التي تقوم عليها هذه الهيئات التي بررت إدخالها في مفهوم الحكومة عند النظر في تطبيق أحكام ضريبة الدمغة وعلى ذلك فإن هيئات القطاع العام التي لم ينفذ قانون قطاع الاعمال العام وجودها تبقى وحدها دون الشركات القابضة داخلة في مفهوم الحكومة عند تطبيق أحكام قانون ضريبة الدمغة والقول بغير ذلك يتضمن إعفاء للشركات القابضة من هذه الضريبة أو نقل عبئها الى المتعاملين معها بغير نص صريح يقرره .

### ثالثا - العلاقة بين شركات قطاع الاعمال وجهات الادارة المحلية

#### قاعدة رقم (١٧٧)

المبدأ: عدم سريان أحكام المادتين ١١١، ١١٢ من قانون الادارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ على شركات قطاع الاعمال العام الخاضعة لأحكام قانون شركات قطاع الاعمال العام الصادر بالقانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ .

**الفتوى :** إن هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ١٧ من يناير سنة ١٩٩٣ فإستبان لها أن المادة ١١١ من قانون الادارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ تنص على أن : « تتولى لجنة الخدمات بالمنطقة الصناعية تحت إشراف المجلس الشعبى المحلى المختص العمل على توفير الخدمات اللازمة للمناطق العمالية والإشراف على تنفيذ مقترحات الإصلاح والتنمية بالمنطقة كما تتولى بوجه خاص ما يأتى :

١-..... ٢-..... ٣- تحديد المشروعات التى يتم الصرف عليها من أرباح الشركات الواقعة فى نطاق المنطقة وطبقا للأحكام المقررة فى هذا الشأن وذلك من النسبة المخصصة من الـ ١٠٪ المخصصة من حصيلة الخدمات الاجتماعية المركزية وكذلك حصيلة الـ ٥٪ المخصصة للخدمات الاجتماعية وخدمات الاسكان ١٠ .

كما تنص المادة ١١٢ من القانون ذاته على أن « تتولى لجان الخدمات بالمناطق الصناعية مباشرة إختصاصاتها المنصوص عليها فى المادة

السابقة فى حدود الموارد المخصصة لذلك من بين الموارد التالية :

١- ما يخص من نصيب العاملين فى أرباح الوحدات الصناعية بالمنطقة ٥٠٠٠٠٠٠٠ ، وهذه المبالغ التى حرص القانون على جمعها لتوفير الخدمات اللازمة للمناطق العمالية وتنميتها فى مختلف المحافظات تجدد منبعها الاساسى فى أرباح شركات القطاع العام حيث خصصت القواعد المتعاقبة لتوزيع وإستخدام أرباح العاملين بهذه الشركات بعد العمل بأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١١١١ لسنة ١٩٧٤ وإنتهاء بقانون هيئات القطاع العام وشركاته الصادر بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ - نسبة من هذه الأرباح توجه لأغراض الخدمات الاجتماعية وخدمات الاسكان للعاملين بالقطاع العام ، وجاء قانون الادارة المحلية وجعل من هذا المعين موردا يصرف منه على مشروعات تنمية المناطق العمالية وإصلاحها ولم يجد فى ذلك غضاضة بالنظر الى ما تقوم عليه شركات القطاع العام من فلسفة إقتصادية وإجتماعية تساعد مثل هذه المشروعات على تحقيقها . أما شركات قطاع الاعمال العام فهى وإن ملكت الدولة أموالها إلا انها ليست من هيئات القطاع العام وشركاته ولا تسرى عليها أحكام القانون الذى يسرى على هذه الهيئات والشركات والصادر بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ ولا تنقيد بالفلسفة الاقتصادية والاجتماعية التى قامت على أساسها فكرة القطاع العام ولكن تسعى بكل طاقاتها الى تحقيق الربح المادى والمضاربة فى الاسواق وهى فى ذلك المسعى لا تختلف عن الشركات المملوكة للأفراد والاشخاص المعنوية الخاصة وتتبع ذات الاسس الاقتصادية التى تسير عليها تلك الشركات . كما لا ترتبط شركات قطاع الاعمال العام بقواعد ثابتة ونسبة



محددة من الارباح تخصصها للخدمات الاجتماعية وخدمات الاسكان للعاملين بهذه الشركات ، وإنما ترك تقدير ذلك للجمعية العامة لكل شركة تقرر حسب ظروفها وتبعاً لأحوالها ، فلا وجه من ثم لإلزام هذه الشركات بأن تؤدي الى لجان الخدمات بالمناطق الصناعية نسبة من الـ ١٠ ٪ المخصصة من حصيلة الخدمات الاجتماعية المركزية وكذلك حصيلة الـ ٥ ٪ المخصصة للخدمات الاجتماعية وخدمات الاسكان ، إذ لاتخضع شركات القطاع الأعمال العام لهذه القواعد الجامدة في توزيع الارباح التي تخضع لها شركات القطاع العام ، ولما ينبغى تقييدها بمثل هذه القيود أو تكييفها بمثل الالتزامات الواردة في قانون الادارة المحلية والتي تنقل كاهلها بأعباء تحد من انطلاقها وتقلل من فاعليتها وقدرتها على منافسة شركات القطاع الخاص وهو ما حدا بالمشرع الى ان يضمن أحكام القانون الذي تخضع له شركات قطاع الاعمال العام نصاً - هو نص المادة السابعة من القانون المشار اليه - يحظر بمقتضاه تحميل هذه الشركات بأية أعباء تخل بالمساواة بينها وبين الشركات المساهمة الخاضعة لاحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ التي تعمل في ذات النشاط .

**لذلك :** إنتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم سريان أحكام المادتين ١١١ و ١١٢ من قانون الادارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ على شركات قطاع الاعمال العام الخاضعة لأحكام قانون شركات قطاع الاعمال العام الصادر بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ .

## رابعة- المناقصات والمزايدات

قاعدة رقم ( ١٧٨ )

**المبدأ :** عدم تمتع شركات قطاع الاعمال بالاعفاء من التأمين المؤقت والتأمين النهائي المنصوص عليهما فى المادة ٩ لسنة ١٩٨٣ بشأن المزايدات والمناقصات .

**الفتوى :** لاتتمتع الشركات القابضة والتابعة الخاضعة لقانون قطاع الاعمال العام الصادر بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ بالاعفاء من التأمين المؤقت والنهائى المنصوص عليه فى المادة (٢١) من قانون تنظيم المناقصات والمزايدات الصادر بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ وأساس ذلك :أن المشرع خص بهذا الاعفاء الهيئات العامة والجمعيات ذات النفع العام والجمعيات التعاونية وهى أشخاص معنوية يجمعها انها لاتهدف أساساً الى تحقيق الربح وأضاف اليها شركات القطاع العام التى لاىستوى الربح همها الاكبر بحكم ما تقوم عليه من فلسفة اقتصادية واجتماعية وهذا الاستثناء مقصور على أصحابه ولايمتد الى غيرهم ممن قد يشبه بهم ولايستجمع صفاتهم فلا تفيد منه من ثم الشركات القابضة والتابعة الخاضعة لقانون شركات قطاع الاعمال العام المشار اليه فهذه الشركات وإن ملكت الدولة أموالها إلا انها ليست من شركات القطاع العام ، ولاتسرى عليها طبقاً للمادة الاولى منه أحكام قانون هيئات القطاع العام وشركاته الصادر بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ ولاتتفيد بالفلسفة الاقتصادية والاجتماعية التى قامت على أساسها شركات القطاع العام ، ولكن تسعى بكل طاقاتها الى تحقيق الربح

المادى والمضاربة فى الاسواق وهى فى ذلك المسعى لانتخلف عن الشركات المملوكة للافراد والاشخاص المعنوية الخاصة وتتبع ذات الاسس الاقتصادية التى تسير عليها تلك الشركات - الشركات القابضة والشركات التابعة التى تتأسس وفقا لاحكام قانون قطاع الاعمال العام لتقوم بهذا الدور ليست يبين من شركات القطاع العام ، ولاتندرج فى مفهوم الشركات المساهمة الخاصة تماما إذ لاتنسلط عليها كل احكامها إنما هى نوع خاص من الشركات فلا تتمتع من ثم بالاعفاء من التأمين الابتدائى والنهائى .

(ملف رقم ١٦٥/١/٤٧ - جلسة ١٩٩٢/١١/١ )

### قاعدة رقم ( ١٧٩ )

**المبدأ: (١) لايجوز للشركات القابضة إصدار خطابات ضمان للشركات التابعة لصالح الجهات التى يسرى فى شأنها قانون تنظيم المناقصات والمزايدات الصادرة بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ .**

**(٢) إستمرار ضمان الشركه القابضة للتشيد للشركات التابعة الى حين إنتهاء تنفيذ العقود التى صدر فى شأنها هذا الضمان .**

**الفتوى :** إن هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ٦ من ديسمبر سنة ١٩٩٢ فإستبان لها ان المادة ٦٧ من اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات والمزايدات الصادر بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ تنص على انه : يجوز عند الضرورة الترخيص بدفع مبالغ مقدما من قيمة الاصناف أو مقاولات الاعمال ٠٠٠٠٠ ويكون الدفع مقابل خطاب ضمان بنكى معتمد بنفس القيمة والعمله وغير مقيد

بأى شروط وسارى المفعول حتى تاريخ إنتهاء تنفيذ العقد ويستثنى من شرط تقديم خطاب الضمان المشار اليه حالات التعاقد التى تتم بين جهتين من الجهات الخاضعة لأحكام قانون تنظيم المناقصات والمزايدات ويجوز إستثناء قبول خطابات ضمان من هيئة القطاع العام المختصة بموافقة مجلس إدارتها عن الدفعات المقدمه التى تحصل عليها الشركات التابعة للهيئة على أن تكون غير مقيدة بأى شروط وسارية المفعول حتى تاريخ إنتهاء تنفيذ العقد .

كما تنص المادة ٦٩ من اللائحة ذاتها على أنه «وإذا كان التأمين كتاب ضمان وجب أن يصدر من احد المصارف المحلية المعتمدة والأيقترن بأى قيد أو شرط وأن يقر فيه المصرف بأن يدفع تحت أمر جهة الادارة المختصة مبلغا يوازى التأمين المؤقت وانه مستعد لأدائه بأكمله أو تجديد مدة سريان كتاب الضمان لمدد أخرى حسبما تراه الجهة الصادر لصالحها التأمين عند الطلب منها دون التفات الى أية معارضة من مقدم العطاء» .

والخطاب فى هذين النصين شأن سائر نصوص اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات والمزايدات موجه الى الجهات الادارية التى تخضع لاحكام هذا القانون، أويمتد اليها سلطانه، فيلزمها فى الحالين الأتقبل من المتعاقدين معها - سواء عند أدائهم لقيمة التأمين الابتدائى و النهائى عن طريق الكفالة، أو حين حصولهم على مبالغ مقدما من قيمة الاصناف أو مقاولات الاعمال أو مقاولات النقل أو الخدمات المتعاقد عليها - إلاخطابات الضمان المصرفية • وإذا كان ذلك هو الاصل فقد أباحت اللائحة المشار اليها لهذه الجهات الادارية استثناء قبول خطابات ضمان من هيئة القطاع العام المختصة بموافقة مجلس إدارتها عن الدفعات المقدمه التى تحصل عليها الشركات

التابعة للهيئة، ولم يرد النص بعد ذلك على مثل هذا الاستثناء فى الاحكام الخاصة بأداء التأمين المؤقت والنهائى بحسبان ان شركات القطاع العام كانت معفاة بحكم القانون من اداء هذه التأمينات\* وهذا الاستثناء مقصور على حالته لا يتوسع فى تفسيره ولا يقاس عليه فلا تفيد منه إلا هيئات القطاع العام وشركاته والتي بقيت بعد صدور قانون قطاع الاعمال العام - على هذه الصفة - أما الشركات القابضة والتابعة التى تخضع لهذا القانون الأخير فلا تفيد منه ولا تنعم به إذ أن هذه الشركات وان ملكت الدولة أموالها إلا انها ليست فى هيئات القطاع العام وشركاته ولا يتأتى ان تندرج ضمن هذه الهيئات والشركات فى مفهوم جميع القوانين بإطلاقه اذ لا تسرى عليها احكام القانون الذى يسرى على هذه الهيئات والشركات والصادر بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ ، ولا تنقيد بالفلسفة الإقتصادية والاجتماعية التى قامت على اساسها فكرة القطاع العام ولكن تسعى بكل طاقاتها الى تحقيق الربح المادى والمضاربة فى الاسواق وهى فى ذلك المسعى لا تختلف عن الشركات المملوكة للأفراد والاشخاص المعنوية الخاصة وتتبع ذات الاسس الإقتصادية التى تدير عليها تلك الشركات ، وعلى ذلك فإن الشركات القابضة والتابعة لا يمكن أن تعد من هيئات القطاع العام وشركاته فى مفهوم قانون المناقصات والمزايدات المشار اليه ولائحته التنفيذية والفلسفة الاقتصادية التى بنى عليها وقوامها تحقيق وجه المساواة وكفالة تحقيق تكافؤ الفرص بين جميع المتنافسين إلا ان يرد فى صلب القانون نص باستثناء قاطع الدلالة فى شأن ما صدر به الإستثناء لاسبيل الى ان يتوسع فيه أو يقاس عليه\* فلا مقنع ومن ثم للجهاز الادارى فى الحالات التى يلزم فيها طبقاً لأحكام لائحة المناقصات والمزايدات الحصول على خطابات ضمان

مصرفية أو خطاب من هيئة القطاع العام بمحض الاكتفاء بالخطابات الصادرة عن الشركات القابضة ضمانا للشركات التابعة لها إذ لا يتوافر فيها أحد الشرطين المتطلبين لإمكان هذا القبول .

ومن حيث انه ولئن كان ما تقدم صحيحا فإن الجهات الادارية التى تخضع لأحكام قانون المناقصات والمزايدات بشأن الهيئة العامة لتعاونيات البناء والاسكان لا يحق لها ان تطلب من شركات القطاع العام التى قدمت اليها فيما سبق بمناسبة تنفيذ تعاقداتها خطابات ضمان صادرة عن هيئة القطاع العام التى كانت تتبعها - ابدال هذه الكفالة التى لا تعتبر من خطابات الضمان بالمعنى الفنى الدقيق ، وتقديم كفالة مصرفية بعد اذ تحولت الهيئة التى كانت تتبعها الى شركه من شركات قطاع الاعمال العام ذلك ان الجهة الادارية قد إرترضت هذه الصورة من صور الكفالة فى ظل نظام قانونى كان يسمح لها بقبولها ومن ثم يبقى قائما ما إرترضته إرادة أطراف العقد فى هذا الخصوص طوال مدة تنفيذه خاصة أن التزام هيئة القطاع العام بضمان هذه الشركات ينتقل الى الشركه القابضة إعمالا للمادة الثالثة من قانون قطاع الاعمال العام الصادر بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ آنف البيان .

**لذلك :** إنتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ١ - أنه لا يجوز للشركات القابضة اصدار خطابات ضمان للشركات التابعة لصالح الجهات التى يسرى فى شأنها قانون تنظيم المناقصات والمزايدات الصادر بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ .

٢ - إستمرار ضمان الشركه القابضة للتشديد للشركات التابعة لها الى حين إنتهاء تنفيذ العقود التى صدر فى شأنها هذا الضمان.

## خامسا - شركات قطاع الاعمال ومجلس الدولة (قسم الفتوى)

### قاعدة رقم ( ١٨٠ )

**المبدأ:** الاتصال بقسم الفتوى بمجلس الدولة فى شأن من شئون شركات قطاع الاعمال يكون من خلال الوزير المختص بقطاع الاعمال .

**الفتوى:** لايقبل طلب الرأى المطروح على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة فى المسائل المتعلقة بالشركات القابضة والشركات التابعة الخاضعة لاحكام القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ إذا ورد طلب الرأى من غير طريق وزير قطاع الاعمال العام . ولايغير من ذلك ان يكون طلب الرأى قد وجه مباشرة الى إدارة الفتوى التى أحالته الى اللجنة الثالثة التى إرتأت إحالة الموضوع الى الجمعية العمومية . ذلك ان اتصال قسم الفتوى على وجه العموم بالموضوعات التى تتصل بشركات قطاع الاعمال العام إنما يكون عن السبيل الذى رسمه القانون وأفصح عنه . وإذا صدر هذا الطلب عن أحد الوزراء فيستعين ان يكون الوزير المختص لقطاع الاعمال العام .

( ملف رقم ١٦٢/١/٤٧ جلسة ١٩٩٢/١٢/٦ )

### قاعدة رقم ( ١٨١ )

**المبدأ:** طلب الرأى فى شأن المعاملة الضريبية لرؤساء وأعضاء مجالس الادارة لشركات قطاع الاعمال العام وحفظ الموضوع .

**الفتوى:** طلبت شركه من شركات قطاع الاعمال العام الرأى من إدارة الفتوى المختصة فى شأن تحديد المعاملة الضريبية لرؤساء وأعضاء مجالس الادارة بشركات قطاع الاعمال العام فأحالت إدارة الفتوى الموضوع الى اللجنة المختصة لقسم الفتوى التى إرتأت طرحه على الجمعية •

على انه لما كانت الجهة المنوط بها تطبيق قوانين الضرائب وإعمال أحكامه بحثت فى المسألة المثارة ، وانتهت فيها الى صحيح رأى أفرغته فى كتاب دورى يحمل رقم ١٦ لسنة ١٩٩٢ ، فتكون بذلك قد أوصدت ابواب الخلاف فى الموضوع •

ومن ثم تعين حفظ الموضوع بعد إستغلاق اسباب المنازعة فى شأنه •

( ملف ٤٥٧/٢/٣٧ جلسة ١٩٩٣/٢/٧ )

### قاعدة رقم ( ١٨٢ )

**المبدأ:** لا إختصاص للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بعض المنازعات التى تنشأ بين شركات قطاع الاعمال •

**الفتوى:** إستقر إفتاء الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع على ان ما وفد اليها من اختصاص فيما يتعلق بالمنازعات التى ينشأ فيها الرأى الملزم مقصور بحسب صريح النص على الجهات العامه التى عدتها على سبيل الحصر الفقرة (د) من المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ فإذا كان قد صدر قانون شركات قطاع الاعمال رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ وتحولت بعض هيئات القطاع العام



بمقتضى احكامه الى شركات قابضة تأخذ شكل شركة المساهمة وتعد من اشخاص القانون الخاص فإن إختصاص الجمعية العمومية يضحو قاصراً فى هذا المجال على المنازعات التى تقوم بين هيئات القطاع العام التى بقيت على حالها ولم تتحول الى شركات قابضة أو بين إحدى هذه الهيئات وجهة عامة مما ورد ذكرها بالنص المبين آنفاً أما هيئات القطاع العام التى تحولت الى شركات قابضة فإن إختصاص الفصل فى منازعاتها ينحسر عن الجمعية العمومية ، فإذا عرض نزاع من هذا القبيل فيتعين على الجمعية ان تنتهى فيه الى عدم اختصاصها بنظره، كما يسرى ذات الحكم على المنازعات التى عرضت على الجمعية من هيئات القطاع العام ولم يكن قد تم حسمها ثم تحولت هذه الهيئات بمقتضى القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ المشار اليه الى شركات قابضة إذ خلا هذا القانون من نص يقضى باستمرار الجمعية العمومية فى نظر تلك المنازعات • ولايحاج فى هذا الصدد بما أورده المادة السادسة من مواد إصدار قانون شركات قطاع الاعمال العام رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ من إستمرار محاكم مجلس الدولة فى نظر الدعاوى والطعون التى رفعت اليها الى ان يتم الفصل فيها بحكم بات إذ ان الخطاب فى هذه المادة موجه الى محاكم مجلس الدولة والجمعية العمومية بالرغم مما ناطه المشرع بها من سلطة إستظهار الرأى الملزم فى هذا الشأن لاتستوى محكمة بالمعنى الذى عناه المشرع فى المادة السادسة سالفه البيان •



## الفصل الرابع

### مسائل متنوعة

#### اولا : الالتزام بتوصيات اللجنة العليا للسياسات

##### قاعدة رقم (١٨٣)

**المبدأ :** التزام الشركات التابعة لهيئة القطاع العام لشئون القطن بتوصيات اللجنة العليا للسياسات بعدم تمويل صناديق التأمين الخاصة من المبالغ المخصصة لحوافز الانتاج أو من الميزانية العامة للدولة.

**الفتوى :** ان هذا الموضوع عرض علي الجمعية العمومية لقسمي الفتوي والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٨٨/٣/٣٠ فاستعرضت المادة (١) من القانون رقم ٥٤ لسنة ٧٥ بشأن صناديق التأمين الخاصة التي تنص علي أنه في تطبيق أحكام هذا القانون يقصد بصندوق التأمين الخاص كل نظام في أي جمعية أو نقابة أو هيئة أو من أفراد تربطهم مهنة أو عمل أو أية صلة اجتماعية أخرى تتألف بغير رأس مال ويكون الغرض منها وفقا لنظامه الأساسي أن تؤدي الي « اعضاءه والمستفيدين تعويضات أو مزايا مالية أو مرتبات دورية أو معاشات محددة وذلك في احدي الحالات الآتية :

كما استعرضت المادة (١١) من ذات القانون التي تنص علي أن «تتكون موارد الصندوق مما يأتي :

(١) ( ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ ) مساهم به الدولة أو الجهة التي يتبعها

الصندوق».

ومفاد ذلك أن صندوق التأمين الخاص هو كل نظام تأميني في أي جمعية أو نقابة أو هيئة أو بين مجموعة من الأفراد تربطهم مهنة أو عمل أو أية صلة اجتماعية أخرى. وينشأ الصندوق بدون رأس مال، ويهدف الي تقديم تعويضات أو مزايا مالية أو مرتبات دورية أو معاشات محددة لأعضائه أو المستفيدين منه في احدي الحالات المقررة لذلك. وقد حدد المشرع الموارد المالية للصندوق ومن بينها ماتساهم به الدولة أو الجهة التي يتبعها. ولما كانت اللجنة العليا للسياسات وهي احدي لجان مجلس الوزراء المنوط بها اجراء الدراسات واعداد التوصيات في المجال المحدد لها وتعرض توصياتها علي مجلس الوزراء في الاجتماع التالي لاقرارها، قد أوصت بجلستها المنعقدتين بتاريخ ١٩٨٣/٧/٦ و ١٩٨٤/٤/٧ بعدم تمويل صناديق التأمين الخاصة من المبالغ المخصصة لحوافز الانتاج أو من الميزانية العامة للدولة. فمقتضي ذلك أن يمتنع علي شركات القطاع العام - المشار اليها بالحالة المعروضة - الاستمرار في تمويل صناديق التأمين الخاصة ( التكميلية ) للعاملين بها من المبالغ المخصصة لحوافز الانتاج - وليس فيما أوصت به اللجنة العليا للسياسات في هذا الشأن مايتعارض مع حكم في القانون. ذلك أنه ولئن كانت المادة (١١) من قانون الصناديق الخاصة المشار اليها قد نصت علي أن تتكون موارد الصندوق المالية من عدة مصادر منها ماتساهم به الدولة أو الجهة التي يتبعها، الا انه لا الزام علي الدولة و تلك الجهة في هذه المساهمة. وكل ما في الأمر أن المساهمة جائزة قانونا اذ قررتا الجهة المختصة. وهذا الاسهام انما يكون وفقا للسياسة العامة للدولة، وتلتزم شركات القطاع العام بما يصدر من توصيات تمنع هذه المساهمة، فلا تملك منفردة تقرير ماتشاء من مساهمة في هذه الصناديق، علي أساس أن فائض أموالها بعد

النفقات يؤول الي الدولة باعتبارها صاحبة رأس المال، ولايجوز لها أن تحمل هذا الفائض بالتزامات تمس بحق الجهات المختصة في الدولة وحدها في التصرف في تلك الأموال.

**لذلك:** انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوي والتشريع الي التزام الشركات التابعة لهيئة القطاع العام لشئون القطن بتوصيات اللجنة العليا للسياسات بعدم تمويل صناديق التأمين الخاصة من المبالغ المخصصة لحوافز الانتاج أو من الميزانية العامة للدولة.

## ثانياً : شركات القطاع العام وبنك ناصر الاجتماعي

### قاعدة رقم (١٨٤)

**المبدأ :** لا تلتزم شركات القطاع العام - بعد العمل بالقانون رقم ٢٠٣ سنة ١٩٩١ - بإداء نسبة من أرباحها الي بنك ناصر الاجتماعي.

**الفتوى :** لا تلتزم شركات القطاع العام التي يسري في شأنها القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ أو بنوك القطاع العام التي يسري في شأنها القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ بإداء نسبة من أرباحها الي بنك ناصر الاجتماعي وأساس ذلك أن نص المادة السابعة من مواد اصدار القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ الخاص بشركات قطاع الاعمال العام بالغاء البند (١) من المادة السادسة من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١ بإنشاء هيئة عامة باسم بنك ناصر الاجتماعي فهذا النص واضح في صياغته صريحاً في عبارته ولايتأتى تأويله أو تفسيره بما يخالف معناه الواضح، ولايسوغ الاجتهاد فيما فيه نص صريح قطعي وقد جاءت عبارة النص قاطعة الدلالة علي الغاء البند المشار اليه، ولاسبيل الي تخصيص هذا الالغاء والقول بعدم سريان البند (١) من المادة السادسة من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه علي شركات قطاع الاعمال العام فحسب اذ ورد النص علي الغاء هذا البند عاماً بغير تخصيص مطلقاً بغير تقييد صريحاً في انتهاء العمل به فيتحلل من هذا الالتزام جميع وحدات القطاع العام من شركات بقيت علي حالها ولم تتحول الي شركات قطاع الاعمال العام وبنوك القطاع العام.

## ثالثا : شركات القطاع العام للنقل البحري

### قاعدة رقم (١٨٥)

**المبدأ :** يخضع رؤوس أموال شركات القطاع العام التابعه لهيئة القطاع العام للنقل البحري لضريبة الدمغة المنصوص عليها بالمادة ٨٣ من القانون ١١١ لسنة ١٩٨٠ بشأن قانون الدمغة.

**الفتوي :** ان هذا الموضوع عرض علي الجمعية العمومية لقسمي الفتوي والتشريع بجلستها المنعقدة في ١٩٨٨/٤/٢٧ فتبينت أن المادة ١٢ من قانون الدمغة الصادر بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ فنص علي أن لا تسري ضريبة علي المعاملات التي تجري بين الجهات الحكومية أو بينها وبين شخص معفي من الضريبة، وإذا كان التعامل بين جهة حكومية وشخص غير معفي من الضريبة فيتحمل هذا الشخص كامل الضريبة المستحقة علي التعامل ... وتعفي من الضريبة أوراق حركة النقود المملوكة للحكومة ... وتنص المادة ١٤ من ذات القانون علي أنه يقصد بالجهات الحكومية في تطبيق أحكام هذا القانون (١) وزارات الحكومة ومصالحها والاجهزة التي لها موازنة خاصة بها .. وتنص المادة ٨٣ علي أن «تستحق ضريبة سنوية علي السندات أيا كانت جهة اصدارها، وجميع الأسهم والحصص والانصبه الصادرة من الشركات المصرية سواء أكانت مساهمة أو توصية بالاسهم أو ذات مسئولية محدودة وسواء مثلت تلك الاسهم أو الحصص أو الانصبه أو السندات في صكوك أو لم تمثل ... » وتنص المادة ٨٦ علي أن «تستحق الضريبة مقدما في أول يناير من كل سنة، يقع

عبيوها علي صاحب الورقة المالية أو الحصة أو النصيب ... وتنص المادة ٢ من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٨٣ في شأن هيئات القطاع العام وشركاته علي أن « تنشأ هيئات القطاع العام بقرار من رئيس الجمهورية وتكون لها الشخصية الاعتبارية وتعتبر من أشخاص القانون العام ويحدد القرار الصادر بانشائها ... (٤) مجموعة الشركات التي تشرف عليها ... » وتنص المادة ٣ من ذات القانون علي أن « يتكون رأس مال هيئة القطاع العام من رؤوس أموال شركات القطاع العام التي تشرف عليه الهيئة والمملوكة للدولة ملكية كاملة » (٢) أنصبة الدولة في رؤوس أموال الشركات التي تشرف عليها الهيئة والتي تساهم فيها بالاشتراك مع الاشخاص الاعتبارية العامة أو الخاصة أو أحد الافراد » وتنص المادة ١٥ علي أن « تعتبر هيئة القطاع العام من الجهات الحكومية في تطبيق أحكام قانون ضريبة الدمغة الصادر بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ . »

ومفاد ماتقدم أن المشرع حدد في القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه الوقائع المنشئة لاستحقاق ضريبة الدمغة بقيمة هذه الضريبة وأخرج من نطاق الخضوع لها جميع المعاملات التي تجريها الجهات الحكومية فيما بينها أو مع غيرها من الاشخاص المعفاء منها اما في حالة تعاملها مع شخص غير معفي فإن جهة اعفاء الضريبة المذكورة ينقل الي المتعامل معها، كما أعفي حركة اوراق العقود المملوكة للحكومة والضريبة المقرره في هذا الشأن وحدد في المادة ١٤ من القانون المذكور المقصود بالجهات الحكومية في تطبيق احكامه، هذا وقد صدر القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه الذي استحدث هيئات القطاع العام باعتبارها هيئات قابضة لشركات القطاع العام المشرفة عليها والمالكة لرؤوس أموالها واعتبر هذه الهيئات من الجهات



الحكومية في تطبيق أحكام قانون الدمغة بحيث يسرى عليها مايسري علي الحكومة في هذا الشأن سواء من حيث عدم الخضوع أو الاعفاء.

ولما كان افتاء الجمعية استقر علي أن المشرع لم ينظر في فرض رسم الدمغة الي شخص حامل الورقة الخاضعة للرسم أو المستفيد منها أو مالكيها كما لم يصف الحكومة بمعناها الواسع الذي يشمل الهيئات والمؤسسات العامة وحتى وحدات الحكم المحلي منها وإنما اقتصر الامر بالنسبة لها علي نقل عبء الرسم الي المتعامل معها ان وجدت معاملة الورقة مع شخص غير معفي، وأن الحكومة تتحمل بالرسم في جميع الحالات التي تخضع فيها الاوراق المملوكة لها لهذا الرسم ولا يكون محلا أو سببا للتعامل مع الغير، وليس أدل علي ذلك من أن المشرع عني بالنص علي اعفاء الاوراق المتعلقة بحركة النقود المملوكة للحكومة من الرسم اذ لولا هذا الاعفاء الوارد بنص صريح لخضعت تلك الاوراق لرسم الدمغة، ومن ثم فان هذا الرسم يعد ضريبة عينية تستحق عن جميع الوقائع المنشئة لها وفقا لنص القانون ولا اعفاء منها الا بنص صريح.

ولما كانت المادة ٨٣ من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه اخضعت جميع الاسهم والسندات والحصص والانصببة التي تصدرها شركات المساهمة لضريبة الدمغة النسبية سواء مثلت تلك الاوراق أو الحصص أو الانصببة في صكوك أو لم تمثل وأن هذه الضريبة باعتبارها ضريبة عينية يرتبط استحقاقها بالواقعة المنشئة لها أيا كان شخص مالك الورقة الماليه أو المستفيد منها تسري علي جميع شركات القطاع العام المتخذة شكل الشركات المساهمة أيا كان مالك الاوراق أو الانصببة المكونة لرأس

مالها، ولا يغير من ذلك أن عبء أداء هذه الضريبة يقع علي عاتق صاحب الورقة أو الحصّة أو النسب وأن رأس مال هذه الشركات يعد مملوكا لهيئات القطاع العام وهي جهات حكومية في تطبيق أحكام قانون الدمغة، ذلك أن عدم خضوع الجهات الحكومية للضريبة المشار اليها منوط بأن يكون نابعا من بينها وبين غيرها بالجهات الحكومية الاخرى أو بينها وبين شخص معفي من الضريبة وهو مالم يتحقق في المعفاة المعروضة، كما لا وجه للقول بأن النص علي اعفاء الاوراق المتعلقة بحركة النقود المملوكة للحكومة يقتضي اعفاء الاسهم المملوكة لها من رسم الدمغة المستحق ذلك أن الاعفاء ينصرف في هذا الصدد بحسب صريح النص الي الاوراق المتعلقة بالحركة الداخلية للنقود فيما بين أفرع الحكومة ومصالحها وبالتالي يخرج من نطاقه الاوراق المالية التي تمثل نصيب المساهم في رأس مال الشركة.

**لذلك:** انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوي والتشريع الي خضوع رؤوس أموال شركات القطاع العام التابعة لهيئة القطاع العام للنقل البحري لضريبة الدمغة المنصوص عليها بالمادة ٨٣ من القانون ١١١ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه.

## رابعاً : شركة الشرق للتأمين

### قاعدة رقم (١٨٦)

**المبدأ :** أحقية شركة الشرق للتأمين في الحصول علي الزيادة في القيمة الإيجارية المقررة بالمادة ٧ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ عن الأماكن التي توجرها للجهات الحكومية لغير أغراض السكن إعتباراً من تاريخ تقريرها وذلك بمراعاة قواعد التقادم الخمس المنصوص عليها بالقانون المدني.

**الفتوي :** ان هذا الموضوع عرض علي الجمعية العمومية لقسمي الفتوي والتشريع بجلستها المنعقدة في ١٩٩٠/٦/٦ فتبينت ان المادة ٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ تنص علي أن : احكام المحكمة في الدعاوي الدستورية وقراراتها بالتفسير ملزمة لجميع سلطات الدولة والكافة وتشر الاحكام والقرارات المشار اليها في الفقرة السابقة في الجريدة الرسمية وبغير مصروفات خلال خمسة عشر يوما علي الاكثر من تاريخ صدورها.

ويترتب علي الحكم بعدم دستورية نص في قانون او لائحة عدم جواز تطبيقه من اليوم التالي لنشر الحكم.

فاذا كان الحكم بعدم الدستورية متعلقاً بنص جنائي تعتبر الاحكام التي صدرت بالادانة استناداً الي ذلك النص كأن لم يكن ويقوم رئيس هيئة المفوضين بتبليغ النائب العام بالحكم فور النطق به لاجراء مقتضاه.

وتنص المادة ٧ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ في شأن بعض الاحكام الخاصة بتأجير وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر علي انه اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القانون تزداد في أول يناير من كل سنة اجرة الاماكن المؤجرة لغير اغراض السكني المنشأة حتي ٩ سبتمبر سنة ١٩٧٧ زيادة دورية ثابتة بواقع نسبة من القيمة الايجارية المتخذة أساسا لحساب الضريبة علي العقارات المبنية في ذات وقت الانشاء حتي لو ادخلت عليها تعديلات جوهرية ويخصص المالك نصف هذه الزيادة لمواجهة تكاليف الترميم والصيانة ويعتبر بمثابة امانة تحت يده....

وتنص المادة ٨ من ذات القانون علي ان تؤدي الزيادة المنصوص عليها في المادة السابقة في ذات المواعيد المحددة لسداد الاجرة الاصلية .... وتقف هذه الزيادة عند انقضاء خمس سنوات كاملة علي تاريخ استحقاق اول زيادة.... واخيرا تنص المادة ٢٧ علي أن « تعامل في تطبيق احكام هذا القانون معاملة المباني المؤجرة لاغراض السكني الاماكن المستعملة في اغراض لا تدخل في نطاق النشاط التجاري او الصناعي او المهني الخاضع للضريبة علي الارباح التجارية والصناعية او الضريبة علي ارباح المهن غير التجارية....

ومفاد ما تقدم ان المشرع رغبة منه في تصحيح بعض اوضاع المباني القديمة بتعويض الملاك عن التخفيضات التي طرأت علي قيمتها الايجارية بمقتضي التشريعات المختلفة والتي اصبحت لا تتماشى مع ما ينبغي ان تغله هذه العقارات من عوائد وحفاظا - في ذات الوقت - علي سلامتها باجراء الصيانة والترميمات اللازمة لها بتكاليف لا يتحمل بعبئها المالك وحده قرر

بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ المشار اليه زيادة اجرة الاماكن المؤجرة لغير اغراض السكني والمنشأة قبل ١٩٧٧/٩/٩ زيادة دورية ثابتة تحسب بنسبه معويه معينه من قيمتها الايجارية حسب تاريخ انشاء المبني علي أن تسري هذه الزيادة لمدة خمس سنوات اعتبارا من ١٩٨٢/١/١ وأن تخصص نصف قيمتها لمواجهة تكاليف الصيانة والترميم اللازمة لتلك المباني وتوضع تحت يد المالك بمثابة امانة للصرف منها علي الغرض المحدد لها، هذا وقد قضى القانون المشار اليه ايضا في المادة ٢٧ منه بمعاملة الاماكن المستعملة في اغراض لاتدخل في نطاق النشاط التجاري او الصناعي او المهني الخاضع للضريبة كالاماكن المؤجرة للجهات الحكومية معاملة المباني المؤجرة لاغراض السكني اي انه قد استثني تلك الاماكن من حكم الزيادة في القيمة الايجارية المقرر بالمادة ٧ من القانون المذكور.

ومن حيث ان المحكمة الدستورية العليا قد حكمت بجلستها المنعقدة في ١٩٨٩/٤/٩ في الطعن رقم ٢١ لسنة ٢٧ ق دستورية بعدم دستورية المادة ٢٧ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ في شأن بعض الاحكام الخاصة بتأجير وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر فيما تضمنته من استثناء الاماكن المستعملة في اغراض لاتدخل في نطاق النشاط التجاري او الصناعي او المهني الخاضع للضريبة علي الارباح التجارية والصناعية او الضريبة علي ارباح المهن غير التجارية وذلك بالنسبة الي تطبيق ماتضمنته المادة ٧ من زيادة الاجرة.

ومن حيث ان الاحكام الصادرة في الدعاوي الدستورية وهي بطبيعتها دعاوي عينية توجه الخصومة فيها الي النصوص التشريعية المطعون فيها بسبب دستوري تكون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر اثرها علي الخصوم

في الدعوي التي صدرت فيها وانما ينصرف هذا الاثر الي الكافه وتلزم به جميع سلطات الدولة سواء أكانت هذه الاحكام قد انتهت الي عدم دستورية النص التشريعي المطعون فيه ام الي دستوريته.

ومن حيث ان المستقر عليه وفقا لاحكام المحكمة الدستورية العليا والقضاء الاداري ان مؤدي حكم المادة ٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا بعدم جواز تطبيق النص المقضي بعدم دستوريته من اليوم التالي لنشر الحكم وعلي ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون ان أثر الحكم لا يقتصر علي المستقبل فحسب وانما ينسحب علي الوقائع والعلاقات السابقة علي صدره علي ان يستثني من هذا الاثر الرجعي الحقوق والمراكز التي تكون قد استقرت عند صدره بحكم حائز قوة الامر المقضي او بانقضاء التقادم.

ومن حيث انه ترتيبا علي ما تقدم ولما كان الثابت ان حكم المادة ٧ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ بزيادة اجرة الاماكن المؤجرة لغير اغراض السكني قد جاء عاما مطلقا دون تقييد وأن الاستثناء الذي اورده المادة ٢٧ من القانون المذكور علي حكم المادة المشار اليها بالنسبة للاماكن المستعملة في اغراض لا تدخل في النشاط التجاري او الصناعي او المهني الخاضع للضريبة قد الغي باثر رجعي بمقتضي حكم المحكمة الدستورية العليا بجلستها المنعقدة في ١٩٨٩/٣/٩ وثم تسري حكم الزيادة المشار اليها علي جميع هذه الاماكن بما في ذلك تلك المؤجرة للجهات الحكومية وذلك اعتبارا من التاريخ المحدد بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ لاستحقاق هذه الزيادة علي ان يؤخذ في الاعتبار عند صرف الزيادة المشار اليها مراعاة قواعد التقادم الخمس المنصوص عليها بالمادة ٣٧٥ من التقنين المدني باعتبار ان

تلك الزيادة شأنها شأن القيمة الاجارية الاصلية تعتبر من الحقوق الدورية المتجددة التي تتقادم بانقضاء خمس سنوات علي تاريخ استحقاقها.

**لذلك :** اتفق رأي الجمعية العمومية لقسمي الفتوي والتشريع الي أحقية شركة الشرق للتأمين في الحصول علي الزيادة في القيمة الاجارية المقررة بالمادة ٧ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ المشار اليه عن الاماكن التي تؤجرها للجهات الحكومية لغير اغراض السكني اعتبارا من تاريخ تقريرها وذلك بمراعاة قواعد التقادم الخمس المنصوص عليها بالقانون المدني علي الوجه السالف بيانه.

(ملف رقم ١٤٢/٢/٧ في ١٩٩٠/٦/٦)

### قاعدة رقم (١٨٧)

**المبدأ :** عدم خضوع المندوبين تحت التدريب بشركتي الشرق للتأمين ومصر للتأمين، للتأمينات الاجتماعية بإستثناء ما يختص بتأمين إصابات العمل عند إستكمال أوضاع تطبيقه.

**الفتوى :** ان هذا الموضوع عرض علي الجمعية العمومية لقسمي الفتوي والتشريع بجلستها المنعقدة في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٩١ فاستبان لها من نصوص لائحة معهد التدريب في كل من شركة مصر للتأمين وشركة الشرق للتأمين أن الغرض من إلحاق المندوبين الجدد بهذين المعهدين هو تدريبهم وتزويدهم بالمعلومات التأمينية والاساليب العلمية والعملية لتسويق وثائق التأمين، وأنهم يرتبطون عند التحاقهم بأي من هذين المعهدين بعقد تدريب يتحدد التزامهم الاساسي فيه بحكم طبيعة هذا العقد بالالتحاق

بالمعهد التابع لشركة التأمين بقصد تعلم مهنة «مندوب تأمين» وليس فيما تنص عليه لائحة معهد شركة الشرق للتأمين علي حق المندوب في الحصول علي مكافأة تدريب أو ما تنص عليه لائحة شركة مصر للتأمين من منح المتدربين الجدد بالمعهد مكافآت عن تسويق عمليات التأمين وفقا للنظم الموضوعه بالشركة ما يحمل علي تكييف العلاقة بين الشركة والمتدربين علي أنها علاقة عمل اذ أن حصول المتدرب علي هذه المكافأة لا يتنافر مع طبيعة عقد التدريب بل قد يكون حصوله عليها حقا له في بعض الاحيان، كما أن قيام المتدرب ببعض عمليات التسويق أثناء فترة التدريب واثابته علي ذلك بمكافأة من قبل الشركة لا يفيد تعيينه اذ يقي دائما أن الغرض الأساسي من عقد التدريب هو تعلم المهنة وليس العمل الذي يقوم به راغب التعليم لحساب صاحب العمل، فالالتزم بالعمل ليس هو الالتزام الاساسي انما هو تابع للالتزام الاصلي بالتعليم والمكافأة التي يتسلمها المتدرب بمناسبة القيام بهذا العمل ليست أجرا وانما هي اثابه له عن جهد أداه.

ومتي كان ماتقدم وكانت المادة الثانية من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ تنص علي انه:

تسري احكام هذا القانون علي العاملين من الفئات الآتية :

( أ ) العاملين المدنيون بالجهاز الاداري للدولة والهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لأي من هذه الجهات وغيرها من الوحدات الاقتصادية بالقطاع العام .. « وكان المندوبون تحت التدريب في شركة الشرق للتأمين ومصر للتأمين لا تكتمل لهم في مدة التدريب صفة العاملين بالشركة، ومن ثم فلا يسري في شأنهم احكام التأمينات



الاجتماعية باستثناء احكام تأمين اصابات العمل اذا صدق فيهم وفقا للنظام الذي يضعه مجلس ادارة كل شركة - وصف العمال المتدرجين وذلك اعمالا لما تنص عليه المادة الثالثة من قانون التأمين الاجتماعي المشار اليه من سريان احكام تأمين اصابات العمل علي العاملين المتدرجين.

**لذلك:** انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوي والتشريع إلي عدم خضوع المندوبين تحت التدريب بشركتي الشرق للتأمين ومصر للتأمين، للتأمينات الاجتماعية باستثناء ما يخص بتأمين إصابات العمل عند استكمال اوضاع تطبيقه.



## قناة السويس



## الفصل الاول : هيئة قناة السويس .

الفرع الاول : الشخصية الاعتبارية المستقلة لهيئة قناة السويس .

الفرع الثانى : رسوم المرور فى قناة السويس ومقابل التموين .

أولا : طريقة سداد رسوم المرور ومقابل التموين .

الفرع الثالث : تسعير مياه الشرب بمحافظات القناة .

## الفصل الثانى : العاملون بهيئة قناة السويس .

الفرع الاول : لائحة العاملين الموحدة بهيئة قناة السويس .

أولا : التقرير السنوى عن العامل

الفرع الثانى : تصحيح أوضاع العاملين بهيئة قناة السويس

الفرع الثالث : المرشدون

أولا : مكافآت الإرشاد

الفرع الرابع : العاملون بهيئة قناة السويس المشتغلون بأعمال

الشرب .



## الفصل الاول

### هيئة قناة السويس

#### الفرع الاول : الشخصية الاعتبارية المستقلة لهيئة قناة السويس

##### قاعدة رقم ( ١٨٨ )

**المبدأ :** المشرع بموجب أحكام القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٥ اعترف لهيئة قناة السويس بشخصية اعتبارية مستقلة تخولها سلطة اتباع طرق الادارة والاستغلال المناسبة طبقا لما هو متبع في المشروعات التجارية - ذلك بالنسبة الى الصلاحيات المقررة لها بمقتضى هذا القانون - ذلك دون ان تتقيد فى هذا الشأن بالنظم والاوزاع الحكومية .

**الفتوى :** ونفيد بأن الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ٣ يناير سنة ١٩٩٣ فاستبان لها ان المادة الثامنة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٥ بنظام قناة السويس تنص على ان «هيئة قناة السويس هيئة عامة تتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة تخضع لاحكام هذا القانون وحده ولا تسرى فى شأنها احكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الهيئات العامة ولأحكام القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ بإصدار قانون المؤسسات العامة » فى حين تنص المادة الرابعة من ذات القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٥ على ان تتبع الهيئة دون التقيد بالنظم والاوزاع الحكومية طرق الادارة والاستغلال المناسبة وفقا لما هو متبع فى المشروعات التجارية » . واستظهرت الجمعية مما تقدم ان المشرع بموجب أحكام القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٥ اعترف لهيئة قناة السويس بشخصية اعتبارية مستقلة تخولها سلطة اتباع طرق الادارة والاستغلال المناسبة طبقا لما

هو متبع فى المشروعات التجارية وذلك بالنسبة الى الصلاحيات المقررة لها بمقتضى هذا القانون دون ان تنقيد فى هذا الشأن بالنظم والاوزاع الحكومية .

وخلصت الجمعية مما تقدم الى انه ولئن كانت هيئة قناة السويس اصدرت قرارها بتسعير مياه الشرب على سند من توصية اللجنة العليا للسياسات الصادرة بجلستها المنعقدة فى ١٩٨٥/٥/٨ بتعديل تعريف مياه الشرب إلا أنه ليس ثمة إلزام قانونى عليها بالتقيد بالتعريف الواردة بالجدول المرفق بهذه التوصية إذ ان توصيات اللجنة العليا للسياسات تفتقر وفقا لصحيح التكييف القانونى الى قوة الالزام القانونى طالما لم تصدر إلا بالاداة التشريعية الواجبة ، ومن ثم ، تغدو محافظة بورسعيد ملتزمة بأسعار مياه الشرب التى تعينها هيئة قناة السويس وان تؤدى الى الهيئة مبلغ ٤٧٧٠,٣٢,٨٩ جنيه قيمة إستهلاك المياه المستحقة عليها خلال الفترة من ١٩٨٨/٩/٣٠ حتى ١٩٩٠/١٢/٣١ .

لذلك: انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الزام محافظة بورسعيد بأسعار مياه الشرب التى تعينها هيئة قناة السويس مع إلزامها بأن تؤدى الى الهيئة فروق اسعار استهلاك المياه المستحقة عليها وقدرها اربعمائة سبعة وسبعون الفا واثنان وثلاثون جنيها وتسعة وثمانون قرشا .



## الفرع الثاني

رسوم المرور في قناة السويس ومقابل التموين

أولا : طريقة سداد رسوم المرور ومقابل التموين

### قاعدة رقم (١٨٩)

المبدأ : المادة (١٧) من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون البنوك والائتمان - المواد أرقام ٨٢ و ٨٤، ٨٦، ٨٧ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الاجنبى الخاص بالملاحة ورسوم المرور فى قناة السويس - المنشور رقم (٤) الصادر من الادارة العامة للنقد الاجنبى بوزارة الاقتصاد والتعاون الاقتصادى فى ٢٧/١١/١٩٧٦ بشأن تموينات السفن وتكاليف إصلاحها فى الموانى المصرية بتاريخ ١٩٧٧/٨/١٧ .

شرط استحقاق رسوم المرور بقناة السويس بإحدى العملات الحرة وكذا سداد قيمة تموينات السفن من الوقود المنتج محليا بالموانى المصرية بالعملات الحرة مقصورة فقط على السفن الاجنبية والسفن المصرية التابعة لشركات الملاحة المصرية التى تعامل من الناحية النقدية معاملة شركات الملاحة الاجنبية (الشركات المنشأة بنظام المناطق الحرة وفقا لأحكام قانون استثمار رأس المال العربى والاجنبى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ او تكون منشأة وفقا لقانون خاص يعفيها من احكام قانون الرقابة على النقد الاجنبى ) - السفن المصرية التابعة لشركات ملاحة مصرية الغير منشأة وفقا لنظام المناطق الحرة

تطبيقا لاحكام قانون استثمار رأس المال العربى والاجنبى تسدد كافة ما يستحق عليها من رسوم المرور فى قناة السويس او مقابل تموينات بالوقود وسائر البضائع المنتجة محليا بالجنيه المصرى - لا وجه لما تبديه الادارة العامة للنقد من ربط مبدأ سداد السفن المصرية التابعة لشركات الملاحة والغير منشأة وفقا لنظام المناطق الحرة بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ قيمة الوقود المنتج محليا بالعملات الحرة حتى لا يتعارض ذلك مع اهداف وخطط الهيئة العامة للبترول فى تغطية حاجاتها من النقد الاجنبى - اساس ذلك : ان اخطط والسياسات التى تضعها قطاعات الدولة المختلفة ومنها قطاع البترول يتعين ان تدور فى فلك القانون وتتقيد بأحكامه لا ان تخرج عليه وتخالفه - لا وجه للقول بأن التعامل فى سلعة كالبترول لا يتعلق بسلعة يجرى تداولها محليا وانما هى سلعة مخصصة للتصدير للخارج - اساس ذلك : ان السلع المخصصة للخارج اذا تم تسويق جزء منها داخل البلاد فالاصل هو قبول اوراق النقد المصرى وفاء لثمنها .

**المحكمة :** ومن حيث انه عن السبب الاول للطعن وحاصل ان التعليمات النقدية تقضى بأن مبدأ بيع الوقود بالجنيه المصرى - من عدمه - للسفن الملاحية يخضع للسياسة التى تقررها الهيئة المصرية العامة للبترول والاهداف التى ترتبط بها فى هذا الشأن فى ضوء إستراتيجية قطاع البترول وخططه المستهدفة لعام ١٩٨٤/١٩٨٥ - فإنه مردود بأن الخطط والسياسات التى تضعها قطاعات الدولة المختلفة - ومنها قطاع البترول - يتعين ان تدور فى فلك القانون وتتقيد بأحكامه ، لا ان تخرج وتخالفه - ولا ريب ان

مقتضى ما نصت عليه المادة ١٧ من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ المشار إليها من ان يكون لأوراق النقد التى يصدرها البنك المركزى قوة إبراء غير محدودة، وما نصت عليه المواد ٨٢، ٨٤، ٨٦، ٨٧ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الاجنبى التى إستعرضها الحكم المطعون فيه - على الوجه السابق بيانه - وكذا ما ورد بالمنشور رقم (٤) ملاحه الصادر من الادارة العامة للنقد الاجنبى بوزارة الاقتصاد بتاريخ ١٩٧٤/١١/٢٧ (والمعدل بتاريخ ١٩٧٧/٨/١٧) تطبيقا لاحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ فى هذا الشأن - يفيد ان استحقاق رسوم المرور بقناة السويس بإحدى العملات الحرة، وكذا سداد قيمة تموينات السفن من الوقود المنتج محليا بالموالى المصرية بالعملات الحرة ، مقصورة فقط على السفن الاجنبية والسفن المصرية التابعة لشركات الملاحة المصرية التى تعامل من الناحية النقدية معاملة شركات الملاحة الاجنبية وهى الشركات المنشأة بنظام المناطق الحرة ، وفقا لاحكام قانون استثمار راس المال العربى والاجنبى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ او تكون منشأة وفقا لقانون خاص يعفيها من أحكام قانون الرقابة على النقد الاجنبى .

اما السفن المصرية التابعة لشركات ملاحه مصرية - غير منشأة بنظام المناطق الحرة طبقا لاحكام قانون استثمار المال العربى والاجنبى - فتسدد كافة ما يستحق عليها من رسوم المرور فى قناة السويس او مقابل تموينها بالوقود وسائر البضائع المنتجة محليا بالجنيه المصرى . ومتى استبان ذلك فلا وجه من الصحة او المشروعية لما جاء بمكاتبات الادارة العامة للنقد -

واهمها الكتاب رقم ١١١٩١ المؤرخ ١٩٨٣/١١/٢٩ الذى تستند اليه الهيئة الطاعنة - من ربط مبدأ قبول سداد السفن المصرية - التابعة لشركات ملاحية غير منشأة بنظام المناطق الحرة طبقا للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ - قيمة الوقود المنتج محليا بالعملة الحرة ، بعدم تعارض ذلك مع السياسة التى تقررها الهيئة العامة للبترول والاهداف التى ترتبط بها وبما لا يخل بتغطية إحتياجاتها من النقد الاجنبى . ويغلو ما ورد بهذه المكاتبات مجاوزا لحدود المشروعية ، فلا ينهض سببا قانونيا لالزام أصحاب شركات الملاحية المصرية المشار اليها بسداد قيمة تموين السفن المملوكة لهم من البترول المنتج محليا بالموانئ المصرية بالعملات الحرة .

ومن حيث انه لا محاجة بما ورد بالسبب الثانى للطعن بخصوص سماح القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه لشركات ووحدات القطاع الخاص الاحتفاظ بكل ما يؤول اليه او يملكه او يحوزه من نقد أجنبى -ذلك انه لايسوغ ترتيب رابطة لزوم قانونى بين جواز احتفاظ الشركة بما يؤول اليها او تحوزه من نقد اجنبى وبين وجوب سدادها مقابل تعاملاتها فى مصر بالنسبة للسلع والخدمات المحلية بالنقد الاجنبى ، طالما ان هذا الالتزام الاخير لا يجد سنده من القانون .

يضاف الى ذلك ان المادة الاولى من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه قد أجازت الاحتفاظ بالنقد الاجنبى لكل شخص طبيعى او معنوى من غير الجهات الحكومية والهيئات العامة ووحدات وشركات القطاع العام ، فلم يقتصر ذلك على شركات القطاع الخاص ، وبديهي انه لا يتصور القول بالزام الاشخاص الطبيعيين ايضا بسداد مقابل تعاملاتهم فى مصر بالنقد

الاجنبى طالما اجاز لهم التشريع الاحتفاظ بما يملكونه او يحوزونه من هذا النقد .

كذلك فلا محاجة ايضا بما ذهب اليه الطاعنون من ان التعامل فى سلعة كالبتترول لا يتعلق بسلعة يجرى تداولها محليا وانما هى سلعة مخصصة للتصدير للخارج - ذلك ان السلع المخصصة للتصدير للخارج اذا ما تم تسويق جزء منها داخل البلاد ، فالاصل ان يقبل فى الوفاء بثمانها اوراق النقد المصرى .

ومن حيث انه لا ينهض سببا للطعن فى الحكم المشار اليه امام المحكمة الادارية العليا ، ما نعاه تقرير الطعن على هذا الحكم من غموض حول كيفية تنفيذ ما قضى به من صرف الفروق المالية المستحقة للمطعون ضده اعتبارا من ١٩٨٣/٧/١ - ذلك انه لو صح هذا النعى - فمحله رفع دعوى تفسير لما غمض فى الحكم امام ذات المحكمة التى اصدرته طبقا لحكم المادة ١٩٢ من قانون المرافعات التى تنص على انه « يجوز للخصوم ان يطلبوا الى المحكمة التى اصدرت الحكم تفسير ما وقع فى منطوقه من غموض او إيهام ، ويقدم الطلب بالاضاع المعتادة لرفع الدعوى . ويعتبر الحكم الصادر بالتفسير متما من كل الوجوه للحكم الذى يفسره ، يسرى عليه ما يسرى على هذا الحكم من القواعد الخاصة بطرق الطعن العادية وغير العادية » .

وبالادى من الاوراق ان المطعون ضده اقام فعلا دعوى لتفسير هذا الشق من الحكم برقم ١١٢٧ لسنة ٢٩ ق بتاريخ ١٩٨٥/٣/٥ امام محكمة القضاء الادارى بالاسكندرية .

ومن حيث انه لما تقدم يبين ان الحكم المطعون فيه قد اصاب وجه الحق والقانون لما قام عليه من اسباب تحمله ، وأن الطعنين المائلين لا يقومان على اساس سليم ، ومن ثم يتعين الحكم برفضهما والزام الطاعنين بالمصاريف عملاً بحكم المادة ١٨٤ مرافعات .

(طن ٧٤٤ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٥/١١/٢٣ )

## الفرع الثالث

### تسعير مياه الشرب بمحافظات القناة

قاعدة رقم ( ١٩٠ )

**المبدأ :** قرار هيئة قناة السويس بتسعير مياه الشرب ملزمة لحافظة بورسعيد ، ولو خالف هذا التسعير قرار للجنة العليا للسياسات .

**الفتوي :** اعترف المشرع لهيئة قناة السويس - بموجب أحكام القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٥ - بشخصية إعتبارية مستقلة ، تخولها سلطة إتباع طرق الادارة والاستغلال المناسبة ، طبقا لما هو متبع فى المشروعات التجارية ، وذلك بالنسبة الى الصلاحيات المقررة لها بمقتضى هذا القانون دون التقيد فى هذا الشأن بالنظم والاوزاع الحكومية .

وقد قامت هيئة قناة السويس بإصدار تسعير لمياه الشرب على غير سند من توصية اللجنة العليا للسياسات الصادرة بجلستها المنعقدة فى ١٩٨٥/٥/٨ بتعديل تعريف مياه الشرب ، ولا تثير على الهيئة فى ذلك فليس ثمة الزام قانونى عليها بالتقيد بالتعريف الواردة بالجدول المرفق بهذه التوصية ، ذلك ان توصيات اللجنة العليا للسياسات تفتقر وفقا لصحيح التكييف القانونى الى قوة الالزام القانونى ، طالما لم تصدر بالاداة التشريعية الواجبة . ومؤدى ذلك التزام محافظة بورسعيد بأسعار مياه الشرب التى تعينها هيئة قناة السويس .





## الفصل الثاني

### العاملون بهيئة قناة السويس

#### الفرع الاول

#### لائحة العاملين الموحدة لهيئة قناة السويس

#### اولا: التقرير السنوي عن العامل

#### قاعدة رقم (١٩١)

المبدأ :لائحة العاملين الموحدة بهيئة قناة السويس الصادرة بالقرار رقم ٣٢١ لسنة ١٩٧١ - المادة ١٥ - يقدم التقرير السنوي عن العامل من رئيسه المباشر ثم يعرض على مدير الادارة التابع له العامل لإبداء ملاحظاته ثم يعرض بعد ذلك على لجنة شئون العاملين لتقدير درجة الكفاية التي تراها - وتقدير كفاية العاملين بتقدير ممتاز او جيد او متوسط او دون المتوسط او ضعيف - عدم مرور التقرير على الرئيس المباشر او مدير الادارة التابع لها العامل - وعدم إبداء ملاحظات - يعيب تقرير الكفاية - لم تتضمن اللائحة حكما ينظم تقارير الكفاية عن العاملين الذين منحوا اجازة مرضية إستثنائية او تحقق بشأنهم العجز الكامل العائق عن العمل - وجوب الرجوع في هذا الشأن الى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

**المحكمة :** ومن حيث ان المادة ١٤ من لائحة العاملين الموحدة بهيئة

قناة السويس الصادرة بالقرار رقم ٣٢١ لسنة ١٩٧١ بتاريخ ١٩٧١/١٠/٥

تنص على انه :

« يخضع لنظام التقارير السنوية جميع العاملين الذين يشغلون الفئات المالية من الاولى الى السادسة وتقدر مراتب كفاية العاملين بتقدير ممتاز ، جيد ، متوسط ، دون المتوسط ، ضعيف ، ويحدد بقرار من عضو مجلس الادارة المنتدب النماذج التى تعد عليها التقارير بحيث يشمل على عناصر الانتاج والسلوك والشخصية وغير ذلك من العناصر التى تعطى فكرة دقيقة عن العامل وعن مستوى أدائه للعمل ، كما يتضمن هذا القرار الدرجات التى تقدر لكل من هذه العناصر ، وما يقابل كل مرتبة من مراتب الكفاية من درجات . فى حين تقضى المادة ١٥ بأن :

يقدم التقرير السنوى عن العامل من رئيسه المباشر ، ثم يعرض على مدير الادارة التابع لها العامل لإبداء ملاحظاته ثم يعرض بعد ذلك على لجنة شئون العاملين لتقدير درجة الكفاية التى تراها .

ومن حيث انه يبين من الاطلاع على تقرير الكفاية الذى وضع عن المدعيه سنة ١٩٨٢ والمقدم من هيئة قناة السويس ان مدير الادارة هبط بتقدير الرئيس المباشر من ٨٦ الى ٦٩ دون ان يورد اسبابا للنزول بهذا التقدير ، كما وان مدير الادارة حرر التقدير السنوى عن اعمال المدعية سنة ١٩٨٣ مقدرا لها ب ٦١ درجة ، ولم يمر هذا التقرير عل الرئيس المباشر أعمالا للقاعدة المقررة قانونا ، والتقدير ان بهذا الوصف يسجلان ضعف إنتاج المدعية لمرض لادخل لارادتها فيه ومن حيث انه البين من إستقرار لائحة العاملين بهيئة قناة السويس المشار اليها انها لا تتضمن حكما بنظم تقارير الكفاية عن العاملين الذين منحوا اجازة مرضية إستثنائية ، او من تحقق بشأنهم العجز الكامل العائق عن العمل ، مما يقتضى الرجوع الى قانون نظام

العاملين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، والذي يقضى فى المادة ٣٣ منه المعدلة بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ بانه :

إذا كانت مدة مرض العامل ثمانية أشهر فأكثر تقدر كفايته بمرتبة جيد حكما فإذا كانت كفايته فى العام السابق بمرتبة ممتاز تقدر بمرتبة حكما .

ومن حيث ان الثابت ان التقرير السنوى عن المدعية سنة ١٩٨١ كان بمرتبة جيد ، فإنها ومن ثم تحتفظ بهذا التقدير وتستصحبه قانونا .

ومن حيث انه بمقارنة حالة المدعية بحالة من يلونها فى الاقدمية ممن رقوا فى القرار المطعون فيه يبين ان منهم من شملته الترقية وقد حصل على تقدير سنوى بمرتبة جيد ، وأخذوا بهذا المعيار فى تقدير كفاية المتخطين بإعتباره اساس الاختيار الذى لارتضته الهيئة فى الترقية بالقرار المطعون فيه ، فانه ما كان يجوز تخطى المدعية وإهدار وجه أفضليتها فى هذا الضمان .

(طن ١٩٧٦ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٨٩/١/١٥ )

## الفرع الثاني

### تصحيح اوضاع العاملين بهيئة قناة السويس

#### قاعدة رقم ( ١٩٢ )

المبدأ: المادة ٢١ و ٢ من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٢ بتصحيح أوضاع العاملين بهيئة قناة السويس - القانون أسبغ الشرعية على قرار مجلس إدارة هيئة قناة السويس الصادر بتاريخ ١٩٧٦/٥/١٢ فيما تضمنه من قواعد لتصحيح أوضاع العاملين بالهيئة - أيضا أضفى المشرع الصحة على التسويات التي تمت في تاريخ سابق على العمل بأحكام هذا القانون منذ إجرائها والاطواع الوظيفية التي تمت تسويتها فعلا في مرحلة سابقة على العمل بأحكامه .

**المحكمة :** ومن حيث ان المادة الاولى من القانون رقم ٣ سنة ١٩٩٢ بتصحيح أوضاع العاملين بهيئة قناة السويس تنص على انه مع عدم الاخلال بالاحكام القضائية تعتبر صحيحة التسويات التي أجرتها هيئة قناة السويس للعاملين بالهيئة الموجودين في خدمتها في ١٩٧٤/١٢/٣١ متى كانت مطابقة لأحكام قرار مجلس ادارة الهيئة الصادر في هذا الشأن بتاريخ ١٩٧٦/٥/١٢ وتنص المادة الثانية على ان ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به إعتبارا من اليوم التالي لتاريخ نشره .

ومن حيث ان مفاد ما تقدم ان القانون اسبغ الشرعية على قرار مجلس إدارة هيئة قناة السويس الصادر بتاريخ ١٩٧٦/٥/١٢ فيما تضمنه من قواعد

لتصحيح اوضاع العاملين بالهيئة كما اضفى الصحة على التسويات التى تمت فى تاريخ سابق على العمل بأحكام هذا القانون منذ إجرائها : والاوضاع الوظيفية التى تمت تسويتها فعلا فى مرحلة سابقة على العمل بأحكامه متى كانت هذه التسويات وتلك الاوضاع مطابقة لأحكام قرار مجلس الادارة المشار اليه وذلك دون إخلال بالأحكام القضائية التى إستقرت بها لدوى الشأن مراكز قانونية بصفة نهائية .

ومن حيث ان عضو مجلس الادارة المنتدب بالهيئة أصدر القرار رقم ٣٢٢ / ١٩٧٦ متضمنا القواعد التى وافق عليها مجلس الادارة بجلسته الرابعة لعام ١٩٧٦ المنعقدة بتاريخ ١٩٧٦/٥/١٢ وفيها ما نصت عليه المادة ١ منه بأن « تصحيح أوضاع العاملين بالهيئة الموجودين فى الخدمة فى ١٩٧٤/١٢/٣١ طبقا للقواعد الآتية ويعمل بها لستين متتاليتين تنتهيان فى ١٩٧٥/ ١٢ / ٣١ -١- تحسب المدة اللازمة للترقية الى الدرجات والوظائف فى جداول كادر الهيئة طبقا للجدول المرفق وتدخل فى حساب المدة المذكورة بالاضافة الى مدة الخدمة بالهيئة:

أ - ب - ج - د - هـ .

ونصت المادة ٢ منه على انه « لايجوز الترقية الى أكثر من درجتين وظيفيتين تاليتين للدرجة التى يشغلها العامل فى ١٩٧٤/١٢/٣١ وتعتبر وظيفة وكيل مكتب ومايعادلها درجة إفتراضية للتدرج فى الترقى حتى بعد إلغاء هذه الدرجة فى ١٩٧٥/٣/١ فمن يستوفى المدة اللازمة للترقى الى هذه الدرجة فى ١٩٧٤/١٢/٣١ يرقى اليها ثم يدمج فى وظيفة رئيس

مكتب او ما يعادلها إعتبارا من ١٩٧٥/٣/١ فمن يستوفى مدة الترقية للدرجة المذكورة فى ١٩٧٥/١٢/٣١ يرقى الى هذه الدرجة الافتراضية فى ذلك التاريخ ثم يدمج فى وظيفة رئيس مكتب او ما يعادلها فى نفس التاريخ .

وتنفيزا لذلك أصدر عضو مجلس الادارة المنتدب القرار رقم ٣٢٣ سنة ١٩٧٦ بتاريخ ١٥/٩/١٩٧٦ ونص فى المادة الاولى على ان تصحيح اوضاع العاملين بالهيئة الموجودين بالخدمة فى ١٩٧٤/١٢/٣١ طبقا لما هو موضح قرين اسم كل منهم بالكشوف المرفقة ونصت المادة الثالثة على ان ترتيب أقدميات العاملين بالهيئة نتيجة لما إستقرت عليه اوضاعهم بعد التصحيح .

ومن حيث انه لما كان الثابت من الاوراق ان المدعى التحق بالعمل فى هيئة قناة السويس إعتبارا من ١٩٦٣/٦/١ وتدرج بالترقى الى ان شغل وظيفة وكيل مكتب من ١٩٧٤/٧/١ ثم وظيفة رئيس مكتب - بعد إدماج وكيل فى وظيفة رئيس مكتب إعتبارا من ١٩٧٥/٣/١ وكان ترتيبه من شاغلى هذه الوظيفة رقم ٣٢ وذلك قبل العمل بقواعد التصحيح الصادر بها قرار مجلس إدارة الهيئة فى ١٩٧٦/٥/١٢ إلا انه بتطبيق هذه القواعد على العاملين بها فقد قامت الهيئة بحساب مدة خدمة سابقة الى مدة خدمة كل من ..... والعاملين بالهيئة بحيث اصبحت مدة الخدمة الكلية لكل منهم تؤهله للترقية الى وظيفة وكيل مكتب فرقى الاول والثانى والثالث الى هذه الوظيفة إعتبارا من ١٩٧٣/٩/١ وبقى الرابع اليها من ١٩٧٣/١٠/١ وبذلك أصبح كل منهم اسبق من المدعى فى شغل

وظيفة وكيل مكتب وكذلك فى وظيفة رئيس مكتب بعد ادماج وظيفة وكيل مكتب فى وظيفة رئيس مكتب إعتبارا من ١٩٧٥/٣/١ بحيث أصبحت اقدمية المطعون ضدهم المذكورين فى وظيفة رئيس مكتب بعد تطبيق قواعد التصحيح عليهم بأرقام ٥٩,٥٨,٥٧,٥٤ على التوالى بينما اقدمية المدعى فيها برقم ٠٠٦٦ . ومتى كان ذلك وكان القرار رقم ٣ لسنة ١٩٧٩ المطعون فيه قد تضمن ترقية المذكورين الى وظيفة اخصائى ممتاز وهم اسبق من المدعى فى وظيفة رئيس مكتب المرقى بها على نحو ما سلف البيان ومن ثم لم يكن المدعى بحكم اقدميته بعد تطبيق قواعد التصحيح تخوله الحق فى مزاحمة المذكورين فى الترقية الى هذه الوظيفة وهو ما أوضحت عنه الهيئة فى مذكرتها المؤرخة ١٩٨٠/٥/٢١ ردا على الدعوى بأن أقدمية المدعى قد عدلت نتيجة تطبيق القواعد التى يتضمنها القرار رقم ٣٢٢ سنة ١٩٧٦ المشار اليه فلم يكن بحكم أقدميته الجديدة قد اصابه الدور للترقية طبقا للقرار المطعون فيه وبهذه المثابة فإن القرار رقم ١٩٧٩/٣ المطعون فيه يكون مطابقا لصحيح حكم القانون ويكون النعى عليه على غير اساس سليم من القانون .»

## الفرع الثالث

### المرشدون

#### أولاً : مكافآت الارشاد

##### قاعدة رقم ( ١٩٣ )

المبدأ : المكافآت التي كانت تمنح للمرشد قبل صدور القرار رقم ٢ لسنة ١٩٨٠ كانت مكافأة ارشاد بالقناة ومكافأة ارشاد بالبوغاز وهذه الاخيرة تنقسم الى قسمين :- مكافأة عادية ومكافأة في حالة نقل السفينة من مرسى الى مرسى - القرار رقم ٢ لسنة ١٩٨٠ اضاف الى المكافآت السابقة مكافأة ارشاد من غاطس السويس او بورسعيد لكل من مرشدى القناة بالسويس وبورسعيد لمن يقوم منهم بإرشاد سفينة من غاطس السويس أو بورسعيد داخل القناة وهى بنسبة ١٠٠٪ من مكافأة الغاطس العادية - العمل بالقرار رقم ٢ لسنة ١٩٨٠ إعتباراً من ١٩٨٠/١/١ - الر ذلك :- سريانه بالر فورى .

**المحكمة :** ومن حيث ان المادة ٢٩ من لائحة البدلات الموحدة لهيئة قناة السويس الصادرة بالقرار رقم ٣٥٧ لسنة ١٩٧٤ تنص على ان تصرف للمرشد فى حالة قيامه بإرشاد اية سفينة بوجه مرض وفقاً لمقتضيات العمل سواء كانت حمولة تلك السفينة اكبر ام اصغر من طبقة الحمولة المحددة للمرشد مكافأة الارشاد المبينة فى الجدول والذى حدد لكل من الارشاد فى القناة وفى البوغاز مكافأة تحدد على اساس الفئة الوظيفية للمرشد .



ومن حيث انه صدر بعد ذلك القرار رقم ٤١٢ لسنة ١٩٧٦ وعدل الجدول الملحق بالمادة ٢٩ بحيث قسم المكافآت الى مكافأة ارشاد بالقناة ومكافأة ارشاد بالبوغاز ، وقسم الاخيرة ليصبح جزء منها مكافأة عادية والجزء الاخر مكافأة فى حالة نقل السفينة من مرتبط الى مرتبط ، وتختلف المكافأة حسب الفئة الوظيفية للمرشد.

ومن حيث انه بتاريخ ١٩٨٠/١/١ صدر القرار رقم ٢ لسنة ١٩٨٠ بتعديل جدول المكافآت بلامحة البدلات الموحدة ونص على إضافة تعديل يمنح بمقتضاء مرشد القناة بالسويس الذى يقوم بإرشاد سفينة من غاطس بالسويس داخل القناة مكافأة ارشاد تعادل ١٠٠ ٪ من مكافأة الارشاد العادية المحددة لمرشد الغاطس ومن نفس طبقة حمولته كما يمنح مرشد القناة ببورسعيد الذى يرشد سفينة من مرتبطها بالميناء داخلا الى القناة ١٠٠ ٪ من مكافأة الارشاد للغاطس العادية والمحددة لطبقة حمولته من كل سفينة يرشدها. ونص على سريان هذا التعديل من ١٩٨٠/١/١ .

ومن حيث ان مفاد ما تقدم ان المكافآت التى كانت تمنح للمرشد قبل صدور القرار رقم ٢ لسنة ١٩٨٠ كانت مكافأة إرشاد وبالقناة ومكافآت الارشاد بالبوغاز، وهذه الاخيرة تنقسم الى قسمين : مكافأة عادية ومكافأة فى حالة نقل السفينة من مرتبط الى مرتبط .

ومن حيث ان القرار رقم ٢ لسنة ١٩٨٠ اضاف الى المكافآت السابقة مكافأة ارشاد من غاطس السويس او ببورسعيد لكل من مرشدى القناة بالسويس وبورسعيد لمن يقوم منهم بإرشاد سفينة من غاطس السويس أو

بورسعيد داخلا القناة ،وهى بنسبة ١٠٠٪ من مكافآته العادية (مكافأة الغاطس العادية) وقد عمل بهذا القرار إعتبارا من ١٩٨٠/١/١ .

ومن حيث ان الطاعن أحيل الى المعاش إعتبارا من ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٧٨ اى قبل العمل بالقرار رقم ٢ لسنة ١٩٨٠ ، ومن ثم لا يستفيد منه ، ولا وجه للإدعاء بأن القرار كاشف لحق ثبت فى ظل القرار السابق ، كما لا يقبل الادعاء بأن الطاعن كان يؤدى عملا إضافيا يستحق عنه أجرا اذ انه لم يثبت من الاوراق انه ادى عملا اضافيا يستحق عنه مكافأة إضافية.

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه اخذ بهذا النظر مما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا والزام الطاعن بالمصروفات .

(طن ١٤٩٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٨٦/٢/٢ )

## الفرع الرابع

### العاملون بهيئة قناة السويس المشتغلون بأعمال الشرب

#### قاعدة رقم (١٩٤)

**المبدأ:** خضوع العاملين بهيئة قناة السويس المشتغلين بأعمال مياه الشرب لأحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٣ بنظام العاملين بالمجارى والصرف الصحى والمعدل بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٨٥ .

**الفتوى :** إن هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة بتاريخ ١٩٨٩/٣/١ فإستعرضت المادة الثانية من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٥ بنظام هيئة قناة السويس التى تنص على ان « هيئة قناة السويس » هيئة عامة تتمتع بشخصية إعتبارية مستقلة تخضع لأحكام هذا القانون وحده ولا تسرى فى شأنها أحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الهيئات العامة ولأحكام القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ بإصدار قانون المؤسسات العامة « والمادة التاسعة من ذات القانون التى تنص على ان « يكون للهيئة فى سبيل القيام بواجباتها ومباشرة إختصاصاتها جميع السلطات اللازمة لذلك وبوجه خاص يكون لها تملك الاراضى والعقارات بأية طريقة بما فى ذلك نزع الملكية للمنفعة العامة . وللهيئة ان تؤجر أراضيتها أو عقارات تملكها ولها ان تستأجر أراضى أو عقارات مملوكة للغير سواء لتحقيق الاغراض التى أنشئت من أجلها أو تحقيقا لرفاهية موظفيها وعمالها او لإنشاء المشروعات والمرافق المتصلة بمرفق القناة التى يقتضيها حسن سير العمل بمنشآت المياه والقوى الكهربائية

والطرق وما الى ذلك . كما إستعرضت الجمعية المادة (١) من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٣ بنظام العاملين بالمجارى والصرف الصحى التى تنص على ان « تسرى أحكام هذا القانون على العاملين الدائمين والمؤقتين بالهيئات القومية والعامة ووحدات الحكم المحلى المشتغلين بأعمال المجارى والصرف الصحى .

كما تسرى عليهم أحكام القوانين والقرارات واللوائح الخاصة بالعاملين المدنيين بالدولة ، وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى هذا القانون ، او يكون أكثر سخاء للعامل » ثم اصبحت الفقرة الاولى من هذه المادة بعد تعديلها بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٨٥ تنص على ان « تسرى احكام هذا القانون على العاملين الدائمين والمؤقتين بالهيئات القومية والعامة والاجهزة الحكومية ووحدات الحكم المحلى المشتغلين بأعمال المجارى والصرف الصحى ومياه الشرب . » والمادة (٢) من القانون ٢٦ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه التى تنص على ان « يمنح العاملون الخاضعون لأحكام هذا القانون بدل ظروف ومخاطر الوظيفة بحد أقصى ٦٠ ٪ من الاجر الاصلى وتبعاً لظروف العمل والمخاطر التى يتعرض لها العامل وذلك وفقاً للقواعد والوظائف بالنسب التى يحددها قرار من رئيس مجلس الوزراء ... » والمادة (٣) من ذات القانون التى تنص على ان « يمنح العاملون الخاضعون لأحكام هذا القانون الذين تتطلب طبيعة عملهم التواجد فى مواقع العمل وجبة غذائية او مقابلاً نقدياً عنها وفقاً للقواعد والوظائف التى يصدر بها قرار من رئيس مجلس الوزراء . وكذلك استعرضت الجمعية المادة الاولى من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧١١ لسنة ١٩٧٦ بتقرير بدل ظروف ومخاطر

الوظيفة ومقابل نقدى عن وجبة غذائية للعاملين بمياه الشرب التى تنص على ان «يمنح العاملون بمياه الشرب الخاضعون لأحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٣ المعدل بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٨٥ بدل ظروف ومخاطر الوظيفة وذلك للوظائف التالية وبالنسب المبينة قرين كل منها محسوبة على اساس الاجر الاصلى للعامل .....» والمادة الرابعة من ذات القرار التى تنص على ان «يمنح العاملون بمياه الشرب الخاضعون لأحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٣ المعدل بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٨٥ الذين تتطلب طبيعة عملهم التواجد فى مواقع العمل مقابلا نقديا عن وجبة غذائية وذلك على النحو الآتى .....» .

واستظهرت الجمعية من النصوص المتقدمة ان المشرع فى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٣ المعدل بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٨٥ قرر لإعتبارات خاصة بطبيعة العمل فى المجارى والصرف الصحى ومياه الشرب منح العامل فى هذه المجالات بدل ظروف ومخاطر وظيفية ووجبة غذائية او مقابل نقدى عنها ، وذلك متى توافر الشرطان الاتيان :أولا - ان يكون من العاملين الدائمين او المؤقتين فى إحدى الجهات المحددة على سبيل الحصر وهى الهيئات القومية والعامة والاجهزة الحكومية ووحدات الحكم المحلى . ثانيا:- ان يكون من المشتغلين فيها بأعمال المجارى والصرف الصحى او مياه الشرب على ان يتم صرف المزايا المشار اليها وفقا للقواعد التى يصدر بها قرار من رئيس مجلس الوزراء . وفى مجال مياه الشرب حدد قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧١١ لسنة ١٩٧٦ تلك القواعد .

ولما كانت هيئة قناة السويس - وهي إحدى الهيئات العامة - تقوم بتوريد مياه الشرب لمحافظة القناة ، فإن العاملين بالهيئة فى هذا النشاط يتمتعون بالمزايا المقررة فى القانون المشار اليه ، بمراعاة الضوابط المحددة لذلك بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧١١ لسنة ١٩٧٦ . ولاوجه للقول باستبعاد تطبيق القانون المذكور على حالتهم لكون الهيئة تخضع لنظام قانونى خاص بها ، ولها لوائح توظف خاصة تسرى على عمالها ، فضلا عن ان توريد مياه الشرب لايعمد من الانشطة الرئيسية التى تزاولها . ذلك ان وصف المشرع للهيئات العامة - فى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٣ - قد جاء مطلقا بحيث يشمل كافة الهيئات العامة أيا ما كان النظام الذى يحكمها ، كما انه لم يستلزم ان يقتصر نشاطها على اعمال المجارى والصرف الصحى او مياه الشرب . والقاعدة الاصولية ان المطلق يؤخذ على إطلاقه طالما لم يرد ما يقيده . اما عن لوائح التوظيف الخاصة بهيئة قناة السويس فهى تسرى على العاملين المشار اليهم فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى القانون سالف الذكر او يكون أكثر سخاء لهم ، وذلك تطبيقا للمادة الاولى منه .

**لذلك:** إنتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى خضوع العاملين بهيئة قناة السويس المشتغلين بأعمال مياه الشرب لأحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٣ المعدل بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٨٥ للأسباب سالفة البيان .

## قوات مسلحة





الفصل الاول : الرواتب والبدلات والعلاوات والمكافآت .

الفصل الثانى : النقل .

الفرع الاول : النقل لوظيفة مدنية .

الفرع الثانى : النقل للمخابرات العامة .

الفصل الثالث : التطوع .

الفصل الرابع : المعاشات .

الفرع الاول : نطاق سريان القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ .

الفرع الثانى : معاش الضباط الذين أنهيت خدمتهم بالقوات المسلحة بالفصل بغير الطريق التأديبى .

الفرع الثالث : معاش المجند الذى يصاب فى غير العمليات الحربية .

الفرع الرابع : معاش الاصابة .

الفرع الخامس : إختصاص لجنة تعويضات القوات المسلحة .

الفرع السادس : مدلول الشهيد .

الفرع السابع : المستحقون فى المعاش .

الفرع الثامن : مسئولية الدولة عن صرف المعاشات والإعانات والقروض فى حالة الخسائر المترتبة على الحرب .

الفرع التاسع : تزول جميع الاشتراكات التى قام صاحب المعاش بسدادها عن مدة خدمته المدنية التى روعيت فى

المعاش العسكرى إلى الخزانة العامة .

الفرع العاشر : تقادم الحق في المعاش .

الفرع الحادى عشر : أثر تعيين صاحب المعاش العسكرى فى جهة مدنية.

الفصل الرابع : أحكام عسكرية.

الفرع الاول : إختصاص اللجان القضائية العسكرية .

الفصل الخامس : كليات عسكرية.

الفصل السادس : شهادات عسكرية.

الفصل السابع : جهاز مشروعات أراضى القوات المسلحة.

الفصل الثامن : مسائل متنوعة.

أولا : تعتبر الخدمة بالقوات المسلحة خدمة حرب إعتباراً من ١٩٦٧/٦/٥ .

ثانيا : حالات الإعفاء من الخدمة العسكرية.

ثالثا : عدم خضوع صرفيات المكتب المالى لاسكان أفراد القوات المسلحة للضريبة المقررة بالمادتين ٨٠, ٧٩ من القانون رقم ١١١ سنة ١٩٨٠ .

رابعا : أثر غياب العاملين أو المستدعين أو المستبقين بخدمة القوات المسلحة أو هروبهم من ادائها.

## الفصل الاول

### الرواتب والبدلات والعلاوات والمكافآت

#### قاعدة رقم (١٩٥)

المبدأ: قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ -العاملون المدنيون بالقوات المسلحة يعتبرون منتدبين للعمل بها وليسوا من افرادها- الأثر المترتب على ذلك : لايجوز لهم الجمع بين مكافأة الميدان ومقابل التهجير- أساس ذلك : أن المادة الخامسة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ توجب خصم ما يتقاضاه العاملون المنتدبون من مكافأة الميدان من مقابل التهجير- نتيجة ذلك : امتناع صرف مقابل التهجير اذا كانت مكافأة الميدان تزيد عليه.

**المحكمة :** ومن حيث ان الطعون تقوم -على ماورد فيها من أسباب - حاصلها ما جرى عليه قضاء المحكمة الادارية العليا من عدم جواز الجمع بين مكافأة الميدان ومقابل التهجير ومنع صرف مقابل التهجير اذا كانت مكافأة الميدان تزيد عليه.

ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة قد جرى بأن العاملين المدنيين بالقوات المسلحة يعتبرون منتدبين للعمل بها اذ أنهم ليسوا من افرادها ومن ثم فان حكم المادة الخامسة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ يوجب خصم ما يتقاضونه من مكافأة الميدان التي تستحق لهم بوصفهم من العاملين المدنيين المنتدبين بالقوات المسلحة من مقابل التهجير

ومقتضى ذلك أنه يمنع صرف هذا المقابل اذا كانت مكافأة الميدان تزيد عليه.

ومن حيث ان الأحكام المطعون فيها اذ قضت بأحقية كل مدع فيها فى مقابل التهجير دون النص على وجوب خصم ما استحق له من مكافأة الميدان، فهى غير صائبة فى هذه الخصوصية ويتعين بالتالى تعديلها باضافة هذا القيد الى مافقرته صحيحا من أحقية كل منهم فى مقابل التهجير المقرر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ اعتبارا من أول ديسمبر سنة ١٩٦٩ وحتى تاريخ العمل بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ فيخصم منه وفقا لما تقدم ما صرف لهم من مكافأة الميدان.

ومن حيث انه لما تقدم يتعين الحكم بقبول الطعون شكلا وفى موضوعها بتعديل الأحكام المطعون فيها على الوجه المبين بالأسباب مع الزام الجهة الادارية المصروفات.

(طن ١٧٠٠ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٨٥/١١/٣)

### قاعدة رقم (١٩٦)

المبدأ: (١) وزارة الدفاع هى الجهة التى تقوم بصرف المكافآت المقررة قانونا لحملة نوط الجمهورية العسكرية خلال فترة خدمتهم بالقوات المسلحة وأيضا بعد خروجهم من خدمتها طالما أن المشرع لم يخص بذلك جهة أخرى.

(٢) عدم التزام شركة مصر للغزل والنسيج بصرف المكافآت

المقررة لحملة نوط الجمهورية العسكرية للعاملين بها الحاصلين على هذا النوط والتزام وزارة الدفاع بصرف هذه المكافأة طبقاً لشروط إستحقاقها.

**الفتوى :** ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ١٧/٦/١٩٨٧ وتبين لها أن المادة (١) من القانون رقم ٣٣٣ لسنة ١٩٥٣ فى شأن الأوسمة والأنواط والميداليات العسكرية تنص على أن «يكون منح الأوسمة والأنواط والميداليات العسكرية بأمر من رئيس الجمهورية بناء على عرض وزير الحربية والبحرية» .

وتنص المادة ٥ من ذات القانون على أن «تمنح نوط الجمهورية العسكرية لمن قام بأعمال مجيدة فى الميدان من رجال القوات المسلحة أيا كانت رتبته» .

وتنص المادة ١١٤ من القانون رقم ٢٣٢ لسنة ٥٩ فى شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة على أن «يكون منح الأوسمة والأنواط والميداليات العسكرية والأذن بقبول وحمل الأوسمة الأجنبية بأمر من رئيس الجمهورية» .

وتنص المادة ١٢٢ من ذات القانون على أن «يطبق على الأوسمة والأنواط والميداليات العسكرية الأسماء الآتية بترتيبها كمايلي :

(٢) الأنواط .

(أ) نوط الجمهورية ويكون من طبقتين..... .

وتنص المادة ١٢٥ على أن «يمنح نوط الجمهورية العسكرية لمن قام بأعمال مجيدة في الميدان من ضباط القوات المسلحة أيا كانت رتبته» .

وتنص المادة ٩٣ من قانون خدمة ضباط الشرف وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة الصادر بالقانون ١٢٣ لسنة ٨١ على أن «يمنح ضباط الشرف وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة ذات الأوسمة والأنواط والميداليات التي تمنح لضباط القوات المسلحة وتسرى في شأنهم الأحكام الواردة بالقانون رقم ٢٣٢ لسنة ٥٩ المشار إليه» .

وتنص المادة ٩٤ من ذات القانون على أن «يستمر ضباط الشرف وضباط الصف والجنود السابق منحهم نوط الجمهورية بطبقته في صرف المكافأة المالية لهذا الشرط مع منحها اعتبار من تاريخ العمل بهذا القانون ليكون مبلغ عشرة جنيهاً شهرياً بالنسبة لنوط الجمهورية من الطبقة الأولى وخمسة جنيهاً شهرياً بالنسبة لنوط الجمهورية من الطبقة الثانية» .

وتنص المادة الثانية من القانون رقم ١٨٨ لسنة ٨٥ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٣٢ لسنة ٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة والقانون رقم ١٢٣ لسنة ٨١ بإصدار قانون خدمة ضباط الشرف وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة على أن «بتعديل نص المادة ٩٤ من القانون رقم ١٢٣ لسنة ٨١ بإصدار قانون خدمة ضباط الشرف وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة النص التالي مادة ٩٤- يستحق من يمنح نوط الجمهورية العسكرية من ضباط الشرف وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة مكافأة شهرية مقدارها مائة جنيه إذا كان النوط من الطبقة

الأولى وثمانون جنيه اذا كان من الطبقة الثانية ويحتفظ حامل النوط بهذه المكافأة اذا انتهت خدمته العسكرية وتؤدى بالكامل علاوة على راتبه أو أجره من وظيفته العامة أو معاشه أو معاش ورثته... ٤.

وتنص المادة الثالثة من ذات القانون على أن «يسرى حكم المادة الثانية من هذا القانون على من سبق منحهم نوط الجمهورية العسكرى من ضباط الشرف وضباط الصف وجنود القوات المسلحة سواء الموجودون منهم بالخدمة أو من انتهت خدمتهم أو المستحقون عنهم».

ومفاد ما تقدم أن المشرع نظم بالقانون رقم ٢٣٢ لسنة ٥٩ المشار اليه الأوسمة والأنواط التى يجوز منحها لضباط القوات المسلحة كما حدد الاجراءات التى تتبع فى منحها والآثار المترتبة على هذا المنح تقسيم نوط الجمهورية الى طبقتين وجعل منح هذا النوط يتم بقرار من رئيس الجمهورية لمن قام بأعمال مجيدة فى الميدان أيا كانت رتبته كما قرر أيضا بالقانون رقم ١٢٣ لسنة ٨١ المشار اليه منح ضباط الشرف وضباط الصف والجنود ذات الأوسمة والأنواط التى تمنح لضباط القوات المسلحة بذات القواعد المقررة لمنحها وحدد المكافأة التى تمنح لحاملة نوط الجمهورية العسكرى وفقا لطبقته كما قرر استمرار حامل هذا النوط فى الاحتفاظ بالمكافأة المقررة له حتى بعد خروجه من القوات المسلحة واستمرار صرفها له علاوة على راتبه أو أجره أو معاشه أو معاش ورثته على حسب الأحوال.

ومن حيث أن المشرع قد جعل منح نوط الجمهورية العسكرى منوط بالقيام بأعمال مجيدة فى الميدان كما ناط برئيس الجمهورية اصدار

القرارات اللازمة لمنح هذا النوط للمرشحين له من قبل القوات المسلحة باعتبارها الجهة المختصة بتقدير مدى ما يذلولونه من بطولات وأعمال مشرفة تقتضى مكافأتهم عن هذه الاعمال وذلك وفقا للقواعد والاجراءات المقررة فى هذا الشأن والمكان المسلم به وفقا لطبيعة الأمور أن وزارة الدفاع هى الجهة التى تقوم بصرف المكافآت المقررة قانونا لحملة هذا النوط خلال فترة خدمتهم بالقوات المسلحة فانها هى التى تلزم أيضا بهذا التصرف بعد خروجهم من خدمتها طالما أن المشرع لم يخص بذلك جهة أخرى ويؤكد ذلك أن المادة الثانية من القانون رقم ١٨٨ لسنة ٨٥ المشار اليها قد قررت احتفاظ حامل هذا النوط بالمكافأة المستحقة على أن تؤدى له علاوة على راتبه أو أجره أو معاشه أو معاش ورثته فهذا النص يضع فى حقيقة الأمر التزاما مستمرا على عاتق القوات المسلحة بصرف المكافأة المستحقة لحملة هذا النوط حتى بعد خروجهم من خدمتها سواء لاحتهم الى المعاش أو عند تعيينهم بجهة أخرى أو حتى بعد وفاتهم ولا يغير من ذلك ما جاء بالكتاب الدورى للجهاز المركزى للتنظيم والإدارة رقم ١٠ لسنة ٧٥ من أن الجهة التى تلتزم بصرف المكافأة المقررة لحملة نوط الجمهورية العسكرية هى تلك التى كان يعمل بها حامل النوط قبل تجنيده أو التى عين بها أثناء التجنيد ذلك أن هذا التفسير فضلا عن أنه لا يجد له سنداً من نصوص القوانين المنظمة لمنح هذه الأنواط فانه لم يواجه حالة انتهاء خدمة المجند وتعيينه بعد ذلك فى إحدى المنشآت الخاصة أو قيامه بممارسة إحدى المهن الحرة لذلك يجب الالتفات عما جاء بهذا الكتاب وعدم الأخذ به.



**لذلك :** انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم التزام شركة مصر للغزل والنسيج بصرف المكافأة المقررة لحملة نوط الجمهورية العسكرية للعاملين بها الحاصلين على هذا النوط والتزام وزارة الدفاع بصرف هذه المكافأة طبقا لشروط استحقاقها.

(ملف ١٠٨٤/٤/٨٦ - جلسة ٨٧/٦/١٧)

### قاعدة رقم (١٩٧)

**المبدأ :** خضوع العسكريين المتقاعدين الذين يعملون بعقود مؤقتة نظير مكافأة شاملة بجهاز الخدمات العامة بالقوات المسلحة لأحكام قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .

**الفتوى :** ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المتعقدة فى ١٩٨٥/١/٦ فتبينت أن المادة ٢ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون التأمين الاجتماعى المعدل بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٨ تنص على أن «تسرى أحكام هذا القانون على العاملين من الفئات الآتية :

أ) العاملون المدنيون بالجهاز الادارى للدولة والهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لاي من هذه الجهات وغيرها من الوحدات الاقتصادية بالقطاع العام...» وتنص المادة ٤ من ذات القانون على أن «يكون التأمين وفقا لأحكام هذا القانون فى الهيئة المختصة الزاميا..» وتنص المادة ٣٥ على أن «تضم مدة الخدمة بالقوات المسلحة الى مدة

الاشتراك فى تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء وذلك بالنسبة الى المنقولين الى الخدمة المدنية من الضباط أو ضباط الشرف أو المساعدين أو ضباط الصف أو الجنود المتطوعين أو محددى الخدمة ذوى الرواتب العالية « وتنص المادة ٣٦ على أن « اذا انتهت الخدمة العسكرية لاحد المنصوص عليهم فى المادة السابقة ثم أعيد لعمل يخضعه لأحكام هذا القانون يطبق عليه ما يأتى « وتنص المادة (١) من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥ لسنة ١٩٨١ بإنشاء جهاز الخدمات العامة بوزارة الدفاع على أن تنشأ بوزارة الدفاع جهاز للخدمات العامة تكون له الشخصية الاعتبارية ويتبع وزير الدفاع « وتنص المادة (٥) من ذات القرار على أن « لمجلس الادارة جميع السلطات اللازمة للقيام بالأعمال والمشروعات والانشطة التى تناط به للقيام بها دون التقيد بالقواعد الحكومية وللمجلس أن يتخذ مايراه لازما من القرارات لتحقيق الأغراض التى يقوم بها... وعلى الاخص (ب) وضع اللوائح المتعلقة بنظم شعور العاملين بالجهاز وينطبق على العاملين المدنيين بالجهاز القواعد والانظمة المقررة بالنسبة الى العاملين المدنيين بوزارة الدفاع .

ومفاد ماتقدم أن المشرع أخضع العاملين بالجهاز الادارى للدولة والهيئات العامة وغيرها من الجهات المحددة بالمادة الثانية من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ لأحكام التأمين المقررة بهذا القانون وجعل التأمين على المخاطبين بأحكامه لدى الهيئة المختصة أمرا الزاميا كما قضى بمرئان أحكامه أيضا على من تنتهى خدمتهم من ضباط وأفراد القوات المسلحة متى أعيدوا لعمل يخضعهم لأحكام القانون المذكور.

ولما كان المشرع جعل مناه تطبيق أحكام قانون نظام التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ على ضباط وأفراد القوات المسلحة الذين يلتحقون بالخدمة المدنية بعد انتهاء خدمتهم العسكرية وقبل بلوغهم سن الستين، بكونهم مضمينين في أعمال تخضعهم لأحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه، وفي مجال تحديد هذه الأعمال ينصرف قصد المشرع بطبيعة الحال إلى تلك الوظائف التي يشغلها العاملون المدنيون بالجهاز الإداري بالدولة والهيئات العامة وغيرها من الجهات الأخرى المحددة قانوناً وذلك أيّا كانت الأداة التي عينوا بها أو طبيعة علاقتها بالجهات التي يعملون بها سواء كانت علاقة دائمة أو علاقة مؤقتة، فنص المادة الثانية من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه قد جاء عاماً مطلقاً والقاعدة أن المطلق يؤخذ على إطلاقه طالما لم يرد ما يقيده وبذلك تسرى أحكام التأمين المقررة بهذا القانون على جميع العاملين الدائمين والمؤقتين بالجهات المشار إليها الذين لم يجاوزوا سن الستين وهي السن المحددة لانتهاء الخدمة واستحقاق المعاش ويعتبر التأمين على هؤلاء العاملين الدائمين منهم والمؤقتين من الأمور المتعلقة بالنظام العام التي لا يجوز الاتفاق على مخالفتها أو الخروج عليها وكل شرط يرد في عقود تعيين هؤلاء العاملين المؤقتين بالمخالفة لأحكام القانون المذكور يعتبر باطلاً وواجب الاستبعاد وما يؤكد خضوع العاملين المعيّنين بعقد عمل مؤقتة لأحكام قانون نظام التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه أن المادة الأولى من قرار وزير التنمية الإدارية رقم ١٩٧٩ بنظام الخبراء المواطنين قد نصت على سريان أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين على المعيّنين بمكافآت شاملة وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص في القرار العاملين به والأصل أن جميع

العاملين بالجهاز الادارى للدولة والهيئات العامة الخاضعين لاحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ - سواء العاملين الدائمين أو العاملين المؤقتين مما لم يجاوزوا سن الستين- هم فى ذات الوقت المخاطبين بأحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه، وترتيباً على ماتقدم ولما كان الثابت أن جهاز الخدمات العامة للقوات المسلحة يعد فى تكيّفه القانونى الصحيح هيئة عامة ومن ثم فإن من يعين به من ضباط وأفراد القوات المسلحة بمقتضى عقود عمل مؤقتة بعد انتهاء خدمتهم العسكرية وقبل بلوغهم سن الستين يعدون وفقاً لما تقدم شاغلين لاعمال تخضعهم لاحكام قانون نظام التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وتسرى عليهم بالتالى الاحكام المقررة به وذلك على النحو المحدد بالمادة ٣٦ منه لاسيما وأن عقود تعيين هؤلاء العاملين بالجهاز المذكور قد نصت على الاسترشاد بأحكام قرار وزير التنمية الادارية رقم ١ لسنة ١٩٧٩ المشار اليه، فالثابت مما تقدم أن العاملين بهذا القرار ممن لم يجاوزوا سن الستين يخضعون أيضاً لأحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه، ولا يغير من ذلك أن قرار انشاء الجهاز المذكور رقم ١٩٥ لسنة ١٩٨١ قد ناط بمجلس ادارته سلطة القيام بجميع الاعمال والمشروعات والانشطة التى يختص بها دون التقيد بالقواعد الحكومية كما خصه بسلطة وضع اللوائح المتعلقة بتنظيم شئون العاملين به، ذلك أن هذا القرار وهو فى مرتبة أدنى من القانون لا يقوى على مخالفة القواعد الامرة لاحكام قانون نظام التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه.

**لذلك:** انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى خضوع العسكريين المتقاعدين ممن لم يبلغوا سن الستين المعينين بجهاز الخدمات

العامة للقوات المسلحة بمقود عمل مؤقتة نظير مكافأة شاملة لاحكام قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ٧٥ المشار اليه .

(ملف ٣٦١/١/٥٤ جلسة ١٩٨٨/١/٦)

### قاعدة رقم (١٩٨)

المبدأ: المشرع فى القانونين رقمى ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ و ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ قد قرر أن يؤدى لمن يستدعى للاحتياط أو يستبقى فى الخدمة بالقوات المسلحة من العاملين باحدى الجهات المشار اليها فى هذين القانونين مرتبة كاملاً وكافة ما يحصل على أقرانه بجهة عمله الأصلية من حقوق مادية ومعنوية ومزايا أخرى بما فيها العلاوات والبدلات ومكافآت وحوافز الانتاج -أما فيما يتعلق بالأجور الإضافية فإنه يشترط لاستحقاقها قيام العامل بعملاً إضافياً- لاستحقاق مجرد شغل الوظيفة - على ذلك يتخلف مناط إستحقاقها فى شأن العامل المستدعى أو المستبقى بالقوات المسلحة- يطبق هذا المبدأ على حالات العاملين المماثلة بجامعة الأزهر.

الفتوى : ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٨٨/٣/١٦ فتبينت أن المادة ٣١ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ فى شأن قواعد خدمة الضباط الاحتياط بالقوات المسلحة المعدلة بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٤ تنص على أن «تتحمل كل من دوائر الحكومة والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها كامل رواتب وتعويضات وأجور ومكافآت والميزات الأخرى للمستدعين منها

كضباط احتياط عن مدة دعوتهم للخدمة بالقوات المسلحة. وتنص المادة ٤٦ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ على أن «يستحق شاغلي الوظيفة مقابلا عن الجهود غير العادية والأعمال الإضافية التي يكلف بها من الجهة المختصة وذلك طبقا للنظام الذي تضعه السلطة المختصة...» كما تنص المادة ٣٣ من قانون الخدمة العسكرية والوطنية الصادر بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ على أن «يتبع في استدعاء أفراد الاحتياط الأحكام الآتية :

أولا : تحسب مدة استدعاء أفراد الاحتياط .... أجازة استثنائية بمرتب أو أجر كامل ويحتفظ لهم طوال هذه المدة بترقياتهم وعلاواتهم الدورية ويؤدي لهم خلالها كافة الحقوق المادية والمعنوية والمزايا الأخرى بما فيها العلاوات والبدلات التي لها صفة الدوام والمقرره فى جهات عملهم الأصلية، وذلك علاوة على ما تقدمه لهم وزارة الدفاع عن مدة الاستدعاء.

ثانيا: يتحمل الجهاز الإدارى للدولة ووحدات الادارة المحلية والهيئات العامة ووحدات القطاع العام بكامل الأجور والمرتبات وكافة الحقوق والمزايا الأخرى لأفراد الاحتياط المستدعين منها وذلك طوال مدة استدعائهم .

ثالثا : تتحمل الشركات والجمعيات والمؤسسات الخاصة وأصحاب الأعمال بكامل الأجور والمرتبات وكافة الحقوق والمزايا الأخرى لأفراد الاحتياط المستدعين منها وذلك طوال مدة استدعائهم..... ويمنح العاملين المستدعين لخدمة الاحتياط من الجهات المنصوص عليها بالفقرتين (ثانيا وثالثا) من هذه المادة مكافآت وحوافز الانتاج بذات النسب التي يحصل

عليها زملاؤهم من العاملين الذين يساهمون فى زيادة الانتاج بصفة فعلية.....) وأخيرا تنص المادة ٤٣ من ذات القانون على أن (.....ويحتفظ للموظف أو العامل اثناء وجوده فى الخدمة العسكرية والوطنية وكذلك للمستبقين منهم بما يستحقون من ترقيةات وعلاوات كما لو كانوا يؤدون عملهم فعلا.... ويؤدى لهم خلال مدة الاستبقاء كافة الحقوق المادية والمعنوية والمزايا الأخرى بما فيها البدلات والمكافآت وحوافز الانتاج التى تصرف لأقرائهم فى جهات عملهم الأصلية.....).

ومفاد ما تقدم أن المشرع فى القانونين رقمى ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ و١٢٧ لسنة ١٩٨٠ قرر أن يؤدى لمن يستدعى للاحتياط أو يستبقى فى الخدمة بالقوات المسلحة من العاملين بإحدى الجهات المشار إليها فى هذين القانونين مرتبه كاملا وكافة مايحصل عليه أقرانه بجهة عمله الأصلية من حقوق مادية ومعنوية ومزايا أخرى بما فيها العلاوات والبدلات ومكافآت وحوافز الانتاج، وذلك حتى لاتكون مدة الاستدعاء أو الاستبقاء سببا فى الاضرار بالعامل وحرمانه مما يصرف لزملائه الذين تساوا معه فى جميع الظروف بجهة عمله. إلا أنه فيما يتعلق بالأجور الإضافية فقد ربط المشرع فى المادة ٤٦ من قانون العاملين المدنيين بالدولة بين استحقاق هذه الأجور وبين قيام العامل بانجاز مايكلف به من أعمال اضافية فى غير ساعات العمل الرسمية، بحيث لاتمنح الا لمن أدى فعلا عملا اضافيا، فلا تستحق لمجرد شغل الوظيفة ومن ثم يتخلف مناط استحقاقها فى شأن العامل المستدعى أو المستبقى بالقوات المسلحة . وليس فى ذلك اضرار به، لأن الأجور الإضافية لاتعتبر حقا ماديا أو ميزة من ميزات الوظيفة تستحق بشكل تلقائى لأقرانه فى

الجهة المدنية. وهذا هو الرأى الذى اعتنقته المحكمة الادارية العليا فى حكمها الصادر بجلسة ١٩٨٢/١٢/٢٦ «طعن رقم ٣١٢ لسنة ٢٧ ق». وبناء عليه فان العاملين بجامعة الأزهر لا يستحقون أجورا اضافية خلال مدة استدعائهم أو استبقائهم للخدمة بالقوات المسلحة.

**لذلك :** انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تطبيق المبدأ الذى تضمنه حكم المحكمة الادارية العليا سالف الذكر على حالات العاملين المماثلة بجامعة الأزهر.

(ملف ٣٧٢/٦/٨٦ جللة ١٦/٣/١٩٨٨)

### قاعدة رقم (١٩٩)

**المبدأ :** النقل هو مناط الاحتفاظ بعلاوة الأركان حرب وفقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٧ المعدل بالقرار رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٧٩ وقرار وزير الدفاع رقم ٩٤ لسنة ١٩٧٩ .

**الفتوى :** ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة بتاريخ ١٩/١٠/١٩٨٨ فاستعرضت المادة ١٤٩ من القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ فى شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة المعدلة بالقانونين رقمى ١٢٨ لسنة ١٩٩٢ و ٤٩ لسنة ١٩٧٩ التى تنص على أنه «فى حالة نقل أحد الضباط الى جهة مدنية ينقل الى الدرجة أو الوظيفة المدنية المعادلة لرتبته العسكرية الأصلية وتحسب أقدميته فيها من تاريخ حصوله على الرتبة العسكرية.....»



ويتحدد أجر الضابط فى الوظيفة المنقول اليها على أساس الرواتب الأصلية التى يتقاضاها فى الخدمة العسكرية مضافا اليها التعويضات الثابتة المقرره لرتبته العسكرية أو الأجر المقرر للوظيفة المنقول اليها أيهما أكبر.

ويحتفظ الضابط المنقول بصفة شخصية بالفرق بين جملة ما كان مستحقا له بالوظيفة العسكرية من الرواتب الأصلية والتعويضات الثابتة والتعويضات التى يصدر بتحديددها قرار من وزارة الدفاع وبين جملة ما هو مقرر له بالوظيفة المدنية وذلك حتى يتم استنفاد هذا الفرق بالترقية أو العلاوات أو التعويضات «وقد قضت المادة الثانية من القانون رقم ٤٩ لسنة ٧٩ المشار اليها بـسريان حكم الفقرة الرابعه من المادة ١٤٩ على الضباط السابق نقلهم الى وظائف مدنية ومازالوا معينين بالخدمة بها حتى تاريخ نشر القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٩ وذلك دون صرف أو تحصيل الفروق المالية المتأخرة، على أن يعتد فى تحديد مفردات وقيمة التعويضات.

كما استعرضت الجمعية قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٧ بشأن تقرير علاوة الأركان حرب لضباط القوات المسلحة المعدل بالقرار رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٧٩ الذى قضى بمنح ضباط القوات المسلحة من حاملى درجة الماجستير فى العلوم العسكرية العامة أو التخصصية علاوة أركان حرب قدرها عشرون جنيها شهريا وكذلك بمنح الضباط حملة المؤهلات الجامعية علاوة أركان الحرب بنفس الفئة عند حصولهم على درجة الماجستير فى التخصص الذى تحدده القوات المسلحة ، واستعرضت الجمعية أيضا قرار وزير الدفاع والانتاج الحربى رقم ٩٤ لسنة ١٩٧٩ بشأن تعديل علاوة الأركان حرب لضباط القوات المسلحة.

واستبان للجمعية مما تقدم أن المشرع قرر بعض المزايا لضباط القوات المسلحة المنقول الى وظيفة مدنية الأمر الذى يقتضى - فى كل حالة على حدة - تتبع الاجراءات التى اتخذت عند شغل الضابط لوظيفته المدنية للوصول الى حقيقة التكييف القانونى السليم لاسناد هذه الوظيفة اليه وهل هو النقل أن التعيين المبتدأ اذ أن هذه المزايا بما فيها الاحتفاظ بعلاوة الأركان حرب لا تستحق إلا فى حالة النقل دون غيره ، وأول علاماته عدم وجود فاصل زمنى بين انتهاء الخدمة فى القوات المسلحة وشغل الوظيفة المدنية على ما استقر عليه افتاء الجمعية. إلا أن هذا العنصر ليس وحده كافيا فى جميع الحالات، بل يتعين تتبع اوضاع كل حالة على حدة لتحديد التكييف القانونى لقرار اسناد الوظيفة المدنية الى الضابط السابق.

ولما كان الثابت من الاوراق ان السيد المعروضة حالته انتهت خدمته بالقوات المسلحة بناء على طلبه بتاريخ ١٩٨٦/٣/١ ولم تنطو الاوراق على ما يفيد انه نقل الى وظيفة مدنية كما أن اجراءات النقل من القوات المسلحة وأهمها العرض على لجان الضباط وفقا لنص المادة ٦ من القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ لم تتبع بشأنه ومن ثم تكون خدمته العسكرية قد انتهت لأحد الاسباب المنهية لها قانونا ويكون تعيينه فى الوظيفة المدنية منبت الصلة بالخدمة العسكرية ولو كان تعيينه هذا قد تم دون فاصل زمنى طالما قامت الدلائل التى تفيد أن التكييف القانونى السليم لاسناد الوظيفة المدنية اليه هو التعيين وليس النقل، ولا يغير من هذا النظر الاشارة فى دياجة قرار وزير المالية رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٦ بتعيين المذكور بوزارة المالية الى القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ سالف البيان اذ أن القصد من وراء هذه الاشارة - حسبما يبين

من المادة (١) من هذا القرار- هو ايجاد سند -ليس هنا محل بحث مدى مشروعيته - للاحتفاظ للمذكور بمرتبته الذى كان يتقاضاه بالقوات المسلحة وتحديد أقدميته فى الوظيفة المدنية من تاريخ تعيينه فى رتبة عقيد.

واذ يبين مما تقدم أن المذكور قد عيّن فى الوظيفة المدنية ولم ينقل لها ومن ثم ينتفى مناط احتفاظه بعلاوة الأركان حرب وفقا لرئيس الجمهورية وقرار وزير الدفاع سالفى البيان.

**لذلك:** انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم أحقية السيد المعروضه حالته فى علاوة الأركان حرب.

(ملف ١١٢٣/٤/٨٦ - جلسة ١٩/١٠/١٩٨٨)

### قاعدۃ رقم (٢٠٠)

**المبدأ:** لايجوز للعاملين فى جهات مدنية وينطبق بشأنهم القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة الجمع بين العلاوة المنصوص عليها فى القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢ بمنح علاوة اجتماعية إضافية والإعانة المقرره بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٢ بقرار إعانة لأصحاب المعاشات والمستحقين.

**الفتوى:** ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المتعقدة بتاريخ ١٨/١١/١٩٨٩ فتبين لها ان القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢ بمنح علاوة اجتماعية اضافية ينص فى المادة الأولى منه على أن «تمنح علاوة اجتماعية اضافية بواقع أربعة جزيئات

شهريا للعاملين داخل جمهورية مصر العربية الآتى بيانهم :

(أ) العاملون بالدولة.....

(ب) العاملون بالقطاع العام.

(ج) العاملون فى الدولة الذين تنظم شئون توظيفهم كادرات خاصة.

وتنص المادة الثانية على انه «لايجوز الجمع بين أكثر من علاوة طبقا لاحكام هذا القانون من أكثر من جهة أو بينها وبين أية علاوة مماثلة وذلك دون اخلال بالعلاوة الاجتماعية المقررة بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٨١ ... كما تبين لها ان القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٢ بتقرير اعانة اصحاب المعاشات والمستحقين ينص فى المادة الأولى على أن «تضاف اعانة بواقع أربعة جنيهاات شهريا للمعاشات المستحقة والتي تستحق وفقا لاحكام التشريعات:.....» .

(٩) القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة.

والمستفاد من ذلك ان المشرع منح علاوة اجتماعية اضافية بواقع أربعة جنيهاات للعاملين بالدولة والقطاع العام وأصحاب الكادرات الخاصة. وحظر الجمع بين هذه العلاوة وبين أى علاوة مماثلة مع عدم الاخلال بأحكام القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٨١ بتقرير علاوة اجتماعية، كما قرر اعانة قدرها أربعة جنيهاات شهريا لاصحاب المعاشات.

ولما كان المشرع قد حظر بنص صريح الجمع بين العلاوة المنصوص عليها فى القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٢ وأى علاوة مماثلة وكانت الاعانة

الواردة بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٢ تماثل المقررة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢ من حيث قيمتها والهدف من تقريرها ومن ثم لا يجوز الجمع بينهما، وذلك اعمالا للحظر الذى تضمنته المادة الثانية من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢ المشار اليه ومما يؤكد قصد المشرع فى عدم الجمع بينهما ما ورد بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٢ المشار اليه من انه اعد وتنفيذا لسياسة الحكومة التى تستهدف رفع المعاناة عن كاهل محدودى الدخل والتخفيف من أعباء المعيشة وأسوة بما تم للعامين.

وهو ما يكشف عن رغبة المشرع فى التسوية بين اصحاب المعاشات والمستحقين عنهم والعاملين الموجودين بالخدمة فى مجال الاستفادة بالميزة المادية التى وردت بالقانونين المشار اليهما، وهو ما يقتضى عدم الجمع اثارا للمساواة.

وتبعاً لذلك، فانه لا يجوز الجمع بين العلاوة الاجتماعية المقررة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢ والاعانة المقررة بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٢ للعاملين بجهات مدنية ويطبق بشأنهم القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ سالف البيان.

لذلك : انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أنه لا يجوز للعاملين فى جهات مدنية وينطبق بشأنهم القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ الجمع بين العلاوة المنصوص عليها فى القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢ ، والاعانة المقررة بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٢ .

### قاعدة رقم (٢٠١)

**المبدأ:** مرتب الاستقبال للعسكريين من رتب فريق ولواء وعميد المقرر بمقتضى قرار وزير الحربية رقم ٣٤٩ لسنة ١٩٧١ هو فى حقيقته مقرر للرتبة العسكرية وليس للوظيفة التى يشغلها الضابط - شغل أحد الضباط من رتبة لواء وظيفه عسكرية مقرر لها رتبة فريق فإنه يحتفظ بمرتب الإستقبال المقرر لرتبته هو لأن شغله لهذه الوظيفة لا يتضمن ترقية عسكرية الى الرتبة الأعلى المقررة لها.

**الفتوى:** ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٨٩/٦/٢١ فتبين لها أن قرار وزير الحربية رقم ٣٤٩ لسنة ١٩٧١ بشأن تحديد فئات بدل مرتب الاستقبال للضباط ينص فى المادة الاولى منه على أن "تحدد فئات مرتب الاستقبال للضباط من رتبة فريق ولواء وعميد كالاتى :

أ - فريق	بواقع	١٥٠ جنيها شهريا.
ب - لواء	بواقع	٨٣,٣٣٣ جنيها شهريا.
ج - عميد	بواقع	٤١,٦٦٦ جنيها شهريا.

وتنص المادة الثانية منه على أن "يصرف مرتب الاستقبال بالشروط الآتية:.....

(د) يكون صرف مرتب الاستقبال باسم الضابط المستحق لهذا المرتب بناء على بند أوامر الوحدة فور صدور النشرة العسكرية بالترقى لرتب الفريق واللواء والعميد.

كما استعرضت الجمعية العمومية ما ورد بميزانية رئاسة الجمهورية ٨٩/٨٨ بند الوظائف الدائمة من أنه توجد بالموازنة وظيفة واحدة لكبير الياوران وقائد القوات العسكرية خصصت لها رتبة الفريق.

والمستفاد من ذلك أن الاساس القانوني لمنح مرتب الاستقبال للعسكريين من رتب فريق ولواء وعميد هو قرار وزير الحربية رقم ٣٤٩ لسنة ١٩٧١ المشار اليه ووفقا لاحكام هذا القرار فان هذا الراتب فى حقيقته مقرر للرتبة العسكرية وليس للوظيفة التى يشغلها الضابط. ومن ثم كان منطقيا ان يتقرر صرف راتب الاستقبال فور صدور نشرة الترقى للرتبة العسكرية وبالفئة المقررة لها. هو راتب مقرر للرتبة العسكرية وليس ميزة من مزايا الوظيفة .

وتبعاً لذلك فانه اذا ما شغل احد الضباط من رتبة لواء وظيفة عسكرية مقرر لها رتبة فريق يحتفظ بمرتب الاستقبال المقرر لرتبته هو لان شغله لهذه الوظيفة لا يتضمن ترقية عسكرية الى الرتبة الاعلى المقررة لها.

ومتى كان الامر كذلك، وكان تعيين السيد اللواء/..... فى وظيفة كبير الياوران المقرر لها رتبة الفريق برئاسة الجمهورية لم يقطع علاقته بالقوات المسلحة ولم يتضمن ترقيته الى رتبة فريق ، فان مرتب الاستقبال الذى يستحق لسادته يتحدد بالنظر الى رتبته العسكرية التى يحملها وهى رتبة اللواء.

لذلك: انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ان مرتب الاستقبال المستحق للسيد اللواء/..... منذ تعيينه كبيرا للياوران برئاسة الجمهورية هو المرتب المقرر لرتبة اللواء.

### قاعدة رقم (٢٠٢)

**المبدأ:** التزام وزارة الدفاع بسداد المكافآت المقررة لحملة الأوسمة والأنواط العسكرية المقررة لأفراد القوات المسلحة الحاليين والسابقين في الفترة السابقة على صدور فتاوها بجلسة ١٩٩٠/٢/٢١ .

**الفتوى:** ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢١ من فبراير سنة ١٩٩٠ فاستعرضت ماتضمنته فتاوها الصادرة بجلسة ١٩٨٧/٦/١٧ ملف رقم ١٠٨٤/٤/٨٦ وفتاوها الصادرة بجلسة ١٩٨٨/١١/٣٠ ملف رقم ١١٤١/٤/٨٦ من ان وزارة الدفاع هى الجهة الملزمة بسداد المكافآت المقررة قانونا لحملة الأوسمة والأنواط العسكرية خلال فترة خدمتهم بالقوات المسلحة وبعد خروجهم منها تطبيقا لاحكام القانون رقم ٣٣٣ لسنة ١٩٥٣ فى شأن الأوسمة والأنواط والميداليات العسكرية والقانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ فى شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة وقانون خدمة ضباط الشرف وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨١ المعدل بالقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٥ وان هذا الافتاء يكشف عن أصل الحق ولا ينشئ به باعتباره ان الحق مستمد اصلا من احكام القانون التى الزمت وزارة الدفاع دون غيرها باداء هذه المكافآت واستظهرت الجمعية من ذلك ان وزارة الدفاع تظل هى الجهة الملزمة بصرف مكافآت الأوسمة والأنواط العسكرية المقررة لأفراد القوات المسلحة الحاليين والسابقين. فاذا حدث ان سددت احدى الجهات الاخرى هذه المكافآت فانه يحق لها مطالبة القوات المسلحة بها فلتتزم بردها لها.



اما عن اعداد مشروع قانون لمواجهة سداد المستحقات عن الفترة السابقة على صدور فتوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بتاريخ ١٩٨٧/٦/١٧ ، فانه امر يخص وزارة الدفاع ولا يؤثر فى التزامها بسداد المكافآت التى تلتزم بها قانونا على نحو ما ورد بإفتاء الجمعية العمومية سالف الإشارة وهو امر مرجعه فى النهاية الى مائقرره السلطة التشريعية.

ولكل ما تقدم ، فانه يتعين الزام وزارة الدفاع بسداد مكافآت حملة الأوسمة والانواط العسكرية المستحقة عن الفترة السابقة على صدور فتوى الجمعية العمومية فى ١٩٨٧/٦/١٧ ولا يعطل ذلك ما تسعى اليه الوزارة من استصدار قانون لتنظيم التحمل بهذه المكافآت.

**لذلك :** انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى التزام وزارة الدفاع بسداد المكافآت المقررة لحملة الاوسمة والأنواط العسكرية والمستحقة فى الفترة السابقة على صدور فتواها بتاريخ ١٩٨٧/٦/١٧ .



## الفصل الثاني

### النقل

#### الفرع الأول

##### النقل لوظيفة مدنية

قاعدة رقم : ( ٢٠٣ )

المبدأ: المادة ١٤٩ من القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة والمعدلة بالقانونين رقمي ١٢٨ لسنة ١٩٦٢ و ٤٩ لسنة ١٩٧٦ - المشرع وضع أصلا عاما يجب الالتزام به عند نقل ضابط القوات المسلحة الى إحدى الوظائف المدنية مقتضاه ان يتم النقل الى وظيفة معادلة لرتبته العسكرية مع حساب أقدميته في هذه الوظيفة من تاريخ حصوله على الرتبة العسكرية والاحتفاظ له بالمرتب الاصلى مضافا اليه التعويضات المقررة لرتبته أو الحصول على الاجر المقرر للوظيفة المنقول اليها أيهما أكبر - هذه المزايا مقررة للضباط المنقول الى وظيفة مدنية - العبرة دائما في كل حالة على حدة تتبع الاجراءات التي اتخذت عند شغل الضابط لوظيفته المدنية للوصول الى التكييف القانوني السليم لاستناد هذه الوظيفة اليه - إذا كان التعيين في الوظيفة المدنية منبت الصلة بالخدمة العسكرية وقام فاصل زمني بينهما أو أى دليل من الدلائل التي تفيد الانبات فيدور الامر حينئذ حول تعيين جديد وليس نقلا لوظيفة عسكرية .

**الفتوى:** إن هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة بتاريخ ١٩٨٥/١٢/٤ فاستعرضت فتاويها الصادرة بتاريخ ١٩٨١/٣/١٨ ملف رقم ٦٧٣/٤/٨٦ وبتاريخ ١٩٨١/٦/١٧ ملف رقم ٤٨/٥/٨٦ وبتاريخ ١٩٨٥/١/٢٣ ملف رقم ٦٤١/٣/٨٦ وتبين لها انه إذا كان المشرع قد قرر بعض المزايا لضباط القوات المسلحة المنقول الى وظيفة مدنية فإن الامر يقتضى فى كل حالة على حدة- تتبع الاجراءات التى اتخذت عند شغل الضابط لوظيفته المدنية للوصول الى التكييف القانونى السليم لاسناد هذه الوظيفة اليه وأول علامات النقل عدم وجود فاصل زمنى بين انتهاء الخدمة فى القوات المسلحة وشغل الوظيفة المدنية على ما استقر عليه إفتاء الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلا ان هذا وحده ليس كافيا فى جميع الاحوال ، بل يتعين دائما تتبع أوضاع كل حالة على حدة لتحديد التكييف القانونى لقرار اسناد الوظيفة المدنية الى الضابط السابق.

وباستعراض حالة السيد / ..... فقد تبين للجمعية انه كان يشغل وظيفة لواء بالقوات المسلحة إعتباراً من ١٩٧٧/٧/١ وبتاريخ ١٩٨٣/٣/٢٠ صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٨٣ بتعيينه رئيساً للإدارة المركزية لمتابعة الاحصاء بالدرجة العالية بالجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء وبتاريخ ١٩٨٣/٣/٣١ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٣ - مشيراً فى ديباجته الى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٨٣ بتعيينه فى وظيفة مدنية - ثم قال فى مادته الاولى على ان : تنتهى مدة خدمة اللواء ..... إعتباراً من ١٩٨٣/٤/١ لعدم

اللياقة صحيا للخدمة العسكرية ، كما تبين للجمعية انه ولئن كان قرار تعيين السيد المذكور فى الوظيفة المدنية لم ينص صراحة على الاستناد فى ديباجته على القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ ولا على وجوب مراعاة حكم المادة ١٤٩ منه مما يوجب بحث تكييف هذا القرار هل هو نقل من القوات المسلحة او تعيين منبت الصلة بالوظيفة العسكرية، بيد انه نظرا لان هذا التعيين قدتم قبل إنتهاء خدمة المذكور العسكرية ودون فاصل زمنى واشير فى ديباجته قرار انتهاء خدمته بالقوات المسلحة الى قرار تعيينه فى الوظيفة المدنية فإن كل أولئك دلائل تعبر عن اتجاء نيه مصدر القرار الى نقله الى الوظيفة المدنية وعلى ذلك فان التكييف القانونى السليم لهذا القرار هو انه تعيين متضمن نقلا . وعلى ذلك فان العبرة دائما فى كل حالة على حدة يتتبع الاجراءات التى إتخذت عند شغل الضابط لوظيفته المدنية للوصول الى التكييف القانونى السليم لاسناد هذه الوظيفة اليه . اما اذا كانت الخدمة العسكرية قد انتهت لاحد الاسباب المنهية لها قانونا وبعد ذلك عين الضابط فى وظيفة مدنية بحيث كان التعيين فى الوظيفة المدنية منبت الصلة بالخدمة العسكرية وقام فاصل زمنى بينهما أو اى دليل من الدلائل التى تفيد نية الانبات فيدور الامر حينئذ حول تعيين جديد فى الوظيفة المدنية وليس نقلا من الوظيفة العسكرية الى المدنية .

لذلك: إنتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تأييد رأيها السابق إيدأؤه بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٨٥/١/٢٣ .

### قاعدة رقم (٢٠٤)

المبدأ: المادة ١٤٩ من القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة والمعدلة بالقوانين رقمي ١٢٨ لسنة ١٩٦٢ و ٤٩ لسنة ١٩٧٩ - المشرع قرر الاحتفاظ للضباط المنقول الى وظيفة مدنية بالمرتب الاصلى مضافا اليه التعويضات المقررة لرتبته - لاعمال ذلك يتعين ان تكون اسناد الوظيفة المدنية هي النقل دون التعيين - النقل يتطلب عدم وجود فاصل زمنى بين إنهاء الخدمة بالقوات المسلحة وشغل الوظيفة المدنية - جواز الاحتفاظ للضباط المعين بوظيفة مدنية بالاجر والبدلات التى كان يتقاضاها طبقا للمادة ٢٦ من قانون العاملين المدنيين بالدولة والصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

**الفتوى:** إن هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة بتاريخ ١٩٨٦/٣/١٩ فإستظهرت نص المادة ١٤٩ من القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة المعدلة بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٩ من انه « فى حالة نقل أحد الضباط الى جهة مدنية ينقل الى الدرجة اوللوظيفة المدنية المعادلة لرتبته العسكرية الاصلية وتحتسب أقدميته فيها من تاريخ حصوله على الرتبة العسكرية....

ويحتفظ الضابط المنقول بصفة شخصية بالفرق بين جملة ما كان مستحقا له بالوظيفة العسكرية من الرواتب الاصلية والتعويضات الثابتة

والتعويضات التي يصدر بتحديدھا قرار من وزير الدفاع وبين جملة ما هو مقرر له بالوظيفة المدنية وذلك حتى يتم إستنفاد هذا الفرق بالترقية او العلاوات او التعويضات ٤.

وإذا كان المشرع قد حدد مرتب الضابط المنقول الى وظيفة مدنية على الوجه المذكور إلا انه تقيد بان تكون أداة اسناد الوظيفة المدنية هي النقل دون التعيين :واول علاماته عدم وجود فاصل زمني بين إنهاء الخدمة بالقوات المسلحة وشغل الوظيفة المدنية على ما إستقرت عليه افتاء هذه الجمعية .

وإذ يبين من الاطلاع على قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢١٦ لسنة ١٩٨٥ المشار اليه الصادر في ١٩/٤/١٩٨٥ انه تضمن تعيين بعض ضباط القوات المسلحة الذين انتهت خدمتهم بها اعتبارا من ١٩٨٥/١/٢ بالامانة العامة للحكم المحلي مع احتفاظهم بالاجر والبدلات التي كانوا يتقاضونها في وظائفهم السابقة ، وفي ذات التاريخ صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢١٧ لسنة ١٩٨٥ متضمنا النص على نقل من شملهم القرار رقم ٢١٦ لسنة ١٩٨٥ الى هيئة الرقابة الادارية مع الاحتفاظ لهم بالاجر والبدلات التي كانوا يتقاضونها في وظائفهم السابقة ، فإن التكييف القانوني السليم لاسناد الوظيفة الى هؤلاء بالامانة العامة للحكم المحلي هي التعيين وليس النقل لوجود الفاصل الزمني الذي مد الصلة بين انتهاء الخدمة بالقوات المسلحة وبين التعيين في الوظيفة المدنية . وعلى ذلك فلا تسرى في شأنهم احكام المادة ١٤٩ من القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه لتخلف مناط تطبيقها وهو النقل . وبذلك لا يجوز استنادا الى هذا النص الاحتفاظ لهم بتلك الميزات المقررة فيه .ولكن يبين من القرار رقم ٢١٦ لسنة

١٩٨٥ بتعيين هؤلاء الضباط بالامانة العامة للحكم المحلى انه استند فى ديباجته الى احكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة والى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٠٥ لسنة ١٩٨٤ بالتفويض فى بعض الاختصاصات ، ولما كانت المادة ٢٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليها تنص على انه « يجوز لرئيس الجمهورية ، فى الحالات التى يقدرها ان يقرر الاحتفاظ لمن يعين بوظيفة اخرى بالاجر والبدلات التى كان يتقاضاها قبل التعيين ولو تجاوز نهاية الاجر والبدلات المقررة للوظيفة الجديدة » وكان هذا الحكم مقصورا على من كان يشغل وظيفة عامة سابقة سواء اكان من المخاطبين بنظام العاملين المدنيين بالدولة او غيره من النظم العامة او الخاصة حسبما انتهى اليه افتاء هذه الجمعية بجلستها المعقودة بتاريخ ١٩٧٩/١٢/٢٦ ، فان المستفاد من صياغة القرار ان رئيس مجلس الوزراء يكون قد استخدم السلطة المخولة لرئيس الجمهورية فى المادة ٢٦ سالفه البيان والتى فوض فى إستعمالها بالقرار الجمهورى رقم ٣٠٥ لسنة ١٩٨٤ المشار اليه ، ويكون الاحتفاظ لهؤلاء الضباط بالاجر والبدلات التى كانوا يتقاضونها بالقوات المسلحة عند التعيين فى الامانة العامة للحكم المحلى الى الرقابة الادارية فيحتفظ لهم بهذا القدر من الاجر والبدلات عند اعمال هذا النقل وفقا لنص المادة ١٨ مكرر (٢) من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ باعادة تنظيم هيئة الرقابة الادارية المضافة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٣ وتنص على انه « فى جميع الاحوال يحتفظ للمنقول الى هيئة الرقابة الادارية براتبه وبدلاته الاصلية والثابتة ومتوسط ما كان يتقاضاه من حوافز فى السنتين الاخيرتين من قبل وذلك بصفة شخصية ولو تجاوز نهاية الاجر والبدلات المقررة للوظيفة التى يتم النقل اليها » .



ومن حيث انه عن قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢١٩ لسنة ١٩٨٥ المشار اليه فالثابت انه تضمن تعيين بعض العاملين المدنيين بالدولة الموضحة أسماؤهم بالكشف (أ) المرفق به وتعيين بعض ضباط الشرطة الموضحة أسماؤهم بالكشف (ب) المرفق به بهيئة الرقابة الادارية نقلا من الجهات التي يعملون بها مع الاحتفاظ لكل منهم بصفة شخصية براتبه وبدلته الاصلية والثابتة ومتوسط ما كان يتقاضاه من حوافز فى السنتين الاخيرتين حتى ولو تجاوز نهاية الاجر والبدلات المقررة للوظيفة .

ولما كانت اداة اسناد الوظيفة فى هذا القرار هى النقل وليس التعيين لعدم وجود فاصل زمنى بين انتهاء الخدمة فى الوظيفة المنقولين منها واسناد الاخرى بهيئة الرقابة الادارية اليهم فيتعين اعمال حكم المادة ١٨ مكررا (٢) من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ المضافة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٣ عليهم ويكون ما احتفظ لهم به من مرتبات وبدلات اصلية وثابتة ومتوسط ما كانوا يتقاضونه من حوافز قد تم وفقا لصحيح حكم القانون.

ومن حيث انه بالنسبة لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٢٠ لسنة ١٩٨٥ الصادر بتاريخ ١٩/٢/١٩٨٥ فقد تضمن اعادة تعيين بعض ضباط الشرف وضباط الصف فى المجموعات الوظيفية النوعية بهيئة الرقابة الادارية فى الدرجات المعادلة لرتبهم العسكرية بعد انتهاء خدمتهم بالقوات المسلحة فى ١٦/١١/١٩٨٤ وفى ١٢/١١/١٩٨٥ ومن ثم ينحسر عنهم حكم المادة ١٤٦ من القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨١ فى شأن قانون الخدمة ضباط الشرف وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة التى حددت راتب

ضابط الشرف او المتطوع فى الوظيفة المنقول اليها على اساس الرواتب الاصلية التى كان يتقاضاها فى الخدمة مضافا اليها التعويضات الثابتة المقررة لرتبته العسكرية او درجته او الراتب المقرر للوظيفة المنقول اليها أيهما اكبر وذلك مناط تطبيقها وهو النقل ، بيد انه وقد قضى القرار المذكور بالاحتفاظ بهم بصفة شخصية بالاجر والبدلات التى كانوا يتقاضوها فى القوات المسلحة فانه وقد استند فى ديباجته الى احكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وكان رئيس الجمهورية قدفوض رئيس مجلس الوزراء - مصدر القرار رقم ٢٢٠ لسنة ١٩٨٥ - فى مباشرة اختصاصاته المنصوص عليها فى نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وذلك فيما عدا حكم المادة (٩٤) وذلك بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٠٥ لسنة ١٩٨٤ فتكون نية مصدر القرار رقم ٢٢٠ لسنة ١٩٨٥ قد اتجهت الى اعمال حكم المادة ٢٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ عليهم ويكون هذا القرار وقد احتفظ على شملهم بالقدر الجائز الاحتفاظ به طبقا للمادة ٢٦ قد صادف صحيح حكم القانون.

ومن حيث انه عن قرار رئيس هيئة الرقابة الادارية رقم ٩ لسنة ١٩٨٥ بتعيين من شملهم قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٢٦ لسنة ١٩٨٥ سالف البيان بهيئة الرقابة الادارية اعتبارا من تاريخ انتهاء خدمتهم بالقوات المسلحة فى ١٩٨٥/١/٢ فقد خلا من اى سند قانونى يجيز هذه الرجعية . مما ينحدره الى درجة الانعدام ولا يلحقه اى تحسن .

لذلك: إنتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ما يأتى:

(١) سلامة قرارات رئيس مجلس الوزراء أرقام ٢١٦ و٢١٧

و٢١٩ و٢٢٠ لسنة ١٩٨٥ فيما تضمنته من معاملة مالية لمن شملتهم هذه القرارات بالتعيين بهيئة الرقابة الادارية طبقا لحكم المادة ٢٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه والمادة ١٨ مكرر (٢) من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ المضافة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٣ المشار اليهما

(٢) إهدار الرجعية الواردة فى قرار رئيس الرقابة الادارية رقم ٩ لسنة ١٩٨٥ .

(ملف ٣٢٦/٦/٨٦ جلسة ١٩/٣/١٩٨٦)

### قاعدة رقم ( ٢٠٥ )

المبدأ: مناط تطبيق حكم المادة ١٤٩ من القانون الخاص بشروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ هو إتخاذ إجراءات نقل الضباط من الخدمة بالقوات المسلحة الى الخدمة بإحدى الجهات المدنية ، وذلك يقتضى عدم وجود فاصل زمنى بين الخدمة العسكرية والمدنية - عدم وجود فاصل زمنى فى ذاته لا يستلزم القول دائما بأن الامر نقل من القوات المسلحة إذا ثبت انه لم تتبع اجراءات النقل بالفعل التى تقتضى موافقة السلطات المختصة بكلا الجهتين المنقول منها والمنقول اليها عن النقل .

-يسرى حكم المادة ٢٥ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ على العاملين بنظم خاصة الذين يعاد تعيينهم فى الوحدات التى يسرى عليها احكام هذا القانون .

**الفتوى:** إن هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة بتاريخ ١٩٨٩/١٢/٢٠ فاستعرضت المادة (١٤٩) من القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ بشأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة المعدلة بالقانونين رقمى ١٢٨ لسنة ١٩٦٢ و ٤٩ لسنة ١٩٧٩ التى تنص على انه « فى حالة نقل احد الضباط الى جهة مدنية ينقل الى الدرجة او الوظيفة المعادلة لرتبته العسكرية.....

ويتحدد اجر الضابط فى الوظيفة المنقول اليها على اساس الرواتب الاصلية التى كان يتقاضاها فى الخدمة العسكرية مضافا اليها التعويضات الثابتة المقررة لرتبته العسكرية او الاجر المقرر للوظيفة المنقول اليها ايهما اكبر». كما استعرضت المادة ٢٥ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ التى تنص على ان «يستحق العامل عند التعيين بداية الاجر المقرر لدرجة الوظيفة طبقا لجدول الاجور رقم (١) المرافق لهذا القانون .

واستثناء من ذلك إذا أعيد تعيين العامل فى وظيفة من مجموعة اخرى فى نفس درجته او درجة اخرى احتفظ له بالاجر الذى كان يتقاضاه فى وظيفته السابقة إذا كان يزيد على بداية الاجر المقرر للوظيفة المعين عليها بشرط الا يجاوز نهايته وان تكون مدة خدمته متصلة . ويسرى هذا الحكم على العاملين السابقين بالوحدات الاقتصادية والعاملين بنظم خاصة التى تسرى عليها احكام هذا القانون.....»

واستبانت الجمعية ان مناط تطبيق حكم المادة ١٤٩ من القانون

الخاص بشروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة المشار إليها هو اتخاذ اجراءات نقل الضباط من الخدمة بالقوات المسلحة الى الخدمة باحدى الجهات المدنية ، وذلك يقتضى بطبيعة الحال عدم وجود فاصل زمنى بين الخدمة العسكرية والمدنية على ما استقر عليه إفتاء هذه الجمعية إلا ان عدم وجود فاصل زمنى فى ذاته لا يستلزم القول دائما بان الامر نقل من القوات المسلحة اذا ثبت انه لم تتبع اجراءات النقل بالفعل التى تقتضى موافقة السلطات المختصة بكلا الجهتين المنقول منها والمنقول إليها عن النقل .

ولما كان الثابت - فى الحالة المعروضة - ان اجراءات النقل من القوات المسلحة لم تتبع بالنسبة للسيد اللواء/.....، وإنما تم انتهاء خدمته بالقوات المسلحة لعدم اللياقة الصحية بسبب الخدمة، ثم صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٨ لسنة ٨٨ بتعيينه فى وظيفة مستشار (ب) لوزير الدولة للتنمية الادارية، ولم يتضمن هذا القرار أية إشارة الى كون السيد المذكور منقولا الى الخدمة المدنية بالقوات المسلحة ومن ثم فلا يجوز تطبيق حكم المادة ١٤٩ من القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ فى شأنه ولا ينال من ذلك عدم وجود فاصل زمنى بين مدة خدمته العسكرية والمدنية ما دام الثابت انه لم ينقل من القوات المسلحة .

اما عن تطبيق حكم المادة ٢٥ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ على حالة السيد المذكور ، فيبين من مطالعة نص المادة المذكورة ان العامل يستحق عند التعيين بداية الاجر الاساسى المقرر لدرجة وظيفته طبقا لجدول الاجور رقم (١) المرافق لهذا القانون واستثناء من ذلك اذا اعيد تعيين العامل فى وظيفة من مجموعة اخرى فى نفس درجته او فى درجة اخرى احتفظ له بالاجر الاساسى الذى كان يتقاضاه فى وظيفته

السابقة اذا كان يزيد على بداية الاجر المقرر للوظيفة المعين عليها بشرط ألا يجاوز نهايته وان تكون مدة خدمته متصلة. ويسرى هذا الحكم على المعاملين بنظم خاصة الذين يعاد تعيينهم فى الوحدات التى يسرى عليها احكام هذا القانون . ولما كان السيد المذكور قد أنهيت خدمته بالقوات المسلحة ثم أعيد تعيينه بوظيفة مستشار (ب) بمكتب وزير الدولة للتنمية الادارية دون فاصل زمنى ، ومن ثم يحق له الاحتفاظ باجره الاساسى الذى كان يحصل عليه بالقوات المسلحة اذا كان يزيد على بداية الاجر المقرر للوظيفة المدنية المعاد تعيينه عليها بشرط الا يجاوز نهايته أخذاً فى الاعتبار ان قانون العاملين المدنيين بالدولة اشترط للاحتفاظ بالاجر الاساسى للعامل المعاد تعيينه ان تكون الخدمة متصلة .

**لذلك:** انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى مايلى:

١) عدم جواز تطبيق حكم المادة ١٤٩ من القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ على حالة

السيد/ .....

٢) أحقية السيد المذكور فى الاستفادة من حكم الاستثناء الواردة بالمادة ٢٥ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وذلك على النحو السالف بيانه.

## الفرع الثاني

### النقل للمخابرات العامة

#### قاعدة رقم ( ٢٠٦ )

المبدأ: المادة ١٤٩ من القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ فى شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة معدلة بالقانونين رقمى ١٢٨ لسنة ١٩٦٢ و ٤٩ لسنة ١٩٧٩ والمادة ٣٨ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ بنظام المخابرات العامة المعدلة بالقانونين رقمى ٩٦ لسنة ١٩٧٥ و ٢١١ لسنة ١٩٨٠ - سريان حكم الفقرة الاولى من المادة ١٤٩ المشار اليها على من ينقل من ضباط القوات المسلحة الى المخابرات العامة - لا تعارض بين هذا الحكم وحكم المادة ٣٨ من قانون المخابرات العامة الذى ينص على ان يتم النقل الى الفئة المعادلة للدرجة او الرتبة العسكرية التى كان يشغلها الفرد عند نقله - عدم سريان باقى الحكم الوارد بالمادة ١٤٩ المشار اليها واخص بحالة كون القرين عند النقل قد رقى الى وظيفة او درجة اعلى فينقل الضابط ويرقى الى هذه الوظيفة او الدرجة - اساس ذلك : أن هذا الحكم لم تردده المادة ٣٨ من قانون المخابرات بل يتعارض مع القاعدة الخاصة التى وضعتها فى هذا الشأن - القاعدة الاصولية ان الخاص يستبعد العام اذا ما تعارض معه .

**الفتوى:** ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة بتاريخ ١٩/٣/١٩٨٦ فاستظهرت حكم المادة ١٤٩ من القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ فى شأن شروط الخدمة

والترقية لضباط القوات المسلحة معدلة بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٩ من انه  
« فى حالة نقل احد الضباط الى جهة مدنية ينقل الى الدرجة او الوظيفة  
المدنية المعادلة لرتبته العسكرية الاصلية وتحسب أقدميته فيها من تاريخ  
حصوله على الرتبة العسكرية ما لم تكن الدرجة او الوظيفة المنقول اليها  
تعادل أكثر من رتبة عسكرية فتحدد أقدميته فيها من تاريخ حصوله على ادنى  
الرتب العسكرية المعادلة ويجب الا تقل أقدميته فى كلتا الحالتين عن أقدمية  
قرينه فى المؤهل وتاريخ التخرج بالجهة المنقول اليها . ويعتبر الضابط منقولا  
الى الدرجة او الوظيفة المدنية التالية للدرجة او الوظيفة المعادلة لرتبته العسكرية  
متى كان احد اقرانه فى المؤهل وتاريخ التخرج بجهة الوظيفة المدنية قد رقى  
اليها وتحسب أقدميته فيها من تاريخ ترقية قرينه اليها مع إعتبار بكالوريوس  
الكلليات العسكرية معادلا للدرجة الاولى من المؤهلات الجامعية او  
العالية. كذلك تنص المادة ٣٨ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ بنظام  
المخابرات العامة المعادلة بالقانونين رقمى ٩٦ لسنة ١٩٧٥ و ٢١١  
لسنة ١٩٨٠ على انه « يجوز نقل العاملين فى الحكومة او الهيئات العامة او  
المؤسسات العامة او الشركات التابعة لها الى إحدى وظائف المخابرات العامة

.....

وفى جميع الاحوال يكون النقل الى الفئة المعادلة للدرجة او الرتبة  
العسكرية التى كان يشغلها الفرد عند نقله الى المخابرات العامة وبذات أقدميته  
فيها .....

ويسرى ذلك على من تم نقله الى المخابرات العامة من تاريخ العمل  
باحكام القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٧٦ .



ومفاد ما تقدم ان المشرع قرر اصلا عاما فى نقل ضباط القوات المسلحة الى وظائف مدنية مقتضاه ان يكون النقل الى الدرجة او الوظيفة المعادلة للرتبة الاصلية للضابط المنقول مع حساب اقدميته فى الدرجة المنقول اليها من تاريخ حصوله على الرتبة العسكرية المعادلة فإذا كانت الدرجة او الوظيفة المدنية المنقول اليها تعادل أكثر من رتبة عسكرية فتحدد اقدميته فيها عندئذ من تاريخ حصوله على اقدم الرتب العسكرية المعادلة لها . واوجب المشرع فى كلتا الحالتين الا تقل اقدمية الضابط المنقول عن اقدمية قرينه فى المؤهل وفى تاريخ التخرج بالجهة المنقول اليها . فاذا كان قرينه فى المؤهل وتاريخ التخرج بالجهة المنقول الى الدرجة او الوظيفة المدنية التالية لتلك المعادلة لرتبة الضابط المنقول العسكرية فيعتبر منقولا اليها من حساب اقدميته فيها من تاريخ ترقية هذا القرين اليها .

والقرين المقصود بالنص هو من يتحد مع الضابط المنقول فى المؤهل وتاريخ التخرج باعتبار بكالوريوس الكليات العسكرية معادلا للدرجة الاولى من المؤهلات الجامعية او العالية .

رواضح ان حكم المادة ١٤٩ المشار اليه لا ينطبق إلا عند النقل من القوات المسلحة الى وظيفة مدنية، على ما استقر عليه إفتاء الجمعية فلا يسرى فى حالة التعيين الجديد فى الوظيفة المدنية بعد انفصام رابطة الخدمة العسكرية .

اما القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ المشار اليه فقد قرر فى المادة ٣٨ منه عند نقل العاملين المدنيين والعسكريين الى احدى وظائف المخابرات

العامه ان يتم النقل فى جميع الاحوال الى الفئة المعادلة للدرجة او الرتبة العسكرية التى كان يشغلها الفرد عند نقله الى المخابرات العامة وبذات اقدميته فيها وهو ذات الاصل المقرر فى المادة ١٤٩ من القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه . واذ سكت قانون المخابرات العامة عن كيفية تحديد اقدمية الضابط المنقول فى الدرجة او الوظيفة المدنية المعادلة بالنسبة لمن يعتبر قرينا له فى حكم المادة ١٤٩ من القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه الموجود فى هذه الدرجة او الوظيفة المدنية سواء كان هذا القرين من ضباط القوات المسلحة اصلا ونقل قبل الضابط او لم يكن كذلك ، فقد كفلت المادة ١٤٩ من القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ بذلك فأوجب ألا تقل اقدمية الضابط المنقول عن اقدمية قرينه على ان هذا لا يعنى ان يوضع فى ترتيب الاقدمية قبل القرين والا كان ذلك تقريرا لميزة للضابط المنقول بغير سند وهو ما يتضح بجلاء اذا كان القرين ضابطا ايضا فى القوات المسلحة وكان اسبق اقدمية فيها من الضابط المنقول كما ان القرين قد لا يكون اصلا ضابطا بالقوات المسلحة وبذلك يكون المقصود هو تاريخ الاقدمية على ان يوضع الضابط بعد القرين مباشرة . والواقع ان حكم نص المادة ٣٨ من قانون المخابرات من المادة ١٤٩ من قانون خدمة لضباط القوات المسلحة ليس فيه اى تعارض لانه يكمل حكما ورد فى الاصل العام وتختلف فى النص الخاص ولكنه يكمله ولا يعارضه ومن ثم فانه وقد تكفل المشرع فى المادة ١٤٩ بتحديد تاريخ اقدمية الضابط المنقول من القوات المسلحة الى وظيفة مدنية بين قرنائى فى المؤهل وتاريخ التخرج وقضى بان لا يجوز ان تقل اقدمية الضابط المنقول عن اقدمية قرينه فى المؤهل وتاريخ التخرج ، فان هذا الاصل العام يجب اعماله على من ينتقل من الضباط الى إحدى وظائف

المخابرات العامة باعتباره حكما مكملا للحكم الخاص الوارد فى المادة ٣٨ سالفة البيان وغير متعارض معها ، وعلى ذلك فان الضابط المنقول الى المخابرات العامة ينقل فى الدرجة المعادلة لرتبته وبذات اقدميته فيها اذا لم يكن له زميل فى المؤهل وتاريخ التخرج سبق نقله الى المخابرات العامة فاذا وجد هذا الزميل فى ذات الدرجة المنقول اليها الضابط فان اقدميته فى هذه الدرجة يجب الا تقل عن اقدمية زميله على ان يكون تاليا لهذا الزميل باعتبار ان المقصود من تعبير المشرع بالأ تقل اقدمية الضابط عن اقدمية قرينه هو الا يقل تاريخ اقدميته فى الدرجة عن تاريخ اقدمية زميله وليس المقصود استصحاب ترتيب الاقدمية فى القوات المسلحة خاصة وان هذا الزميل قد يكون زميلا فى المؤهل فقط وليس من ضباط القوات المسلحة. اما تطبيق باقى الحكم الوارد فى المادة ١٤٩ من القانون ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه والخاص . اما تطبيق باقى الحكم الوارد فى المادة ١٤٩ من القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه والخاص بحالة ما يكون القرين عند النقل قد رقى الى وظيفة او درجة اعلى من تلك المعادلة للرتبة العسكرية المنقول اليها الضابط فينقل الضابط ويرقى الى هذه الوظيفة او الدرجة فلم تردده المادة ٣٨ من قانون المخابرات بل نصت صراحة على سريان عبارة النقل التى وصفها فى جميع الاحوال . واذا كانت المادة ١٤٩ من القانون ٢٢ لسنة ١٩٥٩ وصفت القاعدة العامة فى نقل الضابط الى وظائف مدنية فان المادة ٣٨ من القانون ١٠٠ لسنة ١٩٧١ وضعت قاعدة خاصة فى هذا النقل الى المخابرات العامة، والخاص يستبعد العام اذا ما تعارض معه، وبذلك يستبعد الحكم العام الوارد فى المادة ١٤٩ من القانون ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ لتعارضه الصريح مع حكم المادة ٣٨ من قانون المخابرات العامة. لهذا يتعين مراعاة هذه القواعد

فى تحديد اقدمية المنقولين بالقراررقم ٢٧٦ المشار اليه من القوات المسلحة الى المخبرات العامة وتحدد اقدميتهم بالنسبة لبعضهم ولقرنائهم على هذه الاسس .

لذلك: انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى سريان حكم الفقرة الاولى من المادة ١٤٩ من القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ سالف البيان على من ينقل من ضباط القوات المسلحة الى المخبرات العامة فى الحدود وبالقيود الواردة بالاسباب .

(ملف ٦٨٧/٣/٨٦ - جلسة ١٩٨٦/٣/١٩)

### قاعدة رقم ( ٢٠٧ )

المبدأ: معادلة رتبة مساعد أول بالقوات المسلحة بالفئة السادسة من الفئات الواردة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ بنظام المخبرات العامة .

الفتوى: ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة بتاريخ ١٩٨٧/١٠/٢٨ فاستعرضت فتاوها الصادرة بجلسة ١٩٨٤/١٠/٣١ ملف ٢٧٣/٦/٨٦ التى انتهت للاسباب الواردة بها الى معادلة درجة مساعد أول بالقوات المسلحة بالفئة الثامنة من فئات القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ بنظام المخبرات العامة . وتبين للجمعية انه لما كان متوسط مربوط المساعد الاول المعروضة حالته يبلغ فى تاريخ نقله الى المخبرات العامة فى ١٩٧٨/٩/١  $٧٣٢ = ٢ \div ٩٤٨ + ٥١٦$   $١٩٧٨/٩/١$  بتعديل جنيتها وذلك طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٢ لسنة ١٩٧٨ بتعديل

جدول فئات الرواتب المرافق للقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ فى شأن شروط الخدمة والترقية لضباط الشرف المساعدين والمساعدين وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة، وكان متوسط ربط الفئة الثامنة من فئات القانون ١٠٠ لسنة ١٩٧١ فى ذات التاريخ يبلغ ٥٧٠ جنيه والفئة السابعة ٦٦٠ جنيه والفئة السادسة ٧٩٥ جنيه ومن ثم يكون متوسط مربوط درجة مساعد أول فى ١٩٧٨/٩/١ اقرب الى متوسط مربوط الفئة السادسة من فئات القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ سالف البيان تطبيقا لمعيار متوسط مربوط الدرجة الذى اعتنقته الجمعية العمومية فى جلستها المشار اليها باعتباره اقرب المعايير للكشف عن تعادل الدرجات اداء الفراغ التشريعى القائم فى هذا الشأن.

**لذلك:** انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى معادلة رتبة مساعد اول بالقوات المسلحة بالفئة السادسة من الفئات الواردة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ بنظام المخابرات العامة.



## الفصل الثالث

### التطوع

#### قاعدة رقم ( ٢٠٨ )

المبدأ: متطوعوا الجامعة العربية الذين اشتركوا في حرب فلسطين عام ١٩٤٨ واصيبوا في العمليات الحربية او توفوا او استشهدوا او فقدوا اثناء الحرب ليسوا من عداد افراد القوات المسلحة- متطوعوا الجامعة العربية تجمعهم وافراد الحرس الوطني وكتائب المقاومة الشعبية معاملة قانونية واحدة فهم مخاطبون جميعا باحكام القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٩ - فيما يتعلق بالمعاش فقط على ان يعاملوا معاملة المجندين بغض النظر عن رتبهم الخاصة داخل تشكيلاتهم وتنظيماتهم العسكرية .

**المحكمة:** وبالرجوع الى احكام القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض لضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والعساكر بالقوات المسلحة يتبين ان الخاضعين لاحكامه وفقا للمادة (١) هم افراد القوات المسلحة الرئيسية الوارد ذكرهم في هذه المادة وليس من بينهم متطوعوا الجامعة العربية ثم صدر القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢ بتعديل بعض احكام القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه ونص في المادة (٢) على انه يجوز لمن اصيبوا اثناء العمليات الحربية او اثناء الخدمة وبسببها اعتبارا من ١٥ مايو سنة ١٩٨٤ من ضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والعساكر بالقوات المسلحة ولكل من اصيب من افراد الحرس الوطني وكتائب المقاومة الشعبية ومتطوعي الجامعة العربية الذين

اشتركوا فى حرب فلسطين او العدوان الثلاثى سنة ١٩٥٦ ، او لورثة من توفى منهم او استشهد او فقد الانتفاع باحكام القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه فيما يتعلق بالمعاش فقط ، على ان يدوا رغبتهم فى ذلك بطلب يقدم خلال عام من تاريخ العمل بهذا القانون ، ولا تصرف لهم فروق عن الماضى . وتسوى معاشات المتطوعين من افراد القوات المسلحة ومعاش ورثتهم على اساس جدول المرتبات المرافق للقانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٩ . وتسوى معاشات المتطوعين المدنيين او معاشات ورثتهم كمعاشات المجندين تماما . وتعليقا على هذا النص ورد بالمذكرة الايضاحية للقانون انه انشأ حقا جديدا يخلو كل من اصيب من افراد الحرس الوطنى وكتائب المقاومة الشعبية سرية كانت او علنية ومتطوعى الجامعة العربية الذين اشتركوا فى حرب فلسطين ..... او لورثة من توفى منهم او استشهد الانتفاع باحكام القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٩ تحقيقا للعدالة والمساواة ... على ان تسرى معاشات المتطوعين المدنيين كمعاشات المجندين تماما . وتلاه القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ فى شأن المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض للقوات المسلحة ، وحدد فى المادة (١) - الباب الاول - المتنفعين الخاضعين لاحكامه . ونص فى المادة (١١٥) التى وردت فى الفصل الثامن من الباب السادس تحت عنوان « احكام انتقالية وختامية » على انه استثناء من احكام المادة (١) من الباب الاول « يجوز لمن اصيبوا اثناء العمليات الحربية او اثناء الخدمة وبسببها إعتبارا من ١٥ مايو سنة ١٩٤٨ من ضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة ، ولكل من اصيب من افراد الحرس الوطنى وكتائب المقاومة الشعبية ومتطوعى الجامعة العربية الذين اشتركوا فى حرب فلسطين إعتبارا من اول مايو سنة



١٩٤٨ ..... او لورثة من توفى منهم او استشهد او فقد الانتفاع باحكام القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه فيما يتعلق بالمعاش فقط على ان يبدو رغبتهم فى ذلك بطلب يقدم خلال عام من تاريخ صدور هذا القانون وعلى ان يسرى معاشاتهم إعتبارا من ٥ فبراير سنة ١٩٦٢ تاريخ صدور القانون رقم ١٩٦٢/ ٥٠ وفقا لاحكام القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢ ، ثم صدر القانون رقم ١٩٦٨/٩٠ بتعديل بعض احكام القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه واستبدل بالمادة (١١٥) منه نصا جديدا بأنه : يجوز لضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة الذين اصيبوا فى العمليات الحربية او اثناء الخدمة وبسببها إعتبارا من اول يناير سنة ١٩٤٨ او للمستحقين ممن توفى منهم او استشهد او فقد الانتفاع باحكام القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٩ فيما يتعلق بالمعاش فقط إعتبارا من ١٩٦٢/٢/٥ وينتفع بحكم الفقرة التاسعة المصابون فى العمليات الحربية من متطوعى الجامعة العربية وافراد الحرس الوطنى وكتائب المقاومة الشعبية الذين إشتراكوا فى حملة فلسطين إعتبارا من اول يناير سنة ١٩٤٨ او الاعتداء الثلاثى والمستحقون ممن توفى او استشهد او فقد منهم على ان يعاملوا معاملة المجندين ، ويستفاد من هذه النصوص المتلاحقة وتعديلاتها المتعاقبة انها إتفقت على ان متطوعى الجامعة العربية الذين اشتركوا فى حرب فلسطين فى عام ١٩٤٨ وأصيبوا فى العمليات الحربية او توفوا او استشهدوا او فقدوا اثناء الحرب ليسوا من عداد افرادالقوات المسلحة ،وتجتمعهم مع افراد الحرس الوطنى وكتائب المقاومة الشعبية معاملة واحدة فيخاطبون جميعا باحكام القانون رقم ١٩٥٩/٢٣٦ فيما يتعلق بالمعاش فقط على ان يعاملوا معاملة المجندين

بغض النظر عن رتبهم الخاصة داخل تشكيلاتهم وتنظيماتهم العسكرية.

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان المدعى كان ضمن متطوعي الجامعة العربية فى عام ١٩٤٨ وليس برتبة ضابط بالقوات المسلحة وكان يعمل قائد فصيلة بالكتيبة الثانية المصرية رقم ٩٦ برتبة تطوعية خاصة بالجامعة العربية. وحدثت له اصابة فى فخذه اليسرى نتج عنها عاهة مستديمة بعجز جزئى ٣٠٪ اثناء خدمته بالميدان بناء على الشهادة الواردة من الجامعة العربية (الشعبية العسكرية) فى ١٩٤٩/٥/٨ ، وكان راتبه الشهرى ١٢ جنيهًا ومنح المعاش المقرر للمجندين المجند فى حالة الاصابة طبقًا لاحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢ والقانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٩ ، ومتى كانت هذه حالته فانه يكون قد نال حقه فى المعاش الذى قرر له القانون عن اصابته اثناء العمليات الحربية بسبب اشتراكه فى حرب فلسطين فى عام ١٩٤٨ ، وهو الحق المقرر للمجندين . وليس له ان يحصل على اكثر منه بمقولته انه كان برتبة ملازم اول اثناء الحرب فيستحق بناء على ذلك اقصى معاش لرتبة نقيب التى تلى رتبته عملاً بالمادة ٢٢ من القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٩ ذلك ان رتبته التطوعية الخاصة بالجامعة العربية لا تجعله من افراد القوات المسلحة على ما سلف البيان ولا يعامل على اساسها فيما يتعلق بالمعاش المستحق على اصابته طالما ان : متطوعي الجامعة العربية الذين يتنمى اليهم يعاملون فى هذا المجال معاملة موحدة هى معاملة المجندين وذلك طبقاً لصريح نص القانون. وإذ إنتفى حقه فى المعاش الذى يطالب به فلا يكون هناك محل للدفع بسقوط هذا الحق على النحو الذى اثاره الطعن ، وتقتضى ذلك الالتفات عن الدفع والقضاء برفض الدعوى واذ قضى الحكم المطعون فيه

باحقية المدعى فى معاش اصابة اعتبارا من ١٩٦٢/٢/٥ طبقا لاحكام  
المادة ١١٥ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ والقوانين المعدلة له واتضح  
من اسبابه انه استند الى نص المادة ٢٢ من القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٩  
وهى اساس دعوى المدعى ولم يقض برفضها فانه يكون قد خالف صحيح  
الحكم ويتعين القضاء بالغائه ورفض الدعوى والزام المدعى بالمصروفات.

(طن ٦١٧ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٨٦/٦/٢٨)



## الفصل الرابع

### المعاشات

#### الفرع الاول

نطاق سريان القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥

قاعدة رقم ( ٢٠٩ )

المبدأ: المادة ٣١ من القانون ٩٠ لسنة ١٩٧٥ - اعادة تسوية حالات الاصابة بسبب العمليات الحربية التى حدثت إعتبارا من ٦ أكتوبر سنة ١٩٧٣ فيما يتعلق بالمعاش والتأمين الاضافى وتعويض الاصابة التى لا تمنع من البقاء فى الخدمة مع صرف فروق مالية عن الماضى بالنسبة للمعاش - مقتضى تنظيم هذا النص ان يكون الطاعن من المخاطبين باحكام هذا القانون وفقا للبيان الوارد بنص المادة (١) من هذا القانون.

المحكمة: ومن حيث ان مقطع النزاع المطروح هو مدى إعتبار الطاعن من المخاطبين باحكام قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة الصادر بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ .

ومن حيث ان المادة (١) من هذا القانون تنص على ان تسرى احكام هذا القانون على المتفعين الاتى بيانهم :

ب-.....

١-.....

ج-ضباط الصف والجنود المجندون بالقوات المسلحة او بوحدات

الاعمال الوطنية ومن في حكمهم .

د- الضباط وضباط الصف والجنود الاحتياط المستعدون بالقوات المسلحة.

ويكون سريان احكام هذا القانون بالنسبة الى الفئات الواردة في البنود (ج، د، هـ، و) في حدود الاحكام الخاصة بهذه الفئات المنصوص عليها في هذا القانون «

وتنص المادة (١٢١) من ذات القانون على ان « تعاد تسوية حالات الاستشهاد او الفقد او الوفاة وعدم اللياقة الصحية والاصابة بسبب العمليات الحربية او باحدى حالات المادة (٣١) ، التي حدثت إعتبارا من ٦ أكتوبر سنة ١٩٧٣ فيما يتعلق بالمعاش والتأمين الاضافى ومكافأة الاستشهاد وتعويض الاصابة التي لا تمنع من البقاء فى الخدمة مع عدم صرف فروق مالية عن الماضى بالنسبة للمعاش.»

ولما كان هذا النص الاخير يقضى بإعادة تسوية حالات الاصابة بسبب العمليات الحربية التي حدثت إعتبارا من ٦ أكتوبر سنة ١٩٧٣ فيما يتعلق بالمعاش والتأمين الاضافى وتعويض الاصابة التي لا تمنع من البقاء فى الخدمة مع عدم صرف فروق مالية عن الماضى بالنسبة للمعاش.

ومن حيث ان مقتضى هذا النص إعادة تسوية حالة الطاعن باعتباره قد اصيب بعصاب متوسط خلال حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ وفى يوم ٢٢ من هذا الشهر ، وفقا لاحكام القانون المشار اليه ان مناط تطبيق هذا النص

وإجراء مقتضاه بإعادة تسوية حالة الطاعن وفقا لأحكامه ، ان يكون الطاعن من المخاطبين بأحكام هذا القانون وفقا للبيان الوارد بنص المادة (١) من هذا القانون.

ومن حيث ان الوارد بمذكرة وزارة الدفاع المودعه بملف الدعوى الصادر فيها الحكم المطعون فيه ، ان الطاعن قد إلتحق كجندى بخدمة القوات المسلحة - سلاح المشاة إعتبارا من ١٩٨٦/٦/٤ ، وانه فى ١٩٧٠/٣/١ ثم عرض المذكور على المجلس الطبي العسكرى الذى قرر عدم لياقته الطبية للخدمة العسكرية بغير سبب الخدمة - عجز جزئى - وذلك إعتبارا من ١٩٧٠/٣/١ وانه تم إستبقاء الجندى المذكور للعلاج بمستشفيات القوات المسلحة حيث أصيب فى حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ ثم تم رفعه فى ١٩٧٤/٥/١ .

ومن حيث ان المادة (١) من القانون المشار اليه تقضى بمرئى احكامه على الجنود المجندين بالقوات المسلحة ، وكان الطاعن قد إلتحق كجندى بالقوات المسلحة فى ١٩٦٨/٦/٤ وتم رفعه فى ١٩٧٤/٥/١ وقد حدثت اصابته بين هذين الاجلين فى ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٧٣ ورتب اصابته بعجز بنسبة ٢٠٪ فإن الطاعن بذلك يستحق إعادة تسوية حالته وفقا لنص المادة ١٢١ من القانون المشار اليه فيما يتعلق بالمعاش والتأمين الاضافى وتعويض الاصابة .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه قد صدر منظويا على عدم احقية الطاعن فى إعادة تسوية حالته على هذا النحو فانه يكون قد صدر على

-٦٢٨-

خلاف صحيح حكم القانون ومن ثم يكون واجب الالقاء.

ومن حيث ان من خسر الدعوى يلزم بمصروفاتها عملا بحكم

المادة ١٨٤ من قانون المرافعات.

(طنن رقم ٨٦٤ لسنة ٢٤ ق بجله ١٦/٢/١٩٩١)



## الفرع الثاني

### معاش الضباط الذين انهيت خدمتهم بالقوات المسلحة بالفصل بغير الطريق التاديبى

#### قاعدة رقم (٢١٠)

المبدأ: المشرع اعاد بمقتضى القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة والمعدل بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٨ تسوية معاشات الضباط الذين انهيت خدمتهم بالقوات المسلحة فى الفترة من ١٩٥٢/٧/٢٣ حتى ١٩٧١/٥/١٥ بالفصل بغير الطريق التاديبى او بالنقل بالشروط الواردة فى المادة ١٢٠ من القانون المشار اليه وذلك بما يعادل اقصى مربوط رتب او درجات قرين كل منهم الموجود فى الخدمة فى ١٩٧٥/٨/٣٠ - مؤدى ذلك ان المشرع اعتبر المدة السابقة على هذا التاريخ كأنها قضيت فى خدمة القوات المسلحة وسددت عنها الاقساط المستحقة - ذلك تعويضا لهم عن إعفائهم من الخدمة ومساواة لهم بزملائهم المستمرين بها - لم يفرق المشرع بين من نقل من القوات المسلحة الى جهة مدنية ومن ظل بدون عمل.

**الفتوى:** ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المتعقدة بتاريخ ١٩٨٥/١٢/٤ فاستعرضت فتاوها المشار اليها الصادرة بجلسة ١٩٨٤/٣/٢١ ملف رقم ٢٧/٢/١٨ ، كما استعرضت نص المادة ٣٥ من قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ التى تنص على ان لا تضم

مدة الخدمة بالقوات المسلحة الى مدة الاشتراك في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء وذلك بالنسبة للمنقولين من الضباط..... الى الخدمة المدنية وتسرى حقوق المؤمن عليه من المشار اليهم بالفقرة السابقة عند انتهاء الخدمة وفقا

للاتى :.....

٣- اذا كان قد قرر له معاش عن خدمته العسكرية فيكون له حق الخيار المنصوص عليه بالمادة (٣٦) وتسرى حقوقه وفقا لاحكام المادة المذكورة ..... ونصت المادة ٣٦ من ذات القانون عل انه « اذا انتهت الخدمة العسكرية لاحد المنصوص عليهم بالمادة السابقة ثم اعيد لعمل يخضعه لهذا القانون فيخير بين ضم مدة خدمته العسكرية الى مدة اشتراكه في هذا التأمين او عدم ضمها، ويتعين عليه ابداء رغبته في موعد اقضاه سنتين من تاريخ العمل بهذا القانون او من تاريخ انتفاعه باحكامه أى التاريخين الحق ويتبع في شأنه ما يأتى ..... فى حالة عدم اختيار ضم المدة العسكرية لمدة الخدمة المدنية وكان صاحب معاش عنها فانه لا يستحق عن مدة اشتراكه فى هذا التأمين غير تعويض الدفعة الواحدة مهما بلغ قدرها ومهما كان سبب انتهاء الخدمة ، وتسرى فى شأن هذا التعويض الاحكام المنصوص عليها بالمادة ٢٧ . كما استعرضت الجمعية المادة ٦٩ من قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ التى تنص على انه « اذا عين صاحب معاش فى الجهاز الادارى للدولة او وحدات الادارة المحلية او الهيئات والمؤسسات العامة او وحدات القطاع العام بحيث اصبح خاضعا لاحكام قانون التأمين الاجتماعى اوقف صرف معاشه طوال

مدة خضوعه لاحكام القانون المذكور ..... وفى حالة عدم اختيار ضم  
المدة العسكرية الى مدة خدمته المدنية لاتدخل المدة التى روعيت فى تقدير  
المعاش العسكرى ضمن المدة المستحق عنها تعريض الدفعة الواحدة المنصوص  
عليها فى المادة (٢ط) من قانون التأمين الاجتماعى المشار اليه .....  
وكذلك نص المادة ١٢٠ من القانون المشار اليه التى تنص على ان « الضباط  
الذين انتهت خدمتهم بالقوات المسلحة بالاحالة الى التقاعد او الاستغناء عن  
خدماتهم او نقلوا الى وظائف مدنية وتقدموا بطلبات لاعادة للخدمة وفقا  
لاحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٢ وقبلت طلباتهم شكلا ولم يتقرر  
اعادتهم الى الخدمة بمنحون معاشا يعادل المعاش المقرر لمرتب اقرانهم  
الموجودين فى الخدمة فى ١٩٧٣/٧/١ . كما تعاد تسوية معاشات الضباط  
الذين انتهت خدمتهم بالقوات المسلحة اعتبارا من ١٩٥٢/٧/٢٢ حتى  
١٩٧١/٥/١٥ وذلك بالفصل بغير الطريق التأديبى ، او الاستغناء عن  
خدماتهم او بالحكم بطردهم او رقتهم فى قضايا سياسية ، او بالنقل من  
وظائف القوات المسلحة المذكورة الى وظائف مدنية بدون ان يكون سبب  
النقل ارتكاب المنقول لافعال مخلة بالشرف او مخالفة لاحكام قوانين ونظم  
الخدمة بالقوات المسلحة او ارتكاب افعال تخل بأمن هذه القوات وحسن  
الخدمة بها كما تعاد تسوية معاشات المستحقين عنهم وذلك كل بما  
يعادل ٤ اضعاف اقصى مربوط رتب او درجات قرين كل منهم الموجود  
بالخدمة فى ١٩٧٥/٨/٣٠ او فى اقرب تاريخ يسبقه او بلوغ المستحق سن  
المعاش او تاريخ وفاته وبما لا يجاوز اقل معاش لاحد اقرانه الذين اعيدوا الى  
الخدمة طبقا للقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٢ او بحداقصى ٤ اضعاف اقصى  
مربوط لرتبة اللواء فى هذا التاريخ . واستبان للجمعية ان المشرع اعاد

بمقتضى القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه والمعدل بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٨ تسوية معاشات الضباط الذين انتهت خدمتهم بالقوات المسلحة فى الفترة من ١٩٥٢/٧/٢٣ حتى ١٩٧١/٥/١٥ بالفصل بغير الطريق التأديبى او بالنقل بالشروط الواردة بالمادة ١٢٠ المشار اليها ، وذلك بما يعادل اقصى مربوط رتب او درجات قرين كل منهم الموجود فى الخدمة فى ١٩٧٥/٧/٣٠ ، ومؤدى ذلك ان المشرع اعتبر المدة السابقة على التاريخ المذكور كأنها قضيت فى خدمة القوات المسلحة وسددت عنها الاقساط المستحقة فرضا وذلك تعويضا لهم عن اقصائهم من الخدمة ومساواة لهم بزملائهم المستمرين بها ولم يفرق بين من نقل من القوات المسلحة الى جهة مدنية ومن ظل بدون عمل . أى ان المشرع قد استحدث بهذا الحكم حقا لهؤلاء فى اعتبار هذه المدة كأنها قضيت بالقوات المسلحة ولما كان الحصول على المزايا المقررة لذلك لا يتأتى الا بحساب هذه المدة ضمن مدة الاشتراك فى التامينات الاجتماعية عن عمل منهم فى الحكومة او القطاع العام ، ومن ثم ينعدم الاساس القانونى لاستحقاق هيئة التامينات الاجتماعية خصم وتحصيل الاشتراكات المنصوص عليها فى قانون التامين الاجتماعى منهم عن اشتغالهم فى الحكومة او القطاع العام خلال المدة المذكورة ، اذ ان المشرع قد ضمها لهم فرضا دون ادنى اى اشتراك عنها ويؤكد ذلك ان المادة ٩٩ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ المعدلة بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه قضت بعدم ادخال هذه المدة المستحق عنها تعويض الدفعة الواحدة المنصوص عليها فى المادة ٢٧ من قانون التامين الاجتماعى فى حالة عدم اختيار المؤمن ضم المدة العسكرية . ويؤكد هذا الفهم ان مناط التسوية التى تتم للضباط وفقا للمادة ١٢٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥

المشار اليها ليس الالتهاق بالخدمة المدنية وانما توافر احدى الحالات المنصوص عليها فى الفقرة الاولى من المادة ١٢٠ سالفة الذكر.

ومن ثم يكون للسيد المعروضة حالته استرداد الاشتراكات المسددة منه الى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية عن المدة من ١٢/١٢/١٩٦٣ حتى ١٩٧٥/٨/٣٠.

ولا يجوز الحجاج فى هذا الشأن بان الفقرة الثامنة من المادة ٤١ من قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ تنص على انه « فى حالة العدول عن ضم المدة ترد للجهة الملتزمة بالحقوق المعدلة ما سبق أدائه للهيئة المختصة من مبالغ مقابل المدد المضمومة وكذلك الاحتياطى الذى ادى عن المدد التى اخذت فى الاعتبار لحساب الحقوق المعدلة وبحسب على اساس سن المؤمن عليه فى تاريخ انتهاء الخدمة المدنية .....»

ذلك ان احكام الفقرة المذكورة لا تسرى الا فى حالة العدول عن طلب ضم المدة اذا كانت هذه المدة قد اخذت فى الاعتبار وترتب عليها تعديل فى الحقوق المؤمن عليه وهو ما لا يتوافر فى الحالة المعروضة التى هى عدول عن الاشتراك عن مدة خدمة فعلية من ١٢/١٢/١٩٦٣ حتى ١٩٧٥/٨/٣٠ جعلها القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه داخلة فى المعاش العسكرى بقوة القانون وبذلك تكون قد توافرت الحالة المنصوص عليها فى الفقرة السادسة من المادة ٤١ من قانون التأمين الاجتماعى المشار اليه التى تنص على أنه «يجوز للمؤمن عليه او صاحب المعاش العدول عن طلب ضم المدد او حسابها او الاشتراك عنها اذا صدرت قوانين او احكام

قضائية نهائية تعدل فى الحقوق المستحقة عن المدد المضمومة او تضيف مددا  
لمدة إشترك المؤمن عليه ..... وفى حالة العدول عن حساب المدد او  
الاشترك عن مدد ترد المبالغ السابق أداؤها لصاحب الشأن ..... » .

**لذلك:** انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تأييد  
فتاها الصادرة بجلسة ١٩٨٤/٣/٢١ .

( ملف ٢٧/٢/١٨ بجلسة ١٩٨٥/١٢/٤ )

## الفرع الثالث

### معاش المجند الذي يصاب في غير العمليات الحربية

#### قاعدة رقم ( ٢١١ )

المبدأ: القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ فى شأن المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض للقوات المسلحة - القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٢ - القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة - القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٨٤ بتعديل القانون المذكور - مفاد نصوصها ان المجند يحتفظ له بوظيفته المدنية الذى يصاب اثناء وبسبب الخدمة بعجز جزئى فى غير العمليات الحربية او احدى الحالات المنصوص عليها فى المادة ٣١ ويتقرر بسببها انتهاء خدمته العسكرية يستحق منذ انتهاء خدمته معاشا شهريا مقداره اربعة اضعاف راتبه المدنى ، كما يستحق نصف مبلغ التأمين المقرر قانونا ، فضلا عن مبلغ التأمين الاضافى حسب حالته والتعويض المقرر وفقا للمادة ٦٧ إذا كانت الاصابة لا تمنعه من البقاء فى الخدمة العسكرية او المدنية - لا اعتداد بان الاصابة كانت اثناء العمليات المدنية - المادة ٧٢ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ قبل تعديلها بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٤ كانت تقضى بإضافة الضمان ومدة الخدمة الاضافية الى مدة خدمة الضباط وضباط الصف والجنود الاحتياط من الموظفين العموميين فى حساب معاشاتهم او مكافآتهم عند تقاعدهم نهائيا من خدمة الحكومة او القطاع العام - هذه المادة لم تشترط لإضافة الضمان على النحو المشار اليه ان تقضى اثناء الحرب او فى عمليات حربية .

**المحكمة:** ومن حيث انه عن الموضوع : فإن المادة ٨١ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ فى شأن المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض للقوات المسلحة - الذى يحكم النزاع لوقوع الاصابة فى ظل العمل باحكامه تنص على ان « كل اصابة تنشأ عنها جرح او عاهة او وفاة يجب ان يجرى عنها تحقيق بواسطة الجهات العسكرية المختصة لاثبات سبب الاصابة او العاهة او الوفاة كما يجب اثباتها بواسطة المجلس الطبى العسكرى المختص الذى عليه تحديد نسبة الاصابة ودرجة العجز كلياً او جزئياً ان وجد - وتصدق شعبة التنظيم والادارة المختصة على اجراءات مجلس التحقيق وعلى قرار المجلس الطبى العسكرى المختص » ونصت المادة ٦٩ من القانون المذكور على ان « يكون منح المعاش او التأمين الاضافى والتعويض عن حالات العجز المنصوص عليها فى المواد ..... بعد عرض الموضوع على لجنة مشكلة على الوجه الاتى: ..... وتصدر هذه اللجنة قرارها فى الموضوع بعد فحص تقرير المجلس الطبى العسكرى المختص والاطلاع على نتيجة التحقيق العسكرى ان وجد. ولا يصبح قرارها نافذاً إلا بعد تصديق نائب القائد الاعلى للقوات المسلحة بالنسبة لحالات الضباط، ورئيس شعبة التنظيم والادارة المختصة بالنسبة لحالات باقى العسكريين ..... » وقد رددت المادة ٨٢ من قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة الصادر بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ الحكم المنصوص عليه فى المادة ٨١ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه كما نصت المادة ٨٥ على ان « تقدر درجات العجز الكلى والجزئى التى يستحق عنها معاش او تأمين او تأمين اضافى او تعويض فى حالات العجز المنصوص عليها بالمواد ..... لجنة مشكلة على الوجه الاتى :- وتعرض على هذه اللجنة الحالات التى



استقرت وتصلر اللجنة قرارها بعد فحص تقرير المجلس الطبي العسكري المختص ونتيجة التحقيق العسكري إن وجد ويتضمن هذا القرار سبب الاصابة ودرجات العجز ونوعه كلياً او جزئياً ولا يصبح قرار اللجنة نافذاً إلا بعد تصديق ..... رئيس هيئة التنظيم والادارة او من يفوضه بالنسبة لحالات العسكريين غير الضباط والعاملين المدنيين ، ومفاد ما تقدم ان الادارة الاساسية والطبيعية لإثبات سبب الاصابة - حسبما افصحت عنه المادة ٨١ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ والمادة ٨٢ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ هي التحقيق الذى تجريه الجهات العسكرية المختصة فور حدوث الاصابة . اما المجلس الطبي العسكري فقد اختصه المشرع اساساً بتحديد نسبة الاصابة ودرجة العجز ونوعه كلياً او جزئياً ان وجد باعتبار ان ذلك من المسائل الفنية التى لا بد وان تقررها الجهات الطبية المختصة ، ثم تخضع بعد ذلك اجراءات مجلس التحقيق وتقرير المجلس الطبي العسكري لتصديق رئيس هيئة التنظيم والادارة فى حالات العسكريين من غير الضباط . واذا كان القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه قد استحدث بنص المادة ٨٥ سالف الذكر تشكيل لجنة اختصاصها باصدار قرار يتضمن سبب الاصابة ودرجات العجز ونوعه كلياً او جزئياً فانه اوجب عليها قبل اصدار قرارها فحص تقرير المجلس الطبي العسكري المختص ونتيجة التحقيق ان وجد باعتبار ان الاول هو الرعاء الطبيعى لاثبات نسبة الاصابة ودرجة العجز ونوعه . والثانى هو الرعاء الطبيعى لاثبات سبب الاصابة واخضع قرارها لتصديق رئيس هيئة التنظيم والادارة بالنسبة لحالات العسكريين من غير الضباط والعاملين المدنيين . واذا كان الثابت من الاوراق التى اودعتها الجهة الادارية والتى لا يوجد غيرها لدى وزارة الدفاع - حسبما افاد بذلك الحاضر عن الحكومة امام محكمة

القضاء الإداري بجلسة ١٩٨٦/٤/١ - ان المدعى جند بالقوات المسلحة بتاريخ ١٩٦٨/٦/٤ واثناء وجوده باحد الابراج العالية بتاريخ ١٩٧٣/٧/٣ سقط على الارض فأصيب بكسر منخسف بالفقرة القطنية الرابعة بالظهر وكسر بسيط متفتت بالفقرة القطنية الرابعة وتيبس جزئي بالفقرات القطنية وقد حدث ذلك اثناء قيامه بأداء الخدمة بجهة القتال مما ادى الى حدوث الاصابات المشار اليها . وقد ادخل المستشفى العسكري للعلاج في ١٩٧٣/٧/٣ وخرج بعد ان انتهى علاجه واستقرت حالته في ١٩٧٣/٩/١١ ونتج عن الاصابة عجز جزئي بنسبة ٢٥٪ وتقررت عدم ايافته للخدمة العسكرية ، وبناء على ذلك انهيت خدمته بتاريخ ١٩٧٤/٥/١ وخلت الاوراق مما يدل على اجراء تحقيق في الواقعة التي حدثت وجاء بقرار مجلس التحقيق ان الاصابة بسبب الخدمة كقرار شعبة الجيش الثاني رقم ١٩٧٤/١١/٢/٨/٤م/٧٤/١١/٢/٨/٤ في ١٩٧٥/١١/٣٠ كما ان الاصابة حدثت داخل النطاق الزماني والمكاني للعمل المكلف به بحيث انه لولا قيامه به لما وقعت الاصابة وبالتالي تكون علاقة السببية بين العمل وحدث الاصابة قد تحققت ولم يرد في الاوراق المودعة ما يفيد ان هذه الاصابة كانت نتيجة عمد او اهمال من المدعى او كانت قبل تجنيده كما اخطر بذلك ولذا يتعين اعتبارها اثناء الخدمة وبسببها ومن ثم فان قرار اللجنة المشكلة - طبقا للمادة ٦٩ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ - والمصدق عليه من رئيس هيئة التنظيم والادارة بان الاصابة حدثت للمدعى بغير سبب الخدمة - خلافا لما جاء بقرار مجلس التحقيق من ان الاصابة بسبب الخدمة يكون قد جاء غير مستند عل سبب صحيح يبرره ومخالفا للقانون وتكون التسوية التي تمت له لصرف مستحقاته على هذا الاساس قد جاءت على خلاف احكام

القانون ، وبالتالي يتعين تسوية حالته وصرف مستحقائه طبقا لاحكام القانون على اساس ان اصابته قد حدثت اثناء الخدمة وبسببها .

ومن حيث انه ولئن كانت اللجنة المشار اليها بالمادة ٦٩ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ -حسبما هو ثابت بقرارها - قد انعقدت بتاريخ ١٩٧٦/١/١ - بعد العمل بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ الذى حل وفقا للمادة الثانية منه محل القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ إلا ان الاصابة حدثت عام ١٩٧٣ وانتهت خدمة المدعى فى ١٩٧٤/٥/١ قبل العمل بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ ومن ثم تكون احكام القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ هى الواجبة التطبيق على المنازعة فيما عدا ما نصت عليه احكام القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ من اعمالها بأثر رجعى واذا كانت المادة الثانية من القانون المذكور تنص على ان : تحل احكام هذا القانون محل التشريعات الالية:

٨- القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ فى شأن المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويضات للقوات المسلحة فلا يعنى هذا حلوله منذ تاريخ العمل به وانما يعنى حلوله منذ تاريخ العمل بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ اعتبارا من ١٩٧٥/١٠/١ ومن ناحية اخرى فإن هذا القانون لم ينص على سريان احكامه الخاصة بالتأمين والمعاشات بأثر رجعى على الحالات التى حدثت فى ظل القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ سالف الذكر ، فيما عدا ما نصت عليه المادة العاشرة من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض احكام القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ من زيادة المعاشات المقررة لمن انتهت خدمتهم حتى ١٩٧٥/٥/١ او المستحقين عنهم بنسبة ١٠٪ على ألا يتجاوز

تلك الزيادة ثمانية جنيهات شهريا ولا تقل عن جنيهين شهريا او ما نصت عليه المادة العاشرة من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٨٤ بتعديل القانون المذكور من زيادة المعاشات بواقع ٢٠٪ بالنسبة للمعاشات المستحقة قبل ١٩٧٥/٥/١ فإن هذه الزيادة تعتبر أثرا من آثار استحقاق المعاش وفقا للقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ شأنها شأن الزيادة التي تقرر للمعاشات طبقا للقوانين ومن ثم يكون القانون المذكور هو الواجب التطبيق في الحالة الماثلة لبيان مدى استحقاقه للمعاش ومقداره عند انتهاء خدمته العسكرية في ١٩٧٤/٥/١. واذ تنص المادة الاولى من هذا القانون على سريان احكامه على..... (ح) ضباط الصف والجنود المجندين ومن في حكمهم بالقوات المسلحة في حدود الاحكام الخاصة الواردة بهذا القانون وتنص المادة ١/٥٤ من القانون المذكور- معدلة بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٢- على ان « من يصاب بسبب الخدمة من المجندين- المحتفظ لهم بوظائفهم المدنية بجروح او عاهات ينتج عنها عجز كلي او جزئي ويقرر بسببها انتهاء خدمته العسكرية بمنح معاشا شهريا يعادل اربعة اخماس راتبه المدني على ان يضاف الى هذا المعاش جنيهان اذا كان العجز كليا .....» وتنص المادة ٩١ من القانون المذكور على ان « يرتب المعاش من تاريخ انتهاء الخدمة الذي يحدد بالنشرات والوامر العسكرية» وتنص المادة ٦٣ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ سالف الذكر على ان « يستحق مبلغ التأمين في احدى الحالتين الانيتين :

(أ) انتهاء خدمة المشترك بسبب عدم اللياقة الطبية للخدمة اذا نشأ عن عجز كلي - اما اذا كان العجز جزئيا استحق الشخص نصف مبلغ التأمين»

وحددت المادة ٦٤ من هذا القانون مبلغ التأمين الذي يؤدي طبقا للمادة السابقة بأن يكون معادلا لنسبة من الراتب السنوي تبعا للسن وذلك وفقا

للجدول رقم (٣) المرافق. وتنص المادة ٦٥ من القانون المذكور على ان «يصرف في حالى الوفاة او انتهاء الخدمة لعدم اللياقة الطبية الى الورثة الشرعيين او من انتهت خدمته تأمين اضافى يقدر على الوجه الآتى :-أ- اذا كانت الوفاة او العجز الكلى ناشعتين عن حادث طيران او بسبب العمليات الحربية او من احدى الحالات المنصوص عليها فى المادة (٣١) من هذا القانون فيكون التأمين بالفئات الآتية: ٢٠٠ جنيه للمجنّد .

(ب) اذا كانت الوفاة او العجز الكلى ناشعتين بسبب الخدمة يصرف نصف هذه الفئات (ج) اذا كان العجز جزئيا يصرف نصف الفئات المقررة فى البندين (أ-ب) حسب الاحوال » وتنص المادة ٦٧ من القانون المشار اليه على ان « تمنح تعويضات للمصابين فى الحالات الموضحة بعد باصابات لا تمنعهم من البقاء فى الخدمة عسكرية او مدنية تقدر على الاساس التالى عن كل درجة من درجات العجز الناشئة عن الاصابة :-

المجنّدون

الحالة

١,٥٠٠ جنيه

المصابون بسبب الخدمة

فإن مفاد هذه النصوص ان المجنّد المحتفظ له بوظيفته المدنية الذى يصاب اثناء وسبب الخدمة بعجز جزئى فى غير العمليات الحربية او احدى الحالات المنصوص عليها فى المادة (٣١) ويتقرر بسببها انتهاء خدمته العسكرية يستحق منذ انتهاء خدمته معاشا شهريا مقداره اربعة اخماس راتبه المدنى ، كما يستحق نصف مبلغ التأمين المقرر قانونا فضلا عن مبلغ التأمين الاضافى حسب حالته والتعويض المقرر وفقا للمادة ٦٧ اذا كانت

الاصابة لا تمنعه من البقاء في الخدمة العسكرية او المدنية.

واذ كان الثابت من الاوراق ان المدعى كان يعمل بوظيفة كاتب بالادارة الصحية بملوى من ١٩٦٣/٢/١٣ قبل تجنيده بالقوات المسلحة في ١٩٦٨/٦/٤ وطلبت وزارة الدفاع في ١٩٦٨/٦/١٣ حفظ وظيفته كمجنّد وانتهت خدمته العسكرية بتاريخ ١٩٧٤/٥/١ كعريف لاصابته اثناء الخدمة وبسببها اصابة نتج عنها عجز جزئي بنسبة ٢٥٪ لم تمنعه من البقاء في الخدمة المدنية إذ تسلم العمل بها في التاريخ المذكور . ومن ثم فإنه يتعين معاملة المدعى على النحو المقرر قانوناً، في ضوء ما سلف على اساس انه من المجندين المحتفظ لهم بوظائفهم المدنية ، وان اصابته كانت اثناء الخدمة وبسببها ونتج عنها عجز جزئي بنسبة ٢٥٪ ولم يمنعه من البقاء في الخدمة ، وما يترتب على ذلك من آثار ، وصرف الفروق المالية المستحقة، الامر الذي يتعين معه تعديل الحكم المطعون فيه على هذا النحو.

ومن حيث انه لا يغير مما تقدم ما ذهب اليه المدعى في طعنه من ان اصابته كانت اثناء العمليات الحربية تأسيساً على ان مصر كانت ، عند حدوث الاصابة ، في حالة حرب مع اسرائيل مدة من ١٩٦٧/٦/٥ ، الامر الذي يؤكد ان المدة التي امضاها بالقوات المسلحة من ١٩٦٨/٦/٤ الى ١٩٧٤/٤/٣٠ قد حسبت مضاعفة في المعاش، ذلك ان حساب المدة المذكورة على النحو سالف الذكر لا يعدو ان يكون تطبيقاً لحكم المادة ٧٢ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ معدلة بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٤ المعمول به اعتباراً من ١٩٧٤/٤/١ أى قبل انتهاء مدة خدمة المدعى والتي تقتضي بإضافة الضمائم وهذه الخدمة الاضافية الى مدة خدمة الضباط

وضباط الصف والجنود الاحتياط من الموظفين العموميين فى حساب معاشاتهم او مكافأاتهم عند تقاعدهم نهائيا من خدمة الحكومة او القطاع العام وهذه المادة لم تشترط لاضافة الضمائم على النحر المشار اليه ان تقضى أثناء الحرب او فى عمليات حرية ٥.

( طعنين ٢٩٥٩ و٢٩٦٢ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٨٩/١/٢١ )

## الفرع الرابع

### معاش الإصابة

#### قاعدة رقم ( ٢١٢ )

المبدأ: تقاعس جهة الادارة عن اتخاذ اجراءات عرض الحالة على المجلس الطبي المختص لتقدير درجات العجز الكلى او الجزئى لا يصلح سببا لحرمان صاحب الشأن من الحصول على حقه فى التأمين المقرر قانونا .

**المحكمة:** ومن حيث ان المطعون ضده قدم عدة اوراق صادرة من الجهة الادارية الطاعنة وغير مجحودة منها وهى مذكرة صادرة من قائد الكتيبة ٦٤٠ مدفعية التى كان المطعون ضده من بين افرادها وكاتب من رئيس شعبة التنظيم والادارة بقيادة الجيش الثالث الميدانى الى قسم القضاء العسكرى بقيادة الفرقة ٧ مشاه، وتفيد هذه الاوراق ان المطعون ضده اصيب بشظايا اثناء اجراء مشروع الكتيبة التكنيكى بميدان الرماية يوم ١٩٧٨/٤/٢٥ ، وان الوحدة التابع لها قامت بعمل مجلس تحقيق اصابة تصدق عليه من شعبة ت ج ٣ ، وكان قرار المجلس ان الاصابة نتيجة طلق نارى اثناء مشروع رماية الكتيبة بالذخيرة الحية، وانها بسبب الخدمة طبقا للمادة ٣١ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ ، فقد كان اجراء هذا المجلس بناء على طلب المستشفى العسكرى حيث تبين ان الاصابة عبارة عن جرح متهتك بالكوع الايمن نتيجة طلق نارى مع كسر مضاعف بعظمتى العضد الكعبرة والزند وشظية بالجراح، ويتوقع ان يتخلف عنها نسبة عجز،



ومع ذلك فان الجهة الادارية الطاعنة لم تمض فى اجراءات اثبات الاصابة والعجز بالعرض على المجلس الطبى المختص ثم على اللجان المبينة بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ توطئة لتقرير حقوقه المالية المترتبة على الاصابة، وانما اكتفت باحالته الى الاحتياط فى الموعد المقرر لذلك ، وان تقاعس جهة الادارة عن اتخاذ الاجراءات اللازمة لتقرير حقوق المطعون ضده طبقا لاحكام القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه لا يمكن ان يترتب عليه ضياع هذه الحقوق التى يستمدها المطعون ضده من القانون مباشرة حيث لا يمكن لاية جهة بعمل او امتناع من جانبها ان تهدر حقوق الغير قبلها ، ويكون الحكم المطعون فيه اذ قضى للمطعون ضده بالحق فى صرف قيمة مكافآت نهاية الخدمة ونصف مبلغ التأمين المقرر وفقا لاحكام القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ قد اصاب وجه الحق فيما قضى به ويكون طعن الجهة الادارية بذلك غير قائم على اساس سليم من القانون ويتعين الرفض .

(طن ١٤٨١ و ١٤٩٤ لسنة ٣٠ جلسة ١١/١٩٨٦)

### قاعدة رقم ( ٢١٣ )

المبدأ: المادة (٨١) من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ فى شأن المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض للقوات المسلحة - المادتان ٨٢ و ٨٥ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ . الاداة الاساسية لاثبات سبب الاصابة هى التحقيق الذى تجريه الجهات العسكرية المختصة فور حدوث الاصابة - تحديد نسبة الاصابة ودرجة العجز ونوعه ( كلياً او جزئياً ) من اختصاص المجلس الطبى العسكرى باعتبار ان ذلك من

المسائل الفنية التي تقدرها الجهة الطبية المختصة - ناط المشروع باللجنة المنصوص عليها بالمادة (٨٥) من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ إصدار قرار يتضمن سبب الاصابة ودرجة العجز ونوعه - الزم المشروع هذه اللجنة قبل اصدار قرارها فحص تقرير المجلس الطبي العسكري - ونتيجة التحقيق العسكري - اساس ذلك :- ان تقرير المجلس الطبي هو الوعاء الطبي لاثبات سبب الاصابة - قرار هذه اللجنة يخضع لتصديق رئيس هيئة التنظيم والادارة بالنسبة لحالات العسكريين من غير الضباط - محاضر الشرطة لاتغنى عن التحقيق العسكري .

**المحكمة:** ومن حيث ان المادة ٨١ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض للقوات المسلحة، والذي وقعت الاصابة للطاعن في ظل العمل باحكامه ، تنص على ان كل إصابة ينشأ عنها جرح او عاهة او وفاة يجب ان يجرى عنها تحقيق بواسطة الجهات العسكرية المختصة لاثبات سبب الاصابة او العاهة او المرض او الوفاة . كما يجب اثباتها بواسطة المجلس الطبي العسكري المختص الذي عليه تحديد نسبة الاصابة ودرجة العجز كليا او جزئيا إن وجد . وتصدق شعبة التنظيم والادارة المختصة على اجراءات مجلس التحقيق وعلى قرار المجلس الطبي العسكري المختص؛

وقد رددت المادة ٨٢ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ ذات الحكم المنصوص عليه في المادة ٨١ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ ، وارذفت المادة ٨٥ تنص على ان : تقدر درجات العجز الكلى او الجزئى التى يستحق عنها معاش او تأمين او تأمين إضافى او تعويض فى حالات العجز المنصوص

عليها بالمواد..... لجنة مشكلة على الوجه الاتى .....وتعرض على هذه اللجنة الحالات التى استقرت وتصدر اللجنة قرارها بعد فحص تقرير المجلس الطبى العسكرى المختص ونتيجة التحقيق العسكرى ان وجد ويتضمن هذا القرار سبب الاصابة ودرجات العجز ونوعه كليا او جزئيا . ولايصبح قرار اللجنة نافذا ، إلا بعد تصديق رئيس أركان حرب القوات المسلحة او من يفرضه بالنسبة لحالات الضباط او رئيس هيئة التنظيم والادارة او من يفوضه بالنسبة لحالات باقى العسكريين والعاملين المدنيين .

ومفاد ما تقدم ان الاداة الاساسية والطبيعية لاثبات سبب الاصابة - حسبما افصحت عنه المادة ٨١ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ ومن بعدها المادة ٨٢ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ - هى التحقيق الذى تجريه الجهات العسكرية المختصة فور حدوث الاصابة . اما المجلس الطبى العسكرى فقد اختصه المشرع اساما بتحديد نسبة الاصابة ودرجة العجز ونوعه كليا او جزئيا ان وجد باعتبار ان ذلك من المسائل الفنية التى لا بد وان تقدرها الجهة الطبية المختصة . ثم تخضع بعد ذلك إجراءات مجلس التحقيق وتقرير المجلس الطبى العسكرى لتصديق شعبة التنظيم والادارة . واذا كان القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه قد استحدث بنص المادة ٨٥ سالفة الذكر تشكيل لجنة اختصاصها باصدار قرار يتضمن سبب الاصابة ودرجات العجز ونوعه كليا او جزئيا ، فانه اوجب عليها قبل اصدار قرارها فحص تقرير المجلس الطبى العسكرى المختص ونتيجة التحقيق العسكرى باعتبار ان الاول هو الوعاء الطبيعى لاثبات نسبة الاصابة ودرجة العجز ونوعه والثانى الوعاء الطبيعى لاثبات سبب الاصابة واخضع قرارها لتصديق رئيس هيئة التنظيم

والادارة بالنسبة لحالات العسكريين من غير الضباط .

ومن حيث ان الثابت من اوراق الدعوى انه بتاريخ ١٩٧١/١٠/٧ كان الطاعن يستقل إحدى عربات الوحدة العسكرية التابع لها بصحبة سائقها لاحضار تعيين الوحدة من سرية التعيينات بالجبل الاحمر، وتوقف السائق فجأة لتفادى الاصطدام بعربة اخرى سقط الطاعن على مؤخرته مصطدما بحافة مقعد الكابينة فأصيب بانزلاق غضروفي في الفقرات القطنية للعمود الفقري ، واجرى عن الحادث تحقيق بمعرفة مجلس تحقيق عسكري سمعت فيه اقوال الطاعن وسائق العربة وانتهى التحقيق بقرار قائد محطة الاسماعيلية العسكرية الى ان اصابة الطاعن وقعت قضاء وقدر اثناء الخدمة وبسببها ، وقد صدقت على هذا القرار شعبة التنظيم والادارة بقيادة الجيش الثاني الميداني . ويبين من الاوراق ان الطاعن اجريت له عملية استئصال الصفيحة الخلفية بالفقرات القطنية خلال الفترة التي قضاها بالمستشفى من ١٩٧٢/٩/١١ حتى ١٩٧٢/١١/٤ ثم عرض على المجلس الطبي العسكري الفرعي بتاريخ ١٩٧٣/١١/٢٤ لتحديد درجة العجز ونوعه المتخلف عن الاصابة ، فاثبت المجلس انه اجري عملية استئصال الصفيحة الخلفية بالفقرات القطنية وتخلف عنها عجز جزئي بنسبة ١٥٪ واستطرد تقرير المجلس ان الاصابة وقعت اثناء الخدمة وبغير سببها ، وان الطاعن غير لائق طبيا للخدمة . ورغم ذلك فقد ظل الطاعن مستبقي بالخدمة حتى ١٩٧٨/٣/١ - رغم تسريح وحدته في ١٩٧٢/٧/١ - حيث عرضت الاوراق على لجنة تقدير درجات العجز المشكلة بناء على المادة ٨٥ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ ، فاستعرضت اللجنة قرار مجلس التحقيق

العسكري الخاص بالاصابة والذي انتهى الى انها حدثت اثناء الخدمة وبسببها ، وقرار المجلس الطبي العسكري الذى انتهى الى ان الاصابة حدثت اثناء الخدمة ولكن بغير سببها وخلفت عجزا جزئيا بنسبة ٧١٥ ٪ مع عدم اللياقة طبيا . وخلصت اللجنة الى قرارها باعتبار إصابة الطاعن بغير سبب الخدمة ، واستندت فى قرارها الى الاسباب الاتية:

١- عدم ثبوت وقوع حادث بالمعنى المفهوم نسبب فى حصول الاصابة والحادث الذى زعمه المذكور (الطاعن) لم يثبت باجراء قانونى او بمحاضر شرطة.

٢- ان حالة المذكور يمكن ان تنتج عن اسباب اخرى خلاف ما ذكره.

٣- ورد فى إفادة القومسيون الطبي ان المذكور دخل المستشفى فى ١٩٧١/١٠/٥ وليس ١٩٧١/١٠/٧ كما يدعى ومن ثم تكون الحالة قائمة به قبل وقوع الحادث المزعوم.

٤- ان العملية الجراحية التى اجريت له تمت لعلاج حالته التى لم يثبت وقوعها نتيجة حادث.

٥- بتطبيق امر القيادة العامة رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٧ على حالته تكون إصابته بغير سبب الخدمة لعدم استيفائه شرط قضاء عشر سنوات متصلة فى الخدمة . وقد صدق رئيس هيئة التنظيم والادارة على قرار اللجنة واصبح نافذا طبقا لحكم المادة ٨٥ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ المشار اليها.

ومن حيث انه لا صحة للسبب الاول الذى اقامت عليه اللجنة قرارها المطعون فيه ذلك ان الحادث الذى وقع للطاعن اثناء ركوبه فى عربة الوحدة وادى الى اصابته بالانزلاق الغضروفي قد ثبت باجراءات مجلس التحقيق العسكرى الذى سمعت فيه اقوال الطاعن وسائق العربة ( النموذج رقم ٣٣ من المودع ملف الدعوى ) والذى انتهى بقرار قائد محطة الاسماعيلية العسكرية الى ان اصابة الطاعن حدثت بسبب الحادث قضاء وقدرا اثناء الخدمة وبسببها وصدقت عليه شعبة التنظيم والادارة بقيادة الجيش الثانى . وهذا التحقيق العسكرى هو الاجراء القانونى والاداة الطبيعية التى تطلبها القانون لاثبات سبب الاصابة . وهو لا يربى بغنى عن محاضر الشرطة بل ان هذه المحاضر لا تجزى عن التحقيق العسكرى . ومتى ثبت وقوع الحادث المشار اليه باجراءات مجلس التحقيق العسكرى المودع اوراق الدعوى ، فلا محل لما استندت اليه لجنة تقدير درجات العجز فى قرارها المطعون فيه من ان حالة الطاعن يمكن ان تنتج عن اسباب اخرى خلاف الحادث ، لان هذا الافتراض لامجال له مع ثبوت الحادث والاصابة الناجمة عنه . اما عن التاريخ الذى ذكرت اللجنة - فى معرض تسيبها للقرار - ان الطاعن دخل فيه الى المستشفى وهو ١٩٧١/١٠/٥ اى قبل وقوع الحادث فى ١٩٧١/١٠/٧ واستخلصت اللجنة - من ذلك ان حالة الانزلاق الغضروفي قائمة بالطاعن قبل وقوع الحادث ، فهو تاريخ لا وجود له فى الاوراق وقد انتزعت اللجنة من غير اصول ثابتة فيها ، بل تجمع كافة البيانات على ان الحادث وقع فى ١٩٧١/١٠/٧ ، وان الطاعن عرض على مستشفى الحلمية العسكرية بدءا من ١٩٧١/١٢/٣٠ وظل يتردد عليها منذ ذلك التاريخ ، واجريت له عملية استئصال الانزلاق الغضروفي القطنى فى الفترة من ١٩٧٢/٩/١١

حتى ١٩٧٢/١١/٤ ، كذلك فلا حاجة باحكام امر القيادة رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٧ الذى ذكرت اللجنة انه بتطبيق احكامه تكون اصابة الطاعن بغير سبب الخدمة . ذلك ان البند رقم (١) من هذا الامر ينص على ان جميع الامراض التى تحصل لافراد القوات المسلحة خلال خدمتهم تعتبر بسبب الخدمة متى تقرر عدم اللياقة الطبية للمريض للخدمة بالقوات المسلحة بسبب المرض وذلك متى ثبت ان المرض حدث بعد قضاء مدة خدمة حسنة ومتصلة بالقوات المسلحة عشر سنوات إلا ان يثبت التحقيق الذى تجريه السلطات العسكرية المختصة ان المرض تسبب عن الخدمة وإن قلت مدتها عن عشر سنوات.

وقد استصحبت بقية بنود الامر المشار اليه ذات المعيار الخاص بقضاء مدة خدمة عشر سنوات كقرينة على حدوث الوفيات او الاصابات بسبب الخدمة.

مفاد ذلك انه فى حالة عدم توافر هذه المدة تنتفى القرينة ولكن يبقى إثبات ان الاصابة او الوفاة قد حدثت بسبب الخدمة فعلا بواسطة التحقيق الذى تجريه السلطات العسكرية وفقا لحكم المادة ٨٢ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ سالفه الذكر.

وعليه فانه ولئن كان الطاعن فى تاريخ اصابته لم يستكمل مدة عشر سنوات خدمة بالقوات المسلحة مما يحول دون تمتعه بالقرينة التى وفرها امر القيادة رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٧ للمرضى والمصابين من افراد القوات المسلحة المستوفين لهذه المدة ، إلا انه فى غير حاجة لمعاملته بهذه القرينة لان

اجراءات مجلس التحقيق العسكرى الذى اجرى عن اصابته اثبتت -  
حسبما سبق بيانه - ان الاصابة نتجت عن حادث وقع اثناء الخدمة  
وبسببها.

ومن حيث انه متى استبان ما تقدم واضحا ان لجنة تقدير درجات  
العجز المشكلة طبقا لحكم المادة ٨٥ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥  
المطعون عليه- وتصدق عليه من رئيس هيئة التنظيم والادارة - فيما تضمنه  
من اعتبار اصابة الطاعن بغير سبب الخدمة ، قد قام على اسباب غير  
صحيحة تتناقض مع ما هو ثابت بالاوراق ، وتخالف احكام القانون، ومن ثم  
يتعين الحكم بالغاء ما تضمنه القرار فى هذا الخصوص ، مع ما يترتب على  
ذلك من آثار اهمها احقية الطاعن فى صرف مستحقاته طبقا لاحكام  
القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ على اساس ان اصابته قد حدثت اثناء الخدمة  
وبسببها.

ومن حيث انه وقد قضى الحكم المطعون فيه بخلاف ما تقدم تعين  
الحكم بالغائه ، والقضاء للطاعن بطلباته على النحو المتقدم ، مع إلزام جهة  
الادارة المصروفات.

( طعن ٢٥٣١ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٨٧/٦/١٣ )

### قاعدة رقم ( ٢١٤ )

المبدأ: إذا انتهت خدمة المجند بسبب اصابة ترتب عليها عجز جزئى  
فانه يستحق معاشا شهريا قدره ثمانية جنيهاات على الا يقل عن تسعة  
جنيهاات بعد اضافة إعانة الغلاء- يستحق المجند فى هذه الحالة نصف



مبلغ التأمين المقرر وفقا للمادة (٧٧) والجدول رقم ٣ المرفق بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه- واجب العرض على اللجنة المنصوص عليها بالمادة (٨٥) يقع على عاتق جهة الادارة - تقاعس هذه الجهة عن واجب العرض لمدة تزيد عن عشر سنوات ليس من شأنه تعطيل حق الطاعن في الحصول على حقوقه المقررة قانونا- الحقوق التي رتبها القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ لايشترط لاستحقاقها لبوت الخطأ في جانب جهة الادارة - بعكس التعويض المقرر طبقا لقواعد المسؤولية التقصيرية.

**المحكمة:** ومن حيث ان المادة (١) من قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ تنص على ان « تسرى احكام هذا القانون على المتفعين بينهم :

(ج) ضباط الصف والجنود المجندون بالقوات المسلحة او بوحدات الاعمال الوطنية ومن في حكمهم ..... ويكون سريان احكام هذا القانون بالنسبة الى الفئات الواردة في البنود ( ج، د، هـ، و) في حدود الاحكام الخاصة بهذه الفئات المنصوص عليها في هذا القانون ..... وتنص المادة ٥٧ من هذا القانون على ان « يمنح من يصاب من المجندين بسبب الخدمة بجروح او عاهات او امراض يتقرر بسببها انتهاء خدمته العسكرية معاشا شهريا قدره عشرة جنيهاات اذا كان العجز كلياً، وثمانية جنيهاات اذا كان العجز جزئياً ..... وتنص المادة ٦٢ على ان « يكون الحد الأدنى لمعاش المجند تسعة جنيهاات شهريا بما في ذلك غلاء المعيشة» اى ان من تنتهى خدمته من المجندين بسبب اصابة ترتب عليها عجز جزئى يستحق معاشا شهريا قدره

ثمانية جنيهاً على الا يقل هذا المعاش - مضافا اليه اعانة الغلاء - عن تسعة جنيهاً . واذ تنص المادة ٧٤ على ان يقطع اشتراك التأمين بواقع ١ % شهريا من ..... (ج) الراتب الاصلى للمجندين ومن فى حكمهم ومن التعويضات ..... ٤. وتنص المادة ٧٦ على ان « تستحق مبالغ التأمين فى احدى الحالتين الاتيتين : (ب) انتهاء خدمة المشترك بسبب عدم اللياقة الصحية للخدمة اذا نشأت عن عجز كلى ، اما اذا كان العجز جزئيا استحق المشترك نصف مبلغ التأمين ، ولا يسرى ذلك على المجند الذى انتهت خدمته العسكرية لعدم اللياقة الصحية بسبب مرض او عاهة يثبت انه كان مصابا بها قبل تجنيده او بسبب اصابة تعمد احداثها وترتب عليها عدم صلاحيته للخدمة العسكرية » وتنص المادة ٧٧ على ان « يكون مبلغ التأمين الذى يؤدى طبقا للمادة ٧٦ معادلا لنسبة من الراتب السنوى تبعاً للسنة وفقاً للجدول رقم (٣) المرافق ..... ٤. ومفاد ما تقدم ان المجند الذى انتهت خدمته بسبب عدم اللياقة الصحية نتيجة لعجز جزئى يستحق نصف مبلغ التأمين المحدد وفقاً للمادة ٧٧ سائلة الذكر والجدول رقم (٣) المرافق للقانون. كما تنص المادة ٧٨ على ان يصرف فى حالتى الوفاة او انتهاء الخدمة لعدم اللياقة الصحية الى الورثة الشرعيين او من انتهت خدمته بحسب الاحوال تأمين اضافى على الوجه الاتى : (أ) اذا كانت الوفاة او العجز الكلى بسبب العمليات الحربية او فى احدى الحالات المنصوص عليها بالمادة ٣١ او نتيجة حادث طيران بسبب الخدمة ، فيكون التأمين الاضافى بالفئات الآتية ٠٠ : ٥٠٠ للمجندين ومن فى حكمهم (ب) اذا كانت الوفاة او العجز الكلى ناشئين بسبب الخدمة عدا حادث الطيران تصرف نصف الفئات. (ج) اذا كان العجز جزئيا يصرف نصف الفئات المقررة فى البندين أ، ب بحسب الاحوال.

ومن حيث ان الشابت من الاوراق - ان التقرير الطبي عن اصابة الطاعن اثبت انه دخل المستشفى بتاريخ ٢٤ من ابريل سنة ١٩٧٧ ، وتاريخ الاصابة هو يوم ٢٦ التالى وانه بالكشف عليه وجد عنده عتامة بقرنية العين اليسرى مؤثرة بدرجة كبيرة بنسبة عجز ٢٣٥ L اثناء الخدمة - اصابة غير قابلة للشفاء ، وقد اجرى مجلس تحقيق اصابة بتاريخ ١١ من يناير سنة ١٩٧٩ انتهى الى ان اصابة الطاعن حدثت بتاريخ ٢٦ من ابريل سنة ١٩٧٧ اثناء الخدمة وبسببها ، وتصدق على هذا القرار من الجهات المختصة .

واذ كان من شأن هذه الاصابة انتهاء خدمة الطاعن العسكرية فيترتب على ذلك استحقاقه لمعاش شهرى لا يقل عن تسعة جنيهات بما فى ذلك اعانة الغلاء وكذلك مبلغ التأمين المنصوص عليه وفقا للمادة ٧٧ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه والجدول رقم (٣) المرافق لذلك القانون . كما يستحق تأمينا اضافيا يبلغ ٢٦٥ جنيها بواقع نصف التأمين الاضافى المستحق فى حالة العجز الكلى فى غير حالات العمليات الحربية او احدى الحالات المنصوص عليها بالمادة (٣١) او فى حادث طيران . ولا يحتاج ما تقدم بان المادة ٨٥ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ تنص على انه « تقدر درجات العجز الكلى او الجزئى التى يستحق عنها معاش او تأمين او تأمين اضافى او تعويض فى حالات العجز المنصوص عليها بالمواد ..(٥٧).....(٧٦) و(٧٧) و(٧٨)..... لجنة مشكلة على الوجه الاتى ... وتعرض على هذه اللجنة الحالات التى استقرت وتصدر اللجنة قرارها بعد فحص تقرير المجلس العسكرى المختص ونتيجة التحقيق العسكرى ان وجد، ويتضمن هذا القرار سبب الاصابة ودرجات العجز ونوعه كليا أو جزئيا

ولا يصبح قرار اللجنة نافذا إلا بعد تصديق رئيس اركان حرب القوات المسلحة او من يفوضه بالنسبة لحالات الضباط او رئيس هيئة التنظيم والادارة او من يفوضه بالنسبة لحالات باقى العسكريين والعاملين المدنيين ، لذلك ان واجب العرض على تلك اللجنة يقع على عاتق جهة الادارة دون الطاعن الذى تكاملت فى حقه شروط استحقاق المعاش والتأمين والتأمين الاضافى على الوجه المشار اليه . وتقاعس جهة الادارة عن العرض على اللجنة المشار اليها ما يزيد على عشر سنوات من تاريخ وقوع الاصابة ليس من شأنه ان يعطل حق الطاعن فى الحصول على حقوقه المقررة قانونا . فجهة الادارة لم تعارض ما اورده الطاعن من وقائع مؤيدة بالمستندات الرسمية الصادرة عنها تفيد وقوع الاصابة اثناء وسبب الخدمة وتختلف نسبة العجز عنها بلغ ٧٣.٥٪ كما لم تنكر ما اورده الطاعن من انه لم يحصل على حقوقه وفقا للقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه . كما لم تقدم دفاعا يفيد انه لا يستحق مثل هذه الحقوق. وبعد لجوء الطاعن الى جهة القضاء انما كان لاقتضاء حقوقه الناشئة عن تلك الاصابة ، ولا يسوغ تعطيل حقوقه فى هذا الشأن بفعل او امتناع من جهة الادارة والا اصبحت تلك الحقوق منوطة بمحض ارادة المدين بها .

ومن حيث ان الحقوق التى يربتها القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه للمصابين من الجنود اثناء وسبب الخدمة لا يشترط لاستحقاقها ثبوت خطأ منسوب الى جهة الادارة . ولا يبين من وقائع الحال ان ثمة خطأ منسوب الى تلك الجهة يمكن ان يرتب للطاعن حقا فى التعويض طبقا للقواعد العامة خارج ما هو منصوص عليه فى القانون المذكور فليس فى الاوراق ما يكشف عن ان الالتهاب الشديد الذى اصاب عين الطاعن كان

بخطأ منسوب الى الجهة المذكورة او ان العملية الجراحية قد شابهها من القصور ما ينبئ عن وجود خطأ مما تسأل عنه جهة الادارة مدنيا - وعلى ذلك فلا وجه لما يطالب به الطاعن من تعويضات على اساس المسؤولية التقصيرية حيث ان عنصر الخطأ غير ثابت فى واقعة الحال.

ومن حيث ان من يخسر دعواه يلزم بمصروفاتها.

( طعن ٢٠٥٨ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٨٧/١١/٧ )

### قاعدة رقم ( ٢١٥ )

المبدأ: وجود تناقض ظاهر فى تحديد وقت وقوع الاصابة التى لحقت المدعى ، وعدم القطع فيما اذا كانت اصابته بسبب الخدمة او بغير سبب الخدمة - الثابت يبين ان المدعى جند بالقوات المسلحة ، واستمر فى تأدية الخدمة العسكرية لأكثر من ثلاث سنوات ثم انتهت خدمته لعدم اللياقة الطبية بسبب الاصابة التى نشأ عنها عجز جزئى - استخلاص المحكمة من ذلك بلا ادنى شك يزعم عقيدتها ان اصابة المدعى كانت أثناء التجنيد وليست قبله - احكام القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة هى الواجبة التطبيق على المنازعة - مفاد هذه الاحكام احقية المدعى فى المعاش الشهرى والتأمين الاضافى المقرر للمجنّد الذى انتهت خدمته لعدم اللياقة الصحية الناشئة عن اصابته بعجز جزئى بسبب الخدمة طبقا لاحكام المواد ٥٧ و ٧٦ و ٧٨ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ .

المحكمة : ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان المدعى جند بالقوات المسلحة بتاريخ ١٩٧٧/١/١٨ وأصيب بكسر بالساق اليمنى

بتاريخ ١٩٧٨/٥/٢ وعرض على اللجنة الطبية فرأت من تشخيص الحالة انها كسر قديم ملتئم فى وضع معيب والتهاب عظمى غضروفى بأعلى الساق اليمنى نتج عنه عجز جزئى بنسبة ٢١٥٪ وان الاصابة قبل التجنيد ويحتمل بسبب الخدمة وصدر قرار شعبية التنظيم والادارة - قيادة المنطقة العسكرية المركزية - بتاريخ ١٩٨٠/٩/١٠ باعتبار الاصابة بغير سبب الخدمة واعتبر غير لائق طبيا للخدمة العسكرية وانتهت خدمته العسكرية بتاريخ ١٩٨٠/١١/١ عن

يوم شهر سنة

مدة خدمة حسنة قدرها ١٠ ٩ ٣

ومن حيث ان البين من الوقائع ومن تقرير اللجنة الطبية ، التناقض الظاهر فى تحديد وقت وقوع الاصابة التى لحقت المدعى وعدم القطع فيما اذا كانت اصابته بسبب الخدمة ام بغير سبب الخدمة ، ذلك ان تقرير اللجنة الطبية اورد تاريخا محددا للاصابة هو ١٩٧٨/٥/٢ وذكر فى ذات التقرير ان الاصابة قبل التجنيد ولا تفسير لهذا التناقض إلا ان يكون سببه ما ورد فى تقرير اللجنة عن تشخيص الاصابة بانها كسر قديم ملتئم فى وضع معيب والتهاب عظمى غضروفى بأعلى عظمة الساق اليمنى ، وهذا التشخيص فى حد ذاته لا يشير اية مظنة حول تاريخ وقوع الاصابة وليس من شأنه اعتبار الاصابة قبل التجنيد ، فالثابت يبين ان المدعى جند بالقوات المسلحة بتاريخ ١٩٧٧/١/١٨ واستمر فى تأدية الخدمة العسكرية لأكثر من ثلاث سنوات ثم انتهت خدمته فى ١٩٨٠/١١/١ لعدم اللياقة الطبية بسبب

الاصابة التي نشأ عنها عجز جزئى بنسبة ٢١٥٪ ومن ثم فلا جدال فى ان اصابة المدعى اثناء التجنيد وليست قبله - ويبدو ان ما وقع فيه تقرير اللجنة من تناقض على الوجه السالف يئانه كان له صداه فى مسلك اللجنة وهى بصدد بيان ما، اذا كانت الاصابة بسبب الخدمة ام بغير سبب الخدمة فلم تشأ الافصاح عن ان الاصابة بسبب الخدمة صراحة وقالت انها يحتمل ان تكون بسبب الخدمة على الرغم من انه لا يوجد فيما عرضته فى تقريرها ولا فى غيره من الاوراق ما يشكك فى ان الاصابة بسبب الخدمة فظروف الاحوال ووقائع الدعوى وملاسلاتها تؤيد ذلك .....

ومن حيث انه على هذا الاساس يتعين النظر فى حالة المدعى باعتباره مجندا بالقوات المسلحة انهيت خدمته العسكرية لعدم اللياقة الصحية الناشئة عن اصابة نتج عنها عجز جزئى بسبب الخدمة.....

ومن حيث ان قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة الصادر بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ هو الواجب التطبيق على هذه المنازعة وقد نص فى المادة (١) على ان تسرى احكام هذا القانون على المتقاعدين الاتى يئانهم : (أ) الضباط العاملون ..... (ب) ..... (ج) ضباط الصف والجنود المجندون بالقوات المسلحة او بوحدات الاعمال الوطنية ومن فى حكمهم ..... ويكون سريان احكام هذا القانون بالنسبة الى الفئات الواردة فى البنود (ج، د، هـ، و) فى حدود الاحكام الخاصة بهذه الفئات المنصوص عليها فى هذا القانون ..... ٤ ونص فى المادة (٥٧) على ان لا يمنح من يصاب من المجندين بسبب الخدمة بجروح او عاهات او امراض يتقرر بسببها انتهاء خدمته العسكرية معاشا شهريا قدره عشرة جنيها

إذا كان العجز كلياً ، وثمانية جنيهاً إذا كان العجز جزئياً . أما من تنتهي خدمته منهم لأصابته بسبب العمليات الحربية أو في إحدى الحالات المنصوص عليها بالمادة (٣١) فيمنح معاشاً شهرياً مقداره إثنا عشر جنيهاً إذا كان العجز كلياً وعشرة جنيهاً إذا كان العجز جزئياً» ونص في المادة (٧٦) على أن « تستحق مبالغ التأمين في إحدى الحالتين الآتيتين : (أ) ..... (ب) انتهاء خدمة المشترك بسبب عدم اللياقة الصحية للخدمة إذا نشأت عن عجز كلي أما إذا كان العجز جزئياً استحق المشترك نصف مبلغ التأمين ..... » ونص في المادة (٧٨) على أن « يصرف في حالة الوفاة أو انتهاء الخدمة لعدم اللياقة الصحية إلى الورثة الشرعيين أو من انتهت خدمته بحسب الأحوال تأمين إضافي على الوجه الآتي : (أ) إذا كانت الوفاة أو العجز الكلي بسبب العمليات الحربية أو في إحدى الحالات المنصوص عليها بالمادة (٣١) أو نتيجة حادث طيران بسبب الخدمة فيكون التأمين الإضافي بالفئات الآتية : (١) ..... (٢) ..... (٣) ٧٠٠ جنيه لضباط الصف والجنود ذوي الرواتب العالية (٤) ٥٠٠ جنيه للمجندين ومن في حكمهم . (ب) إذا كانت الوفاة أو العجز الكلي ناشئين بسبب الخدمة عدا حادث الطيران تصرف نصف الفئات . (ج) إذا كان العجز جزئياً يصرف نصف الفئات المقررة في البندين (أ) و (ب) بحسب الأحوال ، ونص في المادة (٧٩) على أنه « يشترط لاستحقاق التأمين الإضافي في حالة انتهاء الخدمة لعدم اللياقة الصحية ألا يكون المتتفع قد حصل على تعويض عن ذات أصابته قبل انتهاء خدمته يعادل أو يزيد على مبلغ التأمين الإضافي المنصوص عليه بالمادة (٧٨) فإذا كان قد استولى على تعويض أقل من مبلغ التأمين الإضافي المشار إليه أدى إليه الفرق »



ومن حيث انه بناء على هذه النصوص يكون للمدعى الحق فى المعاش الشهرى المنصوص عليه فى المادة (٥٧) مقدرا على اساس ان اصابته التى تقرر بسببها إنهاء خدمته العسكرية قد نشأ عنها عجز جزئى بنسبة ١٥٪ كقرار اللجنة الطبية وباعتبار ان هذه الاصابة بسبب الخدمة ومن ثم فلا يمنح المعاش الشهرى المقرر فى حالات العجز الكلى او المقرر لمن تنتهى خدمته لعدم اللياقة الصحية لاصابته بسبب هذه العمليات الحربية او فى احدى الحالات المنصوص عليها بالمادة ٣١ وذلك طالما ثبت العجز الجزئى فى حالة المدعى ولم يثبت ان اصابته بسبب هذه العمليات او فى احدى الحالات المذكورة ، كذلك يستحق المدعى مبلغ التأمين المنصوص عليه فى المادة ٧٦ المشار اليها باعتباره من عناصر التعويض المستحق للمدعى المستمد من القانون مباشرة اما بالنسبة للتأمين الاضافى المنصوص عليه فى المادة (٧٨) فان المدعى يستحق نصف فئة التأمين الاضافى المقررة فى البند(ب) من تلك المادة وذلك لما سبق بيانه من ان انتهاء خدمة المدعى كان لعدم اللياقة الصحية الناشئة عن عجز جزئى بسبب الخدمة ودون ان تكون اصابته بسبب العمليات الحربية او فى احدى الحالات المنصوص عليها بالمادة (٣١).....

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه وقد قضى بأحقية المدعى فى معاش شهرى بواقع عشرة جنيهات شهريا على اساس ان العجز الذى نشأ عن اصابته عجز كلى وبأحقية فى مبلغ التأمين الاضافى الكامل المقدّر بمبلغ سبعمائة جنيه لضباط الصف والجنود وذوى الرواتب العالية فى حالات العجز الكلى بسبب العمليات الحربية او فى احدى الحالات المنصوص عليها

بالمادة (٣١) او نتيجة حادث طيران بسبب الخدمة واسقط حقه فى التأمين الاصلى بغير سند فإن هذا الحكم يكون قد نأى عن الصواب فى تطبيق صحيح حكم القانون ولا عبرة بموقف الجهة الادارية من عدم تقديم ملف اصابة المدعى فمناط سلامة الحكم هو صحة الوقائع وصحة تطبيق القانون عليها ومن ثم يتعين القضاء بتعديل الحكم المطعون فيه ليكون يالزام المدعى عليه بصفته بان يدفع للمدعى مبلغ المعاش الشهرى والتأمين والتأمين الاضافى وفقا لاحكام المواد ٥٧ و٧٦ و٧٨ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه باعتبار انتهاء خدمته العسكرية لعدم اللياقة الصحية بسبب اصابته بسبب الخدمة ترتب عليها عجز جزئى وذلك على الوجه السالف بيانه والزام المدعى عليه بالمصروفات عن درجتى التقاضى.....»

( طعن رقم ٢٣٦١ لسنة ٣٠ قى جلسة ١٩٨٩/٣/١٨ )

### قاعدة رقم ( ٢١٦ )

المبدأ: القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة اوجب اجراء تحقيق فى كل اصابة تحدث للمجنّد ينشأ عنها جرح او عاهة او وفاة بواسطة الجهات العسكرية المختصة - بغرض إثبات سبب الاصابة او العاهة او المرض او الوفاة - بعد إجراء التحقيق يجرى البات الاصابة بواسطة المجلس الطبى العسكرى المختص - اذ عليه ان يقدم تقريراً يتضمن تحديد نسبة الاصابة او درجة العجز ونوعه - تصدق هيئة او شعبة التنظيم والادارة المختصة على اجراءات مجلس التحقيق - هذه اجراءات جوهرية تكفل حقوق المجندين

فى البات اصابتهم فور حدوثها وما ينشأ عنها من عجز وما يترتب على ذلك من حقوق تأمينية وتعويضية ومعاشية مستحقة عن الاصابة والعجز الذى يحدث بسبب الخدمة - اذا كان الدستور قد اوجب على كل قادر من شباب مصر اداء الخدمة العسكرية دفاعا عن حياة افرادها واموالها واعراضهم وصونا لاستقلال الدولة وتحقيقا لعزتها وكرامتها فإن الخزانة العامة يجب ان تتحمل عبء تأمين المجندين ضد المخاطر التى يتعرضون لها اثناء الخدمة العسكرية وبسببها - وذلك فى كل الاحوال التى تثبت إصابتهم او مرضهم اثناء الخدمة وبسببها او التى يثبت وقوع المرض او الاصابة اثناء الخدمة وبعد التجنيد - حدد القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه كافة الحقوق والمزايا التى تستحق للمجنّد الذى يصاب اثناء تجنيده وبسببه - ذلك حسب نوع الاصابة وسببها ودرجة العجز الذى نتجت عنها .

٥ ومن حيث ان المادة الاولى من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة تنص على ان « تسرى احكام هذا القانون على المنتسفين الاتى بيانهم : (أ)..... (ب)..... (ج) ضباط الصف والجنود المجندون بالقوات المسلحة ..... » وتنص المادة ٨٢ من ذات القانون على ان : « كل اصابة ينشأ عنها جرح او عاهة او وفاة يجب ان يجرى عنها تحقيق بواسطة الجهات العسكرية المختصة لاثبات سبب الاصابة او العاهة او المرض او الوفاة . كما يجب اثباتها بواسطة المجلس الطبى العسكرى المختص الذى عليه ان يقدم تقريراً يتضمن تحديد نسبة الاصابة ودرجة العجز ونوعه

كلية او جزئيا ان وجد . وتصدق هيئة اوشعبة التنظيم والادارة المختصة على اجراءات مجلس التحقيق بعد الاطلاع على تقرير المجلس الطبي العسكري المختص « وتنص المادة ٨٣ من ذات القانون على ان « تثبت عدم اللياقة الصحية للخدمة العسكرية بقرار من المجلس الطبي العسكري المختص بناء على طلب يقدم من المصاب او المريض او من وحدته او من الجهة الطبية العسكرية المختصة ..... ويجوز ان ينتقل المجلس الطبي العسكري الى الجهة التي يقيم فيها المصاب او المريض اذا كانت حالته تمنعه من الانتقال الى مقر المجلس .

ولا يجوز للمجلس ان يوصى بعدم اللياقة الصحية إلا اذا كان عدم احتمال الشفاء نهائيا . ويعتبر اليوم السابق للتاريخ الذي تحدده الجهة المختصة بالتصديق على انتهاء الخدمة هو نهاية مدة الخدمة المحسوبة في المعاش .

ومن حيث ان الثابت من مذكرة ادارة التأمين والمعاشات للقوات المسلحة بوزارة الدفاع المقدمة للمحكمة الادارية باسيوط ان الطاعن جند في ١٩٧٧/٧/٢ كجندى مجند وادخل المستشفى في ١٩٨١/٢/٨ وتشخيص المرض عصاب مزمن شديد قبل الخدمة والعجز جزئي وغير لائق للخدمة العسكرية وذلك لاقبل مستوى طبي محدد للخدمة العسكرية وقد استنفذت حياله كافة وسائل العلاج بالنسبة للمستشفيات العسكرية وان الاصابة نشأ عنها عاهة مستقرة غير قابلة للشفاء او التحسن وقد حدث المرض قبل الخدمة وتغير سبب الخدمة ومن ثم انتهت خدمته بتاريخ ١٩٨١/٣/٧ بتغير سبب الخدمة عن مدة قدرها ٥ يوم ٨ شهر ٣ سنة منها مدة خدمة فاقدة قدرها ٢٠٥ يوما ولم يشترك في اية عمليات حربية وانتهت

المذكورة الى عدم احقية الطاعن لاي معاش إلا انه رعاية من القوات المسلحة له وتقديرا لظروف مرضه وحالته فقد منح معاشا استثنائيا قدره ٢٢, ٩٥٠ جنية بالقرار الجمهورى رقم ٥١ لسنة ١٩٨٥ .

ومن حيث ان القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ سالف البيان قد اوجب اجراء تحقيق فى كل اصابة تحدث للمجند ينشأ عنها جرح او عاهة او وفاة بواسطة الجهات العسكرية المختصة وذلك بغرض اثبات سبب الاصابة او العاهة او المرض او الوفاة ، وبعد اجراء التحقيق يجرى اثبات الاصابة كذلك بواسطة المجلس الطبى العسكرية المختص والذي عليه ان يقدم تقريراً يتضمن تحديد نسبة الاصابة او درجة العجز ونوعه وتصدق هيئة او شعبة التنظيم والادارة المختصة على اجراءات مجلس التحقيق وكلها اجراءات جوهرية كفالة لحقوق المجندين فى اثبات اصابتهم فور حدوثها وما ينشأ عنها من عجز وما يترتب على ذلك من حقوق تأمينية وتعويضية ومعاشية مستحقة عن الاصابة والعجز الذى يحدث وبسبب الخدمة ويفيد انه كان غير لائقاً طبياً للخدمة ذلك من جهة وحماية للخزانة العامة تتمثل فى عدم صرف مبالغ لغير المستحقين لها من جهة اخرى وتقوم بهذه الاجراءات الجهات المختصة بالقوات المسلحة سواء بطلب من المجند المصاب او من وحدته او من الجهة الطبية العسكرية المختصة ، ولما كان الثابت حسبما تقدم ان الطاعن قد جند بالقوات المسلحة اعتباراً من ٧٧/٧/٢ ولم يكتسب صفة المجند الا بعد ثبوت لياقته الطبية للخدمة العسكرية واستمرت خدمته عدة سنوات حتى دخل المستشفى فى ١٩٨١/٢/٨ ولم تقدم جهة الادارة ما يثبت عكس هذا اما بواسطة القومسيون الطبى المختص اثناء تجنيده او بعد التجنيد بواسطة اللجنة

الطبية العليا المحددة فى المادة ١٥ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ والذى لو كان حقيقيا لقامت القوات المسلحة بفصله من الخدمة لعدم لياقته طبيا للخدمة . ومن ثم يكون قد توافرت فى الطاعن يقيين اللياقة الطبية اللازمة للخدمة العسكرية عند تجنيده فى ١٩٧٧/٧/٢ وإثناء خدمته العسكرية ثم اصيب بمرض اثناء تجنيده وادخل المستشفى فى ١٩٨١/٢/٨ وشخص مرضه عصاب مزمن شديد وقد استنفذت حياهه كافة وسائل العلاج فى المستشفيات العسكرية واصبح غير لائق للخدمة العسكرية فانتهت خدمته العسكرية فى ١٩٨١/٣/٧ وذلك حسبما افادت جهة الادارة وبغير ان تجرى التحقيق المشار اليه لتحديد سبب الاصابة ونسبة العجز . ومن ثم فانه اذ لم يثبت من الاوراق انه قد انتفت بعد التحقيق والبحث والفحص مسئولية الادارة العسكرية عن اصابة الطاعن بسبب الخدمة العسكرية وما نتج عنها من مضاعفات تأسيسا على انه ولئن كانت لم تثبت اصابته اثناء العمليات الحربية إلا ان ذلك كان بالضرورة نتيجة لعدم إجراء التحقيق والبحث والفحص الذى اوجبه القانون فى مثل حالة الطعن وبالمخالفة لاحكامه وبتقصير من الادارة العسكرية المختصة الذى كان يخضع الطاعن تماما لسلطتها خلال تجنيده ووقت مرضه وعلاجه فانه لايسوغ بتقصير الادارة العسكرية المذكورة اهدار حق الطاعن الذى ثبت من الاوراق وباتقرار هذه الادارة ذاتها سلامة تجنيده صحيا ووقوع الاصابة والمرض اثناء هذه الخدمة وباعتبار ان تجنيده كان باعتباره لائقا للخدمة طبيا فان مرضه واصابته يكون قد حدث حتما اثناء الخدمة ووجود الطاعن تحت سيطرة الادارة العسكرية خلالها فى جميع ما يتعلق بحياته وفى تنفيذه لواجبات ادائها متعرضا للاخطار المتزايدة التى تتفق مع طبيعة الخدمة العسكرية وكيفية ادائها

واماكن تنفيذ واجباتها ومن ثم فانه يتعين اعتبار ما وقع للطاعن قد تم اثناء  
وسبب الخدمة وتسوية مستحقته على هذا الاساس يؤكد ذلك انه اذا كان  
الدستور قد اوجب على كل قادر من شباب هذه الامة اداء الخدمة  
العسكرية دفاعا عن حياة افرادها واموالها واعراضهم وصونا  
لاستقلال الدولة وتحقيقا لعزتها وكرامتها فان الخزنة العامة التى تتمثل  
فيها ( بيت مال الامة ) يجب ان تتحمل عبء تامين المجندين ضد المخاطر  
التي يتعرضون لها اثناء الخدمة العسكرية وبسببها فى كل الاحوال التى  
تثبت إصابتهم او مرضهم اثناء الخدمة وبسببها او التى يثبت وقوع المرض او  
الاصابة اثناء الخدمة وبعد التجنيد والتى لم يتم تحقيقها وفحصها وفقا لما  
حدده القانون ليثبت انها حدثت ليس بسبب الخدمة العسكرية وقد حدد  
القانون رقم (٩٠) لسنة ١٩٧٥ بالنسبة للعسكريين ومنهم المجندون والطاعن  
احدهم كافة الحقوق والمزايا التى تستحق للمجنّد الذى يصاب اثناء تجنيده  
وبسببه حسب نوع الاصابة وبسببها ودرجة العجز الذى تخلفت عنها على ما  
فصلته نصوص هذا القانون فى هذا الشأن ، اما وقد ثبت ان مرض الطاعن  
قد وقع اثناء تجنيده ولم تثبت الادارة وفقا للتحقيق الذى كان يتعين عليها  
اجراؤه ان ما وقع للطاعن كان بسبب الخدمة العسكرية مع تفاقم حالته على  
نحو ما ابانت حوافظ المستندات المقدمة منه فانه من ثم يكون من حق  
الطاعن تقاضى كافة الحقوق والمزايا المقررة فى القانون المذكور والتى تنطبق  
على حالته بمراعاة طبيعة اصابته ومرضه ونسبة العجز المتخلفة عنها ولايجبر  
ذلك ما تقرر له من معاش استثنائى لا يغطى جميع ما يستحقه على اساس  
ان اصابته ومرضه كان اثناء التجنيد وبسببه واذا اخذ الحكم المطعون فيه  
بخلاف هذا النظر فانه يكون قد صدر بالمخالفة لاحكام القانون مما يستوجب

الفاؤه والحكم باحقية الطاعن فى الحصول على جميع الحقوق والمزايا  
المقررة المحددة فى القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ باعتباره مجندا قد اصاب  
اثناء الخدمة وبسببها .

(طن ٣٣٢ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٢/٤/١٩٩٢)



## الفرع الخامس

### إختصاص لجنة تعويضات القوات المسلحة

#### قاعدة رقم (٢١٧)

المبدأ: لجنة تعويضات القوات المسلحة هي الجهة صاحبة الاختصاص في تقرير ما اذا كانت الاصابة الناء الخدمة العسكرية ومدى إستحقاق التعويض المقرر طبقا للقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن المعاشات والمكافآت والتأمين للقوات المسلحة .

**المحكمة :** ومن حيث ان المادة الاولى من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن المعاشات والمكافآت والتأمين للقوات المسلحة تنص على ان « تسرى احكام هذا القانون على المتفعين الاتيين بعد والموجودين بالخدمة وقت العمل به والذين يعينون بعد صدوره:.....(٢) الضباط وضباط الصف والجنود الاحتياط والمستدعون للخدمة بالقوات المسلحة في حدود الاحكام الخاصة الواردة بهذا .

ومن حيث ان المادة ٥٣ من القانون المشار اليه تنص على ان :

« من يصاب من المجندين بسبب الخدمة بجروح وعاهات او امراض يتقرر بسببها انتهاء خدمته العسكرية بمنح معاشا شهريا قدره خمسة جنيهاات اذا كان المعجز كليا وجنيهاان اذا كان المعجز جزئيا ..... » وتنص المادة ٥٤ على ان :

١ من يصاب بسبب الخدمة من المجتدين - المحتفظ لهم بوظائفهم المدنية - بجروح او عاهات او امراض يتقرر بسببها انتهاء خدمته العسكرية يمنح معاشا شهريا يعادل اربعة اخماس راتبه المدني ، ثم يضاف الى هذا المعاش جنيها واحدا ، وذلك اذا كان العجز كليا.

وفى كلتا الحالتين اذا كان العجز جزئيا فيمنح المصاب معاشا شهريا يعادل نصف راتبه المدني . وفى جميع الاحوال لا يجوز ان يقل المعاش عن الفئات المقررة بالفقرتين الاولى والثانية من المادة السابقة حسب الاحوال.

وتنص المادة ٧٠ من القانون المشار اليه على ان :

٢ من يصاب او يتوفى او يستشهد او يفقد من الضباط الاحتياط او من ضباط الصف والجنود الاحتياط اثناء فترات الاستدعاء بسبب الخدمة او بسبب العمليات الحربية او فى احدى الحالات المنصوص عليها بالمادة (٣١) يعامل من حيث المنحه او المعاش او مكافاة الاستشهاد او التأمين الاضافى او تعويض الاصابة معاملة قرينة مع العسكريين العاملين من نفس رتبته ان كان ضابطا او من نفس درجته من المتطوعين ان كان من الدرجات الاخرى.

ويعامل الضباط المجندون بالمعاملة نفسها .

ومن حيث ان مفاد ما تقدم ان المشرع فى القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ الذى حدثت فى ظله الاصابة قرر منح الذين يصابون اثناء الخدمة وبسببها معاشات تقدر بنسبة العجز المترتبة على هذه الاصابة وذلك طبقا للنسب والقواعد الواردة باحكامه.

ومن حيث ان المطعون ضده يستند فى دعواه الى صورة كتاب الشرطة العسكرية الوحيدة رقم ٧٥١٣ لسنة ٦ والمقيد تحت رقم ١٩٧٤/٦/٦ والمؤرخ ١٩٧٤/٣/٣١ والموجه الى شركة مصر للهندسة والسيارات ، والذي يفيد ان المطعون ضده اصيب اثناء الخدمة العسكرية كما قدم كتابا اخر من لجنة التعويضات برقم ٣٨ لسنة ١٩٧٤ بتاريخ ١٩٧٤/٢/٢٥ تقرر فيه ان الاصابة لم تحدث اثناء الخدمة ومن ثم لا يستحق تعويضا طبقا للقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ .

ومن حيث ان لجنة تعويضات القوات المسلحة هي الجهة صاحبة الاختصاص فى تقرير ما اذا كانت الاصابة اثناء الخدمة ومدى استحقاق التعويض المقرر ، وطالما انها فى كتابها المشار اليه نفت عن الاصابة انها تمت اثناء الخدمة فيتعين الاعتداد بهذا الكتاب دون كتاب الشرطة العسكرية اذ انها ليست جهة اختصاص ، ولا تملك التقرير برأى فى شأن الاصابة إلا بعد الرجوع الى لجنة التعويضات .

ومن حيث انه تأسيسا على ما تقدم فلا مناص من اعتبار اصابة المدعى لم تحدث اثناء الخدمة ، ومن ثم لا يستفيد من احكام القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ الذى حلت فى ظله الاصابة،

### قاعدة رقم (٢١٨)

المبدأ: اذ خلت الاوراق المقدمة في الدعوى من تحديد التاريخ الذى تم فيه تصديق رئيس هيئة التنظيم والادارة على قرار لجنة التعويضات المشكلة طبقا لنص المادة ٦٩ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ فى شأن المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض للقوات المسلحة لكى يصبح القرار المذكور نهائيا ، كما خلت الاوراق مما يدل على اخطار المدعى بهذا القرار او تاريخ علمه بكافة محتوياته ، يكون ما جاء بطعن الجهة الادارية من ان هذا القرار اصبح بمنأى عن الطعن فيه بفوات ميعاد الطعن على غير اساس من القانون .

**المحكمة:** انه عما جاء بطعن الجهة الادارية من ان المدعى لم تكن اصابته بسبب العمل وقد اصبح قرار لجنة التعويضات المشكلة وفق المادة ٩٦ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ فى هذا الشأن بمنأى عن الطعن فيه بفوات ميعاد الطعن فإن المدعى اقام دعواه بتاريخ ١٩٨٠/١٠/٢ للحكم باحقية فى التعويض عن اصابته التى وقعت بتاريخ ١٩٧٣/٧/٣ اثناء تجنيده بالقوات المسلحة وتسوية حالته باعتبار انها تمت اثناء العمل وبسببه وما يترتب على ذلك من اثار واذا خلت الاوراق والمستندات المقدمة فى الدعوى من تحديد التاريخ الذى تم فيه تصديق رئيس هيئة التنظيم والادارة على قرار لجنة التعويضات المشكلة طبقا لنص المادة ٦٩ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ سالف الذكر لكى يصبح القرار المذكور نهائيا ، كما خلت الاوراق مما يدل على اخطار المدعى بهذا القرار او تاريخ علمه بكافة محتوياته ومن ثم يكون ما جاء بطعن الجهة الادارية من ان هذا القرار اصبح

بمنأى عن الطعن فيه بفوات ميعاد الطعن - على غير اساس من القانون .  
ولا يغير من هذه النتيجة ما هو ثابت بحافظة مستندات المدعى من ان مدير  
السجلات العسكرية اخطره بتاريخ ١٩٧٦/٥/٨ ردا على شكواه بانه لا  
يستحق تعويضا ولا معاشا لاصابته قبل التجنيد اذ ان هذا الاخطار لا يحتوى  
على مضمون قرار لجنة التعويضات المشار اليه بأن الاصابة اثناء الخدمة  
وليست بسببها . فضلا عن ذلك فإن المدعى لم يطلب الغاء هذا القرار  
وانما تنحصر طلباته فى الحكم بتسوية حالته باعتبار ان اصابته تمت اثناء  
العمل وبسببه ، وهى لا تخضع للمواعيد المتصوص عليها بالنسبة لدعاوى  
الالغاء .

( طعنين ٢٩٥٩ و ٢٩٦٢ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٨٩/١/٢١ )

## الفرع السادس

### مدلول الشهيد

#### قاعدة رقم (٢١٩)

**المبدأ:** الشهيد هو كل من توفي بسبب العمليات الحربية في ميدان القتال او متأثراً باصابته بعد نقله من الميدان - حدد المشرع في المادة ٣١ الحالات التي تعتبر الوفاة بسببها في حكم الاستشهاد - من بين هذه الحالات ان تحدث الاصابة بسبب اقتحام المواقع او الانفجارات التي تحدث بسبب الالغام او المفرقات .

**المحكمة:** ومن حيث ان المادة ٧٥ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويضات للقوات المسلحة المعدل بالقانونين رقمي ٩٠ لسنة ١٩٦٨ و ٤٣ لسنة ١٩٧٢ على التوالي والذي وقعت الحادثة في ظل سريانه تنص على ان « يعتبر مستشهدا في حكم هذا القانون كل من يتوفى بسبب العمليات الحربية في ميدان القتال او متأثراً باصابته بعد نقله منه ، وتسرى احكام الفقرة السابقة على من توفي في احدى الحالات المنصوص عليها في المادة (٣١) طالما تصدق لهم مسبقاً بالقيام بها وكانت الوفاة بغير إهمالهم . وعددت المادة (٣١) المشار اليها الحالات التي تعتبر الوفاة بسببها في حكم الاستشهاد ومن بينها ان تحدث الاصابة بسبب اقتحام المواقع او الانفجارات التي تحدث بسبب الالغام او المفرقات .

ومن حيث انه يبين من الاوراق ان وفاة نجل الطاعنين العريف ..... من قوة الكتيبة رقم (٢) انابيب وقود ، وزميله ملازم اول

..... والرقيب ..... من قوة الكتيبة رقم ١٣ م ٥٠ ع قد وقعت بسبب انفجار لغم عند استقلالهم قارب عبور عند منطقة المعدية رقم (٦) ، وهي منطقة كانت محددة كخط انشاءات دفاعى فى الحد الامامى للقوات المسلحة فى بحيرة التمساح ، وقد استبان من كتاب إدارة التأمين والمعاشات للقوات المسلحة (فرع البحوث والشئون القانونية) رقم س/٥٠/٧١/٨٦/٣٠٠ المؤرخ ١٥/١٢/١٩٨٦ برید عسكرى رقم (ج-٧) والمرسل ردا على ما سبق ان طلبه السيد مفوض الدولة لدى هذه المحكمة خلال مرحلة التحضير بكتابه رقم ١٩٩٥ بتاريخ ١٩٨٦/٢/٥ انها اعتبرت وفاة زميلى نجل الطاعنين ملازم ..... ورقيب ..... استشهادا ، وقد سوت معاش كل منهما طبقا لنص المادة ٣٦ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه والتي تنص ان يصرف للمستحقين معاشا عن المستشهدين او من فى حكمهم من المفقودين فى العمليات الحربية المعاشات الموضحة بالجدول رقم (٢) المرافق لهذا القانون . ولاشك انها تكون قررت ان الحادث يعتبر من حوادث استشهاد بسبب العمليات العسكرية فى ضوء النص المذكور وهو ما يستحق بالنسبة لمن كانوا فى اداة الحادث فى نفس القارب ومنهم ابن الطاعنين وهو ما قرره بالنسبة للآخرين لذلك كان من المتعين اعتبار وفاته بدورة حالة استشهاد وان يسوى معاش من يستحقون عنه على هذا الاساس . واذا اخذ الحكم المطعون فيه بنير هذا النظر فيكون قد جانب الصواب ويتعين الحكم بالغائه والقضاء باعتبار وفاة نجل الطاعنين والمرحوم ..... إستشهادا مع ما يترتب على ذلك من آثار والزام الجهة الادارية المطعون ضدها بالمصروفات .

## الفرع السابع

### المستحقون في المعاش

#### قاعدة رقم ( ٢٢٠ )

المبدأ: استحقاق الاخوات للمعاش المقرر بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٨ بتعديل بعض احكام القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ فى شأن التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة منوطا بتوافر شرطين :

(١) ان يكون من المستحقات السابق حرمانهن وفقا لقوانين المعاشات السابقة

(٢) ان تتوافر فيهن شروط الاستحقاق المقررة بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ وهى عدم الزواج واعالة المتوفى لهن حال حياته.

**الفتوى :** ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المتعقدة فى ١٦/٣/١٩٨٨ فتبينت ان المادة ٤٧ من القانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٥٩ فى شأن المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض لضباط القوات المسلحة تنص على ان : يقصد بالمستحقين فى المعاش ارملة المتوفى واولاده واخوته الذكور القصر او المصابين بعجز صحى كامل يمنعهم من الكسب وغير المتزوجات من بناته واخوته والوالدان . ويشترط لاستحقاق الاخوة والاخوات والوالدين ان يثبت ان المتوفى كان يعولهم اثناء حياته والا يكون لديهم ايراد خاص يعادل قيمة استحقاقهم فى



المعاش او يزيد عليه فاذا نقص عما يستحقونه من معاش ادى اليهم الفرق..... وتنتص المادة ٤٩ من ذات القانون على ان « يوزع المعاش بين المستحقين عن الشهيد بسبب العمليات الحربية او المتوفى بسبب احدى الحالات المنصوص عليها فى المادة ٣٠ على الوجه الاتى.....(ح) اذا لم يترك ارملة ولا ولدا ولا والدة وترك اخا واحدا او اختا واحدة منح الاخ او الاخخت نصف المعاش واذا ترك اكثر من اخ او اخخت منحوا بالتساوى نصف المعاش». وتنتص المادة ٥٥ على ان « خصص المستحقين فى المعاش التى تقطع لى سبب من الاسباب لا تؤزل الى باقى المستحقين ما عدا حصة الارملة فإنها تؤزل الى اولادها من صاحب المعاش.....» وتنتص المادة ٤٢ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ فى شأن التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة عل انه اذا توفى المتفع او صاحب المعاش كان للمستحقين عنه الحق فى تقاضى معاشات وفقا للانظمة والاحكام المقررة بالجدول رقم (١) المرفق اعتبارا من اول الشهر الذى حلت فيه الوفاة..... وتنتص المادة ٤٣ من ذات القانون المستبدلة بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٨ بتعديل بعض احكام القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه على ان « يقصد بالمستحقين فى تطبيق احكام هذا القانون الارملة والمطلقة والزوج والابناء والبنات والوالدين والاخوة والاخوات اللين تتوافر فيهم فى تاريخ وفاة واستشهاد او فقد المتفع او صاحب المعاش شروط الاستحقاق المنصوص عليها فى المواد التالية... وتنتص المادة ٤٧ المستبدلة بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٨ على ان « يشترط لاستحقاق البنت الان تكون متزوجة..... وتنتص للمادة ٤٨ على ان « يشترط لاستحقاق الاخوة والاخوات بالاضافة الى شروط استحقاق الابناء والبنات ان يثبت اعادة المتفع او

صاحب المعاش اياهم اثناء حياته بشهادة اطارية ..... وتقتصر المادة ١٥٠ المستبدلة بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٨ على ان « يمنح اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القانون كل من الابناء والبنات والوالدين والاخوات والاخوة السابق حرمانهم من المعاش وفقا لقوانين المعاشات السابقة ما كان يستحق من معاش بافتراض استحقاقه في تاريخ وفاة المورث دون المساس بحقوق باقى المستحقين وذلك متى توافرت فيه شروط استحقاق المعاش المنصوص عليها بهذا القانون ..... وتقتصر المادة العاشرة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٨ على ان « ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ويعمل باحكامه اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة وذلك مع مراعاة ما يلى :- (٢) تصرف الفروق المالية المترتبة على مواد قانون التقاعد والتأمين والمعاشات الصادر بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ والمعدلة باحكام هذا القانون والحقوق المقررة بالمواد المضافة اليه بهذا القانون اعتبارا من ..... (ج).....المزايا التى استحدثها هذا القانون تصرف اعتبارا من ١٩٧٨/٧/١ ... وينص البند ٣ من القواعد الملحقه بجدول توزيع المعاشات رقم (١) المرفق بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه على انه « مع مراعاة احكام البند (٣) من المادة ٤٩ فى حالة ايقاف او قطع معاش احد المستحقين كله او جزء منه يؤول الى باقى المستحقين من فئة هذا المستحق وفى حالة عدم وجود مستحقين اخرين من هذه الفئة فيتم الرد على باقى المستحقين بالقسائم الاخرى ..... وينص البند ١٢ من ذات القواعد على انه « عند وفاة احد الوالدين فى الحالتين رقم (١٠) ، (١٢) فان نصيبه يؤول الى الاخر منها وفى حالة وفاته يؤول نصيب الوالدين للاخوة والاخوات بما لا يجاوز النصيب

المحدد بالحالة رقم (١١) ..... واستظهرت الجمعية العمومية ان المشرع حدد فى القانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه المستحقين لمعاش الشهيد او المتوفى فى احدى الحالات الواردة به بأرملة المتوفى واخوته الذكور القصر او المصابين بعجز صحى كامل يمنعهم عن الكسب والبنات والاخوات غير المتزوجات والوالدين واشترط لاستحقاق الاخوات غير المتزوجات ان يثبتن اعالة المتوفى لهن حال حياته والا يكون لديهن ايراد خاص يعادل قيمة المعاش والا انتقص هذا المعاش بمقدار ايرادهن كما حدد على وجه قاطع كيفية توزيع هذا المعاش على المستحقين له ومقدار حصته ونصيب كل منهم فيه فلم يجعل للاخوات غير المتزوجات ممن تتوافر فيهن شروط الاستحقاق أى نصيب فى معاش شقيقهن الا فى حالة عدم وجود اى من الارملة او الولد او احد الوالدين وترك المتوفى اخا او اختا واحدة او اخوة واخوات غير متزوجات فتستحق الاخت نصف المعاش او تقسم بينهم هذه الحصة بالتساوى وذلك على حسب الاحوال كما حظر المشرع ايلولة حصصه وانصبه المستحقين التى تقطع عنهم لاي سبب من الاسباب الى غيرهم من المستحقين الا فى حالة واحدة قطع المعاش عن الارملة فيؤول نصيبها الى اولادها من المتوفى وفقا للحدود المقررة بذلك يكون المشرع قد اعتبر الاخوات غير المتزوجات ممن تتوافر فيهن الشروط المقررة من المستحقات لمعاش شقيقهن . الا انه لم يرتب لهن اى نصيب فيه الا فى حالة عدم وجود اى من المستحقين المنصوص عليهم بالفقرة (ح) من المادة ٤٩ من القانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٥١ المشار اليه . فوجود اى منهم من شأنه حرمان الاخوات غير المتزوجات من هذا المعاش . كما ان قطع او وقف المعاش المستحق لهم لاي سبب من الاسباب لا يؤدى الى ايلولة حصصهم

اليهن . فالحرمان هنا حرمان مطلق لا يزول بالقطع او الوقف . اما القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ فاعتبر الاخوات من المستحقات للمعاش المقرر وفقا لاحكامه بشرط ان يكن غير متزوجات وان يثبت اعالته المتوفى لهن حال حياته بشهادة ادارية .

كما اخذ هذا القانون بقواعد الرد والايلولة فى حالة وقف وقطع معاش احد المستحقين وفقا لاحكامه بحيث يؤول نصيبه الى المستحقين من فته او من فة اخرى اذ لم يوجد من فته احد وذلك وفقا للحدود والقواعد المقررة . كما يبين جدول توزيع الانصبة الملحقه به حصص وانصبة الاخوات غير المتزوجات وحالات استحقاقهن واحوال الرد اليهن فحصر فى هذا الجدول استحقاقهن بالحالتين رقمى ٣ ، ١١ منه وذلك اذا ترك المتوفى ارملة او زوجا واخا واخ او اكثر كما يرد اليهن عند وفاة الوالدين نصيبهما المحدد بالحالتين رقمى ١١/٢ من الجدول المشار اليه هذا وقد صدر القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه موسعا من نطاق قاعدة المستفيدين من هذا المعاش فقرر منح الاخوات السابق حرمانهم من المعاش وفقا لقوانين المعاشات السابقة كان يستحق لهن بافتراض استحقاقه فى تاريخ وفاة المنتفع دون مساس بحقوق باقى المستحقين وذلك بشرط ان تتوافر فيهن شروط الاستحقاق المقررة بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ وعلى الا يبدأصرف المعاش المستحق فى هذه الحالة الا اعتبارا من ١٩٧٨/٧/١ وترتبيا على ما تقدم ولما كان استحقاق الاخوات للمعاش المقرر بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه متوطا بتوافر شرطين اولهما ان يكن من المستحقات السابق حرمانهن وفقا لقوانين المعاشات السابقة وثانيهما ان تتوافر فيهن

شروط الاستحقاق المقررة بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ وهى عدم الزواج وإعالة المتوفى لهن حال حياته واذ توافر هذان الشرطان فى الانسات المذكورات فى الحالة المعروضة حيث سبق حرمانهن من معاش شقيقتهن المستحق وفقا لاحكام القانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٥٤ لوجود الارملة والام والوالدين كما يعتبرون من المستحقات وفقا لاحكام القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ ومن ثم يعتدون من احكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٨ ويحق لهن الحصول على المعاش المقرر بالتطبيق لاحكامه ويكون ما صرف اليهن من معاش بدءا من ١٩٧٨/٧/١ قد وقع صحيحا ومتفقا واحكام القانون المشار اليه ويتمين الاستمرار فى صرف هذا المعاش الى الانستين .....و..... وعدم وقفه بعد وفاة شقيقتين المرحومة..... وذلك طبقا للقواعد المقررة فى هذا الشأن .

**لذلك:** انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى احقية الانستين/.....و.....فى الاستمرار فى صرف معاش شقيقهما اللواء الشهيد/.....بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه.

( ملف ١١٠٨/٤/٨٦ جلسة ١٦/٣/١٩٨٨ )

**ملحوظة:** صدرت فتوى الجمعية العمومية بجلستها فى ١٦/١١/١٩٨٨ بتأييد هذه الفتوى.

### قاعدة رقم (٢٢١)

**المبدأ:** مصدر التزام جهة الادارة فى مواجهة المستحقين عمن يتوفى من المجندين بسبب الخدمة هى نص القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ والمعدلة بالقانون رقم ١٩٨٧/١١٤ - مقتضى ذلك ان المشرع حدد التزامات جهة الادارة عن هذه الحالة بموجب القانون مباشرة - لوجه للقول بمسئولية جهة الادارة عن ذات الحالة استنادا الى مصدر آخر من مصادر الالتزام هو العمل غير المشروع ما لم يكن وفاة المجند بسبب الخدمة قد نتجت عن تصرف او عمل ينطوى على نوع من انواع خطأ جهة الادارة ينحدر الى مستوى الخطأ العمدى او الخطأ الجسيم.

**المحكمة:** ومن حيث ان الحكم المطعون فيه قد شيد قضاءه فى شأن الشق الاخر من الدعوى - الخاص بطلب المدعين التعويض عن وفاة ابن المدعى - برفض طلب التعويض تأسيسا على انه لم يثبت الخطأ من جانب جهة الادارة بما ينطوى على اعتبار اساس صلة جهة الادارة بالحادث مستقاه فقط من قواعد المسئولية التقصيرية دون غيرها ، حيث لم يبين الحكم ان صلة جهة الادارة بالحادث مستقاه ايضا من حكم القانون المنظم للعلاقة بين المجندين والقوات المسلحة اى ان مصدر التزامها عن تسوية نتائج الحادث وترتيب آثاره هو القانون كمصدر من مصادر الالتزام ويختلف هذا المصدر لا شك عن الفعل غير المشروع كمصدر اخر من مصادره.

ومن حيث ان المشرع ينص فى القانون المدنى (مادته ١٩٨) على ان «الالتزامات التى تنشأ مباشرة عن القانون وحده تسرى عليها النصوص القانونية التى انشأتها»

ومن حيث انه تطبيقاً لذلك ولما كان المشرع قد حدد تشريعيًا المستحقات التي تمنح للمستحقين عمن يتوفى بسبب الخدمة وذلك في قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة والصادر به القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ والذي نص في المادة (٥٩) معدلة بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٧ على ان : يمنح المستحقون عمن يتوفى من المجندين بسبب الخدمة معاشاً مقداره عشرة جنيهاً ما لم يكن المتوفى او المفقود من المحتفظ لهم بوظائفهم المدنية ، فيمنح المستحقون عنه معاشاً شهرياً يعادل خمسة اسداس اجره المدني.

ومن حيث ان مصدر التزام جهة الادارة في مواجهة المستحقين عمن يتوفى من المجندين بسبب الخدمة هو نص القانون على النحو المتقدم ، فإن مقتضى ذلك ان المشرع قد حدد التزامات جهة الادارة في هذه الحالة بموجب القانون مباشرة ومن ثم فانه لا يكون هناك وجه للقول بمسؤولية جهة الادارة عن ذات الحالة استناداً الى مصدر اخر من مصادر الالتزام هو العمل غير المشروع ، ما لم تكن وفاة المجند بسبب الخدمة قد نتجت عن تصرف او عمل ينطوي على نوع من انواع خطأ جهة الادارة ينحدر الى مستوى الخطأ العمدى او الخطأ الجسيم ، لان الاستحقاق الذى قدره القانون للمستحقين عن المجند المتوفى بسبب الخدمة انما قدره بمراعاة ظروف مخاطر الخدمة العسكرية التى يمكن ان يتعرض لها المجند بلا خطأ جسيم من جانب جهة الادارة ونتيجة لخطأ المرفق الممكن وقوعه فى الاحوال واحتمالات الممارسة الجارية لنشاطه دون ظروف مخاطر الخدمة التى تشكل صورة الخطأ العمدى او الخطأ الجسيم ، اذ فى هذه الحالة الاخيرة لا يكون التعويض وغيره من الحقوق التى قدرها المشرع كافية لتغطية

الضرر الذى اصاب للمستحقين عن المتوفى وانما يكون ظرف العمد او الخطأ الجسيم مقتضيا لتعويض مكمل لحجم الضرر الذى ربه الخطأ الجسيم او العمدى من جهة الادارة الى جانب ما قرره القانون للمستحقين من مستحقات . وذلك ما لم ينص القانون صراحة على غير ذلك .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه قد خالف مقتضى هذا النظر القانونى السليم ومن ثم فانه يكون قد صدر معييا واجب الالغاء .

( طعن ٢٢٤٣ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٩١/٥/٢٥ )



## الفرع الثامن

تأول جميع الاشتراكات التي قام صاحب المعاش بسدادها عن مدة خدمته المدنية التي روعيت في المعاش العسكري الي الخزانة العامة

### قاعدة رقم (٢٢٢)

المبدأ: المادة ٩٩ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٧ المعدل لقانون التقاعد والمعاشات للقوات المسلحة الصادر بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ قد استحدثت حكم جديد مؤداه ايلولة جميع الاشتراكات التي قام صاحب المعاش بسدادها عن مدة خدمته المدنية التي روعيت في المعاش العسكري الي اخزانة العامة - ذلك سواء اختار صاحب المعاش ضم او عدم ضم مدة خدمته العسكرية الي مدة خدمته المدنية في تحديد المعاش المستحق له - هذا الحكم عمل به وفقا لنص المادة ١٠ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٧ المشار اليه اعتبارا من ١٩٨٧/٧/١ - لايسرى الا اعتبارا من هذا التاريخ - بذلك يخرج من نطاق تطبيق الاشتراكات التي قام اصحاب المعاشات بادائها عن فترة سابقة على تاريخ العمل بالقانون المذكور.

الفتوى ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ١٩٩٠/٣/٢١ فاستظهرت فتواها الاخيرة الصادرة بجلسة ١٩٨٩/٣/٨ بتأييد ما انتهى إليه افتاؤها السابق بجلستى ١٩٨٤/٣/٢١ ، ١٩٨٥/١٢/٤ من احقية السيد/..... المعروضة حالته في استرداد الاشتراكات المسددة الي

الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية عن المدة من ١٢/١٢/١٩٦٣ تاريخ احواله الى التقاعد وحتى ٣٠/٨/١٩٧٥ وعملا باحكام قانون التأمين الاجتماعى اعتبارا من هذا التاريخ الاخير وحتى انتهاء خدمته المدنية كما استعرضت ايضا حكم المادة الاولى من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٧ بتعديل بعض احكام قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة الصادرة بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ التى تنص على ان " يعمل بنصوص المواد -٩٩- من قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة الصادرة بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ النصوص التالية :-

مادة ٩- اذا عين صاحب معاش على درجة مالية فى الجهاز الادارى للدولة او وحدات الادارة المحلية او الهيئات او المؤسسات العامة او هيئات القطاع العام وشركائه بحيث اصبح خاضعا لاحكام قانون التأمين الاجتماعى او تحصل معاشه طوال مدة خضوعه لاحكام ذلك القانون.....، ويكون لصاحب المعاش العسكرى خلال فترة تنتهى فى ٣٠/٦/١٩٧٩ او خلال سنتين من تاريخ انتفاعه بقانون التأمين الاجتماعى ابهما بعد الاخر- عن الاختيار بين ضم مدة خدمته العسكرية الى المدة المدنية او عدم الضم .....

وفى حالة اختيار ضم الخدمة العسكرية لمدة الخدمة المدنية يسوى المعاش عن المدة المدنية التى لم تدخل فى تقدير المعاش العسكرى ايا كان مقدارها محسوبا وفقا لقانون التأمين الاجتماعى ويضاف للمعاش العسكرى ..... وفى حالة اختيار عدم ضم المدة العسكرية الى المدة المدنية يسرى فى شأن المعاش العسكرى كافة الزيادات التى تتقرر فى المعاشات العسكرية

ويطبق في شأنه حكم المادة ٤١ من هذا القانون ولا يستحق عن مدة الخدمة المدنية التي لم تدخل في تقدير معاشه العسكري مهما كان سبب الاستحقاق غير تعويض الدفعة الواحدة ..

وفي جميع الاحوال يسدد ما ادى من اشتراكات عن مدة الخدمة المدنية التي روعيت في المعاش العسكري الى الخزانة العامة ، وكذلك المادة العاشرة من ذات القانون التي تنص على ان « ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا من ١٩٨٧/٧/١ ..... » واستبانت الجمعية ان المشرع عالج بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٧ المعدل لقانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة الصادر بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ حالة التحاق صاحب المعاش من افراد القوات المسلحة بالخدمة المدنية في احدى الجهات المحددة بالقانون المذكور بعد انتهاء خدمته العسكرية فحدد مستحقاته التأمينية خلال الفترة التي يخضع فيها لاحكام قانون التأمين الاجتماعي واعطى له خلال المهلة المحددة به حق الخيار بين ضم او عدم ضم مدة خدمته العسكرية السابقة الى مدة خدمته المدنية الحالية فيما يتعلق بما يستحق له من معاش وتبين الاحكام المترتبة على اختيار ايا من الموضوعين المشار اليهما بحيث يكون له في حالة الضم ان يسوى معاشه عن مدة خدمته المدنية التي لم تدخل في تقدير المعاش العسكري وفقا لاحكام قانون التأمين الاجتماعي ويضاف الى المعاش العسكري المستحق له اما في حالة اختيار عدم الضم فتسرى على المعاش العسكري المستحق له كافة الزيادات التي تتقرر بالنسبة للمعاشات العسكرية ولا يستحق في هذه الحالة عن مدة خدمته المدنية غير تعويض الدفعة الواحدة وذلك بالاضافة الى سائر

الاحكام الاخرى الواردة على التفصيل بالمادة ٩٩ المشار اليها على انه فى جميع الاحوال يؤول ما تم سداده من اشتراكات عن مدة الخدمة المدنية التى روعيت فى المعاش العسكرى الى الخزانة العامة .

ومن حيث ان المسلم به ان القانون بوجه عام نظم الوقائع والمراكز القانونية التى تتم تحت بصره اى انه فى الفترة ما بين تاريخ العمل به والغاؤه وهذا هو مجال تطبيقه الزمنى فيسرى القانون الجديد بأثره المباشر على الوقائع والمراكز التى تقع او تتم بعد نفاذه ولا يسرى بأثر رجعى على الوقائع او المراكز التى تقع او تتم قبل نفاذه الا بنص صريح يقرر الاثر الرجعى .

ومن حيث انه تقريباً على ما تقدم وكان الثابت ان المادة ٩٩ المستبدلة بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٧ قد استحدثت حكماً جديداً مؤداه ايلولة جميع الاشتراكات التى قام صاحب المعاش بسدادها عن مدة خدمته المدنية التى روعيت فى المعاش العسكرى الى الخزانة العامة سواء اختيار صاحب المعاش ضم او عدم ضم مدة خدمته العسكرية الى مدة خدمته المدنية فى تحديد المعاش المستحق له وان هذا الحكم قد عمل به وفقاً لنص المادة العاشرة من القانون المذكور اعتباراً من ١٩٨٧/٧/١ فلا يسرى الا اعتباراً من هذا التاريخ وبذلك يخرج من نطاق تطبيق الاشتراكات التى قام اصحاب المعاشات بادائها عن فترة سابقة على تاريخ العمل بالقانون المذكور كما هو الشأن فى حالة السيد / ..... المعروضة حالته حيث انه يطالب باسترداد الاشتراكات التى قام بادائها عن الفترة من ١٩٦٣/١٢/١٢ وحتى ١٩٧٥/٨/٣٠ وهو الامر الذى يتعين معه تأييد ما سبق وان انتهت اليه الجمعية العمومية بجلستها السابقة من احقية السيد المذكور فى استرداد الاشتراكات المشار اليها .

لذلك: انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تأييد فتاها السابق فى الموضوع المائل .

## الفرع التاسع

### تقديم الحق في المعاش

قاعدة رقم ( ٢٢٣ )

المبدأ: حدد المشرع بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ ميعاد المطالبة بالحقوق الناشئة بموجبه - صدور القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ قبل انقضاء الميعاد المقرر في القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ مؤدى ذلك سريان الميعاد المحدد في القانون الاخير وهو خمس سنوات من التاريخ الذى تعتبر فيه المستحقات واجبة الاداء ومستحقة الصرف.

ومن حيث انه عن الدفع بسقوط الحق فى طلب استحقاق المعاش استنادا الى حكم المادة ٩٦ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ فان المادة ٨٧ من هذا القانون نصت على انه يجب تقديم طلب صرف المبالغ المستحقة بموجب هذا القانون ..... وذلك خلال سنتين من تاريخ الوفاة او صدور قرار الاحالة الى المعاش او انتهاء الخدمة والا سقط الحق فى المبلغ المستحق - وتعتبر المطالبة بأى من المبالغ المستحقة متضمنة المطالبة بباقى المبالغ المستحقة وتنص المادة ٩٦ من القانون المذكور على انه « كل استحقاق قرره هذا القانون لا يطالب بصرفه خلال ثلاث سنوات من تاريخ استحقاقه او تاريخ آخر صرف له يسقط الحق فيه ما لم يثبت ان عدم المطالبة بالصرف كانت لاسباب تبرره، فان الثابت انه قبل انقضاء اى من هاتين المديتين صدر القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ بتاريخ ١٩٧٥/٨/٢٦ واذا لم يحدد تاريخ العمل به فانه يعمل به بعد شهر من اليوم التالى لتاريخ نشره فى الجريدة

الرسمية - العدد رقم ٣٥ (مكرر) بتاريخ ١٩٧٥/٨/٣٠ وفقا لحكم المادة ١٨٨ من دستور جمهورية مصر العربية - اى يعمل به من ١٩٧٥/١٠/١ - وقد نصت المادة ١٠٢. من القانون المذكور على انه يجب تقديم طلب صرف المعاش او المكافاة او التأمين او اى مبالغ اخرى مستحقة بموجب هذا القانون فى ميعاد أقصاه خمس سنوات من التاريخ الذى تعتبر فيه المستحقات واجبة الاداء ومستحقة الصرف والا انقضى الحق بتقديم طلب صرف المعاش خلال خمس سنوات من التاريخ الذى تعتبر فيه المستحقات واجبة الاداء ومستحقة الصرف . واذا كان الثابت ان المدعى انهيت خدمته العسكرية فى ١٩٧٤/٥/١ وقبل مضى خمس سنوات تقدم فى اوائل عام ١٩٧٦ بطلب لصرف مستحقاته فاخطر بكتاب ادارة السجلات العسكرية المؤرخ ١٩٧٦/٢/٩ بانه جارى تسوية حالته بمعرفة اللجنة المختصة وعليه التوجه بالشهادة العسكرية الى ادارة المعاشات العسكرية ، ثم اخطر بكتاب الادارة المؤرخ ١٩٧٦/٥/٨ بانه لا يستحق تعويضا ولا معاشا لاصابته قبل التجنيد . وقبل انقضاء خمس سنوات من تاريخ هذا الاخطار الذى حدد موقفه من الادارة اقام دعواه بتاريخ ١٩٨٠/١٠/٢ ومن ثم يكون الدفع المبدئى بسقوط الحق فى طلب استحقاق المعاش على غير سند من القانون متعين الرفض .

ومن حيث انه عن الموضوع فان المادة ٨١ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ فى شأن المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض للقوات المسلحة - الذى يحكم النزاع لوقوع الاصابة فى ظل العمل بأحكامه تنص على ان : كل اصابة ينشأ عنها جرح او عاهة او وفاة يجب ان يجرى عنها

تحقيق بواسطة الجهات العسكرية المختصة لاثبات سبب الاصابة او العاهة او الوفاة كما يجب اثباتها بواسطة المجلس الطبي العسكري المختص الذى عليه تحديد نسبة الاصابة ودرجة العجز كلياً او جزئياً ان وجد - وتصدق شعبة التنظيم والادارة المختصة على اجراءات مجلس التحقيق وعلى قرار المجلس الطبي العسكري المختص ، ونصت المادة ٦٩ من القانون المذكور على ان « يكون منح المعاش او التامين الاضافى والتعويض عن حالات العجز المنصوص عليها فى المواد ..... بعد عرض الموضوع على لجنة مشكلة على الوجه الاتى : ..... وتصدر هذه اللجنة قرارها فى الموضوع بعد فحص تقرير المجلس الطبي العسكري المختص والاطلاع على نتيجة التحقيق العسكري ان وجد. ولا يصبح قرارها نافذا الا بعد تصديق نائب القائد الاعلى للقوات المسلحة بالنسبة لحالات الضباط ، ورئيس شعبة التنظيم والادارة المختصة بالنسبة لحالات باقى العسكريين .» وقد وردت المادة ٨٢ من قانون التقاعد والتامين والمعاشات للقوات المسلحة الصادر بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ الحكم المنصوص عليه فى المادة ٨١ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليها كما نصت المادة ٨٥ على ان « تقدر درجات العجز الكلى والجزئى التى يستحق عنها معاش او تامين إضافى او تعويض فى حالات العجز المنصوص عليها بالمواد ..... لجنة مشكلة على الوجه الاتى :- وتعرض على هذه اللجنة الحالات التى استقرت وتصدر اللجنة قرارها بعد فحص تقرير المجلس الطبي العسكري المختص ونتيجة التحقيق العسكري ان وجد ويتضمن هذا القرار سبب الاصابة ودرجات العجز ونوعه كلياً او جزئياً ولا يصبح قرار اللجنة نافذا الا بعد تصديق ..... رئيس هيئة التنظيم والادارة او من يفوضه بالنسبة لحالات

العسكريين غير الضباط والعاملين والمدنيين ومفاد ما تقدم ان الادارة الاساسية والطبية لاثبات سبب الاصابة - حسبما افصحت عنه المادة ٨١ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ والمادة ٨٢ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ هي التحقيق الذى تجزئه الجهات العسكرية المختصة فور حدوث الاصابة . اما المجلس الطبى العسكرى فقد اختصه المشرع اساسا بتحديد نسبة الاصابة ودرجة العجز ونوعه كليا او جزئيا ان وجد باعتبار ان ذلك من المسائل الفنية التى لا بد وان تقدرها الجهات الطبية المختصة ثم تخضع بعد ذلك اجراءات مجلس التحقيق وتقرير المجلس الطبى العسكرى لتصديق رئيس هيئة التنظيم والادارة فى حالات العسكريين من غير الضباط . واذا كان القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه قد استحدث بنص المادة ٨٥ سالف الذكر تشكيل لجنة اختصاصها باصدار قرار يتضمن سبب الاصابة ودرجات العجز ونوعه كليا او جزئيا فانه اوجب عليها قبل اصدار قرارها فحص تقرير المجلس الطبى العسكرى المختص ونتيجة التحقيق ان وجد باعتبار ان الاول هو الوعاء الطبيعى لاثبات نسبة الاصابة ودرجة العجز ونوعه . والثانى هو الوعاء الطبيعى لاثبات سبب الاصابة واخضع قرارها لتصديق رئيس هيئة التنظيم والادارة بالنسبة لحالات العسكريين من غير الضباط والعاملين المدنيين . واذا كان الثابت من الاوراق التى اودعتها الجهة الادارية والتى لا يوجد غيرها لدى وزارة الدفاع - حسبما ابدى وبذلك الحاضر عن الحكومة امام محكمة القضاء الادارى بجلسة ١٩٨٦/٤/١ - ان المدعى مجند بالقوات المسلحة بتاريخ ١٩٦٨/٦/٤ ولثناء وجوده باحد الابراج العالية بتاريخ ١٩٧٣/٧/٣ سقط على الارض فاصيب بكسر منخسف بالفقرة القطنية الرابعة بالظهر وكسر بسيط متضقت بالفقرة القطنية الرابعة



وتيسر جزئى بالفقرات القطنية وقد حدث ذلك اثناء قيامه بأداء الخدمة بجبهة القتال مما ادى الى حدوث الاصابات المشار اليها . وقد ادخل المستشفى العسكرى للعلاج فى ١٩٧٣/٧/٣ وخرج بعد ان انتهى علاجه واستقرت حالته فى ١٩٧٣/٩/١١ ونتج عن الاصابة عجز جزئى بنسبة ٢٥٪ وتقررت عدم لياقته للخدمة العسكرية وبناء على ذلك انهيت خدمته بتاريخ ١٩٧٤/٥/١ وخلت الاوراق مما يدل على اجراء تحقيق فى الواقعة التى حدثت وجاء بقرار مجلس التحقيق ان الاصابة بسبب الخدمة كقرار شعبية الجيش الثانى رقم ٦٦٣/٧٥/٧٤/١/٢/٨/٤ فى ١٩٧٥/١/٣٠ كما ان الاصابة حدثت داخل النطاق الزمانى والمكانى للعمل المكلف به بحيث انه لولا قيامه به لما وقعت الاصابة وبالتالي تكون علاقة السببية بين العمل وحدث الاصابة قد تحققت ولم يرد فى الاوراق المودعة ما يفيد ان الاصابة كانت نتيجة عمد او اهمال من المدعى او كانت قبل تجنيده كما اخطر بذلك لذا يتعين اعتبارها اثناء الخدمة وبسببها ومن ثم فان قرار اللجنة المشكلة - طبقا للمادة ٦٩ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ - والمصدق عليه من رئيس هيئة التنظيم والادارة بأن الاصابة حدثت للمدعى بغير سبب الخدمة - خلافا لما جاء بقرار مجلس التحقيق من ان الاصابة بسبب الخدمة يكون قد جاء غير مستند على سبب صحيح يبرره ومخالفا للقانون وتكون التسوية التى تمت له لصرف مستحقته على هذا الاساس قد جازمت على خلاف احكام القانون ، وبالتالي يتعين تسوية حالته وصرف مستحقته طبقا لاحكام القانون على اساس ان اصابته قد حدثت اثناء الخدمة وبسببها .

ومن حيث انه ولئن كانت اللجنة المشار اليها بالمادة ٦٩ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ - حسبما هو ثابت بقرارها - قد انعقدت بتاريخ ١٩٧٦/١/١ - بعد العمل بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ الذى حل وفقا للمادة الثانية منه محل القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ الا ان الاصابة حدثت عام ٧٣ وانتهت خدمة المدعى فى ١٩٧٤/٥/١ قبل العمل بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ ومن ثم تكون احكام القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ هى الواجبة التطبيق على المنازعة فيما عدا ما نصت عليه احكام القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ من اعمالها بأثر رجعى واذا كانت المادة الثانية من القانون المذكور تنص على ان : تحل احكام هذا القانون محل التشريعات الاتية ٨- القانون رقم ١١٦ فى شأن المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويضات للقوات المسلحة ، فلا يعنى هذا حلوله محله منذ تاريخ العمل به وانما يعنى حلوله منذ تاريخ العمل بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ اعتبارا من ١٩٧٥/١٠/١ ومن ناحية اخرى فان هذا القانون لم ينص على سريان احكامه الخاصة بالتأمين والمعاشات بأثر رجعى على الحالات التى حدثت فى ظل القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ سالف الذكر ، فيما عدا ما نصت عليه المادة العاشرة من القانون رقم ١٣٣ لسنة ٨٠ بتعديل بعض احكام القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ من زيادة المعاشات المقررة لمن انتهت خدمتهم حتى ١٩٧٥/٥/١ او المستحقين عنهم بنسبة ٢١٠٪ على الا تجاوز تلك الزيادة ثمانية جنيهات شهريا ولا تقل عن جنيهين شهريا او ما نصت عليه المادة العاشرة من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٤ بتعديل القانون المذكور من زيادة المعاشات بواقع ٢٠٪ بالنسبة للمعاشات المستحقة قبل ١٩٧٥/٥/١ فان هذه الزيادة تعتبر اثرا من اثار استحقاق المعاش وفقا للقانون رقم ١١٦

لسنة ١٩٦٤ شأنها شأن الزيادة التي تقررت للمعاشات طبقا للقوانين ومن ثم يكون القانون المذكور هو الواجب التطبيق فى الحالة المثالة لبيان مدى استحقاقه ومقداره عند انتهاء خدمته العسكرية فى ١٩٧٤/٥/١ .

(طن ٢٩٥٩، ٢٩٦٢ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٧٩/١/٢١)

### قاعدة رقم ( ٢٢٤ )

**المبدأ:** الحكم الوارد بالمادة (١١٢) من عدم جواز المنازعة فى قيمة المبالغ المستحقة بموجب القانون بعد مضى سنتين من تاريخ بدء صرف الاستحقاق يفترض ان هناك تسليما من قبل الجهة الادارية باصل الحق فى اقتضاء المعاش وقيامها بتسويته وصرفه فعلا - حينئذ تمتنع المنازعة فى قيمته بعد القضاء سنتين من تاريخ الصرف - مؤدى ذلك انه اذا لم تقرر جهة الادارة للمدعى باصل الحق فى اقتضاء معاش اصابة بسبب الخدمة تعين تطبيق التقادم الخمسى المقرر بالمادة (١٠٢) من القانون .

**المحكمة:** وحيث انه عن الدفع بعدم قبول الدعوى لاقامتها بعد الميعاد إرتكاناً الى حكم المادة ١١٢ المشار اليه فظاهر ان حكم هذه المادة يفترض ان هناك تسليما من قبل الجهة الادارية باصل الحق فى اقتضاء المعاش ومن ثم قيامها بتسويته وصرفه فعلا فحينئذ تمتنع المنازعة فى قيمته بعد انقضاء سنتين من تاريخ الصرف وليس كذلك الحال فى النزاع الراهن اذ ان الجهة الادارية لا تقرر للمدعى باصل الحق فى اقتضاء معاش اصابة بسبب الخدمة ولم تقم بتسوية او صرف اى معاش له ومن ثم تأبى حالته عن نطاق تطبيق تلك المادة وتخضع للحكم المتصوص عليه فى المادة (١٠٢) التى اوجبت ان

يتم تقديم طلب صرف المعاش او اية مقررات اخرى مستحقة بموجب ذلك القانون خلال خمس سنوات من التاريخ الذى تصبح فيه تلك الحقوق واجبة الاداء.

وحيث ان الثابت من الاوراق ان المجلس الطبى العسكرى قرر بتاريخ ١٩٧٥/٤/١٢ انتهاء خدمة المدعى لعدم اللياقة الطبية العسكرية لاصابته بمرض (تمسك بمللورى ايمن) وانه جرى تنفيذ ذلك القرار وتسريحه من الخدمة فى ١٩٧٥/١٢/١ ، فأقام دعواه الراهنة فى ١٩٨٠/١/٢٤ ومن ثم تكون قد اقيمت فى الميعاد المنصوص عليه فى تلك المادة وبالتالي يغدو الدفع بعدم القبول فى غير محله خليقا برفضه.

(طن ٢٤٦٢ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٨٩/٦/٢٥)

### قاعدة رقم ( ٢٢٥ )

المبدأ: المواعيد الواجب مراعاتها قانونا للمطالبة بالمبالغ المستحقة طبقا للقانون ١٩٦٤/١١٦ - يجب للمحكمة التصدى لبحثها حتى ولو لم يثيرها الخصوم فى الدعوى بحسبان ان هذه المواعيد - مواعيد سقوط - اغفال الحكم فيه - خطأ فى تطبيق القانون.

لمحكمة: ومن حيث ان المادة ٨٧ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ فى شأن المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويضات للقوات المسلحة ، وهو القانون الواجب التطبيق على الحالة المعروضة ، تنص على انه يجب تقديم طلب صرف المبالغ المستحقة بموجب هذا القانون مؤيدا بجميع الاوراق

والمستندات الى ادارة التأمين والمعاشات للقوات المسلحة او الى الوحدة ، او المحافظة التابع لها مقدم الطلب وذلك خلال سنتين من تاريخ الوفاة ، او صدور قرار الاحالة الى المعاش ، او انتهاء الخدمة والا سقط الحق فى المبلغ المستحق.....

ومن حيث انه بتطبيق ما تقدم على الوقائع المعروضة يبين ان خدمة المطعون ضده انتهت من القوات المسلحة فى يوليو ١٩٧٥ - وقت ان كان متواجدا للعلاج بالخارج حسبما يدعى فى صحيفة دعواه - وعاد من هناك فى ١٩٧٥/١١/٢٧ ولم يثبت من الاوراق انه تقدم بطلب لصرف المبالغ المستحقة له بموجب القانون الى ادارة التأمين والمعاشات للقوات المسلحة او الى الوحدة او المحافظة التابع لها كما لم يعقب على دفع الجهة الادارية المبدى منها فى صحيفة الطعن بسقوط حقه فى المبالغ المشار اليها ، والذي اثاره المفوض فى تقريره ، وذلك رغم اعلانه قانونا بالثبوت امام المحكمة لبدء دفاعه ، فاذا كان ذلك وكان الثابت من الاوراق ان مطالبة المدعى بما يراه حقا له من مبالغ كانت بتاريخ ١٩٨٠/٣/٢٤ وهو التاريخ الذى اقام فيه دعواه امام محكمة جنوب القاهرة الابتدائية ، اى بعد مضى اكثر من اربع سنوات على تسريحه من الخدمة فى القوات المسلحة ، فإن حقه يكون قد سقط بالتقادم عملا بحكم المادة ٨٧ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ وانه كان يتعين على الحكم المطعون فيه ان يتصدى لبحث المواعيد الواجب مراعاتها قانونا للمطالبة بالمبالغ المستحقة طبقا للقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ بحسبان ان هذه المواعيد - مواعيد سقوط - يجب التصدى لبحثها حتى ولو لم يشرها الخصوم فى الدعوى ، واذا اغفل الحكم هذا وقضى بأحتية المدعى فى المبالغ التى يطالب بها فانه يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون .

## الفرع العاشر

الر تعيين صاحب المعاش العسكري في جهة مدنية

قاعدة رقم ( ٢٢٦ )

المبدأ: تعيين صاحب المعاش العسكري في جهة مدنية اجراء المقارنة بين ما يتقاضاه في وظيفته المدنية ومعاشه العسكري لصرف الفرق بينهما.

**الفتوى:** مفاد نص المادة ٩٩ من قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة الصادر بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ والمعدل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٧ ان صاحب المعاش العسكري يوقف صرف معاشه اذا عين في احدى الجهات المشار إليها في هذا النص ثم تجرى المقارنة بين ما يتقاضاه في هذه الجهات من راتب اساسي مضافا اليها المكافآت والبدلات الثابتة وبين المعاش المستحق فاذا كان ما يتقاضاه صاحب المعاش العسكري من الجهة المدنية يقل عن المعاش المستحق مضافا اليه نسبة ٢٠٪ يؤدي اليه جزء من المعاش بحيث يصبح هذا الجزء بالاضافة الى ما يتقاضاه من الجهة المدنية معادلا للمعاش المستحق له مضافا اليه نسبة ٢٠٪ ولا تنهض شبهة شك في انه يدخل في تحديد ما يتقاضاه صاحب المعاش العسكري من جهة عمله المدنية عند اجراء هذه المقارنة المرتب الاساسي والمكافآت والبدلات الثابتة التي يحصل عليها في جهة عمله وليس في استعمال المشرع لحرف (أو) عند تعداده لما يتخذ اساسا للمقارنة بالمعاش العسكري ما يشير قط خلافا على هذا التفسير اخذا بعين الاعتبار ان ( او ) من حروف العطف التي تفيد الجمع بين شيئين وهي لا تفيد التخيير الا اذا قام سبب يمنع الجمع وهو ما لا يتوافر في هذه الحالة حيث انه من البديهي ان تجرى المقارنة بين المرتب الاساسي وتوابعه وملحقاته وبين المعاش العسكري لتعويض الفرق بينهما.

## الفصل الرابع

### احكام عسكرية

#### الفرع الاول

#### اختصاص اللجان القضائية العسكرية

#### قاعدة رقم ( ٢٢٧ )

المبدأ: اختصاص اللجان القضائية العسكرية المنصوص عليها بالقانون المشار اليه قاصرا على الفصل فى المنازعات الادارية الخاصة بضباط الصف والجنود ذوى الراتب العالى بالقوات المسلحة المتعلقة بتطبيق احكام قانون خدمة ضباط الشرف وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة - المنازعات المتعلقة بتطبيق احكام قوانين المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض لضباط وضباط الصف والجنود ذوى الراتب العالى بالقوات المسلحة تخرج من اختصاص اللجان القضائية العسكرية سائلة الذكر ويظل الاختصاص بنظرها معقودا لمحاكم مجلس الدولة .

المحكمة: ومن حيث انه المادة ١٢٩ من قانون خدمة ضباط الشرف وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة الصادر بالقانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨١ تنص على ان تنشأ بالقوات المسلحة اللجان القضائية العسكرية الاتية

١- لجنة قضائية فرعية فى قيادات الافرع الرئيسية للقوات المسلحة

وقيادات الجيوش الميدانية والمناطق العسكرية ويحدد نطاق اختصاص كل لجنة  
فرعية بقرار من وزير الدفاع .

(ب) اللجنة القضائية العسكرية العليا على مستوى القوات المسلحة.

وتنص المادة ١٣٠ على ان تختص اللجان القضائية العسكرية المشار  
اليها في المادة السابقة دون غيرها بالفصل في المنازعات الادارية الخاصة  
بضباط الصف والجنود ذوى الراتب العالى بالقوات المسلحة المتعلقة بتطبيق  
احكام هذا القانون وذلك عدا الطعن في العقوبات الانضباطية .

ومن حيث ان مؤدى ما تقدم ان اختصاص اللجان القضائية العسكرية  
المنوه عنها قاصر على الفصل في المنازعات الادارية الخاصة وبضباط الصف  
والجنود ذوى الراتب العالى بالقوات المسلحة المتعلقة بتطبيق احكام قانون  
خدمة ضباط الشرف وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة وتبعا لذلك  
فان منازعات ضباط الصف والجنود وذى الراتب العالى بالقوات المسلحة  
المتعلقة بتطبيق احكام قوانين المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض للقوات  
المسلحة لا تختص بها اللجان القضائية العسكرية سالفة الذكر ويظل  
الاختصاص ينظرها معقودا لمحاكم مجلس الدولة.

ومن حيث ان الثابت من الوقائع ان منازعة المدعى في تسوية معاشه  
على اساس ان خدمته انتهت لعدم اللياقة الصحية بغير سبب الخدمة وطلبه  
اعادة تسوية معاشه على اساس ان اصابته بسبب الخدمة هي من قبيل  
المنازعات المتعلقة باحكام قانون المعاشات رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ وليست  
منازعة ادارية متعلقة بتطبيق احكام قانون الخدمة ومن ثم تكون محاكم



مجلس الدولة هي المختصة بنظر هذه المنازعة.

وتبعاً لذلك يكون الدفع بعدم اختصاصها بنظر الدعوى الذى امس عليه الطعن على غير سند من احكام القانون مما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلاً ورفضه موضوعاً .

(طعن ١٧٦١ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٨٦/٢/٢)

### قاعدة رقم ( ٢٢٨ )

المبدأ: منازعات ضباط الصف والجنود ذوى الراتب العالى بالقوات المسلحة المتعلقة بتطبيق احكام قوانين المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض للقوات المسلحة لا تختص بها اللجان القضائية العسكرية ويظل الاختصاص بنظرها معقوداً لمجلس الدولة.

المحكمة: ومن حيث ان المادة ١٢٩ من قانون خدمة ضباط الشرف وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة الصادر بالقانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨١ تنص على ان تنشأ بالقوات المسلحة اللجان القضائية العسكرية الالية أ- لجنة قضائية فرعية فى قيادات الافرع الرئيسية للقوات المسلحة وقيادات الجيوش الميدانية والمناطق العسكرية ويحدد نطاق اختصاص كل لجنة فرعية بقرار من وزير الدفاع.

ب- اللجنة القضائية العسكرية العليا على مستوى القوات المسلحة.

وتنص المادة ١٣٠ على ان تختص اللجان القضائية العسكرية المشار اليها فى المادة السابقة دون غيرها بالفصل فى المنازعات الادارية الخاصة

بضباط الصف والجنود ذوى الراتب العالى بالقوات المسلحة المتعلقة بتطبيق احكام هذا القانون وذلك علنا الطعن فى العقوبات الانضباطية.

ومن حيث ان مؤدى ما تقدم ان اختصاص اللجان القضائية العسكرية المنوه عنها قاصر على الفصل فى المنازعات الادارية الخاصة بضباط الصف والجنود ذوى الراتب العالى بالقوات المسلحة المتعلقة بتطبيق احكام قانون خدمة ضباط الشرف وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة .وتبعاً لذلك فان منازعات ضباط الصف والجنود ذوى الراتب العالى بالقوات المسلحة المتعلقة بتطبيق احكام قوانين المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض للقوات المسلحة لا تختص بها اللجان القضائية العسكرية سالفة الذكر ويظل الاختصاص بنظرها معقودا لمحاكم مجلس الدولة .

ومن حيث ان الثابت من الوقائع ان منازعة المدعى فى تسوية معاشه على اساس ان خدمته انتهت لعدم اللياقة الصحية بغير سبب الخدمة وطلبه اعادة تسوية معاشه على اساس ان اصابته بسبب الخدمة هى من قبيل المنازعات المتعلقة باحكام قانون المعاشات رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ ، وليست منازعة ادارية متعلقة بتطبيق احكام قانون الخدمة ، ومن ثم تكون محاكم مجلس الدولة هى المختصة بنظر هذه المنازعة ، وتبعاً لذلك يكون الدفع بعدم اختصاصها بنظر الدعوى الذى امس عليه الطعن على غير سند من احكام القانون »

### قاعدة رقم ( ٢٢٩ )

المبدأ: المادة (١٢٠) من قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة الصادر بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ معدلا بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٨ اوردت حكما خاصا يقضى باختصاص اللجان المنصوص عليها فيه بالتظلمات المتعلقة بتسوية معاشات الضباط الذين انتهت خدمتهم بالقوات المسلحة او نقلوا الى وظائف مدنية وتقدموا بطلبات للاعادة للخدمة وفقا لاحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٢ وقبلت طلباتهم شكلا ولم يتقرر اعادتهم الى الخدمة باعادة تسوية معاشات الضباط وضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والجنود ذوى الراتب العالى - مؤدى ذلك - اقتصار اختصاص اللجان المشار اليها على ما ورد بشأنه النص دون ان يتعدى ذلك الى المساس بالاصل العام وهو اختصاص محاكم مجلس الدولة بنظر المنازعات المتعلقة بتطبيق قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة دون ما استبعد بنص خاص فى القانون .

المحكمة : ولما كان قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة الصادر بالقانون رقم ٩٠ / ١٩٧٥ - المنطبق على واقعة الدعوى - اورد هو الاخر نصا خاصا بالمادة ١٢٠ المعدلة بالقانون ٥٢ / ١٩٧٨ وبمقتضاه تختص اللجان القضائية المشار اليها فيه بالنظر فى التظلمات التى تقدم وفقا لحكم هذه المادة وهى تتعلق بتسوية معاشات الضباط الذين انتهت خدمتهم بالقوات المسلحة او نقلوا الى وظائف مدنية وتقدموا بطلبات للاعادة للخدمة وفقا لاحكام القانون رقم ٢٦ / ١٩٧٢ وقبلت طلباتهم شكلا ولم يتقرر

اعادتهم الى الخدمة ، وباعادة تسوية معاشات الضباط وضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والجنود ذوى الراتب العالى الذين انتهت خدمتهم بالقوات المسلحة اعتبارا من ١٩٥٢/٧/٢٣ حتى ١٩٧١/٥/١٥ وذلك بالفصل بغير الطريق التأديبي او الاستغناء عن خدماتهم او بالحكم بطردهم او رقتهم فى قضايا سياسية او بالنقل من وظائف القوات المسلحة المذكورة الى وظائف مدنية طبقا لما هو منصوص عليه وباعادة تسوية معاشات المستحقين عنهم - لما كان ذلك فان هذا الحكم الخاص يكون قد قصر تطبيقه على المجال الذى صدر فيه ، فانطوى بذلك على تأكيد الاصل العام وهو اختصاص محاكم مجلس الدولة بنظر المنازعات المتعلقة بتطبيق قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة المشار اليه فيما عدا ما استبعد بنص خاص فى القانون - وعلى هذا النحو يغدو الدفع بعدم الاختصاص الولائى بنظر الدعوى الماثلة فى غير محله جديرا بالرفض ، ومن ثم يكون سبب الطعن المستند اليه غير سديد.

(طعن ١٠٥٠ لسنة ٣٠ فى جلسة ١٩٨٦/٣/٢٢)

### قاعدة رقم ( ٢٣٠ )

المبدأ: تختص اللجان العسكرية بالفصل فى المنازعات الادارية الخاصة بضباط الشرف وضباط الصف والجنود ذوى الراتب العالى - حدد المشرع سبيل الطعن فى قرارات تلك اللجان امام اللجنة القضائية العسكرية العليا- يستوى فى ذلك القرارات الصادرة قبل العمل بالقانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨١ او تلك التى صدرت وقت العمل باحكامه ما

دامت متعلقة بشئون الخدمة والترقية لهذه الفئة .

اساس ذلك :- نص المادة ١٢٩ من القانون المذكور - مثال :  
طلب مساعد متطوع بالدفاع الجوى وقف تنفيذ القرار السلبى بامتناع  
وزارة الدفاع عن اصدار قرار بانهاء تطوعه واخلاء سبيله وتسريحه وعدم  
تجديد تطوعه وفى الموضوع بالغاء القرار- يعد من قبيل المنازعات  
الادارية المتعلقة بشئون خدمته وتطوعه بالقوات المسلحة والتي تختص  
بنظرها اللجان القضائية بالقوات المسلحة التى نظمها القانون رقم ١٢٣  
لسنة ١٩٨١ دون غيرها - اساس ذلك : المشروع بمقتضى المادة ١٣٠  
من القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨١ قد سلخ هذه الطائفة من المنازعات  
من الاختصاص الولائى لمجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى وعهد به الى  
اللجان القضائية العسكرية وفقا للاجراءات والمواعيد المنصوص عليها  
فى القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨١ .

**المحكمة:** ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان المطعون ضده يعمل  
برتبة مساعد متطوع بسلاح الدفاع الجوى ومن المخاطبين باحكام القانون  
رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ فى شأن شروط الخدمة والترقية لضباط الشرف  
والمساعدين وضباط الصف والجنود الذى النى بمقتضى المادة الاولى من  
القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون ضباط الشرف وضباط الصف  
والجنود بالقوات المسلحة الذى قضى فى المادة ١٢٩ منه تحت عنوان  
( الباب الخامس عشر ) الفصل فى المنازعات الادارية .... على ان تنشأ  
بالقوات المسلحة اللجان القضائية العسكرية الاتية :

أ- لجنة قضائية عسكرية فرعية فى قيادات الأفرع الرئيسية للقوات المسلحة وقيادات الجيوش الميدانية والمناطق العسكرية ويحدد نطاق اختصاص كل لجنة فرعية بقرار من وزير الدفاع .

ب- اللجنة القضائية العسكرية العليا على مستوى القوات المسلحة .

ونصت المادة ١٣٠ من ذات القانون على أن تختص اللجان القضائية العسكرية - المشار إليها فى المادة السابقة - دون غيرها بالفصل فى المنازعات الادارية الخاصة بضباط الصف والجنود ذوى الراتب العالى بالقوات المسلحة المتعلقة بتطبيق هذا القانون وذلك عند الطعن فى العقوبات الانضباطية .... ونصت المواد من ١٣١ حتى ١٤١ على تشكيل اللجان العسكرية الفرعية واللجان الرئيسية واسباب الطعن فى القرارات الادارية التى تختص بها وميعاد الطعن والاثار المترتبة على الطعن واجراءات نظره واعلانه والطعن فى قرارات اللجان العسكرية والتصديق عليها ... على نحو يؤكد اختصاص هذه اللجان دون غيرها بالفصل فى المنازعات الادارية الخاصة بضباط الصف والجنود ذوى الراتب العالى بالقوات المسلحة المتعلقة بتطبيق احكام قانون الخدمة العسكرية المشار إليها تستوى فى ذلك القرارات الصادرة قبل العمل بالقانون الاخير رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨١ او تلك الصادرة فى ظل العمل باحكامه وذلك اعمالا لنص المادة ١٢٩ ائفه الذكر باعتبارها من الاحكام المنظمة للاختصاص القضائى التى تسرى فى الحال ومباشرة على جميع المنازعات الادارية بالقوات المسلحة وذلك باختصاص اللجان القضائية المنصوص عليها فى هذا القانون بنظر المنازعات الادارية المتعلقة بضباط الصف والجنود حتى ولو كانت نشأت قبل العمل بهذا القانون ما دامت

متعلقة بشئون الخدمة والترقية لهذه الفئة.

ومن حيث ان طلب المطعون ضده بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ القرار السلبى بامتناع وزارة الدفاع عن اصدار قرار بانتهاء تطوعه واخلاء سبيله وتسريحه وعدم تجديد تطوعه واعطائه شهادة بذلك وبخلو طرفه وبياناته الوظيفية وفى الموضوع بالغاء هذا القرار بمعد من قبيل المنازعات الادارية المتعلقة بشئون خدمته وتطوعه بالقوات المسلحة التى ينظمها القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨١ ومن ثم تخصص بنظرها اللجان القضائية العسكرية وحدها دون غيرها لان المشرع بمقتضى المادة ١٣٠ من القانون ١٢٣ لسنة ١٩٨١ قد سلخ هذه الطائفة من المنازعات بمقتضى المادة ١٢٩ منه وفقا للاجراءات والمواعيد المنصوص عليها فى باقى مواد هذا القانون واذ ذهب الحكم المطعون فيه الى هذا المذهب وقضى بعدم اختصاص محكمة القضاء الادارى ولائيا بنظر الدعوى مع الامر باحالتها الى اللجنة القضائية العسكرية المختصة مع ابقاء الفصل فى المصروفات فإنه يكون قد اصاب وجه الحق فى قضائه ويكون الطعن عليه غير قائم على اساس من القانون متعين بالرفض.

(طن ٣٨٦٥ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٧/٣/٢٤)

### قاعدة رقم ( ٢٣١ )

المبدأ: القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧١ بشأن الطعن فى قرارات لجان الضباط بالقوات المسلحة ، ناط المشرع بلجنة ضباط القوات المسلحة المنعقدة بهيئة قضائية الفصل دون غيرها فى المنازعات الادارية الخاصة بالقرارات النهائية التى تصدرها لجان الضباط - مؤدى ذلك : عدم

اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بنظر تلك المنازعات .

**المحكمة:** ومن حيث انه من المبادئ المسلم بها البحث فى اختصاص المحكمة بنظر الدعوى سواء كان ذلك ولائيا او نوعيا او مكانيا هو من المسائل الاولى التى يتعين التصدى لها قبل البحث فى شكل الدعوى او الخوض فيها موضوعيا لانه يدور مع ولاية المحكمة بنظرها وجودا وعدما .

ومن حيث انه باستعراض احكام القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧١ بشأن الطعن فى قرارات لجان الضباط بالقوات المسلحة يتبين ان المادة الاولى منه تنص على ان تختص لجنة ضباط القوات المسلحة المنعقدة بصفة هيئة قضائية دون غيرها بالنظر فى المنازعات الادارية الخاصة بالقرارات النهائية التى تصدرها لجان الضباط بالقوات المسلحة وتشأكل كل فرع من افرع القوات المسلحة لجنة قضائية تختص دون غيرها بالفصل فى المنازعات الادارية الخاصة بضباط القوات المسلحة « وتنص المادة العاشرة من هذا القانون على عدم جواز الطعن فى قرارات لجان الضباط او المطالبة بالغائها امام اى هيئة كانت . ثم صدر القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٥ بتنظيم وتحديد اختصاصات اللجان القضائية لضباط القوات المسلحة ونص فى مادته الاولى على ان «تشأ بالقوات المسلحة اللجان القضائية الاتية.....» كما نص فى المادة الثالثة منه على ان « تختص هذه اللجان دون غيرها بالفصل فى المنازعات الادارية المتعلقة بضباط القوات المسلحة عدا العقوبات الانضباطية وما تختص بنظره لجنة ضباط القوات المسلحة المنعقدة بصفة هيئة قضائية وفقا لاحكام القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧١ » .



ومن حيث ان المحكمة الدستورية العليا قد قضت بدستورية احكام القرار بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧١ فيما قضى به من اختصاص لجان الضباط دون غيرها بنظر المنازعات المتعلقة بضباط القوات المسلحة والطعن فيها امام لجنة ضباط القوات المسلحة المنعقدة بصفة هيئة قضائية وعدم جواز الطعن فى قرارات هذه اللجنة امام اية هيئة كانت تأسيسا على ان المصلحة العامة وطبيعة الاوضاع فى القوات المسلحة تستلزم وضع المنازعات الادارية الخاصة بافراد هذه القوات فى يد اسرتهم العسكرية باعتبارها القاضى الطبيعى بالنظر الى الصلة الوثيقة بين اداء الضباط لمهام وظيفته العسكرية وبين ما يصدر فى شأنه من قرارات إدارية بدءا بقرار الحاقه بالخدمة العسكرية ونهاية بقرار انتهاء هذه الخدمة ، واستجابة لذلك انشأ المشرع لجنة ضباط القوات المسلحة المنعقدة بصفة هيئة قضائية طبقا للقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧١ (حكم المحكمة العليا فى القضية رقم ٤ لسنة ٤ ق . بجلسة ١٩٧٦/٢/٧ مجموعة احكام وقرارات المحكمة العليا - القسم الاول - الجزء الاول - الاحكام الصادرة فى الفترة من انشاء المحكمة سنة ١٩٧٠ حتى نوفمبر ١٩٧٦ ، صفحة ٣٢٨ وما بعدها ) .

ومن حيث انه وفقا لاحكام القانونين رقمى ٩٦ لسنة ١٩٧١ و ٧١ لسنة ١٩٧٥ سالف الذكر فإن سائر المنازعات الادارية المتعلقة بضباط القوات المسلحة تختص بنظرها اللجان المشار اليها ، وعلى هذا تواترت احكام المحكمة الادارية العليا .

ومن حيث انه بناء على ما تقدم واذا كان من الثابت فى الطعن المائل ان الطاعن وهو عقيد بالقوات المسلحة قد اقام دعواه محل الطعن امام

محكمة القضاء الادارى (دائرة الجزاءات والترقيات ) طعنا على القرار الصادر بانهاء خدمته بإحالة الى المعاش بذات رتبة العقيد ، فإن هذه الدعوى تعتبر والحال كذلك من المنازعات التى تختص بالفصل فيها دون غيرها اللجان القضائية لضباط القوات المسلحة ولا يكون ثمة اختصاص لمجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بنظر الدعوى واذا ذهب الحكم المطعون عليه هذا المذهب فإنه يكون قد صادف وجه الحق ويغدو الطعن عليه غير قائم على سند من القانون جديرا بالرفض ولايغير من ذلك ما اثاره الطاعن سواء فى تقرير الطعن المائل او فى عريضة دعواه امام محكمة القضاء الادارى من دفع بعدم دستورية القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧١ على النحو المبين بالوقائع ومن ثم طلب وقف الدعوى ليقيم دعواه امام المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية هذا القانون عملا بحكم المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ - ذلك ان الثابت للمحكمة من الاوراق ان جميع الاسانيد التى اوردتها الطاعن فى هذا الشأن تأييدا للدفع سبق ان تعرضت لها المحكمة الدستورية العليا فى حكمها المشار اليه آنفا ، ومن ثم فإن الدفع يكون عديم الجدوى متعين الرفض.

( طعن ١٢٢٦ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٨٧/٦/٩ )

### قاعدة رقم ( ٢٣٢ )

المبدأ: تسرى الاحكام المنظمة للاختصاص القضائى للجان القضائية العسكرية المنصوص عليها بالمادة (١١) من القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨١ بالحوال مباشر على جميع المنازعات الادارية المتعلقة

بخدمة وترقية ضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة - تختص تلك اللجان بنظر هذه المنازعات ولو كانت قد نشأت قبل العمل بالقانون المذكور ما لم يكن قد فصل فيها بحكم قضائي.

**المحكمة :** ومن حيث ان قانون الخدمة والترقية لضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة بالقانون رقم ٢٣٥ لسنة ١٩٥٩ ثم بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ وصدر اخيرا القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨١ الذى تضمن احكام قانون الخدمة المرافق له النص فى المادة ١٢٩ على ان تنشأ بالقوات المسلحة اللجان القضائية العسكرية الآتية:

أ- لجان قضائية فرعية فى قيادات الافرع الرئيسية للقوات المسلحة وقيادات الجيوش الميدانية والمناطق العسكرية ، ويحدد اختصاص كل لجنة بقرار من وزير الدفاع .

ب- اللجنة القضائية العسكرية العليا على مستوى القوات المسلحة .

ونصت المادة ١٣٠ على ان تختص اللجان القضائية العسكرية المشار اليها فى المادة السابقة دون غيرها بالفصل فى المنازعات الادارية الخاصة بضباط الصف والجنود ذوى الراتب العالى بالقوات المسلحة بتطبيق احكام هذا القانون وذلك عدا الطعن فى العقوبات الانضباطية.

ومن حيث ان مؤدى ما تقدم ان اللجان القضائية العسكرية المشار اليها فى المادة ١٢٩ من قانون خدمة ضباط الشرف وضباط الصف والجنود

بالقوات المسلحة تختص دون غيرها بالفصل فى المنازعات الادارية الخاصة بضباط الصف والجنود ذوى الراتب العالى بالقوات المسلحة المتعلقة بتطبيق احكام قانون الخدمة المشار اليه سواء صدرت بمقتضى احكام هذا القانون اى بالقانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨١ او بمقتضى القوانين السابقة عليه المنظمة لشروط خدمة وترقية هذه الطائفة ، والتى حل محلها هذا القانون وذلك اعمالا لنص المادة ١٢٩ المشار اليها ، باعتبارها من الاحكام المنظمة للاختصاص القضائى فتسرى بأثر حال مباشر على جميع المنازعات الادارية المتعلقة بخدمة وترقية ضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة ، ومن ثم تختص اللجان القضائية بالقوات المسلحة بنظر هذه المنازعات حتى ولو كانت نشأت قبل العمل بالقانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨١ ما دامت تتعلق بشئون الخدمة والترقية للمذكورين ما لم يكن قد فصل فيها بحكم قضائى .

ومن حيث ان القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨١ عمل به اعتبارا من ١٩٨١/٧/٢٥ فى وقت كانت المحكمة الادارية لوزارتى الدفاع والرى قد فصلت بتاريخ ١٩٨١/١/١١ فى موضوع الدعوى بأحقية المدعى فى صرف مرتبه خلال فترة عمله فى ليبيا ومن ثم يكون حكم المحكمة الادارية والحالة هذه قد اصاب الحق فى تصديه لدعوى تدخل فى اختصاص تلك المحكمة ويكون ما طرأ على تعديل الاختصاص بعد ذلك بالقانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨١ لا يمس الدعاوى التى فصل فيها باحكام قضائية وهو ما تقضى به اعادة الاولى من قانون المرافعات المدنية والتجارية حيث تقضى بأن «تسرى قوانين المرافعات على ما لم يكن فصل فيه من الدعاوى او ما لم يكن تم من الاجراءات قبل تاريخ العمل به ويستثنى من ذلك :

١ - القوانين المعدلة للاختصاص متى كان تاريخ العمل بها بعد ائصال باب المرافعة فى الدعوى.

ومن حيث انه فيما يتعلق بالموضوع فإن جهة الادارة وقد تقاعست عن الرد على دعوى المدعى او ايضاح الاساس القانونى فى عدم استحقاقه مرتبه فى مصر اثناء تكليفه للعمل مع القوات المسلحة بليبيا ، فإن الاصل ان يستحق راتبه فى مصر طالما انقضى سبب حرمانه من هذا الراتب وهو الذى تنكبت جهة الادارة عن اتيائه ، وان لم يتحدد ايفاده الى ليبيا خلال الفترة التى قرررها المدعى فى صحيفة دعواه.

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه اخذ بهذا النظر ، فيكون قد اصاب صحيح حكم القانون مما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا .

(طن ٢٣٨٦ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٠/١٠/١٩٨٧)

### قاعدة رقم ( ٢٣٣ )

المبدأ: القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥٧ فى شأن التظلم من قرارات لجان ضبط القوات المسلحة و تختص دون غيرها بالنظر فى المنازعات الادارية الخاصة بضباط القوات المسلحة ، وتنشأ لجنة اخرى تسمى اللجنة الادارية بكل فرع من افرع القوات المسلحة يصدر تنظيمها واختصاصها قرار من وزير الحربية - ابعاد مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى عن نظر المنازعات الادارية الخاصة بضباط القوات المسلحة - القوانين ٢٣٢ لسنة

١٩٥٩ فى شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة و٩٦ لسنة ١٩٧١ بشأن الطعن فى قرارات لجان الضباط بالقوات المسلحة الذى حل محل القانون ١٧٤ سنة ١٩٥٧ والقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٥ بتنظيم وتحديد اختصاصات اللجان القضائية لضباط القوات المسلحة - جاءت كلها مؤكدة على قصر الاختصاص بنظر جميع المنازعات الادارية الخاصة بضباط القوات المسلحة على لجان ضباط القوات المسلحة ولجان افرع هذه القوات - تطبيق طلب ضباط بالقوات المسلحة تعويضاً عن قرار جمهورى بانتهاء خدمته بغير الطريق التأديبى لاتعدوان تكون منازعة ادارية فى شأن من الشئون الوظيفية لأحد ضباط القوات المسلحة ومن ثم يعقد الاختصاص بنظرها الى اللجنة القضائية المختصة بالقوات المسلحة اعمالاً لاحكام القانونين رقمى ٩٦ لسنة ١٩٧١ و٧١ لسنة ١٩٧٥ سالفى الذكر دون مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى.

**المحكمة:** انه عن اختصاص محكمة القضاء الادارى بنظر طلب الطاعن تعويضه عن قرار انتهاء خدمته بغير الطريق التأديبى فإن المادة الاولى من القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥٧ فى شأن التظلم من قرارات لجان ضباط القوات المسلحة نصت على ان « تنشأ بوزارة الحرية لجنة تسمى اللجنة العليا لضباط القوات المسلحة وتختص دون غيرها بالنظر فى المنازعات الادارية الخاصة بضباط القوات المسلحة ، وتنشأ لجنة اخرى تسمى اللجنة الادارية بكل فرع من افرع القوات المسلحة يصدر بتنظيمها واختصاصها قرار من وزير الحرية ، وقد جرى قضاء هذه المحكمة على ان هذا القانون - كما هو ظاهر من ديباجته التى اشار فيها الى القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ فى

شأن تنظيم مجلس الدولة ومن مذكرته الابهضاحية - قد هدف الى ابعاد مجلس الدولة كهيئة قضاء ادارى عن نظر المنازعات الادارية الخاصة بضباط القوات المسلحة . وقد جاء نص المادة الاولى منه من العموم والشمول فى هذا الشأن بما يمنع المجلس المذكور عن نظر تلك الامور جميعها . وبعد ان نزع القانون المذكور عن المجلس الاختصاص فى الامور المذكورة على هذا النحو الشامل حدد اختصاص اللجنة العليا لضباط القوات المسلحة ، كما نص على انشاء لجنة اخرى تسمى اللجنة الادارية لكل فرع من افرع القوات المسلحة يصدر بتنظيمها قرار من وزير الحرية وفوض بذلك الوزير فى تنظيم تلك اللجان الادارية المختلفة وتحديد اختصاصاتها بما يتسع لنظر المنازعات الادارية كافة . ولما صدر القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ فى شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة وتحديث عن اختصاصات اللجنة العليا للضباط فى تلك الامور اكد اختصاصها دون غيرها بالنظر فى جميع المنازعات الادارية المترتبة على القرارات التى تصدرها لجان الضباط المختلفة . ثم صدر بعد ذلك القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧١ بشأن الطعن فى قرارات لجان الضباط بالقوات المسلحة الذى حل محل القانون ١٧٤ لسنة ١٩٥٧ سالف الذكر مرددا ما قضى به هذا القانون الاخير من قصر الاختصاص بالنظر فى جميع المنازعات الادارية الخاصة بضباط القوات المسلحة على لجان ضباط القوات المسلحة ولجان افرع هذه القوات . وجاءت نصوص القانون المذكور فى هذا الخصوص من العموم والشمول ايضا بما يدخل جميع المنازعات الادارية الخاصة بضباط القوات المسلحة فى اختصاص لجان الضباط المشار اليها دون القضاء الادارى ، اذ نصت مادته الاولى على ان تختص لجنة ضباط القوات المسلحة المنعقدة بصفة هيئة

قضائية دون غيرها بالنظر في المنازعات الادارية الخاصة بالقرارات النهائية التي تصدرها لجان الضباط بالقوات المسلحة وتنشأ بكل فرع من افرع القوات المسلحة لجنة قضائية تختص دون غيرها بالفصل في باقى المنازعات الادارية الخاصة بضباط القوات المسلحة ويصدر بتنظيمها وتحديد اختصاصاتها قرار من رئيس الجمهورية ، ويبين من استقراء احكام هذا القانون انه جاء صريحا واضحا فى اسياغ الصفة القضائية على لجان الضباط المنشأة فى افرع القوات المسلحة طبقا لاحكام الفقرة الثانية من المادة الاولى سالفه الذكر وفى تخويل هذه اللجان اختصاصا شاملا مطلقا فى كل المنازعات الادارية المتعلقة بالضباط ايا كان نوعها فيما عدا ما تختص به لجنة ضباط القوات المسلحة المنعقدة بصفة هيئة قضائية المشار اليها بالفقرة الاولى من المادة المذكورة . ثم صدر القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٥ بتنظيم وتحديد اختصاصات اللجان القضائية لضباط القوات المسلحة وتنص على إنشاء اللجان القضائية لأفرع هذه القوات ، وحدد هذه اللجان وكيفية تشكيلها وقضى باختصاصها دون غيرها بالفصل فى المنازعات الادارية المتعلقة بضباط القوة عدا العقوبات الانضباطية وما تختص بنظره لجنة ضباط القوات المسلحة وفقا لاحكام القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧١ المشار اليه ، مؤكدا اختصاص اللجان القضائية لضباط القوات المسلحة دون غيرها بالفصل فى جميع المنازعات الادارية المتعلقة بهؤلاء الضباط ، اذ جرى نص المادة الثالثة من القانون المذكور على ان تختص اللجان القضائية لضباط القوات المسلحة بالفصل فى المنازعات الادارية المتعلقة بضباط القوة عدا العقوبات الانضباطية وما تختص بنظره لجنة ضباط القوات المسلحة المنعقدة بصفة هيئة قضائية وفقا لاحكام القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧١ فى شأن الطعن فى قرارات



لجان الضباط بالقوات المسلحة . وأشارت المذكرة الايضاحية للقانون المذكور الى نص المادة ١٨٣ من الدستور التى تنص على ان « ينظم القانون القضاء العسكرى ويبين اختصاصاته فى حدود المبادئ الواردة فى الدستور » والى انه استنادا الى هذا النص الدستورى صدر القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧١ ومن بعده القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليهما ، مما يقطع فى الصفة القضائية للجان الضباط المشار اليها وفى شمول اختصاصها لكافة المنازعات الادارية المتعلقة بهؤلاء الضباط دون تمييز بين انواع هذه المنازعات .

ومن حيث انه لما كانت المنازعة الماثلة فى شقها الخاص بطلب التعويض عن انتهاء خدمة الطاعن بغير الطريق التأديبى بالقرار الجمهورى رقم ١٤٧٠ لسنة ١٩٦٧ اعتبارا من ١٩٦٧/٨/١٢ لا تعدو ان تكون منازعة ادارية فى شأن من الشئون الوظيفية لاحد ضباط القوات المسلحة ومن ثم يتعقد الاختصاص بنظرها الى اللجنة القضائية المختصة بالقوات المسلحة اعمالا لاحكام القانونين رقمى ٩٦ لسنة ١٩٧١ ورقم ٧١ لسنة ١٩٧٥ سالفى الذكر دون مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى ، ولا وجه لما يذهب اليه الطاعن من ان اختصاص لجان الضباط بالقوات المسلحة المنعقدة بصفة هيئة قضائية مقصور على نظر المنازعات الادارية الخاصة بالقرارات التى تصدرها لجان الضباط بالقوات المسلحة دون ما يتعلق بالقرارات الجمهورية الصادرة باحالتهم الى المعاش بغير الطريق التأديبى اذ ان المادة ١٣٨ من القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ فى شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة خولت رئيس الجمهورية الاختصاص بانتهاء خدمة الضباط باحالتهم الى المعاش وقد نزعت القوانين ارقام ١٧٤ لسنة ١٩٥٧ و ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩

٩٦ لسنة ١٩٧١ و٧١ لسنة ١٩٧٥ - ما سبق القول - عن اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى كافة المنازعات الادارية الخاصة بضباط القوات المسلحة وقصرتها على اللجان القضائية لضباط القوات المسلحة واللجان القضائية لأفرع هذه القوات دون غيرها ومن ثم تخصص هذه اللجان بنظر طلب التعويض عن انتهاء خدمة الطاعن بغير الطريق التأديبى اعتبارا من ١٩٦٧/٨/١٢ بالقرار الجمهورى رقم ١٤٧٠ لسنة ١٩٦٧ ولا يغير من هذا رأى ما ذهب اليه الطاعن من ان القانونين رقمى ٩٦ لسنة ١٩٧١ و٧١ لسنة ١٩٧٥ سالفى الذكر قد صدرا فى تاريخ لاحق على صدور القرار المطلوب التعويض عنه وان فى اخضاع المنازعة لاحكامهما من شأنه اعمال القانونين المذكورين بأثر رجعى .ذلك لان هذين القانونين بوصفهما من القوانين المنظمة للاختصاص القضائى يسريان بأثر رجعى مباشرة على هذه المنازعة بما يخضعها لاحكامها طبقا للقواعد العامة واذ قضت محكمة القضاء الادارى فى هذا الشق من الدعوى بعدم اختصاصها بنظره وامرت باحالتها الى اللجنة القضائية المختصة بالقوات المسلحة وأبقت الفصل فى المصروفات فإن قضائها يكون صائبا ، ويكون الطعن عليه على غير اساس سليم من القانون ويتعين الحكم برفضه»

### قاعدة رقم ( ٢٣٤ )

**المبدأ:** طلب التعويض المقدم من ضابط بالقوات المسلحة عن قرار صادر بإعتقاله لا يحبر من قبيل المنازعات الادارية المتعلقة بالقوات المسلحة طبقا لاحكام القانونين رقمى ٩٦ لسنة ١٩٧١ بشأن الطعن فى قرارات لجان الضباط بالقوات المسلحة و٧١ لسنة ١٩٧٥ تنظيم وتحديد إختصاصات اللجان القضائية لضباط القوات المسلحة - إعتقال الضابط لأسباب سياسية لاتتعلق بأمر من أمور الضباط الوظيفية القرار الصادر فى هذه الحالة يكون صادرا فى حقه بإعتباره فردا عاديا يختص به مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى.

**المحكمة:** ومن حيث انه فيما يتعلق بطلب التعويض المقدم من الطاعن عن القرار الصادر باعتقاله خلال الفترة من ١٩٦٧/٧/٢٤ الى ١٩٦٨/٥/٢٩ فإنه لايعتبر من قبيل المنازعات الادارية المتعلقة بضباط القوات المسلحة التى ينعقد الاختصاص بنظرها للجنة القضائية المختصة بالقوات المسلحة طبقا لاحكام القانونين رقمى ٩٦ لسنة ١٩٧١ و٧١ لسنة ١٩٧٥ السالف الاشارة اليهما ، اذ ان مناط اعتبار المنازعة من المنازعات الادارية المنوه عنها ان تتعلق بأمر من أمور الضباط الوظيفية التى تنظمها قوانين شروط خدمة الضباط الامر الذى لا تتوافر فى حالة اعتقال الضابط لأسباب سياسية حيث لا يعدو الضابط ازاء القرار الصادر باعتقاله فى هذه الحالة ان يكون فردا عاديا من الافراد مما يعقد الاختصاص بشأن المنازعة فى قرار الاعتقال الى القضاء الادارى . ولا يغير من هذا ان الاحتجاز - كما تقول الادارة فى ردها على الطعن - كان فى الكلية الحربية ، اذ ان هذا الاحتجاز لا ينفى عن قرار الاعتقال صفته كقرار اعتقال، وليس هناك ما يدل على ما تذكره الادارة - من ان الاحتجاز قد يتعلق بعمله كضابط.

وليس صحيحاً ما جاء بمذكرة الادارة المودعة في ١٢/١٠/١٩٨٨ من ان الادارة نفت صدور قرار باعتقال الطاعن اذ ان حافظة مستندات الادارة ورد بها ان قرار الاعتقال والافراج لم يصدرا من القوات المسلحة ولا يعنى ذلك عدم صدورها البتة وانما صدرهما من غيرها واذ قضت محكمة القضاء الادارى فى حكمها المطعون فيه بعدم اختصاصها بنظر هذا الشق من الدعوى فإن قضاءها يكون غير صحيح ويتعين الحكم بالغائه وبإختصاصها بنظره.

(لمن ١٥٦٩ لسنة ٣١ ق جلسة ١٠/٢٩/١٩٨٨)

### قاعدة رقم ( ٢٣٥ )

**المبدأ:** المنازعات الادارية المتعلقة بضباط القوات المسلحة تختص بنظرها اللجان القضائية لضباط القوات المسلحة - القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٥ أقام قضاء اداريا عسكريا يندرج فى القضاء العسكرى ويختص بالمنازعات الادارية بضباط القوات المسلحة - من هذه الدعاوى دعاوى التسوية وجميع المنازعات الخاصة بهم سواء كانت طعناً فى قرارات إدارية أم إستحقاقاً.

**المحكمة:** خضوع ضباط الاحتياط للقوانين والانظمة العسكرية اعتباراً من التاريخ الذى يحدد لاستدعائهم لا سبيل الى ان ينأى فى هذا المجال قاعدة الاختصاص القضائى الاستثنائى المعقود للجان القضائية عن شمول ضباط الاحتياط إبان فترة الاستدعاء فيما يختص بحقوقهم المثيلة لأقرانهم من الضباط العاملين.

ومن حيث انه باستعراض احكام القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧١ بشأن الطعن فى قرارات لجان الضباط بالقوات المسلحة يبين ان المادة الاولى منه تنص على ان تخصص لجنة ضباط القوات المسلحة المنعقدة بصفة هيئة قضائية دون غيرها بالنظر فى المنازعات الادارية الخاصة بالقرارات النهائية التى يصدرها لجان الضباط بالقوات المسلحة وتنشأ لكل فرع من افرع القوات المسلحة لجنة قضائية تخصص دون غيرها بالفصل فى المنازعات الادارية الخاصة بضباط القوات المسلحة ..... وتنص المادة العاشرة من هذا القانون على عدم جواز الطعن فى قرارات لجان الضباط او المطالبة بالغائها بأى وجه من الوجوه امام أية هيئة كانت. ثم صدر القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٥ بتنظيم وتحديد اختصاصات اللجان القضائية لضباط القوات المسلحة ونص فى مادته الاولى على ان « تنشأ بالقوات المسلحة اللجان القضائية الاتية..... كما نص فى المادة الثالثة منه على ان تخصص هذه اللجان دون غيرها بالفصل فى المنازعات الادارية المتعلقة بضباط القوات المسلحة عدا العقوبات الانضباطية وما تختص بنظره لجنة ضباط القوات المسلحة المنعقدة بصفة هيئة قضائية وفقا لاحكام القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧١ .

ومن حيث ان المحكمة العليا انتهت الى دستورية احكام القرار بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧١ فيما قضى به من اختصاص لجان الضباط دون غيرها بنظر المنازعات المتعلقة بضباط القوات المسلحة والطعن فيها امام لجنة ضباط القوات المسلحة المنعقدة بصفة هيئة قضائية وعدم جواز الطعن فى قرارات هذه اللجنة امام اية هيئة كانت تأسيسا على ان المصلحة العامة وطبيعة الاوضاع فى القوات المسلحة تستلزم وضع المنازعات الادارية الخاصة بافراد هذه القوات فى يد اسرتهم العسكرية باعتبارها القاضى الطبيعى بالنظر الى

الصلة الوثيقة بين اداء الضباط لمهام وظيفته العسكرية وبين ما يصدر بشأنه من قرارات ادارية بدءا بقرار الحاقه بالخدمة العسكرية ونهاية بقرار انتهاء هذه الخدمة.

ومن حيث انه وفقا لاحكام القانونين رقمي ٩٦ لسنة ١٩٧١ و ٧١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليهما فإن سائر المنازعات الادارية المتعلقة بضباط القوات المسلحة تختص بنظرها اللجان آنفة البيان وعلى هذا تواترت احكام المحكمة الادارية العليا، بحسبان ان القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٥ اقام قضاء اداريا عسكريا يندرج في القضاء العسكري ويختص بالمنازعات الادارية بضباط القوات المسلحة ومنها دعاوى التسوية وجميع المنازعات الخاصة بهم سواء كانت طعنا في قرارات ادارية ام استحقاقا.

ومن حيث ان ضباط الاحتياط حال استدعائهم للخدمة في القوات المسلحة على موجب المادة ١٣ من القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة ، واتخراطهم تبعا ضمن تشكيلات القوات العاملة فيها تنبثق لهم خلال فترة الاستدعاء حقوق مثيله لاقرائهم من ذات رتبهم من الضباط العاملين في اطار من احكام الباب السابع من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ في شأن قواعد خدمة الضباط الاحتياط بالقوات المسلحة ، وليس ثم من ريب في ان العلة التي قام عليها القانون لسلب ولاية القضاء الاداري فيما يختص بالمنازعات الادارية المتعلقة بضباط القوات المسلحة والمائلة اصلا في ترك امورهم في يد اسرتهم العسكرية بحسبانها اقدر على تفهم مقتضيات الخدمة العسكرية ، تتوافر في هذه الحالة وفيما يختص بتلك الحقوق ايان فترة الاستدعاء لضباط الاحتياط

مع مثل ما تقوم عليه فى شأن الضباط العاملين ، بحسبانها حقوقا غير نابعة عن وظيفة مدنية وانما مصدرها وقرامها قواعد وشروط الخدمة بالقوات المسلحة وغنى عن البيان فى ذلك ان القوات الاحتياطية هى بصريح النص من عناصر القوات المسلحة ، وقد افصحت المادة ١٥ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ آنف البيان بصريح العبارة عن خضوع ضباط الاحتياط للقوانين والانظمة العسكرية اعتبارا من التاريخ الذى يحدد لاستدعائهم ، بما لا سبيل معه الى ان ينأى فى هذا المجال بقاعدة الاختصاص القضائى الاستثنائى المعقود للجان القضائية بالقضاء العسكرى عن شمول ضباط الاحتياط أبان فترة الاستدعاء فيما يختص بحقوقهم المثيلة لاقرائهم من الضباط العاملين .

ومن حيث ان الثابت فيما تقدم ان المنازعة الراهنة تتعلق بحال كون المدعى ضابطا احتياطيا بالقوات المسلحة وبحقوق نابعة مباشرة عن فترة استدعائه للخدمة بها ، وعلى وجه تنأى معه عن اختصاص القضاء الادارى صاحب الولاية العامة فى هذا المضمار ، وتستنهض له الولاية الاستثنائية المعقودة للجان القضائية ذات الشأن بالقضاء العسكرى.

ومن حيث ان من جماع ما تقدم فإن مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى لا يختص بالنظر فى المنازعة المطروحة ، وتغدو اللجان القضائية لضباط القوات المسلحة هى المختصة بها ، واذا انتهى الحكم المطعون فيه الى هذا النظر فإنه يكون قد صادف صحيح القانون ويتعين الحكم بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا والزام الطاعن المصروفات ،

## الفرع الثاني

عدم جواز تعقيب مجلس الدولة علي الاحكام العسكرية

قاعدة رقم ( ٢٣٦ )

المبدأ: القضاء العسكرى انشئ بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦  
باصدار قانون الاحكام العسكرية - يعتبر هذا القضاء جهة قضائية  
مستقلة بجانب جهة القضاء الادارى بمجلس الدولة وجهة القضاء  
العادى - لا يختص مجلس الدولة بالتعقيب على الاحكام العسكرية  
الصادرة من القضاء العسكرى ولا المنازعة فى الاجراءات التنفيذية  
الصادرة تنفيذا لهذه الاحكام - القبض على المطعون ضده وايداعه  
السجن جاء تنفيذا للحكم الصادر من المحكمة العسكرية العليا الذى  
يخرج عن اختصاص مجلس الدولة التعقيب عليه، لاتعد المنازعة فى  
هذا الصدد من قبيل المنازعات الادارية التى يختص بها مجلس الدولة.

المحكمة: ان الشارع انشأ قضاء مستقلا قائما بذاته هو القضاء  
العسكرى وذلك بمقتضى القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ باصدار قانون  
الاحكام العسكرية الذى حدد فيه اختصاص هذا القضاء والضبط القضائى  
والتحقيق وقد بين المحاكم العسكرية واختصاصها واجراءات المحاكمة  
والاحكام التى تصدرها والتصديق عليها وتنفيذها . كما حدد هذا القانون  
الجرائم والعقوبات وقضت المادة ١٠٤ من القانون المذكور على تنفيذ احكام  
المحاكم العسكرية بناء على طلب النيابة العسكرية بمعرفة وحدة المتهم او  
الشرطة العسكرية وفقا لاحكام هذا القانون - اما بالنسبة للمدنيين فتتولى



النيابة العسكرية تنفيذها وفقا لاحكام القانون العام . ويعتبر هذا القضاء جهة قضائية مستقلة بجانب جهة القضاء الاجارى بمجلس الدولة وجهة القضاء العادى . واذا لا يختص مجلس الدولة بالتعقيب على الاحكام العسكرية الصادرة من القضاء العسكرى فإنه لا يختص كذلك بنظر المنازعات فى الاجراءات التنفيذية الصادرة تنفيذا لهذه الاحكام لما فى ذلك من مساس بالاحكام المذكورة وتعد على اختصاص القضاء العسكرى بعد استنفاد طرق الطعن فى احكامه والتصديق عليها من السلطة المختصة . واذا كان من الثابت من الاوراق ان المطعون ضده اتهم فى القضية رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨٥ جنابات كلى الاسماعيلية باشتراكه مع مجهول بطريق الانفاق والمساعدة فى تزوير شهاده اعفاء منسوب صدرها الى منطقة تجنيد الزقازيق بعدم اللياقة الطبية كما انه استعمل المحرر المزور بتقديمه الى جوازات المنصورة لاستخراج جواز سفر له مع علمه بتزويره . وبناء على هذا الاتهام احيل المذكور الى المحاكمة امام المحكمة العسكرية العليا بالمنصورة فقضت بتاريخ ١٩٨٥/١٢/١٩ بعدم قبول الدعوى لرفعها بغير الطريق الذى رسمه القانون مع ارسال الاوراق الى النيابة العسكرية المختصة لاجراء شئونها فيها وعدم رفع الحكم للتصديق عليه من الضابط المختص اصدر قرارا بالغاء الحكم مع اعادة المحاكمة امام دائرة اخرى واعيد نظر الاتهام امام المحكمة العسكرية العليا من جديد والتي قضت بجلسة ١٩٨٦/٦/١٩ غايبا بمعاقبة المتهم ( المطعون ضده ) بالحبس مع الشغل والنفاذ لمدة سنة واحدة لما نسب اليه بقرار الاتهام مع مصادرة المحرر المزور ، وبتاريخ ١٩٨٦/٨/١٣ قرر مساعد قائد جـ ٣ التصديق على الحكم ، واعلن المطعون ضده بالحكم فى ١٩٨٦/٨/٢٧ فتقدم بالتماس بتاريخ ١٩٨٦/٩/٨ قرر الضابط الاعلى

من المصدق بتاريخ ٨٦/١٠/٢٦ رفض الالتماس وقد قامت اجهزة امن الدقهلية بالقبض على المطعون ضده بتاريخ ١٩٨٦/٨/٢٤ وايداعه سجن المنصورة العمومى تنفيذا لهذا الحكم . واذا لا يعد القبض على المطعون ضده وايداعه السجن من قبيل المنازعات الادارية التى يختص بها مجلس الدولة اذ انها فى حقيقتها تدور حول تنفيذ الحكم الصادر من المحكمة العسكرية العليا بالمنصورة والذى يخرج عن اختصاص مجلس الدولة التعقيب عليه .

واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر عندما قضى بوقف تنفيذ قرار القبض على المطعون ضده وحبسه نفاذا للحكم الصادر من المحكمة العسكرية العليا فى القضية رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨٥ فإنه يكون قد خالف صحيح حكم القانون ومن ثم يتعين الحكم بالفائه وبعدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بنظر الدعوى بشقيها ،

## الفصل الخامس

### كليات عسكرية

#### قاعدة رقم (٢٢٧)

المبدأ: الاصابة التى تقع للطالب اثناء دراسته او بسببها يترتب عليها استحقاق الطالب المعاملة المنصوص عليها بالمادة (٩٠) سالفه البيان . يقصد بالاصابة فى هذه الحالة ذلك الحادث الفجائى الذى يقع للطالب اثناء دراسته وتكون الممارسة هى التى تسببت فيه فيما تطلبته من القيام بواجبات معينة قد تعرض الطالب لضرر جسمانى - اللجنة الطبية المختصة هى التى تحدد تلك الاصابة وما اذا كانت قد حدثت اثناء الدراسة او بسببها ولا معقب على قرارها فى هذا الشأن متى قام على اصول ثابتة بالاوراق وخلا من اساءة استعمال السلطة.

المحكمة: ومن حيث ان المادة (٩٠) من قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة الصادر بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ تنص على ان « يعامل من يصاب من طلبة الكليات والمعاهد العسكرية المعدة لتخريج الضباط او من يتوفى او يستشهد او يفقد اثناء الدراسة وبسببها او بسبب الخدمة او بسبب احدى الحالات المنصوص عليها فى المادة ٣١ او بسبب العمليات الحربية معاملة الملازم خريج كليته او معهده من حيث المعاش والتأمين الاضافى وتعويض الاصابة ومكافاة الاستشهاد ..... ويستفاد من ذلك ان الاصابة التى تقع للطالب اثناء دراسته وبسببها يترتب عليها استحقاقه المعاملة المنصوص عليها فى المادة المذكورة ومن ثم فالحادث

الفجائي الذى يقع له اثناء دراسته بالكلية العسكرية وتكون الدراسة ذاتها هي التى تسببت فيه لما تتطلبه بحسب طبيعتها من القيام بواجبات معينة قد يتعرض الطالب بسببها لضرر جسماني هي التى تعد اصابة في معنى هذا النص . والقول الفصل في اعتبار الاصابة اثناء الدراسة وبسببها هو للجنة الطبية المختصة ولا معقب على قرارها في هذا الشأن متى كان مستخلصا استخلاصا سائغا من اصول ثابتة بالاوراق من شأنها ان تؤدي الى النتيجة التى توصل اليها وخلا من اساءة استعمال السلطة.

ومن حيث انه ثبت من الاوراق ان المدعى التحق بالكلية الفنية العسكرية بتاريخ ١٩٧٣/١٠/٨ باعتباره لائقا للخدمة بالقوات المسلحة وامضى سنوات الدراسة بالكلية حتى السنة الرابعة ثم ابلغ في ١٩٧٦/١٠/١٩ عن مرض الم به ومكث بالمستشفى العسكرى العام حتى يوم ١٩٧٦/١٠/٢١ . ثم منح اجازة مرضية يومية ١٩٧٦/١٠/٢٢ و ١٩٧٦/١٠/٢٢ ، وحجز بالمستشفى العسكرى العام المدة من ١٩٧٦/١٠/٣٠ حتى ١٩٧٦/١١/١ ، وبعد ذلك تم تحويله الى مستشفى الحميات التى مكث بها المدة من ١٩٧٦/١١/١ حتى ١٩٧٦/١١/١١ ثم احيل الى مستشفى الصدر بمصر الجديدة التى اوصت بعرضه على المجلس الطبى العسكرى العام . وعرضه على اللجنة الطبية بالمجلس بتاريخ ١٩٧٦/١٢/١٨ قررت انه مصاب بتدرن رئوى ايمن وتاريخ بدء المرض شهر اغسطس ١٩٧٦ - حالة مرضية- قادر على الكسب - وبهذه الحالة يعتبر غير لائق طبيا للخدمة العسكرية عموما وبناء على ذلك ورد للكلية قرار هيئة التنظيم والادارة للقوات المسلحة رقم

٢٨٧٢/١٤٠٩/١٨٤٧ بتاريخ ١٩٧٧/٣/١٦ يفيد بحالة الطالب المذكور المرضية على الوجه المتقدم ، وان هذه الاصابة حدثت له بغير سبب الخدمة طبقا لامر القيادة العامة رقم ١٤٠ لسنة ١٩٧٢ - حاليا رقم ١٩٧٧/٤٣ - وقد افادت الجهة الادارية ان امر القيادة العامة المشار اليه نص على ان الحالات المرضية التي تؤدي الى انتهاء الخدمة لعدم اللياقة الطبية لا تعتبر بسبب الخدمة الا اذا ثبت ان المريض قد اصيب بها بعد ان يكون قد خدم بالقوات المسلحة خدمة حسنة متصلة مدة عشر سنوات ولا يسرى هذا الحكم على الامراض الناتجة عن عاهات خلقية وان تأخر اكتشافها . ومن حيث انه متى كان ذلك هو الثابت فانه وبغض النظر عما جاء فى امر القيادة العامة رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٧ المشار اليه والذي تطلب لانطباقه قضاء مدة خدمة حسنة متصلة قدرها عشر سنوات مما لا يتحقق قضاؤها بالكليات والمعاهد العسكرية طبقا لتنظيمها ، فان مرض المدعى الذى ادى الى عدم لياقته للخدمة العسكرية لا يكون قد نتج بسبب دراسته بالكلية ، ذلك ان الجهة الطبية المختصة لم تقرر على ما سلف بيانه ان دراسته بالكلية هى التى تسببت فى مرضه . كما ان ظروف الاحوال يستفاد منها ان المدعى لم يصب بالمرض بعد التحاقه بالكلية مباشرة ولا فى السنوات الثلاث الاولى وبالتالي يكون قد اعتاد على نظمها وتطبع بها فلم يعد طابور اللياقة الذى يجرى فى الصباح الباكر من قبيل الحادث الفجائى العارض الذى يسبب الاصابة - ولا ينال من ذلك ادعاء المدعى ان مرضه تطور الى الحالة التى وصل اليها نتيجة التقصير فى تشخيصه وعلاجه . فذلك فضلا عن انه امر غير ثابت فان هذا الخطأ لو صح لا يكون له ثمة علاقة بطبيعة الدراسة بالكلية التى يجب ان تكون هى السبب فى وقوع الاصابة على النحو سالف الذكر لكى يتحقق

مناطق معاملته بحكم المادة ٩٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه ويتعين بناء على ذلك رفض الدعوى لعدم قيامها على سند صحيح من القانون .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه وقد قضى بغير ذلك وعلى اساس ان مرض المدعى بسبب الخدمة فيكون قد جانب الصواب في قضائه جديرا بالالغاء ورفض الدعوى والزام المدعى بالمصروفات.

(طن ١٤٧٦ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٨٦/٢/٨ )

### قاعدة (رقم ٢٣٨ )

المبدأ : اشترط المشرع في طالب الالتحاق بكلية الشرطة عدة شروط أهمها شرطان أساسيان لا يغنى أحدهما عن قيام الآخر - أولهما : ألا يكون الطالب قد سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية أو بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة. وثانيهما : أن يكون الطالب محمود السيرة حسن السمعة - الشرط الثاني ورد في نص عام دون تحديد لأسباب فقدان السمعة على سبيل الحصر أو المثال - أثر ذلك : أن صدور حكم قضائي بعقوبة جنائية أو بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة الشرف أو الأمانة وإن كان يتنافى مع حسن السمعة إلا أنه لا يصلح وحده لانتفاء شرط حسن السمعة - أساس ذلك : أن المشرع أطلق المجال في تقدير حسن السمعة لجهة الادارة في نطاق مسؤوليتها عن اعداد ضابط الشرطة الذى يتولى مهام الحفاظ على الأمن ومطاردة الخارجين على القانون - تقدير جهة الادارة يخضع لرقابة القضاء الادارى -

لاثرهيب على جهة الادارة طالما خلا تقديرها من إساءة استعمال السلطة أو الإنحراف بها - سمعة الطالب المرشح يمكن أن تتأثر بمسلك شخصي أو خلقى أو بأوضاع تحيط به يمكن أن يكون لها تأثيرها على عمله مستقبلا - قد تساهل الادارة فيه بالنسبة لوظيفة معينة وتتشدد فيه بالنسبة لغيرها مثل وظائف القضاء أو الشرطة - أساس ذلك : أن مثل هذه الوظائف تتطلب فى شاغلها مستوى معيناً من حسن السمعة.

**المحكمة :** ومن حيث أن المادة (١٠) من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الشرطة تنص على أنه يشترط فيمن يقبل بكلية الشرطة وكلية الضباط المتخصصين - ١- أن يكون مصرى الجنسية. ٢- أن يكون محمود السيرة حسن السمعة. ٣- ألا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية فى إحدى الجرائم أو بعقوبة مقيدة للحرية فى جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة وبين من هذا النص ان المشرع اشترط فى طالب الالتحاق من بين شروط اخرى شرطين أساسيين لا يغنى قيام احدهما عن قيام الآخر. فقد لا يكون الطالب قد سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية او بعقوبة مقيدة للحرية فى جريمة مخلة بالشرف او الامانة ومع ذلك لا يكون محمود السيرة حسن السمعة ، وقد جاء هذا الشرط الأخير فى نص عام دونما تحديد لأسباب فقدان هذه السمعة على سبيل الحصر أو المثال بأمور على قدر من الخطورة، وإذا كان صدور حكم قضائى بعقوبة جنائية أو بعقوبة مقيدة للحرية فى جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة هو على وجه اليقين مما يتنافى مع حسن السمعة فإن هذه الأسباب لا تعد وحدها سبب لانتفاء قيام حسن السمعة ، إذا اطلق الشارع المجال هنا لأسباب أخرى تخضع لتقدير الادارة فى نطاق

مسئوليتها عن اعداد ضابط الشرطة الذى يتولى مهام الحفاظ على الأمن ومطاردة الخارجين عن القانون ، وهو تقدير تجر به تحت رقابة القضاء الادارى ولا تثير عليه طالما خلا تقريرها من إساءة إستعمال السلطة أو الانحراف بها فسمعة الطالب المرشح يمكن أن تتأثر بمسلك شخصى أو خلقى أو بأوضاع تحيط به يمكن أن تكون لها تأثيرها على عمله مستقبلا . ومستوى حسن السمعة لاشك يتفاوت تبعا لتفاوت الوظيفة وخطورتها ومسئوليتها، فقد تتساهل فيه الادارة بالنسبة لوظيفة معينة، وتشدد فيه بالنسبة لغيرها مثل وظائف القضاء أو الشرطة وغيرها من الوظائف التى تتطلب فى شاغلها مستوى معيناً من حسن السمعة .

(طن ١٩٩١ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٠)

### قاعدة رقم ( ٢٣٩ )

المبدأ : النظام الأساسى للكلليات العسكرية لم يتضمن النص على إلزام الطالب بسداد النفقات الفعلية التى تكلفها أثناء المدة التى قضاه بالكلية الحربية فى حالة فصله منها - اللائحة الداخلية للكلية نصت على هذا الالتزام صراحة فى المادة (٢٤) منها - القوانين واللوائح التى صدرت قبل التحاق الطالب بالكلية وبعد التحاقها بها تنطبق على الطالب حتى لا تتعدد النظم واللوائح وتحدث تفرقة لامبرر لها .

المحكمة : ومن حيث أن المادة ١٠ من النظام الأساسى للكلليات



العسكرية الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٧٥ تنص على أنه يجوز لمجلس الكلية أن يقرر فصل الطالب من الكلية في الحالات الآتية :

أ - حالة ارتكاب الطالب جريمة تخل بانضباط الكلية ولوائحها وأوامرها المستقيمة .

ب - عدم الصلاحية للحياة العسكرية.

ج - إذا رأى مجلس الكلية أن مقتضيات الصالح العام تختم فصله وفي جميع الأحوال يصدر قرار الفصل مسببا من مجلس الكلية بأغلبية آراء ثلثي الأعضاء الحاضرين وذلك بعد سماع أقوال الطالب وتحقيق دفاعه، ويجوز للطالب التظلم من قرار مجلس الكلية الى وزير الحرية ولا يعتبر قرار الفصل نهائيا إلا بعد تصديق وزير الحرية وتنص المادة ١١ من هذا النظام على أنه يجوز قبول استقالة الطالب بعد موافقة مجلس الكلية ويلزم الطالب بسداد النفقات الفعلية التي تكلفها اثناء المدة التي قضاها بالكلية حتى تاريخ تقديم الاستقالة . وتنص المادة ٢٤ ك من اللائحة الداخلية للكلية الحرية الصادرة بقرار نائب رئيس الوزراء ووزير الحرية رقم ١٤ لسنة ١٩٧٦ المنشور بأوامر القيادة العامة للقوات المسلحة بتاريخ ١٤/٢/١٩٧٦ على أنه يشترط فيمن يتقدم للالتحاق بالكلية الحرية توافر الشروط الآتية :

أن يقدم تعهدا كتابيا موقعا منه ومن ولي أمره بأن يرد للكلية التكاليف التي تكلفها اثناء الدراسة وذلك في حالة استقالته أو فصله لسبب غير اللياقة الطبية أو استنفاد مرات الرسوب وإذا كان القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٧٥ لم ينص على الزام الطالب بسداد النفقات الفعلية التي تكلفها اثناء

المدة التى قضاهها بالكلية الحربية فى حالة فصله منها فإن المادة ٢٤ من اللائحة الداخلية للكلية الحربية الصادرة بقرار نائب رئيس الوزراء ووزير الحربية رقم ١٤ لسنة ١٩٧٦ المنشور فى ١٤/٢/١٩٧٦ اشترطت فيمن يتقدم للالتحاق بالكلية الحربية أن يقدم تعهدا كتابيا موقعا منه ومن ولى أمره بأن يرد للكلية التكاليف التى تكلفها اثناء الدراسة وذلك فى حالة استقالته أو فصله لسبب غير اللياقة الطبية أو استنفاذ مرات الرسوب. وإذا كانت هذه اللائحة قد نشرت فى ١٤/٢/١٩٧٦ فإنها تسرى على من يتقدم للالتحاق بالكلية الحربية بعد صدورها ، كما تسرى على الملتحقين بها عند صدورها إذ أن البند الثالث من طلب الالتحاق بالكلية العسكرية يقضى بموافقة الطالب على الخضوع خلال مدة الدراسة للقانون واللوائح المعمول بها . بما مفاده أن القوانين واللوائح التى صدرت قبل التحاق الطالب بهذه الكليات ، وتلك التى تصدر بعد التحاقه تسرى على الطالب حتى لاتتعدد النظم واللوائح التى تنطبق على الطلبة وتحدث تفرقة لامبرر لها حسب الأحكام التى تتضمنها هذه القوانين واللوائح .

ومن حيث أن الثابت من الاطلاع على الاوراق أن المطعون ضده الأول التحق بالكلية الحربية بتاريخ ١٩٧٥/١١/٨ ونسب اليه ارتكابه الجرائم الآتية :

(١) السلوك المضر بالضبط والربط ومقتضيات النظام العسكرى .

(٢) إهماله إطاعة الأوامر العسكرية.

(٣) السرقة من زميل والشرع فى سرقة زميل .

(٤) إخفاؤه مهمات مسروقة مع علمه بأنها مسروقة.

وبعد التحقيق معه وسماع أقواله وثبوت عدم صلاحيته للحياة العسكرية قرر مجلس الكلية بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٧٦/٧/٢٦ بإجماع الآراء فصل الطالب المذكور من الكلية الحربية مع الزامه بسداد قيمة ما أتفق عليه خلال فترة التحاقه بالكلية. وتصدق على ذلك من نائب رئيس الوزراء ووزير الحربية والإنتاج الحربى والقائد العام للقوات المسلحة . ومن ثم يكون القرار الصادر بالزام الطالب المذكور بسداد قيمة ما أتفق عليه خلال فترة التحاقه بالكلية متفقاً والنظم المعمول بها فى الكلية وما يتضمنه العهد الكتابى الذى كان يتعين تقديمه من الطالب طبقاً للمادة ٢٤ من اللائحة الداخلية للكلية الحربية الصادرة بقرار نائب رئيس الوزراء ووزير الحربية رقم ١٤ لسنة ١٩٧٦ السالفة الذكر ، والذى يكشف عن النظم السارية على طلبة الكلية الحربية .

ومن حيث أن الثابت أن المدعى عليهما الأول والثانية بصفتها ولى أمره وقعا بتاريخ ١٩٧٦/٦/٨ إقرار وتعهدا بمديونيتهما لوزارة الحربية بمبلغ ٥١٥,٩٠٣ جنيه خمسمائة وخمسة عشر جنيه وتسعمائة وثلاثة مليمات قيمة باقى التكاليف التى تكلفتها وزارة الحربية طوال مدة التحاق الطالب المذكور بالكلية الحربية والذى تقرر شطبها من الكلية بتاريخ ١٩٧٦/٧/٢٦ ويتعهد بسداد المبلغ المطلوب على أقساط شهرية قيمة كل منها خمسة جنيهات لاغير اعتباراً من أول شهر أكتوبر ١٩٧٦ وحتى تمام السداد. وفى حالة التوقف عن السداد فى أى شهر يكون ملزماً بسداد جميع الاقساط المستحقة دفعة واحدة . كما وقع المطعون ضده الثالث فى

ذات التاريخ بأنه ضامن متضامن مع المطعون ضدها الثانية فى سداد المبلغ المطلوب وقدره ٥١٥,٩٠٣ جنيه على اقساط شهرية قيمة كل منها خمسة جنيهات تدفع فى أول كل شهر نقدا للكلية الحربية وحتى تمام السداد . وقد تم سداد مبلغ ١٣,٩٥٥ جنيه فى ١٢/١٠/١٩٧٦ وتبقى مبلغ ٥٠١,٩٤٨ جنيه المرفوع به الدعوى وليس هناك ما يدل على أن توقيع هذا الاقرار والتمهد قد تم بإكراه المطعون ضدهم بسبب حجب أوراق المطعون ضده الأول بالكلية الحربية وعدم تسليمها له.

(طن ١٣٨٤ لسنة ٢٨ فى جلسة ١٢/٣/١٩٨٨)

### قاعدة رقم ( ٢٤٠ )

المبدأ: الدفع بعدم الاختصاص الولائى لمحاكم مجلس الدولة من الدفوع المتعلقة بالنظام العام - يجوز إثارته فى أية مرحلة تكون عليها الدعوى - وتقضى به المحكمة من تلقاء نفسها - القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٧٥ فى شأن النظام الاساسى للكلليات العسكرية المعدل بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٥ - المدة العاشرة منه- يجوز لمجلس الكلية أن يقرر فصل الطالب من الكلية فى الحالات التى عددها - وفى جميع الأحوال يصدر قرار الفصل مسببا من مجلس الكلية بالاغلبية - يجوز للطالب التظلم من قرار مجلس الكلية الى وزير الدفاع (وزير الحربية) - لا يعتبر قرار الفصل نهائيا إلا بعد تصديق وزير الدفاع - القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٣ بشأن الطعن فى قرارات مجالس الكليات والمعاهد العسكرية

المعدة لتخريج ضباط القوات المسلحة - مودى المادة (١) منه قصر الاختصاص بالنظر فى جميع المنازعات الادارية الخاصة بالقرارات النهائية المصدق عليها من وزير الدفاع التى تصدرها مجالس الكليات والمعاهد العسكرية المعدة لتخريج الضباط العاملين بالقوات المسلحة ، على لجنة ضباط القوات المسلحة المنعقدة بصفة هيئة قضائية - سلب ولاية القضاء الادارى فيما يختص بنظر المنازعات الادارية المنصوص عليها فى القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه.

**المحكمة :** ومن حيث أن الدفع بعدم الاختصاص الولائى لمحاكم مجلس الدولة هو من الدفوع المتعلقة بالنظام العام فتقضى به المحكمة من تلقاء نفسها ولو لم يثيره الخصوم كما يجوز اثرته لأول مرة أمام المحكمة الادارية العليا وقد نص القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٧٥ فى شأن النظام الاساسى للكليات العسكرية المعدل بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٥ فى المادة (١٠) على أنه ويجوز لمجلس الكلية أن يقرر فصل طالب من الكلية فى الحالات الآتية :

أ - .....

ب- عدم الصلاحية للحياة العسكرية.

ج- إذا رأى مجلس الكلية أن مقتضيات الصالح العام تختم فصله .

وفى جميع الأحوال يصدر قرار الفصل مسببا من مجلس الكلية بأغلبية ..... ويجوز للطالب التظلم من قرار مجلس

الكلية الى وزير الدفاع (وزير الحرية) ولا يعتبر قرار الفصل نهائيا إلا بعد تصديق وزير الدفاع (وزير الحرية) ثم صدر القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٣ بشأن الطعن في قرارات مجالس الكليات والمعاهد العسكرية المعدة لتخريج ضباط القوات المسلحة ونص في المادة (١) على أن تختص لجنة ضباط القوات المسلحة المنعقدة بصفة هيئة قضائية دون غيرها بالنظر في المنازعات الادارية الخاصة بالمقررات النهائية المصدق عليها من وزير الدفاع التي تصدرها مجالس الكليات والمعاهد العسكرية المعدة لتخريج الضباط العاملين بالقوات المسلحة .

ومؤدى هذه النصوص قصر اختصاص النظر في جميع المنازعات الادارية الخاصة بالمقررات النهائية المصدق عليها من وزير الدفاع التي تصدرها مجالس الكليات والمعاهد العسكرية المعدة لتخريج الضباط العاملين بالقوات المسلحة ، بما في ذلك بطبيعة الحال قراراتها النهائية التي تصدر وفقا للمادة (١٠) من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٧٥ ، على لجنة ضباط القوات المسلحة المنعقدة بصفة هيئة قضائية المنصوص عليها في المادة (١) من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٣ . ولاوجه للتفرقة في صدد هذا الاختصاص بين المقررات النهائية التي تصدرها تلك المجالس بالفصل من الكلية لعدم صلاحية الطالب للحياة العسكرية لما تكشف عنه بعد التحاقه بالكلية تحت الاختبار على حسب النظام المقرر باللائحة الداخلية للكلية ، وبين المقررات النهائية الصادرة من هذه المجالس بالفصل من الكلية بعد اجتياز الطالب فترة الاختبار واثناء مدة دراسته بها ، فالمادة (١٠) من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٧٥ في شأن النظام الاساسي للكليات العسكرية عامة

التطبيق ونصها على جواز فصل الطالب بقرار من مجلس الكلية في حالة عدم الصلاحية للحياة العسكرية أو إذا رأى مجلس الكلية أن مقتضيات الصالح العام تختم فصله يتضمن قطعاً حالة عدم الصلاحية التي تنكشف أثناء فترة الاختيار. هذا إلى أن سلب ولاية القضاء الإداري فيما يختص بنظر المنازعات الإدارية المنصوص عليها في القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٣ المشار إليه وهو لعله ترتبط بمقتضيات نظم الدراسة المؤهلة للخدمة العسكرية إنما يجعل للجنة الضباط المنصوص عليها في هذا القانون اختصاص النظر في جميع الطعون المتعلقة بالقرارات النهائية الصادرة من المجالس المذكورة بالفصل من الكلية .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن ابن المدعى قد التحق طالباً بكلية الدفاع الجوي ضمن طلبة الدفعة ١٧ / د جو السنة الأولى ١٩٨٥/١٠/٨ وخضع لفترة اختبار قرر بعدها مجلس الكلية بجلسته المنعقدة في ١٩٨٦/٢/١٦ عدم تثبيته وفصله من قوة طلبة الكلية لعدم قدرته على إستيعاب المواد والدروس التي تدرس للطلبة وكان هذا القرار يندرج ضمن القرارات التي يتعين ان يصدق عليها وزير الدفاع، فلذلك تضحى المنازعة في هذا القرار من اختصاص لجنة ضباط القوات المسلحة المنعقدة بصفة هيئة قضائية دون غيرها عملاً بأحكام القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٣ المشار إليه وهو ما يخرجها من الاختصاص الولائي لمحاكم مجلس الدولة ويقتضى إحالتها الى اللجنة المذكورة طبقاً لما تقضى به المادة ١١٠ من قانون المرافعات .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه وقد قضى بغير هذا النظر وتصدى

للفصل فى الدعوى فإنه يكون قد خالف القانون مستوجبا الالغاء والقضاء بعدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بنظر الدعوى وإحالتها بحالتها الى لجنة ضباط القوات المسلحة المتعقدة بصفة هيئة قضائية للفصل فيها .

(طعن ١٠٣٨ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٨٨/١٠/٢٩)

### قاعدة رقم ( ٢٤١ )

**المبدأ :** التزام الطالب المستقيل بسداد النفقات الفعلية التى تكبدها الدولة أثناء المدة التى قضاهها بالكلية حتى تاريخ قبول الاستقالة- هو التزام مصدره القانون وحده الذى تكفل بتعيين مضمونه وتحديد مداه- متى توافرت شروطه وموجبه وهو قبول الاستقالة التى تقدم بها الطالب استوى الالتزام على صحيح سنده ويتعين اداء النفقات الفعلية التى تكبدها الدولة أثناء مدة الدراسة - المنازعات التى تنشور بين الافراد وجهة الادارة بشأن مطالبتها إياهم بنفقات الدراسة فى معاهدها وكرلياتها سواء كانت مدنية أو عسكرية - لاتعدو فى حقيقة الأمر أن تكون منازعة ناشئة عن عقود ادارية ، تختص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل فيها.

**المحكمة :** إنه باستعراض أحكام القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٧٥ فى شأن النظام الأساسى للكلية الفنية العسكرية يتبين أن المادة ١٨ من هذا



القانون تنص على أنه «يجوز قبول استقالة الطالب بعد موافقة مجلس الكلية ويلتزم الطالب بسداد النفقات الفعلية التي تكلفتها القوات المسلحة اثناء المدة التي قضاها بالكلية حتى تاريخ الاستقالة.

وبين من هذا النص طبقا لما استقر عليه قضاء المحكمة الادارية العليا أن التزام الطالب المستقيل بسداد النفقات الفعلية التي تكبدتها الدولة اثناء المدة التي قضاها بالكلية حتى تاريخ قبول الاستقالة هو التزام مصدره القانوني وحده الذي تكفل بتعيين مضمونه وتحديد مداه فتمت توافر شروطه وموجبه وهو قبول الاستقالة التي يتقدم بها الطالب استوى الالتزام على صحيح سنده وتعين اداء النفقات الفعلية التي تكبدتها الدولة اثناء مدة الدراسة بالكلية .

ومن حيث أن الشابت من الاوراق فى الطعن المائل أن الطاعنين منازعان فى مدى أحقية الكلية الفنية العسكرية فى اقتضاء النفقات الدراسية التى تكلفتها الدولة منذ التحاق الطاعن الثانى بالكلية فى ١٩٨٣/١٠/٢٢ وحتى تاريخ قبول استقالته منها فى ١٩٨٥/١١/١٣ فإن الخصوم فى حقيقتها وجوهرها محض منازعة بين الطاعنين من جهة والدولة من جهة أخرى حول مستحقات الأخيرة لديهما وليست قطعا منهما بإقرار نهائى صادر من مجلس الكلية الفنية العسكرية مما ينعقد الاختصاص بنظره لجنة ضباط القوات المسلحة المنعقدة بصفة هيئة قضائية طبقا للمادة الاولى من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٣ بشأن الطعن فى قرارات مجالس الكليات والمعاهد العسكرية المعدة لتخريج ضباط القوات المسلحة والتي تنص على أن «تختص لجنة ضباط القوات المسلحة المنعقدة بصفة هيئة قضائية دون غيرها بالنظر فى المنازعات الادارية الخاصة بالقرارات النهائية المصدق عليها من وزير

الدفاع التي تصدرها مجالس الكليات والمعاهد العسكرية المعدة لتخريج الضباط العاملين بالقوات المسلحة.

ومن حيث أنه من المسلم به وفقاً لما استقر عليه قضاء مجلس الدولة منذ انشاء أن المنازعات التي تثار بين الافراد وجهة الادارة بشأن مطالبتها اياهم بنفقات الدراسة في معاهدها وكلياتها سواء كانت المعاهد والكليات مدنية أو عسكرية لاتعدو في حقيقة الأمر أن تكون منازعات ناشئة عن «عقود ادارية» تختص بمحاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل فيها وهو ما يؤكد صراحة القانون الحالي لمجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ إذ ينص البند الحادى عشر من المادة ١٠ من هذا القانون على أن «تختص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل فى المسائل الآتية :

(حادى عشر) المنازعات الخاصة بعقود الالتزام أو الاشغال العامة أو التوريد أو بأى عقد ادارى آخر» .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد أخذ بغير هذا النظر وقضى بعدم اختصاص محكمة القضاء الادارى ولائياً بنظر الدعوى وبإحالتها بحالتها الى لجنة ضباط القوات المسلحة المتعقدة بصفة هيئة قضائية فإنه يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون مما يتعين معه الحكم بالفاته» .

## الفصل السادس

### شهادات عسكرية

#### قاعدة قم ( ٢٤٢ )

المبدأ : إشتراط المشرع لاعتبار الفرد حاصلا على إحدى الشهادات العسكرية الواردة فى الجدول رقم (٢) المرفق بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٤ فضلا عن تطوعه بعد حصوله على شهادة إتمام الدراسة الابتدائية القديمة أو الاعدادية أو ما يعادلها ، ان يمضى المتطوع بالمنشأة التعليمية مدة ثلاث سنوات على الأقل بما فى ذلك مدة الدراسة التى إنتهت بنجاح .

المحكمة : ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة بتاريخ ١٩٨٧/١/٢١ فاستعرضت أحكام القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٤ بشأن تقييم الشهادات العسكرية فوق المتوسطة والمتوسطة ، وتبين لها ان المشرع حدد الفئة الوظيفية ( ١٨٠ / ٣٦٠ ) للحاصلين على الشهادات العسكرية المتصوص عليها فى الجدول رقم ٢ المرفق بالقانون عند تعيينهم فى وحدات الجهاز الادارى للدولة والهيئات والمؤسسات العامة ، واشتراط فى المادة ٤ من القانون المذكور بحصول الافراد على إحدى الشهادات المبينة فى الجدول رقم (٢) المرفق به ما يأتى :

١ - أن يتطوع للخدمة بعد حصوله على شهادة إتمام الدراسة الابتدائية القديمة أو الاعدادية أو أى شهادة أخرى معادلة .

٢ - أن يلتحق بالمنشآت التعليمية العسكرية وقضى ثلاث سنوات على الأقل من تاريخ التحاقه بها بما في ذلك مدة الدراسة التي انتهت بنجاح مستبعدا منها مدة التقصير ، وأن يحصل في نهاية المدة على شهادة قدوة حسنة .

وبذلك يكون المشرع قد اشترط لاعتبار الفرد حاصلا على إحدى الشهادات العسكرية الواردة في الجدول رقم (٢) المرفق بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٤ فضلا عن تطوعه بعد حصوله على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة أو الاعدادية أو ما يعادلها ، أن يمضى المتطوع بالمنشأة التعليمية مدة ثلاث سنوات على الأقل بما في ذلك مدة الدراسة التي انتهت بنجاح

ويتطبيق ما تقدم على السيد المعروضة حالته ، فإنه يبين من الاوراق انه ولحق حصل على شهادة الفرقة التعليمية العسكرية في ١٩٥٧/١/١٠ إلا أنه في هذا التاريخ لم يكن قد أمضى مدة ثلاث سنوات منذ التحاقه بالمنشأة التعليمية ، ومن ثم يكون الاعتداد بالتاريخ المذكور باعتباره تاريخ الحصول على الشهادة المذكورة يكون قد تم بالمخالفة للقانون وبالتالي تكون تسوية حالته باعتباره حاصل على الشهادة العسكرية اعتبارا من ١٩٥٧/١/١٠ وفقا لاحكام القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ تسوية خاطئة اذا كان الامر كذلك الا انه وقد حظر المشرع في القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه تعديل المركز القانوني للعامل بما يتفق وصحيح حكم القانون وبما يتفق مع ما كشف عنه هذا الافتاء بعد ١٩٨٤/٦/٣٠ الا اذا كان ذلك تنفيذا لحكم قضائي فانه يتعين الاحتفاظ للعامل المعروضة حالته بالتسوية الخطأ

التي اجريت له على ان تجرى له تسوية صحيحة وفقا للقوانين المعمول بها عند اجرائها بغرض تحديد الدرجة والاقدمية القانونية التي يستحقها للاعتداد بها عند الترقية في المستقبل وذلك تطبيقا لحكم المادة الثامنة من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ بشأن تسوية حالات بعض العاملين.

لذلك: انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم صحة تسوية حالة السيد المعروضة حالته وعدم جواز تعديل مركزه القانوني بعد ١٩٨٤/٦/٣٠.

( ملف ٦٩٧/٣/٨٦ جلسة ١٩٨٧/١/٢١ )

### قاعدة رقم ( ٢٤٣ )

المبدأ: إذا انتهت الجهة المختصة الى اعتبار الشهادة التي يمنحها المعهد الفني للقوات المسلحة مؤهلا عاليا وكان التقييم العلمي للمؤهل من الاعمال الفنية التي تجربها جهة الاختصاص على الوجه المحدد قانونا فلا تمتد رقابة المشروعية التي يسلطها مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى الى اعادة النظر باجراء اعتبارات الموازنة والترجيح فيما تنتهي اليه جهة الاختصاص - القول بغير ذلك يؤدي الى ان يحل فاضى المشروعية محل جهة الاختصاص الفنية التي حددها القانون - ليس من اختصاص مصدر القرار تعديل تسمية المؤهل بخلاف ما ورد بالقانون الذي نظم منحه - ينحصر اختصاص مصدر القرار في التقييم العلمي ولا يجوز ان يتعدى ذلك الى تقييد مسمى ورد بالقانون.

**المحكمة:** ومن حيث انه بالاطلاع على التشريعات المنظمة للمعهد  
الفنى للقوات المسلحة يبين انه بتاريخ ٢٥ من يونية سنة ١٩٦٨ صدر قرار  
رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٦٨ بإنشاء المعهد الفنى للقوات  
المسلحة ونص فى المادة (١) على ان: « ينشأ معهد فنى بالقوات المسلحة  
لاعداد الفنيين اللازمين للقوات المسلحة بجميع تخصصاتهم ليكونوا قادرين  
على الاشراف الفنى على المهنيين العسكريين ومدنيين الموجودين بالقوات  
المسلحة وعلى معاونة المهندسين فى اعمالهم وللخدمة بكفاءة فى الوحدات  
وورش الاصلاح والمنشآت التعليمية والفنية والمهنية بالقوات المسلحة » .  
واشترطت المادة (٩) فى طالب الالتحاق ان يكون متخرجاً من احد مراكز  
التدريب المهنى فى الجمهورية العربية المتحدة على ان يكون حاصلاً على  
شهادة اتمام الدراسة الثانوية العامة او الثانوية الصناعية كما يجوز قبول الطلبة  
العسكريين الذين فصلوا من الكليات العسكرية لاسباب غير الفصل التأديبى  
ومدة الدراسة بالمعهد ثلاث سنوات يجوز إنقاصها بقرار من وزير الحربية بناء  
على اقتراح مجلس المعهد فى حالة الضرورة العسكرية ، ولا يجوز ان  
يستكمل الطالب بعضاً من دراسته العلمية او التدريبية فى مدارس او مراكز  
التدريب المهنية او التخصصية المدنية طبقاً لما يقرره مجلس المعهد .  
( المادتان ١٢، ١٣ من القانون ) . وتنص المادة (٢٣) على ان « يمنح وزير  
الحربية شهادة دبلوم فنى فى التخصصات المختلفة لخريجى المعهد » وقرار  
رئيس الجمهورية رقم ١١٦٩ لسنة ١٩٦٨ صدرت اللائحة التنفيذية للقانون  
فصت فى المادة (٥) على التخصصات التى تجرى دراستها والتدريس عليها  
بالمعهد وهى: التسليح والإلكترونيات والكهرباء ، والمعدات الميكانيكية  
والكيماوية ، والطائرات ، والسفن ، كما اجازت لوزير الحربية إضافة

تخصصات جديدة او ادماج تخصصات قائمة او حذفها او تقسيمها لاكثر من تخصص . وتاريخ ٦ من مارس سنة ١٩٨٠ صدر القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٨٠ بشأن النظام الاساسى للمعهد الفنى للقوات المسلحة الذى نص فى المادة (٢٦) على إلغاء القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٦٨ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١١٦٩ لسنة ١٩٦٨ . ونصت المادة (٢٧) من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه على ان يستمر العمل بالنظام الحالى للقبول فى المعهد لفترة انتقالية مدتها سبع سنوات بقبول طلبات الالتحاق من متطوعى الثانوية العامة والصناعية خريجي مراكز التدريب المهني بالقوات المسلحة على ان يكون لوزير الدفاع تطبيق الحكم الذى قرره القانون فى المادة (١٩) بشأن اشتراطات القبول بالمعهد بأن يكون طالب الالتحاق من خريجي مراكز تدريب مهني القوات المسلحة نظام الثلاث سنوات الحاصلين على شهادة اتمام الدراسة الاعدادية ويشترط ان يكون الخريج قد امضى خدمة خمس سنوات على الاقل بالوحدات والتشكيلات بعد التخرج من مراكز التدريب المهني ، وقد نص فى المادة (١) على ان « يتولى المعهد الفنى للقوات المسلحة اعداد الضباط الفنيين اللازمين للقوات المسلحة بجميع تخصصاتهم ليكونوا قادرين على الاشراف على الاعمال الفنية والمهنية بالقوات المسلحة ( الاستخدام الفنى / الصيانة / الاصلاح / الاعداد الفنى / النجدة والاخلاء / التدريب الفنى ) والخدمة بكفاءة فى الوحدات وورش الاصلاح والمنشآت التعليمية والفنية والمهنية بالقوات المسلحة » ومدة الدراسة بالمعهد سنتان دراسيتان يتخرج بعدها الطالب برتبة الملازم فنى تحت الاختبار ثم تعقد للخريجين فرقة تطبيقية بالمعهد الفنى لمدة ستة اشهر على الاكثر يحصل الطالب بعد اجتيازها بنجاح

على «الدبلوم الفنى التخصصى» ويجوز طبقا لحكم المادة (١٢) ان يستكمل الطالب بعضها من دراساته العملية والتدريب فى مدارس او مراكز التدريب المهنى او التخصصية المدنية طبقا لما يقرره مجلس المعهد ونصت المادة (٢٧) على ان «يمنح وزير الدفاع شهادة دبلوم فنى فى التخصصات المختلفة لخريجى المعهد بعد اجتيازهم الفرقة التطبيقية المنعقدة بالمعهد الفنى المنصوص عليها فى المادة ١١ من هذا القانون» ومفاد الاحكام السابقة ان المعهد الفنى للقوات المسلحة اتشى ابتداء لاعداد الضباط الفنيين اللازمين للقوات المسلحة بجميع تخصصاتهم على النحو الذى حددته اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٦٨ وذلك ليكونوا قادرين على الاشراف الفنى على المهنيين عسكريين ومدنيين الموجودين بالقوات المسلحة وعلى معاونة المهندسين فى اعمالهم وللخدمة بكفاءة فى الوحدات وورش الاصلاح والمنشآت التعليمية والفنية والمهنية بالقوات المسلحة» (م ١ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٦٨) او «اعداد الضباط الفنيين اللازمين للقوات المسلحة بجميع تخصصاتهم ليكونوا قادرين على الاشراف على الاعمال الفنية والمهنية بالقوات المسلحة ( الاستخدام الفنى / الصيانة / الاصلاح / الاعدادالفنى / النجدة والاخلاء /التدريب الفنى ) وللخدمة بكفاءة فى الوحدات وورش الاصلاح والمنشآت التعليمية والفنية والمهنية بالقوات المسلحة ( المادة ١ من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه )

وقد نص القانونان رقما ٤١ لسنة ٦٨ و٦٩ لسنة ١٩٨٠ المشار اليهما على ان يمنح وزير الحرية شهادة دبلوم فنى فى التخصصات المختلفة لخريجى المعهد ( م ٢٣ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٦٨ و م ٢١ من



القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٨٠ ) فإذا كان ذلك وكان الثابت ان السيد وزير الدفاع طلب بكتابته المؤرخ ديسمبر سنة ١٩٨١ من السيد وزير الدولة للتعليم والبحث العلمى اتخاذ ما يلزم لتقييم شهادة خريجى المعهد الفنى للقوات المسلحة إعمالا لحكم المادة (٣١) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ التى تجرى عبارتها بما يأتى «المؤهلات العلمية الاجنبية التى تمنحها الجامعات والمعاهد والمدارس الاجنبية يصدر بمعادلتها بالمؤهلات الوطنية او تقييمها علميا إذا لم تكن لها نظائر من المؤهلات الوطنية قرار من وزير التعليم المختص او من وزير شئون الازهر حسب الاحوال بناء على اقتراح لجنة تشكل لهذا الغرض تمثل فيها وزارة التعليم والادارة العامة للبعثات والجهاز المركزى للتنظيم والادارة والكليات والمعاهد التى فيها نوع الدراسة المطلوبة معادلة شهاداتها او تقييمها علميا ، كما يصدر قرار من الجهة المشار اليها بالتقييم العلمى للمؤهلات التى تمنحها المعاهد والمدارس الوطنية » وقد عرض امر التقييم العلمى للشهادة التى يمنحها المعهد الفنى المشار اليه على اللجنة المختصة بعد ان اجريت الدراسات الفنية اللازمة للموضوع بواسطة اللجنة المشكلة بقرار وزير التعليم رقم ٥٩٠ لسنة ١٩٨٢ ، فكانت ان اقترحت اللجنة المنصوص عليها بالمادة (٢١) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة تقييم المؤهل الحاصل عليه خريج المعهد بانه مؤهل عال وبناء على ذلك صدر قرار وزير الدولة للتعليم والبحث العلمى رقم ٨٤٤ لسنة ١٩٨٢ الذى نص فى المادة (١) «الموافقة على تقييم مؤهل خريجى المعهد الفنى للقوات المسلحة الحاصلين على دبلوم المعاهد الفنية الصناعية التابع لوزارة التعليم العالى او الحاصلين على شهادة مراكز التدريب المهنى للقوات المسلحة المسبوقة بالثانوية العامة او

الثانوية الصناعية مؤهلا عاليا على ان تمنح هؤلاء الخريجون دبلوما عاليا فى المواد الفنية والعسكرية كل فى تخصصه ومثال ذلك ( دبلوم عال فى المواد الفنية والعسكرية تخصص..... ) اسوة بما كان متبعا من منح دبلوم عال لخريجي الهندسة التطبيقية العليا ، فإذا كان ذلك وكان التقييم العلمى للمؤهل من الاعمال الفنية التى تجربها جهة الاختصاص على الوجه المحدد قانونا لذلك ، فلا تمتد رقابة المشروعية التى يسلطها مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى الى اعادة النظر باجراء اعتبارات الموازنة والترجيح فيما تنتهى اليه جهة الاختصاص المحددة قانونا بذلك ، والا كان مؤدى القول بغير ذلك ان يحل قاضى المشروعية نفسه محل جهة الاختصاص الفنية التى حددها القانون . وعلى ذلك فلا يكون مجديا ما قدمه الطاعنون من بيانات يفرض صحتها عن مواد الدراسة ومستواها العلمى بعد ان اعملت اللجنة المختصة قانونا تقديرها فى شأن تقييم المؤهل بناء على ما قدمه المعهد ذاته من بيانات وما عرضه من ايضاحات . فلا يكون القرار الصادر فى شأن تقييم المؤهل محلا لرقابة المشروعية الا من ناحيتين اولاهما من ناحية الاختصاص والشكل وثانيهما من ناحية الغاية بالأى يكون مشوبا بعيب الانحراف بالسلطة او إساءة استعمالها . فإذا كان الثابت ، على نحو ما سلف البيان ان القرار المطعون فيه قد استوى صحيحا من ناحية الاختصاص والشكل فلا يكون ثمة وجه للنعى عليه إلا إذا قام الدليل من الاوراق على صدور مشوبا بعيب الانحراف بالسلطة . وليس فى الاوراق ما يكشف عن ان الجهة مصدرة القرار قد تنكبت صحيح الغاية من اصدارها القرار . بل الثابت انها التزمت صحيح حكم القانون فى تسمية المؤهل الذى يمنح لخريجي المعهد بانه دبلوم فى تخصص من التخصصات التى تنقسم اليها الدراسة بالمعهد . فهذه

التسمية هي ما وردت بأحكام القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٦٧ ورددها القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٨٠ ولم يكن للقرار ان يستثنى المؤهل بغير التسمية التي وردت صراحة بقوانين إنشاء وتنظيم المعهد فليس من اختصاص مصدر القرار تعديل تسمية المؤهل بخلاف ما ورد بالقانون الذي نظم منحه ، وانما اختصاص مصدر القرار ينحصر في التقييم العلمي له فلا يجوز له ان يتعدى ذلك الى تقييد مسمى ورد بالقانون . وعلى ذلك فلا يكون ثمة محل للاعتداد قانونا بالاعتبارات التي يديرها الطاعنون واما كان اساسها من الصحة سنداً لإلزام مصدر القرار بتغيير مسمى المؤهل الحاصلين عليه . وفضلا عن ذلك فقد انتهى القرار المطعون فيه الى اعتبار الدبلوم الذي يمنحه المعهد الفنى للقوات المسلحة ، بالشروط والاوزاع التي حددها القرار ، مؤهلا عاليا في مجال تقييمه العلمي . فلا يكون ثمة محل للنعي عليه لعيب الانحراف او إساءة استعمال السلطة . واستطرد القرار المطعون فيه بتشديد المؤهل ، من حيث التقييم العلمي ، بما كان متبعا من تقييم دبلوم الهندسة التطبيقية العليا ليس إلا من قبيل الاستهزاء ، من حيث التقييم العلمي للمؤهل بما سبق ان تقرر بالنسبة لدبلوم الهندسة التطبيقية العليا من اعتباره دبلوما عاليا وهو إستشهاد يزيل ما يثيره الطاعنون من شبهة تعارض بين تسمية المؤهل بأنه دبلوم واعتباره فى ذات الوقت مؤهلا عاليا .

ومن حيث انه بالترتيب على ما تقدم جميعه يكون الحكم المطعون فيه قد اصاب وجه الحق والقانون فى قضائه ويغدو الطعن عليه غير قائم على صحيح حكم القانون مما يتعين معه رفضه مع إلزام الطاعنين بالمصروفات إعمالا لحكم المادة ١٨٤ من قانون المرافعات .

### قاعدة رقم ( ٢٤٤ )

المبدأ: جاء القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٤ من اى نص يقضى باجراء التسوية طبقا لاحكامه على اساس المقارنة بزميل معين لمن تجرى لصالحه التسوية ولو كان المشرع يريد اعمال هذه المقارنة لنص عليها صراحة وحدد اسسها وضوابطها على نحو ما ورد بقوانين اخرى - اثر ذلك : ان محاولة ايجاد معيار تحكمى لتحديد الزميل الذى تجرى المقارنة معه حين التسوية تكون مبنية على اجتهاد يعوزه الانضباط ولا يظهره نص فى القانون.

**المحكمة :** ومن حيث ان المادة الثانية من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٤ بشأن تسوية حالات خريجي مدارس الكتاب العسكريين الصادر بتاريخ ١٩٧٤/٧/٢٥ تنص على ان تسوى حالة الموجودين فى الخدمة وقت العمل بهذا القانون من خريجي مدارس الكتاب العسكريين المنصوص عليهم فى المادة (١) من هذا القانون ، وكذلك الموجودين فى الخدمة منهم فى احدى الجهات التى تطبق احكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين فى القطاع العام متى كانوا قبل التحاقهم بوظائفهم الحالية بخدمة احدى الجهات الحكومية والهيئات العامة او وحدات الادارة المحلية وذلك باعتبارهم فى الدرجة الثامنة بالكادر الملحق بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة وما يعادلها من تاريخ التعيين او حصولهم على المؤهل ايهما اقرب تاريخا وان المادة الثالثة منه تنص على ان تدرج اقدميات ومرتبات وترقيات العاملين المنصوص عليهم فى المادة السابقة ولا يجوز ان يترتب على التسوية ترقيتهم الى اعلى من الفئة المالية التالية

لقتتهم فى تاريخ صدور هذا القانون كما لا تصرف اية فروق مالية فى فترة سابقة على هذا التاريخ .

ومن حيث ان مفاد ما تقدم هو ان تتم تسوية حالة العامل طبقا لاحكام هاتين المادتين بوضعه على الدرجة الثامنة طبقا للقانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ من تاريخ التعيين او من تاريخ الحصول على المؤهل اى التاريخين اقرب وان تدرج اقدميته ومراتبه وترقياته على الا يترتب على التسوية ترقيته الى فئة مالية اعلى من الفئة المالية التالية للفئة التى كان يشغلها وقت صدور هذا القانون فى ١٩٧٤/٧/٢٥ .

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان جهة الادارة قامت بتسوية حالة المدعى بوضعه على الدرجة الثامنة اعتبارا من ١٩٣٩/٣/١ تاريخ حصوله على المؤهل مع تدرجه فى الترقيات الى الفئة الثالثة اعتبارا من ١٩٧١/٣/١ اى الى الفئة المالية التالية للفئة التى كان يشغلها فى تاريخ صدور القانون المذكور حيث كان يشغل الفئة الرابعة فى ذلك التاريخ ، ومن ثم يكون قد تم تسوية حالة المدعى طبقا للقانون وتكون دعواه غير قائمة على سند من القانون .

ومن حيث انه عن طلب المدعى اعادة تسوية حالته على اساس مقارنته بزميل معين دون غيره باعتبار انه هو الاقرب الى حالته فى تاريخ التخرج وتاريخ التعمين وذلك بغض النظر عن الدرجة التى يشغلها هذا الزميل وقت صدور القانون حتى ولو كانت تعلو اقصى درجة يمكن ان يصل اليها المدعى بعد التسوية طبقا للقانون ، فالامر فى ذلك مردود على ما

سبق وان قضت به هذه المحكمة من ان القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٤ قد جاء خلوا من اى نص يقضى بأن تتم التسوية طبقا لاحكامه على اساس المقارنة بزميل معين لمن تجرى لصالحه التسوية ولو كان المشرع يريد اعمال هذه المقارنة لنص عليها صراحة وحدد اسمها وضوابطها على نحو ما ورد بقوانين اخرى ومن ثم فإنه ازاء خلو القانون المشار اليه من النص على اجراء مثل هذه المقارنة فإن محاولة إيجاد معيار تحكّمى لتحديد الزميل الذى تجرى المقارنة معه حين التسوية تكون مبنية على اجتهاد يعوزه الانضباط ولا يظهر نص فى القانون بما لا معدى معه من وجوب الالتفات عنه

ومن حيث انه ترتبنا على ما تقدم يكون الحكم المطعون فيه وقد قضى بذات النظر قد صادف الصواب الامر الذى يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا والزلم الطاعن المصروفات .

( طعن ١٢٣٠ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٨٩/٤/٣٠ )

### قاعدة رقم ( ٢٤٥ )

المبدأ: القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٤ بتقييم الشهادات العسكرية فوق المتوسطة والمتوسطة استلزم طبقا لنص المادة الرابعة منه ان يقضى الفرد فى خدمة القوات المسلحة مدة ثلاث سنوات على الاقل تبدأ من تاريخ التحاقه بالمنشآت العسكرية - تدخل فيها مدة الدراسة المنتهية بنجاح - بعد إستبعاد فترة التقصير - لا يعتبر الفرد حاصلا على احدى الشهادات العسكرية إلا بتوافر الشروط التى نص عليها القانون مجتمعة - لا يجوز الاكتفاء بقضاء الفرد فترة الدراسة لاعتباره حاصلا على الشهادة

من تاريخ انتهاء تلك الفترة - يلزم لذلك مرور فترة ثلاث سنوات المشترطة للخدمة بالقوات المسلحة إعتباراً من تاريخ الالتحاق بالمنشأة التعليمية.

**المحكمة:** ومن حيث ان المادة الثانية من القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٤ بتقييم الشهادات العسكرية فوق المتوسطة تنص على ان : تحدد الفئة الوظيفية (٣٦٠/١٨٠ جنيتها) للحاصلين على الشهادات العسكرية المنصوص عليها في الجدول رقم (٢) المرفق عند تعيينهم في الجهات المشار اليها في المادة (١) وتنص المادة الرابعة منه على ان : يشترط لحصول الفرد على احدى الشهادات المبينة في الجدول رقم (٢) المرفق ما يأتي: ١- ان يتطوع للخدمة بعد حصوله على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة او الاعدادية العامة او اى شهادة اخرى معادلة .

٢- ان يلتحق بالمنشآت التعليمية العسكرية وتمضى ثلاث سنوات على الاقل من تاريخ التحاقه بها بما فى ذلك مدة الدراسة التى انتهت بنجاح ، مستبعدا منها مدة التقصير وان يحصل فى نهاية المدة على شهادة قدوة حسنة

ومن حيث ان قضاء المحكمة جرى على ان القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه استلزم طبقاً لصريح نص المادة الرابعة منه ، ولما جاء بالجدول رقم (٢) المرفق له ان يقضى الفرد فى خدمة القوات المسلحة مدة ثلاث سنوات على الاقل تبدأ من تاريخ التحاقه بالمنشآت العسكرية ، وتدخل فيها مدة الدراسة المنتهية بنجاح ، بعد استبعاد فترة التقصير ، ومؤدى ذلك

ان المعاملة التى اوردتها هذا القانون مقيدة بتحقيق الشروط المنصوص عليها فيه ، فلا يعتبر الفرد حاصلا على احدى الشهادات العسكرية المشار اليها إلا بتوافر الشروط التى نص عليها القانون مجتمعة ، وبالتالي فلا يجوز الاكتفاء بقضاء الفرد فترة الدراسة لاعتباره حاصلا على الشهادة من تاريخ انتهاء تلك الفترة ، وانما يلزم لذلك مرور فترة الثلاث السنوات المشترطة للخدمة بالقوات المسلحة ، اعتبارا من تاريخ الالتحاق بالمنشأة التعليمية .

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان المطعون ضده عين بتاريخ ١٩٥٤/١/٢ فى وظيفة عسكري متطوع بمصلحة خفر السواحل وبتاريخ ١٩٥٤/٥/٣ ندب - اثناء تطوعه - للعمل بالمحكمة الادارية بالاسكندرية ، وبتاريخ ١٩٥٥/١/٢ تخرج من مركز تدريب الحدود ، وبتاريخ ١٩٦٢/٥/١ نقل الى مجلس الدولة بوظيفة عامل يومية بالدرجة ٣٢٠/٢٠٠ مليما بعد انتهاء مدة خدمته بسلاح الحدود ، وحصوله على شهادة قدوة حسنة . وبتاريخ ١٩٦٤/٢/١٣ عين فى الدرجة التاسعة المكتبية (ق ٢١٠ لسنة ١٩٥١) وارفعت اقدميته فيها الى ١٩٥٤/١/٢ بضم مدة خدمته السابقة ، ونقل الى الدرجة التاسعة (ق ٤٦ لسنة ١٩٦٤) اعتبارا من ١٩٦٤/٧/١ طبقا لاحكام القرار الجمهورى رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ وتدرج فى الترقية الى ان شغل الدرجة الثالثة من درجات القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بتاريخ ١٩٧٨/٧/١ ، ورقى بالدرجة الثانية بالاختبار فى ١٩٧٩/١١/٢٢ .

ومن حيث انه ولئن ظلت صلة المطعون ضده بالقوات المسلحة قائمة قانونا منذ تطوعه بها فى ١٩٥٤/١/٢ الى ان عين بالوظيفة المدنية



في ١٩٦٢/٥/١ ، الا ان الثابت انه انتدب للعمل بمجلس الدولة اعتبارا من ١٩٥٤/٥/٣ الى ان عين به في ١٩٦٢/٥/١ وتخرج اثناء ذلك من مركز تدريب الحدود في ١٩٥٥/١/٢ واذا لا يعتبر قيام تلك الصلة بديلا عن خدمة القوات المسلحة مدة الثلاث السنوات اللازمة بصريح نص القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٤ للاستفادة من احكامه ، فمن ثم فلا يتوافر بحق المطعون ضده كامل الشروط التي نص عليها القانون ، فلا يستفيد من احكامه ، واذا ذهب الحكم الطعين الى خلافه فيانه يكون خالف القانون واخطأ في تطبيقه وتأويله وتعين من ثم القضاء بالغائه ورفض الدعوى والزام المدعى المصروفات»

( علن ١٢٤٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٩٠/٧/٢٢ )



## الفصل السابع

### جهاز مشروعات اراضى القوات المسلحة

قاعدة رقم ( ٢٤٦ )

**المبدأ :** مجلس إدارة مشروعات أراضى القوات المسلحة . ان يضع قواعد بحالات التعاقد بالأمر المباشر وقبول عطاء وحيد وغير ذلك من المسائل دون تقييد بقانون المناقصات والمزايدات ولائحته التنفيذية ولو كان بمناسبة مواجهة حالة فردية.

**الفتوى :** ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٨٧/١/٢١ فتبين لها أنه بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٣١ لسنة ١٩٨١ بشأن قواعد التصرف فى الأراضى والعقارات التى تخليها القوات المسلحة المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٨٢ أنشئ بوزارة الدفاع جهاز ذو شخصية اعتبارية باسم جهاز مشروعات اراضى القوات المسلحة . لتولى بيع الأراضى والعقارات المملوكة للدولة والتى تخليها القوات المسلحة وتجهيز واعداد مدن ومناطق عسكرية بديلة للمناطق التى يتم اخلاؤها، وتبين للجمعية أن المادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٨٢ فى شأن تنظيم واختصاصات جهاز مشروعات اراضى القوات المسلحة قضت بأن مجلس ادارة الجهاز وهو السلطة العليا المهيمنة على شئونه وتصريف أموره، واقتراح السياسة العامة التى يسير عليها وعلى الأخص اصدار القرارات واللوائح الداخلية بتنظيم سير العمل بالجهاز وادارته ونظام حساباته وشئونه

المالية والادارية دون تقييد بالقواعد الحكومية، وتنفيذا لذلك صدر قرار نائب رئيس الوزراء وزير الدفاع والانتاج الحربي رقم ١٧٥ لسنة ١٩٨٢ بشأن النظام الأساسي لجهاز مشروعات أراضى القوات المسلحة ونص فى مادته رقم ٥ على أن مجلس ادارة الجهاز هو السلطة العليا المهيمنة على شئونه وتصريف أموره وله على الأخص:

أ) اصدار القرارات واللوائح الداخلية بتنظيم سير العمل بالجهاز واداريه ونظام حساباته وشئونه المالية والادارية دون التقييد بالقواعد الحكومية « كما تبين للجمعية أن المادة ٤ من اللائحة المالية للجهاز المذكور قضت بأن تطبيق الأحكام والقواعد والاجراءات المعمول بها فى الحكومة ما لم يرد به نص فى هذه اللائحة بما لايتعارض مع القرارات الصادرة والتي تصدر مستقبلا فيما يختص بجهاز مشروعات أراضى القوات المسلحة، وقد تضمن الفصل الخاص بالسلطات المالية للجهاز بياناً للسلطة المالية المقررة لكل من مجلس الادارة ورئيس مجلس الادارة ومدير الادارة المالية، ومنها سلطة التصديق واعتماد التعاقد بالأمر المباشر وقبول عطاء وحيد، الا أن اللائحة أقتصرت على بيان هذه السلطات وخلت من بيان لحالات اللجوء الى أسلوب التعاقد بالأمر المباشر وحالات قبول عطاء وحيد ومن ثم يكون مجلس الادارة قد أعنتق الأحكام الواردة فى قانون المناقصات والمزايدات فى هذا الشأن باعتبارها مكملة لللائحة الخاصة بالجهاز فيما لم يرد بها نص خاص، الا أنه وقد استقر افتاء هذه الجمعية على أن للهيئات العامة المنشأة طبقاً لقانون الهيئات العامة أو بقوانين خاصة سلطة وضع لوائحها ونظم عقودها دون تقييد بأحكام قانون المناقصات والمزايدات الصادر به القانون رقم ٩ لسنة

١٩٨٣ ولا بلائحته التنفيذية متى تضمنت ادارة انشاء هذه الهيئات النص على سلطتها فى وضع لوائحها ونظم عقودها دون التقيد بالقواعد الحكومية، وكان مجلس ادارة جهاز مشروعات اراضى القوات المسلحة هو السلطة المهيمنة على تصريف شئونه، ويملك وفقا لقرار اتشائه وضع قواعد عامة لممارسة نشاطه دون التقيد بالقواعد الحكومية ومن ثم فلمجلس ادارة الجهاز أن يضع قواعد بحالات التعاقد بالأمر المباشر وبدون عطاء وحيد وغير ذلك من المسائل دون تقيد بقانون المناقصات والمزايدات ولائحته التنفيذية ولو كان بمناسبة مواجهة حالة فردية.

وبالبناء على ما تقدم واذا خلت نصوص اللائحة المالية لجهاز مشروعات اراضى القوات المسلحة من بيان لحالات التعاقد بالأمر المباشر وقبول عطاء وحيد وأقتصرت اللائحة على بيان سلطات اعتماد التعاقد بالأمر المباشر وقبول عطاء وحيد، فان ذلك لا يحول بين مجلس ادارة الجهاز وتعديل اللائحة المذكورة بوضع ما يعلن عنه من قواعد عامة ليحكم أسلوب اختيار المتعاقدين معه دون تقيد بلائحة المناقصات والمزايدات على أن يلتزم بهذه القواعد العامة فى التطبيقات الفردية ولا يقصرها على الحالة المعروضة.

لذلك: انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أنه يجوز لمجلس ادارة جهاز مشروعات اراضى القوات المسلحة التعاقد بالأمر المباشر فى الحالة المعروضة.

## قاعدة رقم ( ٢٤٧ )

**المبدأ:** مشروعية تصرف جهاز مشروعات أراضي القوات المسلحة في الأراضي المملوكة للدولة التي تخليها القوات المسلحة - ذلك طبقاً لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٣١ لسنة ١٩٨١ .

**الفتوى:** ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة بتاريخ ١٩٨٨/٥/٢٥ فاستعرضت نص المادة ١٣٦ من دستور جمهورية مصر العربية التي قضت بأن يصدر رئيس الجمهورية القرارات اللازمة لانشاء وتنظيم المرافق والمصالح العامة واستعرضت نص المادة ٨٧ من التقنين المدني التي قضت باعتبار العقارات والمنقولات التي للدولة أو للأشخاص الاعتبارية من الأموال العامة طالما كانت مخصصة لمنفعة عامة بالفعل أو بمقتضى قانون أو قرار من رئيس الجمهورية أو من الوزير المختص . والمادة ٨٨ من ذات القانون التي قضت بفقد الاموال العامة صفتها العامة بانتهاء تخصيصها للمنفعة العامة سواء بمقتضى قانون أو قرار أو بالفعل أو بانتهاء الغرض الذي من اجله خصصت تلك الاموال للمنفعة العامة وقد استعرضت الجمعية قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٣١ لسنة ١٩٨١ بشأن قواعد التصرف في الاراضى والعقارات التي تخليها القوات المسلحة وتخصيص عائدها لانشاء مدن ومناطق عسكرية بديلة المعدل بقرارى رئيس الجمهورية رقمى ٢٢٣ لسنة ١٩٨٢ و ٥٦٧ لسنة ١٩٨٢ الذى نصت مادته الاولى على أن «ينشأ بوزارة الدفاع جهاز باسم جهاز مشروعات أراضي القوات المسلحة تكون له الشخصية الاعتبارية ويختص هذا الجهاز ببيع الاراضى والعقارات المملوكة للدولة، التي تخليها القوات

المسلحة والتي يصدر بتحديداتها وبيان مواقعها وتاريخ اخلائها قرار من وزير الدفاع.

كما يتولى هذا الجهاز تجهيز واعداد مدن ومناطق عسكرية بديلة للمناطق التي يتم اخلائها.

ويصدر بتنظيم الجهاز المذكور وتحديد اختصاصاته الاخرى قرار من رئيس الجمهورية وتبينت الجمعية مما تقدم أن رئيس الجمهورية -لا اعتبارات قدرها- بماله من سلطة فى انشاء وتنظيم المرافق والمصالح العامة ناط بجهاز مشروعات أراضي القوات المسلحة سلطة التصرف فى العقارات المملوكة للدولة التى تخليها القوات المسلحة كما اختص هذا الجهاز باعداد وتجهيز مدن ومناطق عسكرية بديلة للمناطق التى يتم اخلائها. واذا كانت العقارات المخصصة للمنفعة العامة بالفعل أو بمقتضى قانون أو قرار تعتبر أموالا عامة فان هذه الاموال تفقد صفتها العامة بانتهاء تخصيصها للمنفعة العامة وفى هذه الحالة تدخل ضمن أموال الدولة الخاصة ومن ثم يخضع التصرف فيها للقواعد المقررة للتصرف فى أملاك الدولة الخاصة سواء القواعد الواردة فى القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم تأجير العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها أو القواعد الواردة فى قانون الحكم المحلى الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ أو تلك الواردة فى القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ فى شأن الاراضى الصحراوية وذلك حسب موقع العقار والغرض من التصرف فيه واذا كان الامر كذلك الا أنه ليس فى الدستور ما يحول بين رئيس الجمهورية واستثناء بعض الاموال المملوكة للدولة ملكية خاصة من الخضوع للقواعد العامة التى تحدد الجهة المختصة قانونا

بالتصرف نيابة عن الدولة، ويدخلها في ولاية أخرى. وعلى ذلك فاذا ما قضى قرار رئيس الجمهورية سالف البيان باختصاص جهاز مشروعات أراضي القوات المسلحة بالتصرف بالبيع فى الاراضى والعقارات المملوكة للدولة التى تخليها القوات المسلحة وذلك باعتبار هذا الجهاز نائباً عن الدولة فى التصرف فى هذه العقارات وكان الغرض من ذلك محددًا فى ذات القرار وهو انشاء مناطق ومدن عسكرية بديلة فان ذلك الاختصاص لا يؤدى بذاته الى دخول تلك العقارات فى ملكية الجهاز المذكور وانما تظل على ملك الدولة وكل ما هنالك أن الجهاز ينوب عن الدولة فى التصرف فى تلك العقارات التى انتقلت من ملك الدولة العام الى ملك الدولة الخاص بانتهاء تخصيصها للمتفعة العامة ومن ثم يكون تصرف الجهاز فى تلك الاراضى قائما على سند من القانون.

**لذلك :** انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى مشروعية تصرف جهاز مشروعات أراضي القوات المسلحة فى الاراضى المملوكة للدولة التى تخليها القوات المسلحة وذلك طبقا لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٣١ لسنة ١٩٨١ المشار اليه.

(ملف ٦٥/١/٧ جلسة ١٩٨٨/٥/٢٥)

### قاعدة رقم ( ٢٤٨ )

**المبدأ :** خضوع جهاز مشروعات أراضي القوات المسلحة للضريبة على صافى الأرباح السنوية المنصوص عليها فى قانون الضرائب على الدخل، وذلك بالنسبة لانشطته التى تحقق ربحا.



**الفتوى :** ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٨٩/٦/٧ فتبين لها أن قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ ينص في المادة ١١١ منه (تحت عنوان الضريبة على أرباح شركات الاموال) على أن «تفرض ضريبة سنوية على صافى الأرباح الكلية لشركات الاموال المستغلة في مصر أيا كان الغرض منها» وتسرى الضريبة على:.....

٤ - الهيئات العامة وغيرها من الاشخاص الاعتبارية العامة بالنسبة لما تزاوله من نشاط خاضع للضريبة، ويستثنى من ذلك جهاز مشروعات الخدمة الوطنية بوزارة الدفاع». وحددت المادة ١١٢ سعر الضريبة، ونصت المادة ١١٣ على أن «تحدد الضريبة سنويا على أساس صافى الربح خلال السنة السابقة أو في فترة الأثنى عشر شهرا التي أعتبرت نتيجتها أساس لوضع آخر ميزانية بحسب الاحوال». وقضت المادة ١١٤ بأن «يحدد صافى الربح الخاضع للضريبة على أساس نتيجة العمليات على اختلاف انواعها طبقا لاحكام هذا القانون وذلك بعد خصم جميع التكاليف». كما تبين للجمعية أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٣١ لسنة ١٩٨١ بشأن قواعد التصرف فى الاراضى والعقارات التى تخليها القوات المسلحة وتخصيص عائدها لانشاء مدن ومناطق عسكرية بديلة المعدل بقرار من رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٨٢ ينص فى المادة (١) منه على أن «ينشأ بوزارة الدفاع جهاز باسم جهاز مشروعات أراضى القوات المسلحة تكون له الشخصية الاعتبارية. ويختص هذا الجهاز ببيع الاراضى والعقارات المملوكة للدولة التى تخليها القوات المسلحة .... كما يتولى ..... تجهيز واعداد مدن ومناطق عسكرية بديلة للمناطق التى يتم اخلاؤها». وفى المادة (٤) تنص على أن «تخصص

حصيلة بيع وإيجار الاراضى والعقارات المشار اليها لانشاء وتجهيز واعداد مناطق عسكرية بديلة للمناطق التى يتم اخلاؤها... وأن قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٨٢ فى شأن تنظيم واختصاصات جهاز مشروعات أراضى القوات المسلحة ينص فى المادة (١) منه على أن ويتولى جهاز مشروعات أراضى القوات المسلحة بالإضافة الى الاختصاصات المنصوص عليها فى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٣١ لسنة ١٩٨١..... القيام بجميع الخدمات والأنشطة الادارية والتجارية والمالية التى من شأنها تحقيق أهداف الجهاز وتنمية موارده وله فى سبيل ذلك انشاء الشركات والجمعيات بكافة صورها. واسترجعت الجمعية العمومية ما استقر عليه افتاؤها بجلسة ١٩٨٧/١/٧ وبجلسة ١٩٨٧/١/٢١ من ان جهاز مشروعات أراضى القوات المسلحة يعد من الهيئات العامة.

والمستفاد من هذه النصوص أن المشرع فى قانون الضرائب على الدخل عامل الهيئات العامة وغيرها من الاشخاص الاعتبارية العامة -فيما عدا جهاز مشروعات الخدمة الوطنية بوزارة الدفاع- معاملة شركات الاموال المستغلة فى مصر على اختلاف اغراضها، وذلك بالنسبة لما تزاوله من نشاط خاضع للضريبة ومؤدى ذلك أن الهيئات العامة والاشخاص الاعتبارية العامة تتساوى مع شركات الاموال فى مجال الخضوع للضريبة التى تحدد سنويا على أساس صافى الربح خلال السنة السابقة أو فى فترة الاثنى عشر شهرا التى اعتبرت نتيجتها أساسا لوضع آخر ميزانية ، ويحدد صافى الربح الخاضع للضريبة على اساس نتيجة العمليات على اختلاف انواعها بعد خصم جميع التكاليف.

اعتبارها مدة حرب تضاف الى مدة خدمته المحسوبة في المعاش لان شرطها  
كما تقدم غير متحقق لاستمرار صلته وعمله خلالها بمجلس الدولة فهي  
مدة وجود فعلى به لامدة وجود فعلى بالجهة التى ندب اليها بالمعنى الذى  
تتجه اليه النصوص لاعتبارها ضميمة حرب بالنسبة الى من عيبتهم.

**لذلك:** انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم  
احقية السيد الامتاذ المستشار/..... فى طلبه.

(ملف رقم ٨٢٦/٣/٨٦ بجله ١٩٩١/٥/٨)

## ثانياً: حالات الاعفاء من الخدمة العسكرية

### قاعدة رقم ( ٢٥٠ )

**المبدأ:** قرار وزير الحربية رقم ٨٨٢ لسنة ١٩٩٠ أورد (مرضى صمامات القلب، في أية سن كحالة من حالات عدم القدرة نهائياً على الكسب وذلك عند الفصل في طلبات الاعفاء من الخدمة الالزامية.

**المحكمة:** ومن حيث ان قرار وزير الحربية رقم ٨٨٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن حالات عدم القدرة على الكسب نهائياً، قد اورد (مرضى صمامات القلب) في أية سن كحالة من حالات عدم القدرة نهائياً على الكسب وذلك عند الفصل في طلبات الاعفاء من الخدمة الالزامية ولما كان الثابت ان اصابة المطعون ضده على (ضيق تحت الصمام الرئوى) وهى اصابة قد حدثت اثناء الخدمة ومن ثم فانه يتعين بناء على ذلك واسترشاداً بما ورد في هذا القرار وملاحقة المنشور بالوقائع المصرية (بتاريخ ١٩٦٠/٦/٢٣ العدد رقم ٤٨ ملحق ٢) اعتبار هذه الاصابة عجزاً كلياً بسبب الخدمة ترتب عليها عدم القدرة نهائياً على الكسب.

ومن حيث انه متى كان الامر كذلك فان الحكم المطعون فيه وقد انتهى الى اعتبار ان اصابة المطعون ضده قد حدثت اثناء وبسبب الخدمة وانه ترتب عليها عجز كلي فانه يكون قد اصاب وجه الحق والتزم صحيح حكم القانون، ويكون النعى عليه في هذه الخصوصية غير قائم على سند الصحيح خليق بالرفض.

**ثالثاً : عدم خضوع صرفيات المكتب المالي لاسكان افراد القوات  
المسلحة للضريبة المقررة بالمادتين ٧٩، ٨٠ من القانون رقم ١١١  
لسنة ١٩٨٠**

**قاعدة رقم ( ٢٥١ )**

**المبدأ : عدم خضوع صرفيات المكتب المالي لاسكان أفراد القوات  
المسلحة للضريبة المقررة بالمادتين ٧٩، ٨٠ من القانون رقم ١١١ لسنة  
١٩٨٠ بشأن ضريبة الدمغة.**

**الفتوى : ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى  
الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ١٩٨٨/٣/٢ فتبينت أن المادة ١٤  
من قانون ضريبة الدمغة الصادر بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ تنص على  
انه « يقصد بالجهات الحكومية فى تطبيق أحكام هذا القانون :**

**أ) وزارات الحكومة ومصالحها والأجهزة الحكومية التى لها موازنة  
خاصة بها.**

**ب) وحدات الحكم المحلى.**

**ج) الهيئات العامة.**

**٥) المجالس العليا للقطاعات لشركات القطاع العام. وتنص المادة ٧٩  
من ذات القانون على أن « تستحق ضريبة نسبية على ما تصرفه الجهات  
الحكومية وشركات القطاع العام من المرتبات والاجور والمكافآت وما فى**

حكمها والاعانات على الوجه الآتى : وتنص المادة ٨٠ على انه «فيما عدا المرتبات والاجور وما فى حكمها والاعانات تستحق على كل مبلغ تصرفه الجهات الحكومية من الأموال المملوكة لها وسواء تم التصرف مباشرة أو بطريق الانابة علاوة على الضريبة المبينة فى المادة السابقة ضريبة اضافية مقدارها ثلاثة أمثال الضريبة المشار اليها ويقصد بالصرف عن طريق الانابة أن تعهد الجهة الحكومية الى أى شخص بمبلغ مملوك لها ليتولى الصرف منه نيابة عنها» .

ومفاد ما تقدم أن المشرع أخضع المرتبات والاجور وباقى حكمها والاعانات التى تصرف من الجهات الحكومية وفقا للتحديد الوارد بالمادة ١٤ من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه وكذلك تلك التى تصرف من شركات القطاع العام لضريبة نسبية وفقا للنسب والحدود الواردة بالقانون المذكور . كما أخضع جميع الصريفات الاخرى للجهات الحكومية المحددة به والمملوكة لها لضريبة اضافية تعادل ثلاثة أمثال الضريبة المستحقة على الاجور والمرتبات وذلك سواء تم الصرف مباشرة من تلك الجهات الحكومية أم تم عن طريق الانابة كأن تعهد بالأموال ملكها الى شخص آخر ليتولى الصرف نيابة عنها. وبذلك يكون المشرع قد جعل خضوع المبالغ المنصرفة من الجهات المحددة بهذا القانون للضريبة المقررة بالمادتين ٨٠، ٧٩ منه منوطا بأن تكون هذه المبالغ مملوكة لتلك الجهات ومنصرفة منها.

ومن حيث أنه يبين من الاطلاع على النظام المالى لمكتب اسكان افراد القوات المسلحة وكافة الاوراق الاخرى المرفقة منه أن هذا المكتب أنشئ لتحقيق أهداف وزارة الدفاع فى توفير المساكن اللازمة لافراد القوات المسلحة

دون أن يعد من أجهزتها أو أحد فروعها وأن الاشراف عليه عهد به الى الهيئة الهندسية للقوات المسلحة وتتكون موارد هذا المكتب من القروض التي يحصل عليها سواء من هيئة تعاونيات البناء والاسكان أو غيرها من الجهات الاخرى وكذلك متحصلات أفراد القوات المسلحة الذين يحصلون على الوحدات السكنية التي يقوم بإنشائها وحصيله يبع كل من المسطحات أسفل هذه الوحدات والوحدات الادارية والتجارية وكذلك القوائد المستحقة على ودائعه بالبنوك وتستخدم جميع هذه الموارد فى سداد مستحقات الشركات والجهات المتعاقدة على تنفيذ مشروعات الاسكان وصرف السلف المؤقتة والمستديمة اللازمة للصرف منها على مشروعات الاسكان المشار اليها وكذلك لسداد أقساط القروض وفوائدها. كما تستخدم إيراداته المتحصلة من بيع كراسات شروط ومواصفات انشاء الوحدات السكنية ومن الفائدة الاضافية التي تساهم بها البنوك المودع بها الودائع المخصصة من الموارد فى الصرف منها على سائر شئونه الادارية وفى صرف المكافآت والحوافز المستحقة للمتدربين من أفراد القوات المسلحة فى غير أوقات العمل الرسمية لادارة شئونه والقيام بأعماله وتودع جميع هذه الإيرادات والموارد بالبنوك التجارية ولا الزام عليه بإيداعها بالبنك المركزى كما لا يستعمل المكتب المذكور الشيكات الحكومية فى صرفياته ومن ثم لا يعدو هذا المكتب أن يكون حسابا خاضعا يخرج عن أن يكون جزءا من وزارة الدفاع أو أحد اجهزتها كما تعتبر جميع أمواله أموالا خاصة اذ لاتساهم فيها الوزارة أو الدولة بأى دعم أو هبات، وبذلك يتخلف فى شأن صرفيات هذا المكتب مناط الخضوع للضريبة المقررة بالمادتين ٧٩ و٨٠ من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه. ولايغير من ذلك قيام الهيئة الهندسية للقوات المسلحة بالاشراف على

أعماله اذ أن هذا الاشراف منوط بها بحكم تخصصها فى الاعمال الهندسية  
كما أن هذا الاشراف ليس من شأنه أن يغير من طبيعته أو أن يدرجه فى  
أجهزة وزارة الدفاع أو أحد فروعها.

لذلك: انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم  
خضوع صرفيات المكتب المالى لاسكان أفراد القوات المسلحة للضريبة المقررة  
بالمادتين ٨٠,٧٩ من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه.



## **رابعاً : اثر غياب العاملين أو المستدعين أو المستبقيين بخدمة القوات المسلحة أو هروبهم من اداؤها**

**قاعدة رقم ( ٢٥٢ )**

**المبدأ :** غياب العاملين أو المستدعين أو المستبقيين بخدمة القوات المسلحة أو هروبهم من اداؤها مدد تجاوز المدد المنصوص عليها فى قوانين العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام لا يترتب عليه إنهاء خدمتهم فى وظائفهم مالم يحكم على العامل بعقوبة مقيدة للحرية باعتباره هارباً من الخدمة العسكرية وعندئذ فإن خدمتهم فى وظيفته المدنية تنتهى كأثر للحكم بحسابه صادراً فى جريمة مخلة بالشرف ومن تاريخ صدور القرار بذلك .

**الفتوى :** ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٧/١٠/١٩٩٠ ، فاستبان لها أن المسألة الاساسية مثار المنازعة المشار اليها سبق أن عرضت عليها، وجلستها المعقودة بتاريخ ٢١/١/١٩٧٦ ملف رقم ٥٢/١/٢٥ ، وانتهت فيها فى ظل العمل بالقانون ٥٨ لسنة ١٩٧١ الملغى - الى أن الحياة المدنية تغاير الحياة العسكرية وتختلف عنها. ومن ثم فان القياس أو التقريب بينهما لا يرد عليه الجواز فالنظام الذى تحكم الحياة المدنية ومنها نظم التوظيف لا تصلح للحياة العسكرية . ولم توضع النظم التى تحكم أيا منهما لتطبق على الاخرى واذا كانت القوانين العسكرية وعلى الاخص قانون الخدمة العسكرية والوطنية قد تضمنت نصوصاً تمس القواعد الوظيفية فى الحياة المدنية فان الغاية التى

استهدفها المشرع من ذلك هي رعاية الواجب الوطنى وكفالة حقوق العاملين الذين يتألون شرف الخدمة العسكرية وكى لايحول اداء هذا الواجب بينهم وبين ما يتال نظرائهم الذين لم ينخرطوا فى الحياة العسكرية من فرص، وهذه الاحكام بما تتناوله من مسائل وظيفية مدنية هي أحكام استثنائية تطبق فيما وردت فيه ولا تتعداه الى مجالات أخرى. فالعامل المدني الذى يجند أو يستبقى بخدمة القوات المسلحة أو يستدعى من الاحتياط يعتبر خلال مدة تجنيده أو استبقائه أو استدعائه أحد افراد القوات المسلحة ويخضع بهذا الوصف لجميع الاحكام والنظم التى تنظم الخدمة العسكرية. الا أن ثمة علاقة أخرى تربطه بجهة عمله الاصلى فهو لا يزال عاملا فيها يتقاضى عنها جميع حقوقه التى تخولها له وظيفته ويخضع بهذا الوصف لاحكام النظام القانونى الذى يحكم وظيفته المدنية وبذلك يحكم كل علاقة منهما النظام القانونى الخاص بهما. وطبقا لاحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة فان انقطاع العامل عن عمله مدة معينة ودون أن يقدم أسباب تبرر هذا الانقطاع أو قدم هذه الاسباب ورفضت من شأنه اعتبار العامل مستقيلا أو متتهية خدمته بقوة القانون. وانه لما كانت قوانين الخدمة المدنية عكس ماسلف البيان/ تخاطب سوء سلوك العامل فى هذا المجال ولا تنصرف الى تنظيم علاقته بالقوات المسلحة خلال فترة تجنيده أو استدعائه أو استبقائه بها اذ تخضع علاقته فى هذا المجال لاحكام القوانين العسكرية دون سواها فمن ثم فان غياب العامل المجند أو المستدعى أو المستبقى بالقوات المسلحة لمدة أكثر من عشرة أيام دون اذن أو عذر مقبول لا يترتب عليه اعتباره مستقيلا أو متتهية خدمته فى الوظيفة المدنية ويسرى ذلك - على هروب العامل من الخدمة العسكرية لذات المدة الا انه اذا حكم - على العامل فى هذه الحالة

بعقوبة مقيدة للحرية باعتباره هاربا من الخدمة العسكرية ، فان خدمته في  
وظيفته المدنية تنتهى بقوة القانون باعتباره محكوما عليه ، بعقوبة مقيدة للحرية  
فى جريمة مخلة بالشرف .

لذلك : انتهت الجمعية الى أن غياب العاملين أو المستدعين أو  
المستبقين بخدمة القوات المسلحة أو هروبهم من أدائها مدد تجاوز المدد  
المنصوص عليها فى قوانين العاملين بالدولة والقطاع العام لا يترتب عليه  
انهاء خدمتهم فى وظائفهم ما لم يحكم على العامل بعقوبة مقيدة للحرية  
باعتباره هاربا من الخدمة العسكرية وعندئذ فان خدمته فى وظيفته المدنية  
تنتهى كآثر الحكم بحسبانه صادرا فى جريمة مخلة بالشرف ومن تاريخ  
صدور القرار بذلك .

ومن حيث أنه متى كان مانقداً ، وكان يمين من الأوراق أنه فى  
الواقعة محل طلب الرأى من قبل الهيئة العامة للبريد المشار اليه ، أن الحكم  
الصادر ضد العامل فى القضية رقم ٢٣٠٦ جنح/ع والقاضى بالحبس مدة  
سنة وستة أشهر لما دهن به فى جريمة الغياب ، وهى على ما ورد فى الحكم  
أنه غاب عن المحل الواجب التواجد فيه بتاريخ ١٨٨/٤/٦ ، دون أن يرخص  
له بالطرق القانونية حتى حضر بتاريخ ١٩٨٩/٥/١٠ وفى الجريمة التى  
نصت عليها المادة ١٥٦ من قانون الاحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦  
وقضت بأن يعاقب عليها بالحبس أو بجزاء أقل منه منصوص عليه فى هذا  
القانون كل شخص خضع لاحكامه غاب عن المحل أو السلاح أو المعسكر  
الواجب عليه أن يكون فيه دون أن يرخص له فى ذلك بالطرق القانونية  
وهى غير جريمة الهروب أو الشروع فيه فى خدمة الميدان ، أو غير خدمة

الميلان المنصوص عليها في المادة ٥٤ من القانون. وعلى ذلك فإن هذا الحكم ليس صادرا في جريمة الهروب من الخدمة العسكرية . واذ كانت جريمة الغياب التي أدن من أجلها هذا العامل لا تعتبر من الجرائم المخلة بالشرف أو الأمانة، والعقوبة التي وقت عليه ليست بعقوبة جنائية، فإنه ومن ثم لا يترتب عليه انتهاء خدمته بالهيئة حكم المادة ٦٨ من لائحة العاملين فيها هو أن خدمة العمل تنتهى.....

٦) الحكم عليه بعقوبة جنائية في إحدى الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات أو ما يعادلها من جرائم منصوص عليها في القوانين الأخرى أو بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن الجريمة التي أدن فيها العامل المذكور لا يترتب عليها انتهاء خدمته وله العودة الى وظيفته.

## سلسلة أعمال الدار العربية للموسوعات

( حسن الفكاهي - محام )

خلال ما يقرب من نصف قرن

### أولاً - المؤلفات :

- ١ - المدونة العمالية في قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية « الجزء الأول والثاني والثالث » .
- ٢ - المدونة العمالية في قوانين إصابات العمل والتأمينات الاجتماعية .
- ٣ - الرسوم القضائية ورسوم الشهر العقلي .
- ٤ - ملحق المدونة العمالية في قوانين العمل .
- ٥ - ملحق المدونة العمالية في قوانين التأمينات الاجتماعية .
- ٦ - التزامات صاحب العمل القانونية والمدونة العمالية الدورية .

### ثانياً - الموسوعات :

- ١ - موسوعة العمل والتأمينات : ( ١٦ مجلداً - ١٥ ألف صفحة ) .  
وتتضمن كافة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء وأحكام المحاكم ، وعلى رأسها محكمة النقض المصرية ، وذلك بشأن العمل والتأمينات الاجتماعية .
- ٢ - موسوعة الضرائب والرسوم واندماجه : ( ٢٢ مجلداً - ٢٥ ألف صفحة ) . وتتضمن كافة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء وأحكام المحاكم ، وعلى رأسها محكمة النقض وذلك بشأن الضرائب والرسوم واندماجه .
- ٣ - الموسوعة التشريعية الحديثة : ( ٥٢ مجلداً - ٦٥ ألف صفحة ) .  
وتتضمن كافة القوانين والقرارات منذ عام ١٨٦١ حتى الآن .
- ٤ - موسوعة الأمن الصناعي للدول العربية : ( ١٥ جزءاً - ١٢ ألف صفحة ) . وتتضمن كافة القوانين والوسائل والأجهزة العلمية للأمن الصناعي بالدول العربية جميعها ، بالإضافة إلى الأبحاث العلمية التي تضارفتها المراجع الأجنبية وعلى رأسها ( المراجع الأمريكية والأوروبية ) .

٥ — موسوعة المعارف الحديثة للدول العربية : ( ٣ أجزاء — ٣ آلاف صفحة ) وتتضمن عرضاً حديثاً للنواحي التجارية والصناعية والزراعية والعلمية .... الخ لكل دولة عربية على حدة . ( نفذت وسيتم طباعتها بعد تحديث معلوماتها خلال عام ١٩٩٥ ) .

٦ — موسوعة تاريخ مصر الحديث : ( جزئين — ألفين صفحة ) وتتضمن عرضاً مفصلاً لتاريخ مصر ونهضتها ( قبل ثورة ١٩٥٢ وما بعدها ) . ( نفذت وسيتم طباعتها خلال عام ١٩٩٥ ) .

٧ — الموسوعة الحديثة للملكة العربية السعودية : ( ٣ أجزاء — ألفين صفحة ) وتتضمن كافة المعلومات والبيانات التجارية والصناعية والزراعية والعلمية .... الخ ، بالنسبة لكافة أوجه نشاطات الدولة والأفراد . ( نفذت وسيتم طباعتها بعد تحديث معلوماتها خلال عام ١٩٩٤ ) .

٨ — موسوعة القضاء والفقه للدول العربية : ( ٣٣٠ جزء ) . وتتضمن آراء الفقهاء وأحكام المحكم في مصر وباقي الدول العربية لكافة فروع القانون مرتبة موضوعاتها ترتيباً أبجدياً .

٩ — الوسيط في شرح القانون المدني الأردني : ( ٥ أجزاء — ٥ آلاف صفحة ) وتتضمن شرحاً وانياً لنصوص هذا القانون مع التعليق عليها بآراء فقهاء القانون المدني المصري والشريعة الإسلامية السمحاء وأحكام المحاكم في مصر والعراق وسوريا .

١٠ — الموسوعة الجنائية الأردنية : ( ٣ أجزاء — ٣ آلاف صفحة ) وتتضمن عرضاً أبجدياً لأحكام المحاكم الجزائية الأردنية مقرونة بأحكام محكمة النقض الجنائية المصرية مع التعليق على هذه الأحكام بالشرح والمقارنة .

١١ — موسوعة الإدارة الحديثة والحوافز : ( أربعة أجزاء — ٣ آلاف صفحة ) وتتضمن عرضاً شاملاً لمفهوم الحوافز وتأصيله من ناحية الطبيعة البشرية والناحية القانونية ومفهوم الإدارة الحديثة من حيث طبيعة المدير المثالي وكيفية إصدار القرار وإنشاء الهيكل وتقييم الأداء ونظام الإدارة بالأهداف مع دراسة مقارنة بين النظم العربية وسائر النظم العالمية .

١٢ - الموسوعة المغربية في التشريع والقضاء : ( ٢٥ مجلدا - ٢٠ ألف صفحة ) وتتضمن كافة التشريعات المغربية منذ عام ١٩١٢ حتى الآن مرتبة ترتيبيا موضوعيا وابعديا ملحقا بكل موضوع ما يتصل به من تشريعات مصرية ومبدئى واجتهادات المجلس الاعلى المغربى ومحكمة النقض المصرية .

١٣ - التعليق على قانون المسطرة المدنية المغربى : ( ٣ اجزاء ) ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون ، مع المقارنة بالقوانين العربية بالإضافة الى مبادئ المجلس الاعلى المغربى ومحكمة النقض المصرية ( الطبعة الثانية ١٩٩٣ ) .

١٤ - التعليق على قانون المسطرة الجنائية المغربى : ( اربعة اجزاء ) ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون ، مع المقارنة بالقوانين العربية بالإضافة الى مبادئ المجلس الاعلى المغربى ومحكمة النقض المصرية ( الطبعة الثانية ١٩٩٣ ) .

١٥ - التعليق على قانون الالتزامات والعقود المغربى : ( ستة اجزاء ) ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون مع المقارنة بالقوانين العربية بالإضافة الى مبادئ المجلس الاعلى المغربى ومحكمة النقض المصرية ( الطبعة الاولى ١٩٩٣ ) .

١٦ - التعليق على القانون الجنائى المغربى : ( ثلاثة اجزاء ) ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون مع المقارنة بالقوانين العربية بالإضافة الى مبادئ المجلس الاعلى المغربى ومحكمة النقض المصرية ( الطبعة الاولى ١٩٩٣ ) .

١٧ - الموسوعة الادارية الحديثة : وتتضمن مبادئ المحكمة الادارية العليا وفتاوى الجمعية العمومية لمجلس الدولة منذ عام ١٩٤٦ حتى عام ١٩٨٥ ( ٢٤ جزء + فهرس موضوعى أبجدى ) .

١٨ - الموسوعة الذهبية للقواعد القانونية : التى اقترتها محكمة النقض المصرية منذ انشائها عام ١٩٣١ حتى عام ١٩٩٢ مرتبة موضوعاتها ترتيبيا ابعديا وزمنيا ( ٤١ جزء مع الفهرس ) .

( الاصدار الجنائى ١٨ جزء + الفهرس )

( الاصدار المدنى ٢٣ جزء + الفهرس )









# **الدار العربية للموسوعات**

**حسن الفكهاني — محام**

**تأسست عام ١٩٤٩**

**الدار الوحيدة التي تخصصت في إصدار**

**الموسوعات القانونية والإعلامية**

**على مستوى العالم العربي**

**ص . ب ٥٤٣ — تليفون ٣٩٣٦٦٣٠**

**٢٠ شارع عدلى — القاهرة**

